

الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الزاكرة لعام ٢٠٠٠

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي التاسع عشر - العقد الاستثنائي الاول الجلسة الاولى

المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر ايام الثلاثاء والاربعاء
والخميس في ١ و ٢ و ٣ من شهر شباط ٢٠٠٠
والساعة السادسة من مساء الايام المذكورة

المواضيع المبحوثة:

- ١ - مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٢١٩٠ - قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٩٨
 - ٢ - مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١٤٩٢ الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٢٠٠٠.
- عقد مجلس النواب جلسته الاولى من العقد الاستثنائي الاول في الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر ايام الثلاثاء والاربعاء والخميس في ١ و ٢ و ٣ شباط ٢٠٠٠ برئاسة دولة الرئيس الاستاذ نبيه بري والساعة السادسة من مساء الايام المذكورة.

تغيب السادة: رشيد الخازن، وليد جنبلاط، احمد حبوس، عمر كرامي، قبلان عيسى الخوري.
واعذر السادة: راجي ابو حيدر، سبيوه هوفنانيان، نسيب لحود، وديع عقل، عصام فارس، اسعد حردان.

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور سليم الحص والسادة الوزراء: ميشال المر، محمد يوسف بيضون، انور الخليل، غازي زعيتر، د. ميشال موسى، عصام نعمان، جوزف شاوول، حسن شلق، ناصر السعيد، جورج قرم، د. كرم كرم، نجيب ميقاتي، سليمان طرابلسي، ارتور نظريان.

جلسة ١/٢/٢٠٠٠ الصباحية

الرئيس: افتتحت الجلسة.

تلى اسماء النواب المتغيين بعذر.

تليت الاسماء.

الرئيس: في الشهر الفائت ودع العالم قرنا مضى اما لبنان فودع قرنين: ودع القرن العشرين، وودع صائب سلام، خسر لبنان رجلا عربيا كبيرا، ورئيسا مميزا، ورئيس حكومة سابقا.

نأمل من الحاضرين، الوقوف دقيقة صمت على روحه.

وقف الحاضرون دقيقة صامتين.

الرئيس: تلاوة المرسوم رقم ٢٠٥٠ دعوة مجلس النواب الى عقد استثنائي.

تلي المرسوم الاتي نصه:

مرسوم رقم ٢٠٥٠

دعوة مجلس النواب الى عقد استثنائي

ان رئيس الجمهورية،

بناء على الدستور،

بناء على الدستور، لا سيما المادتان ٣٣ و ٨٦ منه،

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء،

يرسم ما ياتي:

المادة الاولى: يدعى مجلس النواب الى عقد استثنائي يفتح بتاريخ ٢٠٠٠/١/٣ ويختتم بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٢٠.

المادة الثانية: يحدد برنامج اعمال هذا العقد الاستثنائي بما يلي:

- مشروع موازنة عام ٢٠٠٠

- مشاريع القوانين المحالة الى مجلس النواب والتي ستحال اليه.

- سائر مشاريع القوانين والاقتراحات والنصوص التي يقرر مكتب المجلس طرحها على المجلس بعد درسها من اللجان النيابية المختصة.

المادة الثالثة: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بعيدا في ٣١ كانون الاول ١٩٩٩

الامضاء: اميل لحود

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: سليم الحص

الرئيس: تتلى المواد ١١٤ الى ١٢٠ من النظام الداخلي.

تليت المواد الاتي نصها:

المادة ١١٤: ليس للمجلس اثناء مناقشة وقرار مشروع الموازنة ان يزيد الاعتمادات المطلوبة بدون موافقة الحكومة سواء كان ذلك بصورة تعديل يدخله عليها او بطريقة الاقتراح، غير ان للمجلس بعد الانتهاء من مناقشة وقرار مشروع الموازنة ان يقرر مشروع قانون احداث نفقات جديدة.

المادة ١١٥: يجوز للمجلس الغاء او تخفيض الاعتمادات في مشروع الموازنة كما يجوز له نقل هذه الاعتمادات من بند الى بند، او من فصل الى فصل، او من باب الى باب.

المادة ١١٦: يجب التصويت على مشروع الموازنة ومشاريع القوانين المتعلقة بفتح اعتمادات اضافية او استثنائية بندا بندا.

المادة ١١٧: لا يجوز ان يطرح على التصويت اكثر من اقتراحين بالتخفيض، على ان يطرح اولا الاقتراح الذي يتضمن الرقم الاكبر.

المادة ١١٨: يصدق المجلس اولا على قانون قطع الحساب، ثم على موازنة النفقات، ثم قانون الموازنة، وفي النهاية على موازنة الواردات.

المادة ١١٩: لا يجوز للمجلس الغاء ادارة او وظيفة قائمة بموجب قانون معمول به، بطريقة الغاء الاعتمادات الملحوظة في الموازنة وعليه اذا اراد الالغاء اجراء ذلك بقانون خاص.

المادة ١٢٠: اذا لم ينته المجلس من درس وقرار الموازنة بنهاية دورة تشرين الاول يدعو رئيس الجمهورية المجلس فورا لدورة استثنائية لمتابعة درس الموازنة تستمر حتى اخر كانون الثاني، فاذا انتهت الدورة الاستثنائية هذه ولم يفرغ المجلس من اقرار الموازنة بصورة نهائية، جاز لرئيس الجمهورية ان يضع مرسوما بموافقة مجلس الوزراء من شأنه جعل مشروع الحكومة كما قدمته مرعيا ومعمولا به، شرط ان تكون الحكومة اودعت قلم المجلس مشروعا كاملا قبل بداية العقد بخمسة عشر يوما على الاقل.

الرئيس: الكلمة للرئيس حسين الحسيني - بالنظام

حسين الحسيني: دولة الرئيس، هذه ستصبح مزممة، قضية فتح الدورة، ولم يعد يليق لا بالمجلس ولا بالحكومة الاستمرار باننا ندون في محضر الجلسة ملاحظاتنا، والحكومة تستمر بايرادها في كل مرسوم فتح دورة، ذلك ان سائر مشاريع القوانين والاقتراحات والنصوص التي يقرر مكتب المجلس طرحها على المجلس بعد درسها من اللجان النيابية المختصة، فليس للحكومة علاقة بكيفية عمل المجلس ومعاطاته مع المشاريع، خصوصا ان هناك اقتراحات قوانين معجلة وبصفة المعجل المكرر، لا تستوجب طرحها على مكتب المجلس، ولا على اللجان المختصة، بل يمكن في الجلسة نفسها ان

يطرح على جدول الاعمال ويبحث بالمشروع. اذا، المجلس هو سيد نفسه، ولا مكان لهذا التعبير في نظامنا الداخلي، ويعتبر من قبيل اللغو، ارجو تسجيل ذلك في المحضر.

الرئيس: يسجل ذلك في المحضر، وقد سبق للرئاسة ان لمحت لهذا الامر، او صرحت بهذا الامر عدة مرات باعتبار ان صلاحية المجلس النيابي بمجرد فتح الدورة الاستثنائية هي صلاحية مطلقة غير مقيدة باي نص ياتي بمرسوم الدورة.

تقرير لجنة المال والموازنة يتلوه رئيس اللجنة الزميل خليل الهراوي.

خليل الهراوي: دولة الرئيس، السادة النواب،

اعتبرت موازنة عام ١٩٩٩ بداية لتطبيق مشروع الاصلاح المالي الذي وضعته الحكومة كمنخرج لازمة المديونية العامة وعجز الموازنة وذلك بنسب عالية تنعكس سلبا على امكانيات الخزينة وعلى الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي.

وارتكز مشروع الاصلاح المالي هذا على التنقية المالية وتفعيل السياسة الاقتصادية بزيادة النمو واجراء اصلاح اداري يواكب تحديث الادارة العامة، وهو اساس نجاح اي عمل حكومي.

اما التنقية المالية فلا تقوم بنظرنا على زيادة الايرادات برفع نسب الضرائب او بالزام المكلفين احيانا بضريبة دخل مقطوعة عالية دون التحقق من الربح الفعلي. بل تقوم على اعادة النظر بالنظام الضريبي لجهة تحديثه وتبسيطه وتوحيده وملاءمته والواقع المالي والاقتصادي العالمي. وتقوم على تطوير وتفعيل الادارة المالية الذي بات حاجة ملحة، ليس فقط لتنمية مداخل الخزينة، بل لبناء علاقة ثقة بين المواطن المكلف وادارة ضريبة الدخل فيسهل تفعيل الجباية بتجاوب المكلفين.

ومن هذا المنطلق طالبت لجنة المال ووزارة المال الاسراع في تنقية هذه العلاقة من تراكمات الماضي عبر وضع تسوية لحسابات سنة ١٩٩٥ وما قبل والغاء تعليق المهل الزمنية العادية، فتبدأ مرحلة جديدة من التعاون بين الادارة الضريبية والمكلف توجب على هذا الاخير الالتزام بواجباته دون سبب للتأجيل او التهرب الضريبي.

ولهذا الغرض ربطت لجنة المال الرسم المقطوع على مزاولة المهنة بعد تعديله بصدور قانون التسوية والذي امل وزير المال بوضعه قبل نهاية شهر شباط العام ٢٠٠٠.

والتنقية المالية تقوم ايضا على تخفيف وطأة كلفة الدين العام على الموازنة. وهنا لا بد ان نسجل ايجابيا التخفيض الذي حصل على الفائدة لذا نشدد على وجوب الاستمرار في هذا الاتجاه لادراكنا مدى الترابط الوثيق بين خفض الفائدة وعجز الموازنة وانعكاس واحدها على الاخر.

وعلى هذا الاساس وافقت لجنة المال والموازنة على الرسم المقطوع لمزاولة المهن بعد ما زادت على الشركات الكبرى وخفضته لصغار المكلفين على ان يحقق ايرادات قدرها وزير المال بخمسين مليار ليرة، بما يعطي اشارات ايجابية للسوق المالية باتجاه خفض الفوائد.

والتقنية المالية تستوجب ايضا تطبيق الخصخصة ولذلك، على الحكومة بلورة افكارها التفصيلية واعداد مشاريع القوانين الخاصة بكل قطاع مرشح للخصخصة، الى ان ينهي المجلس النيابي درس قانون الاطار العام للخصخصة فور الانتهاء من اقرار الموازنة.

وهنا نسأل اين اصبحت المفاوضات مع شركتي الخليوي؟ وماذا عن واقع الميدل است وتلفزيون لبنان الذين يثقلان عجز الموازنة باعبائهما! مع العلم ان لجنة المال اضافت الى مشروع قانون الموازنة مادة تخضع موازنة تلفزيون لبنان لمصادقة وزير المال والاعلام، بهدف دفع واقع التلفزيون نحو مزيد من المحاسبة والمراقبة بغية الاصلاح. اما شركة كهرباء لبنان، فعوضا من ان تغذي الخزينة بوارداتها لا تزال عبئا كبيرا على المالية العامة، فهي بعد ان كانت تغطي عجزها من الموازنة باتت تعتمد على سلفات الخزينة، وهي لذلك بحاجة الى تقنية حساباتها لايضاح مستحققاتها ومتوجباتها.

اما السياسة الاقتصادية فبرائنا يجب ان تكون مرتكز مشروع الاصلاح المالي فبدون نمو اقتصادي يحقق مداخيل ثابتة للخزينة قائمة على ربحية المكلفين لا تنفع اي تقنية مالية ولا يصمد اي مشروع اصلاح مالي.

لا يجوز ان يبقى الانفاق العام اساس اقتصادنا بل يجب ان يصبح القطاع الخاص قاطرة النمو. ولذلك على الحكومة ايجاد سبل تشجيع الاستثمار وتفعيل القطاعات المنتجة التي تخفض الاستيراد وتنمي التصدير. وهنا نتساءل عن اسباب تاخير عمل مؤسسة تشجيع الاستثمار التي وعدتنا وللمرة الثانية بتحقيق مبدأ الـ ONE STOP . SHOP

فبدون تقديم الحوافز المالية والادارية للمستثمرين لتخفيض كلفة الانتاج وبدون مساعدتهم على وضع اتفاقيات لتصرف انتاجهم لا يمكننا تحقيق نسب نمو جيدة.

لا بد الا ان نسجل اهمال قطاع اساسي كالاقتصاد الزراعي. فلا قيامة للزراعة دون دعم مباشر لتصدير فائض الانتاج، واذ نؤيد طلب وزارة الزراعة اعتماد بقيمة خمسة وعشرين مليار ليرة لهذه الغاية نامل ان يصار الي تبني هذا الطرح من قبل مجلس الوزراء، مع العلم ان المبلغ المطلوب لهذا الدعم هو مئة مليار ليرة. الا ان هذا لا يغني عن ضرورة وضع سياسة زراعية تتلاءم وواقع المنطقة وحاجات السوق الداخلية والخارجية من ضمن اطار نظرة شاملة الى دور لبنان الاقتصادي.

من هنا يجب على الحكومة المبادرة الى تصحيح الاختلالات البنوية في الاقتصاد اللبناني التي تعيق نموه وتطوره وتفقد قدراته التنافسية. واننا واذ نشمر ايجابا بعض الخطوات الحكومية كتامين قروض ميسرة للسياحة والصناعة وتفعيل مؤسسة ضمان القروض الصغيرة والمتوسطة، لكننا نسجل بعض التعثر في سرعة التدابير. ونتساءل لماذا لم نتمكن من تحويل فائض السيولة في المصارف الى مشاريع استثمارية بدلا من ان تكون هذه السيولة عامل ضغط على الاستقرار النقدي، وعامل خوف من ان تتحول في كل لحظة الى اداة للمضاربة في السوق المالية! فالى متى سنظل اسيرين هذا الواقع وما هي الخطوات المفترضة للخروج من هذه الحلقة المفرغة، كي لا

نستمر بدفع فوائد سيولة لا نستعملها كما في فائض حساب ٣٦؟.

اما في الاصلاح الاداري وهو اساس مشروع التصحيح المالي فتفعيل وتبسيط الاجراءات الادارية امر حيوي ليس فقط بالنسبة الى تسريع وتسهيل معاملات المواطنين. انما ايضا لتمكن الحكومة من ترجمة افكارها ومشاريعها بشكل سريع وفعال. فهناك قروض تفوق قيمتها المليار والنصف المليار دولار غير مستعملة لاسباب ادارية او قانونية او بسبب استملاكات غير منفذة. وكثيرا ما تدور اعتمادات في الموازنة او قوانين برامج بفعل عجز الادارة عن انفاقها. لذلك نرى ضرورة اعادة النظر بقانون المحاسبة العمومية لجهة تفعيل العمل الاداري من خلال تسهيل الانفاق الجاري وعدم تعقيده بكثرة التواقيع واعتماد تبسيط المعاملات لا سيما ان هناك دائرة تفتش داخل كل ادارة.

كما يشكل واقع الادارة المعقد وتضارب الصلاحيات داخلها عائقا امام تحصيل ايرادات الخزينة فعدم تطبيق قانون تسوية مخالفات البناء مثلا او تاخير استيفاء الضرائب من المكلفين دليل على ازمة الادارة العامة. فضلا عن هذا الواقع قد يؤخر احيانا تحصيل مداخيل اضافية للخزينة كعدم وضع مشروع قانون لتسوية المخالفات على الاملاك البحرية.

كل هذه الامور تفرض تصحيح الواقع الاداري المترهل. اضافة الى ان حجم الادارة الكبير الذي يتجاوز قدرات الخزينة يفرض علينا وبجراً اعادة النظر بهيكليتها وهنا لا يحفى غياب اي اجراء عملي لحل هذه المعضلة!. دولة الرئيس، من هذه المنطلقات درست لجنة المال والموازنة النيابية مشروع قانون موازنة ٢٠٠٠ وسجلت الملاحظات التالية:

في الصحة:

- ١ - مع التنويه بعمل الوزارة الا ان زيادة تعاقدتها مع المستشفيات الخاصة خمس مئة سرير لم توازه زيادة الاعتمادات المخصصة لتفقات الاستشفاء في القطاع الخاص، فكان يجب زيادتها باكثر من العشرين مليارا التي اقرها مجلس الوزراء.
- ٢ - اكدت اللجنة بهدف تسهيل اوصول الدواء الى المريض، على وجوب اعتماد مراكز مناطقية لتسليم ادوية الامراض المزمنة.
- ٣ - نصحت اللجنة بتوحيد صيغة تعامل وزارة الصحة والهيئات الضامنة مع الطبيب والمستشفى والمريض بهدف الوصول الى هيئة ضامنة واحدة من خلال البطاقة الصحية.
- ٤ - لفتت لجنة المال الى ضالة الاعتمادات الملحوظة لتشغيل المستشفيات الحكومية والى تاخير انجاز وتجهيز الجديد منها، وانا نرى باستقلالية هذه المستشفيات فعالية اكبر.

في التربية:

- ١ - في ظل تفاقم الازمة الاجتماعية واقبال التلامذة على المدارس الرسمية نلاحظ تاخير تنفيذ انشاء مدارس رسمية او مهنية جديدة مع العلم ان القروض المخصصة لهذه الغاية موجودة ولكن غير مفعلة.
- ٢ - كما تبين لنا ان مستوى التجهيز في هذه المدارس لا يتناسب والتطور العلمي والحاجة الى المعلوماتية خاصة اذا طبق المنهج الرسمي الجديد.
- ٣ - سجلت اللجنة تاخير دفع رواتب الاساتذة المتعاقدين للمرحلتين المتوسطة والابتدائية عن عام ١٩٩٩-١٩٩٨.

في الشؤون الاجتماعية:

- ١ - ترى اللجنة، انه وان كانت سياسة التعاقد مع المؤسسات الاجتماعية الاهلية لا يصلح الخدمات الاجتماعية الى المواطنين سياسة صحيحة، اذ توفر على الخزينة عبء الادارة المتخصصة، الا انه يبقى على الوزارة مسؤولية التحقق ومراقبة صحة هذا الاتفاق.
- ٢ - كما ان على الوزارة واجب وضع خريطة بحاجتنا للمؤسسات الاجتماعية كي ياتي تاسيس هذه الجمعيات الاهلية ملبياً لحاجات المجتمع.
- ٣ - اما في ما يخص العمل الانشائي فنرى ان لا حاجة لابقائه صلاحيات هذه الوزارة. دولة الرئيس،

في المواد:

رفضت لجنة المال في اطار دراستها مشروع قانون الموازنة، اعطاء صلاحيات استدانة لصناديق ومؤسسات عامة مستقلة. وحصرت في المادة السادسة من هذا المشروع صلاحية الاستدانة هذه بوزارة المال وحدها. على ان تحول المبالغ المنصوص عنها في المادة المذكورة الى صندوق المهجرين ومجلس الانماء والاعمار لتمويل المشاريع المدرجة في اطار هذه المادة.

ورات اللجنة اضافة مئة وخمسين مليار ليرة الى اجازة الاستدانة المقررة.

مجلس الانماء والاعمار في المادة السادسة لتمويل تنفيذ مشروع طريق الشاحنات بين مرفأ بيروت والمديرج الا انه بعد تأكيد الحكومة قرارها تنفيذ المشروع بطريق التمويل الذاتي BOT، وبعد ان قرر مجلس الانماء والاعمار تنفيذ مشروع الاوتوستراد العربي بين المديرج والحدود السورية من القروض العربية، الغت اللجنة اجازة استدانة المئة وخمسين مليار ليرة مستعيضة عنها باضافة فقرة الى المادة السادسة تجيز للحكومة تنفيذ مشروع طريق الشاحنات عن طريق ال BOT

اما بالنسبة لصندوق المهجرين فبعد ان وافقت لجنة المال على طلب استدانة مئتين وتسعة وثلاثين مليار ليرة لصالح صندوق المهجرين من اجل تمويل خطة العودة الاساسية، طلبت الحكومة اضافة مبلغ ثلاثمئة مليار ليرة لسنة ٢٠٠٠ لتنفيذ خطة عودة المهجرين التكميلية والمعروفة بتعويض الترميم المنجز وتعويضات فروع العائلات المهجرة، علما ان كلفتها على ثلاث سنوات تقارب ٩٠٠ مليار ليرة. فطالبنا الحكومة العودة الى مجلس الوزراء لوضع مشروع قانون برنامج بكامل المبلغ اي نحو ٩٠٠ مليار ليرة وعرضه على مجلس النواب.

٢ - في ما يتعلق بقانون برنامج الضم والفرز، والذي تعثر تطبيقه لعدم كفاية المبالغ المرصودة فيه لتغطية كافة الاقضية اللبنانية، ارتأت اللجنة مضاعفة الاعتمادات المخصصة له وتقسيطه حتى سنة ٢٠٠٥.

٣ - اسقطت لجنة المال الغاء تدوير الاعتمادات لعام ١٩٩٨ حيث لا مبرر لذلك طالما ان واقع الادارة يفرض التدوير.

٤ - حصرت اللجنة امكانية دفع مستحقات المتعدين والمستشفيات، تطبيقا للقانون رقم ٩٥، بالاعمال التي بدأ تنفيذها عام ١٩٩٨

٥ - عدلت لجنة المال المادة المتعلقة بتصحيح معاشات المتقاعدين قبل سنة ١٩٨٣ بتقسيط فارق المعاش بينهم وبين المتقاعدين الحاليين على ثلاث سنوات بدلا من ست سنوات ليصبح على الشكل التالي:

٤٠ ٪ سنة ٢٠٠٠

٣٠ ٪ سنة ٢٠٠١

٣٠ ٪ سنة ٢٠٠٢

اما المتقاعدون بعد ١٩٨٣ وحتى ٣٠/١٢/١٩٩٤ اعادت اللجنة تقسيط الـ ٦٠ ٪ من فارق المعاش المتبقي لهم على ثلاث سنوات عوضا عن ست سنوات فاصبح كالتالي:

٢٠ ٪ سنة ٢٠٠١

٢٠ ٪ سنة ٢٠٠٢

٢٠ ٪ سنة ٢٠٠٣

٦ - وحرصا منها على تطبيق العدالة والمساواة بين الموظفين ادخلت اللجنة على مشروع قانون الموازنة مادة تجيز للموظفات المنتسبات الى تعاونية موظفي الدولة الاستفادة من تقديمات التعاونية تماما كالموظفين المنتسبين اليها.

٧ - ادخلت لجنة المال مواد خفضت فيها رسوم التسجيل العقاري وتمديد مهل الاعفاء من الغرامات.

٨ - خصصت اللجنة مبلغ اربعة مليارات ليرة لمكننة فواتير الهاتف وايصالها الى اصحابها بالبريد.

٩ - الغت لجنة المال المادة التي تفرض زيادة ٢٪ على المحسومات التقاعدية للموظفين، والاخرى التي تنص على رفع مساهمتهم الشهرية لصالح تعاونية موظفي الدولة بنسبة ٢٪ اضافية.

١٠ - كما لاحظت اللجنة غياب الاعتمادات المخصصة لبدل النقل لموظفي الادارة العامة وهو بنسبة ٢٪ من الحد الادنى النافذ في كل حين.

١١ - ناقشت اللجنة تطبيق قانون برنامج تنفيذ ملاعب رياضية في بعض المدن استعدادا لبطولة اسيا في كرة القدم، فطالبت الحكومة بزيادة الاعتمادات الملحوظة في هذا القانون لاعتبارها دون المطلوب لتنفيذ كافة الملاعب المقررة، وقد استجابت الحكومة لطلب لجنة المال باعادة درس هذه الاعتمادات في مجلس الوزراء وزيادتها بما يتناسب مع الحاجة.

اما بخصوص الجدول رقم ٩ اعادت لجنة المال ترتيب وتقسيم رسم الرقابة على المطبوعات والاشربة السينمائية بعد ما تبين لها صعوبة تطبيقه كما كان معمولاً به سابقاً.

دولة الرئيس، تطمح موازنة العام ٢٠٠٠ الى رفع ايرادات الخزينة بنسبة ٢٠٪ عن تلك المحققة سنة ١٩٩٩ اي بنحو ٩٠٠ مليار ليرة، علما ان موازنة ١٩٩٩ وان كانت قد حققت زيادة في الايرادات بنسبة ١٣٪ قياساً الى عام ١٩٩٨ الا ان نتائجها جاءت اقل مما قدرته الحكومة بنسبة ١٠٪ اي بفارق ٥٠٠ مليار ليرة. فهل ان هذا الفارق ناتج عن مبالغة في التقدير او عن تقصير في التحصيل؟

فاذا كان الامر تقصيراً فكيف ستحقق وزارة المال هذه السنة نسبة الزيادة المقدرة في الموازنة وهي مستمرة بإدارتها المترهلة ودون تبسيط المعاملات.

اما اذا كان الفارق ناجماً عن مبالغة في التقدير فلنا ان نسأل عن مدى واقعية ارقام ايرادات موازنة ٢٠٠٠ وإلى ماذا تستند هذه الأرقام؟ فإذا كانت تستند إلى الزيادة التي طرأت على إيرادات سنة ١٩٩٩، فتجدر الإشارة إلى ان بعض هذه الإيرادات كان استثنائياً سواء كان في ضريبة الدخل حيث تراكمت متوجبات المكلفين على مدى سنين، او في عائدات المخابرات الدولية.

واذا كان تقدير الإيرادات يستند إلى عائدات الرسم المقطوع على مزاوله المهنة، فهي مقدرة بخمسين مليار ليرة فقط، اما اذا كانت الحكومة تعول على عائدات تسوية المخالفات على الاملاك البحرية لتحصيل مئة وخمسين مليار ليرة، فاين القانون الخاص بها واذا صدر فهل سيلحق بقانون تسوية مخالفات البناء؟

دولة الرئيس، اننا اذ ننصح بواقعية تقدير الإيرادات، نتمنى ان تفوق التوقعات، لتنفادي صدمة نتائج مخيبة.

دولة الرئيس، اضافت لجنة المال والموازنة النيابية الى النفقات المقدرة في مشروع الموازنة مبلغ مئة وستين مليار ليرة موزعة على كافة الوزارات والادارات بناء على طلب الحكومة بعد ما تبين وجود نقص في بعض الاعتمادات، حيث كانت هناك حاجة الى خمسة وسبعين مليار ليرة في وزارة المال لتغطية معاشات المتقاعدين وعشرين مليارا

لوزارة الصحة وعشر مليارات للجامعة اللبنانية وتسعة مليارات لوزارة الشؤون الاجتماعية وتسعة أخرى لتعاونية موظفي الدولة وخمسة مليارات ليرة لإدارة مصالح المياه، وغيرها. . .

مما رفع سقف الانفاق المقدّر إلى ثمانية آلاف وخمسمئة وثمانية وتسعين مليار ليرة أي بزيادة مئتي مليار ليرة عن النفقات المقدّرة في موازنة العام ١٩٩٩ إنما بزيادة فعلية تصل إلى ألف ومئتي مليار ليرة عن النفقات المحققة في ١٩٩٩. حيث أنه لم يتحقق من النفقات المقدّرة في موازنة العام الماضي سوى ستة وثمانون في المئة. وهنا نتساءل عن أسباب خفض الانفاق بنسبة أربعة عشر في المئة السنة الماضية؟

وبما أننا نعلم أن أكثر من ثمانين في المئة من الانفاق العام في لبنان يتوزع بين خدمة الدين والرواتب والاجور، يتبين لنا أن هذا التخفيض طال غالباً، باستثناء مبلغ مئة وثمانية وأربعين مليار ليرة وفر من خدمة الدين، الاعتمادات المخصصة للمشاريع الانشائية، رغم الحاجة الملحة إليها خاصة في ظل تعثر تنفيذ أكثر من مشروع في مجلس الانماء والاعمار.

دولة الرئيس، أننا في لجنة المال إذ نشدد على مبدأ ضبط الانفاق العام وخفضه حرصاً على انجاح برنامج التنقية المالية، نلفت انتباه الحكومة إلى أن خفض الانفاق يجب ألا يأتي إلا في إطار الانفاق الجاري من خلال إعادة النظر بهيكلية الإدارة العامة وحجمها. ومن خلال تخفيض خدمة الدين العام وعبئه على مالية الدولة والاقتصاد ككل.

فلا تزال الحاجة ماسة إلى الانفاق الاستثماري من أجل إكمال وتطوير البنى التحتية الانمائية والاقتصادية.

دولة الرئيس، في تقريرنا عن موازنة ١٩٩٩ أشيرنا إلى أن لجنة المال والموازنة لم تنشأ مواجهة مشروع الإصلاح المالي الذي طرحته الحكومة بالسلبية عبر رفض زيادة الضرائب المقترحة اقتناعاً منا بضرورة وضع برنامج كهذا لتنقية مالية الدولة العامة. إلا أننا شدّدنا أن التدابير المالية والمحاسبية وحدها لا تكفي وأن التركيز يجب أن يكون على تفعيل القطاعات الاقتصادية لزيادة النمو.

واليوم نكرر مطالبة الحكومة باتخاذ كل التدابير اللازمة لتنشيط الاقتصاد، حيث أننا نجد أن المعالجات الجزئية لا تنفع بل أن المطلوب إعداد خطة اقتصادية شاملة تدرس وضعنا الاقتصادي برمته من مصادر قوته إلى نقاط ضعفه وفي كل القطاعات والمناطق لوضع تصور لمعالجة متكاملة قطاعية - مناطقية، تأخذ بالاعتبار متغيرات الواقع الاقتصادي العربي والدولي، ومتطلبات المنافسة والاستمرار، بما يلبي حاجات اللبنانيين وطموحاتهم.

دولة الرئيس، نسجل للحكومة سعيها الدؤوب إلى خفض العجز وموازنة مالية الدولة، إلا أن مالية الدولة هي حصيلة ما تجنيه من المواطنين لقاء ما تقدمه لهم من خدمات. وأننا إذ نرى قدرة المواطنين تتضاءل يوماً بعد يوم على إيفاء متوجباتهم في ظل ظروف اقتصادية خانقة، نتساءل عما سيكون عليه حال هذه المالية، في ظل استمرار الركود.

دولة الرئيس، السادة النواب،

نتقدم منكم بهذه الملاحظات، املين ان تغني مجمل المناقشات حول الموازنة، كما نتمنى على معالي الوزراء الاخذ بمجمل التوصيات والتوجهات التي ابداهها السادة النواب اثناء مناقشة مشروع قانون الموازنة في جلسات لجنة المال ضنا بمصلحة المواطن والدولة.

وشكراً

الرئيس: مرة اخرى مع الشكر والتتويه للجنة المالية التي استطاعت فعلا بجهد متواصل ان تنجز مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقه ضمن المهلة الدستورية، رغم ورود الموازنة او مشروع الموازنة خارج الاطار الذي يلزم فيه المجلس بالنسبة للمهل، للمهلة الدستورية عينها.

الكلمة الان لمعالي وزير المالية جورج قرم.

جورج قرم: دولة الرئيس، حضرات النواب الكرام،

للمرة الثانية خلال اشهر معدودة تقدم الحكومة الى مجلسكم الكريم مشروع موازنة، هو المشروع العائد لعام ٢٠٠٠ وبهذه المناسبة لا بد من ان اتوجه بالشكر على كل ما ابداه مجلسكم الكريم، وبشكل خاص لجنة المال والموازنة، من تعاون وثيق وتفهم لسياسات الاصلاح المالي التي تتبعها الحكومة. وقد برز الاثر الايجابي لهذا التعاون منذ حزيران ٩٩ عند مناقشة مشروع الموازنة العائد لتلك السنة، اذ بدأ الانفراج في السوق النقدية والمالية المحلية وانقلبت الاتجاهات السلبية التي كانت سائدة فيه الى اتجاهات ايجابية، سواء كان ذلك على صعيد انخفاض الفوائد على سندات الخزينة، ام على صعيد تحول الودائع المصرفية من الدولار الى العملة الوطنية وتحسن وضع ميزان المدفوعات تحسنا ملموسا.

ان تعاون المجلس مع الحكومة في ارساء دعائم الاصلاح المالي الذي طالما كانت تحتاج اليه البلاد، كان له صدى ايجابيا لدى معظم الاوساط المالية المحلية والاقليمية والدولية. فسلسلة الاجراءات الضريبية المتخذة وكذلك جهود التقشف، المدرجة جميعها ضمن رؤية واضحة لاصلاح اوضاع المالية العامة المتردية بشكل مزمن، كانت من العوامل الحاسمة في افناع الاوساط المالية بجدية التحرك الحكومي المدعوم من قبل السلطة التشريعية. وهذا التحرك ادى الى التغلب على حالة التازم المالي المتعاضمة والخطيرة التي كانت سائدة في سني العهد السابق باشكال مختلفة. وقد ادت هذه الحالة في عام ١٩٩٨ الى عجز تاريخي في ميزان المدفوعات. لم يسبق له مثيل في تاريخ لبنان، اذ بلغ ما يقارب النصف مليار دولار. مما اضطر المصرف المركزي الى تامين عائد اضافي على سندات الخزينة وذلك عبر عمليات مقايضة مكلفة تحمل المصرف اعباءها واثّر سلبا على ربحية المصرف وبالتالي على حصة الدولة من ارباحه. وجدير بالذكر هنا، ان العائد الفعلي لسندات الخزينة لمدة سنتين بلغ عام ١٩٩٨ : ٢٢٪ مقابل عائد اسمي بواقع ١٦،٦٪، وهذا يدل على استمرار المستوى العالي لكلفة التثبيت المالي والنقدي التي اتبعت في الماضي عبر سياسة الدين العام. اما في عام ١٩٩٩، وبفضل سياسة الاصلاح المالي المتجسدة عناصرها الاولى في

مشروع الموازنة العائد لتلك السنة، فقد انخفضت كلفة التثبيت المالي والنقدي بشكل ملموس مع عودة ميزان المدفوعات الى حالة طبيعية بعد اطمئنان الاسواق. ولم يلجأ المصرف المركزي الى اجراء عمليات مقايضة فانخفضت الفوائد على سندات الخزينة وزال الفارق بين الفائدة الاسمية والعائد الفعلي. كل ذلك يعود بما لا لبس فيه، الى دخول لبنان في حالة تنقية مالية حقيقية، كان في امس الحاجة اليها للخروج من دائرة المخاطر النقدية والمالية على سلامة العملة الوطنية، التي ما تزال بالرغم من دولرة اجزاء واسعة من النظام المصرفي وسيلة الدفع الاساسية للغالبية العظمى من الرواتب والاجور في البلاد واي مساس بسلامة النقد هو مساس بالقدرة الشرائية لشرائح واسعة من الشعب اللبناني. لذلك، كانت جهود الحكومة مركزة، عبر خطة الاصلاح المالي، على عدم تعريض البلاد الى اية هزة نقدية ومالية تؤثر سلبا على سلامة النظام المصرفي وعلى المستوى المعيشي في البلاد.

وقد تعالت بعض الاصوات لانتقاد سياسة الاصلاح المالي، على انها تسببت في ظهور اتجاهات انكماشية في الاقتصاد وتوقف النمو الاقتصادي في البلاد مما ادى، حسب هذه الاصوات، الى ازمة اجتماعية شديدة الوطأة كانها لم تكن موجودة من قبل.

ان مثل هذا الادعاء تدحضه الوقائع وتنقصه الموضوعية، فحالة الفورة النسبية الاستهلاكية والاستثمارية التي لم تدم اكثر من ثلاث سنوات، اقتضت اسبابها على ثلاثة عوامل مؤقته تلخصت في تضافر:

حالة الفورة العقارية، فتح ورش الاعمار، الفلتان في المالية العامة. وسرعان ما ادى هذا الوضع الى انعدام الاستقرار المالي والنقدي. ولاجل مكافحته لجأت الحكومة السابقة الى زيادة اسعار الفائدة، لاجتذاب المزيد من الاموال من الخارج باي ثمن، تغطية للعجز المزدوج في كل من حسابات المالية العامة والحسابات الخارجية. وقد ادى هذا الامر الى ضرب الحركة الاستثمارية المرتكزة بشكل اساسي على القطاع العقاري. ونتيجة لارتفاع الفوائد ضربت الحركة الاستثمارية نفسها وزادت كلفة خدمة الدين العام، حتى اصبحت المكون الاساسي لتراكم العجز المالي وزيادة المديونية العامة وكذلك عاملا معرقلا لتوسع وازدهار القطاع الخاص.

وبدلا من ان يستعيد الاقتصاد اللبناني قدرته التنافسية ويؤمن التوازن بين اتفائه الاجمالي وموارده المتاحة بشكل طبيعي، وليس باستنزاف اموال الخزينة وبالتالي اموال الشعب عبر طرق اصطناعية، بدأ يدخل في حلقة متعاضمة من الاكلاف على راسها كلفة راس المال.

وقد ادت هذه السياسة الى عرقلة النمو وعرض الجو الاستثماري والتوظيفي الى خضات تحت ذرائع مختلفة، منها داخلية ومنها خارجية. وعندما تسلمت حكومتنا مقاليد الحكم في كانون الاول ١٩٩٨، كانت المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بحركة الاستيراد وحركة البناء قد تحولت سلبا منذ مدة غير قصيرة. هذا بالاضافة الى ان سياسة الحكومة السابقة، كانت قد زادت من معاناة القطاع الخاص، وذلك بتحميله جزءا هاما من تمويل العجز في المالية العامة عن طريق عدم دفع مستحقات استملاك ومقاولات ونفقات استشفاء للعديد من المستشفيات.

لذلك، كانت من اولى مبادرات حكومتنا الاعتراف بهذه المستحقات والتعاون مع مجلسكم الكريم لايجاد حل

لهذه المستحقات بعد الاعتراف بها وتحديد مبالغها طبقا للاصول الدستورية اولا، ومن ثم تسويتها عبر الاجازة للحكومة بدفعها بعد التدقيق فيها، عن طريق اصدار سندات خزينة لاصحاب الحقوق.

وقد اسهمت هذه المبادرة المنطقية والرشيطة مساهمة ولو جزئية في تحريك الوضع الاقتصادي وتحقيق دولة القانون. وفي الاتجاه نفسه، قامت حكومتنا، عبر موازنة ١٩٩٩، بسلسلة اجراءات ضريبية، منها تلك التي هدفت الى تنشيط سوق العقارات عبر تخفيض رسوم التسجيل العقاري للبنانيين وعبر اللبنانيين، ومنها الاعفاء من الغرامات الضريبية. بالاضافة الى ذلك، قمنا بزيادة التنزيلات العائلية في ضريبة الدخل للتخفيف من العبء الضريبي على الفئات المحدودة الدخل، وتقريبا الغاء هذا العبء لدى هذه الفئات.

كما هدفت هذه الاجراءات الى ارسال اشارة واضحة الى الاسواق المالية، بان عملية التحديث الضريبي قد بدأت بالعودة الى معدلات اكثر واقعية في ضريبة الدخل على الشركات والافراد المقتدرين ماليا، نظرا لحالة المديونية الاستثنائية في البلاد واستمرار العجز في المالية العامة بمستويات غير قابلة للاستمرار.

ولم يكن خافيا على احد من المطلعين على حقيقة الامور الاقتصادية والمالية والنقدية في لبنان، والذين لم يبنهروا بالمبالغات الاعلامية التي روجت للعبقريّة المزعومة في السياسات الاقتصادية المتبعة سابقا، بان البلاد عاجلا ام اجلا، ستضطر للخضوع لعملية اصلاح مالي شامل. وكلما تأخر هذا الاصلاح وتأجل اصبح مستقبل البلاد معرضا لمزيد من الاكلاف والمعاناة المستقبلية. ولا يوجد اي مبرر او منطق يدفع بحكومة للتصرف بمستقبل شعب بهذه الخفة وهذا الارتجال وترمي بتبعات سوء سياستها المالية على كاهل الاجيال الشابة الصاعدة بشكل مديونية مفرطة وحلقة اقتصادية مالية مفرغة.

وتجدر الاشارة هنا، الى ان استمرار حالة الجمود في القطاع العقاري، مرده عمق الازمة في هذا القطاع الموروثة هي الاخرى عن الحكومة السابقة. هذا من جهة، ومن جهة ثانية عدم تطابق ميزان العرض والطلب على البناء، ان للسكن او للعمل، الامر الذي يؤدي الى استحالة العودة الى المستويات العالية والاستثنائية من انتاج الاسمنت ومن المساحات المرخص ببنائها، والتي تميزت بها السنوات ما بين ١٩٩٣ و ١٩٩٥.

وهنا لا بد من الاشارة الى ان البعض، ممن انبروا منذ اللحظة الاولى من تعيين الحكومة للتهجم على وزير المال بشكل غير اعتيادي، كانوا وراء الافراط في التقديرات المتفائلة غير المبررة علميا حول امكانيات جني الارباح الطائلة في القطاع العقاري وبالتالي يتحملون، الى جانب الحكومة السابقة، المسؤولية عما اصاب المستثمرين اللبنانيين والعرب من خسائر جسيمة في توظيفاتهم العقارية المباشرة او غير المباشرة عبر شراء اسهم الشركات العقارية.

هذا مع التذكير بان سعر سهم شركة اعادة اعمار الوسط التجاري لمدينة بيروت سقط من مستوى ١٧ دولارا للسهم الواحد الى ١٢ دولارا بعد مضي اشهر معدودة من اصدار الاسهم ومن ثم الى اقل من ١٠ دولارات عام ١٩٩٨، قبل مجيء حكومتنا الى سدة المسؤولية.

وبالاضافة الى ذلك، نجد ان عدد الامتار المربعة المرخص بها هبط بمقدار:

- ٦١٪ عام ١٩٩٦ عما كان عليه عام ١٩٩٥.

- ١٥٪ عام ١٩٩٧ بالنسبة لعام ١٩٩٦.

- ١٤،٦٪ عام ١٩٩٨ بالنسبة الى عام ١٩٩٧.

اما بالنسبة الى الاستيراد، فان استمرار التراجع ناتج بشكل طبيعي وصحي عن استحالة استمرار المستويات السابقة، والتي ادت الى نسبة عجز في الحسابات الخارجية لم يكن ممكن استمرارها، والتي كانت مسؤولة، الى جانب عجز المالية العامة، عن ارتفاع مستويات الفوائد التي وضعت لاجتذاب التوظيفات الخارجية الى لبنان لسد العجزات المتراكمة في هذه الحسابات.

ان تحسن الميزان التجاري عام ١٩٩٩ من خلال تدني الاستيراد، كان من العوامل الايجابية التي سمحت بخفض الفوائد وتقليص كلفة الاستقرار المالي والنقدي.

صحيح ان القطاع التجاري، المرتبط عمله بالاستيراد، تفاقمت معاناته عام ١٩٩٩، ولكن هذا الامر ليس بالجديد، خاصة وان التنافس داخل القطاع الخاص زاد بين شركات التجارة التقليدية، وذلك التي تتبع سياسات تسويقية حديثة وتتبع اسس توزيع جديدة والمعروفة بمساحات البيع الواسعة، والتي تعرض بضائع بأسعار اكثر تنافسية.

والجدير بالذكر في هذا المجال، وخلافا لما اشيع في بعض الاوساط، فانه ليس صحيحا ان سياسة التقشف المتبعة كانت العامل المؤثر على معاناة القطاع التجاري. اذ ان سياسة التقشف، هدفت بالدرجة الاولى، الى القضاء على الهدر ولم تقل من مستوى الرواتب والاجور.

فكما هو معلوم، تحملت موازنة عام ١٩٩٩ الزيادات المقررة في القانون رقم ٧١٧ بزيادة رواتب واجور ومعاشات التقاعد في القطاع العام، بالاضافة الى الزيادات في خدمة الدين العام. والحقيقة ان الانفاق العام سنة ١٩٩٩ زاد بمقدار ٥٤٧ مليار ليرة عما كان عليه عام ١٩٩٨ اي بنسبة ٧٪، وهذا يدحض الاقوال التي تدعي بان وزارة المالية لم تصرف كل الموازنة والالتزامات الاخرى المتوجبة على الخزينة للوصول الى نسبة العجز المقدرة بطريقة اصطناعية. وكما اوضحت بيانات وزارة المالية الشهرية، فان مستوى صرف الاعتمادات لسنة ١٩٩٩ من مجمل الاعتمادات بما فيها الاعتمادات المدورة قد بلغ ٨٦،٤٪ بينما لم تكن عام ١٩٩٨ الا بمستوى ٨٠،٤٪ هذا مع الاشارة الى ما تم دفعه من مستحقات على الدولة موروثه عن الحكومة السابقة بشكل سندات خزينة خاصة بالمقاولين والمستشفيات والاستثمارات، ثم تسهيل المعظم منها لدى الجهات المصرفية.

ولا بد هنا من ادانة محاولات المعارضة وادعاءاتها المزعومة والمدعومة بمدافعها الاعلامية الضخمة المدعية ان ارقام وزارة المال غير صحيحة وغير امنية ومضللة، وبسبيل الاسئلة النيابية المتكررة والرتيبة التي تتناول ارقام

وتصريحات وزير المالية. ان استغلال المعارضة للشفافية الجديدة في الارقام الصادرة شهريا بالتفصيل من الوزارة، هي محاولة يائسة لتضليل الرأي العام وذلك عبر الهائه بمعارك مفتعلة حول هذا الرقم او ذاك ومحتواه او مدلوله. بينما كانت كل ارقام وزارة المال في الماضي مختزلة في بيانات شهرية مقتضية لا تتعدى رقمين اجماليين للنفقات والواردات وبضعة اسطر من الكلام السطحي المبهم. ومن اجل ازالة اي لغط فاني ارفق بنص الخطاب ملخص عن ارقام المالية العامة الذي اصدرته البارحة وزارة المالية والمتضمن سلسلة كاملة ودقيقة من الارقام حول ايرادات ونفقات وعجز الموازنة منذ ١٩٩٣، وذلك على اساس قطع الحسابات.

والمضحك المبكي، ان المعارضة لم تتورع، في لعبتها العقيمة، عن النيل من جهود الحكومة في اجراء الاصلاح المالي، باتهامها ان ارقام تحصيل الواردات مضللة، لانها تحتوي على جباية المتأخرات من الضرائب المختلفة وتحصيل متأخرات ادارة المواصلات السلوكية واللاسلكية. ففي نظرهم اصبحت قدرة حكومتنا في تحصيل حقوق الخزينة، اي تحصيل حقوق الشعب، جريمة لا تغتفر. هذه الحقوق التي اهملتها الحكومة السابقة طوال سنين دون اي حرج.

وتجدر الاشارة هنا، الى ان السيطرة على ارقام العجز عام ١٩٩٩ والبقاء ضمن التوقعات التي كنت قد تقدمت بها الى مجلسكم الكريم في العام الماضي، لا تعود الى تاخر الانفاق بشكل اصطناعي من قبل وزارة المالية، بل هي نتيجة لثلاثة عوامل اساسية من جهة ايرادات الدولة.

العامل الاول: هو تجاوب الموظفين مع السياسة الضريبية الجديدة القاضية بتحسين العلاقة بين الادارة الضريبية والمكلفين.

وقد كان من اولى الاجراءات التي اتخذتها كوزير للمالية، تخفيض مستوى الغرامات بشكل عام وعلى جميع المكلفين دون اي استثناء بنسبة ٨٠٪، لما كان لهذه الغرامات من منحنى عقابي متطرف يضرب اي جو استثماري سليم ويجعل المكلف يميل الى الاستكفاف عن الدفع اذ كانت الغرامة في معظم الاحيان اكثر من قيمة الضريبة نفسها بعدة اضعاف.

ومن ثم كان في تكريس اعفاء المكلفين من الغرامات في قانون موازنة ١٩٩٩ لمدة اربعة اشهر وبعدها جاء تمديد المهلة الى اخر السنة بفضل موافقة مجلسكم الكريم ويحتوي مشروع قانون الموازنة لهذا العام على تمديد جديد.

ان النتائج الايجابية لهذه السياسة، لم تظهر الا في الاسبوعين الاخيرين من السنة المنصرمة، بشكله الكامل حيث تراحم المكلفون لدفع مستحقاتهم للافادة من الاعفاء ومن التسهيلات التي قدمناها بالاضافة اليها نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة الموروثة مثل تقسيط الضرائب. فكانت حصيلة الضرائب لشهر كانون الاول حصيلة استثنائية حسنت ارقام العجز بشكل ملموس وادت الى خفض مستواه عن التقديرات.

العامل الثاني: تقديرات مستوى العجز

لقد اثرت توخي الحذر في تقدير مستوى العجز طوال السنة، بالاعلان ان العجز قد يتخطى بواحد او اثنين بالمائة التقديرات التي قدمتها الى مجلسكم الكريم، فمرد ذلك الى اننا لم نتمكن من تقييم الاثار السلبية على الاقتصاد الناجمة عن الهجوم الاسرائيلي الغاشم في شهر حزيران على البنية التحتية، كما لم نتمكن من التثبت النهائي من النجاح الكامل لسياسة التسهيلات الضريبية الا في الجزء الثاني من الشهر الاخير من السنة.

واخيرا، كانت هناك بعض الاشكالات في تحصيل متاخرات ادارة المواصلات السلكية واللاسلكية من شركات الاتصالات الاجنبية، والتي تمكنت هذه الادارة في نهاية الشهر من السنة من التغلب عليها واسترداد حقوق الخزينة التي كانت اهملت سابقا.

العامل الثالث: زيادة التعريفات الجمركية.

يتجسد العامل الثالث في ما قامت به الحكومة في شهر نيسان من عام ١٩٩٩ من زيادات في التعرفة الجمركية كانت بعض الاحيان حادة، ونحن على استعداد لاعادة تقييمها مستقبلا تداركا لتقلص الايرادات الجمركية الناجم عن استمرار المنحى الهبوطي في الاستيراد. وكما هو معلوم، فان هذه الايرادات ما زالت تشكل ما يزيد عن ٤٠٪ من مجمل الايرادات الضريبية. لذلك، فان اي تراجع في حركة الاستيراد يمس مباشرة بنسبة العجز ويؤدي الى زيادتها، وبالتالي الى زيادة الفوائد وكلفة المدين العام. فكان لا بد من القيام بهذه الخطوة حفاظا على المصلحة العليا للبلاد ورغم ما اثارته من معارضة لدى بعض الاوساط وبشكل خاص اوساط التجار التي رأت في هذا الاجراء وهي على حق في بعض النواحي عاملا اضافيا في معاناة القطاع المزمته.

ولا شك عندي انكم تدركون مدى اهمية استيعاب العجز وابقائه ضمن التوقعات لما فيه من تأكيد على مصداقية الدولة في ضبط المالية العامة. وهذا الضبط هو من العناصر الرئيسية لارساء دعائم نهضة تنموية جديدة للبلاد تكون ركيزتها الاساسية العودة الى التوازنات المالية والاقتصادية، وحسب القواعد الاقتصادية والمالية السليمة، فان هذه العودة وحدها يمكن ان تفتح المجال اما القطاع الخاص لاستعادة المبادرة الاستثمارية في كافة القطاعات. ان هذه الفترة من التنقية المالية، التي نمر بها، هي شرط لا مفر منه للخروج من حالة التازم المالي والنقدي وفقدان القدرة التنافسية لكثير من القطاعات الاقتصادية في منافسة الاسواق العربية والعالمية.

وخلافا لما تروجه اوساط المعارضة الاعلامية من طروحات ديماغوجية وغير عقلانية اثبتت عدم صوابيتها وفشلها في الماضي كبديل لسياستنا الحكيمة والمتأنية والمبينة فقط على المصلحة الوطنية العليا بعيدا عن جو المصالح الفرعية والشخصية، وسعيها غير المنطقي الى القاء اللوم على حكومتنا وتحميلها نتائج عدم الانضباط المالي وسوء التصرف باموال الشعب، فان الحقيقة الساطعة التي لا يمكن التهرب منها هي ان السياسات الماضية تحمل اليوم البلاد واجيال المستقبل وطأة مديونية مفرطة وحلقة مفرغة.

وكما ذكرنا لا علاج ناجعاً للوضع الذي نحن فيه والمتسبب بالاتجاهات الانكماشية، إلا بالعودة الى توازن افضل لكل من الحسابات الخارجية وحسابات المالية العامة. هذه السياسة هي التي تشجع الجو الاستثماري والتوظيفي بالشكل الصحيح والمفيد للاقتصاد بكل قطاعاته، وان الفائض في ميزان المدفوعات الذي حصل عام ١٩٩٩، والفائض في الودائع المصرفية، لهو دليل ساطع على صوابية السياسة التي نمشي عليها.

اما فيما يتعلق بالاتجاهات الانكماشية، ودون الدخول في جدل حول حقيقة تطور معدلات النمو خلال العام المنصرم، والذي اصبح جزءاً من الحملة الانتخابية للليل من المعنويات والتاثير النفسي المحيط لمعنويات السوق والاجواء الاستثمارية، فانه يتعين علينا النظر الى المؤشرات التي تطورت بشكل ايجابي عام ١٩٩٩ في الاحد عشر شهراً الاول مثل:

انتاج الكهرباء الذي زادت نسبته ٢,٦٪ رغم الهجوم الاسرائيلي الغاشم على محطات التوليد في شهر حزيران المنصرم.

استيراد المشتقات النفطية التي زادت نسبته ٨,٢٪ وهذه مؤشرات لها علاقة مباشرة مع مستوى النشاط الاقتصادي في البلاد.

حركة المسافرين في مطار بيروت التي زادت نسبتها ١٠٪.

عدد الشركات الصناعية التي تأسست زاد ١٦,٤٪، وعدد الوظائف الجديدة المتصلة بها زاد ٦,٤٪.

الاصول المصرفية زادت بنسبة ١١,٦٦٪.

حجم الودائع بالليرة اللبنانية زاد بنسبة ١٨٪.

حجم التسليفات للقطاع الخاص زاد بنسبة ١٣,٩٪.

احتياطات مصرف لبنان زادت بنسبة ١٤,٦٪.

كما تراجع عجز الميزان التجاري بنسبة ١٤,٢٪ ومع كل ذلك يدون ان يقنعونا ويقنعوا المستثمرين الاجانب بان حال البلاد على اسوأ الاوضاع. فان كل هذه المؤشرات الايجابية تدل على ان النشاط الاقتصادي والمالي في البلاد ليس متوقفاً بالشكل الذي يدعيه البعض، او كما يظهر من بعض العناوين الصحفية المثيرة. وانا على ثقة بان الاتجاهات الايجابية الكامنة في الوضع بعد التحسن الذي تحقق في التوازنات الاقتصادية والمالية الاساسية ستتعزيز عام ٢٠٠٠، خاصة اذا صدق مجلسكم الكريم على الموازنة الموجودة بين ايديكم.

ان الاهداف الاساسية لموازنة عام ٢٠٠٠ والاجراءات المختلفة المقترحة في مشروع القانون تتخلص في العناصر التالية:

اولاً: متابعة الجهد لخفض مستوى عجز الموازنة وعمليات الخزينة. ان مصداقية الدولة في اصلاح المالي

تتطلب مزيداً من الانضباط في المالية العامة وتقدماً اضافياً في السيطرة على العجز. لذلك كانت الحكومة قد ارتأت الا يزيد تقدير عجز الموازنة عام ٢٠٠٠ عن ٣٦٪ لتابعة خطة الاصلاح المالي. لكت نسبة العجز زادت بعد المداولات مع لجنة المال والموازنة الى ٣٧٪ وذلك لسببين اساسيين:

- طلبات الاعتمادات الاضافية المقدمة من وزراء ونواب ومؤسسات عامة وذلك خلال مناقشات لجنة المال والموازنة بالاضافة الى اعادة النظر في تقدير اعتمادات رواتب التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة من قبل لجنة التقاعد.

- اعادة النظر في مستوى الايرادات بعد ان غضت الحكومة النظر عن زيادة الحسومات التقاعدية وحسومات تعاونية الموظفين لسد العجز المتفاجم بين الموارد والانفاق، وذلك نزولاً عند لجنة المال والموازنة، مع الاشارة الى خطورة هذا الوضع الموروث ايضاً عن الحكومة السابقة التي

لم تتخذ اي اجراء لتقليص الفجوة الهائلة في مالية التقاعد ومالية تعاونية الموظفين وضرورة معالجة هذا المصدر الرئيسي من المصادر المختلفة للنزف المالي الموروث.

- كما وانه قد اعيد النظر ايضاً في مردود الرسم المقطوع بعد ان تم خفضه بالتوافق مع لجنة المال والموازنة.

وتجدر الاشارة هذا، الى ان وزارة المالية قد تجاوزت مع مطلب الفعاليات الاقتصادية ولجنة المال والموازنة المحقة والداعية بالعودة الى العمل بفترة مرور الزمن في المجال الضريبي، وذلك عبر اجراء تسوية ضريبية حتى عام ١٩٩٥ ضمناً. وقد تم التوافق خلال المداولات مع لجنة المال والموازنة حول ربط بدء تطبيق الرسم المقطوع بقانون التسوية، وذلك لتشجيع جميع المواطنين المكنومين والذين لا يصرحون عن اعمالهم لدى الدوائر الضريبية بالانضمام الى المواطنة الضريبية وتحقيق مبدأ المساواة امام القانون

ونود ان نذكر هنا، ان هذا الرسم المقطوع هو الضريبة الوحيدة الخفيفة الوطأة في مشروع قانون الموازنة لعام ٢٠٠٠ الذي لا يحتوي، لاول مرة، الا بطريقة هامشية للغاية على الجدول رقم ٩. لقد كان هذا الرسم جزءاً من خطة الاصلاح المالي، وايدت الفعاليات الاقتصادية ادخاله في النظام الضريبي. وتنوي الحكومة في السنين المقبلة تكريس محصول هذا الرسم المماثل للرسوم المهنية في الكثير من البلدان، الى خطة لمكافحة البطالة ضمن اطار الجهود الالية لانشاء صندوق اجتماعي لمواجهة تردي اوضاع الفئات الشعبية نتيجة للسياسات السابقة. وبالرغم من ان نسبة العجز المقدرة ليست كما نصبو اليه، فاننا نامل تحسين هذه النسبة كما حصل عام ١٩٩٩ لدى تنفيذ الموازنة.

ويترتب النجاح في هذا المضمار على استمرار التعاون مع مجلسكم الكريم، خاصة في مجال تصديق قانون الاملاك البحرية وتجاوز المؤسسات السياحية المعنية بتطبيقه دون تلكؤ، خاصة بعد ان تم درس الموضوع من كل جوانبه، وبعد ان اخذت الحكومة بعين الاعتبار اهم الملاحظات التي قدمت اليها من اصحاب الشأن. كما يترتب

النجاح على استمرار تجاوب المكلفين مع الادارة الضريبية التي ستواظب من جهتها على تسهيل امورهم وتسريع معاملاتهم وتطبيق اعتدال اكبر عند فرض التكاليف الاضافية او المباشرة، واعادة النظر في مستوى الغرامات بتعديل القوانين الضريبية المختلفة. وتنوي الحكومة ايضا احالة مشروع قانون الضريبة على القيمة المضافة في المستقبل القريب الى مجلسكم الكريم.

كما ان تصديق المجلس على مشروع قانون الخصخصة المقدم اليكم منذ بضعة اشهر، الى جانب التصديق على القوانين الخاصة بتنظيم قطاعات المرافق العامة حيث ستجري عمليات الخصخصة سيسمح بتوفير اعباء خدمة الدين العام، اذ ان ايرادات الخصخصة ستكرس لاطفاء الدين العام الداخلي وستؤمن بالتالي خفض كلفتها، وخفض مستوى العجز والمديونية في ان معاً. واذا كان من الضروري اجراء عمليات الخصخصة باسرع وقت ممكن فيجب ان تتم بتأن وبعد التحكم بكل المعطيات لتأمين كل من مصلحة الخزينة والمستهلك والعاملين في المؤسسات المالية.

فالتاخر في الحصول على الايرادات يعرض سياسة الاصلاح المالي الى نكسة نحن بغنى عنها ولا شك لدى الحكومة، بان مجلسكم الكريم، رغم كل محاولات عرقلة عودة العافية الاقتصادية الى البلاد، سيستمر بالتجاوب مع كل متطلبات تحقيق اهداف الاصلاح المالي بالسرعة المتوخاة فتاتي نتائج تنفيذ موازنة عام ٢٠٠٠ افضل من نتائج السنة المنصرمة.

ثانياً: في ميزان موازنة عام ٢٠٠٠.

اعطاء الحوافز الضريبية للقطاع الخاص من اجل تنشيط الوضع الاقتصادي والمالي. فالحوافز المقترحة في مشروع قانون الموازنة نوعان:

الاول: حوافز هادئة الى تنشيط الوضع العقاري عبر تشجيع القطاع التاجيري بالسماح بتنزيل نسبة استهلاك قيمة العقارات المؤجرة من المداخل الخاضعة لضريبة الاملاك المبينة، بالاضافة الى زيادة اعباء الصيانة القابلة للتنزيل من ٣٠٪ الى ٤٠٪.

الثاني: حوافز متعلقة بخفض نسبة الضريبة على توزيع الارباح من ١٠٪ الى ٥٪ للشركات التي تسجل مستقبلاً اسهمها في بورصة بيروت، او التي ستفتح راسمالها لشركات عربية او اجنبية تكون اسهمها مدرجة على بورصة بلدانها.

وفي الشأن العقاري ايضا، تجاوبت الحكومة مع مطلب فعاليات قطاع البناء ولجنة المال والموازنة ولو كانت تفضل المزيد من الدراسة في الموضوع انما تجاوبت عبر خفض معدل احتساب القيمة التاجيرية. وتامل الحكومة من وراء هذه الاجراءات الضريبية الواضحة الهدف، المساهمة الفعالة في اعادة تنشيط السوق العقاري من جهة، وتشجيع تطوير بورصة بيروت عن طريق زيادة عدد الشركات المدرجة اسهمها فيها، وكذلك تشجيع الشركات

اللبنانية على زيادة حجمها واعمالها من جهة اخرى. وهذه الاجراءات الاخيرة تندرج ايضا ضمن التوجه العام للحكومة بشأن زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد اللبناني وتشجيع الجو الاستثماري في البلاد.

ثالثا: زيادة بعض الاعتمادات الخاصة بالشؤون التربوية والاجتماعية والصحية لتخفيف حدة الاوضاع المعيشية.

نذكر هنا، ان الحكومة كانت قد تمكنت، في موازنة عام ١٩٩٩، من خفض بعض الاعتمادات العائدة لمساهمات الدولة في بعض المؤسسات العامة او العائدة لخدمات تربوية او اجتماعية، اما لتوفر اموال موجودة بالامانة لدى الخزينة اللبنانية وعائدة لتلك المؤسسات العامة، واما لوجود اعتمادات مدورة غير مستعملة.

اما في موازنة عام ٢٠٠٠، فقد اعادت الحكومة مستوى الاعتمادات الى ما كانت عليه قبل عام ١٩٩٩، بل زادت من الاعتمادات في بعض الاحيان، كما هو الحال مثلا، بالنسبة الى:

- المشروع الاخضر
- الجامعة اللبنانية
- مؤسسة تشجيع الاستثمارات
- المجلس الوطني للبحوث العلمية
- المؤسسة الوطنية للاستخدام.
- وكذلك الامر بالنسبة الى اعتمادات:
- وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة
- وزارة الشؤون الاجتماعية
- وزارة الصحة العامة.

اما في مجال الانفاق، فلا بد ان نذكر ايضا، ان الوزارة ادخلت بعض النفقات التي كانت باقية خارج اطار الموازنة رغم طبيعتها المنتظمة، مثل نفقات صيانة مطار بيروت ورواتب واجور اجراء المنشآت النفطية التابعة لوزارة النفط.

وكذلك ادخلت نفقات دعم زراعة التبغ، وهي جزء من الاموال التي تنفقها الدولة على القطاع الزراعي بشكل منتظم لا يجب تحميلها لادارة الحصر، الامر الذي سيسمح باعادة تقييم اداء هذه المؤسسة الحيوية من الناحية المالية والاقتصادية وزيادة فعاليتها وربحياتها.

وسنسعى في الموازنة القادمة الى ادخال ما قد يتبقى من هذه النفقات المنتظمة، والتي تصرف من خارج

الموازنة عبر بعض المجالس والصناديق والتي يجب تحديدها مستقبلاً.

رابعا: زيادة النفقات الاستثمارية الطابع في القطاع العام عبر قروض خاصة تعقدتها الدولة لتنفيذ برامج مجلس الانماء الاعمار المصدقة سابقا من مجلسكم الكريم.

وكذلك لتعجيل اكمال تنفيذ برنامج عودة المهجرين الذي له اولوية مطلقة في اطار اقفال ملف الحرب وتحقيق الوفاق الوطني.

لم نكن لنقترح مثل هذا الاجراء، لو لم يتحسن وضع السيولة بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي، وكذلك لدى الخزينة اللبنانية لاسباب سناتي على ذكرها فيما بعد.

ان زيادة الانفاق الاستثماري وتمويله عبر القروض على خلاف النفقات الادارية وبالتالي عبر زيادة المديونية العامة، لهو اجراء غير مضر نسبيا بوضع المالية العامة والسوق النقدية. ذلك ان التمويل عبر موارد محلية متوفرة دون الحاجة الى اجتذابها من الخارج بكلفة عالية لا يزيد من الميول التضخمية في الاقتصاد ولا يضع ضغطا اضافيا على الليرة اللبنانية، كما هو الحال عندما يتم التمويل عن طريق زيادة مباشرة في عجز الموازنة واضطرار صعود الفوائد الى مستويات غير معقولة.

هذا بالاضافة الى ان التمويل عبر القروض لتأمين نفقات ليس لها طابع الاستثمار مثل النفقات الادارية المتكررة سنويا لهو من المبادئ السليمة المطبقة في المالية العامة.

صحيح ان هذه القروض ستزيد من حجم الدين العام وبشكل شفاف بطبيعة الحال انما لاهداف استثمارية ولننفقات غير متكررة خلافا لما كان يجري حتى الان من زيادة الدين العام لتمويل النفقات الجارية او الاستدانة فوق حاجة الخزينة الفعلية لاسباب تتعلق بالسياسة النقدية والتي تستعمل سندات الخزينة كاداة لامتصاص السيولة الفائضة بالليرة اللبنانية.

اما الكلام الكبير المضحك المبكي، بان هذه الحكومة تلجأ الى التضليل وتستعمل اساليب ملتوية لاختفاء نسبة العجز الحقيقية، فان دل على شيء، فانه يدل على قلة معرفة بقواعد الادارة المالية وفهمها من جهة، ومن جهة ثانية يدل على التعنت في تجاهل التزام الحكومة مبدأ الشفافية والمصارحة التي ليست فقط، من صلب خطاب القسم لفخامة الرئيس، وانما هي ايضا مبدأ من المبادئ الاساسية التي نعتمدها لتوفير الثقة لدى اسواق المال وتأمين الجو الاستثماري السليم والشفاف كما هو الحال في الدول الاكثر تطورا.

هذا الموقف هو الذي يساعد على اجتذاب الاموال وخلق فرص العمل وتأمين معدلات نمو قابلة للاستمرار والديمومة، بدلا من ان تكون نتيجة فورات اصطناعية وقصيرة المدى سرعان ما تتحول تفاقمها في المعاناة الاجتماعية للفئات الشعبية.

ان الحكومة، في مبادرتها الى زيادة النفقات الاستثمارية عبر الاستدانة نظرا للتحسن الكبير الذي طرأ على

الوضع النقدي والمالي بفضل سياسة الاصلاح المالي، قد اقدمت على هذه الخطوة دون اية موارد وشرحتها للرأي العام تمثيا مع سياستها الواضحة المعالم.

وقد تمت المداولات مع لجنة المال والموازنة حول المادة السادسة من مشروع القانون والمتعلقة باجازه الاستقراض بكل وضوح وشفافية ومصارحة بين الحكومة ولجنة المال. واود ان اعيد الشكر الى هذا النوع الرفيع من الحوار الذي تم بين الحكومة واعضاء كل لجنة المال وفي بعض الاحيان عضو او عضوين من نواب المعارضة فالبرامج المطلوب تمويلها عبر الاستقراض، هي برامج صدق عليها مجلسكم الكريم وتتعلق:

- بمطار بيروت.

- والجامعة اللبنانية

- والقانون ٢٤٦.

اما بالنسبة الى الطرق الرئيسية وبرنامج تكملة عودة المهجرين، فقد استمعت لجنة المال والموازنة الى شروحات المسؤولين في كل من مجلس الانماء والاعمار ومعالي وزير المهجرين ومدير صندوق المهجرين. وكانت الطلبات واضحة ولم يسع احد لاختفاء نفقات او معلومات عن مجلسكم الكريم. بل العكس هو الصحيح، فالهدف كان يقضي باطلاع المجلس على كل تفاصيل الانفاق، وعدم التحرك دون التقيد بالمبادئ الدستورية في المالية العامة والحصول على اجازة المجلس النيابي بالانفاق وتامين طريقة تمويله باقل كلفة ممكنة.

ولم نستغرب مرة اخرى، المحاولات المضللة والساعية الى شل مبادرة هذه الحكومة في كل ما تفعله لمصلحة الوطن والشعب، واطهارها وكأنها تسعى لتضليل المجلس الكريم والرأي العام، او تستمر في الممارسات السلبية السابقة التي ادت الى الوضع الذي نعلمه.

وبعودة الى الحديث عن زيادة الاستدانة لا بد، ايها النواب الكرام، من التذكير بما في البيان الذي تقدم به الى مجلسكم الكريم دولة رئيس مجلس الوزراء، حول تجاوز المديونية المعقودة عام ١٩٩٩ حدود العجز الفعلي للخرينة، وذلك ايضا عملا بمبدأ الشفافية واحتراما لحقوق المجلس النيابي، وما تنص عليه المادة الخاصة بالاجازة للحكومة بالاستدانة بالعملات الاجنبية لاعادة هيكلة الدين العام.

لقد حصل هذا التجاوز بسبب عدم استبدال محصول الاصدار الدولي الاخير باستحقاقات للدين العام الداخلي. وقد ارتأى مصرف لبنان بالتشاور مع وزارة المالية عدم اجراء هذا الاستبدال لمنع زيادة السيولة الحرة باليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي. وكما نعلم، فان السيولة هي نتيجة عودة ثقة المودعين بالعملة الوطنية وبعد ان تاكدت الاسواق بجدية جهود الحكومة في معالجة عجز الخزينة المزمّن وذلك لأول مرة منذ انتهاء الحرب.

وقد اكد المصرف المركزي للحكومة بانه يشاطرها الرأي، بضرورة فصل السياسة النقدية عن سياسة الدين العام بشكل تدريجي والذي يعتبره جميع الخبراء الدوليين من صندوق النقد او البنك الدولي او كبريات المصارف

العالمية بانه هدفا اساسيا للخروج من الاوضاع غير الصحية التي نمر فيها. وتمشيا مع هذا المبدأ، طلبت وزارة المالية من مصرف لبنان في هذه المرحلة الانتقالية استعمال شهادات ايداع خاصة بها او استعمال سندات الخزينة القصيرة الاجل لاغراض السياسة النقدية اذا اقتضى الامر، وذلك بانتظار تطوير الادوات الخاصة بالمصرف المركزي او اية ادوات مالية اخرى اقل كلفة من سندات الخزينة لمدة سنتين.

وتجدر الاشارة هنا، الى ضرورة تطوير سوق نقدية في كل ما للكلمة من معنى، وتفعيل وتنشيط السوق الثانوية للخزينة بالليرة اللبنانية.

فمما لا شك فيه ان انعدام وجود السوق النقدية وضحالة السوق الثانوية لهذه الكتلة الضخمة من سندات الخزينة بالليرة اللبنانية من العوامل التقنية الحقيقية والاساسية التي تساهم في ابقاء مستوى الفوائد عالية في البلاد، وبالتالي تؤدي الى عرقلة النمو العام وهي سبب تقني حقيقي اكثر بكثير من بعض الاسباب الاخرى التي نسمعها.

ولا بد في هذا المضممار من تكثيف الجهود وتضافرها بين كل من وزارة المالية والمصرف المركزي والشركات والوسطاء الماليين العاملين في بورصة بيروت لاستدراك هذا النقص الخطير في سوقنا المحلية، والذي يقيد تطوير اساليب العمل المصرفي والمالي، ويعيق تطور الحركة في سوق المال، وبالتالي يساهم في ابقاء مستوى الفوائد مرتفعا.

ان تعميق وتنشيط السوق الثانوية لسندات الخزينة هو ايضا العامل الوحيد الكفيل بابطاله آجل استحقاقات الدين الداخلي، والذي يعتبر من الاهداف الرئيسية في معالجة البنية الجامدة والمكلفة للدين العام الداخلي المكون لثلاثة ارباع اجمالي الدين بشتى اشكاله.

ونتساءل في بعض الاحيان، وقد اعيتنا الحيرة في الماضي كما اليوم ماذا فعلت الحكومة السابقة طوال سنوات عديدة لمعالجة هذا الوضع الشاذ؟ وكيف انها لم ترس الدعائم اللازمة لسوق نقدية ومالية بكل ما للكلمة من معنى، الامر الذي كان من شأنه ان يوفر على الخزينة وعلى اموال الشعب وعلى القطاع الخاص اعباء كلفة الفوائد العالية، فيبدو ان الحملات الدعائية والاعلامية المرتفعة التكاليف في الصحافة العالمية المتخصصة ماليا كانت تحل العمل الجدي والمتواصل.

ان الحكومة ترى في تطوير اساليب ادارة الدين العام هدفا استراتيجيا للخروج من الحلقة المفرغة ومحورها الرئيسي المتجسد في هذا المستوى المرتفع من الفائدة الحقيقية على العملة الوطنية وهذه الكتلة الجامدة بسندات الخزينة بالليرة اللبنانية هذا بالاضافة الى صعوبة الاقراض بالعملة اللبنانية للقطاع الخاص، الامر الذي يتسبب بتراكم سيولة مكلفة للخزينة من ناحية تعقيمها عبر اصدار سندات خزينة تفوق حاجة الخزينة وحاجة العجز وذلك بدلا من استعمالها لتمويل عمليات استثمارية في النشاطات الانتاجية.

لذلك، لا بد من صب الجهود لاعادة الليرة اللبنانية الى دورة اقتصادية كاملة، للقضاء على كلفة نظام ازدواج

العملة المعمول به منذ بضع سنين والذي امن ثروات هائلة للمضاربين .

فلبنان ليس بوضع البعض من تلك الدول النادرة التي اعتمدت نظام الدولار الكاملة عبر الغائها للمصرف المركزي واستبداله بمجلس لاصدار النقد، نظرا لحالة المديونية العالية التي يعيشها لبنان ونظرا لضعف قدرته التصديرية لتأمين الموارد الخارجية والمستوى العالي من الاستيراد بالنسبة الى الناتج المحلي .

لذا، لا نجد خيارا غير العمل على الخروج تدريجيا من نظام ازدواج العملة، عبر جهود متأنية ومتواصلة في آن معا للعودة الى مستويات فائدة طبيعية على العملة اللبنانية .

فتضافر العوامل الايجابية بدءا بمتانة الوضع النقدي والمستوى التاريخي العالي الاحتياطيات مصرف لبنان، وتحسن وضع ميزان المدفوعات بفضل جهود التنقية المالية، اضافة الى قدرة لبنان على الصمود في اصعب الظروف المحلية والاقليمية وقدرة نظامه المصرفي هي ضمانات ضد المخاطر النقدية لذلك، فان الفرق الشاسع بين الفوائد على العملة الوطنية والدولار الامريكي المبرر سابقا بعدم استقرار الاوضاع المالية وعدم وجود سياسة مالية واضحة المعالم قد بدأ يتراجع ونامل استمرار هذا الاتجاه الايجابي .

دولة الرئيس، حضرات النواب الكرام،

ان هذه التاملات التقنية الموضوعية التي وضعتها امامكم متعلقة مباشرة بمصير خطة الاصلاح المالي ونجاحها. ان استعادة الدولة للقدرة على التحرك في الموازنة واستعادة القطاع الخاص امكانية الاستقراض والاستثمار بظروف وشروط معقولة مرتبطان ارتباطا وثيقا بالمضي قدما في المسار الذي رسمناه للوصول الى حالة طبيعية في النظام النقدي والمصرفي القادر على اخراج البلاد بشكل نهائي من حالة التازم المالي الذي تخبطت فيه البلاد منذ اواسط الثمانينات .

فقد ادى هذا الوضع الى تآكل القدرة الشرائية للسواد الاعظم من شعبنا والى عرقلة القدرة التنافسية للاقتصاد وتهيئش النشاطات الانتاجية . ولا بد، من اجل تحقيق هذه الغاية المنشودة، من استمرار الجهود في ضبط عجز الموازنة وعمليات الخزينة الاجمالية .

فان تراخ في هذا الموضوع سيعرض جهود التنقية المالية التي بذلت حتى الان للضياع وسيعرض قدرة البلاد في التغلب على التحديات الكبيرة التي لا مفر من مواجهتها .

لذلك لا بد من السيطرة على المديونية والعجز المزدوج في المالية العامة والحسابات الخارجية، واستعادة القدرة التنافسية والابداعية في المجال الاقتصادي لمجابهة العمولة وتحرير المبادلات التجارية العربية، والانضمام الى منطقة التجارة العالمية ومنظمة التبادل الحرة مع الاتحاد الاوروبي .

وفي خضم كل هذه التحديات، لا بد من كل هذه الامور لتأمين فرص العمل للاجيال الشابة والحكومة تحضر حاليا خطة متكاملة لمكافحة البطالة في جميع المناطق اللبنانية .

لذلك ان ضخامة المسؤولية لا تسمح بهدر الوقت والامكانيات والانزلاق في متاهات الجدل البيزنطي العقيم والمعارك الجانبية والمصالح الفردية الضيقة.

لذلك، املنا كبير بان نرتقي جميعا، خلال هذه المناقشات، الى الشعور بالمسؤولية امام المواطنين الذين دفعوا وما زالوا يدفعون غالبا، ليس فقط ثمن الحرب الشعواء التي عصفت ببلدنا الحبيب، وانما ثمن سياسيات مالية غير واقعية وغير فعالة.

فلنعمل جميعا لرفع شان الوطن واستتباب روح العدالة وتعادل الفرص الاقتصادية لاجراج البلاد من تبعات الحقبات الماضية المكلفة والمعركة لاطلاق قدراتنا الخلاقة.

ان على جيلنا واجب تسليم هذا البلد الى الجيل الشاب الصاعد والقلق على مصيره، محررا من تبعات الديون والعجز، ولذلك علينا واجب العمل ليلا ونهارا دون هوادة لازالتهمنا من امام هذا الجيل الناشئ والبريء من جميع اخطائنا الجسيمة.

وفي معركتنا المشتركة مع الشقيقة سوريا من اجل احلال السلام العادل وصون الكرامة والحفاظ على مكانة المقاومة الباسلة ضد العدو، فان تصرفنا العقلاني في المجال الاقتصادي والمالي، هو عنصر محوري لاسترجاع ارضنا وحقوقنا، ومواجهة تحديات استمرار المعركة وتحديات السلام الاقتصادية والمالية والعلمية.

وشكرا لاصغائكم

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور علي الخليل

علي الخليل: دولة الرئيس، أيها الزملاء الكرام،

نناقش اليوم مشروع قانون موازنة العام ٢٠٠٠ على ابواب الالفية الثالثة، ونحن نواجه ازمة معيشية حادة، وتحدي التكتلات الاقتصادية الاقليمية والعالمية العملاقة، ومخاطر المتغيرات الاقليمية المحتملة في ضوء امكانية معاودة مفاوضات عملية التسوية في المنطقة، والاستحقاقات المصيرية المرتقبة التي تستدعي الاداء الوطني المسؤول.

يشكل مشروع قانون الموازنة المطروح امامكم المرحلة السنوية الثانية من برنامج التصحيح المالي الخمسي المعد من قبل الحكومة، بعد الظروف الاقتصادية الصعبة التي خلفتها الحرب الاهلية والعدوان الاسرائيلي المتماذي والتي كان من نتيجتها تهديم البنى التحتية، وشل القطاعات الانتاجية، وانهيار سعر صرف العملية الوطنية تجاه العملات الاجنبية، وارتفاع عجز الموازنة، وتنامي الدين العام. فبعد ان كانت الموازنة تحقق احيانا فائضا حتى العام ١٩٧٥ اصبحت اليوم تعاني من عجز كبير، وبعد ان كانت المديونية العامة قبل الحرب معدومة اصبحت تقارب العشرين مليار دولارا اميركيا وبلغت خدمة الدين العام ٤٧٪ من مجموع النفقات. وهذا ما يدعو الى كسر هذه الحلقة الجهنمية بدءا بتخفيض العجز، مروراً بالغاء الانفاق من خارج الموازنة، وصولاً الى تأمين توازنها، الامر الذي

يستوجب ادراج جميع اوجه الانفاق والدخل ضمن صك الموازنة، وذلك تطبيقا لايست مبادئ المالية العامة التي توصى بوحدة الموازنة وشموليتها لمختلف النفقات والواردات، بحيث تصبح المراجعة التي تعكس سياسة الحكومة المالية والاقتصادية والاجتماعية خلال سنة مالية واحدة استنادا الى المادة (٨٣) من الدستور، وبنفس الوقت تشكل جزءا من هذه السياسة المالية المعتمدة. وهذا ما يجب ان يسعى الى تحقيقه برنامج الحكومة الخمسي للتصحيح المالي، الذي يهدف الى تخفيض نسبة عجز الموازنة ونسبة الدين العام مقابل الناتج المحلي الاجمالي عن طريق ترشيد النفقات وضبط الهدر، وزيادة الواردات، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي. ان هذا البرنامج الطموح ينطوي على فرضيات وتقديرات متفائلة على الاخص بالنسبة الى معدلات النمو وزيادة الايرادات المرتقبة للاعوام الخمسة التي يلحظها. فمعدلات النمو الاقتصادي في لبنان، التي بلغ معدلها الوسطي ٦,٥٪ بين العام ١٩٩٢ والعام ١٩٩٥، تراجعت الى ٢٪ في العام ١٩٩٨ والى حوالي ١٪ في العام ١٩٩٩، ويقدر لها المزيد من الانخفاض بسبب تراجع حركة الاستثمارات وتدني مستوى الاستهلاك. وهذا الوضع ينطبق ايضا على زيادة الواردات لانه من الصعب، على صعيد المثال لا الحصر، ان تؤمن ضريبة القيمة المضافة ٥ - ٦٪ من الناتج المحلي والتي تحتاج الى تطبيق الى بعض الوقت والى جهاز اداري كفوء متمرس بتطبيق هذا النوع من الضرائب. كما ان وسيلة الخصخصة الهادفة لتخفيف حجم المديونية العامة وزيادة معدلات النمو وتحسين الانتاجية ومستوى الخدمات لم تطبق بعد، وهي لا تتحقق بوضع اطار قانوني ومؤسسي موحد لجميع عمليات الخصخصة، بل يجب ان تدرس كل حالة على حدة لاختلاف طبيعة كل منها، بما يراعي مصلحة الخزينة وحقوق المواطن في ان معا. وكذلك بالنسبة للدخل المتوقع من الاملاك العامة البحرية التي لم يقر القانون المتعلق بها والذي لم يزل مشروعه قيد الاعداد. وهذا الامر لم ينطبق على عدم تطبيق قانون مخالفات البناء، علما بان عشرات الالاف من المواطنين قد دفعوا مليونان وستون الف ليرة لبنانية من اجل طلب تسوية المخالفة ولغاية الان لم يتحرك هذا الموضوع على صعيد التنفيذ العملي. هذا ولم تتمكن الحكومة من زيادة عائدات الريجي، بل العكس هو الصحيح، بعد اجراء رفع الرسم على التبغ المستورد خمسمية ليرة لبنانية عن كل علبة، الامر الذي ادى الى تدني المستوردات نتيجة لزيادة عمليات التهريب، وما ينتج عن ذلك من انخفاض عائدات الريجي، كما يتبين من جدول الواردات المقدرة في مشروع قانون الموازنة، مما يستدعي الغاء زيادة الرسوم المفروضة على التبغ المستورد، وذلك حفاظا على مصلحة الخزينة وعلى استمرارية هذه المؤسسة التي تعتبر من اهم وسائل الصمود في مناطق المواجهة حيث تعيش عشرات الالاف العائلات من زراعة التبغ. وقد طالبنا ذلك في عام ١٩٩٩ والحكومة لم تستجب. اما السياسة الضريبية المتبعة، التي تهدف الى تخفيض الضريبة على اصحاب الدخل المحدود والفئات المتوسطة والفقيرة والتي تنطلق من اعتماد الضريبة المباشرة التصاعدية التي تحقق العدالة الاجتماعية، فيجب ان تخفض الرسوم والضرائب غير المباشرة التي تساوي بين الغني والفقير، خاصة منها المفروض على الكهرباء والهاتف والمياه والتي تقتطع جزءا هاما من دخل المواطن. وهنا نتساءل عن حجم الاعطال في مصلحة كهرباء لبنان كلما هبت عاصفة، مما يبين مدى هشاشة التجهيزات الكهربائية وفداحة الاضرار التي تصيب المواطنين. كما نتساءل لماذا لا تليي الحكومة مطالب مستخدمي مصالح

المياه التي وافق عليها مجلس الوزراء والتي لا تكبد الخزينة اي عبء مالي. فالسياسة الضريبية للدولة لا يكون هدفها الاوحد تامين الواردات للخزينة، بل من اهم اهدافها تحقيق العدالة الاجتماعية.

ان سياسة الاستقرار النقدي وثباته، التي نحرص على الايجابيات الناتجة عنها، يجب ان تدفعنا الى العمل على ازالة السلبات التي يمكن ان تترتب عليها. لان سياسات استقرار سعر صرف العملة الوطنية واحتواء نسب التضخم واستمرار قيمة الليرة اللبنانية بالتحسن مقابل العملات الاجنبية، التي اعتمدت رفع معدلات الفائدة على سندات الخزينة، ادت الى زيادة كبيرة في حجم الدين العام وخدمته، وانعكست سلبا على معدلات النمو الاقتصادي وعلى حجم الانتاج والصادرات. ولم تنعكس ايجابيا على صعيد اسعار السلع والخدمات وكلفة المعيشة التي ارتفعت، ولا على صعيد تحريك عجلة الانتاج وتحسين اوضاع الاقتصاد الوطني الذي يشهد ركودا كبيرا في مختلف قطاعاته، وعلى الاخص القطاع الزراعي الذي يعاني من عدم تصريف انتاجه لضيق الاسواق المتوفرة. وفي هذا المجال نطالب الحكومة بتامين الاسواق الخارجية لتصدير المنتجات والمحاصيل الزراعية، وبالتعويض عن الاضرار الناجمة عن العاصفة الاخيرة وعن الاعتداءات الاسرائيلية، وبتحرير او استملاك العقارات التي تضع الدولة اليد عليها منذ ما يزيد عن الخمسة وثلاثون عاما مما يتعارض مع حق الملكية الخاصة التي يكفلها الدستور. وفي مجال التقديمات الاجتماعية نلفت الى ضرورة تامين الاستشفاء للمواطنين وعدم اتخاذ اجراءات على حساب صحة المواطن مع التشدد في مراقبة الانفاق ووقف الهدر. ولا بد من الاشارة هنا الى ان مكافحة الغلاء والاحتكار تحتاج الى تفعيل اجهزة الرقابة على الاسعار، والى تطبيق القوانين على المحتكرين واطلاق عنان المنافسة الحرة، واغراق الاسواق بالسلع الاستهلاكية، والغاء الوكالات الحصرية للسلع والمواد الاساسية. وهذا ما يدعو الى ضرورة الانتهاء من انتخاب هيئة مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اقرب وقت ممكن لينطلق هذا المجلس لممارسة المهام المنوطة به على الصعيد المعيشي.

ولكي تتمكن الدولة من تلبية حاجات ورغبات المواطنين وتنفيذ مخططات التنمية، يجب ان يكون جهازنا الاداري على درجة من الكفاءة ومستوى من المسؤولية، ويجب ان تكون عملية اصلاح الادارة بتحديث الجهاز الاداري وعصرنته عملية مستمرة. وعندما تكلف يا دولة الرئيس مجموعة من كبار الاداريين وضع دراسة حول تبسيط وتسريع المعاملات الادارية، ارى ان تبادر الحكومة، والحكم استمرارا، الى تطبيق ما ورد في الاقتراحات المبينة على الدراسات التي سبق واعدها حكومات سابقة في هذا المضمار. هذا مع التاكيد بانه لا يمكن فصل اصلاح الاداري عن اصلاح السياسي. والاصلاح يرتكز على تطبيق مبدأ المحاسبة ومبدأ الثواب والعقاب، ويقتضِب إعادة النظر بتركيبة المجالس الرديفة للادارة العامة، وبالقوانين والانظمة التي ترعى اعمالها بشكل يؤدي الى ممارسة الرقابة المسبقة والرقابة اللاحقة عليها، شأنها في ذلك شأن الادارات والمؤسسات العامة الاخرى. اذ لا يجوز لتلك المجالس ان تمارس في ان معا مهام التخطيط، والبرمجة، والتنفيذ والاشراف وحتى التمويل كالاقتراح الذي رفضته لجنة المال والموازنة باعطاء مجلس الانماء الاعمار حق الاقتراض، لان ذلك يتنافى مع اصول والمبادئ الادارية والمالية.

كل ذلك يرتبط بتفعيل هيئات الرقابة وتجهيزها، وتزويدها بالحصانة والصلاحيات التي تتيح لها ممارسة مسؤولياتها الجسيمة والهامة، كما يرتبط باعادة انشاء وزارة التخطيط، التي يخلو برنامج العمل الحكومة من الاشارة اليها عندما يتكلم عن اعادة هيكلة الدولة ودمج بعض الوزارات والادارات والمؤسسات العامة، والتي الغيت في العام ١٩٧٧ وهي الجهة القادرة على برمجة الاولويات، ووضع الخطط الخمسية او العشرية او القطاعية ومتابعتها، والتنسيق بين الادارات الدولة وتزويدها بالاحصاءات الدقيقة والمعطيات العملية التي تكون اساسا لاتخاذ القرارات السليمة. وهذا يستدعي الاسراع بتشريع قانون يرمي الى اعادة انشاء هذه الوزارة ونحن على ابواب الالفية الثالثة. وهنا نسأل الحكومة لماذا لم تضع بعد مشروع قانون دمج بعض الوزارات واعادة انشاء وزارة التخطيط. وفي هذا السياق لا نرى مبرر لمشروع دمج او الغاء بعض دور المعلمين الذي ناقشه مجلس الوزراء في جلسته الاخيرة وحالة على ادارة الابحاث والتوجيه.

ايها الزملاء، تشير فذلكلة الموازنة الى انضمام لبنان لمنظمة التجارة العالمية والى التحضير للاتفاقات المقبلة مع الاتحاد الاوروبي. وهنا اود ان الفت الى ان من اهم التحديات التي تواجه اقتصادنا اليوم هو تحدي حالة العولة الاقتصادية التي ينبغي التعامل معها بحذر مسؤول، كمشروع الشراكة الاوروبية المتوسطة الذي اطلق في برشلونه والذي يضم دول البحر المتوسط الاثني عشرة ومنها لبنان ودول الاتحاد الاوروبي الخمس عشرة، والذي وعد بمنح المتوسطيين ٤,٦ مليار دولار بين ١٩٩٥ و ١٩٩٩ وصل لبنان منها اقل من ما بين مليون دولارا على ان يؤدي الاتفاق الى انشاء منطقة تجارية حرة، حيث حرية انتقال السلع والرساميل واليد العاملة والغاء الرسوم الجمركية. وكاتفاقية التجارة الحرة الدولية (الغات) التي تفرض تحرير التجارة وتخفيض الرسوم الجمركية وصولا الى الغائها تدريجيا خلال مدة اثنتي عشر عاما. فقبل الاقدام على الانضمام الى الشراكة الاوروبية المتوسطة والى منظمة التجارة العالمية (الغات)، لا بد من الانضمام اولا الى منطقة التجارة الحرة العربية والاتفاقات العربية الالية للتوصل الى السوق العربية المشتركة، التي تجسد الاتفاقات الاقتصادية اللبنانية السورية باكورة انطلاقها.

ان الانخراط في العولة الاقتصادية يجب ان يكون متانيا وحذرا لان الموازين التجارية هي التي تتحكم بالعلاقات الدولية بسبب تحكم المجموعات الاقتصادية العملاقة بتبادل السلع والمنتجات، وما الانهيارات المالية التي حصلت مؤخرا في بعض دول جنوب شرق اسيا، الا خير مثال على اهمية تحديد درجة التكامل وحجم التنسيق مع هذه التكتلات الضخمة، لان اقتحام العولة يحتاج بالاضافة الى الملائمة الاقتصادية، الى اهلية وكفاءة نظام الحكم والادارة.

ان انشاء السوق العربية المشتركة يمكننا من الوقوف في وجه التحديات الاقتصادية المعاصرة في العالم اليوم، والتي تركز على تكتلات اقتصادية اقليمية وفي طليعتها تحدي مخاطر السوق الشرق اوسطية، الذي تدعو اليه اسرائيل وتعمل على تنفيذه عبر عملية التطبيع التي رفضتها الدول العربية بعد ان أفشلت المؤتمر الاقتصادي الرابع للشرق الاوسط وشمال افريقيا، وبعد ان وافقت على انشاء السوق العربية المشتركة التي تشكل الدرع الواقعي

لحماية الاقتصاد العربي وخاصة اللبناني المستهدف الاول اقتصاديا من مخططات الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية على مقدرات المنطقة. لذلك رفض لبنان وسوريا المشاركة في المفاوضات المتعددة الاطراف التي استؤنفت البارحة في موسكو اعتبارا من ٣١ كانون الثاني والتي تناقش عملية التطبيع في المنطقة، مع الاشارة الى ان مفاوضات «شبيرد ستاون» لم تحقق خرقا نتيجة للتعنت الاسرائيلي مما حدا بالمفاوض السوري، الملتزم بالثوابت الوطنية والقومية، تاجيلها ريثما يتعهد باراك خطيا بالانسحاب من هضبة الجولان وترسيم الحدود انطلاقا من خط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

ولا بد من ان نلفت هنا الى انه ليس من مصلحة لبنان ان يدعى الى المفاوضات، التي يجب ان تنطلق من التوصية التي اقراها مجلس النواب في جلسته الاخيرة، في حال استئنافها الا بعد حصول تقدم على المسار السوري، علما بان هناك التزاما، في حال التوصل الى اتفاق يعيد الينا ارضنا وحقوقنا كاملة غير منقوصة، بالتزامن في اي اتفاق تسوية مع لبنان ومع سوريا في ان معا تجسيدا لوحدة المسارين.

ففي الوقت الذي تجدي فيه محاولات اقليمية ودولية لتحريك عملية السلام واستئناف المفاوضات، نرى ان الممارسات الاسرائيلية على ارض الواقع تجهض هذه المحاولات سواء كان ذلك عبر التصعيد العسكري، او على صعيد المواقف والطروحات والتهديدات التي يطلقها ايهودا باراك وحكومته، بمحاولته وقف المقاومة، وبطرح الانسحاب من لبنان من جانب واحد لفك المسارين، وبالمناورة والمراوغة للقبول بمعاودة المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها، وبرفضه عودة اللاجئين الفلسطينيين، وبقبضه المزيد من الاراضي اللبنانية كما يجري حاليا وكما جرى مرارا منذ بدء الاحتلال على مرأى ومسمع من الرأي العام العالمي، مما يتطلب تحركا سريعا باتجاه مجلس الامن الدولي وعواصم القرار لوقف هذه الممارسات الهادفة الى سرقة الارض اضافة الى المياه. هذا مع الاشارة الى ان القانون الدولي لا يقر تعديلات الحدود التي يقوم بها المحتل، وبان حدود لبنان المعترف بها دوليا قد جرى ترسيمها في العام ١٩٢٠ وهي تضم القرى السبع التي سلختها بصورة غير شرعية حدود العام ١٩٢٣ التي تم الاتفاق على ترسيمها بين الانتداب الفرنسي في لبنان والانتداب البريطاني في فلسطين. وهذه الحدود اعتمدت بكل اسف اتفاقية هدنة من اذار من عام ١٩٤٩ وكذلك بقرار رقم ٤٢٥ بالمقابل يؤكد لبنان، كما سوريا، على الثوابت الوطنية التي نلتزم بها والقاضية بالانسحاب الاسرائيلي من الجنوب والبقاع الغربي حتى الحدود المعترف بها دوليا دون قيد او شرط استنادا الى قرار مجلس الامن الدولي رقم ٤٢٥، ومن الجولان السوري المحتل حتى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، والتي تعطي الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير في اقامة دولته المستقلة وحقه بالعودة الى وطنه والتي ترفض التوطين الذي يجهض القضية الفلسطينية. والى ان يتحقق التحرير الكامل فائنا نتمسك بالمقاومة الباسلة التي نحي نضالها البطولي وبدعم صمود اهلنا في مناطق المواجهة، وبتلازم المسارين اللبناني والسوري، وبالشرعية الدولية الداعمة لحقنا في تحرير الارض واستعادة السيادة المطلقة. هذه الثوابت الوطنية التي يلتزم بها لبنان اكد عليها فخامة الرئيس الجمهورية العماد اميل لحود في خطاب القسم، وهي تعبر عن الموقف اللبناني والرسمي والشعبي.

ولا شك بان هذه التطورات الاقليمية تنعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة على الاوضاع الاقتصادية والمالية في لبنان بما فيها الموازنة العامة.

دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

من خلال دراستنا لمشروع قانون موازنة العام ٢٠٠٠ ندرك بان السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية تستوجب اعادة النظر في بعض جوانبها، كما تستوجب التنبه الى مخاطر تنامي الدين العام وارتفاع عجز الخزينة والاستحقاقات المالية المتوجبة، وتفاقم الازمة الاقتصادية والاجتماعية والضائقة المعيشية التي تتهددنا، كذلك تستوجب التنبه الى مخاطر التطبيع والسوق الشرق اوسطية، والى تحديات العولمة والتكتلات الاقتصادية الاقليمية والعالمية العملاقة التي تنتظرنا.

الرئيس: الكلمة للزميل طلال المرعي.

طلال المرعي: دولة الرئيس،

قبل ان ابدأ بمناقشة الموازنة العامة لا بد لي من الاشارة الى بعض الثوابت الوطنية فاؤكد ان مسيرة الوفاق والامن والاستقرار مستمرة ومن غير المسموح لاحد التعرض لها وان القانون فوق الجميع.

ومع تاكيدنا على تلازم المسارين اللبناني والسوري فان علينا مواكبة تطورات السلام والمفاوضات وتحصين الجبهة الداخلية لمواجهة اي مناورات مرتقبة قد تقوم بها اسرائيل محاولة فرض واقع جديدا وشروط مرفوضة سلفا ونحن نتمسك بمبادئ السلام العادل والشامل المبني على قرارات الامم المتحدة باستعادة الاراضي المحتلة في الجنوب والبقاع الغربي والجولان، وحق المقاومة الاسلامية والوطنية في مواجهة العدو الاسرائيلي في احتلاله لارضنا.

الاداء الحكومي

دولة الرئيس، ايضا لي كلمة عن اداء الحكومة، ولا بد ان اقولها في معرض مناقشة هذه الموازنة ان بعض الوزراء لا يستطيعون اتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب ولا يستطيعون ادارة وزاراتهم بما يخدم مصلحة الوطن والمواطن، ويترددون في اتخاذ المبادرات التي من شأنها تحسين وتفعيل العمل وتسهيل امور المواطنين والحد من السييان والفساد والفوضى، وبالتالي فهم يعيقون مسيرة التغيير واقامة دولة المؤسسات والقانون.

ولا بد من اتخاذ خطوات سريعة لايجاد حلول فعالة تصوب الامور وتواكب التطورات الحديثة.

ان ادخل بلغة الارقام لانها كثيرة ومتقاربة ولكن يهمني التركيز على موضوع خدمة الدين العام الذي بلغ عام ال ٢٠٠٠، ٤٠٠٠ مليار اي ٤٧٪ من مجموع النفقات المقدرة. مع الاشارة الى ان خدمة الدين العام الخارجي هي اقل من خدمة الدين العام الداخلي ولا تتجاوز ال ١٨٪ من المجموع. ويجب التنبه الى ان هذا الدين ارتفع حتى بلغ حد الخطورة وهو يشكل نسبة ١١٣٪ من الناتج المحلي ولا يجوز ان يفوق عادة ال ٨٠٪ منه.

لذلك اؤيد الحكومة وارى ضرورة رفع نسبة الدين العام الخارجي الى ضعف النسبة الحالية نظرا لارتفاع فوائد الدين العام الداخلي.

تقول الحكومة ان سياستها تهدف الى تقليص حجم خدمات البنى التحتية على حساب زيادة الانفاق على المشاريع الاجتماعية علما بان النفقات الاستثمارية لا تبلغ سوى ٧١٦ مليارا + ٢٠٠ مليار لمجلس الانماء والاعمار و ٢٠٠ مليار للمهجرين هي تعتبر نفقات غير كبيرة اذا اردنا ان نقوم بسياسة انمائية متطورة في البلاد. في مقدمة الفذلكة لمشروع موازنة العام ٢٠٠٠ اقرت الحكومة بان الوضع الاقتصادي في لبنان يمر بمرحلة دقيقة جدا مما انعكس سلبا على نمو الاقتصاد وقدرته على خلق فرص عمل جديدة، وتعزو هذا الانكماش الى اسباب عديدة اهمها مجموع السياسات السابقة المتبعة ما بعد فترة الاحداث مع ازدياد اعباء خدمة الدين العام. وضعت الحكومة برنامج عمل للاصلاح المالي والاقتصادي على خمس سنوات وهو ينطلق من قناعة بان اصلاح المالية العامة هو المدخل الاساس لتفعيل النمو الاقتصادي. وقد رسم هذا البرنامج مسارا على ركيزتين اساسيتين هما:

- (١) ركيزة تحديث النظام الضريبي وتفعيله وتحسين الواردات وجبايتها.
- (٢) ركيزة اداء الدولة ودورها وحجمها في الاقتصاد.

وتشير الحكومة الى انها تعمل على عدة مشاريع لتحسين وضع المالية العامة خاصة والاقتصاد عامة من خلال:

- (١) الضريبة على القيمة المضافة (ضريبة مباشرة تطال السلع والخدمات).
- (٢) الخصخصة (وهنا اريد ان اشير الى ان الحكومة ذكرت اكثر من خمسين مرفقا عاما يمكن ان يخضع للخصخصة نحن لسنا ضد مبدأ الخصخصة ولكن نريد ان ياتي كل مرفق ومعه مشروع منفصل حتى نستطيع ان ندرسه دراسة كاملة وشاملة ونؤمن مصلحة الخزينة والدولة والمواطن، لا يجوز اطلاقا ان نبدأ بخصخصة مثلا القطاعات المثمرة، القطاعات الانتاجية، او القطاعات التي تؤمن مواد كبيرة للدولة ونترك القطاعات التي تشكل عبئا كبيرا على الخزينة اللبنانية.
- (٣) ادارة الدين العام وقد اشرنا اليها سابقا.

دولة الرئيس، اما نتائج التطورات الاقتصادية لعام ١٩٩٩ فقد جاءت متفاوتة من حيث الالهية والمدلولات وهناك مؤشرات ايجابية، تتخلص بما يلي اهمها:

- ١ - تحقيق ميزان المدفوعات فائضا بلغ حوال ١٥٠ مليون دولار والحكومة لم تستعمل حقها كاملا في الاستقراض باليوروبوند
- ٢ - تزايد الودائع المالية في المصارف الخاصة حيث اصبحت بحوالي ٣٤ مليار دولار، كما ارتفع احتياطي

مصرف لبنان الى مليار و ٧٠٠ مليون دولار وهنا لا بد الى الاشارة الى ضرورة المحافظة على مبدأ السرية المصرفية التي تشكل القاعدة الاساسية للنظام المالي في لبنان.

٣ - استطاعت الحكومة من خلال برنامجها تقليص العجز والدين العام وخفض الانفاق (ليس في كل المجالات والذي جاء على حساب استمرار الانكماش الاقتصادي والتباطؤ في النمو.

٤ - سجل عجز الميزان التجاري تراجعاً يوازي حوالي ١٥٪.

٥ - التزمت الحكومة ولو نظرياً نسب العجز المقدرة مما يؤمن بعض الصديقة امام المؤسسات المالية والدولية.

٦ - تراجع معدلات الفوائد على الليرة اللبنانية مما ساهم ايضاً في تراجع خدمة الدين العام الداخلي.

٧ - بدء برنامج القروض السكنية بدأ يحرك قطاع البناء ونأمل ان يتوسع هذا البرنامج بحيث يصل الى حد تأمين كل مواطن مسكن وبحيث يستطيع ان يحرك قطاع البناء ليس فقط في بيروت او في الضواحي انما في كل المناطق اللبنانية.

٨ - نمو قطاع المعلوماتية وبعض القطاعات ذات التقنية المتطورة.

٩ - تواجه خجول لبعض المستثمرين العرب لتنفيذ بعض المشاريع السياحية.

١٠ - البحث الجدي في وضع خطة خمسية تحدد الحاجات وتضع الاولويات للمناطق المحرومة.

اما السليبات فهي:

على سبيل المثال لا الحصر:

(١) معدل النمو الذي بلغ فقط ١٪ لا يزال يسجل تباطؤاً مما ينعكس انكماشاً اقتصادياً قوياً طال القطاعات الانتاجية والاقتصادية وهذا يؤدي الى استمرار الركود الاقتصادي والبقاء في الحلقة المفرغة.

(٢) استمرار تراجع النشاط التجاري وازمة السيولة وما ارتفع عدد الشيكات المرتجعة بما قيمته ١٥٠٠ مليار الا دليل اكيد على ذلك.

(٣) جهود حركة النشاط العقاري وتراجعته في بعض المناطق حيث ان هناك حوالي ١٨٠ ألف شقة سكنية شاغرة.

(٤) عدم التمكن من تحقيق اصلاح اداري حقيقي والبقاء في الروتين الاداري المميت واستمرار الفساد والرشوة والتي تحول دون تقدم العمل في المشاريع الانمائية والاعمارية وعدم استعمال بعض القروض الدولية المعطاة للبنان. مما حدا ببعض الدول بالتهديد بسحب هذه القروض.

دولة الرئيس، اذا اردنا ان نلخص ما يطمئن المواطن اللبناني الى مصيره ارى امامي بعض العناوين على صعيد

الخدمات الاجتماعية عدا عن موضوع الاستقرار الامني والمفاوضات الجارية على صعيد السلام واستعادة الارض المحتلة.

واهمها: اولاً: التعليم بما فيه التعليم المهني والتقني والجامعي، هذا القطاع الذي يجب ان نعول عليه كثيراً والذي يجب ان نؤمن مجانيته على الاقل في المرحلة الابتدائية.

وهنا اريد أن اقول للحكومة، باننا اقرينا مبدأ دفع رسوم التسجيل لصناديق المدارس وحتى الان هذه المدارس لا زالت تطالب بهذه الرسوم. الامر الاخر هو التباطؤ في اقامة المدارس في المناطق اللبنانية كافة. وهناك ايضا المدارس المهنية هناك قروض، هذه القروض لا زالت موجودة في الادراج لماذا حتى الان؟ يعاد ويعاد النظر مراراً ومرات كلما اتى وزير يعاد النظر بتوزيع هذه المدارس وكلما اتى وزير اخر في المدارس المهنية يعاد النظر في هذه المدارس. فلنعتد على خطة مدروسة ونبدأ باشادة هذه المدارس وفي كل المناطق اللبنانية.

اما في موضوع الصحة، اين هي البطاقة الصحية التي وعدنا بها؟ واين هي المستشفيات الحكومية التي شيدناها ودفعنا عليها ملايين الدولارات ولكن ليست مجهزة وليس معها اموال لادارتها؟ عينا مجالس ادارة مثلاً في عكار، اشدنا مستشفى وعينا مجلس ادارة ولا يوجد في هذه المستشفى لا تجهيزات ولا اموال لادارتها.

وبالنسبة للسكن، طبعاً تحدثنا عن موضوع السكن واتمنى ان يصار الى وضع خطة اسكانية كاملة تؤمن لكل مواطن مسكنه.

اما في قطاع الخدمات والذي يتعرض لتقلبات تجعله غير متطور وغير فعال في بعض الاحيان، موضوع المياه مثلاً، والمياه المبتذلة، هناك بعض المناطق اللبنانية وفي الشمال وكل المناطق ايضا ولكن تحديداً في عكار والشمال لا زالت حتى الان هناك مدروسة ومبرمجة ووضعت على جدول التلزم واصبح لها سنوات عديدة. انا لا القي اللوم على هذه الحكومة ولكن اقول ان على هذه الحكومة اتخاذ القرار لتلزم هذه المشاريع المائية وخاصة في المناطق المحرومة يعني في عكار والضنية وبشري - البترون - وبعبك - الهرمل وزغرتا ايضا.

موضوع الطرقات دولة الرئيس كل سنة عندنا نفس المشكلة في الطرقات، يبدأ العمل بتزفيت الطرقات في اواخر تشرين، يعني قبل ان يبدأ الشتاء نسارع الى تزفيت الطرقات وللأسف ياتي فصل الشتاء وتبدأ السيول في فصل الشتاء في جرف الطرقات فتذهب هذه الاموال هدرًا. الان بدأوا المتعهدون بالشكاوى لان الوزارة توقفت عن دفع مستحقاتهم اذا كان المتعهدون لم يحسنوا العمل فليوقفوا فوراً ونهائياً عن العمل، ولكن اذا احسنوا العمل وكانت هذه الطرقات صحيحة فلماذا لا تقوم الدولة بدفع مستحقاتهم؟

انا اطالب يا دولة الرئيس - اليوم ونحن ندرس الموازنة الان وخلال عدة ايام نصادق عليها وبالتالي تدور الاعتمادات خلال مطلع فصل الربيع - ان تبدأ وزارة الخدمات ووزارة الاشغال العامة بوضع البرنامج المفصل لتزفيت كل الطرقات في لبنان ومواصفات جيدة تؤمن حسن العمل وحسن الجودة، وبالتالي اقول ايضا بان السنة

الماضية لم تعط المليار ليرة لمنطقة عكار انما حولت لمناطق اخرى. هذا من حق منطقتنا وقد اشترت الى ذلك من خلال دراستنا للموازنة في اللجنة وتعهد الوزير باعادتها. اطالب بان تعاد هذه المبالغ الى منطقة عكار وان لا تمس في مرحلة اخرى.

اما عن موضوع الكهرباء فاني اقول ان انقطاع التيار الكهربائي والفواتير العشوائية والشكوى المستمرة منها هو موضوع استنكار كل المواطنين. نحن بدأ عندنا الانقطاع قبل هذه الازمة الحالية. في مطلع شهر رمضان بدأ انقطاع التيار الكهربائي واستمر، لماذا هذا المواطن يدفع ثمن فاتورة المواطن الاخر، بالحقيقة هذا الموضوع لا بد من تسويته واجاد حل نهائي له لان مشكلة الكهرباء تشكل عبئا كبيرا على الخزينة.

اصل الى موضوع الزراعة، يا دولة الرئيس، كلنا نعترف بان هذا القطاع يجب ان يعطى حقه ليس فقط في الموازنة، انما ايضا في تخصيص اعتمادات كبيرة له وانا كنت قد تقدمت باقتراح قانون لانشاء مصرف لتسليف المزارعين لانه لا يجوز ان نترك المزارع فقط ان يسعى الى تامين القروض الصغيرة من المصارف الخاصة التي تضع عراقيل وعراقيل كبيرة امامهم، لا بد للدولة ان تقوم بانشاء مصرف لتسليف هذا المزارع وتامين مستلزماته التي لن تكون كبيرة والتي لا يمكن ان تشكل اعباء على الخزينة. لذلك فانا اطالب بضرورة اقرار مصرف لتسليف المزارعين بدل ان نقول كل مرة باننا نريد ان ندعم القطاع الزراعي. انا اقول اذا اردنا ان نضع اموالا لدعم المصدرين ودعم التجار لا نريد هذه الاموال، نحن نريد ان تصل هذه الاموال الى المزارعين الحقيقيين اذا اردنا ان نخصص مئة مليار فتخصص هذه المليارات لاقامة سياسة زراعية ممكنة ولتعط الامكانيات للمزارع الحقيقي الذي يقوم بالتعب وزراعة الارض، ليس للتاجر الذي يريد... نعم، انا اقول عندما نخصص.

الرئيس: يجب ان يخصص مبلغ لهذا الامر والمهم ان يستفيد منه المزارع وليس التاجر. هذا الكلام صحيح.

طلال المرعي:

انا اطالب بتخصيص مئة مليار للقطاع الزراعي على ان يحسم التصرف في خطة انمائية زراعية، هذا القطاع يجب ان يعطى الاهمية لانه اصبح لنا سنين وسنين نعيد نفس الحديث، وحتى الان لم نصل الى النتيجة المطلوبة، مع الاخذ بعين الاعتبار الروزنامة الزراعية وتصريف الانتاج من خلال اتصالات البلدان التي نستورد منها الكثير من الحاجات.

اما موضوع الاعلام يا دولة الرئيس، مع ترحيب بالقرارات التي صدرت لاعطاء التراخيص لكل وسائل الاعلام التي استنفذت الشروط القانونية فاني اشدد ايضا على ضرورة دعم تلفزيون لبنان الرسمي، واذا كان حصل فيه اخطاء لا بد من تقويمها ولكن لا بد ايضا من النظر الى هذا الموضوع والاخذ به بعين الاعتبار.

دولة الرئيس، نتكلم دائما عن العدالة، والمساواة. دفعت مؤسسة «اليسار» مبلغ ثمانية ملايين وثمانماية الف دولار لاخلاء مساكن في محيط مستشفى بيروت وقد يكون بدفع هذه المبالغ بعض الحق وانا لا اريد ان ادخل

بالتفاصيل لانه كان يوجد تسويات سابقة وعلى هذا الاساس جرى الاحتساب. انا الذي اريد ان اقله انه وصل المتر الى ٣٨٥ دولارا سعر المتر الواحد، قبلنا بها ولكن يوجد مناطق اخرى يتم فيها اتخاذ قرارات لهدم المنازل التي شيدت احيانا على الارض الخاصة قد يكونون اخذوا القليل من الاراضي العامة، تصدر قرارات بهدم هذه المنازل وليس فقط بهدمها انما بتضمين اصحابها الرسوم وتكاليف الهدم، كيف سندفع اموالا لاشخاص شيدت؟ وهنا من ناحية اخرى سنهدم لغيرهم. انا اطالب بوقف كل هذه التدابير وبتنفيذ قانون تسوية مخالفات البناء الذي اقرناه عام ١٩٩٥ وحتى الان لم ينفذ، انا اطالب بتنفيذ هذا القانون باسرع ما يمكن حتى نستطيع ان نسوي كل المخالفات القائمة التي انشئت قبل الحرب.

الرئيس: دولة الرئيس، هذا القانون تسوية مخالفات البناء الحقيقة هناك اشخاص اول ما صدر القانون دفعوا القسط الاول، وكان يمكن برأيي ان يعطي الخزينة ايرادات ملحوظة، هذا الموضوع متوقف تماما الان، حتى الناس الذين دفعوا القسط الاول ياتون ويقولون اعيدوا لنا الاقساط. وهذا القانون موجود، انا سمعت تقرير معالي وزير المالية يطالب بقانون الاملاك البحرية، يوجد عندنا قانون تسوية مخالفات البناء اصبح له اكثر من سنة او سنتين لم يصير الى بدء التنفيذ به، علما ان البعض باشر ودفع، وتوقف هذا الامر، كذلك الامر بالنسبة لقانون لقانون ال ٢٤٠ مترا، يا دولة الرئيس، اثير هذا الموضوع وصار هناك تعهد، يذهبون كي ياخذوا من التنظيم المدني الخريطة الموقعة، الخريطة المعتمدة كي لا يكون البناء بشكل غوغائي هذه الخرائط مفقودة، كي يصبح هناك وساطات ودفع ٥٠٠ دولار او ٤٠٠ من الخارج، هذه صراحة هذا الامر انا اعتبر انه يحقق ايرادات للخزينة ويوجد فيه تطبيق للقانون.

طلال المرعي:

ايضا اريد ان اثير مشكلة يا دولة الرئيس، في المناطق النائية كل ما اتى مواطن لكي يبني غرفة او غرفتين لياوي فيها عائلاته، نرى ان اجهزة الدولة كلها لهدم هذه الغرف. نحن مع التزام الانظمة والقوانين، ولكن نريد ان نصل الى حل لهذه المشكلة القائمة، لا نترك المواطن يبني، ولا نسمح له بالبناء، ولا نؤمن له عملا، فماذا يستطيع ان يفعل هذا المواطن؟

دولة الرئيس، انا لا اريد ان اطيل الكلام، ولكن مجموعة من الاسئلة اطرحها على الحكومة راجيا اخذ الجواب عليها،

١ - اين المعالجات لمشكلة البطالة التي وعدنا بها منذ فترة؟

٢ - اين النقل المشترك في بعض المناطق خاصة الشمال وعكار؟

اين التدابير التي اتخذت اين، وما هي التدابير التي اتخذت لمعالجة الازمة المعيشية ومكافحة مشكلة الغلاء ومراقبة الاسعار؟

- ٣ - اين وما هي الضمانات الاجتماعية التي تنوي الحكومة تقديمها؟
- ٤ - هل الانماء المتوازن هو فقط مشاريعي؟ ام يجب ان يتخطاها الى الانماء السياسي والاداري؟
- ٥ - هل هناك خطة لتوجيه الاستثمارات باتجاه كل المناطق اللبنانية، وهل هناك حوافز ستعطى لهذه الاستثمارات في حال حصولها؟
- ٦ - اين مصفاة طرابلس ومطار القليعات؟
- ٧ - اين مكتب الدواء؟ وهل مافيا الدواء اصبحت اقوى من الدولة ومن وزارة الصحة؟
- ٨ - هل تفكر الحكومة باعطاء موظفي القطاع العام حقهم في المفعول الرجعي لسلسلة الرتب والرواتب، ولماذا لا تعطي الحكومة حتى الان تعويض النقل والانتقال الذي يبدأ بتاريخ ١ - ١ - ١٩٩٩؟
- ٩ - هل ينوي وزير التربية اعطاء المعلمين والمدرسين حقوقهم المحقة فيما يعود للدرجات السبع؟
- ١٠ - ماذا يحصل في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهل يجوز ان يبدأ عمله بالخلافات والتناخر على توزيع المراكز والمناصب؟

الرئيس: في الحقيقة هذه المسألة غريبة في لبنان، اريد ان اقف عند هذه القصة، اذا كان للحكومة علاقة الاساس انه لا يوجد شيء طائفي في هذا البلد انا هنا في مركزي ليس لاني شيعي ولا هو بمركزه لانه سني، ولكن للأسف كل البلد طائفي، واذا تكلمت بالطائفية تقوم القيامة عليك ويقال لماذا هذا المركز لهذا الشخص وليس للشخص الاخر، ما هي هذه القصة؟ هذا واقع لم نخرج منه نحن انفسنا واننا نزايد عليه. اكثر الاشخاص الذين يشمت به هو الحرامي الذي يقبض عليه. نحن نعيش نفس الشيء بالبلد.

طلال المرعي:

- ١١ - هل تنوي الحكومة تحقيق اصلاح اداري حقيقي واعطاء اصحاب الكفاءات في الادارة حقهم؟ اكتفي بهذه الاسئلة واريد ان اتكلم عن قانون الموازنة. في فصله الثالث يوجد مواد متفرقة المادة ٤٣ اشارت الى الديون المترتبة عن العهد العثماني، اقررت يا معالي الوزير هذه المادة ولكن لم تقرروا المادة التي طرحتها عليكم بخصوص المزارعين الذين اخذت الدولة اراضيهم من خلال عدم تمكنهم من دفع القروض الزراعية. انا اتمنى ان يحفظ حقهم، والدولة لم تكن بحياتها تستولي على اموال الناس. لذلك انا اطلب ان يبت بأسرع وقت ممكن كي نستطيع ان نفره بهذه الجلسة. ايضا عندي ملاحظة، ان هذه المواد لم تشمل ايضا تسوية اوضاع العسكريين المتقاعدين لعام ١٩٩٤ وعام ١٩٩٥ وضعنا مواد كثيرة للوضع الاداري وتركنا هذا الموضوع معلقة مع العلم اننا بحثناه.

الرئيس: المواد غير المتعلقة بالموازنة بصراحة لا نسمح للحكومة ولا السادة الزملاء ان يمرروا (شغلات الى ابد الابدين) من خلال قانون الموازنة هذه لن اسمح بها.

طلال المرعبي: لا نريد ان نطيل الكلام، نتمنى الحقيقة من خلال الاداء الصحيح بان نخفف العجز في الموازنة ونرشد الانفاق ونصل الى تحقيق موازنة صحيحة قادرة على استيعاب وتطلعات امال الشعب اللبناني بكامله وكلنا ثقة باننا قادرون على ذلك بالتعاون بين الحكومة والمجلس وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل ابراهيم بيان.

ابراهيم بيان: دولة الرئيس، السادة النواب،

يشهد لبنان حاليا نمو سكاني واضح كما جاء في الاحصاءات التي نفذتها وزارة الشؤون الاجتماعية في السنوات الاخيرة كما دلت هذه الاحصاءات على ان لبنان هو بلد شاب، وفي.

هذا النمو السكاني بترجم بزيادة ملحوظة بعدد التلامذة والطلاب وفي كافة مراحل التعليم ولمجاراة هذه الزيادة واستيعابها وتوجيهها والافادة منها كان لا بد من اعادة النظر بكل المفاهيم القديمة من مناهج ومبان مدرسية وهيكلية تعليمية واعادة تاهيل للجسم التعليمي وتجهيزات وغيرها.

دولة الرئيس، لقد بدأ العمل فعلا بتطوير المؤسسة التربوية في لبنان وفي اكثر من مجال من المناهج الى المباني وغيرها ولكن الامال الكبيرة، تتطلب اعتمادات كبيرة، وجهود اكبر ومثابرة اكبر ومراقبة اكثر فعالية ورؤية اشمل واعم.

دولة الرئيس، لتصويب العمل للوصول للاهداف المرجوه التي تحدثت عنها اسجل بعض الملاحظات:

اولا: في المناهج: ان ما قامت به وزارة التربية والمركز التربوي للبحوث والانماء هو عمل كبير اعاد المياه الى المناهج والثقة الى المدرسة الرسمية خاصة والحياة الى العمل التربوي لانه ربط المناهج بالحياة وجعلها على علاقة وثيقة بالمحيط بالصحة والبيئة والزراعة والحافز بالتقاليد وبالفن الامر الذي خلق حال تفاعل بين المدرس والطالب والمجتمع كما انه خلق حالة فضولية للاطلاع والمعرفة عند الجميع الامر الذي ازعج الكسالى والنيام وقليل الخبرة والمعرفة.

دولة الرئيس، ان هذه المناهج الجديدة بحاجة لقراءات نقدية دائمة وتطوير دائم ومواكبة واعية لتغيير السوء منها وازالة بعض كثافة المعلومات الغير ضرورية التي اصبحت تزعج المدرس والطالب والمدرسة والاهل.

الامر الذي يفرض على الجهة الموجهة حضور اكبر وامكانات اكبر وحركة اكبر واي تقييد لحرية التربويين وشل حركتهم وفعاليتهم تدمر المناهج ونجعلها عالة وحمل ثقيل على المدرس والبيت والمدرسة لان الانفاق على التربية هو بنظري يا دولة الرئيس انفاق استثماري بالاساس نافع ينتج مواطنا يتمتع بكل مواصفات المواطنة الصحيحة، مواطن النافع لا مواطن عال على المجتمع والدولة والمحيط.

ومن هنا كنا يا دولة الرئيس اثناء مناقشة هذه الموازنة والموازنات السابقة نطالب الدولة بزيادة الاعتمادات المخصصة للمناهج والبحث العلمي وارشاد الانفاق وتفعيل اجهزة الرقابة التربوية وابقاء التربويين والباحثين والمؤلفين واللجان المكلفة صياغة المناهج ومراقبها على عرقة بكل التطورات التربوية الحديثة مع بداية قرن جديد ونظام عالمي جديد اصبح العالم فيه قرية بعد وصول التقنيات الحديثة ونظام الانترنت الذي غزا الكون بأسره.

دولة الرئيس، الاعتمادات الملحوظة في الموازنة للانفاق على المناهج غير كافية لان هذه المناهج حتى اليوم لم تستكمل بعد، لم تربط بعد بالجامعة بالمهني والتقني بسوق العمل وحاجاته. ما زالت تنتج عشرات الالاف من العاطلين عن العمل.

ما زالت تنتج عشرات الالاف من العلوم النظرية التي يتعرض اهلها للبطالة والضياع والهجرة.

دولة الرئيس، ان حدة الوصل بين مراحل التعليم كافة ما زالت مفقودة فلا تنسيق ما بين الجامعي وما قبل الجامعي ولا تنسيق ما بين الاكاديمي والمهني ولا وجود لاي توجيه فني.

دولة الرئيس، لقد طالبنا سابقا لمجلس اعلى للتربية في لبنان باخذ بعين الاعتبار ويكون العين الساهرة، المبرمج والمراقب والمساعد للوزير في عمله لكن كلامنا كان يذهب ادراج الرياح. دولة الرئيس، دور المعلمين كانت خمسة واصبحت ٣٦ دار وزعت يومها لاسباب امنية وسياسية وغيرهما.

في دور المعلمين يتم الاعداد والتدريب، هي اساسا الجهة المتخصصة لتضخ الى مدارس لبنان هيئة تعليمية جديدة وفاعلة دور المعلمين تختصر، تفرغ من مضمونها والنية اصبحت واضحة لاقفالها من هنا نقول:

١ - نحن مع اعادة النظر بعددها منعا للهدر شرط ان ياخذ العدد المقترح مصالح المناطق وحاجات المدارس الى المعلمين.

٢ - نحن مع تجهيزها وتفعيلها وتنشيط العمل فيها.

٣ - ان الانتقال يا معالي الوزير من صيغة الاعداد والتدريب في دور المعلمين الى صيغة الفوضى التعاقدية كما هي الحالة عليه اليوم هي بنظري مؤامرة واضحة وسافرة على التعليم الرسمي وفي كافة مراحله:

نصف الاساتذة الثانويين اصبحوا بالتعاقد: لا دور للكلية التربوية الالف المتعاقدين يدخلون الى التعليم الرسمي كل سنة دون حسيب او رقيب او اية معايير صحيحة في اختيارهم.

دور المعلمين مقفلة او شبه مقفلة، يذهب المتقاعد ويأتي المتعاقد ويخسر الجسم التعليمي كل سنة افضل كوادره.

ومع كل ذلك المتعاقد المسكين هذا المحروم من فرض الاستقرار والاطمئنان لمستقبله ومستقبل عياله ولقمة عيشه من يفكر به. والحجة ان مجلس الوزراء يمنع التوظيف وسؤالي يا دولة الرئيس: لم التوظيف مسموح في

اجهزة الدولة كافة، في مؤسسات الدولة كافة ما عدا التعليم؟ لم هو مسموح في الامن العام والمدرسة الحربية والخدمة المدنية: مراقبي الضرائب للمالية، محررين للادارة العام رؤساء دوائر وغيرها كثير . .

ولم هو محرم في التربية، لم هذه العدوانية تجاه التربية وماذا فعل شبابنا لنهددهم بامنهم واستقرارهم ولقمة عيشهم، بل قل كيف يدخل الى صفوفنا لتعليم اولادنا الان الاف الاساتذة الذين تنقصهم الخبرة، لم لا تعطى الدور لدور المعلمين والمعلمات وكلية التربية للواء الشواغر الوطنية والتعليمية: اريد جوابا مقنعا من الحكومة .
دولة الرئيس، هل تعلم يا دولة الرئيس ان الاف المتعاقدين في القرى الثانية وفي كل لبنان وهذا سبقني اليه رئيس لجنة المال والموازنة، لم يتقاضوا حتى اليوم بدل اتعابهم عن تعاقدهم العام ١٩٩٩ وان من يدفع لهؤلاء المساكين هم الاهل ومجالس الاهل وصناديق الاهل وصناديق المدارس .

هل تعلم بان مساهمة الدولة لم تصل بعد لاستكمال بدل اتعابهم؟ ان الازمة الاقتصادية الحادة منعت الناس من دفع رسوم التسجيل للمدرسة وللخروج من هذا المأزق تعهدت الدولة باجراء مسح وتكليف الهيئة العليا للاغاثة بدفع الرسوم .

دولة الرئيس، حتى اليوم اللوائح لم تعد ولم تصل الى المالية والمبالغ لم تدفع .

وزير التربية: اريد الاطمئنان .

الرئيس: تطمئن يا ابو يوسف والوزير ياخذ وقتا من وقت النائب ابراهيم بيان ولم يعط للمعلمين حق وقتهم .

ابراهيم بيان: والمبالغ لن تدفع والمدرسة الرسمية وخاصة في الارياض تستغيث بكم جميعا فمن ينقذها .

- صيانة المبنى على حساب صندوق المدرسة .

- الحراسة والخدم والحجابه على حساب صندوق المدرسة .

- الهاتف والكهرباء والقرطاسية على حساب صندوق المدرسة .

- وسائل التدفئة: المازوت وغيره على حساب صندوق المدرسة .

وتاتي الدولة في بداية كل عام لتأخذ ١٠٪ من موازنة كل مدرسة دعما بصندوق التعاضد دولة الرئيس،

لقد فرض الوضع الامني والسياسي في السابق انتشارا فوضويا للمدارس طالبنا على اثره باعادة النظر بهذا التوزيع خدمة للاف الطلاب المبعثرين هنا وهناك ولكن لنا على قرارات وزارة التربية العديد من الملاحظات:

اولا يا معالي الوزير:

١ - التوقيت لم يكن موفقا: لا يجوز اقفال مدارس بعد اربع اشهر من بداية العام الدراسي . للتلميذ حساباته وللاهل حساباتهم .

- ٢ - لقد تم التعاقد مع الكثير من المعلمين، فهل يجوز الغاء هذا التعاقد؟
- ٣ - ان اي تجميع للمدارس الصغيرة يجب ان يلحظ تامين وسائل نقل للتلاميذ والا فنحن سنبقى على هؤلاء التلاميذ في البيوت.
- من هنا اطالب وزارة التربية بتاجيل العمل بقرار التجميع والتنسيق الكامل مع التفنيش التربوي الذي له ملاحظاته على هذه العملية.
- دولة الرئيس،
- ثانيا: المباني المدرسية،
- الاعتمادات الملحوظة في القانون البرنامج غير كافية.
- اعتمادات السنوات التي خلت والتي لها علاقة بالقانون بالبرنامج اين اصبحت وكيف وزعت؟ اريد جوابا واضحا من الحكومة.
- في الموازنة يا دولة الرئيس تم تخصيص خمسة وسبعين مليارا وهذا المبلغ غير كاف لبناء مدارس تتجاوب مع المناهج التربوية الجديدة التي اقرت وبالنسبة للتعليم المهني والتقني يا دولة الرئيس عندنا قروض بمبلغ مائة واثنا مليون دولار نحن ندفع خسارة كل يوم حسب ما قالوا في البنك الدولي الف ونيف دولار كل يوم لاننا نحن نتأخر في تنفيذ هذه القروض نتيجة التأجيل لهذا الموضوع.
- ١ - سؤال موجه الى الحكومة والى لجنة المال والموازنة:
- لقد وعدنا بقانون برنامج بقيمة ٩٣ مليار ليرة لانشاء ستادات رياضية، لم التهرب من انشاء مدينة رياضية في بعلبك؟ وملاعب في المحافظات.
- لم تات الموازنة على ذكر لهذا القانون البرنامج: اطالبكم يا دولة الرئيس باخذ هذه الموضوع بعين الاعتبار و اضافته الى الموازنة.
- ٢ - المديرية العامة للشباب والرياضة بحاجة لاعادة النظر بهيكليتها وسؤالي موجه اليكم جميعا واعطائها المزيد من الدور والاعتمادات:
- شباب لبنان من ينظمه؟
- شباب لبنان من يوجهه؟
- شباب لبنان من يعرفه على بعضه البعض وعلى مناطق مختلفة؟
- شباب لبنان من ينقله من قوقعته وانغلاقه ومخاوفه وانعزاليته؟

اين برامج النشاطات الرياضية والفنية والشعبية والكشفية.

- من يعرف الشاب اللبناني على وطنه ومحيطه وعالمه؟.

انها اسئلة اريد اجوبة عليها. . يا دولة الرئيس

الرئيس: من يجاوبك عليها؟ «هذه شغله طويلة عريضة» ويلزمها سنة عملا.

ابراهيم بيان: دولة الرئيس:

شباب لبنان: المقاومون الذين يدفعون ضريبة الدم عنا جميعا شباب لبنان الذين ينفذون خدمة العلم ويكلفون بكل الهام الامنية والادارية وغيرها.

شباب لبنان الذين اقتحموا اسلاك العار في ارنون واعادة البلدة الى لبنان ولو الى حين.

شباب لبنان لم نعطيهم حق الانتخاب ونخفض سن الاقتراع الى ١٨ - الكرة في ملعبكم يا دولة الرئيس والايام تنتظر.

دولة الرئيس، شباب لبنان في الجامعة يترحمون على ايام زمان قبل عام ٧٥ قبل ١٩٧٥ كان لهم: الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية يمارسون حقوقهم من خلاله يصوبون المسار يراقبون، يتظاهرون، يجتمعون، يمارسون دورهم في الحياة الجامعية والطلابية، وتكون هذه التجربة اعدادا لشخصيتهم وعملهم النقابي والسياسي والمطلبي.

شباب لبنان يطالبونكم بالعمل على اعادة اتحادهم واعطائهم الدور.

الطلاب يحتجون على حالة الانتداب التي تمارس عليهم لان الجامعة اللبنانية حتى اليوم تعيش حالة انتداب والفرامانات تاتي من فوق وكل شيء ياتي من فوق.

دولة الرئيس، الجامعة تطالب بحريتها، باستقلالها لها الحق ان تتعاقد مع من تريد.

- وتفرغ بالساعة من تريد وحسب الاصول.

- وتدخل الى الملاك من تريد وحسب الاصول.

- لها الحق باختيار مجالسها التمثيلية واختيار رئيسها وعمدائها ومدرائها الجامعة اللبنانية واساتذة الجامعة اللبنانية يطالبون باتباع معايير واضحة لقد تجاوبت مشكورة وزارة المالية على جزء من مطالب الجامعة ورفعت الاعتمادات الى ١٥٠ مليار ولكن يا معالي وزير المال الحاجات اكثر بكثير.

دولة الرئيس، البروتوكولات الثقافية التي وقعناها في هذا المجلس مع الكثير من دول العالم.

عشرات البروتوكولات سؤالي موجه الى وزارة الثقافة والتعليم العالي والتربية وكل الوزارات.

- اين هي هذه البروتوكولات .
- من يقررها .
- من ينفذها .
- من يستفيد منها من يتابع مضمونها .
- اتمنى جوابا واضحا من الحكومة .
- واخيرا اسجل على الحكومة تقصيرا واضحا في تنفيذ قوانين :
- الزامية التعليم ومجانيته اقره المجلس النيابي وتتهرب منه .
- صندوق التعليم وبيت العلم موجود عند الحكومة وتهرب منه ، كما اسجل على الحكومة تهربا من :
- انصاف المجازين .
- انصاف المدارس . وشكرا .

الرئيس : الكلمة للزميل عبد الله قصير .

عبد الله قصير : دولة الرئيس ، السادة النواب ،

تتعدد جلستنا اليوم لنقاش موازنة ال ٢٠٠٠ في ظل مرحلة حساسة ودقيقة واستحقاقات مهمة يمر بها لبنان والمنطقة . . وفي الوقت نفسه يعيش لبنان في اجزاء التحدي والمواجهة للعدوان الاسرائيلي المستمر من خلال احتلال الارض واعتقال المئات من ابناءه في سجون العدو وعملائه ، ومن خلال الخسائر اليومية التي تلحق بمواسم ومنازل الاهالي الصامدين في القرى المحتلة وخطوط التماس والمناطق المحررة القريبة منها .

وعلى صدى الانجازات والانتصارات الاخيرة التي حققتها المقاومة الاسلامية في ملاحقتها لجيش الاحتلال وعملائه في الجنوب والبقاع الغربي ، الامر الذي يعطي لبنان مزيدا من القوة والمنعة لمواجهة هذه الاستحقاقات كما يؤكد نجاح رهان اللبنانيين على المقاومة لطرد الاحتلال وفرض الانسحاب غير المشروط عليه .

ان الانجازات التي حققتها المقاومة خلال الايام الاخيرة تصوب اتجاه الاهتمامات والاولويات عند اللبنانيين وتضع الجميع امام مسؤولياتهم في دعم هذه المقاومة وتوفير المزيد من الاحتضان لمجاهديها وشهادتها وجرحاها في المجالات الاجتماعية والصحية كما تطرح اهمية توفير مستلزمات الصمود والتشبث بالارض لدى المواطنين ، القاطنين في المناطق المحتلة والمحررة المحاذية لخطوط التماس مع مواقع العدو الاسرائيلي .

دولة الرئيس ، ان مناقشة الموازنة برائنا لا يقتصر على مناقشة الارقام التي ما زالت تحمل العديد من الاختلالات والعجز الموروث والمستمر والذي لم يتراجع كثير رغم الخطوات الايجابية التي اقدمت عليها الحكومة

في برنامجها للتصحيح المالي الموضوع خلال العام الفائت. بل هي تتعداه الى نقاش في الاسباب والمسببات لمجمل الخلل البنوي في الاوضاع الاقتصادية والمالية وفي طريقة علاج التردّي المعيشي والحياتي التي يعاني منها المواطن اللبناني منذ فترة طويلة وما زال.

ان الوضع الحالي لا ينفك عن الوضع الاقتصادي المرتبط بدوره بالوضع السياسي والاداري. من هنا فان المعالجة الناجمة للاوضاع المالية لا يمكن الا ان تترافق مع خطوات اصلاحية في الحلقات الاقتصادية والسياسية والادارية.

ان البدء في خطوات الاصلاح السياسي يشكل براينا المنطلق والخطوة الاولى التي يجب ان يخطيها العهد والحكومة معا وهما رفعا شعارات الاصلاح والانقاذ والتغيير، الامر الذي شكل مطلباً مزمناً وما زال عند المواطنين كما انعش الامل لديهم، ولكن المواطن ورغم ما شهدته من بعض الخطوات في هذا الاتجاه الا انه لا يرى ان ذلك قد وصل الى حجم الامل المعقود والشعارات المرفوعة والمصادقية المطلوبة وهو ما زال ينتظر تجسيد هذه الشعارات والمحافظة على المصادقية من التصدع والاهتزاز الذي تعرضت له في اكثر من موضوع ومناسبة.

كما ان الاصلاح الاداري واعادة تنظيم الادارة لمواكبة التطورات الهائلة التي شهدتها عالم الادارة في نهايات القرن العشرين وعلى ابواب الالفية الثالثة، يشكل الخطوة الثانية المطلوبة للعمل لها وبها من خلال برنامج مدروس وخطوات جزئية لا تكتفي باعلان النوايا الحسنة او تعقيد الاجراءات الادارية تحت الضبط والمراقبة.

ان تفعيل الرقابة والمحاسبة وضبط الادارة يجب ان يترافق مع خطوات فاعلة في تسهيل الاجراءات الادارية لمعاملات المواطنين. وعدم تكرار تجربة التعيينات في الادارة ضمن محاصصة مقنعة (هذه المرة) وغياب للكفاءات رغم حضور (للاودمة) في بعض المواقع الا ان (لاودمة) لا تكفي اذا غابت الكفاءة عن المواقع الادارية.

ومن دون اصلاح الادارة فان (سرقة المال العام وهدره) قد يتحول حكماً الى سوء ادارة لهذا المال العام وهدره بحسن نية. وتعطيل وشل حركة الادارة واعمال المواطنين ومراجعاتهم.

كما ان وضع سياسة اقتصادية شاملة، واضحة المعالم والتوجهات تشكل المرتكز الاساسي للاصلاح المالي المنشود وبدون ذلك لا يمكن لبرنامج الاصلاح المالي ان يسلك طريقة العملي الصحيح.

ومن هنا يجب الفصل بين بعض الانجازات في السياسة المالية لدى الحكومة في موازنتي ٩٩/٢٠٠٠، وبين استمرار غياب سياسات اقتصادية فاعلة تعالج الركود الاقتصادي والتردّي المستمر في الاوضاع المعيشية والحياتية عن المواطن.

دولة الرئيس، ان الموازنة التي بين ايدينا ما زالت تشكو من خلل بنيوي فاضح لجهة احتلال بنود الاجور والرواتب وفوائد خدمة الدين العام للقسم الاكبر من ارقام الموازنة حيث تبلغ كلفة الدين العام ٤٧٪ بينما كلفة القطاع العام (اجور ورواتب وتقديرات) ٣٧٪ فلا يبقى من ارقام الموازنة سوى هامش صغير للنفقات

الاستثمارية. وهذا يدل على استمرار تدني مساهمة القطاع العام في الواقع الاستثماري في ظل عدم وجود خطوات فاعلة لتحفيز القطاع الخاص لزيادة مجمل الاستثمارات وخلق فرص العمل وتحريك العجلة الاقتصادية العامة.

ان غياب سياسات التفعيل والدعم والتحفيز والتشجيع للقطاعات المنتجة في الصناعة والزراعة يجعل هذه القطاعات مهمشة ومشلولة وغير قادرة على خلق الحيوية المطلوبة والمفترضة في مشاركة هذه القطاعات من خلال الحضور الفاعل مع قطاع الخدمات في الدورة الاقتصادية اللبنانية. بل على العكس ان ما تشهده هذه القطاعات من اوضاع متردية وظروف قاسية جعلت العديد من المزارعين يتركون الارض ويهاجرون الى المدن والعديد من المصانع والمشاغل تقفل ابوابها وتشرد عمالها الامر الذي اصبح ينذر بعواقب اجتماعية وخيمة ابرزها زيادة حجم البطالة وتدني مستوى المعيشة عند شريحة واسعة من المواطنين. ان المطلوب من الحكومة في هذا المجال هو تشجيع سواعد الجهد للاهتمام بالقطاعات المنتجة. ان قطاع الزراعة يشكو من غياب شبه كامل للبنية التحتية وغياب لسياسة زراعية فاعلة تعمل على تخفيض كلفة الانتاج وتحسين قدرته التنافسية في ظل التوجه نحو الاسواق الاقليمية والعالمية المفتوحة وتحسين نوعية الانتاج وتفتح اسواق التصريف للانتاج وتخصيص قروض ميسرة لصغار المزارعين.

وفي ظل هذا الغياب المستمر للبنية التحتية الزراعية والسياسة الفاعلة فان دعم المواسم في الزراعة سيبقى مطلباً ملحا للاحق المسؤولين ويقرر اذانهم... وها نحن نشهد ارتفاع الاصوات لدعم البطاطا في عكار والبقاع والحمضيات والتبغ في الجنوب.

ان قطاع الصناعة يشكو غياب التسهيلات والفروض المدعومة وحماية الانتاج المحلي وعدم القدرة على التنافس مع الخارج وزيادة الاعباء الضريبية على المصانع والمعامل، ما انتج تراجع مستمر اثر على ازدياد نسب البطالة في صفوف العاملين في هذا القطاع الامر الذي ينذر بكموارث اجتماعية خطيرة اذا لم يستدرك الامر ويباشر العلاج.

دولة الرئيس، ان النظرة الموضوعية للموازنة يدفعنا الى الاقرار بوجود ايجابيات في مقدمها خفض نسبة العجز في الموازنة الى ٣٧٪ وتفعيل الجباية وتوسيع قاعدة المكلفين وتطبيق نسبة اعلى من العدالة والمساواة في التكاليف الضريبية.

كما اننا نشهد لبرنامج التصحيح المالي وترشيد الانفاق ووقف بعض ابواب الهدر. وتحسين بعض التقديمات الاجتماعية لا سيما تبني عوائل شهداء المقاومة وجرحاها، وغياب الجدول رقم ٩ الذي يعني لا رسوم اضافية على المواطنين.

الا ان هذه الايجابيات لا تمنعنا ومن منطلق الحرص على نجاح عمل الحكومة والمحافظة على مصداقية شعارات العهد المرفوعة ان تلفت النظر الى مجموعة من الامور التي ما زالت تنتظر المعالجة وفي هذا المجال نورد ما يلي:

- ١ - ضرورة القيام بخطوات فاعلة في دعم القداعات المنتجة وتشجيع الاستثمارات وصولاً الى توفير فرص للعمالة الوطنية واتخاذ خطوات في حماية هذه العملة.
- ٢ - الاسراع في اصدار المراسيم التي تم الاتفاق عليها مع الحكومة في لجنتي الزراعة والادارة والعدل والتي تنظم انضمام مزارعي التبغ وصيادي الاسماك والمخاتير الى الضمان الاجتماعي.
- ٣ - تطبيق القانون الصادر عن المجلس النيابي والذي يحمل الرقم ٣٢٤ والمتعلق بتسوية مخالفات البناء - وهو يشكل مصدر مالي مهم لخزينة الدولة اذا طبق.
- ٤ - عدم الاستمرار في سياسة تجريد وعدم استخدام القروض الخارجية المقررة التي تكلف الخزينة اعباء عجز، دون ان يتم الاستفادة منها لتنفيذ مشاريع ملحة تسهم في تحريك الركود الاقتصادي وترفع نسب الاستثمارات وتحسن فرص العمل.
- ٥ - تحرير او شراء العديد من العقارات التي وضع عليها اشارات في الدوائر العقارية بغية لاستملاكها لصالح المديرية العامة للاثار. ولم يتم استملاكها رغم مرور عشرات السنين على تجديدها، لا سيما المدن التي تحتوي على اثار مهمة.
- ٦ - من غير المعقول ان تستمر قضية ابريق الزيت في موضوع انقطاع التيار الكهربائي والذي بلغ في بعض المناطق في الضاحية الجنوبية والجنوب والبقاع الى ثمانية ساعات يوميا دون الاعتراف من قبل شركة الكهرباء بوجود تقنين في هذا المجال.
- ان هذا الامر لم يعد يحتمل التأخير في المعالجة الجزئية والكاملة.
- وهنا نسأل اين ذهب المليار ومئتي مليون دولار الذي صرف في سنوات سابقة في تاهيل شبكات وبناء محطات الكهرباء؟
- ٧ - ضرورة العمل الجاد على اتمام تنفيذ القانون رقم (٢٤٦) والمعلق بانماء الضواحي. والمتضمن بناء محطة للكهرباء في الضاحية الجنوبية قرب المطار الدولي. وايصال مياه الشفة التي تفتقد اليها معظم مناطق الضاحية.
- ونذكر هنا بضرورة اكمال التحقيق وتحديد المسؤوليات والتعويض عن الكوارث التي لحقت بالمواطنين في الكارثة الاخيرة اثناء العواصف.
- ٨ - ان التأخير في تنفيذ مشروع اليسار . . وتجميد كل انواع الصيانة والتاهيل في هذه المنطقة عرض المنطقة الى التخبط في بنية تحتية متردية او مفقودة احيانا. وهذا يعني ان يعيش ما يقرب مئة الف مواطن في مناطق الاوزاعي والجناح وبئر حسن والمراجل في اجواء حرمان كامل وتردي مستمر في اوضاع البنية التحتية بشكل كامل.

٩ - اخيرا نسأل وزارة الاشغال عن التأخير الحاصل في مشروع اعادة تاهيل الطريق الساحلية بين مفرق قانا والرشيديّة والتي تخدم اكثر من ٦٠ قرية وهي حفرت منذ اكثر من شهرين من قبل المتعهد وما زالت تنتظر الاعتمادات بينما المواطن يشكو من تعطيل في حركة التنقل هناك. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل جبران طوق.

جبران طوق: دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام،

تتكرر هذه المناسبة سنويا، لمناقشة السياسة المالية والانمائية والاجتماعية، كما لمناقشة السياسة الاقتصادية العامة للحكومة، من خلال مشروع قانون الموازنة الذي تعرضه علينا.

لكن هذه السنة، يعترينا شعور يختلف عن ذلك الذي كنا نناقش في جوه الموازنات العامة السابقة، وهو نابع من شعور الناس، كل الناس، ناهيك عن ان الموازنة التي بين ايدينا قد اشبعت درساً في مجلس النواب، من خلال لجنة المال والموازنة، والمناقشات التي دارت بين النواب والحكومة بحيث صارت الارقام معروفة، ونسب العجز واضحة، وصارت كذلك غير مخفية احجام المديونية العامة، والكلفة الكبيرة لخدمة الدين وسواها.

لذلك ارى ان الغوص في مناقشة ارقام الموازنة سيكون تعامياً عن البحث في واقع مرهق قائم، يعرف فيه الرأي العام، وبشكل جلي، الارقام، ويعاين معانيها، فلن تكون المناقشات والحال هذه، اسهاماً في تقديم المزيد، او في كشف ما خفي عن المواطن.

ولكن من المفيد التذكير باختصار بالاسباب التي ادت الى ما تعانيه المالية العامة في لبنان وقد اختصرته فذلك مشروع موازنة سنة ال ٢٠٠٠ بسببين اساسيين هما:

اولاً: عدم توسع الحصيلة الضريبية لتتماشى مع متطلبات زيادة الانفاق العام اثر انتهاء الاحداث في عام ١٩٩٠. ثانياً: الازدياد المتواصل في اعباء خدمة الدين العام.

ومن المفيد ايضاً ان نشير الى ما تقوله الفذلكة من ان موازنة العام ٢٠٠٠ تدخل في اطار الاهداف المحددة في خطة الاصلاح المالي للتغلب على حالة العجز المزمّن في المالية العامة وتامل الحكومة الى خفض مستوى العجز في هذه الموازنة الى ٣٦,٢٥ بالمئة من اجمالي النفقات اي ما يعادل نسبة ١٢ بالمئة من اجمالي الناتج المحلي في وضع اقتصادي يتميز بتضخم نسبته قليلة اي حوالي ٢ ونصف بالمئة وبمعدل نمو حقيقي يقدر بحوالي ١ و ١/٨ بالمئة، هذا ما خلصت اليه فذلك مشروع الموازنة الذي قدمته لنا وزارة المال بمعنى ان هذه هي بعض ابرز النقاط الواردة فيها والتي تستحق من المهتم التوقف عندها.

ولا اعتقد، دولة الرئيس، ان المواطن اللبناني الذي يتابعنا عبر شاشات التلفزيون يتسمر اليوم جهازه ليعرف على رقم او على مبلغ، او على نسبة غفل عنها.

لا يا دولة الرئيس، ان المواطن الصبور هذا، يتابعنا، ليرى من منا سيضع اصبعه على الجرح المؤلم، ومن منا سيتحدث بوضوح وبصراحة عن حالة غير طبيعية ترجمت انكماشاً، ودورة اقتصادية جامدة، وفرص عمل غير موجودة، ما اسهم في تراجع القدرة الاقتصادية عند الطبقة العاملة كما عند الطبقة المنتجة على حد سواء فسيطر القلق وعمت الشكوى عند الجميع.

هذا هو الواقع القائم بين المواطنين. واذا قول هذا فليس لاطلق الكلام جزافاً او احمله صيغة اتهامية غمزا من مسؤولية هذا او ذاك، لا، فالكل هنا مسؤول، تماماً كمسؤولية الماضي في تحميل البلاد عبئاً ناجماً عن الكلمة المرتفعة لقاتورة اعادة الاعمار، وتماها ايضا كمسؤولية الحرب في انعكاس نتائجها واثارها المباشرة وغير المباشرة. واذا كانت هذه الاسباب الماضية من العوامل التي كانت السبب في اننا وصلنا الى هذه الحالة اليوم، فما هو المبرر لاستمرار هذه الاحوال، وقد انتهت الحرب وتحطينا، ولله الحمد، وطاتها (المقيبة) فصارت لنا دولة وصارت لنا مؤسسات واجهزة محترمة.

وهل من مثل اوضح على شمولية الدولة، من هذا الالتفاف الوطني الكبير حول المؤسسة العسكرية وحول سيد الشهداء.

نحن نعلم ان معالجة العجز والمديونية ليس بالامر اليسير وسريع التحقيق الا ان ليست كل تدابير الحكومة تصب في هذا الاطار لمعالجة هذا الوضع وهنا ماخذنا.

لكل ذلك لا ارى مبرراً لاستمرار الاحوال الصعبة والنشوء واقع قاس لا يحتمل.

لمصلحة الشعب لا يجوز، ولمصلحة الارقام والموازنة لا يجوز، ولمصلحة تطويق العجز لا يجوز.

فالارقام شرهة دولة الرئيس، تاكل بعضها وتاكل قدرة الدولة وقدرة الناس ايضا، خصوصاً متى تعطلت الدورة الاقتصادية وانكمشت وخفت نسب الواردات الجمركية مطيحة بكل التوقعات ووعود الحكومة في هذا المجال، وما هي احصائية كانون الاول الماضي تسجل تراجعاً قياسياً بلغت نسبته ٢٠ في المئة تقريباً.

فماذا يعني كل ذلك؟

انه بكل بساطة، يؤكد على وجود خلل ما في مكان ما، تدل على ذلك الارقام وفي كل شيء:

في تدني الواردات، في تراجع قطاع البناء، في شلل القطاعات الانتاجية وفي ترهل الوضع الاقتصادي بكل وجوهه.

وكل من هذه العناوين امور يصلح التوقف عندها والتحدث فيها.

لكن ليس هذا ما نطمح الى الوصول اليه في مناقشتنا: ذلك انه بقطع النظر عن لغة الارقام، فان معاناتنا تزداد مع وطأة الواقع الضاغظ على مقدرات الوطن، وعلينا ان نجد الحل، فهل هذه الموازنة هي ما نحن نحتاج اليه؟

ان هذه الموازنة تأتي، من ضمن اطار الخطة الخمسية للإصلاح المالي الذي تعمل الحكومة، مشكورة، على تحقيقها كما جاء في الفذلكة، الا ان النتائج ليست حتى الان على مستوى الطموح والامال. فنحن انتقلنا من قرن الى قرن، وكان يفترض ان تتحسب الحكومة فتحضر لمواكبة النقلة التاريخية هذه بمجموعة افكار تطرحها على مستوى الحدث الالفي والتطور العالمي.

نحن لا نقول ان الحكومة لم تحقق ايجابيات، فهي تقدمت في مجال وضع حد للعجز، والا لكان تحول الى كرة ثلج اطاحت بنا او كادت، وهناك ايضا استقرار نقدي ومؤونة نقد اجنبي في المصرف المركزي وهناك ايضا نقص في عجز ميزان التجاري وفائض في ميزان المدفوعات.

ولعل اهم انجاز هو قدرة الحكومة على تحقيق الحد الفاصل بين الاستقرار في سعر صرف العملة الوطنية والتطور السياسي او الاخلالات الامنية التي تطرأ او يمكن ان تحدث، فحجبت عن النقد الوطني الضغوطات على اختلافها، ودلينا على ذلك ثبات الليرة على الرغم من الاجواء الضاغطة المشحونة التي عاشتها البلاد مطلع هذا العام. وهنا يجب ان نشير الى ان الدعم الاساسي لهذا الوضع متأت من الثقة الكبيرة بهذا العهد.

اذن ليست كل الصورة سوداوية. فهناك ايجابيات، الا انه يفترض ان تثمر هذه الايجابيات تدعيما لسياسة تعزيز النمو ودفع الحركة الاقتصادية. ولا اخفي انني كنت اتوقع مقترحات حسية من الحكومة، خصوصا وان لبنان على عتبة سلام تتحضر له المنطقة، سلام نامل ان يتحقق على قاعدة ثابتة وشاملة تحفظ للبنان، كما لسوريا، حقوقهما التاريخية الوطنية، صلح نترقبه، على الرغم من كل مساعي التميع والمماطلة الاسرائيليين، صلح نامل ان تحتاط له الحكومة جيدا، فتحفظ لوطنا ولشعبنا كل الحقوق وتضمن لهما نيل التعويضات المشروعة عن الاذى الذي طالنا جراء التماذي الاسرائيلي في الاعتداء فصفاء وغارات وقتلا وتدميرا ونهب لثرواتنا ومياها.

هذا هو السلام الذي نطمح اليه، فهل حضرت الحكومة لبنان لمواجهة هذه المرحلة ومواكبة التغير المرتقب؟ بمعنى اخر، ماذا خططت الحكومة لتعزيز الصمود اللبناني في هذه المرحلة؟ هل هي خطت لمصارحة الناس وانقاذهم خصوصا في القطاع الزراعي، وقد نوه عنه الزميل طلال المرعبي بصورة واضحة وشاملة.

هل سنكاشفهم بانعكاس مرحلة السلام عليهم، وكيف سيتفاعل قطاعهم، الذي منه يعتاشون، مع هذه المرحلة.

ان منطقتنا في الشمال، واتحدث هنا عن بشري، تماما كما اتحدث عن عكار، وكما اتحدث عن الضنية وسائر الاقضية. ان اهلنا في الشمال وفي سائر لبنان يعولون كثيرا على الانتاج الزراعي، ونسبة كبيرة من مواطنينا تعاش من الارض ومن نتائجها.

ان اهلنا يتطلعون اليكم يا دولة الرئيس ويحملون في عيونهم قلقا على المصير، وعلى المستقبل ومستقبل ابنائهم ومصير علاقتهم بارضهم وتشبثهم بها.

فهل وضعت الخطط لتصريف الانتاج الذي يعاني سنويا من الكساد وفقد اسواق التصريف، ومن واقع البضائع المستوردة او المهربة. ما سيكون عليه مصير مزارعي التفاح والحمضيات والبطاطا وسواهم؟ الا يفترض هذا الامر ان تتحرك القنوات الديبلوماسية وسفاراتنا في الخارج، منذ الان، لتفادي الواقع الذي ستفرضه المرحلة المقبلة، وتأمين دروع الحماية اللازمة لمختلف القطاعات الانتاجية، فيتوفر اذ ذاك للمواطن حق يامل به من دولته، ويشعر انه في السلام قوة، كما كان في المحنة قوة صمود بالارض وينتفي لديه الاحساس بانه سيكون على هامش التبادل المقبل في مختلف القطاعات الاقتصادية والذي سيتخطى الحدود المرسومة، والذي ما لم نتحسب له فانه سيكون سببا يطيح بقدراتنا الذاتية؟

لكل ذلك نناشد الحكومة ان تعتمد الى سياسة توجيه واعية ومدركة، تقود مختلف القطاعات الانتاجية نحو ما هو خاص بنا، يميزنا عن سوانا وعن غيرنا، فنحفظ اذ ذاك لقدراتنا وميزتنا تخصصا في مجالات مختلفة تتراوح بين صناعة سياحية متطورة اشتائية وصيفية، وخدمات استشفائية متخصصة، وسوى ذلك من انتاج زراعي وصناعة زراعية متخصصة، وخدمات مصرفية وتجارية، الخ...

السؤال هو اذن:

ماذا هيأنا لهذه المرحلة المصيرية على اعتاب قرن جديد ومرحلة صالح مصيرية ستميز المنطقة لمئة عام مقبل؟ هذا هو السؤال الذي يجب ان يتمحور عليه كل الاهتمام وينصب عليه كل الجهد، وهو يستوجب ليتحقق ان يرتقي الجميع الى مستوى المسؤولية الوطنية الصادقة التي تحدث عنها رئيس البلاد العماد اميل لحود عندما نادي بالمسؤولية المشتركة الواحدة التي تتخطى الموالاة والمعارضة، لتجمع الجميع وتستقطب جهود كل الافرقاء، فالاستحقاقات مصيرية وتاريخية والمرحلة دقيقة وحاسمة تستوجب من جميعنا الارتقاء الى مستوى الوطن، لنستطيع مجارة الانفتاح الذي سيطبع الالفية الجديدة.

ان هذه التضامنية وهذه الوحدة المفترضة هي التي ستوفر لنا ولوطننا المناعة والقوة على مواكبة المرحلة، خصوصا وان نملكه يشكل الارضية الكفيلة بحفظ موقعنا المميز وخاصيتنا في هذه البقعة من العالم، من خلال تاريخنا العريق وحضارتنا الغنية وثقافتنا المتنوعة المفتحة وفرادتنا في عيشنا المشترك، وهذا اذا وفرنا له الصيانة بارتقائنا بالعمل السياسي نكون حفظنا لنا الموقع الذي نستحق في منطقة عرفنا دائما كيف نستفيد منها ونفيد فيها. وهكذا، هكذا فقط يكون لنا التميز في الزراعة والتجارة والصناعة والسياحة، فنحن وطن غني بايمان شعبه وتراثه وقدرته على التخطيط للمستقبل وهنا دور الدولة، فلنتعاضد كلنا ولننتعظ من الماضي ولنوفر للبنانا قوة الدفع التي يحتاج اليها ليكون في طليعة بلدان المنطقة وفي تقدمهم، شكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل ايلي حبيقة.

ايلي حبيقة: دولة الرئيس، ايها السادة الزملاء،

انها المرة الثانية والاحيرة، التي تقف فيها هذه الحكومة امام المجلس النيابي ومن خلاله المجتمع اللبناني لتقدم موازنتها لسنة جديدة.

وكما هو معلوم، فان موازنة الحكومات هي محصلة خططها في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع والانماء والتربية والبيئة والامن، ومواجهة الحاضر واستشراف المستقبل وبناءه.

وهذه الحكومة التي تقف امامنا اليوم تختلف عن الحكومة التي وقفت امامنا السنة الماضية ولو ان اسم رئيسها واسماء وزرائها بقيت دون تغيير او تعديل.

فالحكومة التي وقفت السنة الماضية امام هذا المجلس لتطلب ثقته وتاليا موافقته على موازنتها، اي خطتها تتشكل بغالبيتها من وزراء جدد غير معروفين في الاوساط السياسية، غير ملوثين بالاوبئة السياسية والاخلاقية للطبقة السياسية الحاكمة كما يطيب للغالبية منهم ان يصفوا انفسهم.

اما الحكومة هذه السنة فهي حكومة اصبح جميع وزرائها معروفين، وذلك بفضل «الشفافية» التي اعلنوها ومارسوها في سياق دولة المؤسسات والقانون.

حكومة الوزراء المجهولين سابقا والمعروفين لاحقا، والشفافين دائما، جاءت لترفع سيف النظافة ضد المفسدين، والعفة ضد الفاسدين، والشفافية ضد المستترين، وكل ذلك تحت شعار التركة الثقيلة هذا الشعار الذي ما زال اشبه بقميص عثمان تمسح به وتبرر كل الخطايا والاعطاء.

ولشدة انجذاب الحكومة هذه الى معزوفتها وشعاراتها نسيت - بل تناست - ان البلاد كانت في وسط ورشة اعمار شاملة، لا يقدم على وقفها الا من يرغب في هدمها من الاساس، لا لسبب الا لكون عربة الاعمار تلك انطلقت بغير احصنة الشفافية وسواها من الشعارات، لكن هؤلاء الشفافين يفاخرون اليوم بتدشين ما اسست له او بنته تلك التركة المنبوذة تماما كالقرعاء المتبجحة بشعر خالتها وهي تدينها.

دولة الرئيس، حضرة الزملاء،

رفعت هذه الحكومة منذ البداية شعار دولة القانون والمؤسسات والشفافية، واتبعته بشعار اخر يقضي بتطهير الادارة واصلاحها ومحاربة الهدر والفساد والسرقة.

لكن رفع الشعارات شيء وتطبيق الشعارات شيء اخر، وهذا ما ساشير اليه في مداخلتي هذه.

فتطبيق الشعار اذن، يلزمه خطة موضوعية عاقلة، وعوض بناء الخطة وتطبيقها قامت الحكومة بحملة استنساخها عن محاكم التفتيش الاسبانية في ايام العصور القائمة، وتقتصر هذه الحملة على القاء التهم والاشاعات على كل من تشك الحكومة في ولائه لها. وبدأت تفتش عن مكامن الهدر والسرقة متهمة كل من سبقها بتورطه في هدر المال العام. وغاب عن بالها ان هدر المال العام لا ينحصر فقط بسرقة او ببناء مشاريع لا جدوى منها او باعمار كلفته اعلى من قيمته الحقيقية كما تدعي هي بل يتعداه ليصبح اقوى واضر عندما يدمر ما قد بني ويقوض

الاسس السليمة والضرورية لاقامة البنى الاعمارية والتنمية الملحة.

وكما في تلك الايام الغابرة كذلك اليوم، قامت الحكومة تحت شعار التطهير الاداري بازاحة من تشك في ولائه واستبدلته باخر مامون الولاء. فابعد في غالب الاحيان الموظف الكفو واستبدل في غالب الاحيان ايضا باخر معروف عنه حتى الان على الاقل بانه غير كفو.

وزير لا يهتم بغير شفافيته، ومدير غير كفو، وموظف متهم ابداء في سرقة المال العام. فماذا بقي في الادارة العامة المسؤولة عن قيادة البلاد؟

بقي كتاب القانون وانتفى القانون.

بقي هذا الكتاب الذي اصبح استخدامه من قبل هؤلاء المسؤولين الجدد ينحصر بالاختباء وراءه لتبرير عجزهم الفاضح.

وكتاب القانون هذا ايها السادة لا يؤمن وحده الماء للعطشان، ولا الكهرباء للمعامل والمنازل ومختلف القطاعات الانتاجية، ولا يستطيع الحلول محل الخطط التي من شأنها تعزيز الصناعة ولا يقوم مقام البرامج التي تنمي الاقتصاد وتطوره.

القانون ايها السادة حارس يحمي المواطن والدولة ويحمي ما تنجزه خطط هذه الدولة من مشاريع لكنه ليس خطة او مشروعا بحد ذاته، ومن غير الجائز اتخاذه ذريعة او غطاء. والحكومات ان لم يدنها القانون لانها لم تخطئ مدانة هي ان لم تعمل.

فالطرق يجب ان تتواصل، والاقتصاد يجب ان يتنامى، والكهرباء ان تعمم، والمياه يجب ان تصل الى الجميع وكذلك الهاتف وغيرها من الخدمات الربوية والصحية.

والمشاريع التنموية يجب ان تكون شاملة ومتوازنة.

دولة الرئيس، السادة الزملاء،

اود في معرض تقييمي لخطة الحكومة من خلال موازنتها ان اتكلم عن وزارة الموارد المائية والكهربائية، وهي تضم قطاعي الطاقة والمياه، وهما قطاعان حيويان على المستوى المحلي وعلى جانب كبير من الاهمية على الساحة الاقليمية.

سأبدأ بمناقشة هذه الوزارة من خلال الحادثة التي ادت التي تعطل معمل الانتاج الكهربائي في بعلبك.

هذا المعمل الذي ترجم عمليا سياسة الحكومة السابقة في الانماء المتوازن. وكان عند تدشينه انجازا نظيفا

للدولة اللبنانية بحيث لم يستغل لاي سبب الا للغاية الانمائية المتوخاة من انجازه.

ولقد تعاطى الموقف الرسمي من خلال وزير الموارد مع هذا الحادث بازدواجية ساذجة وغير مقنعة.

فمن جهة يقول الوزير المعني انه كلف لجنة تحقيق لتقصي الحقائق وتحديد المسؤولية بينما هو عهد همسا لزواره بان هناك رائحة فضيحة تطال الادارة السابقة والمتعهدين ولا يكفي بهذا بل يدلي ببعض المعلومات الرقمية اي التي لا تخطئ، التي لم يخترعها بطبيعة الحال، بل قدمها له هؤلاء المسؤولون الجدد والاكفاء الذين استبدلوا بالمدراء القدامى الفاسدين غير الكفوئين.

اين هي الحقيقة؟

الحقيقة هي ان المولدات التي يتكون منها معمل بعلبك وهي من نوع G.E FRAME 6 الاميركية وقد صنعتها شركة ALSTHOM الفرنسية، وهي من افضل المولدات المصنوعة في العالم.

ومن الجدير ذكره ان مئات الالوف من المولدات نفسها مستخدمة في اكثر من مئة بلد في العالم وذلك منذ عشرات السنين، ولقد تم اختيار هذا النوع من المولدات لانها سهلة الصيانة ولانها اثبتت خلال عشرات السنين انه يمكن الوثوق بادائها.

ان السعر الذي دفع ثمن هذه المولدات وهذا المعمل هو من ادنى الاسعار فقد كلف الكيلوات المنشأ حوالي ٣٥٠ دولارا وهو من ادنى الاسعار مقارنة بالعقود المشابهة التي عقدتها الشركة نفسها في عشرات البلدان في السنوات الخمس الماضية.

اذا لا وجود هنا لفضيحة لا على مستوى النوعية ولا على مستوى الكلفة، ولم يكن المطلوب من هذه الحكومة سوى المحافظة على هذا المنشأ وصيانتة حسب الخطة التي كانت موضوعة.

فالابداع هنا لم يكن ضروريا، فقط تنفيذ الخطة الموضوعة كان ليكفي.

اما الفضيحة الحقيقية فتمكن في قرار غيبي الغي عقدا كان موقعا مع كهرباء فرنسا يقضي بالاشراف على تشغيل المعمل وصيانتة، وذلك تطبيقا لسياسة التقشف التي اعتمدتها الحكومة.

ومبرر الغاء هذا العقد هو توفير اقل من / ٥٠٠,٠٠٠ / خمسمائة الف دولار اميركي سنويا.

حضرات السادة الزملاء،

هل تعلمون ان اصلاح معمل بعلبك سيكلف الدولة اضعاف اضعاف هذا المبلغ وربما يصل الى اكثر من عشرة ملايين دولارا، علما ان هذه التكلفة هي فقط لاصلاح المعمل دون احتساب الخسائر الناتجة عنه في مختلف القطاعات، اذ ان هذه الحكومة اعتادت الا تحصي الخسائر التي يتكبدها المواطنون من جراء اخطائها. على كل حال نحن بانتظار تقرير لجنة تقصي الحقائق.

وليعلم معالي الوزير ان تلك المرحلة التي كان فيها هو ان غيره يطلقون الشائعات ويهمسون التهم دون رادع قد ولت. واننا لو ارتضينا الصمت في الماضي كي لا ننحدر الى هذه المرتبة المتدنية من العمل السياسي فاننا لن

نسكت بعد الان عن الغش، وان كانت هذه الحكومة تحب اللعب في العتمة فسنجبرها على مواجهة الحقائق كل الحقائق وليس البعض منها فقط في النور وامام الناس وما من خفي تحت الشمس الا وسيظهر.

ان الفضيحة الاولى ربما يتحمل تبعاتها مجلس الوزراء مجتمعاً وربما يكون وزير المالية مسؤولاً الى جانب وزير الموارد والطاقي المساعد له، فسياسة التقشف التي اعتمدتها الحكومة هي التي ربما اوصلت الى تدمير محطة بعلبك.

اما الفضيحة الثانية فيتحمل مسؤوليتها وزير الموارد المائية والكهربائية الذي يبدو بعد اربعة عشر شهراً من توليه الوزارة غير ملم بامور المؤسسة المسؤول عنها والدليل على ذلك انه قد صرح امام زواره وقد صدرت في الاعلام، ان المولدات مكفولة من الشركة الصانعة لاربعة وسبعين الف ساعة وهي لم تعمل حتى الان الا خمس وثلاثين الفا وهي بالتالي ما زالت ضمن مهلة الكفالة موحياً بذلك ان مال الدولة محفوظ ومكفول وبالتالي فان الخزينة لن تتحمل اي خسارة متناسياً الاضرار التي لحقت وتلحق بالمواطنين وبالكلفة المرتفعة جراءها.

اما الحقيقة فهي ان هذه المولدات مكفولة لاربعة وعشرين الفا وخمسمائة ساعة او ستة وثلاثين شهراً واهما يسبق يطبق ولقد تخطينا هذه الفترة ولم تعد الكفالة صالحة.

فمن اين جاء معاليه برقم الاربعة وسبعين الف ساعة؟ هل قدمه له مدير عام الاستثمار ام مدير عام الكهرباء ام رئيس ادارتها؟ بكل الاحوال لو عمل معاليه كما كان يعمل عندما كان قاضياً في ديوان المحاسبة اي لو قرأ العقود ودقق بها كما كان يفعل مدة ليست ببعيدة، لكان عرف حقيقة الكفالة ولكان اطلع شخصياً على الشرط الحقيقي.

ان اية ناجحة هي تلك التي تغوص في الاعماق ولا تكتفي بالقشور.

دولة الرئيس، السادة الزملاء،

لم اقصد في ما قلته التهكم ولا السخرية من احد، بل اردت ان اشير الى منهجية هذه الحكومة في التعاطي مع الشؤون العامة، الحياتية والسياسية وغيرها.

السادة الزملاء، عندما سئل وزير الموارد عن شبكات النقل قال ان الادارة السابقة كانت قليلة التبصر وهي لم تلحظ خطوط النقل عندما انشأت المعامل الجديدة، لكنه لو اطلع على ملفاته وقرأها لعلم ان هذا الامر كان قد لحظ منذ العام ٩٤ وبدأ تنفيذه في العام ٩٧ متأخراً سنة واحدة عن موعد بدء العمل وكان سبب ذلك الانتخابات النيابية سنة ٩٦ التي بطبيعة الحال شلت المجلس النيابي ومنعته من تصديق القروض الموازية للعقود، وان العمل في هذه الشبكة الجديدة كان سينجز كاملاً في نهاية العام ٩٩. فلماذا اعلن وزير الموارد ان العمل يحتاج الى فترة تمتد من ١٠ الى ٢٢ شهراً لانجاز الاعمال، اي بين سنة او سنتين، ان الدقة هنا فاضحة.

دولة الرئيس، بالتاكيد ان معالي وزير الموارد المائية والكهربائية قد اخبركم كما اخبر اللبنانيين جميعاً بكل فخر واعتزاز بان التحضيرات جارية لدخول لبنان على خط الربط الخماسي ليصبح بدخوله هذا الربط السداسي

الكهربائي وان هذا الانجاز اي ربط لبنان مع الشبكة الكهربائية التركية - السورية - الاردنية - المصرية والعراقية سيكون من اهم انجازات هذه الحكومة ومن اهم الاختراعات في القرن الواحد والعشرين .

صدقه يا دولة الرئيس، لان هذا الانجاز مهم جدا وهو يمكن لبنان من دخول بورصة شراء وبيع الطاقة الكهربائية مما سيحسن من اداء مؤسسة كهرباء لبنان .

لكن هذا الانجاز ليس من اختراع ولا من ابداع الادارة الحالية، وما تقوم به اليوم ليس الا استكمالاً لمفاوضات التحضير التي بدأت سابقاً في عهد التركة الثقيلة .

اما الابداع الخاص بالادارة الحالية فكان الغاؤها مناقصة نظام التحكم الوطني NATIONAL CONTROL CENTER بحجة ان مؤسسة كهرباء لبنان تريد تحديث المواصفات الفنية للمشروع بسبب مرور فترة زمنية طويلة على اعداد المواصفات الفنية الاساسية حسب ما ورد في قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٩/١٢/٩٩ .

ان الكلام عن ربط سداسي او غيره غير ممكن من دون نظام التحكم الوطني هذا، كما ان هذا النظام هو الذي سيتيح لكهرباء لبنان ادارة معاملها ونقل الطاقة منها وتوزيعها وشراء الطاقة من خارج الحدود وبيعها . ان الغاء نتائج عالمية بحجة تغيير المواصفات الفنية الاساسية لانها قديمة اي عمرها سنتان ينطوي على رائحة اقل ما يقال عنها انها ضبابية اي عكس شفافية .

هل سمعت يا دولة الرئيس في هذا الزمن ببورصة تدار على الذاكرة ودون معلوماتية .

هل زار معالي الوزير مركز التحكم بالطاقة في مؤسسة كهرباء لبنان واطلع على طريقة عمله، انه مركز يعمل على جهد بعض الموظفين الذين حفظوا خرائط خطوط النقل عن ظهر قلب واذا لا سمح الله واصيب احدهم بالزكام ونقل العدوى .

لقد قامت الوزارة في الحكومة الماضية بدراسة المصاعب والمشكلات التي شكلت عائقاً في وجه تطور مؤسسة كهرباء لبنان، هذه المؤسسة التي كلفت الدولة ما يقارب المليار ونصف المليار من الدولارات لاعادة احيائها وقد طاول هذا الانفاق الكثير من الهمس لم تستطع الجهات المشوشة اثبات اي شيء منه .

وقد خرجت الوزارة ومؤسسة كهرباء لبنان والبنك الدولي بخطة تؤدي اذا ما طبقت الى تحسين وضع الكهرباء في لبنان كقطاع والى انقاذ مؤسسة كهرباء لبنان من الافلاس وتوفير مئات المليارات من الليرات على الخزينة .

وما تتضمنه هذه الخطة استخدام شبكة نقل جديدة تساعد في تقليص الهدر الفني الى حدوده الدنيا وكلنا أصبح يعلم الان ان انجاز هذه الشبكة ما زال يتطلب بين عشرة واثنين وعشرين شهراً .

كما تتضمن استخدام نظام معلوماتي جديد للحد من سرقة التيار وبالتالي للوصول الى استيفاء اكبر قدر ممكن من الطاقة الموزعة اي ٩٥٪ منها .

وقد اعتمد لذلك نظام المعلومات الجغرافية او الـ G.I.S والتي كانت مؤسسة كهرباء لبنان سبابة في تطبيقه، ومن اولى المؤسسات في العالم في استخدامه، وقد سمح هذا النظام الجديد للمؤسسة ومنذ اللحظة الاولى لتطبيقه التعرف على زبائنها وملاحقة هدر الطاقة واكتشاف السرقة على الشبكات. واهم ما في هذا النظام انه سمح لشركة لبنانية راسمالها ومالكوها ومهندسوها وفنيوها لبنانيون من امتلاك وتطبيق وتطوير واحد من اهم ادوات الادارة الحديثة. وكانت النتائج المرجوة من هذه الخطة مزدوجة.

فمن جهة يعالج التخلف العميق الذي هو نتاج سنوات الحرب والذي اعاق عمل المؤسسة واضطرها الى الاستعانة دوما بالخبراء الاجانب لادارة شؤونها.

ومن جهة ثانية يساعد القطاع الخاص على تطوير ذاته واكتساب التقنية والخبرة اللازمين لدخول سوق المضاربة العالمية.

لقد اصبح هذا النظام حاليا بفعل التقشف والكفاءة العالية في الادارة كهيكل بعلبك شاهدا على ماض من نور وحاضر من شحار وتعتيم.

كما كانت هذه الخطة تقضي باستبدال مادتي الفيول والمازوت بالغاز الطبيعي للحد من التلوث، ولتقليص فاتورة المحروقات، والجدير ذكره في هذا المجال ان المرحلة المتعلقة بالدراسات التحضيرية كانت قد انجزت واننا كنا قد انتقلنا الى مرحلة وضع دفاتر الشروط تمهيدا للبدء بالتنفيذ وهي مرحلة كانت ستنتهي (لو دامت له وما الت اليك) في منتصف ١٩٩٩ لتبدأ التغذية الفعلية بالغاز سنة ٢٠٠١.

لا اعلم ما هي الاسباب الحقيقية وراء التأخير غير المبرر في اتمام هذا المشروع الحيوي؟ خاصة واننا نسمع دائما من الوزير وزملائه واعوانه اطراء للمبدأ، لكننا نسمع جعجعة ولا نرى طحنا.

ولن ادخل هنا في التفاصيل المتعددة والمتشابكة لهذه الخطط والبرامج، لكنني اريد ان اشير الى ان اجتماعات اسبوعية دورية كانت تعقد بين وزير الموارد ومدير عام الاستثمار ومجلس ادارة كهرباء لبنان ومديرها العام ومدرء المؤسسة التنفيذي مع المستشارين والاختصاصيين لتقييم هذه الخطة ومتابعة تطبيقها والاطلاع اسبوعيا على تقدم المشروع.

وقد استطعنا خلال العام ٩٨ من زيادة المدخول بنسبة ٢١٪ وتخفيض السرقات لتصبح ٣٠٪ من الطاقة الموزعة اي ٤٥٪ من الطاقة المنتجة ولو استمر تطبيق هذه الخطة لكانت اصبحت نسبة السرقات ٢٠٪ من الطاقة الموزعة اي ٣٥٪ من الطاقة المنتجة سنة ٩٩ لتتفني كليا سنة ٢٠٠١.

اما اليوم فان هذه الاجتماعات الضرورية لتقييم ومتابعة وتصحيح الخطط والبرامج والاعمال قد توقفت منذ قيام هذه الحكومة، ولم يجتمع معالي وزير الموارد مع مجلس ادارة كهرباء لبنان سوى مرة واحدة وكانت الزيارة بروتوكولية بناء على طلب مجلس الادارة.

ربما كنت على خطأ لكنني افهم دور الوزير دورا قياديا فهو يشارك في صنع قرارات الحكومة ويترجم سياستها ويجسدها في ادارته .

فكيف يمكن لوزير او ادارة عامة مسؤولة عن تسيير اكبر القطاعات اهمية كقطاعي المياه والكهرباء ، ان تحد دوما لها يتوقف عند الساعة الثانية بعد الظهر خوفا من تسجيل ساعات عمل اضافية تطبيقا لسياسة التقشف . قد يكون ذلك مقبولا لو كنا في زمن الادارة العثمانية ، اما ونحن في زمن تحتاج فيه ادارة البلاد الى تضاف جميع الطاقات ، فكيف يمكن لحكومة تحاول تحرير البلاد من التركة الثقيلة ان تقفل على هذا التحرير منتصف النهار ، وكلنا يعلم ان ساعات الدوام هذه مخصصة لاستقبال المراجعات من السادة النواب الحاليين والمستقبليين . ايها السادة الزملاء ،

من اين ياتي الوزير اي وزير والحالة هذه بالوقت ليتابع اعمال وزارته والمؤسسات التابعة لها ويبرمج خططها ومشاريعها ويقيم اداءها ويصوبه ؟

وكيف يمكن لادارة لا تخطط ولا تبرمج ولا تقيم ان تقود قطاعا بهذا مستوى من الاهمية ؟ ويوهموننا لاحقا بان تحضير الملفات الاقليمية يتم بفعالية عالية وبعيدا عن الاضواء وبسرية مطلقة كي لا يكتشفها العدو . ولهذا وهذا وحده لن اتكلم عن قطاع المياه ، فاذا كان تطبيق مخطط صيانة معمل ، امرا مستحيلا فكيف يكون بناء خطط المواجهة الاقليمية بالامر الممكن . ايها السادة ، لقد استنفر الجميع في الماضي لانقاذ هذه المؤسسة بدءا من رئيس الحكومة انذاك مروراً بالوزير وانتهاء بالعامل على عامود الكهرباء الذي اصبح اليوم في ظل هذه الحكومة ، الوحيد المتبقي المهتم بهذه المؤسسة بعدما تخلى الجميع عنها ، ينظر بقلق الى مستقبله في ظل اخبار وتحضيرات عن خصخصتها . ايها السادة الزملاء ،

عندما ابدعت هذه الحكومة دمرت ويا ليتها اكتفت باستكمال وتدشين ما كان قد بدأ من مشاريع . وهنا وبكل مسؤولية واسف اراني مضطرا للاعلان امامكم و امام الشعب اللبناني عبركم ان مؤسسة كهرباء لبنان هي على شفير الانهيار ليس بسبب الديون المتوجبة عليها اذ ان خطة الجباية التي كانت موضوعة سابقا كانت كفيلة بتسديدها بل لان سوء الادارة التي تعاني منه حاليا مخيف جدا .

دولة الرئيس ، السادة الزملاء ،

في تلك اللحظات الحرجة التي مرت على منطقة عزيزة من لبنان والتي قام خلالها الجيش اللبناني باداء واجبة في الدفاع عن الوحدة الوطنية ، اعلن دولة رئيس الحكومة عن حل للازمات اللبنانية يكمن في الغاء الطائفية بكل اشكالها .

انني اوافق دولة الرئيس الرأي واقول ان كل تاخير في مقارنة هذا الواقع هو تاخير للحل وتاجيج للصراع وتاجيل للازمات. ليس هناك من وقت افضل من اليوم الا البارحة للبدء بالعمل بالغاء الطائفية من النصوص فتتبعها النفوس.

وفي حال اقدم دولة الرئيس على ترجمة افكاره اللاطائفية الى مشروع وطني وجدنا الى جانبه حتى ولو كان خارج رئاسة الحكومة، نناضل معه من اجل تحقيق الانصهار الوطني الصحيح وحتى ذلك الحين وبفائق الاحترام نعلن اننا لا نرى في مشروع الموازنة هذا ما يبشر بالخير.

مبروكة عليكم شفافيتكم اما موازنتكم فسنصوت ضدها.

الرئيس: الكلمة للزميل حسن علوية.

حسن علوية: دولة الرئيس،

الموازنة العامة هي عبارة عن تنظيم مالي، للايرادات والنفقات، يحدد العلاقة بينهما ويوجههما معا، لتحقيق اهداف السياسة المالية، عن فترة زمنية سنة في المعتاد.

فالموازنة ليست فقط اداة محاسبة بين الايرادات والنفقات المستقبلية، بل هي ايضا الصلة، بالاقتصاد ووسيلة الدولة في تحقيق اهدافها.

وقد اصبحت رسالة الميزانية، في عصرنا الحاضر، وفي الدول المتقدمة اقتصاديا، اكثر اتساعا مما كانت عليه فيما مضى. فلم تعد الميزانية العمل الذي تقدر بواسطته الايرادات والنفقات، وانما اصبحت تهدف ايضا الى تحقيق العمالة الكاملة، وتعبئة القوى الاقتصادية غير المستخدمة والمساهمة في زيادة الدخل القومي، ورفع مستوى المعيشة - وتصبح الموازنة، جزءا من الخطة المالية العامة للدولة، واداة من ادوات تنفيذها.

دولة الرئيس، الموازنة التي تناقش، موازنة، تتضمن ابوابا، وفصولا للنفقات غير متوازنة مع الايرادات، سوى ارقام توقع للمستقبل نتيجة اعتماد هذه الواردات على مداخيل الدولة من ضرائب مباشرة وغير مباشرة.

في ظل سياسة متبعة اصبحت تقليدية، ونعرفها، في ظل انعدام التخطيط وعدم مواكبة التطور ومساعدة وسائل الانتاج والنهوض بالاقتصاد واكثر من نصف الايرادات لتغطية ديون الدولة المتراكمة وان كنا نفهم الظروف ومحريات الامور وما آلت اليه الامور.

دولة الرئيس، في هذا العهد الميمون، الشعب يرفض العجز والتقصير، وهو يتوق الى غد مشرق وحكومة عليها استشراف افاق المستقبل، الواعد وتطلعات الاجيال والمطلوب في هذه العجالة:

١ - ايلاء التخطيط وجعله هدفا للحكومة، من اجل الوصول الى خطة متكاملة.

٢ - وضع خطة متكاملة للاصلاح المالي والاداري، لان المالية والادارة وثيقتا الصلة ببعضهما بالنظر الى ان كل

عمل اداري، يتضمن زاوية مالية والاصلاح الاداري الذي وعدت به الحكومة، في بيانها الوزاري، وحتى ان التشكيلات الادارية مؤجلة، والادارة تترنح في التقصير، والقصور والفساد والملاكات شاغرة، والكفاءات تنتظر على رصيف الانتظار وخريجو الجامعات بدون عمل.

٣ - تنمية القطاعات المنتجة من صناعة وزراعة وسياحة واستثمارات.

أ - فالصناعة بحاجة الى دعم ورسم خطة لمساعدة الصناعة الوطنية، وحمايتها واعطاء التراخيص بسهولة ويسر، ووضع حوافز للمستثمرين واعفائهم لسنوات من الضريبة في حال استخدام منشئ او الصنع عمالا، واستوعب ابد عاملة بحاجة للعمل.

ب - اما الزراعة وثلاث سكان لبنان يعملون في مجالها، فالمنطقة اغلب دولها تدعم القطاع الزراعي، اما في لبنان فهي متروكة مهددة بالانقراض بكافة اشكالها، فصاحب بستان الليمون، قد قطعه ليزرع الموز واذ به يتعرض لافدح الاضرار وان كان من دعم قد فكرت به الحكومة مشكورة لمزارعي البطاطا والمطلوب هو دعم مزارعي الحمضيات واعطاء مساعدة مالية عن كل صندوق او طن يصدر الى الخارج ودعم الزراعة فندعم الزراعة وندعم الاقتصاد وندعم السيولة والعملات الصعبة عن هذه المنتجات. وان كانت زراعة التبغ هي زراعة الصمود في الجنوب وبعض المناطق اللبنانية، لقد بحث الحناجر حول مطالبة وزارة المالية وللتجاوب مه متطلبات هذه الزراعة، وما تقدمه من انتاج وطني بدعم الاقتصاد الوطني، والريجي التي كانت ترفد للخزينة ملايين الدولارات وفي ظل اجراءات الدولة ونهجها لجهة الرسوم الجمركية حاليا قلل هذا من موارد الريجي وانعكس سوءا على خزينة الدولة.

والمستغرب ان اكثر من بعثه كويبة، حضرت الى لبنان وبعد اتصالات دولتك، في كوبا لانشاء مصنع للسيجار، وتقديم الدراسات والاماكن موجودة، والتبغ موجود والايدي العاملة موجودة.

ما الذي يمنع بالمبادرة لقيام مصنع للسيجار ويبقى سؤالاً للحكومة عليها الاجابة عليه.

٤ - اما الاصلاح الضريبي، وعدالة الضريبة هو امر مطلوب من الحكومة، اعادة النظرية اما تنمية موارد الدولة، من مرافق أساسية، واولها الهاتف الخليوي فلم نعرف اين وصلت المفاوضات بين الدولة، وشركتي الخليوي، وخاصة قد ساعدنا الحكومة بدراسات ووثائق، تبين الغبن الذي لحق بالدولة. وكان قد صدر عن هذا المجلس الكريم قانون تسوية مخالفات البناء منذ عام ١٩٩٤، والمعاملات تنتظر في كافة المناطق البت بها، والتي تدر اموالا طائلة للدولة.

بالاضافة الى ان الكثير من المواطنين، الذين اقاموا ابنية، في املاك ومشاعات الدولة، ورسم القانون كيفية تملك، من بنى منزلا، وقدم كفالة، تقدر بمليون ليرة لبنانية، ولا تزال المعاملات عالقة ينتظرون البت بها. وقد وعد معالي وزير الاشغال العامة بالبت بالامر وحث المديرية العامة للتنظيم المدني تحريك المعاملات

المكدسة بالاضافة الى ان قانون ال ١٢٠ وال ٢٤٠م الذي كان قد اقره هذا المجلس النيابي من اجل مساعدة الناس لبناء منازل ضمن شروط معينة وان هذا القانون الذي هو لا ينفذ بسبب عدم وجود خرائط في المناطق ووعدت الحكومة منذ العام الماضي بطبع هذه النماذج وتأمينها ولكنها لم تؤمن وانما تباع في السوق السوداء.

٥ - اما الخدمات الاجتماعية التي هي، علة وغاية وجود الدولة، بتقديم الخدمات الاساسية، الى جمهور المواطنين، كالتعليم والصحة والضمان الاجتماعي، والاسكان وكنا ننتظر من الموازنة، ان تلحظ خططا من اجل النهوض بالمدرسة الرسمية وتطبيق الزامية التعليم الرسمي، الذي اقره هذا المجلس بقانون ومساعدة الجامعة اللبنانية ورفع مستواها.

اما الصحة، فالفقراء يموتون، على ابواب المستشفيات الخاصة والتأخير بعدم انجاز المستشفيات الحكومية ولا سيما في بيروت امر يدفع ثمنه الناس، والمواطنون من ذوي الدخل المحدود، اما الدواء ومكتب الدواء فهي علة العلل. اما تلبية مطالب الاساتذة الجامعيين والمدرسين في المدارس الرسمية والعاملين في القطاع التربوي امورا ملحة على الدولة دراسة المطالب المحقة، والملحة، لان التربية، وبناء الانسان لها اولوية مطلقة.

وسمة العصر يا دولة الرئيس، ان الانفاق على التعليم والصحة وعلى تدريب وتجهيز الاخصائيين، في مجالات الادارة والعلوم الفنية والتطبيقية، لا يقل اهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، على الانفاق على اقامة المصانع.

وهذا مطلب على الحكومة، وان تعمل له بالاضافة الى بلد كلبنان المشخن بالجراح، وفيه الاف المعوزين والايام والمعايق والمقعدين، والموازنة وما تضمنت ضمن ابوابها، في المجال الاجتماعي لا يلبي حاجات الناس والمتطلبات الاجتماعية والصحية.

دولة الرئيس، وفي هذه العجالة، والجنوب الذي، يدفع ضريبة الدم والصمود عن الوطن كله ويحمل شرف المواجهة والصمود، والجود بالنفس اسمى اية الجود، يجوز ان يبخل عليه بتعويضات عناقيد الغضب منذ عام ١٩٩٦ ومن يدمر منزله ويفقد وسائل عيشه وسيارته ومحله التجاري، ومزروعاته يحرم من التعويض، رغم الوعود، وحتى ان متضرري عناقيد الغضب عام ١٩٩٦ الذين وعدوا من مجلس الوزراء انذاك. وكشفت على منازلهم وعلى اضرارهم بدفع تعويضات بيوهم. وحتى الان لم تدفع من قبل الهيئة العليا للاغاثة تعويضاتهم ومستحققاتهم.

اما المنطقة المحتلة التي حرمت من القروض بحجة ان المقرض كان يرفض الصرف في تلك المنطقة فلا مستشفيات ولا مراكز صحية بل غياب صحي كلي.

واهلنا يموتون في اسرائيل او على ابواب المستشفيات ومستشفى بنت جبيل الذي قدمه احد المحسنين من اجل تشغيله من قبل الدولة. دون اي تلبية او اهتمام والمراكز الصحية مغلقة.

دولة الرئيس، في موضوع الحدود الدولية، وحول المفاوضات، نلفت النظر الى امر هام وخطير. الدستور اللبناني الذي صدر بتاريخ ١٩٢٦/٥/٢٣، في مادته الاولى قد نص على حدود لبنان من الجهة الجنوبية حدود قضائي صور ومرجعيون.

على اساس ان الحدود الدولية مع فلسطين قد حددت ورسمت بصورة دقيقة، بموجب معاهدة بولن ينوكمب الصادرة بتاريخ ١٩٢٢/٢/٢٢ بين بريطانيا وفرنسا وذلك ان لبنان وسوريا كانا تحت الانتداب الفرنسي، وفلسطين تحت الانتداب البريطاني.

هذه الاتفاقية التي سميت باسماء ممثلي الدولتين، بولين ممثل فرنسا ونيوكمب ممثل بريطانيا، فقد نفذت ووضعت موضع التنفيذ بموجب معاهدة بين بريطانيا وفرنسا بتاريخ ١٩٢٦/٢/٣.

ومن هنا وحيث ان الدستور حدد قضائي صور ومرجعيون حدودا الى لبنان من الجهة الجنوبية والذي صدر في ١٩٢٦/٥/٢٣ حيث ان معاهدة القدس كانت قد اقرت وصدرت في شباط من العام نفسه ولم يحف خبرها.

وهنا تكمن الكارثة بل تكمن المؤامرة بل تكمن المصيبة ونحن في الالفية الثالثة وكثيرا من السياسيين والجغرافيين والاساتذة الجامعيين عندما يتكلمون عن الحدود اللبنانية.

قسما يقول انها اتفاقية سايكس بيكو وقسما يقول بانها سنة ١٩٢٦ ولا يركز الى هذه الامور الاساسية وهذه التي يجب ان نعرفها من الفها الى يائها.

وهنا تكمن الكارثة يا دولة الرئيس بل المؤامرة، الاطماع على لبنان وعلى جنوبه في جعل هذه المعاهدة وترسيم الحدود لغزا لا يعرفه الا الراسخون في العلم وبديل ان تعلم في المدارس الابتدائية وفي كتب الجغرافيا بقيت في التعبئة ودون التاكيد عليها، وابرازها لتكون معلومة لدى الجميع وحتى ان البعض يقع في هذا الجهل المميت.

وهنا نطالب يا دولة الرئيس، كما جعلت من الرابع عشر من اذار هو تاريخ للاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٧٨، لذلك نطلب منك ان تقود حملة في هذا المجال لتاكيد وترسيخ هذا المطلب الوطني. وهنا اليوم نؤكد على ذلك ونطالب الحكومة التنبه ووسائل الاعلام والصحافة وجميع اللبنانيين بان ترسيم الحدود هو معروف وموثق ومسجل لدى هيئة الامم ومراقبي الهدنة وفي ظل سياسة الضم والقضم وما يتداول في وسائل الاعلام وكاننا نروح لهذا الامر. والحكومة قد احسنت على لسان رئيسها عندما قال دولته ان الحدود الدولية معروفة ومكرسة على اساس ان الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين محددة ومرسومة بمعاهدة بولين نيوكمب بتاريخ ١٩٢٢/٢/٢٢ ومبينة معالمها بكل دقة ووضوح. وقد طبقت بمعاهدة القدس في ١٩٢٦/٢/٢ التي وضعت معاهدة بولين

نيوكمب موضع التنفيذ وعلى اسرائيل ان تنسحب بدون قيد او شرط حسب القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الامن الدولي وحتى الحدود الدولية وكذلك اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩، اشارت الى الحدود الدولية على ضوء ما سبق واسرائيل قد اقرت باتفاقية الهدنة، واي اعتداء على ارضنا او اقتطاع ما يخالف ما نصت عليه معاهدة ترسيم الحدود اي معاهدة بولين نيوكمب، نعتبر اسرائيل لا تزال محتلة لارضنا وسوف نقاوم حتى التحرير الكامل. والموت دون اي شبر من ارضنا.

وفي هذه المناسبة نلفت الحكومة، الى ان معاهدة بولين نيوكمب قد حددت الحدود تحديدا دقيقا، وخرائط موقعة، من الطرفين محددة لهذه الحدود وتعتبر جزءا من الاتفاقية.

وام معاهدة القدس التي بموجبها، وضعت موضع التنفيذ معاهدة بولين نيوكمب، قد جاء في المادة الثالثة منها: ان من لهم ملكيات من جهة او اخرى من الحدود الحق بمتابعة التصرف بهذه الحقوق كما في السابق. وهذا يعني ان قسما من الاراضي اللبنانية ضمت الى فلسطين عام ١٩٢٢ ومنها مثلا اراضي على طول الحدود.

مثلا مستعمرة افيم الواقعة في اراضي بلدة مارون الراس كان الاهالي يملكون ويستغلون هذه الاراضي، بموجب نص المادة الثالثة المشار اليها، والمطلوب المطالبة بهذه الاراضي، وغيرها على طول الحدود وملكيتها اصحابها ثابتة وموثقة.

وخاصة انه جاء في الفقرة الثالثة الصفحة الرابعة من المعاهدة الاتي: يجري وضع سجلات مساحة للملكيات المقتطعة، بالحدود على نسختين تمسك واحدة لدى الحكومة الفلسطينية والثانية لدى الحكومة السورية او اللبنانية. ونقطة ثانية في هذا الخصوص نلفت نظر الحكومة الى اقتطاع القرى السبع والتي هي عبارة عن ٢٣ قرية ومزرعة وقد جاء في المادة العاشرة من الاتفاقية، تحدد تابعة سكان الاقليم التي تتبدل سيادتها وفقا لاحكام المواد ٣٠ الى ٣٦ من معاهد لوزان.

وحيث ان الضم الفعلي لهذه القرى تم بتاريخ ١٩٢٦/٢/٢٢ وابناء هذه القرى كانوا بتاريخ ٣٠ اب ١٩٢٤ على الاراضي اللبنانية وهم بحسب القرار ١٩٢٥/٢٨٢٥، الاساس للجنسية اللبنانية وهم لبنانيون. وعلى ضوء ما تقدم ان قسما من هؤلاء استعاد جنسيته والقسم الاخر منح الجنسية اللبنانية بالمرسوم ٥٢٤٧/١٩٩٤.

ومن باب اولي على الحكومة المطالبة بهذه القرى وباملاك هؤلاء او التعويض لانهم لبنانيون حرموا من ديارهم وبلادهم.

مع لفت النظر لأمر هام: ان مقام النبي يوشع وهو من القرى السبع يتبع الاوقاف الاسلامية الشيعية وكان مكانا للتبرك والزيارة. وقد جاء في نص المادة السادسة من معاهدة القدس الاتي:

يبقى مقام النبي يوشع والاراضي التابعة له ملكا للاوقاف ولا يمكن في اي حال التصرف به من قبل الحكومتين الفلسطينية او السورية من دون موافقة السلطة التي تتولى اموال الاوقاف.

لذلك على الحكومة ان تتمسك المطالبة بمقام النبي يوشع وان تضم هذه الامور الى ما ورد في توصية اللجان المشتركة التي عقدت في المجلس النيابي برئاسة دولتكم . لافتين النظر الى حق الدولة اللبنانية ان تلجأ الى محكمة العدل الدولية للمطالبة عبر جمعية الامم بموجب نص المادة الحادية عشرة من معاهدة القدس عام ١٩٢٦ التي نصت على الاتي:

ان النزاعات ان لم تحل عبر اتفاق مباشر يحل النزاع امام محكمة العدل الدولية في لاهاي المؤلفة عبر جمعية الامم .

ولا بد من لفت نظر الحكومة الى امر اخر، وحفظ من له حق منصوص عليه في القوانين المرعية الاجراء اذا من اعطي حقه عن طريق التجنيس بالجنسية اللبنانية وبعض ابناء القرى السبع حرموا من استعادة جنسيتهم فئة من هؤلاء يجرمون من حقهم بالجنسية اللبنانية ويعاملون كغرباء لان اسماءهم لم ترد في المرسوم، واسقطت عمدا . وان راجعوا القضاء ولا يبت بطلباتهم لاستعادة جنسيتهم بحجة ان مرسوم التجنيس قد طعن بشأنه والدولة التي هي خصم شريف في المقاضاة والمداعة، والمثلة هيئة القضايا تجمد جميع الدعاوى والنزاعات المتعلقة بنزاعات الجنسية ولا تفرق بين المستحق واللبناني الاصيل - ومرسوم ملحق التجنيس للمستحقين عشر ولم يبصر النور وصاحب الحق ينتظر وعلى الحكومة ان تجد الحل والوسيلة ومراعاة القوانين التي تعطي الحق لصاحبه وخاصة في عهد سيادة القانون .

بالاضافة الى امر اخر نريد ان نلفت نظر الحكومة اليه هو ان بعض السجلات المحروقة منذ عام ١٩٧٨ وتحديدًا في بلدات حداتا - دبل وقسما من سجلات بنت جبيل وتبين هذه السجلات لم تستنسخ هذا الان وهذا يمنع الحصول على البطاقة الانتخابية .

وكذلك ان البطاقة الانتخابية على صعيد منطقة الجنوب لم تصل الى اقالام النفوس وتحديدًا قلم نفوس بنت جبيل وقلم نفوس تبين وان احدا من اهل القضاء لم يستلمها، لذلك المطلوب الاسراع في تسليم البطاقة الانتخابية وانجازها ضمن المهلة .

اما لجهة مناقشة مجمل مواد مشروع قانون الموازنة، فلنا ملاحظات وقت مناقشة هذه المواد نتكلم عنها . لافتين النظر الى المادة ١٣ من المشروع التي تتضمن مخالفة دستورية ولا سيما المادة ٨٥ من الدستور التي تنص، لا يجوز ان يفتح اعتماد استثنائي الا بقانون خاص اذ ورد في نص المادة ١٣ توزع بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص ووزير المالية معا . المرصدة بصورة اجمالية في مختلفة ابواب الموازنة، وهذا يخالف المادة ٢٧ من قانون المحاسبة العمومية الفقرة الثانية التي تنص:

مع مراعاة احكام المادة ٢٦ من هذا القانون، لا تنقل الاعتمادات من بند الى اخر الا بقانون .

الرئيس: ارفع الجلسة الى السادسة من مساء اليوم .

رفعت الجلسة الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة من بعد الظهر .

الجلسة المسائية

٢٠٠٠/٢/١

الرئيس: تتابع الجلسة

الكلمة للزميل حسين الحاج حسن.

حسين الحاج حسن: دولة الرئيس، السادة الزملاء،

ابدأ كلمتي بتوجيه التحية والشكر الى مجاهدي المقاومة الاسلامية، والمقاومة عموماً باسم الشعب اللبناني باكملة على كل تاريخهم الجهادي والنضالي البطولي لا سيما في العمليتين الاخيرتين للمقاومة الاسلامية في دبل والعزية.

كما اتوجه بالتحية والاكبار للمواقف الوطنية والحاسمة والواضحة التي اعلنتها الغالبية الساحقة من القادة والسياسيين اللبنانيين لا سيما فخامة رئيس الجمهورية في مواجهة التهديدات الصهيونية من جهة واحتضان المقاومة في جهادها وتضحياتها من جهة اخرى.

وانني اسجل في هذا السياق شبه اجماع وطني في تهنئة المقاومة الاسلامية بانجازها المتمثل في اعدام الخائن العميل عقل هاشم الذي تلطخت يده بدماء الفساد والاطفال والعجز فضلاً عن الاسرى في المعتقلات والذي ارتكب عدداً كبيراً من المجازر. وانني اسجل استغراباً لمواقف البعض ممن لا يجد في تابين العملاء والخونة اي غرابة وقد يصل الى حد المساواة بين المجاهدين والشهداء من جهة والعملاء والخونة المقتولين من جهة اخرى.

دولة الرئيس، كل قضية يمكن ان تخضع للاجتهاادات والاختلافات الا مقاومة الاحتلال ومعاقبة العملاء فالميزان هنا هو الميزان الوطني لا الميزان الطائفي.

دولة الرئيس، في مناقشة الموازنة،

عندما نقرأ مشاريع الموازنة في الاعوام الماضية، نجد ان الهم الاساسي للحكومات المتعاقبة، كان تخفيض العجز، بعدما وصل الى عتبة ٦٠٪ منذ سنوات لينخفض في العام الماضي الى عتبة الاربعين، والذي نتج عن مديونية عامة، بلغت حوالي ٢٢ مليار دولار هذا العام الموازنة اصبحت يا دولة الرئيس عصر نفقات ورفع مستوى الايرادات الموازنة اصبحت سياسة مالية ونقدية، ولم يعد فيها للشأن الاجتماعي والاقتصادي اي مكان، نحن اليوم احوج ما نكون الى سياسة اقتصادية واضحة فلم نعد نعرف ما هو دور لبنان الاقتصادي لا زراعة ولا صناعية ولا سياحة، وضعت في عالم الخدمات، برنامجنا الاقتصادي غير واضح المعالم، رؤيتنا الاقتصادية، تختلف بين وزير ووزير وبين خبير وخبير بلا نتيجة حتى الان.

المشكلة الاقتصادية واضحة المعالم، بطء في النمو تراجع في الاستثمارات مستوى خطير في البطالة، كساد في الانتاج، ازدياد معدلات الفقر والجوع و المرض والعوز، والتسرب والرسوب للدارسين. لا شك كما ورد في كلمة معالي الوزير القرم، هناك مؤشرات ايجابية هناك خفض للعجز، هناك ثبات لسعر الصرف فهذا كله صحيح. هناك بعض المؤشرات التي تأتينا من مؤسسات عالمية، صحيح ولكن اسألوا المواطنين، هل يعيشون ازمة، هل يحسون بها، هل غالبية المواطنين على عتبة الفقر لم تجاوزوها؟ هذا هو الصحيح ايضا.

جيل الشباب هل يعاني من البطالة؟ هل يأتيكم ايها السادة النواب، العشرات من الشباب اللبناني يوميا يسألونكم عن وظيفة هنا او وظيفة هناك او مصدر رزق هنالك؟

فهذه هي الحقيقة الاساسية في الاقتصاد اللبناني، التي لا يجب ان تغيب عن البال يا دولة الرئيس وكل هذا سوف يؤدي الى مخاطر عديدة وكثيرة، وليس اولها الفقر والجوع والمرض والجهل والجريمة.

اللبنانيون يعيشون ازمة في حياتهم تتمثل في تراجع مستوى معيشتهم الناتج عن تقلص فرص العمل وجود انهيار في القطاعات الانتاجية، لا سيما الزراعة والصناعة والسياحة وتراجع واضح في قطاعات البناء والخدمات.

صحيح ان الازمة ليست جديدة، وليست من صنع الحكومة الحالية، لكن يجب معالجتها على المستويات كافة، وليس فقط على المستوى المالي والنقدي بل ايضا على المستويات الاقتصادية والاجتماعية هي من مسؤولية هذه الحكومة بلا شك او ريب.

وكيف يمكن البدء بالمعالجة من دون البدء بالخطوة الاولى وهي توضيح الرؤية الاقتصادية والبرنامج الاقتصادي للحكومة الحالية.

ان الاسئلة التي سوف اطرحها ويطرحها الساسة والمواطنون على السواء تحتاج الى اجوبة واضحة يسمعها المستثمرون والاقتصاديون واصحاب الشأن والرأي.

اولا: ما هو الدور الاقتصادي الذي يجب ان يلعبه لبنان في نظر الحكومة حاضرا ومستقبلا؟ واين تقع الزراعة والصناعة والسياحة في هذا الدور؟

ان الاجابة على هذه الاسئلة تؤدي الى توضيح موقف الحكومة من المسائل التالية:

اين هي التشريعات التي تشجع الاستثمارات وتؤسس المناخات الايجابية لها؟

اين هي القروض الزراعية والصناعية والسياحية حيث سمعنا ان هناك قروضا اتت للصناعة والسياحة ولم تصرف لعقبات واسباب ادارية واخرى للزراعة. لكن دعوني اسمعكم ان غالبية المزارعين في لبنان قد رهنوا بيوتهم وارزاقهم وسيدخلون السجون لانهم اعطوا شيكات بلا رصيد وذلك لانهم لم يستطيعوا ان يبيعوا مواسمهم.

اين مشاريع الري والسدود والبحيرات بدل ان تفيض المياه على المحلات والمنازل والارزاق، وهنا انا لست احمل الحكومة الحالية المسؤولية لوحدها بل الحكومة السابقة ايضا لكن الحكومة الحالية مسؤولة عن الاسراع في بت خططها وتنفيذها في الوقت المناسب والمدة الزمنية المناسبة.

هل سنبقى في عالم الدراسات وعالم الوعود فلبنان خلال عشر سنوات لم يستطع بناء سد واحد لمنع الجفاف. اما عن المناطق الصناعية ترى اين يوجد صناعة بلا مناطق صناعية مصنفة. ياتي المستثمر ويعرف ان هناك منطقة صناعية في تلك البقعة فيها كل اشكال الخدمات حتى يبني مصنعها فيها.

اين حماية الانتاج الزراعي والصناعي؟

لبنان وعلى صغر سوقه اصبح سوقا لكل دول العالم نحن نستورد كل شيء ولا نستطيع تصدير اي شيء. لبنان غير محمي بالاتفاقات التي وقعتها الحكومات السابقة مع دول العالم فلبنان لم يحجم صناعته ولا زراعته وهو يستورد من كل دول العالم ولا يستطيع التصدير لاي دولة.

ان تعديل الاتفاقيات التجارية مع دول العالم هو الدور الاول الذي يجب ان تلعبه الحكومة عبر وزارة الخارجية والتجارة والزراعة هذا اذا اردنا بناء اقتصاد جيد.

اما عن استكمال شبكة الطرق الدولية فأسألكم لماذا يحرم البقاع دائما من استكمال طريقه فلبنان لديه ثلاثة اتجاهات للطرق الدولية هي نحو الجنوب ونحو الشمال ونحو البقاع وهو الوحيد الذي لم يستكمل فيه الطريق. هذه الاسئلة تؤدي الى نتائج برزت في الموازنة وخاصة في وزارة الزراعة حيث كانت موازنتها موازنة رواتب. وايضا وزارة الصناعة ووزارة السياحة فكيف يمكن ان يصبح عندنا زراعة وسياحة بهذه الموازنة.

وماذا نقول للمزارعين والصناعيين ولبقاع السياحة عن مستقبل قطاعاتهم؟

هل تعلمون ان ٤٠٪ من الشعب اللبناني يعيشون من الزراعة وليس لديهم مورد عيش اخر؟

هذا الامر هو من مسؤولية الحكومة الحالية.

الحديث عن وضع لبنان الاقتصادي هو وضع مخزن لكنني اذا حدثكم عن وضع منطقة بعلبك - الهرمل الاقتصادي فحدثكم عن فاجعة يتحمل مسؤوليتها كل اللبنانيين.

منذ العام ١٩٩١ هذه المنطقة كان يقوم اقتصادها على شيء حلال وهو الزراعة وعلى اقتصاد محرم هو المخدرات، الحلال ذهب والحرام الغي ولم يبق لهذه المنطقة اي مورد الا الوعود.

الدولة اللبنانية قصرت في مفاوضاتها مع الامم المتحدة المانحة وما تزال تقصر والدول المانحة وربما لاسباب سياسية تمنع العطاءات بل التعويضات عن هذه المنطقة.

انا اقول ليس ربما بل لاسباب سياسية ولكن اي اسباب سياسية تمنع الدولة اللبنانية من انشاء هيئة خاصة وهي موجودة باسم المؤسسة العامة للزراعات البديلة.

اي مانع يمنع الدولة اللبنانية من ان تطلق هذه المؤسسة لانقاذ هذه المنطقة . مؤسسة انشئت بمرسوم منذ العام ١٩٩٦ ولا زلنا ننتظر .

ان الدولة اللبنانية وبين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٦ لم تكن تعرف بان هناك منطقة تعاني واذا عرفت فهي غير مسؤولة .

نحن نعرف الدولة فقط عندما ياتي الدرك لايقاف احدهم عن بناء منزل له مساحته ستون مترا مربعا . ونعرف الدولة اللبنانية عندما ياتي الدركي ومعه وفد امني عالمي ليتفقد وما اذا كان هناك نبات حشيشة في زاوية ما .

لكن نحن لا نعرف الدولة اللبنانية عندما نحس بالجوع والبرد والعطش؟ نحن نتكلم ولكن لا نسمع الاجوبة وليس منذ اليوم بل منذ عشر سنوات خلت .

البطالة في لبنان وبحسب الاحصاءات هي حوالي ٣٠ الى ٤٠٪ ولكن في بعلبك - الهرمل فاسال الدولة هل بحثت عن نسبة البطالة هناك؟ استطيع ان اقول ان البطالة هناك هي اكثر من ٧٠٪ .

على كل فانهم ينزلون الى بيروت ولكنهم لا يجدون عمالا في بيروت وذلك لان المصانع بدأت تقفل ولان اليد العاملة اللبنانية لم تعد تجد فرصة عمل في لبنان .

نعود للزراعة لاقول لكم بان المزارع في منطقة بعلبك الهرمل ومهما زرع فانه يخسر فماذا تريدون منه ان يفعل؟ هل تريدونه ان يغادر والي اين . نحن الان نتكلم ولكن اقول لكم انه يوجد الان الكثير من العائلات لا تجد ثمن المازوت لتدفئة ابنائها وكثير منهم يباتون من دون عشاء هذا اذا كانوا قد تناولوا الغداء وكلامي هذا ليس مبالغا فيه فهناك قرى باكملها بهذه الحال ونحن ما زلنا لا نفعل شيئا .

واذا ما صدرت صرخة ما نسارع الى ارسال القوى الامنية لتطويق الموضوع .

لكن المعالجة ليست كذلك . ليس في منطقة بعلبك الهرمل منطقة صناعية ولا خدمات للصناعة ، هناك بعض الصناعيين الذين تجرأوا وعملوا صناعات ، هناك اعتمدوا على انفسهم بالكامل بدءا من بئر الماء الى موتور الكهرباء حتى الطريق والوساطات للحصول على الرخصة .

بالنسبة للسياحة ، نحن نعرف من السياحة ان لدينا قلعة ولكن هل تعلمون ان السياح لا ياكلون ولو لقمة في بعلبك . لا يستطيعون ان يناموا في بعلبك لان ليس هناك استثمارات في بعلبك فالاستثمارات لا تاتي من دون قرارات ومن دون مناخ لها .

اما في موضوع البيئة فهناك مشاريع من مجلس الانماء والاعمار ولكنها قليلة. هناك مشروع اسمه مشروع النبي شيت - بعلبك لمياه الشفاه والمجارير في بعلبك.

اسأل من يحاسب من في هذه الدولة؟ فهذا المشروع كان من المفروض الانتهاء منه عام ١٩٩٨ ولكن اذا اراد المتعهد الانتهاء فيلزمه عامين اضافيين.

مشروع اليمونة وعيون ارغش نسمع بانه تم تلزيمهم ولكن اريد ان اقول لكم فيلقم احدكم بسؤال المتعهد ومجلس الانماء والاعمار متى ينتهي هذا المشروع؟

مشاريع السدود والبحيرات لا تزال دراسات تنتقل بين الادارات وغدا اذا جاء السيل على رأس بعلبك والقاع نذهب لتفقد اهلها ونقول لهم الحمد لله على السلامة والاضرار على الله.

هل تعرفون ان منطقة قرى بعلبك الهرمل حتى الان هم بلا مياه للشفة. صحيح ان هناك مشاريع يتم تنفيذها ولكن لا نعرف متى تنتهي.

واذا انتهى الملزم الان فتخيّلوا ان ليس هناك توصيلات منزلية وليس هناك محطات كهرباء للمشاريع نفسها. من يحاسب واضع الدراسات لا نعرف؟ من يحاسب المؤسسات والوزارات؟ لا نعرف.

اما عن مصلحة مياه بعلبك - الهرمل المسؤولة عن هذا الامر. فهذه المصلحة هي بلا رواتب للعام الثالث على التوالي. وعندما تراجع المسؤولين عن هذا الامر يقولون يا نهم يريدون انشاء مجلس ادارة.

واذا سالنا لماذا لا يقبض الموظفون معاشاتهم يكون الجواب لان الناس لا يدفعون. واذا سالنا لماذا لا يدفع الناس يكون الجواب لانه لم تصلهم المياه. فما هذه الحلقة المفرغة؟ والى متى؟

هل تعلم يا دولة الرئيس ان احد اخر انجازات الادارة اللبنانية هو في المشروع الاخضر حيث تقدم موظفوه غير مثبتين الى المباراة فاذا بهم يعينوا بملاك وزارة الزراعة لوجود ملاك هناك دون ان يكون لديهم عمل في وزارة الزراعة.

ولا يتم تعيينهم بالمشروع الاخضر لعدم وجود ملاك فيه ولكن لديهم عمل هناك.

في منطقة زراعية كبيرة مثل بعلبك الهرمل ليس لدى هذا المشروع سوى مهندس واحد.

ان هذه المصلحة - مصلحة مياه بعلبك الهرمل - متى سيقبض موظفوها معاشاتهم؟ مضى عليهم ثلاث سنوات بلا رواتب ومع هذا فهم يتعرضون للاهانان.

لننتظر التحقيق لنرى الى اين سنصل في قضية تعرضها مرتين للحرق دون معرفة الفاعل حتى الان.

اخيرا اود ان اتكلم عن المستشفيات ومعالي وزير الصحة يعرف ان المستشفيات في لبنان تتوقف عن الاستشفاء على حساب الوزارة في الخامس عشر من الشهر ويبدأ الناس بالمعانة على ابواب المستشفيات ونبدأ نحن باستقبال الاتصالات من هنا وهناك من اناس تريد دخول المستشفى.

على حساب الوزارة ولكن لا يتم ادخالها لان الاعتمادات لا تكفي . لكن في بعلبك الهرمل في السابع او العاشر من الشهر تتوقف المستشفيات لان الاعتمادات تكون قد انتهت لانها لم تكن منصفة بحق هذه المنطقة .

في كل لبنان هي غير منصفة ولكن في بعلبك الهرمل هي غير منصفة اكثر من غيرها وهذا الامر يجب معالجته فالشعب لم يعد يتحمل لا الالهات من المستشفيات ولا الوقوف على ابواب السياسيين كي تتعالج . ويعلم معالي الوزير بان هنام مستشفيات لم تعد تسمع حتى لمعاله لسبب وجيه لديها وهي الاموال المستحقة .

اعيد فاكرر ان هذه الحكومة معنية وان لم تكن هي المسؤولية وحدها عما وصلت اليه الاوضاع لكنها المعنية الان ولا نستطيع دائما ان نحمل من سبقنا المسؤولية لنقول اننا لا نستطيع ان نعمل شيئا واننا امام ضغوط كبيرة .

تكلمت عن الاقتصاد ولكن اريد ان اقول موجهها الحديث الى دولة الرئيس الحص والوزراء فردا فردا في منطقة بعلبك الهرمل الناس يحملون الجميع المسؤولية ولديهم احساس بانهم ليسوا لبنانيون ولا يعيشون بكف دولة واحساسهم هذا صادق وحقيقي لكن مسؤوليتكم يجب ان تكون صادقة وحقيقية وواضحة وفاعلة .

هذه المنطقة تحتاج الى خطة طوارئ مثل المهجرين والجنوب ومثل اي قضية من القضايا الاساسية في هذا الوطن لان هذه المنطقة قدمت التضحية في سبيل الوطن من شهداء واناس جيدين وفقراء لديهم عزة نفس وكرامة : والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الرئيس : الكلمة للزميل مروان حمادة .

مروان حمادة : دولة الرئيس ، حضرة الزملاء الكرام ،

عندما تحفظنا في جبهة النضال الوطني منذ عام ونيف على هذه الحكومة ، تشكيلة وسياسة ، لم نكن نتصور في أسوأ السيناريوهات ان الواقع سيؤكد بمثل هذه السرعة مخاوف جبهتنا او يبدد ، بسرعة قياسية ايضا امال المواليين لها من زملائنا ، فيتحول تجاذب السنة الماضية اجماعا وطنيا عارما بتسجيل الفشل المروع وتوثيق الكارثة الواقعة . الاحلام تحولت اوهاما ولم يبق من بريق التقنوقراطية الا الامال المخيبة والارقام المتهاوية والتوقعات الخاطئة والشفافية الساقطة .

طبعا ، يا دولة الرئيس ، لا شماته بتجربة فريق لم نعتبره يوما في مكان القرار النافذ ولا في موقع المسؤولية الحقيقية . اسفنا ، فقط على هذا الهدر الهائل للامال الذي يرافق استمرار هدر الاموال نتيجة الاهمال بل يزيد عليها عنصري الشلل الاداري الكامل واليأس الشعبي الواسع . وقد زادنا بيان وزير المال ، صباح اليوم ، الاقرب الى المقال الهجائي او الرسم الكاريكاتوري منه الى العرض الاقتصادي قناعة بان هناك ، في هذه الحكومة ، من يكتب وهناك من يقرأ لان الاسلوب المتبع ليس معاذ الله اسلوب جورج قرم استاذ الاقتصاد والعلوم السياسية والسوسيولوجية .

في مناقشتنا للموازنة سنتناول يا دولة الرئيس كل المآخذ والملاحظات التي ظهرت لنا ، من خلال مداولات

لجنة المال والموازنة حيث حاول رئيس اللجنة والزعماء الكرام الاعضاء فيها، بكل طاقتهم، وكما ظهر في بيانه اللائق في الشكل القاسي في المضمون الحد من التجاوزات والبدع الحكومية والتخفيف من الخسائر التي ظهرت في مشروع، اقل ما يقال فيه انه انقلب على خطاب القسم وتبنى بعض سليات السياسات السابقة من دون ان ياخذ باي من ايجابياتها.

طبعاً، قد يقال، كما جرت العادة عند كل تنديد بهذا الفريق الوزاري وهفواته اننا نسعى الى تعديل او تعديل الحكومة. سلفاً نقول لكم اطمئنوا، فانتم باقون لا بفضل جدارتكم او ادائكم ولا بالتأييد الشعبي ولا بالثقة البرلمانية. انتم باقون نظرياً في كراسي الحكومة لانكم رحلتم فعلياً عن موقع الحكم ولا مجال الان للعبئة الفراغ القائم قبل الاستحقاق النيابي المقبل.

نعم، يا دولة الرئيس، ان هذه الحكومة غير قابلة للتعديل ولا قابلة للتأهيل ولا قابلة للتحسين ولا حتى قابلة للاستمرار. انها سقطت شعبياً وبرلمانياً ولا يجوز الاخذ بما سيؤول اليه التصويت على الموازنة، فهو خاضع كما تعلمون وكما يعلم القاصي والداني الى اعتبارات ومعادلات خاصة لا علاقة لها بالمناقشة الجارية.

انكم بدأتُم بالسقوط منذ نشأتُم، حكومة بلا قاعدة شعبية ولا مساحة سياسية فاقصرت شهرتكم على صورة الكفاءة التقنوقراطية وهي صورة سرعان ما انكشفت وتبددت لتظهر حقيقة الفريق الحكومي، فريق كثير الاحقاد والعقد والشعارات مشوش الافكار، قليل المبادرة عديم الانجاز.

لقد صبر الشعب سنة ونيف، بانتظار الاصلاح المالي فلم يأت. وبانتظار الاصلاح الاداري فلم يتم. وبانتظار الانماء مشاريع وصيانة فتوقف كلياً، وبانتظار فرص العمل فتحولت بطالة متفاقمة. وبانتظار زيادة النمو فتقلص الى الصفر تقريباً. وبانتظار استقلالية القضاء وانطلاقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي فتأكد القول: اسمع تفرح، جرب تحزن.

والحديث عن التجربة يطول ويطول:

في الاعلام مثلاً ازمة متفاقمة في تلفزيون لبنان، جمود مستمر في الاذاعة الرسمية، خمول فريد في الوكالة الوطنية، وفوق ذلك كله مشروع خطير للاعلام والاعلان الانتخابيين يشتم منه اما جهلاً فاضحاً لمقومات واسس للنظام الديموقراطي اللبناني واما تأمراً مفضوحاً على هذه المقومات والاسس وبالتالي خرقاً للدستور والاعراف.

في الاعمار مثلاً، تجميد المشاريع لكل المشاريع القائمة، وصرف نظر عن كل المشاريع المستقبلية واهمال لكل اعمال الصيانة للطرق للمولدات الكهربائية، لخطوط المياه، للجسور والاقنية، للمباني الى اخره... وتخبط في كل اتفاقيات القروض والتمويل الدولية، الامر الذي انعكس صرفاً لآلاف المهندسين والفنيين والحرفيين والعمال المهرة والاداريين والعمال في كل القطاعات وكل المناطق.

في المؤسسات العامة مثلاً، تخبط في الريجي، فضائح في الكازينو ضياع في طيران الشرق الاوسط.

في الهاتف مثلاً تراجع في المداخل وفي الكهرباء عودة الى التقنين تبين فيول ياتي وفيول يتبخر.

في التربية والتعليم العالي مثلاً، هجوم على الانماء التربوي المتوازن وتكشف على حساب المناهج الحديثة رغم احتجاج الوزير على سياسة وزارة المال في هذا المجال واهمال لحقوق المربين والاساتذة البديهيّة ومحاصرة للجامعة اللبنانية، اخر ملجأ جامعي لذوي الدخل المحدود.

في الصحة والشأن الاجتماعي مثلاً، زيادة نظرية في الاسرة لا تقابلها الاعتمادات الضرورية لتغطيتها وتراجع فعلي في الخدمات من غير توفير وتلكؤ من وزارة المالية في دفع المستحقات، واهمال المتقاعدين والمسنين والمعوقين وتعثر في مشاريع تاهيل القطاعات المختلفة.

اما في ملف المهجرين، فلم نسجل منذ قيام الحكومة اي تنشيط للعودة او تحقيق لمصالحة او حسم لقضية لقد حلت الصور والبيانات مكان العمل الميداني باستثناء بعض الحفلات الاستعراضية لافتتاح مشاريع صممها ونفذتها الحكومات السابقة. والقاعدة هذه تنسحب على كل وزارات الخدمات من دون استثناء.

دولة الرئيس، وزير المالية يعلم ونحن نعلم والمؤسسات المالية تعلم ان العجز الحقيقي للموازنة هو غير العجز المعلن والتستر على الارقام لا يخدم احداً.

الوزير يعلم ونحن نعلم والمؤسسات المالية تعلم ان السياسة الضريبية والجمركية للحكومة اتت بالنتائج المعاكسة لتلك المرجوة، فانخفضت الايرادات وتباطأت الحركة الاقتصادية.

الوزير يعلم ونحن نعلم والمؤسسات المالية تعلم ان مئات المليارات من المستحقات لم تدفع وان عشرات المشاريع لم تنفذ وان اموال البلديات لا تزال محتجزة لدى وزارة المال وان الحساب ٣٦ يقبض بسيولة تزيد من عبء خدمة الدين فيما الاسواق والمواطنون عطشون لكل قرش.

الوزير يعلم ونحن نعلم والمؤسسات المالية تعلم ان الاعتمادات المرصدة للجامعة اللبنانية، لوزارة الصحة، للشؤون الاجتماعية، لتعاونية الموظفين، لوزارة الزراعة لن تكف مما سيؤدي اما لتقصير من هذه الادارات او لاضافة الاعتمادات وبالتالي زيادة العجز خلال السنة.

رسوم تضاف الى رسوم وضرائب الى ضرائب رغم الوعود المقطوعة من ضرائب العام الماضي ستكون الاخيرة قبل نجاح الخطة الخمسية فماذا نقول عن محاولات فرض رسم مقطوع والناس ارزاقها مقطوعة، او عن زيادة الحسومات التقاعدية والموظفون في ادنى مرتبات الدخل، او عن رفع مستوى المساهمة في تعاونية الموظفين وهي في اسفل تقديماتها كما ونوعاً. وهنا اذكركم بالمرسوم ١٩٤٣ في مطلع السبعينات وكيف انفجر الغضب الشعبي في وجه الرسوم والضرائب الاضافية انذاك.

يا دولة الرئيس، ان مناقشتنا للموازنة تاخذ منحى المناقشة العامة لسبيين. لاننا نتوق الى جلسة للمساءلة والمحاسبة من جهة ولان الموازنة مرآة السياسة الفعلية للحكومة في كل المجالات فهي تعكس فعلاً غياب السياسة

الاقتصادية لهذه الحكومة. بل غياب الحكومة بحد ذاتها في وجه الفقر والبطالة والافلاس الذي يطال الشركات والجماعات والافراد.

دولة الرئيس، بعد الاطلاع على مشروع موازنة سنة ٢٠٠٠ وبعد دراسة تنفيذ موازنة سنة ١٩٩٩ وبعد قراءة هادئة للخطّة او الرؤية الخمسية للحكومة الحالية، وبعد الاستماع الى تصريحات الوزراء المهتمين في الشأن الاقتصادي، يخرج المتتبع للوضع الاقتصادي في حيرة من امره حيال الخطّة الاقتصادية لهذه الحكومة.

عندما سئل بعض الوزراء عن ما هي الخطّة الاقتصادية لهذه الحكومة، كانوا يردون، وربما هم على حق، بان زمن الخطط الاقتصادية قد ولى وان الدول لم تعد تعد خططا اقتصادية كما كان رائجا في الستينات والسبعينات.

وربما لذلك كان ارتباك الحكومة حول تسمية الخطّة الخمسية فهي في بادئ الامر لقبّتها بالخطّة ثم اطلقت عليها اسم الرؤية واستقرت في النهاية على البرنامج. وبغض النظر عن المدلولات المختلفة لكل واحدة من هذه التسميات فانه لا بد لاي حكومة ان توضح للمواطنين ما هي سياساتها الاقتصادية والتوجهات العامة التي تحاول من خلالها تفعيل الحركة الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي تحسين مستويات عيش المواطنين.

اما الان، وبعد مرور اكثر من عام على تولي حكومة الانقاذ والتغيير هذه مهامها، نبحت عبثا عن رؤية اقتصادية حقيقية لها او حتى عن توجهات عامة متجانسة. وفي الحقيقة لا نرى اليوم سوى زحمة من التصريحات المتناقضة والمتضاربة يدلي بها اعضاء من هذه الحكومة مناقضين بعضهم بعضا احيانا وتصريحات متضاربة للوزير نفسه احيانا اخرى. الا ان الخط الوحيد والرابط المستمر بين كل هذه التصريحات.

وهو الاصرار على الادعاء بتحسين الاوضاع العامة وبتغيير في المعالجات وبسيادة الشفافية ودولة القانون والمؤسسات. كل ذلك يتم مرفقا بتحليل نظرية واكاديمية لا علاقة لها بحقيقة الاوضاع الراهنة. لا علاقة لها بمأساة الزراعة والمزارعين وبتراجع الصناعة وبجمود السياحة وبركود قطاع البناء وبوقف مشاريع حيوية جلب المياه والصرف الصحي والاصلاحي واذا اردنا ان ننصف الحكومة نقول بان سياستها الاقتصادية تتمحور حول تخفيض العجز والسيطرة على الدين العام من اجل كسر ما تعتبره الحلقة المفرغة التي تضغط على عنق وكاهل الاقتصاد الوطني. ولكن هذه الحلقة، تقول الحكومة بانها عمدت الى اتباع سياسة زيادة الضرائب والتشف في الانفاق العام، واذا بها تكسر حركة الاقتصاد وتشل عجلته.

بعد مرور اربعة عشر شهرا على هذه السياسات في الحقول المالية والاقتصادية، نرى ان النتائج جاءت انكماشا اقتصاديا خانقا وتزايدا في حجم العجز المالي، واستمرارا في ارتفاع الدين العام وزيادة في معدلات الفائدة الحقيقية. وليتهم اكتفوا بذلك بل تفنن وزراء هذه الحكومة القابعة سعيدة في سدة المسؤولية في اطلاق النار على المعارضة وحتى على حكومتهم. ولذلك فهم قد نجحوا نجاحا باهرا في تضخيم مشاكل البلاد ونزع الثقة لدى اللبنانيين في حاضر ومستقبل الاقتصاد ونجحوا في خلق حالة من عدم الاستقرار في السياسات

الاقتصادية وحالة من الشك في الاستقرار التشريعي. ثم نجحوا في احباط جميع المستثمرين من داخل وخارج الاراضي اللبنانية وفي خلق حالة من اليأس والاحباط بشأن المستقبل وفي نزع امل المواطن اللبناني من امكانية حصول اي تحسن في مستوى معيشته. ان افضل دليل على هذه التطورات السلبية ونتائج العميقة والمدمرة هو تسارع الاقبال على الهجرة لدى الشباب اللبنانيين الذين بدأوا يحسون بانسداد الافاق امامهم.

بالفعل، فان هذه النتائج لم تكن مفاجأة لدى الكثيرين، فنحن قد سبق وحذرنا الحكومة من ان سياساتها الاقتصادية غير مجدية وانها لا بد وان تؤدي الى انكماش اقتصادي خانق ولا سيما عندما تتبنى سياسة نقدية متشددة مقرونة بسياسة مالية متقشفة وخطاب اقتصادي وسياسي واداري يشيع التشاؤم، وها نحن اليوم امام نتائج جميع هذه المغالطات في النظرة والتحليل والاسلوب.

في ضوء الواقع لم يعد مقبولا ولا مستساغا لدى الناس ان يستمر المسؤولون في اللجوء الى حجة التركة الثقيلة وان يرموا ما اوصلوا البلاد اليه على عاتق الحكومات السابقة ثم على المعارضة ومؤخرا على الاعلام الفضائي. فبعد مرور اكثر من سنة على هذه الحكومة لن يقبل اي مواطن، الا ان تتحمل مسؤولياتها تجاه الشعب اللبناني وتقلع عن الوعود الجوفاء والشعارات التي لا تلتزم الا بتردادها كلاميا فيما تبتعد عنها في الممارسة والاداء.

دولة الرئيس، ان هدف تخفيض عجز الموازنة هو هدف اقتصادي سليم وتخفيض معدلات الفوائد هو ايضا هدف سليم. لكن سياسات هذه الحكومة اثبتت عجزها عن تحقيق هذه الاهداف. اذ لا يمكن تخفيض العجز الا من خلال المزيد من الاستثمار الذي يؤدي بدوره الى نمو اقتصادي مستدام وخلق فرص العمل الجديدة والسير باتجاه اصلاح الاداري والمالي الحقيقي.

وفي هذا الاطار نسمع ونرى فيضا من التصريحات الوزارية ترتقب تدفق الاستثمارات الى لبنان وتتوقع اطلاق عجلة الاقتصاد في القريب العاجل. لقد وعدت الحكومة الشعب اللبناني بان هذا سيحدث في بداية عام ١٩٩٩ ومن ثم بعد اقرار موازنة عام ١٩٩٩ وبعد ذلك خلال صيف ١٩٩٩ ومن ثم في نهاية عام ١٩٩٩ وبعد ذلك في فترة الاعياد عند بداية الالفية الثالثة واليوم تقول الحكومة ان الاستثمار والنمو الاقتصادي سينطلقان بعد السلام في المنطقة.

دولة الرئيس، ان لتدقيق الاستثمارات شروطا ومناخات وحوافز حقيقية وعلامات تشير الى احتمال تدفقها. اننا ويا للأسف نرى ان ذلك لن يحدث في ظل سياسة مبنية على زيادة مستمرة في الضرائب وعلى ادارة عامة تزداد انغلاقا وشللا وعلى خطاب سياسي واقتصادي يقوم على البكاء على اطلال دور لبنان المفقود بحسب زعم الحكومة ووزير ماليتها.

اضف الى ذلك الخطاب الحكومي لم يتوقف يوما عن الحديث عن اهداف اقتصادية رنانة وطموحة وهي لا شك مطلوبة ومحقة مثل الانماء المتوازن واعتماد السياسات الاقتصادية والعملية التي تسهم في تخفيض كلفة

الانتاج واعادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وزيادة انتاجية القطاع الخاص. الا ان هذا الخطاب الحكومي والموازنة التي بين ايدينا تؤكد ان ذلك بقي عند حدود الكلام والتمنيات ولم تقم الحكومة باية مبادرة حقيقية لتحقيق هذه الاهداف. حتى الخصخصة او مردود الاموال البحرية التي سجل لها وعليها زميلنا وديع عقل العديد من الملاحظات القيمة، فلم نر انه اخذ باي منها بل على العكس اقنع او اقنع وزير المال بان الاملاك البحرية العمومية لن ترد مالا وفييرا للخزينة بل تعثرت الخصخصة في غياب الاصلاح الاداري بين مؤسسات عامة تربح فلماذا تخصصها ومؤسسات تخسر فلا تجد شاريا لخصخصتها.

دولة الرئيس، ان لبنان اليوم في امس الحاجة الى رؤية اقتصادية واقعية. ان الاستحقاقات الكبيرة التي تنتظرنا لن تجابه بعود ومحاضرات جامعية او بيانات عصبية عن كيفية الخروج من الضائقة المعيشية. فلبنان قد انتقل خلال عام واحد من بلد يتبع سياسة اقتصادية اعمارية وانمائية واجتماعية مفتوحة تهدف الى رفع مستوى معيشة افراده الى بلد يتبع سياسة تقشفية ومنغلقة تهدف فقط الى تقليص عجز الموازنة من خلال تخفيض مستوى وتوعية معيشة اللبنانيين وذلك دون النظر الى موضوع النمو.

ان سنة ١٩٩٩ كانت السنة الاولى للخطة الخمسية التي ثبت عدم جديتها كونها لم تنطلق من ارض الواقع وسنة ٢٠٠٠ التي ستكون السنة الاخيرة ان شاء الله في عمر هذه الحكومة نامل ان تكون ايضا السنة الاخيرة في عمر الخطة الخمسية التي لم تكن سوى نزوة مستهجنة ابتدعها بعض الباحثين المبتدئين. فالمستقبل لا يبشر خيرا لنجاح هذه الخطة اذ ان مشروع موازنة عام ٢٠٠٠ الذي انطلق من رحم برنامج التصحيح المالي كما في العام ١٩٩٩ يفتقد الواقعية ويعتمد التضليل. ولكي نحافظ على آمال شعبنا في غد نام ومزدهر نقول باسم جبهة النضال الوطني لا لموازنة هدر الامال لا لموازنة حبس الاموال وقطع الارزاق لا لموازنة اليأس والتيئيس والسلام عليكم ورحمة الله على هذه الحكومة وموازنتها

الرئيس: الكلمة للزميل اسماعيل سكرية

اسماعيل سكرية: خير ما يبدأ الكلام، تحية اكبارا واجلال للمقاومة وابطالها...
اولئك المتربصين بالعدو وعملائه، ينقضون عليهم كالنسور، منفذين بهم الحكم العادل الذي يستحقون، رافعين راية العز والكرامة... محصنين بصمود شعب وجيش ودولة... جنبا الى جنب وفي المصير الواحد لسوريا وقيادتها.

ان استحقاق اليوم، يميز مناقشة الموازنة عن سابقتها بما هو عازم وما هو خاص فهي تاتي في زمن يتغير فيه العالم ويتعملق ويتعولم، واضعا لبنان اما استحقاقات، تكشف اكثر واكثر تخلف نظامه السياسي، الطائفي... غير قادر حتى على التفكير بدوره الممكن... وهي الموازنة الاخيرة في عمر هذا المجلس، مما يشكل فرصة لاصحاب التجربة النيابية الاولى من امثالي (واقول النيابية لا السياسية)، فرصة لتمرير تقييم وانطباع، (واقول مجرد تمرير)، كي لا يتشعب النقاش ويتخطى الاطار الحكومي الى مؤسسات اخرى... كذلك انها الموازنة المعززة باربعة عشر شهرا من التجربة الحكومية، وهو الوقت الكافي للحكم عليها بعد الفترة الزمنية.

- ان التجربة النيابية الاولى، عززت لدي قناعات كنت احملها، واجابت على تساؤلات كنت اطرحها... وحسنت تجربة ملف الدواء (التي لم ولن تنته) الرؤيا لدي، لهذا النظام السياسي عندنا، وفلسفته، والية حركته... وهذا ما اخرجني مرارا مع وسائل الاعلام، عند استطلاع الرأي في هذا الشعار المطروح او ذاك، فلا تجد عندي الحماس المطلوب للتعليق وابداء الرأي باسهاب، لانني مقتنع سلفا ومراهن ومن وحي تجربتي المتواضعة الممهورة بتجربة ملف الدواء... على ان الكثير من الشعارات التي تطلق، ليست باكثر من شعارات للاستهلاك... سرعان ما تنكفي ليطرح غيرها...!

ولقد ترسخت لدي القناعة التالية:

- صحيح، وكلنا يعلم ويؤكد، ان طائفية النظام هي علة العلل... لكن الصحيح ايضا، هو اننا وطوال عمر الاستقلال، لم نراكم محاولات جدية ومسؤولة، وصادقة الاداء (واقول نراكم كي لا يظلم بعض المحاولين)، لم نراكم محاولات باتجاه ترويض وحش الطائفية، بل على العكس فقد انتجنا ثقافة استهلاكية على حساب ثقافة المسؤولية... فتحوّلت الحرية في كثير من الاحيان الى فلتان... وحلت الشطارة الفردية محل المبادرة الفردية المشروعة... وتحول مشروع الدولة ومالها العام الى مشاع عام...! واصبح الفساد مرضا فتاكا يصعب استئصاله...! مما اوجد، وهنا بيت القصيد فيما اقول، معادلة حديدية الروابط والتماسك، قاعدتها الاساس تشابك مصالح متقاطعة تشكل الدعائم الفعلية لهذا النظام، وتحول دون قدرته على التطور والخروج من دائرة التخلف...!

ان هذه الدعائم، وفي العديد من مواقعها، تشكل مافيات حقيقية، خطفت مشروع الدولة السليم، وارتهنته لخدمة مصالحها... تساعدها في ذلك فلسفة النظام الطائفية المحاصصاتية، التي تتيح لها اوسع مساحة للتحرك تحت عناوين مختلفة، من بينها عناوين العمل الخيري احيانا.

هذه الدعائم، الخفية في معظمها، والظاهرة في بعضها... قادرة على مواجهة، ومحاصرة، بل واسقاط كل مبادرة تحاكي لغة الناس، كل الناس، واحلامها في التطوير والتغيير، لغة مشروع دولة المؤسسات والعدالة الاجتماعية، وتحجوف، ثم استهلاك كل شعار يرفع هدفه تطوير النظام ومؤسساته، واخرها شعار الغاء الطائفية السياسية...!

- والنائب هنا، هو اكثر من يواجه الامتحان الصعب، اذ انه امام خيار من اثنين.

- الاول: محاولة ايصال الامانة التس حملها اياه ناخبوه، ليصبح نائبا عن الشعب كله، عبر محاولة التصدي لهذه العلاقة الظالمة، والا انسانية بين الدولة والمواطن... حيث المحسوبية هي المقياس الالهم من الكفاءة والعمل الجاد... والمعيار العصبي اقوى من المعيار الانساني والوطني... ومحاولة تخفيف الصدا المتراكم في بنية هذا النظام، وبالتالي المساهمة في تصحيح مسار العلاقة بين الدولة والمواطن حقوقا وواجبات وخدمات.

الثاني: سلوك الدرب الذي رسمه لك النظام الطائفي، وبقيادة الدعائم المافياوية التفكير والاداء في العديد من المواقع...!

وهنا ان انت حاولت سلوك الدرب الاولى، فسرعان ما تحاصر في اطار الخدمات وهي جزء اساس في علاقة النائب بالمواطن، في ظل غياب مشروع الدولة السليم... وان اخترت الطريق الثانية، بخطاب وطني جامع، متخطيا لغة العصبية، فلن تنال الا الحصرم... فللعنب آكلوه وموزعه...!!!

تحاول الدفاع عن صحة الناس وهي قدس الاقداس عبر ملف كملف الدواء... اذا انت مشاغب ومولع بالظهور الاعلامي... وان طنشت، فمواطنيك تعبث باجسادهم واعصابهم الادوية الفاسدة، والمخدرة... -

في ظل هذا المناخ، لماذا نستغرب بروز الكثيرين من اصحاب الهمم الذين استعدوا لشد الرحال الى تمثيل لبنان في مفاوضات لم يدع اليها بعد...! وكانهم ذاهبون للمشاركة بعرض ازياء...!

اين هؤلاء مما تقوم به اسرائيل من ترسيم للحدود؟ واين هم من كتاب وزارة السياحة المسحوب من الاسواق، والقائل بان لبنان يقع ضمن الارض التوراتية!

ابهذا نشد ازر الموقف السوري، الحافظ للارادة القومية وهو عز حرب المفاوضات؟

- ابهذا نحفظ للمقاومة البطلة حقها في قطف انتصار تصنعه بدم الشهداء؟؟؟

- في هكذا مناخ... اية موازنة نناقش اليوم، اننا نناقش موازنة، لا شك عندي، بحرص واضعها على الشفافية، لكت مكوناتها ينخرها السوس في بعض اجزائها كما في وزارة الصحة مثلا...! ومع ذلك سنناقش الموازنة في عناوينها، لا في تفاصيلها... لان التحديات تكمن في العناوين...! اما التفاصيل، فتجعلها اقرب الى سابقاتها وخاصة في الاطار الخدماتي حيث مرت التفاصيل على العديد من اسواق البازار السياسي الطائفي والمذهبي... وعبثت بشفافيتها الظاهرة، اصابع المافيات المستترة والمتربصة بموازنة الخدمات الاجتماعية عند كل موسم موازنة...

- وهنا، اريد ان اوضح، ان كلامي هذا، ينبع من الام الناس ومعاناتهم في الوضع المعيشي والخدمات البائس... ولا علاقة له بالاصطفاف بين معارضة وموالاة... حيث الالتحاقية تصبغ بعض جوانب هذا الاصطفاف، والنفاق السياسي في بعضه الاخر والموقف المبدئي والمسؤول في بعضه هنا وهناك...

دولة الرئيس: يوم اطلت هذه الحكومة منذ اربعة عشر شهرا، محصنة بزخم عهد حمل الكثير من صدق النوايا وارادة التغيير نحو بناء دولة المؤسسات... ارخت بظلال الارتياح، وانهشت الامل من زاويا رئيسية محددة... وهي، اننا توقعنا ان حكومة يغلب عليها طابع الاختصاص وتحتل لغة العلم موقعا محترما في صفوفها... ويرأسها رجل له رصيد كبير من المصداقية والشفافية والقيم الانسانية، توقعنا ان تضع حكومة بهذا المستوى النقاط

على الحروف، من خلال الاجابة على العديد من الاسئلة العناوين، وتصارح المواطن بلغة التشخيص والعلاج الممكن... اسئلة تطرحها متغيرات الكون، لا العالم فحسب وما تحمله من تحديات باتت تتطلب اعادة رسم لوظيفة لبنان ودوره... وخاصة بالجانب الاقتصادي، الاجتماعي ومن هذه تتطلب اعادة رسم لوظيفة لبنان ودوره... وخاصة بالجانب الاقتصادي، الاجتماعي ومن هذه الاسئلة على سبيل المثال لا الحصر:

- هل يقتصر دور لبنان على الخدمات، وما هو مفهومنا للخدمات في ظل المتغيرات من حولنا؟؟
- هل يجب ان يبقى الاقتصاد الحر دون اية ضوابط تعقلن اسعاره ومبادراته الفردية التي تتحرك في مساحة كبيرة من الفوضى؟
- ما هو مستقبل الزراعة في لبنان، لقد بات هذا السؤال بحاجة لمناقشة ومكاشفة صريحة لا تبقى المزارع اسير التجارب والخيبات الموسمية.
- هل هناك قدرة وضرورة لتشجيع الصناعة الوطنية... وخاصة الخفيفة والمتوسطة منها كالحرفية، والغذائية والدوائية مثلاً؟
- ما هي سياسة لبنان الصحية على ضوء قدراته واحتياجاته وغيرها من الاسئلة التي انتظرنا ان تنورنا الحكومة بالاجابة عليها.

فهل قامت الحكومة بهذا الدور، الذي كان من شأنه ان يفتح باب حوار ديمقراطي واسع ومسؤول حول امكانية الارتقاء والاقتراب اكثر من مشروع دولة صحيح...! وخاصة انها رفعت شعارا يحلم به اللبنانيون بشكل عام والمناطق المحرومة بشكل خاص منذ فجر الاستقلال... الا وهو شعار العدالة الاجتماعية... وارفقت الشعار بتفاصيل تؤكد عزمها على التنفيذ، مثل تشجيع التسليف الزراعي، والصناعي الخفيف والمتوسط، وتحقيق ضمان الشيخوخة، وتفعيل الصحي الحكومي والخ...؟

ان نظرة حرص على عناوين الاداء الحكومي، لا تشجعنا على القول بانها نجحت في تثبيت اسس ومقومات شعار العدالة الاجتماعية ورسم معالم طريقة، الطويلة بدون شك.

وان الجدل المتكرر حول خفض العجز وخدمة الدين العام... وهدر الوقت في الالتفات الى الخلف، حجب الرؤيا عن العناوين الاساس، واضاع فرصة بنينا عليها الكثير، غير ناكرين بالطبع هلى هذه الحكومة تحقيق انجازات هنا وهناك على راسها محاصرة الية الهدر في العديد من المواقع... ماذا كانت النتيجة؟

كانت النتيجة اننا وصلنا الى مرحلة نوجه فيها الاسئلة للحكومة دون ان نتلقى جوابا واذا تلقينا الجواب فهو مفسوخ بالمعلومات المغلوطة...

وها نحن اليوم امام موازنة، لم تعدل بضرائبها بعد حيث جاءت الضرائب لتطال المواطن بما يفوق قدراته الحالية، وافلتت رؤوس الاموال، والمصارف وغيرها من الضرائب التصاعدية العادلة... كما لم تستطع

الحكومة، او لم تشأ، كسر حدة التحالف غير العادل بين الاقلية المحتركة ومؤسسات التمويل، الذي يوزع الموارد على نحو انتقائي وغير مدروس، مما زاد في حدة الاحتكار... فاصبح ٢٪ من المودعين يملكون ٤٠٪ من الودائع، في حين لا يستفيد من القروض المصرفية اكثر من ٧٪ من المؤسسات العاملة.

اما الخفض المتواضع للعجز، فقد جاء مصحوبا بالعودة لسياسة الاقتراض وعلى حساب جمود اقتصادي مخيف، واحجام وتردد في الصرف على الخدمات والمشاريع.

اني افتش في هذه الموازنة، عن سياسة عدالة اجتماعية من ضمنها حكما سياسة انماء متوازن، فنصف المناطق المحرومة، الصابرة على الضيم والاسى كمنطقة بعلبك الهرمل، فلا اجد الا القليل القليل، مما هو بعيد اصلا عن متطلبات الانماء الحقيقي...! مما يؤكد قناعتي التي ذكرتها في المقدمة، وهي ان عمق الثوابت في فلسفة هذا النظام الانمائية ما زالت تحت رحمة دعائمه الخفية، والتي تفكر بعقل التاجر فلا تجد لها مصلحة في الصرف الانمائي المسؤول على المناطق الفقيرة مثل منطقة بعلبك الهرمل... علما بان الهجرة الكثيفة لانبائها الى بيروت ومحيطها بالتحديد، تكلف الدولة التاجر اكثر عند العمل في البنى التحتية حيث يقيم هؤلاء...!

- اننا اذ ندور في حلقة مفرغة... لا يسعني الا التاكيد هنا وعن قناعة راسخة وعميقة، على ضرورة التكامل الاقتصادي مع سورية، مترافقا مع تعزيز دور لبنان الخدماتي بدور انتاجي في مجالي الصناعة والزراعة. فمن شأن هذا التكامل ان يضمن العمق الاستراتيجي التسويقي للبنان، ويشكل مع سورية نواة التكامل الاقتصادي العربي عبر سوق عربية مشتركة، تكاد رغم ضخامتها ان تجد لها موقعا اقتصاديا في عالم العولة الذي لا يرحم...

ففي الزراعة مثلا: حيث ثلث الشعب اللبناني يعتاش من هذا القطاع، وحيث تطحن هموم العيش اعصاب المزارع، المتروك تحت رحمة التجارب واحتكاك التجار الموسمي وغياب الضمان الصحي رغم ان ضبط الهدر في المجال الصحي يكفي لهذا الغرض اصبحنا جميعا مطالبون بمكاشفة صريحة عن مستقبل الزراعة في لبنان، والكف عن سياسة النعامة بموازنة زراعية نخجل من ذكر رقمها امام المواطن.

ان ادراج متطلبات القطاع الزراعي، واعادة تاهيله وبث الحيوية فيه، ورد الاعتبار لدوره، بات امرا ملحا... ويتطلب التركيز على الزراعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، مع ضرورة دعم اصناف محددة من الزراعات التقليدية لحين استقرار سوق زراعية واضحة كي لا نقع في ذات الخطأ، بل الجرم الذي ارتكب بحق مزارعي منطقة بعلبك - الهرمل منذ ثمانية اعوام وحتى اليوم.

وهنا لا بد من التاكيد على اهمية تنفيذ الاوتوستراد العربي، لما له من دور هام في عملية التواصل بين الساحل والمزارع.

في الصناعة: - لم تلق الصناعة اي تشجيع يذكر حتى اليوم... علما بان هناك قدرة على العديد من اشكال

التصنيع الخفيف والمتوسط... كالحرفي، والغذائي، والدوائي القادر على المنافسة. فهل يعقل ان يستورد لبنان مربيات بعشرات ملايين الدولارات وتصل فاتورة الكاتو المستورد حد الثلاثين مليون دولار؟

كيف تبقى الحكومة على ضريبة دخول المواد الاولية لتصنيع الدواء كما ضريبة الادوية المستوردة مما لا يشجع صناعة الدواء الوطني؟

ان المناطق المحرومة كالبقاع وعكار ومنطقة بعلبك الهرمل بالتحديد، حيث الارض رخيصة الثمن كما اليد العاملة، تشوق لاحتضان مؤسسات صناعية انتاجية تبلسم بعضا من جراحها بفرض عمل كريم لجيل تطبق البطالة على معظمه.

يبقى المهم والاهم، ان تسمعنا الحكومة جوابا واضحا وصريحا على سؤالنا:

- مثل هناك ضرورة وامل في بعث وتنشيط صناعة وطنية تساهم في اعادة استنهاض وترميم الطبقة الوسطى التي تشرف على الانقراض، وهي الطبقة المبدعة والعامود الفقري للامن الاجتماعي؟

في التقديمات الاجتماعية:

سلكت الحكومة الطريق التقليدية في هذا المضمار، حيث القسم الاكبر من هذه التقديمات مفوتر سلفا لحساب وزارات الخدمات، والتي فوتر جزء من تقديماتها سلفا لحساب مؤسسات لا يخلو بعضها من مزاريب الهدر. ولو استعانت الحكومة بمصدر جديد للتقديمات الاجتماعية، وتحديدًا بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لوفرت على نفسها، وعلى المال العام، الكثير من هدر المزاريب... وخففت من تأثير شبك الصيد ذات الجهوزية العالية عند بدء موسم مناقشة كل موازنة لما يختزن صندوق الضمان من قدرة على التقديمات في مجالات عديدة اهمها المجال الصحي، حيث يغطي الصندوق صحيا مليوناً ومئتي الف لبناني اي ثلث الشعب اللبناني وامكانية الوصول الى ضمان الشيخوخة، كما الاسكان وغيره وغيره، ولما للصندوق من انتشار شامل على كافة الاراضي اللبنانية، هي على تماس يومي متواصل مع المواطنين، مما يفتح الباب الواسع امام دراسات واحصاءات اجتماعية متنوعة وخاصة في قطاع الخدمات الصحية ولما يمثله الصندوق من عامود فقري في معادلة التكافل الاجتماعي ما بين الدولة والعامل ورب العمل. ولكن، لما الاستغراب... الم تجهض تجربة المجلس الاقتصادي الاجتماعي قبل انطلاقها؟

في السياسة الصحية:

وضع النقاط على الحروف تشخيصا وسياسة معالجة، من خلال الاجابة على الاسئلة العناوين، التي انتظرنا من الحكومة، كان يفترض ان تأتي اولا بما يختص بالسياسة الصحية... لان على راس الحكومة رجلا ينبض بانسانية صادقة تتحسس صحة المواطن وتعطيها الاهتمام الاستثنائي الذي يليق بها... ولان على راس وزارة الصحة، رجلا يعمل في الميدان الصحي، متالقا بمهنته الطبية منذ ثلاثين عاما وفي اكبر مؤسسة صحية في لبنان

محسنا بقيم تحترم لغة العلم وصحة الانسان . ولكن الانتظار انتهى بنتائج سلبية بلغت مستوى العدمية الكلمة التي لم تشأ الحكومة ان تستعملها في معالجة الواقع الاقتصادي ، فاستعملتها سلبا في المجال الصحي . . .

- لن اخوض هذه المرة في تفاصيل وارقام ، كالسابق . . لكنني ساكتفي بعرض عناوين للمآزق الصحي الذي وصلنا اليه . . . وباعتراف جميع المؤسسات المعنية بالقطاع الصحي ، املا ان لا نسمعنا الحكومة ردا تجميلا ، مكابراتيا . . لان ذلك سيلزمنا عرض ما خجلنا حتى اليوم من عرضه امام المواطن من وثائق ومستندات . . . وهذا جزء من ٣ اجزاء فقط ، بدل ان تنورنا الحكومة بالاجابة على هذه الاسئلة ، استنكفت عن الرد على اسئلتنا الموجهة اليها في هذا الشأن .

من هذه الاسئلة :

- ١ - هل هناك مشكلة فعلا ، وما هي الاسباب؟
- ٢ - هل ان الاصلاح الاداري في القطاع الصحي هو خطوة الانطلاق الاولى في اتجاه تصحيح مسار النظام الصحي المتزايد خللا يوما بعد يوم؟
- ٣ - هل هناك ضرورة لوضع ضوابط للمبادرة الفردية في القطاع الصحي ، والتي كثيرا ما تحولت شطارة وتجارة كالذي يحصل في عشوائية تفريخ المستشفيات الخاصة ، وفوضى اقتناء الاجهزة الطبية الباهظة الكلفة ، والتي يتطلب اقتناؤها في امريكا واوروبا تبريرا له شروطه العلمية والجغرافية ام ان ذلك خطأ احمر يمس تجاوزه فلسفة الاقتصاد الحر؟
- ٤ - هل الحكومة مقتنعة فعلا بدور القطاع الصحي العام ، وعلى اية معادلة يجب ان تستقر العلاقة التنافسية الايجابية بين القطاعين العام والخاص؟
- ٥ - هل ان الاوان لتوحيد المؤسسات الضامنة ، المتعددة النظم والمستوى في التقديرات والتفاوت الكبير في كلفة المريض ، والسبب ان هذه المؤسسات تعتمد في استشفاءها وطبابتها على القطاع الخاص الذي ينظر اليها نظرة المشاع العام وينمو على حسابها كما على حساب وزارة الصحة ، ودائما على حساب المواطن .
- ٦ - هل الرقابة في المجال الصحي هي العين الساهرة فعلا مما يتطلب تفعيلها وتعزيزها واذا كان ذلك صحيحا ، فكيف نطلب من التفتيش المركزي الكف عن اداء دوره والابتعاد عن وزارة الصحة؟
- ٧ - ما هي معالم وحدود سياستنا الدوائية؟
- ٨ - هل نحن بحاجة لتفعيل المختبر المركزي ، سيما اننا نرى الجوائز العالمية ISO لحسن الرقابة المخبرية على الدواء توزع من حولنا عاما بعد عام؟
- ٩ - هل نحن بحاجة لمكتب وطني للدواء ، واذا كان الجواب ايجابا فلماذا لا نطلقه وهل ان اعتماد لائحة اساسية للدواء يغني عن دور المكتب؟

- ١٠ - هل هناك قناعة بالصناعة الوطنية للدواء، ولماذا لا نشجعها؟
- ١١ - هل تعي الحكومة مخاطر وجود ٣٠٠ مختبر غير شرعي في لبنان مقابل ٢٥٠ مختبر حائز على الشروط القانونية؟ ومخاطر حفظ التحاليل المستوردة لاعمال هذه المختبرات في المرافق العامة بدرجة حرارة الطقس العادية... علما بان بعضها يجب حفظه بدرجة ٢ - ٨ فقط؟
- ١٢ - هل نحن بحاجة لنظام اسعاف يغطي الاراضي اللبنانية كلها ولماذا لم ننشئه حتى اليوم علما بان تكاليفه دفعت من احدى الدول العربية منذ اربع سنوات؟
- ١٣ - هل البطاقة الصحية التي ترفع شعارها الحكومة ولا زالت تتحرك في دائرة الشعار هي البطاقة الصحية المرجوة في ظل هذا الاخفاق في مقاربة البدء باصلاح النظام الصحي ام انها مجرد بطاقة هوية صحية؟
- ١٤ - هل يحتمل لبنان المديون ب ٢٢ مليار دولار ان يبقى الاول في العالم في نسبة الصرف على الصحة من مجمل انتاجه القومي ١٠ - ١١٪، والاول في عدد مراكز القلب المفتوح ١٢، والاول في عدد اجهزة الرنين المغناطيسي ١٤ والاول في عدد اجهزة التصوير المحوري SCANNER CT ٥٥، والاول في عدد اصناف الادوية ٦٥٠٠، ٣ اضعاف كل دولة من الدول العربية المحيطة بنا، من مصر للخليج لسوريا، والاول في نسبة استهلاك الادوية حيث بلغت فاتورة الدواء عام ٩٩، ٤٦٧ مليون دولار، والخطر من كل ذلك ان لبنان هو الاول في نسبة استهلاك الادوية المخدرة ١٧٪؟
- ١٥ - ما هي السياسة التي تتعاطى الحكومة من خلالها مع منظمة الصحة العالمية وقرض البنك الدولي؟
- عوض الاجابة المسؤولة على هذه الاسئلة يا دولة الرئيس، انطلقت الحكومة، مهزومة امام بعض الموظفين الممثلين لمافيا حقيقية حالت دون قدرة الحكومة على تنفيذ اصلاح اداري في القطاع الصحي... وبدل التعاون مع الرقابة وعلى راسها التفتيش المركزي ادارت وزارة الصحة ظهرها لاعمال التفتيش، واحاط الوزير نفسه بسرية من المستشارين جلهم من الاطباء الاعزاء، لكن بعضهم يخطط وكأنه في السويد، والبعض الاخر منشغل بالدراسات، دراسات استهلك الملايين الدولارات من قرض البنك الدولي منذ اربع سنوات حتى اليوم... اي ان السياسة الصحية للحكومة انطلقت من فوق، من المستشارين ودراساتهم دون النزول الفعلي الى الارض، حتى حطت اخيرا في اطلاق ما سمي بورشة اصلاح النظام الصحي بفندق ماريوت حيث لم يحضر احد من الوزراء اعضاء اللجنة الوزارية المعنية بهذه الورشة التي يرأسها دولة رئيس مجلس الوزراء، وتسجل رقما اضافيا في ارقام المؤتمرات وورش الاعمال السابقة والهادفة الى اصلاح النظام الصحي... فتفاقت المشكلة، وصعبت الحلول، وكيف تكون الحلول بعد ان ترك الفساد يعبث بمال الصحة العام عبر فواتير وهمية، واخراجات قيد سياحية استشفائية مزورة، ومستشفيات تشبك العلاقة غير القانونية مع وزارة الصحة قبل ان تضع حجر اساس بنائها، وتبدأ بقبض الفواتير قبل بدء عملها... واعمال طبية واجهزة متطورة وهمية يمتلك بعضها تجار قماش واكياس وخضرة لا علاقة لهم بالصحة لا من قريب ولا من بعيد، حاصدين عشرات المليارات على حساب المواطن والمال العام.

وترك القطاع الصحي العام مهبط الجناح، شاهد زور او سمسار في خدمة القطاع الخاص وبدل تفعيل وتعزيز القطاع العام وخاصة مراكز الهبات والقروض العربية الجديدة، كما وعدت الحكومة، عادت لتضيف ٥٠٠ سرير حكومي للقطاع الخاص.. اي انها سلمت المزيد من مضخات الهدر من موازنتها لحساب القطاع الخاص التي بات يستهلك ٨٥ - ٩٠٪ من هذه الموازنة.

- وبقيت المؤسسات الضامنة اسيرة القطاع الخاص.
- وبقي المختبر المركزي مشلولاً.
- وبقيت سوق الدواء تعج بالادوية المشبوهة وغابت الرقابة على الاسعار.
- وبقي قانون مزاولة مهنة الصيدلة خارج التطبيق.
- وبقيت الادوية المخدرة تباع بدون وصفة طبية واستمرت وزارة الصحة بعدم تطبيق قانون الادوية المخدرة والمؤثرات العقلية، مما اوصل نسبة استهلاك هذه الادوية في احدى الجامعات في لبنان الى ٣٠٪ من عدد طلابها.
- وبقيت ادوية الطب البيطري.

الرئيس: ولم يبق شيئاً من الوقت

اسماعيل سكرية: والتي تخضع لرقابة وزارة الصحة.

الرئيس: هؤلاء بقيوا كلهم ولم يبقى شيئاً من الوقت.

اسماعيل سكرية: اخر واحدة وهذه اخطر شيء، مما سمح للعديد من مربي الدواجن ان يستعملوا دواء حذرت شركته من احتمالات تأثيره السرطاني اذا لم يسحب استعماله قبل اسبوعين من ذبح الفروج مكتوب على العلبة CANCERO-GENIQUE الشركة كاتبة عليه يستعملونه العديد منهم ليس كلهم، حتى اخر يوم، ليوم الزبح، لانه يسمن الفروج، مما يفرض علينا ان نتذكر ان احصائيات مرضى السرطان في لبنان في العشر سنوات المنصرمة اظهرت ارتفاعاً بعدد مرضى السرطان يتراوح ما بين ٤ و ٥ الاف حالة مرضية سنوياً.

اننا نذكر ما ذكرنا لا تشهيرا ولا مزايده وانما حرصاً منا على نجاح الحكومة ووزارة الصحة، نمد يد التعاون لما فيه سلامة المواطن والامن الاجتماعيين ولتخفيف عذابات المرضى المتوسلين القدرة على الاستشفاء دون ذل التوسط لهذا السياسي او ذاك والبقاء تحت رحمة كابوس التكاليف لكننا لن نسكت هل هذا الواقع سواء كنا في الندوة البرلمانية او خارجها. انه حق طبيعي للمواطن ونحن في مطلع القرن الواحد والعشرين. انها مسؤوليتنا جميعاً.

الرئيس: الكلمة للزميل بشارة مرهج.

بشارة مرهج: دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

بداية انوه بكلمة لجنة المال والموازنة التي وضعت النقاط على الحروف، فبينت الثغرات ودعت الى توجهات تستفيد منها الحكومة حتما لو تبنتها لتحسين ادائها واصلاح الاضرار الجسيمة التي لحقتها في الاقتصاد الوطني، ومن المؤسف ان وزير المال، الذي خطب بنا هذا الصباح لم يعلق بكلمة على كلمة لجنة المال والموازنة، لا سلبا ولا ايجابا، وكان ما قيل هو عصارة جهد ومتابعة لمدة شهرين، كان ما قيل لا يعنيه او كانه قيل في مكان اخر. على اي حال من اسعفه الحظ هذا الصباح واستمع من المواطنين الى كلمة وزير المال، لا بد وان تملكته الدهشة، فالدنيا بالنسبة لمعاليه بالف خير.

اما المواطن المكابد المعصور بالازمة الاقتصادية والمعيشية والذي لا يقتنع بهذه الطروحات، فيحال الى مسيرة الاصلاح المالي الظافرة، او الى مسيرة الاصلاح الاداري الناجحة، اما اذا لم يقتنع بعد ذلك كله فالمشكلة انه يجب ان يعرف حسب وزير المال انها تكمن في مواقف المعارضة التي تتجنى على الحكومة وتمنعها من السير قدما على طريق الازدهار، والاعمار. فالوزير مهتم بادانة المعارضة، اكثر مما هو مهتم بنمو الاقتصاد، اما المعضلة الاساسية بالنسبة له، فنتيجة عن ممارسات الحكومة السابقة وعن تلك التركة الثقيلة. ولا يحدد ماهية الحكومات السابقة. هل هي منذ بداية الحرب. هل هي منذ بداية الثمانينات والتسعينات. ام هي الحكومة السابقة الماضية. ولو اطلع معاليه على تصريح دولة رئيس مجلس الوزراء على ابواب بكركي، ربما كان له معالجة اخرى او مقاربة اخرى. لفنتي تصريح دولة رئيس مجلس الوزراء على ابواب بكركي، عندما سئل عن اسباب الازمة المعيشية واسباب الركود الاقتصادي. فقال دولته، الاسباب تعود الى

اولا: الازمة الوطنية الكبرى والحرب التي عاشها لبنان لمدة ١٥ عاما والتي احدثت خللا بنيويا في الاقتصاد اللبناني مما افقد دوره المميز، ودوره المزدهر الذي كان يتميز به على الآخرين في المنطقة العربية. هذا السبب الاول، اما السبب الثاني برأي دولة رئيس مجلس الوزراء فيعود الى العجز في الموازنة ونمو الدين العام، وهذا لم يحدث في حياة هذه الحكومة ولا في الحكومة السابقة، انما هو ناشئ منذ الثمانينات، وهذه العبارة الاخيرة هي كلمتي انا.

اما السبب الثالث بالنسبة للازمة التي يعيشها اقتصادنا اللبناني فتعود الى ازمة الخليج حيث استنزف الخليج العربي بعد الحرب التي عاشها، استنزفت موارده وامواله من جهة وانخفض سعر النفط من جهة اخرى. وحيث ان هناك تباطؤ بين الاقتصاد اللبناني والاقتصاد الخليجي فانعكس ذلك سلبا على الاقتصاد اللبناني. من يستطيع ان ينقل هذا التحليل، لا احد. هذا التحليل يعطي تشخيصا حقيقيا لمشكلة الاقتصاد اللبناني. ومن استطاع ان يشخص مشكلة الاقتصاد اللبناني بالعمق، ومن استطاع ان يرى ابعاد هذه المشكلة يستطيع ان يقترح الحل المطلوب الذي يجعلنا على طريق الحل. ولكن معاليه اختار طريقا اخر فهو يركز على سلبيات الحكومات السابقة وعلى التركة الثقيلة وكان كل المشكلة تكمن هناك، نحن نقول بكل صراحة.

الرئيس: انت تؤيد الرئيس الحص.

بشارة مرهج:

نتكلم كلاما موضوعيا، لان الكلام الموضوعي يفرض نفسه والكلام غير الموضوعي يستتبع النقد والمعارضة، وللحكومات السابقة اخطاء وثغرات واخفاقات، هذا صحيح، ونعترف به امام الملاء، ولكن للحكومات السابقة ايضا نجاحات وايجابيات وفصائل تركز عليها الحكومة الحالية في اعمالها وفي نشاطاتها، ومن لا يرى الايجابيات كما يرى السلبيات، يفتقر الى الموضوعية، ومن يتسلم مقاليد الحكم والشؤون المالية يجب اولا ان يعتمد الموضوعية وان يفكر بموضوعية وان يعالج الامور بموضوعية.

دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

يزعم مشروع موازنة عام ٢٠٠٠ بان معدل النمو الحقيقي خلال عام ٢٠٠٠ سيرتفع الى حوالي ١,٨٪. ويطرح المشروع هذا المعدل من دون اي تبرير سوى تأكيد فذلكلة الموازنة بان سنة ١٩٩٩ هي السنة الاخيرة في فترة الركود، ولكن عندما نعود الى معالي وزير المالية نجده يذكر في اكثر من مناسبة ان نسبة النمو في العام ١٩٩٩ بلغت في حدها الادنى ٢٪، ليعود فيذكر انها بلغت ١٪. هذا مع الاشارة الى انه وفي اخر عينة من تصريحات اكد معاليه بان وزارة المالية وهنا الحق على التركة الثقيلة. لا تملك اي نموذج لتقدير نسبة النمو في الاقتصاد اللبناني. بناء على كل ذلك نتساءل معكم جميعا كيف يمكن للفذلكلة ان ترتقب نموا يقارب ١,٨٪ وهي نسبة اقل مما كان يدعيها وزير المال للعام ٩٩ وهو بنظره عام ركود اقتصادي. لقد حيرنا فعلا معاليه حيث كل يوم ياتينا بجديد لا ياتلف مع ما اكده بالامس وبالحقيقة لم نعد نعرف مع معالي الوزير متى نصدقه ومتى لا نصدقه.

يقدر مشروع موازنة عام ٢٠٠٠ نسبة التضخم ب ٢٪ خلال عام ٢٠٠٠، هذا مع العلم انه خلال ١٩٩٩ وبحسب فذلكلة مشروع الموازنة بلغت نسبة التضخم ١٪ وذلك بسبب الزيادات الكبيرة على الضرائب والرسوم وخاصة الرسوم الجمركية. وهنا لا نرى اي سبب فعلي لارتفاع نسبة التضخم بحوالي ١٠٠٪ اي من ١٪ الى ٢٪ في مشروع عام ٢٠٠٠ الا اذا كانت الحكومة تنوي مفاجأة المواطنين برفع الرسوم الجمركية مرة اخرى خلال عام ٢٠٠٠ بعد ان تكون الموازنة قد اقرت في هذا المجلس الكريم.

قدرت الايرادات في مشروع الموازنة لعام ٢٠٠٠ بحوالي ٥٣٨٩ مليار ليرة لبنانية مقارنة مع ما تم تحصيله من إيرادات موازنة عام ١٩٩٩ والذي بلغ ٤٤٦٤ مليار ليرة لبنانية.

بكلام اخر، ماذا يعني هذا الرقم، يزعم المشروع ان إيرادات الموازنة ستزداد بنسبة ٢١٪ وهي نسبة عالية كما لا يخفى على احد وغير واقعية كما نقدر. لكن الحكومة تزعم انها ستحقق هذه الزيادة الكبيرة على قاعدة تحسين الجباية ومردود الرسم المقطوع على شركات الاموال والاشخاص والمهن.

لنقرأ معا في الارقام وعادة الارقام لا تحابي احدا.

بعد العودة الى ايرادات الموازنة المحصلة خلال عام ١٩٩٩ نكتشف بانها تضمنت تحصيلات عائدة لرسوم وضرائب لا يمكن تكرار تحصيلها، لا تحصل مرة ثانية، اذ انها رسوم ضرائب استثنائية وتتحقق لمرة واحدة وهي ناجمة عن تسويات ضريبية عائدة لاعوام سابقة، وتخفيضات عن رسوم عقارية جرى تسجيلها من قبل اصحابها للاستفادة من هذه التخفيضات الاستثنائية.

الى ذلك فان جزءا من ايرادات عام ١٩٩٩ يعود لسنوات سابقة قد تم تحصيله عام ١٩٩٩، وحسنا فعلت الحكومة من قبل وزارة المواصلات السلوكية واللاسلكية. ويمكن التقدير بان مجموع هذه الايرادات الاستثنائية قد وصل الى حوالي ٣٠٠ مليار ليرة لبنانية. هذه الايرادات تحققت لان هناك بناء سبق هذه الايرادات، وعلي هذا الاساس يصبح مجموع الواردات العادية للموازنة عام ١٩٩٩ بعد تنزيل الواردات الاستثنائية التي لا تتكرر كل سنة يصبح مجموع الواردات ٤١٦٤ مليارا، بينما يتوقع معالي الوزير مبلغ ٥٣٨٩ مليارا للعام ٢٠٠٠، وبالتالي فان الزيادة المرتقبة لايرادات الموازنة العام ٢٠٠٠ تكون في حدود ١٢٢٥ مليار ليرة اي بزيادة فعلية نسبتها ٣٠٪ عما جرى تحصيله من ايرادات عام ١٩٩٩، واقل ما يمكن ان يقال في هذا الرقم، باعتقادنا انه من صنع الخيال وغير قابل للتحقق.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما هي العوامل التي تدفع بمعالي وزير المالية الى وضع هذه التقديرات المضخمة للواردات؟

والجواب يبدو مرتبطا بجملة تدابير سيعمد معاليه الى اتخاذها كما بعوامل مختلفة يؤدي تفاعلها الى الاتحاد التوقعات بالحقيقة.

هذه التدابير والعوامل يمكن تلخيصها بالاتي:

١ - تتوقع وزارة المالية من خلال تفعيل الجباية والقوانين الضريبية المتخذة في موازنة عام ١٩٩٩ ان تحقق زيادة في الايرادات الضريبية بمستوى ٢١٨ مليار ل.ل. لكن هذه الضرائب الجديدة على الدخل ستفرض على المداخل المحققة عام ١٩٩٩ وستكون بالتالي عرضة للتأثر السلبي بالاضاع التي كانت سائدة في العام المنصرم والتي تميزت بتراجع الحركة الاقتصادية. ومن هنا تقديرنا نحن هذه المرة بان هذه الاجراءات التي تدخل حيز التطبيق في موازنة عام ٢٠٠٠ لن تؤدي الى زيادة في الايرادات باكثر من مئة مليار ليرة.

٢ - جملة التدابير والعوامل، زيادة قدرها ١٥٠ مليار ليرة ناتجة عن تفعيل قانون تسوية الاملاك البحرية. الا ان هذا القانون لم يقر حتى هذه الساعة. وبالتالي لن تستطيع الخزينة الاستفادة من اي ايرادات ناتجة عن هذا القانون خلال عام ٢٠٠٠ حتى في حال اقراره هذا العام.

٣ - زيادة قدرها ١٠٠ مليار تعود الى تسوية ضرائب الدخل عن السنوات السابقة. الا ان الحكومة قد حصلت معظم هذه الايرادات خلال عام ١٩٩٩، وبالتالي لن تستطيع تكرار هذه العملية خلال عام ٢٠٠٠.

٤ - استحداث ضريبة على شركات الاموال، الاشخاص واصحاب المهن الحرة لاستباق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة والتي سوف تعود للخزينة وحسب ما يقول معاليه بزيادة قدرها ٨٥ مليار. الا ان الحكومة قد عدلت في لجنة المال والموازنة قيمة هذا الرسم بحيث انخفض هذا الرسم على الشركات من ١٥ مليون ليرة، كما اقترحت الحكومة، الى مليوني ليرة لبنانية، وبالتالي فان الخزينة لن تحصل، وفي احسن الاحوال اكثر من ٣٥ الى ٤٠ مليار ليرة.

٥ - تحويلات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية بقيمة ٦٤٤ مليار. الا ان وزارة المواصلات السلكية واللاسلكية قد حصلت الايرادات العائدة لسنوات سابقة خلال عام ١٩٩٩ وبالتالي لن تستطيع الوزارة ان تحول الى الخزينة اكثر من ٥٥٠ مليار ليرة خلال عام ٢٠٠٠؟ وكلنا يدرك ان العديد من المواطنين قد عمد الى قطع اشتراكه في الهاتف العادي والهاتف الخليوي بسبب الرسوم التي ازدادت احيانا ١٠٠٪.

٦ - زيادة محتملة في مجمل الواردات بقيمة ١٥٠ مليار ليرة نتيجة التحسين في التحقق والجباية، وارتفاع في نسبة التضخم ترتقبه الموازنة. ومرة اخرى لا نشارك وزارة المالية قناعتها في امكان تحقق هذا المبلغ الاضافي.

بناء على كل ما تقدم لن تستطيع وزارة المالية كما نقدر ان تحصل اكثر من ٤٧٥٠ مليار ليرة خلال عام ٢٠٠٠ اي بنقص في حدود ٦٤٠ مليار ليرة عما لحظه معالي الوزير في مشروع الموازنة. بالمقارنة فان مجموع النقص في واردات موازنة عام ١٩٩٩ بالرغم من كل الواردات الاستثنائية التي تحدثنا عنها استفادت منها موازنة عام ١٩٩٩ بلغ ٥٢٦ مليارا الامر الذي يؤكد سلامة تقديراتنا.

ثانيا: في النفقات:

بعدما خالصنا الايرادات نأتي الى النفقات.

دولة الرئيس، تقدر وزارة المالية الانفاق المرتقب في موازنة عام ٢٠٠٠ بحوالي ٨٥٩٠ مليار ليرة لبنانية وهذا التقدير بعيد كل البعد عن الواقع للأسباب التالية:

١ - الزيادة المرتقبة في خدمة الدين العام يقدرها معالي الوزير بمبلغ ١٠٠ مليار ليرة لبنانية عما كان ملحوظا في موازنة عام ١٩٩٩ اي خدمة الدين العام يقدر زيادتها ب ١٠٠ مليار ليرة فقط.

وهنا لا بد من الإشارة الى ان اجمالي الدين العام وبحسب تصريح حاكم مصرف لبنان - صحيفة السفير بتاريخ ١١ كانون الثاني ٢٠٠٠ - ارتفع بحوالي ثلاثة مليارات دولار اي ٤٥٠٠ مليار ليرة لبنانية وبالتالي لا بد لنفقات خدمة الدين العام ان ترتفع اكثر من ١٠٠ مليار ليرة لبنانية سيما وان المبالغ العائدة لخدمة الدين العام التي جرى اظهارها في تنفيذ موازنة ١٩٩٩ هي اقل مما جرى تكبده فعلا حسب ما ادلى به حاكم مصرف لبنان بحوالي ٢٧٥ مليار ليرة.

وعلى الرغم من ان وزارة المالية تتذرع بانخفاض معدلات الفائدة على الليرة اللبنانية لتبرير هذا الرقم لخدمة الدين، الا ان معالي الوزير يعلم تمام العلم ان انخفاض معدلات الفائدة لا يؤثر مباشرة وبحجم كبير على نفقات خدمة الدين في المدى القصير. ويعود ذلك الى ان معظم الدين العام هو دين مربوط بأجال متوسطة قبل انخفاض معدلات الفائدة خلال عام ١٩٩٩، وبالتالي يصح القول بان نفقات خدمة الدين يمكن ان تنخفض تدريجيا على عدة سنوات لعد انخفاض معدلات الفائدة وليس في سنة واحدة.

يضاف الى كل ذلك، بان الحكومة لم تقم باطفاء الدين الداخلي عندما اصدرت سندات خزينة بالعملات الاجنبية حيث اصبحت هذه الخزينة تدفع فائدة على نفس المبلغ مرتين. مرة بالعملة الاجنبية بنسبة فائدة معدلها حوالي ١٠٪ ومرة بنسبة ١٥٪ على ذات المبلغ بالليرة اللبنانية. اي ان الخزينة اصبحت تتحمل فائدة في حدود ٢٥٪ على نفس المبلغ وهذا ما سوف يظهر في نتائج عام ٢٠٠٠.

كما يتبين من مقارنة مشروع قانون موازنة عام ١٩٩٩ بقانون موازنة عام ٢٠٠٠ فان المبلغ المرصود لفوائد سندات الدين الخارجية هو ٧٠٠ مليار ليرة في كلتي الموازنتين، اي الموازنتين اننا نتساءل عن صحة هذه التقديرات سيما ان الحكومة وخلال العام ١٩٩٩ اصدرت المجموعة التالية من السندات بالعملة الاجنبية:

أ - سندات بالعملات الاجنبية بحوالي ٥٤٠ مليون دولار خلال شهر اذار سرت عليها فائدة سنوية لمدة تسعة اشهر فقط من العام ١٩٩٩.

ب - اصدرت الحكومة خلال شهر تشرين الاول ١٩٩٩ سندات خزينة جديدة بالعملات الاجنبية بحوالي ٧١٠ مليون دولار لم تستحق اي فائدة عليها خلال الشهرين ونيف المتبقية من عام ١٩٩٩ ويستحق كامل مبلغ الفائدة السنوية خلال عام ٢٠٠٠، اذكر هنا بان هذه الاصدارات بالعملات الاجنبية الاول ٥٤٠ مليون دولار والثاني ٧١٠ مليون دولار، كان يجب ان يحتسبهم معالي الوزير بالنسبة لتدفق رؤوس الاموال واحتسابهم في ميزان المدفوعات، فميزان المدفوعات الذي ادعى انه تحسن، انما تحسن بفضل تدفق هذه الاموال من خلال اصدارات بالعملات الاجنبية.

ج - اصدرت الحكومة سندات دين بالعملة الاجنبية بما يعادل ٣٠٪ من مبالغ الديون المترتبة على الدولة لصالح المتعهدين والمقاولين والمستشفيات الخاصة وسيترتب ايضا على هذه المبالغ فوائد خلال عام ٢٠٠٠. وهنا احب ان اذكر انه عندما اصرت الحكومة على مشروع القانون رقم ٩٥ والقاضي باصدار سندات خزينة بعملات اجنبية بمبلغ ١٢٤٢ مليار ليرة لبنانية، ذكرنا الحكومة انذاك بان هناك اعتمادات ملحوظة بالنسبة للصندوق المركزي للمهجرين ومجلس الجنوب ومجلس الانماء والاعمار، ولا حاجة لهذه المبالغ المرتفعة لاصدار سندات دين مقابلها، وقد تبين لاحقا ان هذا الامر صحيح اذ ان هذا المبلغ كان اكثر بكثير مما كانت تحتاج اليه الحكومة لتسديد ما ترتب على الحكومات السابقة بدليل انها حاولت ان تستخدم هذه المبالغ لتسديد ما ترتب عليها عام ٩٩.

بذلك فان الديون المترتبة على الدولة اللبنانية بالعملات الاجنبية قد ارتفعت بحوالي ١٥٠٠ مليون دولار وسيكون لها كلفة اضافية خلال عام ٢٠٠٠. ليس صحيح انها سوف تزيد فقط ١٠٠ مليار خدمة الدين العام. وهناك ايضا احتمال لزيادة الديون بالعملات الاجنبية من خلال اصدارات جديدة لسندات خزينة بالعملات الاجنبية كما من خلال تسديد ما تبقى من مبالغ الديون المترتبة.

بناء على كل ما تقدم، وبناء على الزيادة في الدين العام بنتيجة العجز الذي سيتحقق خلال العام ٢٠٠٠ فانه لا بد لنفقات خدمة الدين من ان ترتفع باكثر من ١٠٠ مليار ليرة، كما قدرت الحكومة، وصولا الى ما يقارب ال ٤٠٠ مليار ليرة لبنانية، اي اربعة اضعاف، لان تقديرات وزارة المالية اقل ب ٣٠٠ مليار عن التقديرات الموضوعية.

٢ - خلال تقدير نفقات الاستشفاء لم تاخذ وزارة المالية بعين الاعتبار الزيادة التي طرأت على عدد الاسرة الممولة من قبل وزارة الصحة في المستشفيات الخاصة وبالتالي فان المبالغ الملحوظة هي ادنى مما ستكون عليه في الواقع. واعتقد ان جميع الزملاء يشاركونني في هذه الرؤية.

٣ - تحاول الحكومة من خلال السماح لها بالاقتراض لصالح مجلس الانماء والاعمار ٢٢٥ مليار ليرة وصندوق المهجرين ٢٣٩ مليار ليرة، تخفيض مبلغ عجز الموازنة ونسبة هذا العجز ولو ظاهريا، اخذا بمبدأ الشفافية. وهذا الفصل لنفقات المجلس والصندوق عن نفقات الموازنة ليس الا هرطقة مالية واستباحة لمبدأ الشفافية. الى ذلك ينبغي ان نضيف ايضا المبلغ المتعلق بدعم الفروض للقطاعات الصناعية والسياحية بحدود ٢٥ مليار ليرة، وهذا ليس ملحوظ في الموازنة.

ان كل ذلك يجعلنا نحذر ونحذر من ان التخفيض المصطنع لعجز الموازنة لن ينطلي على احد وسيهز الثقة بالاقتصاد الوطني وسيكون له مفاعيل سلبية على الاسواق والمستثمرين.

المشكلة ليس باجهزة الاعلام ولا بالتلفزيون ولا بالاعلام المكتوب، المشكلة في القدرة على استشراف مسيرة الاقتصاد الوطني ومعرفة الارقام الدقيقة ووضعها بشكل صحيح وبصورة شفافة امام المواطنين والمستثمرين كي يطلعوا فعلا على حقيقة الاوضاع التي نعيشها اقتصاديا فيتخذون القرارات المناسبة.

دولة الرئيس، ان الهدف الاقتصادي من وراء تخفيض عجز الموازنة هو تخفيض الاستدانة من اجل تخفيض خدمة الدين مستقبلا وبالتالي تخفيض العجز اي العودة الى الحلقة الفاضلة وهو ما دعت اليه الحكومة. ولكن ما فعلته الحكومة مع هذا الاخير لم يكن سوى اخفاء بائس للعجز الحقيقي مع استمرار الارتفاع في الدين العام وارتفاع خدمة الدين العام. اي ان التغيير الوحيد لم يكن الا بالشكل وليس بالمضمون حيث لا مناص من احتساب هذه النفقات في موازنة عام ٢٠٠٠.

٤ - لم تاخذ الحكومة بعين الاعتبار نفقات الخزينة الاضافية لعام ٢٠٠٠ والتي تتمحور حول التحويلات اللازمة

للبلديات، اريد ان اعرف قيمة المبالغ التي تطالب بها وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة المالية من اجل تمويل الصندوق البلدي المستقل ١٠٠ مليار ١٢٠٠ مليار ١٣٠٠ مليار، يجب ان نعطي هذه الارقام لتحقيق مبدأ الشفافية. بما في ذلك ثلثي نفقات الاستشفاء ونفقات الجزء الثاني من الموازنة اي النفقات الاستثمارية، ولذلك لابد لعجز الخزينة الاضافي من ان يفوق العجز الاضافي المحقق للخزينة خلال عام ١٩٩٩ والذي بلغ ٨٤٩ مليار ليرة لبنانية.

بناء على ما تقدم، فان مجموع الانفاق الاضافي في الموازنة لعام ٢٠٠٠ لن يقل عن ٧٦٥ مليار ليرة اكثر مما قدرته وزارة المالية في مشروع الموازنة المطروح امامنا.

اما بالنسب للعجز العام في حساب الخزينة والذي يشتمل على عمليات الخزينة الاضافية فلن يقل عن حوالي ١٠٠٠ مليار ليرة بينما لن تتعد الواردات الاضافية في حساب الخزينة عن ٤٥٠ مليار ليرة مما يجعل مجموع الانفاق في حساب الخزينة في حدود ١٠٣٥٤ مليار ليرة، بينما لن تتعدى الواردات الاجمالية في حساب الخزينة عن حوالي ٥٢٠٠ مليار ليرة اي ان مجموع العجز العام في الخزينة لن يقل عن خمسة الاف مليار ليرة وبالتالي فان نسبة عجز الخزينة العام لنفقاتها ستبلغ ٤٩،٨٪.

دولة الرئيس، لقد اكتشفنا بعد قراءة متأنية لمشروع الموازنة ان ارقامها المضخمة في جانب والمخفضة من جانب اخر بنيت على فرضيات مبالغ فيها. واذ جاءت التوقعات المستقبلية بالنسبة للواردات المرتقبة مفرطة في التفاؤل، فقد جاءت هذه التوقعات بالمقابل مفرطة في التخفيض فيما يتعلق بالنفقات المرتقبة، حيث جرى اغفال متعمد لبعض النفقات كما جرى اخراج للبعض الاخر من صلب الموازنة.

لكل ذلك نبادر الى القول ان هذه الموازنة مضللة وغير واقعية وهي على عداء مستحكم مع الحقيقة ولن تستطيع الحكومة من خلالها ان تحقق خفضاً ملموساً في عجز الموازنة او خفضاً فعلياً في الدين العام وهذا ما يؤسفنا فعلاً.

وفي ضوء تلاشي امال اللبنانيين التي علقوها على نجاحات الحكومة في تحقيق التصحيح المالي المزعوم والدخول في الحلقة الفاضلة، ندعو الحكومة الى مواجهة الواقع كما هو واعادة النظر في سياستها المالية الفاشلة من خلال حوار حقيقي مع مجلس النواب كما مع كل الهيئات الاقتصادية والمراجع العلمية تمهيدا لوضع الامور في نصابها ووضع الاقتصاد اللبناني مرة اخرى على السكة الصحيحة التي تاتلف مع معطياته وخصائصه وميزاته التفاضلية وشكراً.

صالح الخير: دولة الرئيس، حضرات الزملاء النواب،

في خضم مناقشة موازنة لبنان ال ٢٠٠٠ ومع بدء الالفية الثالثة في عالم مضطرب سياسيا واقتصاديا وامنيا تظهر اخطار ما يسمى بالنظام العالمي الجديد وخصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانعدام التوازن العالمي خلت

الساحة الدولية لاميركا والصهيونية العالمية تحت شعار العولمة، ففي مؤتمر حرية التجارة في «سياتل» هبت الجماهير من كل صوب غاضبة ومعتضة وبالامس في «دافوس» عصفت رياح المعارضة الاوروبية لرفضها المخطط الاستعماري الاقتصادي وافكار التسلط لبعض الشركات الكبرى في العالم. والسؤال اليوم: ما هو المطلوب منا لمواجهة هذه الاخطار؟ المطلوب العمل على محورين اساسيين، المحور الاول العمل على بناء دولة المؤسسات وتحديث القوانين وتنمية كافة الموارد البشرية منها والاقتصادية، والمحور الثاني اقامة تكتلات اقليمية بين الدول العربية وتحديث القوانين وتوحيدها والاسراع باعتماد السوق العربية المشتركة كحل لمشاكلها الاقتصادية، وذلك عن طريق التنسيق فيما بينها باعتماد رزاعات وصناعات محددة من كل قطر، وتسويقها في الاقطار الاخرى بحدود حاجة المستهلك العربي.

وبالامس شاهدنا اللقاء الذي تم بين المسؤولين في وزارة التربية اللبنانية ووزارة التربية السورية للتنسيق بينهما في موضوع البرامج والمناهج والتبادل الثقافي بين القطرين وبنظري هذه هي المقدمة والبداية لعمل عربي موحد منظم لمواجهة العولمة والنظام العالمي الذي يحكى عنه اليوم بهدف اخاد ارادة الشعوب والسيطرة على مقدراتها وطمس ثقافتها وضرب ارادتها، والتكامل بين الاقطار العربية هو السبيل الوحيد للتصدي لخطر العولمة واهدافها السياسية والاقتصادية.

من هذا المنطلق وعلى هذا الاساس يجب علينا العمل على اقرار موازنة ال ٢٠٠٠ لتعكس بصورة حقيقية اوضاع البلد، اقتصاديا واجتماعيا ونقديا، ولتكون تعبيراً صادقا لطموحات الشعب واماله، وتأميناً لحاجاته في التقدم والانماء والاستقرار وضماناً للوقوف في وجه تحديات واطماع العدو الصهيوني الغاشم.

وبالعودة الى مناقشة الموازنة فان الزملاء النواب سبقوني في الكلام وقد تطرقوا الى الارقام بما فيها الكفاية وساكثفي بتسليط الضوء على المبادئ الاساسية الهامة. ان الارقام الحسابية التي جاءت في جميع الموازنات السابقة لم تكن دقيقة وواضحة وخصوصاً ان تقدير الواردات لا ينطبق فيها حساب الحقل على حساب البيدر، مع الاخذ بعين الاعتبار تزايد الضرائب والرسوم العشوائية التي تضاربت بها الارقام عبر رفع الرسوم على كافة المستوردات من مشروبات روحية وسجائر اجنبية وغيرها... وهذا ادى الى تراجع المستوردات واللجوء الى التهريب والسيطرة على السوق الاستهلاكية وانعكس سلبي على الايرادات الجمركية التي تعتمد الموازنة وبالتالي ادى الى الخلل في تقدير الواردات. وانا بالمقارنة ما بين موازنة ١٩٩٩ وموازنة سنة ٢٠٠٠ نرى تشابهاً ومقاربة تصل لدرجة المطابقة.

ان الحلول التي تعتمد عليها الحكومة للخروج من تردي الوضع الاقتصادي وما يرافقه من انكماش وتضخم وعدم استقرار نقدي ينعكس بدوره على حركة النمو في قطاعات البناء والاعمار، وما الجمود في قطاعات البناء والاعمار والعقارات الا نتيجة لهذا الوضع.

وهنا لا بد لي من كلمة وانا اتعرض لموضوع الجمود العقاري وحركة البناء، اذكر دولة رئيس الحكومة بان

هناك مخططا توجيهيا صدر منذ اسابيع لمدينة المنية، المنية اصبحت تعد اكثر من ٧٠ الف نسمة واكبر جالية منها في الخارج موجودة في استراليا، وكل ابنائنا هناك يتوافدون لبنان المساكن، لقد طلبنا مخططا توجيهيا لزيادة عامل الاستثمار للحفاظ على ما تبقى من اشجار الحمضيات التي تشتهر بها المنية وبنفس الوقت لتأمين عملية الاستثمار بالشكل الذي يذهب عاموديا وليس افقيا للحفاظ على الثروة، والاشجار والبيئة وعلى المناظر الطبيعية هناك. ولكن بكل اسف جاء المخطط التوجيهي عكس ما تمنيناه، فتراجع عامل البناء لدرجة ان من يملك ٢٥٠٠ مترا لا يستطيع بناء منزل من دارين لاولاده وهذا امر يشكل كارثة تنموية وسكانية في المنية التي تعد اكثر من ٧٠ الف نسمة.

لقد طالبنا بتوقيف قرار المجلس الاعلى للتنظيم المدني ونتمنى على الحكومة تطبيق النظام السابق ريثما يعاد النظر بالنظام المستحدث حتى لا تتوقف حركة البناء والاعمار في المنطقة.

لقد كان العجز في موازنة ٩٩ حوالي ٥٠٪ اذا ما حسبنا ديون المقاولين وكلفة الاستشفاء والاستملاكات وتعويضات الاستملاكات. ان العجز في الموازنة لسنة ال ٢٠٠٠ حسب نظريات الخبراء الاقتصاديين سيتعدى عن ال ٤٣٪ كما جاء صبيحة هذا النهار في بيان وزير المال.

دولة الرئيس، حضرات النواب،

ان علم الاقتصاد الحديث يعتمد على تنمية الواردات ومضاعفة الدخل القومي لتحسين الاوضاع وتثبيت التوازن بين الواردات والصادرات، وليس عن طريق زيادة الضرائب والرسوم كما هو جاز اليوم من قبل حكوماتنا المتعاقبة، وان مشاريع التنمية تحتاج الى خطط مدروسة ومبرجة لعدة سنوات وهي ذات شقين: تنمية الموارد وتنمية الانسان ولا يمكن الفصل بينهما لانهما يكملان بعضهما البعض، فبواسطة الانسان تتم عملية التنمية، لهذا يجب ان تعطى الاولوية لبناء الانسان صحيا وتربويا ومن هنا كنا نطالب دائما باستمرار بالضمان الصحي وتأمين البطاقة الصحية الاستشفائية لكل مواطن لبناني، وانا نحسب اليوم تعدد الجهات المخولة في تأمين الاستشفاء من استشفاء حكومي الى استشفاء بضمن الدولة في المستشفيات الخاصة الى استشفاء عبر المؤسسات العسكرية والامنية الى استشفاء عن طريق الصناديق، الى استشفاء عن طريق تعاونية الموظفين، كل هذا التعدد في عملية الاستشفاء يترب عليه هدر كبير لاموال الخزينة.

لقد كان من المفروض ومنذ زمن بعيد كما كنا نطالب دائما في هذا المجلس عند درس الموازنات، كنا نطالب دائما باعتماد البطاقة الصحية لان البطاقة الصحية بنظري ترتب وفرا وتؤمن ضمانا لكل مواطن وتبعد كل مواطن بنفس الوقت عن ذل السؤال وعن التوقف امام المستشفيات لتأمين سرير ومعالجة، وهذه مشكلة كبيرة اليوم في ظل هذه الحكومة، كبيرة جدا لان الاعتمادات الملحوظة والمشاكل مع المستشفيات الخاصة وترتب الديون لها جعل كثيرا من المواطنين يترددون من مسؤول الى مسؤول لتأمين سرير ومن وزارة الصحة الى المستشفيات للوصول الى تأمين الاستشفاء والدواء. والجانب الاخر هو تأمين التعليم المجاني الزاميا في المرحلة الابتدائية كما اقر في هذا

المجلس وتأمين المقعد الدراسي بكافة المراحل حتى التخرج من الجامعة، وهنا لا بد من الكتاب الوطني الموحد وهو الاساس للخلاص من امراض الطائفية المتفشية في الجسم التعليمي الذي بدوره يزرعها في نفوس الاطفال .

من هنا الانطلاقة، من المدرسة، من الكتاب ومن الام، نستطيع الغاء الطائفية بكل اشكالها والوانها حتى الوصول الى الغاء الطائفية السياسية التي وعدنا بها واقربناها في الطائف وهنا يكمن ايضا دور مركز البحوث التربوية في تأمين الكتاب وتاهيل المدرسين وتنظيم البرامج والمناهج وتوجيه الطلاب للحقل الذي يتماشى مع قدراتهم واحتياجات سوق العمل اللبناني. وكذلك تشجيع ودعم التعليم المهني والتقني الذي سسبقتنا اليه عدة دول لحل مشاكل البطالة التي يعاني منها الوطن. وهناك تحمة من خريجي العلوم الانسانية والطب والهندسة والمحاماة الخ...

ومن هنا ايضا تبدأ عملية تنمية الموارد الانسانية لتأمين عملية تنمية الموارد الطبيعية من زراعة وصناعة لانها اعمدة البناء التنموي للبنان وعن طريقها يمكن مضاعفة الدخل القومي وتأمين الفرض للعاطلين عن العمل وللحد من موجة النزوح الى المدينة والهجرة الى الخارج لتأمين مستلزمات العيش.

واكثر ما نشاهده اليوم من كوارث هو اغلاق المصانع فكل يوم يغلق مصنع ويصرف عمال والسؤال لماذا تغلق المصانع ويصرف العمال؟ الجواب يعلمه الجميع، كلنا نعلم بان المصانع تحتاج الى دعم والى بنوك للتسليف وتحتاج الى حماية وتحتاج الى تأمين تصريف خارجي مع الدول التي نأخذ منها كل حاجتنا، نأخذ الاف السلع من الدول من الخارج ولا نستطيع تأمين تصريف سلعة واحدة للبنان.

لماذا لا نعتمد مبدأ المقايضة والمعاملة بالمثل كما تفعل كل الدول التي تحترم نفسها وتقدر شعبها؟ ومن ناحية السياسة الزراعية فان مساعدة الدولة عبر تشجيع التصدير تعطي للمزارع الحماية الكافية لتصريف انتاجه عبر التصدير الى الخارج او تصنيع المنتجات الزراعية كما جاء في بيان الحكومة الوزاري.

كنا نامل من الحكومة بان تتحضر لبناء مصنع واحد لتصنيع المنتجات الزراعية التي تكسب في الاسواق والتي تبقى تحت التراب. البطاطا في الموسم الماضي بقيت في سهل عكار تحت الارض لم تنزع من الارض لان كلفة الانتاج وكلفة التعبئة وكلفة نقلها الى السوق اكثر بكثير من السعر التي تباع فيه مما اضطر المزارعون الى ترك الانتاج الزراعي من البطاطا في الارض، وهذا ما حصل في عكار الموسم الماضي.

وفي هذه السنة نشكر معالي وزير الزراعة الذي تجاوز معنا في لجنة الزراعة التي عقدت منذ حوالي ٢٠ يوما والتي افرينا فيها مساعدة تشجيع تصدير البطاطا للخارج على ما اظن بحدود مليار ليرة لبنانية وهي لا تكفي مطلقا.

اننا نامل من الحكومة ان تعطي اهمية لموضوع الزراعة لان الزراعة في لبنان هي اهم عنصر في تكوين الدخل القومي، فاذا اردنا ان نبحث بعلم الاقتصاد فما هي مقدمات النمو القومي الاقتصادي؟ نرى ان لبنان يعتمد

اقتصاديا بالدرجة الاولى على الزراعة، فاين نحن من الزراعة واين الزراعة التي نشاهدها اليوم؟ المزارع اللبناني يقطع الاشجار المثمرة، يقطع شجرة الليمون ويقطع شجرة التفاح ويقطع كل الاشجار المثمرة لان مردودها لم يعد يوازي كلفتها لانعدام التصريف، لهذا نتمنى على الحكومة ان تعمل جاهدة لاعتماد الزراعة كونها العنصر الاساسي في بناء الاقتصاد الوطني، فتعطيها حقها في هذا المجال. الى جاني ذلك تنشيط السياسة والتراخيص التي يتميز بها لبنان، وهنا لا بد من الكلام ليس اطراء لانني لم اتعود الاطراء بحياتي مطلقا، وهذا اسلوب لا ارضى به وانما اعيش الواقع واتكلم بصراحة ومن دون مواربة، انني اهنيئ وزير النقل على نجاحاته في موضوع تشغيل مرفأ طرابلس حيث استطاع وللمرة الاولى منذ سنوات عديدة ان يشغل هذا المرفأ وان ينشط عملية التراخيص والشحن وهذه قضية تعيل المئات لا بل الالاف من الاسر اللبنانية. يجب تنشيط عملية الشحن والتراخيص الى البلاد العربية لان لبنان مشهود له ومعروف عنه بخبرته وبامكاناته في هذا المجال وخاصة باتجاه كل الاسواق العربية.

كنت لا اريد ان اتكلم ولكن الان اصبحت اريد ان اتكلم وساقول كلمة بموضوع الاشغال، موضوع الاشغال يا معالي الوزير بكل اسف اقول ولا اتعرض لك مطلقا لا من قريب ولا من بعيد، امس انت قلت بدون اطراء واعتبرت انه اطراء، انت حر، انت رجل بالفعل ديناميكي ونشيط، وزير متحرك، وزير تحترم واجباتك وانما بكل اسف وزارة الاشغال ليست على المستوى المطلوب ولا توازي طموحاتك وقدراتك على الانتاج، وهذا قلته لك مرارا وتكرارا بانه يجب ان تعالج مشاكل هذه الوزارة حيث ان بعض الموظفين والمسؤولين يقصرون وساضرب مثلا عن القصور، والتقصير في وزارة الاشغال في امر لا يخص منطقتي بعينها، وزملائي نواب عكار كلهم يعلمون لانهم الاقرب الى هذا الطريق لانهم يوميا يمرون عليه وهذا لا يعني ان بقية النواب وبقية الوزراء وبقية المسؤولين لا يهمهم هذا الطريق، هذا الطريق دولي سمي وصلة «عرمان - العبد» على الطريق الدولي بطول ٧ كلم يربط شمال لبنان بسوريا وبقية الدول المجاورة واوروبا ايضا، هذه الوصلة التي نفذت منذ سنوات بشكل مخالف لاسط قواعد العمل في مجال الطرق فنيا وعلميا وبشكل لم تراعى فيه المواصفات على الطرق الدولية من حيث تامين السير ومن حيث تامين العبور من وإلى المناطق من هنا وهناك لان بلدة المنية تقع في وسط هذه الطريق، وهي مدينة وليست قرية وفيها الاف السيارات تعبر من اليمين الى اليسار وبالعكس كل يوم مرات عديدة، هذه الطريق تتزامن مع المانش بين فرنسا وبريطانيا، بالسبعينات اذكر في عهد حكومة المغفور له تقي الدين الصلح قتلها في هذا المجلس، اذا كانت هذه الوصلة تزعج الدولة فلتكن كما خطط لطريق تحت الماء بين فرنسا وبريطانيا بدلا من العبور برا في بلدة المنية، قلت هذا منذ عشرين سنة وحتى هذا الوقت لم ينته العمل بهذه الطريق الدولية، هذه ليست طريقا زراعية او ثانوية او محلية يربط قرية بقرية، بكل اسف سنة ١٩٩٤ يا معالي الوزير وضع اعتماد لهذا الطريق في الميزانية العامة ومن ١٩٩٤ حتى الان لم ينته العمل بهذه الطريق. كل يوم يتعرض المواطن للحوادث، كل يوم هناك جرحى وقتلى على هذه الطريق، اظن بان الانسان ليس له قيمة في هذه المنطقة ولكن اقول لكم بانه ليس ابن هذه المنطقة الذي يموت على هذه الطريق، كل اللبنانيين يموتون على هذه

الطريق، ابن بيروت مات على هذه الطريق وابن طرابلس مات على هذه الطريق وابن عكار مات على هذه الطريق، كل اللبنانيين معرضون اليوم وغدا للموت على هذه الطريق، لماذا لا تهتم الدولة بهذه الطريق، لماذا لم تعط هذه الطريق حقها، انها طريق دولية كما قلت وكرر. لزم قسم بسيط منه بطول ٥ كلم من جهة واحدة وترك الباقي، والجهة الاخرى بدون عمل وحتى الان يتعرض المواطن يوميا على هذه الطريق لدرجة وصلنا الى الياس وطلبت من معالي وزير الاشغال نقل هذه الطريق من وزارة الاشغال الى مجلس الانماء والاعمار.

وزير الاشغال: انني بصدد دراسته.

صالح الخير:

انت تدرسه ولكنهم في الوزارة لا يعرفون كيف يكتبون هذا المرسوم، منذ عشرة ايام وهو لا يعرفون كيف يكتبون المرسوم.

دولة الرئيس، لقد طبعوه ١٠ مرات غلط، اسألهم، انا مستعد وانا طالبت التفيتش المركزي والهندسي، طالبت بفتح تحقيق، طالبت معالي الوزير بفتح تحقيق بهذا الموضوع وانني اصر على هذا الامر من على هذا المنبر، منبر الشعب لان الشعب يجب ان يعرف الحقيقة والمعلومات موجودة.

انا مستعد، اطلبوني للتحقيق، مستعد ان ادلي بكل شيء. انا لست مخبرا ولكن في الوزارة يعرفون ان المهندسين فوق كل الموظفين، الشرفاء منهم يعرفون هذا الامر.

كل هذه العناصر يا دولة الرئيس هي الاساس لتنمية الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يؤدي الى الاكتفاء الذاتي وتحسين ميزان المدفوعات وترجيح كفة الصادرات على الواردات، ومن جهة ثانية فان الحد من سفر الوزراء والموظفين الى الخارج يوفر على الخزينة الملايين من الليرات ويمكن الاستعاضة عنها بالسفراء المتدربين الذين باستطاعتهم تمثيل لبنان في كافة المؤتمرات والندوات الخارجية وكذلك يجب ضبط عملية التلزم بالتراضي وحصرها بالمناقصات وتشديد المراقبة على تنفيذ الاشغال لمنع الغش والهدر والسرقات الى جانب تفعيل التفيتش المركزي واجهزة الرقابة واطلاق يدها لتكون العامل الاساسي في النهوض.

دولة الرئيس، اقنئ ان تاخذ الحكومة ما ذكرناه بعين الاعتبار، وهنا نسأل الحكومة اين اصبحت قضية المسألة والمحاسبة وخصوصا انها بدأت ببعض الانفار من المسؤولين، بعضهم لا يزالون بالتصرف يقبضون معاشاتهم دون عمل والبعض الاخر في السجون ومنهم من افرج عنهم بكفالة مالية، اهذا هو الاصلاح المنتظر؟ وهل تكفي بعض التوقيفات الانتقائية لاقناع الشعب بالاصلاح؟

محمد عبد الحميد بيضون: كيف انتقائية يعني؟

صالح الخير: انتقائية.

محمد عبد الحميد بيضون: كيف يعني؟

صالح الخير: يعني نأخذ عينات من هنا وهناك.

انني انادي ومن على هذا المنبر المسؤولين الكرام العمل بحديث النبي محمد(ص): «انما اهلك الذين من قبلكم، انه كان اذا سرق فيهم الضعيف اقاموا عليه الحد، واذا سرق فيهم الشريف تركوه، والذي نفسي بيده لو ان فاطمة بنت محمد (ص) سرقت لقطعت يدها»، واظن بان النهج وخطاب القسم وتصرفات فخامة رئيس الجمهورية بالامس عندما قدم كشف حساباته، اظن بان هذا يتماشى مع ما ورد في الحديث النبوي الشريف الذي ذكرته.

لقد جاء الوقت لاقرار قانون ضريبي حديث ونهائي يوازي بين الناس ومداخيلهم لتكون هناك عدالة ضريبية تتصاعد مع المداخيل والارباح كما يجري في الدول الغربية.

اما موضوع الرسوم، فلتدرس بموضوعية وعدالة، فمن اظلم ان يدفع البعض ثمن فاتورة الكهرباء مرتين، الاولى عن نفسه والثانية زيادة في الرسوم، ناهيك عن اخطاء الكمبيوتر في بعض فواتير الهاتف والكهرباء والتي تؤدي الى تحميل البعض الاعباء المتوجبة على غيرهم وهنا نسأل اين اصبحت المفاوضات مع شركات الخليوي لرفع الغبن عن الجهة اللبنانية في الاتفاقات السابقة؟ ونسأل اين اصبحت قضية حقوق الدولة على املاكها البحرية المتعدى عليها وهي تدر اموالا طائلة للخزينة؟

اما ان الاوان لوضع حد للاحتكار المرامل والكسارات من قبل بعض المتنفذين واتباعهم والعمل على وضع نظام امتياز لاستغلال هذا المرفق بشكل يحفظ المال العام ويحافظ على البيئة؟ اما ان الاوان لتشغيل مصافي النفط؟ هذا قليل من كثير من النماذج التي يمكن الاستفادة منها لتغذية الموازنة للخروج من العجز الكبير الذي تعاني منه والحد ومن ارقام الدين المخيفة والفوائد الضخمة التي تتراكم عليها بدلا من اعتماد مبدأ زيادة الضرائب والرسوم في كل موازنة.

ايها السادة، ان الركود الاقتصادي قد اوصل لبنان الى موجة الافلاسات التي عمت المناطق والسيكات من دون رصيد بمئات الالاف، فالى اين نحن سائرون؟ لقد تجاوزنا الخط الاحمر ولا تستغربوا ان هناك اناسا يستغلون الظلام للتفتيش عن كسرة خبز في صناديق القمامة، فاين اصبحت خطة الانماء المتوازن التي وعدنا بارسالها الى مجلس النواب لدرستها وقرارها؟ وما هي المعايير التي اعتمدت لهذه الخطة؟

ايها السادة، اخيرا، وليس آخرا، لا بد لي من كلمة تنويه بالاعمال البطولية للمقاومة الباسلة في عملياتها ضد العدو الصهيوني التي اسفرت عن مقتل العميل الثاني في جيش لبنان الجنوبي عقل هاشم وسقوط عدد من الجنود الصهاينة بين قتيل وجريح، هذه المقاومة الباسلة سترغم اسرائيل عاجلا ام اجلا على الانسحاب الى ما وراء الحدود الدولية.

ان الموقف اللبناني - السوري الموحد في مواجهة عملية السلام والايمان بوحدة المصير سيؤديان في النهاية الى السلام العادل والشامل بالانسحاب من الجولان والجنوب والبقاع الغربي والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة للزميل اغوب جوخادريان

اغوب جوخادريان: دولة الرئيس، الزملاء الكرام،

نحتار من اين نبدأ. من البديهيّات في مدح حكومة اعضاؤها يتحلون بنظافة الكف والكفاءة او نبدأ من المعاناة العامة عند اللبنانيين بالمقارنة مع ما تنطوي عليه موازنة الحكومة لعام ٢٠٠٠.

الخلاصة السريعة تشير الى ان هذه الموازنة العادية جدا لا تساعد اطلاقاً على تحريك الاوضاع الاقتصادية في لبنان فالتقشف ليس بعصر النفقات فقط، بل هو صرف مدروس لخفض الانفاق العام. هذه المسألة البديهيّة لا نرى حكومتنا الموقرة تعيرها ادنى اهتمام كان المطلوب ان يبقى المواطن يريزح تحت اعباء غلاء المعيشة المستفحلة، ويعاني البطالة ويذهب الى حد تقديم الرجاى للمسؤولين للحصول على بطاقة استشفائية مثلاً

دولة الرئيس، نسمع الكثير عن فضائح في الضمان الصحي مثلاً، لكن لا نعرف كيف جرت التحقيقات وكيف انتهت وإلى ماذا انتهت. هل استرد الضمان الصحي الاموال من ذمة مرتكبي التزويرات؟ كنا نامل ان تتحول هذه القضايا الى امثولات وطنية رادعة، فهل لدى المسؤولين الجواب الشافي عن ذلك؟

بالطبع، لم نكن لندرج في اثاره مثل هذه المسألة لو لم تتقاطع مع غيرها من الفضائح التي جرى الكشف عنها والتي لا نعرف بالضبط الى ماذا انتهت هل استردت الدولة اموالها؟

دولة الرئيس، البلد، لم يعد يتحمل المزيد من الركود الاقتصادي: البطالة فيه مستفحلة ومعلمو المدارس المؤتمنون على اولادنا ما زالوا في حركة كفاح مستمرة لنيل حقوقهم، فيما نحن كنا نستبشر خيراً في كل مدة كان وزير التربية يعلن عن حلول لهذا القطاع، غير اننا لا نلبث ان نتفاجأ بان الحلول لا تعدو كونها حبر على ورق، فتتكرر مأساة المدرسين ويتكرر معها تشريد التلامذة في الطرقات السنا على ابواب اضراب جديد للمدرسين في المدارس الرسمية؟ فماذا كانت الحكومة جادة في معالجة هذه القضية، فاين الاعتمادات المضافة والمرصودة في هذه الموازنة للمدرسين الرسميين؟

وما دمنا نشير الى ذلك، فلا بد من لفت الانتباه ايضاً الى حقوق الاساتذة الجامعيين. اليس معينا ان يبقى هذا القطاع ايضاً من دون حلول ناجعة؟ وهل لدى الوزير المختص الجواب الشافي عن ذلك؟

دولة الرئيس، اننا، وفي ظل الكلام عن اوضاع الاساتذة في لبنان، يصح ان نفتتح الباب ايضاً على اوضاع الموظفين في القطاع العام الذين وللأسف يعيشون حالة من الذعر وعدم الاستقرار للمصير المجهول الذي ينتظرهم، كموظفو تلفزيون لبنان، التلفزيون الرسمي للدولة مثلاً.

كنت اتمنى عدم اثاره هذا الموضوع بالتحديد، الا ان ما يشهده اعلامنا الرسمي يدفعنا الى التساؤل: الى متى سيبقى موظفو تلفزيون لبنان قابعون في الخوف من المصير المجهول الذي ينتظرهم. استبشرنا خيراً منذ عام تقريباً ان ترتيباً جذرياً لهذه المؤسسة سيحصل وانه ستتستقيم الامور وبالتالي اوضاع العاملين فيه، فاذا بنا اليوم نشهد

وللاسف ترتيب على مستوى مجلس الادارة فيما الحلول بالنسبة للموظفين مؤجلة. وبالمقابل، تتنامى الينا من هنا وهناك دراسات حلول تحمل في طيها اجحافا بحق المواطنين وليس حقا وانصافا. نسمع كلاما للمسؤولين مليء بالامل لكننا سرعان ما نتعجب عندما نرى تحركا مطلبيا للموظفين يطالب ليس بانصافهم انما بدفع رواتبهم. فيا للعجب لحلول نسمع بها منصفة ونكتشف بعد حين انها مجحفة.

ان مثل هذه النظرة، تحملنا الى التعمق في اوضاع اللبنانيين الاقتصادية والاجتماعية. ولا بد من توجيه كلمة شكر للمؤسسات الاجتماعية على مساعداتها لغير الميسورين، هي التي اخذت دور الدولة في مساندة المعوز والمحتاج. لكن السؤال: هل ان الوزارة المختصة تحققت من وضع الجمعيات الخيرية والاجتماعية العاملة ميدانيا من تلك التي لا وجود لها الا في اطار العلم والخبر؟

دولة الرئيس، اللبنانيون يراقبون اداء النواب اذا ما كان يتناسب مع مضمون خطاب القسم لسيد العهد، وهو القائد الوطني المناسب في الوقت المناسب، وهو الرمز والقُدوة والمثال. وعليه ونحن علينا ان نراقب مدى جدية والتزام اعضاء الحكومة سواء بمضمون خطاب القسم او بالبيان الوزاري الذي نالت عليه هذه الحكومة ثقة مجلسنا الموقر.

اقول، وهذا من باب لفت الانتباه، الى ما يتردد على السنة اللبنانيين في ان هذه الحكومة لم تستطع ترجمة خطاب القسم ميدانيا. فعندما كشف عن فضائح فرح اللبنانيون، لكنهم الان يتسألون الى ماذا انتهت، ونحن نرفع هذا السؤال معهم فهل من مجيب؟

من هذا الواقع ننتقل الى لفت الانتباه الى ملف المهجرين، فنسأل: متى سيقفل هذا الملف بعودة المهجرين الى منازلهم، مع ما يعنيه ذلك من استنهاض لاوضاع المناطق التي شهدت التهجير. فعشر سنوات مرت على اتفاق الطائف وبدء مسيرة السلم الاهلي ولم يقف هذا الملف ولم نستشعر بتوجه جدي عند الحكومة يحدد لنا موعدا ثابتا ونهائيا لعودة جميع المهجرين في المناطق الداخلية على الاقل.

هذه الفجوة في الموقف الرسمي تحملنا على التساؤل ايضا عن توجه نحو اقامة وتحقيق الانماء المتوازن في المناطق اللبنانية، اذ بدلا من ذلك نرى الفلاحين والمزارعين يعانون تارة من عوامل الطبيعة وطورا من ارتفاع اسعار المواد الزراعية الاولية والادوية الخاصة بمكافحة الاوبئة، فضلا عن معاناة مستمرة من انتفاء الاهتمام الرسمي بتصريف الانتاج الزراعي، فيما المستهلك اللبناني يدفع اضعاف اضعاف اثمان الانتاج الزراعي عندما يصل اليه، ورغم ذلك فلم نسمع عن معالجة جدية في هذه المسألة، واننا اذا ما سمعنا بمعالجة، فهي من باب الخجل ورفع العتب بعدما يكون المزارع قد رمى نتاج ارضه من الكساد.

دولة الرئيس، ان معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والمالية في لبنان، آن اوان خروجها من اطار النظريات والدراسات البعيدة عن ارض الواقع. الجوع الكافر المطبق على المواطنين لا يشبعه ويروي غليله دراسات ومحاضرات تفند التركة الثقيلة. البطون الجائعة نشتهي لقمة الخبز. هي شبتت من اسطوانة التركة الثقيلة وتفتش

عن البديل، هو البديل السريع المتحرك الذي يعيد الشيع الى البطون لتتصرف العقول الى الانتاج المجدي.

دولة الرئيس، ما نفع ان يكون لدينا حكومة نظيفة تصل النظافة معها الى حدود غياب الحلول الانية والخطط المرحلية لاستنهاض الوضع الاقتصادي او اقله وقفه عند الحدود التي بلغها.

دولة الرئيس، كان بودي ان اناقش الموازنة العامة بندا بندا بعد مناقشة فذلكتها، ولكت الواقع المر الذي يعاني منه اللبناني جعلني افضل مطالبة الحكومة بفرض الشفافية على: فواتير الكهرباء والماء والهاتف وما الى هنالك من فواتير ورسوم تسليخ جلد المواطنين، اذ لا يعقل وسط هذا الركود الاقتصادي ان نضيف الابعاء العشوائية على اللبنانيين، ذلك انه عندما تسلم سيد العهد مهامه استبشروا خيرا، وكل ما نرجوه الا تخيب هذه الحكومة في اعمالها امالهم وان لا تغرق بنقطة ماء كما حصل معها ابان العاصفة الطبيعية التي اضرت بالحجر كما بالبشر. دولة الرئيس، امام هذه الموازنة التي جاءت اقل من عادية، لا يسعني الا المطالبة بالاهتمام ب«الانسان اللبناني»، الذي يشكل ثروة الوطن في النتيجة الاخيرة.

وما من شك في ان ايلاء اللبناني الاهتمام والرعاية اللذان يستحقهما في اي منطقة من المناطق اللبنانية، يشكل المدخل الاساسي لانعاش الوطن ولقطع دابر القوى الخارجية التي تحول الارهاب وتغذية في التغلغل الى الوسط اللبناني. فلو كنا كذلك، لما كان حدث ما حدث في الضنية، علما بانه لولا الجيش اللبناني وحسمه الوضع بسرعة قصوى، لكانت الخسائر افداح في مختلف المجالات.

وللمناسبة، اراني انوه بدور جيشنا الباسل مع من نوه بهذا الدور الرائد، فهو عماد السلم الاهلي وعنوان الوفاق الوطني، سواء ادى دوره في الضنية او ادى دوره في الجنوب في المناطق المتاخمة للاحتلال الاسرائيلي. بالطبع، مثل هذه الالتفاتة، لا بد ان تأخذ في الاعتبار دور المقاومة في الحاق الخسائر بالعدو وحفره على الانسحاب من لبنان، الامر الذي يجعلنا نكرر تاييدنا لها في دورها الرائد الى جانب الجيش اللبناني.

دولة الرئيس، لم نتفاجأ في المواقف الاسرائيلية التي تحاول تاليب مسار تفاوضي على اخر، فهذه عادتها وهذا هو اسلوبها التفاوضي، مثلما لم نتفاجأ بالموقف السوري الصلب والشجاع في تحميل اسرائيل مسؤولية وقف المفاوضات على خلفية عدم امتثالها للحقوق السورية في استرداد الجولان كاملا حتى خط الرابع من حزيران من عام ١٩٦٧.

ونحن، اذ ننوه بهذا الدور الرائد لسوريا الاسد، فاننا نعتبر ان نجاح المفاوضات على المسار السوري الاسرائيلي يصب في مصلحة العرب والعروبة. كما يقود الى نجاح على المسار اللبناني. ولذلك، فمن مصلحة لبنان ان يكرر التلازم في المسارين والا يتخلى عن المطالبة بتطبيق قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٤٢٥ باعتباره يكفل انسحاب اسرائيل من الاراضي اللبنانية، مثلما يكفل عدم وقوع المفاوضات اللبنانية في شرك المفاوضات الاسرائيلي الذي لن يألو جهدا في المطالبة باعادة ترسيم الحدود ما بين اسرائيل ولبنان، والاحتفاظ بالاراضي

البنانية التي ضمها الى اسرائيل في مرحلة ما بعد العام ١٩٧٨ تحت عنوان «تجميل الحدود مع لبنان» كما سيحاول الاستيلاء على مياها وفرض التوطين الذي نرفضه بالاجماع.

دولة الرئيس، اننا في ظل دخول المنطقة مرحلة المفاوضات، حيث يتحدد مصيرها، ينبغي علينا تحصين الساحة الداخلية، والتحصين يبدأ بتنفيذ الازمات الاقتصادية والانتاجية والانمائية والاجتماعية كي لا تفوت علينا فرصة العودة الى العمل الانتاجي وتثبيت الهوية اللبنانية على الخريطة العالمية.

دولة الرئيس، واخيرا لا بد لي من التطرق سريعا لبعض المواضيع المختلفة:

اولا: رغم انقضاء اكثر من سنة على تولي هذه الحكومة مقاليد الحكم، فالفساد في الادارة لا زال موجودا، لا بل تفاقم الى اقصى الحدود. وبعض الموظفين اصبحوا دون حياء، يفرضون رسمهم الخاص على كل معاملة ولا يخجلون. المواطن اصبح تحت رحمتهم والا نامت معاملته او الزم بدفع اضعاف اضعاف الرسوم او الضرائب العادلة. فاين الاصلاح الاداري.

ثانيا: اين صارت قضية شراء طائرة لاطفاء الحرائق. نطالب بها منذ امد بعيد وعدة مرات وفي كل مناسبة لما فيه من ضرورة من اجل حماية الغابات والبيئة في لبنان. الاموال تحضر فورا لمشاريع اقل اهمية، اما بالنسبة لهذا الموضوع فلا حياة لمن تنادي.

ثالثا: ننوه بجهود لجنة البيئة برئاسة صديقنا الاستاذ اكرم شهاب الذي نجح في ايجاد حل تدريجي للسيارات المزودة بمحرك ديازل على المازوت. فلولا هذه التوصية الجريئة التي سوف تقترن باقتراح قانون لكان تلوث الهواء في لبنان يصل الى مشارف الخطر المحتتم.

رابعا: ان الاضرار اللاحقة بالمواطنين بسبب هطول الامطار الغزيرة في المدة الاخيرة، لا بد ان يتم التعويض عنها، لان بعض المواطنين فقدوا كل شيء حتى فراشهم ولم يعودوا يملكون شيئا. فاي ضمير حي يقبل بذلك؟

خامسا: كما سبق وقلنا فان الازمة الاقتصادية تلحق اضرارا جسيمة بالمؤسسات الصناعية والتجارية وذلك منذ عدة سنوات. ورغم ذلك نرى دوائر ضريبة الدخل تفرض على تلك المؤسسات ضرائب فاحشة بعيدة كل البعد عن الواقع الاليم. فتكلف تلك المؤسسات بضرائب استثنائية يتعذر على المؤسسة دفعها، وبالتالي تتعرض لمعاملة مالية تلاحقها تلك المؤسسات. لذلك نطالب دوائر ضريبة الدخل ان تكون اكثر واقعية واقل استثنائية واكثر تحسنا مع تدهور الوضع الاقتصادي.

سادسا: العديد من المؤسسات الصناعية والتجارية تصرف موظفيها وعمالها بسبب الركود الاقتصادي. وهذا يسبب البطالة يجب ردع تلك المؤسسات عن الصرف الجماعي اذ ان الطبقة العاملة ستبقى عاطلة عن العمل في وقت هي بامس الحاجة للعمل من اجل تامين العيش الكريم.

سابعاً: اخيراً مثل كل مرة لا بد لي من التطرق لحقوق الطائفة الارمنية. فرغم ان دستور الطائف اقر لها بحقوق معينة، ورغم مطالباتنا المتكررة، فلا نرى ان الحكومة تستجيب لمطالبنا المحقة. فلا زلنا محرومين من حصتنا في وظائف الفئة الاولى، والفئة الثانية، وغيرها من الفئات الادارية. الى متى سنظل نطالب بهذه الحقوق المشروعة؟ الى متى سنظل نحس اننا مواطنون من الفئة الثانية، رغم اننا ولدنا في هذا الوطن واعطيناه كل شيء ولا نزال نعطيه وسنعطيه دائماً.

ومن ثم لماذا لا يخصص يوماً للتعطيل الرسمي بمناسبة ذكرى شهداء الارمن في ٢٤ نيسان مثلاً لكي يشعر الارمن ان جميع اللبنانيين يشاركونهم في هذه الذكرى الاليمة.

واخيراً لماذا لا تكرر اللغة الارمنية في مناهج التعليم الثانوي بمثابة لغة ثالثة مثل اللغات الاسبانية او الروسية او الالمانية او غيرها.

دولة الرئيس، ختاماً اناشد الحكومة اعطاء اذان صاغية لجميع هذه المطالب المحقة انصافاً للشعب ولجميع فئاته. الشعب يامل، الشعب يصبر، الشعب ينتظر نتائج ملموسة وليس نظريات ودراسات، للشعب حق العيش وعلى الدولة تامين العيش الكريم له بكل معنى الكلمة والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة للزميل نقولا فتوش.

نقولا فتوش: دولة الرئيس، الزملاء الكرام،

أخذ من فم كل لبناني دعاء، اجعل منه باقة ارميها امام مذبح الله لانه من عليكم يا دولة الرئيس بالشفاء العاجل لتعود الينا نبراساً للحق والعدالة. ساخلف القاعدة وسابدأ بالشكر، الشكر للجنة المال، رئيساً واعضاء، الذين حقيقة عندما تلت اللجنة المالية بيانها جاء بمثابة الخطة الموزونة المدروسة الكافية، فالشكر لها على جهودها. دولة الرئيس، ان موضوع الموازنة، هو موضوع الدولة برمتها، في حياتها اليومية: قانوناً وحسن اداء، شفاف في التطبيق، وحسناً تشريعياً في مراقبة التنفيذ.

فالموازنة اذاً، هي قانون، يحدد قواعده، ومبادئه القانون الدستوري. ولربما كانت الموازنة هي الوحيدة، من بين القوانين التي تتغير باستمرار، في ايقاع زمني مداه السنة الواحدة، ولا يلغي هذا القانون في تواتره مواد القوانين السابقة للموازانات السالفة، الا في استثناءات ضيقة، بل يكملها من اجل ان يوافي بها حركية التطور، والانماء، اللذين هما حياة المجتمع.

هذا التحديد، ليس جديداً طارئاً على القوانين الدستورية. بل عرفته دساتير الدول، في وضوح تام، منذ القرن السادس عشر. ولربما عرفه الحس التشريعي اللبناني منذ ما قبل القوانين الرومانية: قوانين مواطنين العظمين: «اوليبان وبابينان»، وذلك بالف عام، في نظام الدول المدنية، ذات المجلسين في صيدون وصور وجبيل، وبيريت «سنخوني اتون» وقرطاج «اليسا وهنيعل».

بيروت لم تكن عاصمة للحق والتشريع، الى حدود عام الزلازل ومدرستها الشهيرة بل كانت دوما، العاصمة الثقافية للعالم، في اداء التشريع وحسن تاديته وتنفيذه، وجلال مراقبة هذا التنفيذ.

دولة الرئيس، لقد قدمت بهذا الكلام، في اصوله القانونية العريقة، في حياتنا اللبنانية، لاقول شيئا واحدا، تعارف لبنان عليه، منذ القدم، وهو ان العدل لا يكون في عين الحق، وجوهره الاصيل، الا عند التنفيذ والتطبيق، فشفافية الاداء ليست صفة لموصوف، بل هي في جوهر وكيان وعين، عند التطبيق.

وفي الشفافية، انها ليست شفافية الزجاج، والوجاج مادة لجماد بارد. وليست شفافية السراب، لان السراب، وهم ووهن في الرؤية. وليست شفافية اجنحة الملائكة، لان الملائكة ليست من هذا العالم وليست الشفافية في هواء، لان الهواء في المشف المظلم، بلقع، وصقيع وقعر، وخلاء بارد.

الا ان القانون، وخصوصا في الموازنات، ليس كلمات وارقاما ومعادلات، بل هو القانون في الحياة العامة، جزء لا يتجزئ من ثلاثة: التشريع، التطبيق ومراقبة التنفيذ.

لقد تعود الناس، وفي قليل من هذه العادات، المجالس النيابية المتعاقبة، منذ ما قبل الاستقلال، على ان القانون، وكرر قانون الموازنات، واخصص مواد تدوير الارقام في قوانين هذه الموازنات، اقول: تعود الناس، على اعتبار القانون تشريعا، وكلمات واحرفا وارقاما، بل هو القانون يكون عند التطبيق، بل هو القانون يكون للجميع، فلا صيف ولا شتاء على السطح الواحد.

ونحن، اذ نقول بذلك، فلقياس الشبيه بالشبيه، والمعطيات المرقومة امامنا، بحالات اخرى سلفت هذه الكلمات، والارقام وسبقتهما.

اين القانون، في دولة القانون والمؤسسات، والظلم والعدل في كفتي ميزان، وضربة من خارج الكفتين، ترجح ما لكفة على اخرى؟

دولة الرئيس، قال الزملاء الكرام في الموازنة الشيء الكثير. وقالوا امورا لن اتطرق لها. انما ساتطرق الى موضوع هو في الاهمية بمكان. موضوع يعني البلد برمته يعني الطائف... يعني الذي كلف كل لبناني من عرقه ودمه حتى جرى تعديل الدستور واقرت المواد (١٧) و(٦٥) و(٥٦) من الدستور اللبناني.

بعض اعضاء الحكومة او الحكومة بالاستناد الى هيئة التشريع تسأل بالمطلق: هل ان قرارات مجلس الوزراء نافذة حكما؟ هل ان قرارات مجلس الوزراء لها الصفة التنفيذية النهائية الملزمة للجميع؟

تصوروا يا دولة الرئيس انهم يحييون وبكل بؤيؤ بارد: ان قرارات مجلس الوزراء هي مجرد مداولات او توصيات لا يمكن ان يكون لها من قوة الا عندما تقترن بمرسوم جمهوري.

نعم، هكذا يريدون منا ان نصدق ما يدرجونه في الموازنة والجوهر يخالف وامام الملاء خطأ وعينا.

السؤال لن اجيب عليه، انما طرح هذا السؤال وبصورة محددة على العلاقتين فديل ودفولفيه مجتمعين، فاعطينا استشارة خطية مؤلفة من خمسة عشر صفحة، ابرزها بكاملها يا دولة الرئيس في كلمتي لتعتبر جزءا لا يتجزأ من هذه الكلمة.

لكن اسمحوا لي وليسمح لي الزملاء الكرام بان اورد بعض المقتطفات باللغة الفرنسية اذ يقول ودفولفيه وفديل ان الدستور اللبناني هو متمايز، ان الدستور اللبناني له خصوصيته، ان المادة (١٧) و(٦٥) و(٥٦) من الدستور لا يمكن ان تقارن او يجري القياس عليها مع القوانين في فرنسا او في اي بلد ديموقراطي. ان قرارات مجلس الوزراء هي نافذة حكما، لان السلطة الاجرائية انيطت بمجلس الوزراء وليس بآية سلطة اخرى.

لا بل يذهب الى القول، وهذا ما ارجو من رحابة صدركم عندما يقولان ان المقررات ليست مجرد مداولات. نعم، يا دولة الرئيس، كانت مقررات مجلس الوزراء، مداولات يوم كانت المادة ١٧ من الدستور اللبناني تقول: «تتأط السلطة الاجرائية برئيس الجمهورية يعاونه الوزراء». لكنها عندما استبدلت في الطائف قالوا: «تتأط السلطة الاجرائية بمجلس الوزراء».

طرح السؤال التالي على دفلولفيه وفديل بالمطلق:

Quelle est la nature des décisions du Conseil des ministres. Ont-elles par elles-mêmes un effet juridique? Un décret du président de la République est-il nécessaire pour qu'elles produisent un effet?.

بكل وضوح، ماذا قالوا؟

Il convient de déterminer quelle est la nature de ces décisions en ce qui regarde les effets de droit qui peuvent leur être attachés. On va voir que les particularités de la Constitution libanaise تفرض (الدستور اللبناني له خصوصية) imposent de considérer que ces décisions du Conseil des ministres sont bien nommées.

qu'il ne s'agit pas d'actes simplement préparatoires devant être suivis d'un acte distinct. À valeur décisive. C'est en qualité de décisions exécutoires que l'on doit envisager les effets des délibérations et examiner leurs conditions de validité.

هكذا وبكل وضوح اجاب دفلولفيه وفديل، استشارة خطية تاريخها: ٢٩ ايار ١٩٩٩ لماذا يذهب الى القول بعد الدراسة العميقة لانه وفقا لاحكام المادة (١٧) و(٦٥) يقولون:

Bien plus, les formules de l'article 17 et de l'article 65 excluent que le Conseil des ministres soit un organe à caractère consultatif ou annonciateur «d'intentions» ou اعلان نوايا او مجلس استشاريا dont les délibérations devraient pour produire des effets de droit, être entérinées, mises en forme ou consacrées par un autre organe... Un effet de droit des décisions du Conseil des ministres ne peut être retenu pour interpréter, par analogie le droit constitutionnel libanais alors que sur d'autres points l'analogie est pertinente.

يقولون فيما يتعلق بهاتين المادتين: لا يمكن اجراء القياس لا مع الدستور الفرنسي ولا مع اي من الدساتير الاخرى. اما في مواد اخرى من الممكن ان يكون هناك قياس. اما هذه المواد فهي لها خصوصيتها ولها مفاعيلها ولها نتائجها القانونية. ويعزوان ذلك الى ماذا؟ يعزوان ذلك الى القول بانه هناك خصوصية في الدستور اللبناني. يقول:

La particularité libanaise est au contraire patente lorsqu'il faut résoudre le problème crucial posé par l'échec des tentatives de consensus. Alors que, dans la plupart des régimes parlementaires traditionnels il revient au chef du gouvernement (ou au chef de l'Etat en France dans une conjoncture de présidentialisme majoritaire) de trancher la difficulté et même d'imposer parfois son point de vue même minoritaire, la Constitution libanaise renvoie à un vote des ministres en bonne et due forme avec une voix pour chaque ministre et qui, dans de nombreux cas, devra intervenir à une majorité renforcée (le ministre et qui, dans de nombreux cas, devra intervenir à une majorité renforcée). originalite؟ يقول دلفولفيه وفديل، لا نستطيع ان نعود الى الدستور العام ١٨٧٥ ولا يمكننا ان نعود الى الدستور اللبناني قبل الدستور الذي جرى في الطائف. يقولون لانه:

n'est pas un instrument de délibération et de décision mais à l'intérieur du pouvoir exécutif une sorte d'instance suprême. Le chef du gouvernement est en réalité dans une situation de compétence liée par rapport à l'autorité collégiale des ministres. C'est la l'originalité du système libanais et même l'exceptionnalité du système libanais.

رئيس الحكومة: من يقول هكذا يا حج؟

نقولاً فتوش: يقول انها ليست مداولات لو سمحت.

Ainsi, le conseil des ministres n'est pas un instrument de délibération et de décision mais à l'intérieur du pouvoir exécutif une sorte d'instance suprême.

الرئيس: انه يسالك: من قال انها مداولات حتى تقول هذا الكلام؟

نقولاً فتوش: الحكومة. الحكومة قالت ان قرارات مجلس الوزراء، هناك قرارات في مجلس الوزراء ليست نافذة، تعتبر مجرد توصيات ومداولات، هذه نقطة مصيرية في البلد يا دولة الرئيس. ارجوك، انا اقرأ الاستشارة...

الرئيس: انا طلبت منك الاجابة على ما يستوضحه.

نقولاً فتوش: نعم،

الحكومة تقول انه يا جماعة هنا قرارات في مجلس الوزراء ليست لها القوة التنفيذية، هي مجرد مداولات ومجرد اعلان نوايا. هذا الامر كان صحيحا قبل الطائف. اما بعد الطائف فلم يعد كذلك.

وماذا يقول دلفولفية وفديل؟ علينا ان نميز امر مهم جدا وينهي دلفولفه وفديل في الصفحة ١٥ ما ساقراه وشكرا لرحابة صدركم، لا توجد قرارات في مجلس الوزراء تعتبر مداولات او غير مداولات. اما يكون قرارا نافذا او لا يوجد قرار. ممكن ان يكون هناك امور تحتاج الى مرسوم انما الزاما للقرار وليس بالمرسوم بحد ذاته. يقول:

En d'autres termes, la délibération des ministres en conseil n'est pas une simple procédure d'instruction de débat ou d'information encore moins une déclaration d'intention précédant une ou plusieurs décisions qui seront l'oeuvre d'autres organes et notamment du chef du gouvernement. Cette délibération s'identifie au contraire à une ou plusieurs décisions administratives de caractère décisive par diverses autorités ou qui diverses être exécutées administrative (يعني ان مجلس الوزراء هو الذي يضع يده على السلطة الاجرائية).

Le pouvoir de décision d'exercant par des votes impératifs et irremplaçables.

ويتهيان الى القول مجتمعين:

Les décisions du Conseil des ministres ont pour elles-mêmes un caractère exécutoire comme émanant du titulaire principal et suprême du pouvoir exécutif.

اذا يا دولة الرئيس، نحن تطرقنا الى هذا الموضوع الخطر لان هذه النصوص كلفت اللبناني الكثير من العناء، فلا يجوز ان تكون النصوص، واذا كانت النصوص الدستورية ترمى هكذا او يجاب علينا هكذا، اترونا نصدق النصوص التي تملى علينا في مناسبة اخرى؟

نحن، قد ياتي البعض ويزيد على اقوالنا اننا نتعرض لمرجع او لمقام، لا، يا سادة، نحن نجدد ثقتنا واحترامنا بفخامة رئيس الجمهورية العماد اميل لحود الذي ارسى دولة القانون والمؤسسات. وفخامة الرئيس علم ان القانون هو السيد، السيد الذي لا عيب له.

لكن بمقدار ما نطبق القانون بمقدار ما نصون القيمة الكبيرة والمؤسسات فخامة الرئيس العماد لحود.

كما ان كل انتقاد للحكومة يجب ان لا ياخذ الطابع الشخصي على الحكومة ان تسمع من خلالنا انين الناس وصراخهم، وان تقف على حالهم، اذكر الحكومة بقول جبران خليل جبران.

ما تنكره اليوم، قد ينتظرك في غدك - جبران خليل جبران -

كما اورد القول الذي قاله احد كبار السياسة في اوروبا، يقول:

علموا الحكام الهندسة ليحكموا بمقادير من الحق والمساواة على انها مثلثات لقوائم الحكم. علموهم الهندسة ليتذوقوا لذة العمران، وليبنوا الوطن على اسس متينة.

علموهم الهندسة ليحسبوا قبل العمل وليضعوا الخرائط والتصاميم فلا يرتجلوا الحكم الاتجالا. علموهم الهندسة ليرضوا العقل على التفكير والامعان والدأب. علموهم ان خير جسر يعبر عليها الحاكم توصلا الى مقاعد الحكم، هي جسر الحق ومعايير العدل.

علموهم الهندسة لان الهندسة نظام ودقة، ولان الجيش هندسة، والالة هندسة، والحكم هندسة. والهندسة ليست شهادة تؤخذ من جامعة.

دولة الرئيس، لن اتطرق الى ما تطرق اليه الزملاء الكرام من الوضع المعيشي ومن البطالة، من العمال الذين يصرفون ومن العمال الذين يركضون ولقمة العيش تركض امامهم. انما اريد ان اقول: الزراعة الى زوال ان لم تتم حماية الانتاج والتصنيع الزراعي. لدينا مزارع شريف في البقاع وعكار والجنوب. ها هو اليوم مثقل بالديون وتلاحقه الشيكات بلا رصيد. نطالب يا دولة الرئيس، بتبسيط ديون المزارعين. وهذا ما حدث في سوريا - الاسد عندما اقدمت على هذه الخطوة الجريئة وتأمين الضمان الصحي للمزارعين ولعائلاتهم. اين الحماية لزراعة العنب؟ نرجو ان ترجع الحكومة عن قرار رقم ٢٠ تاريخ ٨/٤/٩٩، لان موسم العنب عندنا في البقاع لا يطبق عليه. يفرضون على السبيروتو المستخرج من العنب الضريبة نفسها التي يفرضوها من ضرائب اخرى.

نذكر الحكومة ببيانها الوزاري اذا كانت تتذكر. اين الكفاءات في التعيينات الادارية اين زحلة والبقاع من نصيبه في التعيينات الادارية الاخيرة. لقد اقللوا سبعة اشخاص وعندما جرت التعيينات لم يعين احدا.

اسالكم يا دولة الرئيس هل هناك عقاب لزحلة والبقاع؟ لقد راجعنا مرارا بذلك، وحده فخامة رئيس الجمهورية العماد لحود تفهم وشكرنا على هذه الالتفاتة ويسعى الى تحسين الوضع. ونامل من الحكومة الكريمة ان تتجاوب، فاين زحلة والبقاع هو من اكبر رجال العلم والثقافة في هذا البلد.

تحدثتم يا دولة الرئيس عن تبسيط المعاملات واصدرتم التعميم وبقي التعتيم ماذا يسعنا ان نقول عن قانون الاعلام والاعلان؟ لكنه مؤكد انه يسيء الى الصحافة الكريمة والحرية والرقى. يقول توماس بن: «حين يطرق الرقي باب امة من الامم يسأل اهنا فكر حر، فان وجده دخل والا مضى».

هل سألت نفسها الحكومة لماذا ابتعد المواطن اللبناني عنها؟ هل طرحت على نفسها هذا السؤال البسيط الذي هلل له المواطن اللبناني؟ اذا كانت الحكومة ليست قريبة بهذا المقدار من الناس انما اقول لكم لقد ابتعد الناس عنكم.

ان المواطن، يقول روسو، يقل ميله نحو اطاعة اوامر الحكومة عندما يشعر بتناقض في مواظنيته انطلاقا من

ان حمايته الاجتماعية قد تضاعفت. والحماية الاجتماعية هي البطالة، الفقر، عدم ضمان الشيخوخة وعدم الطابة. وتغدو القوانين اقل الزاما كلما ظهر انها حصيللة التسوية بين العناصر المتعددة التي تتألف منها الحكومة. كلما شعر المواطن ان هذه القوانين يمكن ان تتغير اذ طرا تبدل على توازن القوى ضمن الحكومة. هكذا فان المشكلة ليس في ان القانون اصبح اقل قبولا عند المواطن. بل ان المواطن يشعر بان موطنيته في تناقض.

دولة الرئيس، يتضح من كل ما سبق وتقدمنا ان المراقبة جزء من عدل، كما التطبيق جزء وكما التشريع وما عدل انوجد في عين الحق ولم يكن في كل هذه الاجزاء.

على ان في مدارج القيم تسمو المحبة لتنتشر وتخلص الجميع. والحكومة ان تسعى بالارقام فسعيها مشكور والشكر في كل امر واجب، والمراقبة ايضا سعي مشكور والحس بالعدل فريضة واجب. والتشريع على ما يقول الفقهاء ان اصاب فله اجران وان اخطأ فله الاجر محتوما.

والمهم الاهم، والهدف الهادف: هو لبنان. لبعض اعضاء الحكومة الذين رايناهم اليوم ينقضون بشكل شفاف نقول ان صقيع الزجاج ولو شفافا هو صقيع وظلام ما بالهواء، ولو شفافا، هو ظلام. وسراب ما بالصحارى، ولو شفافا، هو وهم وفراغ.

ويبقى ان نبلا يشيع في اداء القوانين، اية قوانين واية مؤسسات يبقى هو الحد الذي يرفعنا جميعا الى المحبة، والى نبل ما هو عليه يكون لبنان. فليعيش العدل، وليبقى لبنان.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، هناك قرارات لا تتطلب مراسيم لتنفيذها، هذه القرارات تعتبر نافذة بمجرد اتخاذها في مجلس الوزراء. وهناك قرارات لا تصبح نافذة الا بصدور مراسيم فيها.

نقولاً فتوش: لا، ابدأ هذا عمل اجرائي.

رئيس الحكومة: التعيينات كلها هكذا.

نقولاً فتوش: يقول لك اذا اردت تعيين موظف يجب ان تستند على قرار مجلس الوزراء. اصبح المرسوم عمل اجرائي ولم يعد هو الامر الرئيس يا دولة الرئيس.

رئيس الحكومة: لا ينفذ الا بعد صدور المرسوم.

نقولاً فتوش: لا انه نافذ ارجوك ابدأ.

رئيس الحكومة: القرار نهائي ولكن لا يصبح نافذا بمعنى ان المدير العام الذي يعين لا يستلم الا بعد صدور المرسوم.

نقولاً فتوش: هذا عمل اجرائي، انما القرار نافذ، ما معنى ذلك انه اصبح بإمكانك الطعن فيه.

رئيس الحكومة: هذه هي الحقيقة.

الرئيس: لنسمع رأي وزير العدل.

وزير العدل: الاستشارة التي قدمها حضرة النائب المحترم للبروفسور دلفولفيه وفديل اعطيت لموضوع دعوى مقامة امام مجلس شورى الدولة، هذا اولا، وليست المرة الاولى التي تعطى فيها استشارات من هذا النوع ويبت بها مجلس شورى الدولة.

٢ - هناك دعوى محالة من هذا النوع على الهيئة العامة في مجلس شورى الدولة رفعا للقانون لمعرفة ما اذا كان يتطلب صدور مرسوم ام لا.

هذا كل ما اريد توضيحه.

نقولا فتوش: القرارات نافذة ام غير نافذة، هذا ما نسأله لم اكتف بالجواب.

الرئيس: اولا، هذا الموضوع، معالي الوزير، مع احترامي لمجلس الشورى ولل قضاء لا يبت به مجلس الشورى والقضاء، لا. بعد الطائف... نحن اخذنا الكلام الذي قاله معالي الوزير في البداية على رسله انه ممكن ان يكون فيها، ولكن طالما صار هناك جوابا نريد ان نؤكد في المجلس النيابي على ما يلي: السلطة الاجرائية منوطة بمجلس الوزراء. ان قرارات مجلس الوزراء بمجرد صدورهما حسب التصويت او هناك مشاورات او غيرها لا تنتهي بالتصويت هذا موضوع انتهى، انا لا اتحدث عنه انا بمجرد ان يجري التصويت في مجلس الوزراء اصبح القرار نافذا على امله. الان، هناك بعض القرارات بحاجة الى مراسيم كما تفضل دولة الرئيس، ليس معنى ذلك ان القرار غير موجود وغير نافذ.

رئيس الحكومة: القرار نهائي.

الرئيس: القرار نهائي، تماما. مثل عقد زواج التثبيت بالمحكمة ليس معناه انه لا يوجد زواج، لنتنبه تماما الى هذا الموضوع وتكون مسجلة بوضوح بالمحضر، يعني عدم صدور المرسوم لا يؤثر على جوهر صدور قرار نافذ على امله. ليكن الامر واضحا. وهذا نص المادة واضح بالنسبة لهذا الموضوع.

نقولا فتوش: (١٧) و (٦٥) و (٥٦)

الرئيس: يصدر رئيس الجمهورية القوانين المادة (٥٦) الفقرة الثانية، وهو يصدر المراسيم ويطلب نشره وله حق الطلب الى مجلس الوزراء اعادة النظر في اي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ايداعه رئاسة الجمهورية. واذا اصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ او انقضت المهلة دون اصدار المرسوم او اعادته يعتبر القرار او المرسوم نافذا حكما ووجب نشره. يعني اصبح رئيس الجمهورية ملزما...

نقولاً فتوش: لا، ليس كما تقول. لا ينشر اذا لم يكن يوجد المرسوم. لا يا معالي الوزير ينشر عندما تمر مدة الخمسة عشر يوماً. هذه نقطة جوهرية.

الرئيس: «ما صار شي»، صار شي، من هذا القليل وفخامة رئيس الجمهورية العماد اميل لحود طلب من رئيس الحكومة، من الحكومة ان تنشر مرسوما لا يريد توقيعه هو، بموضوع اعادة قانون الى مجلس النواب حصل هذا الامر.

نقولاً فتوش: انا اعتبر المطالعة. ارجو دولة الرئيس، اعتبار الكلمة الخطية جزء لا يتجزأ من كلمتي.

الرئيس: الكلمة للزميل ايلى الفرزلي

ايلى الفرزلي: دولة الرئيس، ملاحظة في الشكل، هذا الموضوع جدا مفيد كان طرحه اليوم. انما انا اعتقد انه الى جانب هذه النقطة، هناك نقاط كثيرة تتعلق بمواد دستورية تحتاج الى تفسير والجهة الصالحة الوحيدة لاجراء التفسير هو المجلس النيابي.

لذلك انا ارجو من دولتك ان يعين جلسة لتفسير هذا الموضوع وحسم النقاش حوله. وحسم نقاشات تتعلق بمواضيع اخرى، مثل المادة (٧٠) وغيرها التي كانت موضوع نقاش ايضا.

الرئيس: الكلمة للزميل عبد اللطيف الزين.

عبد اللطيف الزين: دولة الرئيس، السادة الزملاء،

تمر السنوات وتذهب معها الدعوة والامال، لسنوات خلت وبحكومة سابقة اطلق وعد في هذا المجلس وقلنا في العام ١٩٩٢ بانه حتى العام ١٩٩٦ سيقضي على العجز في الموازنة ومن العام ١٩٩٥ سيكون الفائض واضحا.

نسي الناس هذا الكلام وذهب هذا الكلام هباء واليوم من جديد نسمع الوعود ونسمع الكثير منها، تمر السنوات وتذهب الحكومة وستذهب الوعود هباء ايضا ومعها الامال.

في كل موازنة هناك ارقام وبنود وعند التطبيق لا تبقى الارقام وتذهب البنود.

لقد ناقش العديد من الزملاء الكثير من بنود الموازنة سوف لا اتوقف ولكنني ساتوقف عند امور تهم المواطن والوطن.

ابداً بالاوضاع الجنوبية وبالاغتيالات الاسرائيلية المستمرة. اصوات تطالب اليوم بالتعويضات على الاضرار التي حصلت من الشتاء ومن الفيضان.

انني اتساءل اذا ما طلبنا نحن في الجنوب التعويضات على محاصيلنا الزراعية وعلى ممتلكاتنا وعلى ارواحنا كم تكون قيمة هذه التعويضات.

الحكومات الواحدة بعد الاخرى رفضت الاعتراف بالتعويضات الزراعية وهي مستمرة وكثيرة.

كيف بنا وهناك قرى على حيلها والمواطن فيها لا يستطيع استثمار ارضه وفي كل بحث في الموازنة اذا ما طلبنا بزيادة لمجلس الجنوب الذي لولاه لما بقي مواطن واحد في الجنوب والحكومة تتباخل وكان اهل الجنوب هم غرباء عن هذا الوطن وفعلا اصبحوا غرباء.

يا دولة الرئيس منذ سنوات طوال هل ميزتم الجنوب المحتل باعتمادات مميزة لكونه محتلا فقط؟ هل ميزتم الجنوب واهله يعيشون بفقر وبطالة حتى ان اهل الحزام الامني ليعتاشوا يقومون بالعمل في اسرائيل؟

اسرائيل هي شر علينا وهي شر مستمر. تطلبون منا الصمود وللصمود ثمن وما دفعتم يوما هذا الثمن. للصمود ثمن غال وكبير. الاعتداءات التي تهجر الناس وتقتل المواطن وتخرب الممتلكات اين ثمن كل هذا؟ لماذا تطلبون منا الصمود دون مقابل ونحن هناك صامدون؟

اذا ما تكلمنا قليلا عن زراعة التبغ وكم كنت اود لو كان وزير المال موجودا بيننا. هذه الزراعة التي هي باب رزقنا الوحيد.

هناك رخص للزراعة اقتطعت من اصحابها واصحابها كانوا تملكوها بدفع ثمن لها واليوم يطالبون بهذه الرخص والحكومة لا تجيب.

انني اتساءل عن المهجرين في الجنوب ان كان في الشريط الحدودي او قرى التماس وارى الحكومة تضع برنامجا لعودة المهجرين وتكتفي بالقول «العودة». اذا ما كان المواطنون في جبل لبنان قد تهجروا بفعل اوضاع داخلية فان اهل الجنوب تهجروا تحت وطأة الاحتلال الاسرائيلي.

فلماذا لا تدخل تعويضات هؤلاء المهجرين ببرنامجكم وبالحساب وبمئات المليارات التي تعدونها للعودة؟ اليس هنام مواطنون قد هجروا وقد احتلوا منازلهم واذا ما اعطيت مثلا بسيطا مدينة النبطية وفيها حارة للمسيحيين وقد احتلت منازلهم وما زلنا منذ سنوات نطالب بالتعويض على هؤلاء الناس المحتلين حتى يعود اصحاب المنازل الى بيوتهم.

انني وفي هذا الحديث وقد تكلمت عن مجلس الجنوب حيث فيه العديد من العاملين والموظفين منذ سنوات وقد دأبت المديرية العامة للضمان الاجتماعي على مطالبة هذا المجلس بانه مخالف للقوانين ولا يجوز ان يعمل بعض العاملين والموظفين سنوات وسنوات وهم خارج الضمان. وانني لاتساءل كيف يقال للمديرية العامة للضمان الاجتماعي بان تتناسى هذا الموضوع؟ اليس هؤلاء الناس من اللبنانيين العاملين في مؤسسة رسمية؟ فاذا ما كانوا كذلك فليذهبوا الى بيوتهم والا فلتكن لهم الحقوق كما لسواهم.

واذا ما عدت قليلا الى زراعة التبغ والزراعة بشكل عام وكنت وزيرا للزراعة في ما مضى حيث ان ميزانية الوزارة لا تتعدى ٣، ٠ بالمئة واليوم تتكسد المواسم فلا اسواق لتصريفها والمزارع يطالب الحكومة بان تدعم انتاجه وخاصة الانتاج الذي يصدره.

في ما مضى وفي الستينات كان هناك مكتب الفاكهة الذي كان يدفع دعما لتصدير الزراعة وفي الثمانينات كان هناك المجلس الاقتصادي الخارجي الذي كان يدفع دعما للمنتوجات الزراعية واليوم اذا ما طالب وزير الزراعة لتخصيص مبلغ في الموازنة لدعم التصدير الزراعي بمبلغ ٢٥ مليار مع انه في الواقع يلزم اكثر من مئة مليار وحتى لم تتكرموا على المزارعين اللبنانيين بمبلغ ال ٢٥ مليارا.

يا دولة الرئيس، هناك امور عديدة تستطيعون ان تغذوا الخزينة بها، لقد ذكرها العديد من الزملاء منها قانون مخالفات البناء الى الاملاك البحرية وما سواها.

قانون مخالفات البناء وقد دفع المواطن ما دفعه وحتى الان اخذت الخزينة هذا المال ولم تسو له مخالفته ولم تعد المال له. وهنا ايضا اكثر من علامة استفهام.

يا دولة الرئيس، يجب ان يعاد النظر بالسياسة الزراعية ويجب ان نعود الى ما كنا عليه في الماضي من ايجاد مثيل لمكتب الفاكهة كي يهتم بذلك وانني اسال الحكومة ماذا يجب ان يحصل في مجلس الجنوب حول تسجيل العاملين فيه والموظفين فيه في الضمان الاجتماعي والصحي.

مجلس الجنوب مطالب وهؤلاء مضى عليهم اكثر من عشر سنوات وليسوا مضمونين، لماذا هنا علامة الاستفهام.

اعود قليلا الى وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية واذكر معالي الوزير بالاعمال التي كانت قد ابتدأت فيما مضى كي يشمل الهاتف الثابت كافة المناطق اللبنانية، اين نحن من اكمال هذه الاعمال؟ تقولون بالتقشف وبالشفافية ونحن معكم بذلك ولكن لا يمكن ان تصبح الشفافية عدم تنفيذ للمشاريع وللاعمال.

لقد اقمتم موزعات في العديد من القرى سعة ٥٠٠ خط تلفون ثابت واذ بالاهالي في تلك القرى يعدون بالالاف. ولو ذكرت على سبيل المثال وانت يا معالي الوزير تعلم ذلك، الموزع الذي اقمتموه في بلدة الخرطوم واتبعتم له اكثر من اربعة او خمسة قرى يزيد عدد سكانها على العشرين او الخمسة وعشرون الف نسمة ٥٠٠ خط لكل هؤلاء الناس.

من هنا ايضا على الحكومة ان تسارع بالرغم من تمسكها بالشفافية وبالتقشف الى اكمال هذه المشاريع. وهذا ما هو حاصل ايضا في وزارة الاشغال العامة حيث المشاريع قد توقفت لان هناك بعض التحقيقات في التنفيذ الذي مضى.

يا معالي وزير البريد والاتصالات، في الاسبوع الماضي او منذ اسبوعين اتخذتم في مجلس الوزراء قرارا بعدم

تجديد تعاقد المتعاقدين في وزارة الهاتف وقد مضى عليهم سنوات لانهم اصبحوا في مؤسسة الوجيه. وقد اصدرنا قانونا يجيز لهؤلاء المتعاقدين مع الاجراء بدخول مباراة ليتم تثبيتهم. فما مصير هؤلاء المتعاقدين وقد اصبحوا خارج وزارة البريد والاتصالات؟ اذا كان بإمكانهم ان يستمروا ويتقدموا للمباراة فيجب ان يعلن ذلك ليعلن هؤلاء ما هو مصيرهم.

لقد ذكر بعض الزملاء عن المآسي الزراعية واني اسوق امامكم مثلاً المدرسة الزراعية في النبطية حيث يمنع على وزير الزراعة ان يتعاقد مع بعض الاساتذة وحيث ياتي بعض الاساتذة من بعلبك والهامل الى النبطية لاعطاء الدروس وهذا الامر يحصل يوميا.

فاين هم الاساتذة واين هم الطلاب؟ اذا ما كان الاستاذ عليه ان يسافر مدة ثلاث او اربع ساعات ليصل ويعطي دروسه.

بالنسبة لوزارة الصحة، اصر معالي وزير الصحة على زيادة عدد الاسرة، يا دولة الرئيس لقد اصبح للحكومة مستشفيات مزودة باحدث الالات التي تضاهي اكبر المستشفيات فلماذا لا تعززون هذه المستشفيات بدلا من زيادة الاسرة ولو ان معالي الوزير موجود هنا الان لذكرته كم مرة ومرة نظرق بابا لادخال مواطن الى اي مستشفى خاص ان كان في الجنوب ام في بيروت فحدث ولا حرج. وكاننا عندما ياتي اي مريض الى مستشفى الجامعة الاميركية او الى مستشفى اوتيل ديو او اي من هذه المستشفيات الكبيرة كانه غريب ات اليهم من خارج الحدود او من تحت الارض او من فوقها.

لذلك يا سيدي عززوا المستشفيات الحكومية التي اصبح بقدرتها ان تستوعب العديد والعديد من المرضى فنوفر على انفسنا نقل المريض من مستشفى الى اخرى وبعض الاحيان يموت في الطريق.

يا دولة الرئيس، امور عديدة وكبيرة ومهمة تنتظرنا لا مجال لسردها بدءا من رسم الحدود التي تتكلم عنه اسرائيل الى سرقة المياه وقضم الاراضي.

كل هذه الامور والحكومة ليست ساكنة عليها بل تصرح وتواجه ولكن يجب ان يكون هناك مخطط لمواجهة هذه الامور.

وانني في هذه المناسبة اقول بأن على الحكومة وخاصة وزارة الخارجية ان تضع ملفا كاملا بتعويضات على اللبنانيين من جراء الاحتلال الاسرائيلي ومن اعمال اعتداءاته التي ما زالت قائمة على ارضنا.

بالنسبة للتعويضات على الاعتداءات الاسرائيلية اننا وفي قرى عديدة ومنذ اكثر من عشرين عاما لم نستطع ان نستثمر ارضنا او ارضنا.

اسرائيل تطالب ب ٣٠ او ٤٠ مليار دولار للتعويض على مستوطناتها فليعوضوا علينا وعلى ارضنا وممتلكاتنا.

واخيرا ارجو الحكومة ان تحافظ على وحدة اللبنانيين . بالنسبة للتوطين لقد توحدت كلمة اللبنانيين على هذا الصعيد وعلى هذا الامر فارجو ان تستمر الحكومة كما بدأت متخذة خطوات ايجابية لدفع هذا الامر عن وحدتنا وعن ارضنا وعن وحدة صفنا وشكرا .

الرئيس : الكلمة للزميل وجيه البعيريني

وجيه البعيريني : دولة الرئيس ، اصحاب المعالي والسعادة ،

نلتقي اليوم في ظروف دقيقة للغاية حيث تصاعدت وتيرة المفاوضات مع العدو الاسرائيلي من قبل الشقيقة سوريا وكان المفاوض السوري واضحا لجهة ربط مصير الوضع اللبناني والسوري وان الانسحاب من الجولان يجب ان يتلازم مع تنفيذ القرار ٤٢٥ والانسحاب الى خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩ على الحدود اللبنانية وهذا الموقف الاخوي العربي السوري ليس جديدا فسوريا بقيادة الرئيس حافظ الاسد وقفت الى جانب لبنان وعززت مسيرة السلم الاهلي على ساحته كما دعمت مقاومته الباسلة وسائر مؤسساته .

واذا كان العدو كعادته قد عاد الى المماطلة والتلاعب والخطرة مدعوما بالموقف الامريكي المنحاز له خاصة مع اقتراب الانتخابات الرئاسية في امريكا فان الظروف تتطلب رص الصف اللبناني داخليا لمواجهة حالات الاختراق او زرع الفتن باسماء متعددة ، كما ان الوجه الاخر للموضوع هو المزيد من تلازم المسار اللبناني - السوري لان ذلك ضمانا للبنان .

نلفت الحكم والحكومة الى مسألة مهمة انها ضرورة وضع العلاج المقبول للوضع الاجتماعي المعيشي ، والعمل لحل مشكلة البطالة التي تسيطر في وسط الشباب حتى لا نتركهم عرضة للاستغلال تحت ضغط الحاجة المادية يستغلهم عندها بعض من يتامرون على لبنان .

ايها الزملاء ، ان قراءة ارقام الموازنة وفذلكتها تظهر لنا ان ٤٧ بالمئة منها ستكون لخدمة الدين العام واذا اضفنا الى ذلك الرواتب والمصروفات التقليدية نجد ان نصيب الانماء سيكون جد بسيط وهذا امر يترك الوضع الاقتصادي هشا ومعرضا للمشاكل .

حتى عندما نقرأ زيادة الواردات نجد بينها زيادة المحسومات التقاعدية من ٦ بالمئة الى ٨ بالمئة وزيادة المقتطع من رواتب الموظفين لتعاونية موظفي الدولة من ١ بالمئة الى ٣ بالمئة وهذا كله كمن ينقل ماله من جيب الى جيب فوق انه يحمل الموظف اعباء قد لا يقوى على احتمالها .

وكان الاجدى ان يتم التفكير باتجاه ارساء اسس ثقة ثابتة بين اللبنانيين موالاة ومعارضة وشرائع اجتماعية لان مثل هذا الاستقرار ومثل هذه الثقة تشجع رؤوس اموال لبنانية موجودة خارج لبنان بان تعود الى لبنان مضافة الى ذلك رؤوس اموال عربية ومن دول صديقة في العالم عندها تزداد الاستثمارات وتتحرك عجلة الاقتصاد ، ونكون قد وضعنا القطار على سكتة الحقيقية لجهة حل الازمة الاقتصادية - المعيشية الخائفة .

ايها الزملاء، ان استعراض واقع القطاعات والمؤسسات والواقع الشعبي يظهر لنا مشكلات عديدة وحرصا على عامل الوقت ساجملها على الشكل التالي:

اولا: تشير فذلكة الموازنة الى تراجع حركة البناء في العام الماضي ولا يريد احد ان يصغي الى مطلب طالما رددناه وطرحناه الا وهو اتخاذ اجراءات تسهل حركة البناء في الريف. ففي الريف هناك قرى ممسوحة تشابكت فيها الحصص بفعل التوريث والفرز مكلف وهناك قرى غير ممسوحة وهنا لا يحق له ان يحصل على رخصة بناء الا بعد ان يجري مسحاً خاصاً لعقاره وله تكاليفه الباهظة لذلك نكرر اقتراحاتنا السابقة بان يعفى اهل الريف من التعقيدات وان يرخص لهم بابنية بحدود ١٠٠ متر مربع بعد اثبات للملكية دون فرز او مساحة محلية فان هذا الامر يحرك مسألة البناء ويكون في ذلك حل لمشكلة السكن، ويؤمن فرصة عمل ولو محدودة لعدد من المواطنين.

ثانيا: ان واقع الزراعة في لبنان عموماً وفي الشمال خصوصاً ومنه عكار يتراجع بشكل مقلق وغير مطمئن نتيجة الاهمال الرسمي للزراعة والمزارعين ان لجهة التسليف ودعم البذار والسماذ او دعم مشاريع زيادة الثروة الحيوانية هذا مع عدم وجود مؤسسات تصنيع للانتاج الزراعي والحيواني طالما طالبنا بالعمل لاقامتتها وهذا امر يؤدي الى تراجع الانتاج الوطني الى زيادة الازمة الاجتماعية.

ثالثا: مناطقنا كما هو معلوم تشكل المدرسة الرسمية فيها الاساس في التحصيل العلمي والمشاكل في هذا القطاع كبيرة افضل المطالب فيها بما يلي:

أ - لقد تم اعطاء اساتذة التعليم الثانوي زيادة بموجب القانون ١٤٨ فما المنطق كي لا تعطي لسائر زملائهم في الابتدائي والمتوسط وان يتم اعتماد ملاك فني موحد للاساتذة يعفينا من هذه الخضات والمشاكل والاضرابات التي تعطل اولادنا.

ب - مع اعتماد الهيكلية الجديدة لم يحصل تاهيل للمدارس لجهة الابنية والتجهيزات يمكن من تنفيذها وهناك مواد لم يتوفر اساتذة لتدريسها حتى الان كالفنون والرياضة والمعلوماتية (الكومبيوتر) والاجتماع والاقتصاد فكيف يصح ذلك علماً ان المدارس الخاصة قد وفرت ذلك لتلامذتها فهل هذا مقصود؟

ج - عكار يا سادة حتى الان ليس فيها مدرسة مهنية حكومية واحدة وكان هناك حل جزئي كان سابقاً هو باعطاء مساعدات للطلاب المهنيين المحتاجين من وزارة الشؤون الاجتماعية تسلم للمدارس بعد الدراسة وقد تم توقيفها للعام ٢٠٠٠ دون تامين بديل فما هو المنطق في ذلك؟ ولو ان الدولة فتحت مهنيات حكومية لكان ذلك سليماً اما وان الواقع كما قلت فلا اظن ان هذا الاجراء صحيح واطالب باعادة العمل بهذه المساعدات حتى لا نزيد في الازمة الاجتماعية والتربوية.

د - مدارسنا في عكار والارياض عموماً باتت مثقلة بالمدرسين المتعاقدين بالسعة في مراحل الابتدائي والمتوسط

والثانوي لذلك نطالب ان يتم الاسراع باجراء دورات او امتحانات او فتح ابواب دور المعلمين وكلية التربية
لحل هذه المشكلة تعزيزا للتعليم الرسمي الا اذا كان بعضهم يزعجه تعزيز دور المدرسة الرسمية وهنا علامة
استفهام كبرى .

رابعا: عندنا مشكلة في عكار في اقلام النفوس حيث اعطيت دائرة نفوس عكار مساحة بسيطة في سراي حلبا لا
تلبى الحاجة لذلك نطالب باستبدال المركز يليق بدائرة النفوس وان يصار الى افتتاح المركز المقرر لمنطقة القطع
منذ الثمانينات ولا ادري ما مبرر عدم افتتاحه فذلك يخفف الضغط عن مركز حلبا ويسهل عمل المواطنين .
خامسا: هناك تاخير وبطء في مشاريع عكار والضنية وسائر الشمال وننتظر البدء بتطبيق شعار الانماء المتوازن
وهناك مشاريع لا مبرر لتأخيرها حيث اموالها موجودة مثل مشروع نبع البرغش ونبع السبع في منطقتي
حرار واكروم في عكار .

سادسا: بقي موضوعان حاليان عالقان اريد لفت المعنيين اليهما هما:

أ - موضوع تسوية رواتب ومستحقات المتقاعدين عامي ٩٤ - ٩٥ وهذا امر لا بد من حله لانه يشكل ظلما
لشريحة من الموظفين الذي قدموا للوطن ولا يزالون .

ب - هناك تاخير في الدفع للمتعهدين الذين نفذوا اشغالا لصالح وزارة الاشغال وهذا امر ينعكس على العاملين
والذين لهم مستحقات بسبب تنفيذ هذه الاشغال لذلك لا بد من حل سريع للامر .

ايها الزملاء، بعض الهموم والمشاكل اردت طرحها واشدد مطالبتني بحلول لها لان طاقة شعبنا على الاحتمال
قد نفذت ولا بد من اجراءات سريعة للتخفيف عن كاهل المواطن في لبنان، املا بحلول وتلبية المطالب .
وشكرا .

الرئيس: ارفع الجلسة الى تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح الغد رفعت الجلسة الساعة العاشرة
والربع ليلا .

الجلسة الصباحية

٢٠٠٠/٢/٢

الرئيس: تتابع الجلسة

الكلمة للزميل انطوان حداد.

انطوان حداد: دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

لا بد لي قبل ان ابدأ مداخلي هذه ان احبي مجاهدي المقاومة اللبنانية على بطولاتهم التي رفعت راس كل لبناني وعربي عاليا. ولا بد لي كذلك ان احبي فخامة رئيس البلاد على موقفه من هذه البطولات وعلى رده على التهديدات الاسرائيلية، الرد الوجداني والوطني الكبير الذي نفتخر ونعتز به.

لا اريد ان اغوص في ارقام الموازنة وتفصيلها، لان اللجان قد اشبعها درسا وتمحيصا بحضور وزير المال والوزراء المختصين والموظفين الكبار في كافة الادارات والمؤسسات العامة ووقت التعديلات اللازمة، ولم يكن بالامكان لاسباب تعرفونها اكثر مما كان، لانه كما تعلمون ان خدمة الدين العام مع رواتب الموظفين وتعويضات نهاية الخدمة تستهلك اكثر من ٨٠ - ٩٠٪ من الموازنة.

ولكنني اردت في هذه المداخلة ان ابحث في السياسة المالية والاقتصادية بوجه عام، فما اراه صحيحا في هذا المجال هو ان تضع الحكومة تصورا لدور لبنان المالي والاقتصادي في هذه المرحلة كما لدوره بعد توقيع السلام وذلك بالنسبة لمحيطه العربي والشرق اوسطى:

هل هو الدور السياحي الطبيعي والتقليدي؟

هل هو الدور الاعلامي والاعلامي المميز؟

هل هو الدور الخدماتي والمصرفي؟

هل هو الدور الصحي (مستشفى الشرق)؟

هل هو الدور الثقافي (جامعة الشرق)؟

هل هو دور زراعي، صناعي، تجاري، ترانزيتي؟

ام هو كل هذه الادوار معا، تكمل بعضها، فتكثر فرص العمل وينمو الانتاج ويرتفع المستوى المعيشي للفرد وللجماعة؟

دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام، ان الدور السياحي في نظري يبقى الاساسي وذلك لعدة اسباب منها:

عدم وجود الثروات الجوفية الطبيعية، من بترول ومعادن وغيرها. ومنها واهمها: التاريخ السياحي الشهير للبنان، بعدما حباه الله من طبيعة جميلة بتنوعها دون المسافات الواسعة، ومناخ مميز بفصول اربعة تعزز السياحة الساحلية والجبلية.

ومنها ما يتمتع به لبنان من تاريخ حضاري، وكثرة في الاماكن الاثرية التي لو استغلت بطريقة عملية ومدروسة لجذبت سكان الارض جميعهم.

كما اننا يجب ان لا ننسى ان الشعب اللبناني باجمعه فطر على حسن الضيافة وعلى العمل السياحي، فغدا اكثر الناس خبرة واختصاصا في هذا المجال، وذلك اذا اكمل مع القليل من التوجيه والتاهيل والتثقيف السياحي من قبل الدولة.

وهنا لا بد من ان نشير الى ان السياحة اصبحت في كل بلدان العالم من اولى الصناعات القومية المنتجة. اما اذا اقتنعنا بهذا الدور السياحي الهام، فوجب من اجل تحقيقه بالصورة الافضل، ان تعمل الدولة على تاهيل البنى التحتية، من طرقات ومياه وهاتف وكهرباء وصرف صحي وفنادق ومطاعم وملاهي ومقاهي ومسارح ودور سينما ومستشفيات ودور علم. كما وجب عليها تفعيل الثقافة السياحية عند المواطن واصحاب المؤسسات السياحية عامة والسياحة الاثرية خاصة، من حيث خلق مؤسسة متخصصة ومزودة بكافة الوسائل التي تكفل انجاح هذا الموضوع وخاصة العمل على تحديد الاسعار التنافسية لتكون بطريقة مدروسة.

اما الزراعة والصناعة: منها بنظري حلقتان مكملتان للصناعة السياحية، بحيث يجري مسح شامل للاراضي الزراعية في لبنان مع مؤهلاتها وتصبح موجهة باقناع المزارع ودعمه فنيا وتقنيا (مهندسين زراعيين وتأمين الاسمدة، والادوية اللازمة، وانشاء بنك تسليف زراعي)، فتصبح النوعية تنافسية، فتؤمن الكمية اللازمة للاستهلاك المحلي اولا ثم الاسواق لتصدير الفائض.

كذلك الصناعة: فنحن متفقون ان لبنان لا يمكنه العمل في الصناعات الثقيلة ولكن يجب تفعيل الصناعات الخفيفة الاستهلاكية من غذائية واقمشة والبسة وكرتونية وبلاستيكية وحاجيات مدرسية واستشفائية وبعض الممكن من اجل البنى التحتية وصناعة البناء بنوع عام.

واستطرادا اذا اردنا ان نفعل من صناعة فالثروة الفكرية والعلمية في الانسان اللبناني تؤهله العمل في صناعة الالكترونيات والكمبيوتر.

اما التجارة والتراخيص، فهي موروثه من عهد الاجداد وبيروت كانت ولا تزال مركزا من اهم المراكز التجارية في حوض البحر الابيض المتوسط ويجب ان تبقى وان نعمل لتبقى بوابة الشرق. وذلك اذا عرفنا كيف نؤمن الموانئ والمطارات والايوتوستراطات الدولية وشبكات السكك الحديدية، كما اذا عرفنا كيف نستثمر الثروة المائية وبناء السدود والامدادات اللازمة وتفعيل انتاج الطاقة الكهربائية التي يمكن ان تصدرها اذا عرفنا كيف نستثمرها.

اما الدور الاعلامي والاعلاني: المحطات الفضائية اليوم وما يتمتع به لبنان من مناخ ديموقراطي وحرية وانسان ذو ثقافة وخبرة قل نظيرها بيروت في هذا المجال تبقى المركز الاعلامي والاعلاني لمنطقة الشرق الاوسط بدون منازع.

اما الدور الثقافي: رحم الله الشيخ موريس الجميل الذي كان قد طرح خلق جامعة العلوم الانسانية في جبيل وسماها جامعة الجامعات في العالم، تعطي اكبر دكتوراه في العلوم الانسانية، ومن اخرى من مدينة الحرف بمثل هذه الشهادة هذا عدا عن الجامعات الكلاسيكية.

اما عن الدور المصرفي والمالي والخدمات: فبقى بيروت تحتل الدور الاول في منطقة الشرق الاوسط اذا عرفنا كيف نفعل هذا الدور لما يتمتع به نظامنا من قوانين تكفل الاستثمار الحر والسرية المصرفية. وهنا يجب ان نستحدث التشريعات اللازمة لكي نضمن هذا التوجه السليم، كما انه يجب ان ننزع الفساد من الادارات الرسمية كافة ونحدث القوانين الادارية وان نركز قضاء نزها بما يطمئن الراس المال فيتدفق علينا الاستثمار في كافة المجالات.

واما الدور الصحي والاستشفائي، فان ما يؤهلنا لهذا الدور الكثير الكثير ان من ناحية المناخ وان من الناحية الكفاءات، وان من ناحية الموقع فاما الكفاءات العلمية والفنية والخبرات فيشهد لنا بها العالم بأسره واكبر شهادة على ذلك هي من لمع من اللبنانيين بكافة بلدان العالم في هذا الحقل.

واخيرا وليس اخرا، ادعو الحكومة ان تفكر جديا في اجراءات للمعالجة السريعة الانية للوضع الاقتصادي المتدهور العام فتعمل على ثلاثة امور:

اولا: ان تدع الاجراءات الجزائية جانبا فتجري المصالحات المالية مع كل من استباح الاموال العامة فتسترجع ما نستطيع منها للخزينة.

ثانيا: ان تشكل لجنة نيابية وزارية مع خبراء مهمتها وضع الدراسات اللازمة، لما تكلف ولا تزال لبنان في الصراع العربي الاسرائيلي والتوجه الى الاشقاء العرب بدفع التعويضات الواجبة والتي وعدوا بها من اجل اعمار لبنان.

وهذا حق للبنان دفعه في الحرب الاسرائيلية - العربية.

ثالثا: ان تحضر ملفا للتعويضات المادية على لبنان من اسرائيل والدول المنتجة للسلاح الذي استخدم ابان الحرب الداخلية واستخدمته اسرائيل ولا تزال في تدمير لبنان. واذا لم يكن ذلك بالمفاوضات فليكن في لاهاي.

وفي الختام، انا كلي ايمان بان هذه الرؤية ستتحقق، وخاصة في عهد الرئيس العماد اميل لحود الرجل الامل والبرنامج والمشروع لبناء دولة القانون والمؤسسات، الدولة القوية القادرة، الخالية من الفساد، وحيث القضاء النزهي يبقى الضمانة للمواطن، والمستثمر، والسائح على السواء.

وادعو الجميع من المواطنين والمسؤولين الشرفاء التي تخطي منطق المعارضة والموالة والالتفاف حول فخامة الرئيس لتحقيق ما يصبو اليه شعب لبنان، فيصح قول الشاعر:

«نيال مين الو فيك يا لبنان مرقد عنزة».

اما اذا اردنا ان نتكلم عن هذا التغيير الذي يطلبه من الجميع فنستشهد بقوله تعالى:

«لا يغير الله ما في قوم حتى يغيروا ما في انفسهم».

والسلام عليكم

الرئيس: الكلمة للزميل انطوان اندراوس.

انطوان اندراوس: دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام.

وفي الموازنة الثانية ايضا وايضا تقشف وشفافية وكل ما يتعلق بالاستهلاك الكلامي الذي اثقل كاهل المواطن الذي ترنح تحت وطأة الموازنة الاولى والارباك الحكومي طوال العام. وها نحن اليوم امام جردة حساب تكاد لا تنتهي. نعم هذا هو حال هذه الحكومة، تخطط وعشوائية وارباك، لم يألّفه لبنان من قبل.

ايها الزملاء لم يعد الكلام يجدي ولم تعد الكلمات مؤثرة مع حكومة تقشفت فانهدت المواطن، وارتكبت في قرارات عشوائية فدفع المواطن الثمن، وسقطت في الامن الداخلي فسقط الابرياء، وها نحن اليوم نسأل اين اصبحت التحقيقات من استشهاد القضاة الاربعة الى الكثير الكثير من الانتهاكات؟، اين هي التدابير الوقائية وخاصة في ظل كثرة الاجهزة الامنية؟ فعن ماذا نتحدث؟ هل عن السياسة الاقتصادية والاجتماعية والخطة الخمسية المزعومة لحكومة تتخبط ووزير مالها بارقام مزاجية والقاء المسؤوليات والتبعات على الغير وتحديدًا على الحكومات السابقة؟ بربكم هل يعقل لحكومة زاد عمرها عن السنة ان تبقى مشلولة وغائبة عن الناس وهمومهم والتبريرات دائما وابدا التركة الثقيلة والحكومات السابقة، في حين ان الوضع وصل الى حافة الانفجار الاجتماعي، وكلكم يعلم حجم المعاناة وانين الناس وفي اي ظروف يعيشون؟ اسألوا التجار والصناعيين وصاحب الدكان الصغير الى اية درجة الت اليها الاوضاع بفعل هذه السياسة الغبية دون ان نرى في الافق ما يدعو الى المعالجة الناجحة نظرا لقصر النظر وتنظيرات البعض التي طالما افلست دولاً، وها نحن نشهد افلاسا من اولئك الجهابذة الذين اتحفونا بسياسات مالية وارقام اقل ما يقال فيها استغناء لعقول الناس.

دولة الرئيس،

في السياسة المالية: فان الحكومة تؤكد في الفصل الرابع من فذلكة مشروع موازنة عام ٢٠٠٠ (السياسة المالية للحكومة) بان «تحسين وضع المالية العامة يعني الحد من تفاقم العجز، ومن ثم العمل على تخفيضه وذلك يستوجب ضبط الانفاق العام وتنمية الإيرادات وهذا ما ترمي اليه الحكومة اللبنانية من خلال سعيها الى تطبيق برنامج عملها للتصحيح المالي. وتشير الفذلكة من ان هذا البرنامج هو الاول من نوعه وهو يبرز جدية الحكومة

الحالية في التعاطي مع الوضع العام وعزمها على انقاذ الوطن من المحنة التي يمر بها.
ان الاهداف الرئيسية لهذا البرنامج كما توردها الحكومة هي:

- ١ - تخفيض العجز الى نسبة ٥٪ من الناتج المحلي.
 - ٢ - تثبيت حجم الدين العام بنسبة ٩٦٪ من الناتج المحلي.
 - ٣ - تخفيض معدل الفوائد على الدين الداخلي والخارجي.
 - ٤ - تحقيق نمو اجمالي في الناتج المحلي بنسبة حوالي ٥٪ سنويا في غضون العام ٢٠٠٣ .
- وتعتبر فذلكلة الموازنة لعام ٢٠٠٠ ان سياسات الحكومة التي اعتمدت خلال عام ١٩٩٩ تشكل الخطوة الاولى في اطار تطبيق البرنامج . الا ان النتائج الفعلية للعام ١٩٩٩ وبحسب الاحصاءات الرسمية واستنادا الى فذلكلة مشروع موازنة عام ٢٠٠٠ فان الوقائع تبين ما يلي:
- ١ - زيادة العجز خلال عام ١٩٩٩ عما كان عليه خلال عام ١٩٩٨ وبحسب البيان الصادر عن وزارة المالية عن وضع المالية العامة لسنة ١٩٩٩ بتاريخ ١٨ / ١ / ٢٠٠٠ .
 - ٢ - ارتفاع الدين العام بحوالي ثلاثة مليارات دولار وبحسب تصريح سعادة حاكم مصرف لبنان في ١١ / ١ / ٢٠٠٠ .
 - ٣ - ارتفاع معدلات الفائدة على الدين الخارجي وبحسب الاصدارات الاخيرة EURO BONDS وارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية خلال عام ١٩٩٩ مقارنة مع عام ١٩٩٨ وبحسب الارقام الموجودة في فذلكلة مشروع موازنة عام ٢٠٠٠ .
 - ٤ - ركود اقتصاد كاسح اذ انخفض النمو الاقتصادي من ٣٪ خلال عام ١٩٩٨ حسب ما تبينه فذلكلة عام ٢٠٠٠ والذي كانت تؤكده المصادر المالية المختلفة الى ١٪ خلال عام ١٩٩٩ كل ذلك حسب فذلكلة الموازنة . علما ان التقارير الاجنبية بما في ذلك ECONOMIST INTELLIGENCE UNIT قدرت نسبة النمو خلال العام ١٩٩٩ بحوالي ١,٥٪ سلبيا .
- وبذلك اصبحت الخطوة الاولى التي قامت بها الحكومة في اطار تطبيق برنامج عملها للتصحيح المالي تشكل تراجعا حادا في جميع اهداف البرنامج الرئيسية مما يعزز الشك بقدرة الحكومة على تحقيق هذا البرنامج .
- دولة الرئيس ، ان الهدف الرئيسي لهذا البرنامج يتمحور حول تثبيت الدين العام نسبة للناتج المحلي بحوالي ٩٦٪ . الا ان ملحق فذلكلة مشروع موازنة عام ٢٠٠٠ يؤكد ان تخطي الدين العام بنسبة ٨٠٪ من الناتج المحلي يؤثر سلبا على المالية العامة بشكل خاص وعلى الاقتصاد كله بشكل عام . ومن هنا نستغرب ان برنامج الحكومة غير الواقعي والمفرط في التفاؤل لا يستطيع ان يحقق المعيار الذي وضعته الحكومة لنسبة الدين العام الى الناتج

المحلي، مما يدل على فشل الحكومة حتى قبل ان تبدأ في تنفيذ هذا البرنامج. اصف الى ذلك بان البرنامج الحكومة للتصحيح المالي لم ياخذ بعين الاعتبار الخطة الانمائية الخماسية التي وضعها مجلس الانماء والاعمار، والتي تبلغ كلفتها ٦ مليارات دولار اميركي. وبذلك تفوق نسبة الدين العام للناتج المحلي في نهاية عام ٢٠٠٣ ما كانت عليه خلال عام ١٩٩٨، ومن هنا لا بد ان نسأل اي تركة ثقيلة ستتركها الحكومة للاقتصاد اللبناني بعد انجاز خطط الحكومة الخمسية؟

دولة الرئيس، ان برنامج عمل الحكومة للتصحيح المالي مثقل بالثغرات والاختفاء والفرضيات غير الواقعية، وقد عدناها في مناقشة مشروع موازنة عام ١٩٩٩ ولقد راينا بام العين مدى فشل سياسات الحكومة خلال عام، ١٩٩٩ ونحن نترقب لكثير من التساؤل ما ستؤول اليه نتائج عام ٢٠٠٠ لما في مشروع الموازنة من تضليل وخيال، وجل ما نطلبه من الحكومة اليوم ومن وزير ماليتها، هو التحدث عن برنامج الحكومي الخمسي للتصحيح المالي لان هذا البرنامج لم يعد سوى موازنتين، فشلت الحكومة في موازنة عام ١٩٩٩ ولا بد لها ان تفشل في موازنة عام ٢٠٠٠.

دولة الرئيس، اما عن عودة المهجرين: فحدث ولا حرج، نحن نسأل والناس تسال اين اصبحت هذه العودة واين نحن من انجازات الوزارة السابقة؟ تحدثوا عن هدر سابق وتكلموا عن شفافية العودة فالشفافية سهلة عندما لا نعمل شيئا، فهل عودة المهجرين تحتاج الى تقشف؟ هل سعر متر الاخلاء في المستشفى الحكومي بمئة وخمسين دولارا (١٥٠ د.أ.) يعتبر هدرا في الحكومة السابقة والان بثلاثماية وثمانين دولارا (٣٨٠ د.أ.) يعتبر تقشفا وشفافية؟ نسألهم ماذا فعلوا خلال العام المنصرم، اين عودة المهجرين؟ اين حقوق قرى وبلدات عاليه والغابون ومجدليا ويصور والكحالة، وصولا الى الشحار الغربي؟ واين مصير الضاحية وقرى ومناطق في قضائي بعبدنا والمتن؟ واين المصالحات ونحن على ابواب الانتخابات؟ انهم تائهون في المماطلة وتنظيم الجداول والبرامج والكشوفات واعادة الكشوفات والناس تسال ولا من يجيب.

نكتفي بهذا القدر ولن نسال الى اي مستوى وصلت اليه سمعة البلد في ظل غياب السياسة الخارجية والديبلوماسية، وان كنا نؤمن ما اسس في الحكومة السابقة لجهة تلازم المسارين السوري - اللبناني، والتماسك الداخلي والتواصل مع سوريا في قضية السلام وغيره...

نرى الحكومة تهوّل الى المفاوضات حتى قبل انعقاد اولى الجلسات بين سوريا واسرائيل، ونتفاجأ من خلال وسائل الاعلام بتسمية رئيس الوفد المفاوض، فاذا بنا نتخاطب حتى في داخل الحكومة على الاولويات وتسمية اعضاء الوفد وغيره من المسائل وهذا دون الحد الادنى من التنسيق مع سوريا حتى جاءت «الحكمة» الصائبة من سوريا نفسها ناصحة التروي والترقب.

اتذكر ان في احدى جلسات مجلسنا الكريم وبعد ايام فقط من تشكيل هذه الحكومة قيل ان البلاد خرجت اخيرا من الظلمة. اتساءل اليوم، هل دخلت البلاد عالم النور؟

باعترادي اننا دخلنا الثقب الاسود كما يسميه علماء الفضاء. هذا الثقب الذي ياكل «الاحضر واليابس» فيبتلع كل من يقترب منه . . .

اننا في حالة يأس وفقدان الثقة، والامل الوحيد هو في رهاننا على هذا العهد وسيده لنعمل سويا على الخروج من هذا النفق المظلم وخصوصا المساهمة بطي ملف المهجرين والعودة الى سياسة واقعية ترسم افقا جديدا يعيد البلاد الى خانة الانماء والثقة.

وشكرا

الرئيس: الكلمة للزميل جورج قصارجي.

جورج قصارجي: دولة الرئيس،

ما اجمل توصيف المشاكل الاقتصادية التي تقوم به الحكومة، وازافة عاملا مؤثرا من هنا وعنصرا من هناك، او زيادة حاشية هنا او رقما هناك، او الاستعانة بمبدأ من مجلد او رأي من كتيب، وكان جل عملنا هو توصيف الامراض، والدلالة على المشاكل فقط.

اما كيفية الخروج من الازمة ووصف الدواء هو امر اخر، واجتراح الحلول هو امر مؤجل، واذا كان الحكم «رؤية» واستنباط وتخطيط، فيمكننا الحكم بان حكومة الانقاذ والتغيير ما زالت تدرس وتستطلع وتبحث عن الاسباب ولم تصل بعد الى مرحلة العلاج.

فمهما طالت اطروحات الفذلكة وهي تفسر العوامل البيوية والتغيرات التي طرأت على الاقتصاد المحلي والاقليمي والدولي فما فتى الشعب يئن من العوز والجوع والحرمان ومن صلافة العيش، ويرزح تحت اعباء الحياة الصعبة يفتش يوميا عن لقمة ولقمة اطفاله وعياله، ويتدبر بدل اقساط المدارس ورسوم الكهرباء والمياه التي لا يرى منها الا النذر القليل، ويطرق ابواب المحسنين لاعانته على دواء او لتسديد فاتورة مستشفى، والحكومة غريبة عن المعالجات الحقيقية ودائرة عن التصدي لهذه الازمات وكان جل ما يشفي غليلها التربع عن كراسيها.

بالله عليكم افصحوا كيف اوقفتم الاستدانة التي اشتكىنا منا طويلا، وكيف عاجلتم ارتفاع ارتفاع خدمة الدين، وكيف قضيت على العجز في الموازنة، وكيف اوقفتم وكسرتم الحلقة المفرغة الناتجة عن العجز والدين وخدمة الدين، وما هي خطتكم التي ما زلتم تحضرونها لمعالجة ازمة القطاعات المنتجة ولرفد الزراعة والصناعة والحرفيين وصغار المنتجين بنبض جديد يقي اقتصادنا من تعثرات جديدة وافلاسات جديدة، والمعالجة - حضرة الوزراء - ليست فقط اصلاحات مالية انما اساسا هي اصلاح اقتصادي ومعالجة اقتصادية. الكثير من الارقام الواردة سواء في الموازنة ام في الفذلكة ممكن استعمالها في تعزيز وتثبيت بعض النظريات المالية والاقتصادية لكن ايضا ممكن الاستفادة منها ذاتها وبطريقة مختلفة لنقض ومواجهة هذه النظريات، ولعلنا في السنوات العشر الاخيرة لم نحظ الا بوزراء مالية «يدلكون» الارقام، ويغطونها، ويتحايلون على الواردات ويجذبونها بمغريات، مستفيدين

احيانا بذكاء واحيانا باقل منه من بعض تعاليم ومفاهيم اعلان وسياسة التسويق، متفاخرين بسياسة الشفافية وكانها منة وكرم ينعمون بها علينا، وكان الشفافية ليست باداة انما هدف قائم بذاته.

وكما مع الواردات كذلك مع النفقات يخالفون ما قررنا في موازنة العام الفائت ويمتنعون عن تسديد نفقات ضرورية لحياة المواطن ولعل ابرز مثال على ذلك اموال البلديات المستحقة، والتي هي عصب عمل البلديات، والتي هي ضرورة ملحة لتثبيت تجربة اللاحصرية الادارية، والتي هي المعنى الحقيقي لعمل هذه الهيئات المنتخبة من الشعب مباشرة، واموال البلديات هي المعنى الحقيقي للاستقلال المالي للهيئات الممثلة لمصالح الناس والتي تخرج البلديات من اطار المركزية الحصرية الى التوسع في تجربة اللاحصرية والتي هي مقدمة ضرورية لكل مشروع يهدف الى اللامركزية الادارية الحقيقية.

ولعل المثال الصارخ «لتقطير» اموال البلديات ما تعانيه بلديات برج حمود والنبعة وانطلياس وعنجر وكل البلديات التي مؤخرا ومع فيضان الطبيعة حل الخراب، وحلت ماسي كبيرة في مصالح قاطني وتجار برج حمود والنبعة والمدور والدورة وجل الديب وعمارة شلهوب وانطلياس ولم يسلم منها احد حتى اهالي وتجار عنجر، فجرف الطوفان ما جرف، وقضى على مزارع، وخرب اثاث المنازل، واغرق المستودعات واعطب الموجودات، واتى على جني العمر ولم يكن للبلديات من يد مساعدة لافتقادها لاموالها وللعصب الذي يحرك اجهزتها، وكيف بنا اليوم نطالب بالتعويض لاهالي وتجار برج حمود والنبعة والمدور وجل الديب وعمارة شلهوب وعنجر بينما لو اعطينا البلديات حقوقها في الوقت المناسب لكانت ربما قد خففت من مآسي المتضررين.

ونحن نستعرض هذه المآسي لا بد من الاشارة الى مسؤولية المنفذين والمقاولين اللذين سمحوا مثلا في منطقة كمطقة برج حمود والدورة والتي تضررت كثيرا من الطوفان الاخير ان يبنوا شبكات الصرف والاتية بوحول ومياه وردميات المكلس والجديدة والمناطق الاخرى العالية، بعرض واسع حتى الكيلومترات الاخيرة وقبل نهاية شبكة الصرف يعمدون الى تركيب شبكات وقساطل ومجارير اقل عرضا لا تستطيع ان تسرب هذه الكميات الكبيرة فتفيض هذه الشبكات بدء من اقسامها الاخيرة وعودة الى منطقة برج حمود والدورة.

وكانه مكتوب على منطقة برج حمود والمدور والدورة والكرنتينا وبعض اقسام الجديدة ان تبتي بكل الماسي وهي التي تعاني من مأساة كبيرة كانت وما زالت، حملها اياها الوطن بكامله الا وهي مأساة هذا «المعلم الاثرى»، الحضاري، السياحي، والذي اصبح يعد من عجائب الدنيا الثمانية اي «تلة الزباله» هذه التلة التي تستطيع ان ترى من على روابيها ركاب الطائرات المحلقة بالاجواء او شمم صنين، بقيت بعيدة عن المعالجات الحقيقية والضرورية، والتي تبقى وصمة عار على جبين لبنان وعلى جبين البيئة وحماها، هذه التلة التي اقفلت الحكومة عينها عنها وسدت اذنيها وتناستها وكانها تدفع باهالي هذه المناطق اللذين عرفوا بانضباطيتهم ومواطنيتهم الصالحة الى اللجوء الى السلبية والتمرد واخذ الحق بالطرق المتاحة بينما الحكومة غاربة عن التصدي لهكذا مشكلة.

دولة الرئيس، للارمن بعد اتفاق الطائف حقوق ما زالت مغيبة، فاتفاقية الطائف اعترفت بالارمن كاحدى

الطوائف السابغ الاساسية ولكن هذا الاعتراف لم ينعكس بالتعينات الادارية وما زلنا نحتاج الى «التسكوب» والمجهر لنرى مديرا عاما امنيا او عميدا امنيا او مديرا ارمينيا، او رئيسا لدائرة او موظفا درجة اولى من هذه الطوائف، وانتم الذين تؤكدون ودائما انكم حريصون على تنفيذ جميع بنود اتفاق الطائف، افما تعتقدون انه حان الاوان لانصاف الارمن واحقاق الحق.

وكما جميع الطوائف التي تحتفل باعياد دينية خاصة بها اضافة الى الاعياد الوطنية التي هي للجميع، فان كتلة نواب الارمن وجميع اللبنانيون من اصل ارمني، يطالبونكم بيوم ارمني واعتباره يوم عطلة وطنية، للاعراب عن مشاعر التضامن الوطني مع هذه الفئة من الشعب اللبناني ولتمتين اواصر المحبة والوحدة الوطنية مع كل لبناني من اصل ارمني وما يوم ٢٤ نيسان المفعم بروح الشهادة والتضحية والنضال من اجل الحقوق - يوم الشهيد الارمني - الا اقرارا من الحكومة بالتوازن والمساواة وبرغبتها بتحقيق التكامل على اسس عادلة، وهذا العيد يبلسم بعض الجراح ويعوض جزئيا عما لحق باللغة الارمنية من اجحاف يوم صدر المرسوم رقم ١٠٢٢٧ تاريخ ٨ ايار ١٩٩٧ ويوم صدرت سلسلة المناهج التعليمية الجديدة ورات التدابير التربوية الجديدة النور والتي اقصت اللغة الارمنية بعد اعتمادها لسنوات طويلة عن المناهج التربوية، والتي لم تعد تعتمد كلفة ثانية يستطيع التلميذ والطالب في المدارس الارمنية من تعلمها والتقدم الى الامتحانات مستندا اليها.

فان كتلة نواب الارمن تطالب الحكومة باعادة اللغة الارمنية واعتبارها في المدارس الارمنية لغة ثانية واعادة الامور الى ما كانت عليه وذلك احتراماً لمبادئ الدستور واحتراماً للقيم والتقاليد التي نشأنا عليها واحتراماً لمبادئ الديمقراطية.

دولة الرئيس، الثمن الباهظ والغالي جدا الذي دفعه الجيش اللبناني في الضنية للمحافظة على امن واستقرار البلد وللحفاظ على السلم الاهلي، ولتمتين مسيرة بناء الدولة، ولتعزيز قدرات السلطة المركزية على فرض سلطتها وسيادتها، يجعلنا ننحني اجلالا واكبارا امام هذه التضحيات الجسام ويقودنا الى التضامن الكلي مع جهوده الجبارة من اجل هذه الاهداف السامية.

لكن ونحن نتضامن مع المؤسسة العسكرية ونشد على ايديها لا بد من طرح المواضيع التالية، وذلك من اجل تفادي حصول ما حصل مرة ثانية:

اولا: تبين ان هذه الجهة المسلحة لم تكن وليدة يومها لا بل ان التحقيقات الميدانية اثبتت انها قامت ومنذ فترة طويلة بالتجهيز والتدريب والتسلح واستئجار الامكنة وشراء المعدات والذخائر والمواد الغذائية، مما يطرح ذلك مسؤولية من؟ النقص في التغطية الامنية والمعلوماتية والميدانية الدقيقة والكافية عن هؤلاء المسلحين وعن المنطقة ومن يتواجد فيها وكيف يتم هنا التواجد؟

كيف تم النقص الذي انتاب مسرح العمليات والذي اوقع الجيش في كمائن كان يمكن تفاديها وواقع هذه الكلفة الباهظة؟ ومن هي هذه الجماعات؟ وكيف تكونت؟ ومتى لجأت الى تلك المنطقة الجبلية؟ وهل كانت

الاجهزة الرسمية على علم لها وبتحركاتها ونشاطاتها؟ ام انها فوجئت بالعدد والتنظيم والاستعدادات؟

ثانيا: استمرار انتشار السلاح حتى المتوسط والثقيل مع فئات محددة لم تقم يوما بمواجهة الاحتلال الاسرائيلي او سعت يوما الى ازعاجه، ولم تحرك يوما ساكننا بوجه العدو الغاصب يثير التساؤل حول هذه «الجزر الامنية» التي اوضحت تشكل خطرا اساسيا على استمرار الاستقرار والسلم الاهلي، والتي اسقطت الى غير رجعة مقولة «الامن بالتراضي» ولذلك من المفترض على الحكومة ان تبلور خطة واضحة لكيفية انهاء هذه «الجزر الامنية» غير الفعالة بالمواجهة مع العدو الصهيوني وكيفية انهاء تعاطيها مع نظرية «الامن بالتراضي» وكيفية جمع السلاح الثقيل والمتوسط والخفيف من ايادي من لا يقوم فعليا بمقاومة الاحتلال الاسرائيلي، وايقاف توزيع رخص حمل السلاح عشوائيا وعلى محض ذاتية.

ثالثا: القيام بالتفتيش العميق والعلمي لاسباب الاجتماعية والاقتصادية لنشوء هكذا ظواهر ومعالجتها بكل روح وطنية ايجابية بعيدة عن المذهبية والطائفية والمناطقية، ولربما المدخل الاولي لهذه المعالجة هو الانماء المتوازن للمناطق، وذلك كله على قاعدة مستقبلية تستشرف عدم السماح بنشوء هكذا ظاهرة مرة ثانية ولتحاشي بروزها مجددا.

المجد والخلود لشهداء الجيش الابرار والعزاء لعوائلهم، والمباركة لهذه الوحدة الوطنية التي تجلت بصورتها البهية.

دولة الرئيس، سياسة وزارة الاتصالات السلوكية والاسلوكية هي سياسة محاباة للشركات الخاصة فالخط مفتوح مع شركة Liban Post والخط ايضا وعلى مسلكين مفتوح مع شركتي الخليوي، فجميع التوصيات التي رفعت من اللجنة النيابية ضرب بها عرض الحائط، واصدق تعبير عن ذلك تلزيم شركة البريد ايصال فواتير الهاتف العادي، وكان بالوزارة تفتش عن شغل، وعمل، وموارد، للشركة الخاصة، وهكذا تحولت الوزارة الى افضل زبون لدى الشركة الخاصة. وما التأخير والمماطلة والتسويق بالمفاوضات مع شركات الخليوي الا دليل اخر على المنحى الذي تأخذه سياسة الوزارة، التي تدفعنا دفعا الى السلبية ومواجهة سياستها المنحرفة عن خطاب القسم وعن بيان الثقة وعن الصواب والمنطق، فاما ان تعيدوا اليها الرشد والا سنضطر مجبرين على تصحيح الخلل حسب ما يخولنا اياه النظام الداخلي لمجلس النواب.

دولة الرئيس، باسم كتلة نواب الارمن تقدمت بهذه المطالب والاقتراحات ارجو ان تلقى لديكم الايجابية والاذان الصاغية ولكم من جميع كتلة نواب الارمن التمني بالتوفيق.

تأمل كتلة نواب الارمن مع كل هذه الملاحظات من الحكومة ان تعطيها بعض الانتباه ونحن سنصوت مع الميزانية.

بتاريخ ١٩٩٩/١١/٢٥ كان عندنا لجنة نيابية مثلها اللجان العادية اريد ان اقول كلمة متمنيا ان لا نصل اليها

في المستقبل. في الماضي كان يوجد احباط مسيحي تناسيناه، ثم حدث احباط اسلامي تناسيناه ايضا، والان سيكون لدينا احباط نيابي، لان اللجان النيابية كلما نجتمع ونتقدم بتوصيات يضربون بها بعرض الحائط من دون اي رادع، والدليل انه اليوم وردنا الجواب والذي من المفروض عليهم ان يعطونا اياه منذ شهرين.

الرئيس: زميلنا الكريم، هناك اصول بالنسبة للنظام الداخلي لمجلس النواب وهذا الشيء يتوافق مع الدستور، عندما يتقدم زميل بسؤال ويرى ان الجواب لم يصله، او ان الجواب غير كاف وغير مقنع، فبماكانه ان يحوله الى استجواب، وعلى رئاسة المجلس ان تدعو الهيئة العامة لمناقشة الحكومة حول هذا الموضوع، اتمنى ان لا يحكي السادة النواب هذا الكلام للصحف ولا يتذمرون فيه بين اربعة حيطان، واتكلم على مسمع الحكومة ورئيسها، والذي يريد تحويل السؤال الى استجواب فانا حاضر لكي ادعو الهيئة العامة، ولكن اذا لم يصر احد على الاستجواب، فاعتقد بانكم اقمتم بالاجوبة على اسئلتكم.

جورج قصارجي: اني اريد ان اوضح هذا الشيء، اصبح لي اكثر من ثلاثة عشر شهرا اصبح لدي اسئلة اكثر من خمسة عشر سؤالا وتحولوا الى استجوابات، ومن ضمنهم السؤال حول الخليوي وسؤال حول البريد بتاريخ ٢٠/٧/١٩٩٩ فحولتهم الى استجوابات وحتى اليوم لم احصل على نتيجة، وعندنا اتفاق في النظام الداخلي انه كل اربعة جلسات تخصص جلسة للمناقشة او للاستجوابات.

الرئيس: اطلب جلسة للاستجوابات وانا حاضر.

جورج قصارجي: دولة الرئيس،

انا لست مجبرا على طلب جلسة للاستجوابات، طالما ان كل اربعة جلسات تخصص جلسة للاستجوابات، ثم اننا اخذنا توصية في اللجنة وعرض علينا معالي الوزير فكرة حيث قال اذا ارادت شركة Liban Post ان نتفق معهم عليهم ان يرسلوا لنا نسخة عن فاتورة الهاتف، فقلنا له هذه النسخة؟ فقال حتى يعرف الشخص كم عليه من الدين.

فقلنا له بدل كل هذه الامور عليك ان تجعلها اما شهريا او كل ثلاثة اشهر عندها يعرف كل شخص كم عليه من الدين، ونصف الناس عندها توطين وليسوا بحاجة لهذه الفاتورة، وسألناه كم تبلغ الكلفة؟ هل تعرف يا دولة الرئيس ان فاتور الدين تبلغ عشرة مليارات ل.ل. يجب ان ندفعها الى شركة Liban Post وناخذ منهم ٥٪ ربح.

الرئيس: لطفا اعد ما قلته مؤخرا حتى يكون على مسمع معالي الوزير واطلب منك ان تصر على جلسة استجواب ان لم يكن لديك القناعة حول ذلك.

جورج قصارجي:

عرض علينا معالي الوزير في اللجنة النيابية انه سيعقد اتفاقية مع شركة Liban Post حتى يوصلوا لنا صورة

عن فاتورة الهاتف، وسألنا فيما بعد عن الكلفة لهذه الفاتورة. فقال ان الكلفة عشرة مليارات ل.ل. فرفضنا هذا الشيء، وقابلت فخامة الرئيس، هو ايضا رافض لهذا الموضوع، مع هذا كله اصبحت تاتينا المكاتب وكأن القضية قد لزمت وباشرت العمل، ومكتوب عليها مدفوع سلفا ودفعنا ثمن الطابع ايضا كي يصلوا لنا، عندي عشرة خطوط هاتف وصلتنني عشرة مكاتب دولة الرئيس. اي سنرسل مليوننا ومئتي مكتوب ثم دليل الهاتف الذي يحتوي على اغلاط قديمة، راجعنا بها في اللجنة واعترضنا عليها ولم يرد علينا احد، ثم طبعوا نفس الدليل وفيها فوق العشرين خطأ، واكثر من هذا في دليل الالفين هناك سترالات جاهزة منذ العام ١٩٩٨ في منطقة زحلة وفي اكثر من عشرين بلدة غير مذكورين في الدليل، وهذا الدليل يوزع من قبل Liban Post ايضا بأجرة مدفوعة، انا لم افهم قيمة ال ٥٪ التي سنأخذها من Liban Post كم سندفع لهم مقابلها؟ لقد ارسل لنا محافظ مدينة زحلة «بطاقة» معايدة وعليها طابع بريدي بقيمة خمسمائة ل.ل. من زحلة الى زحلة. من سيدفع ذلك دولة الرئيس؟ خمسمائة ليرة حصتنا منها كدولة خمسة وعشرون ل.ل. اي اصبحت علينا ان ندفع لـ Liban Post وللسنا نحن من ياخذ منها، وعرض علينا ايضا Prepaid Card، وهو كناية عن كارت ممغنط نستعمله في الهاتف حتى يدخلوا امالا نقدية ومسبقة، سألناه، هذه موجودة في كل العالم، ولكن في لبنان اين يمكننا ان نستعمل هذه البطاقة، ولدي سؤال عن Kiosks وهذا السؤال حولته الى استجواب وللأسف اقولها امام معالي الوزير انه ليس لديه الجواب، سؤال خرج من مجلس النواب وليس لديه جواب في الوزارة، السؤال كان بتاريخ ٢٠/٧/١٩٩٩ وحولته الى استجواب بتاريخ ٢١/١٠/١٩٩٩، وسألوني في اللجنة وقالوا ليس لدينا. يقول السؤال ان اربعة الاف «كاين» هاتف سيتم تركيبهم في لبنان، وهذا وافقنا عليه في مجلس النواب عام ١٩٩٧ وعندنا موافقة ديوان المحاسبة على هذا الشيء. فركبوا اربعة كابينات وجربوها فوجدوا بانها غير مربحة معهم فلم يكملوا العمل بها. ولا احد يطالب او يناقش بها. لا ديوان المحاسبة ولا الوزارة ولا جواب على السؤال والاستجواب. والان يطبعون البطاقات مثل عهد زميلنا سامي الخطيب عندما كان في وزارة الداخلية طبعوا بطاقات الانتخابات واعتقد بانها ما زالت في المستودعات، والان سنطبع هذه البطاقات وسنضعها في المستودعات ايضا. وشكرا.

الرئيس: لقد انتهت المدة المخصصة لك، ولكن حتى لا تمر هذه القضية وعلى ضوء الجواب الذي ساسمعه من معالي الوزيرين اخر الجلسة، فاذا لم يكن لديك القناعة، تلتزم الرئاسة بعقد جلسة استجواب خصوصية فيما يتعلق بموضوع الهاتف.

الرئيس: الكلمة للزميل حسين يتييم.

حسين يتييم: بسم الله

دولة الرئيس، تحية محبة واحترام، والحمد لله على سلامتكم الغالية،

وفاتحة الكلام تحية وانحاء، للمقاومة الجنوبية الباسلة التي تجسد كل يوم، ثقافة الجهاد العاملة، وتسطر لاجيالنا القادمة ملاحم كبرى في البطولات والايمان.

ايها الزملاء الكرام، اما وان الجلسة مخصصة لمناقشة الموازنة اراني مرة اخرى اعود الى الحديث عن شؤون التربية وشجون التعليم، لما لهذه المسألة من اثر في تشكيل الثقافة الوطنية، ولما لها من دور خلاق في تكوين انسان الوطن، وصياغة المعايير الصحيحة التي تبني عليها الاجيال الناشئة.

واذا كانت المؤسسة الاسرية هي الرحم الاول لبناء ثقافة الناشئ، فان المؤسسة التربوية هي الحضن المتخصص لارساء تربية موجهة، تضعها الدولة الام، وينهض بها مربون صالحون.

وبقدر ما نرى الدولة الام معرضة عن الامساك بالمسألة التربوية، فسوف نظل نصرح مع طوني بلير: التربية ثم التربية ثم التربية.

وسنبقى مصرين مع ماوتسي تونغ على الخطوة الثقافية الاولى في رحلة الالف ميل.

دولة الرئيس، ان موضوع الثقافة - كما التربية والتعليم - مسألة كبرى تواجه لبنان والعالم العربي ازاء تحديين داهمين:

اولا، ثقافة التطبيع التي تحاصرنا بها دولة اسرائيل، وسياسة التطبيع التي تمارسها علينا من خلال قدراتها العسكرية والسياسية والعلمية والاقتصادية والتربوية.

ثانيا، ثقافة العولمة الزاحفة، التي تحاصر بها الولايات المتحدة الاميركية، العالم كله، وعلى رأسه عالم عربي مترام، تعج ارضه بالثروات الهائلة.

واذا كانت الثقافة تعني بمفهومها الواسع كل ميادين المعرفة، من تربية وفلسفة وعلوم وفنون وقانون وقيم وعادات وسلوك، فان العولمة القادمة هي نتاج الثقافة الغربية، التي يبدو ان الثقافة الاميركية هي احدى اوضح تجلياتها، واشدها خطرا على الثقافات العالمية.

لقد بات كثيرون من السياسيين والفكرين وعلى راسهم الرئيس الفرنسي جاك شيراك، يخشون هيمنة الثقافة الاميركية من حيث انها تطلق ثقافة احادية شاملة، متلازمة مع ظهور قوة عسكرية رهيبة، بعد غياب الامبراطوريات الكبرى، السوفياتية والبريطانية والفرنسية.

والخائفون جزعون امام القدرات العسكرية المتفاقمة للولايات المتحدة، وازاء انجازاتها الاقتصادية والعلمية الهائلة في وسائل الاتصال والمعلومات والتقنيات الفضائية وشبكات الانترنت.

والسؤال المطروح، هل بامكان الثقافات الاخرى ان توائم ثقافة العولمة الاحادية الجبارة، وان تحافظ على خصوصياتها في ان؟.

قد يكون الجواب هو التالي: اجل!

- شرط بناء القوة الاقتصادية الذاتية.

- وشرط بناء المجتمع الثقافي .
- وشرط تطوير النظم التربوية .
- وهذا ما قدمت به فعلا دولة اسرائيل .
- فاما بناء القوة الاقتصادية الذاتية فانه يعتمد اساسا على القطاع الخاص لانه يملك دينامية الحركة والتطور وفقا لحيز الحرية التي يتمتع بها ، ووفقا لمدى الطموح الواسع الذي تتحرك معه الاستثمارات والرساميل والادمغة .
- واما بناء المجتمع الثقافي فهو الارض الخصبة لبناء قوة اقتصادية ذاتية .
- فالحرية والديموقراطية والعدالة هي اقانيم اولى في قيم المجتمع الثقافي المتطور .
- والحرية الفكرية والاكاديمية هي طليعة الحريات .
- واذا كان لزاما علينا ان نصون الحرية فلا مندوحة عن الديموقراطية ومؤسساتها الضامنة . من هنا يقتضي قيام جامعات ومعاهد ومدارس ومراكز بحث ووسائل نشر، تقوم على قاعدة ديموقراطية التعليم والاعلام ، وتوفيره لكافة شرائح المجتمع ، على ان تكون بمنأى عن مراكز الضغط السياسي ونزوات المصالح الشخصية .
- واما تطوير النظم التربوية فاننا من خلال تجربتنا نرى بان الهوية الثقافية تفرض نظاما تعليميا ملائما يجسد هذه الهوية ، ويغرسها في عقول الناشئة . ومن هنا يشار الى نجاح التجربة اليابانية وتجربة بلاد شرق اسيا التي تولي فيها مناهج التربية اهمية للتعليم والثقافة .
- فالى اي مدى نجحت نظمنا التربوية والثقافية في تاسيس حب المعرفة !
- وهل نما عندنا مفهوم موحد للانتماء الوطني والاهتداء الى الهوية القومية !
- فمنذ عقدين من الزمن حققت المنطقة العربية انجازات تربوية هامة ، بتاسيس مئتي جامعة ، خرجت مئات الالاف من المتخصصين في شتى الميادين . ولكن المؤسف ان هذه الادمغة المنتجة هاجرت باكثريتها باتجاه الغرب ، حيث المجالات رحبة لحرية الفكر والعمل والابداع ، وحيث المناخات خصبة لقيم الديموقراطية والعدالة وحقوق الانسان .
- يجري هذا التحول الثقافي فيما لا تزال انظمتنا السياسية والتربوية والاقتصادية تحكمها الطائفية والعشائرية والفردية والغرائزية ، في نظامنا اللبناني وفي نظم العالم العربي جله ، بعيدا عن هذه المناخات وهذه القيم .
- ان المتطلع الى الوضع المأسوي الذي آل اليه الوطن في عمر هذه الحكومة القائمة باموره ، يتملكه الحزن والجزع ، وهو يرى افواج الشباب يهاجرون نشدانا لحياة كريمة مستقرة بينما اخرون عاطولن عن العمل ، يطرقون

الابواب لاستجداء الوظيفة، وكانهم في ذلك يستجدون الرغيف والدواء والمقعد الدراسي وابسط حقوق الانسان.

دولة الرئيس، لا ينجيم على هذا البلد الجميل اليوم، الا شبح الهجرة والجوع والحاجة الى مقومات الحياة الدنيا. فبعد اكثر من عام على الولادة الميمونة «لحكومة الانقاذ والتغيير» لم نحصد الا الخيبة والمرارة. فلا تبشير الانقاذ ظهرت، ولا بشائر التغيير هلت، ولا التركة الثقيلة التي خلفتها الحروب العنيفة، وراكتها حكومات الاستقلال، وجدت لها في هذه الحكومة.

دولة الرئيس، في بلدنا هذا، المتعب بنظامه السياسي الاشوه واللاهث تحت وطأة الازمات من كل لون، والموعود بحكومته الواعدة، المتربعة على ارائك من السلطة والوجاهة، هنالك ارتال من شباب الوطن يرحلون، ومؤسسات تقفل ابوابها، وقرى تفرغ من اهلها، بينما دولة الاحتلال تستقبل الوافدين اليهود، بمئات الالاف، اسودهم واشقرهم، من افريقيا ومن روسيا ومن كل قارة، وتقطعهم الارض، وتقيم لهم المستوطنات، وتقدم لهم فأين الموقف الوطني الواحد، في موضوع المادة الدستورية التي تطلب العمل على تشكيل الهيئة الوطنية لالغاء الطائفية السياسية.

واين اداء الحكومة في هذا المجال وقد انزلت هي نفسها في ادكاء الطائفية عندما تدخلت في تشكيل حقائب المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

واين نداء الرئيس الاصلاحى الكبير الاستاذ نبيه بري الذي رعى الى مباشرة العمل على تطبيق المادة الخامسة والتسعين من دستور الطائف فهو يابى عليهم الاقيام الدولة العادلة، ويابون عليه الا الابقاء على دولة المحاصصة.

واين خطة النهوض التربوي التي ترتقي باجيالنا ووطننا الا استيلاد سياسة تربوية واضحة تفضي الى خطاب وطني واحد، تاخذ بيد الاجيال الى مساحات العلوم الحديثة، وتلاوين المعرفة والثقافة الشاملة.

اين نحن من الشقيقة سوريا التي تحارب بيد، وتواكب العصر بيد، تصمد في مواقع الصمود بثبات، وتنتفح على العلوم بكفاءة.

واين نحن من عدو محتل وقد غدا عملاقا في مجالات العلوم والمال والاقتصاد.

وقديما قيل: خذوا العبرة من اعدائكم قبل اصدقائكم.

يقول تقرير ورد حديثا على شبكة الانترنت ان الجامعات في اسرائيل غدت مراكز للبحث والتطوير وتقديم المعارف. وان علماء هذه الدولة لهم اكثر الاصدارات واغزرها في الكتب العلمية والبحثية. وانها تتفق سنويا ما يفارب خمسمئة مليون دولار على مراكز البحث المختلفة والمتنشرة بالمتات على مساحة الارض المحتلة.

وقد طورت اسرائيل نظامها التربوي مع مقتضيات ثورة المعلوماتية والتكنولوجيا فزودت مدارسها وجامعاتها

باجهزة الكمبيوتر، ومختبرات التكنولوجيا وبرامج المعلوماتية التعليمية، وطواقم المعلمين المدربين. وهكذا تاخى المتعلم في اسرائيل مع الالة منذ نعومة اظفاره في المدرسة كما في المنزل والمصنع.

واما سوريا ومصر الشقيقتان، ففتحوان هذا المنحى في التعليم اللاحق بركب العلوم المتقدمة. واما نحن في لبنان لا زلنا نتخبط في مناهجنا وبرامجنا، نختلف مع انفسنا: اي كتاب للتاريخ نكتب؟ واي كتاب للتربية الدينية نتفق عليه؟ واي رقابة نفرضها على دور النشر التي تبيعنا كتباً، كثيراً ما تسيء الى عقول ابنائنا في تشكيل معتقداتهم وبناء افكارهم.

واي مردود تربوي يعود علينا، فيما كلفة التعليم عندنا مرتفعة بشكل لا يقره منطق، وفيما الوف من التلاميذ لا يزالون مشردين!

في لبنان امية تربوية، طالما ان السياسة التربوية لا تؤمن لفقراء الناس مقاعد بالمجان، وطالما ان قانونا صدر يكفل الزامية التعليم ومجانيته في مرحلة التعليم الاساسي، وهو قانون لا يطبق حتى الان.

والتعليم في لبنان مشوه لانه خارج اطار الضبط والقانون والقيم الوطنية والقومية.

والتعليم في لبنان ليس اولوية كما هو عند الشعوب الحية، اذ ليس هناك اية نسبة في نمو هذا القطاع طيلة سنوات ثلاث على الاقل.

دولة الرئيس، ايها الزملاء،

والجلسة هي لمناقشة الموازنة العامة،

ان نظرة الى نسب الانفاق على التعليم في الموازنة الحالية ترينا بؤس ما نحن عليه في هذا المجال الهام الذي يرسم مستقبل اجيالنا ووطننا:

٨٣,٥٪ من الموازنة العامة، لوزارة التربية.

٥٠,٥٪ من الموازنة العامة لوزارة التعليم المهني والتقني.

٢٪ من الموازنة العامة لوزارة الثقافة والتعليم العالي.

فقولوا الله،

ابنه الارقام الهزيلة نتهياً لتربية خلاقة تصنع وطناً وتبني امة، وترسي ثقافة تواجه ثقافة دولة محتلة، وثقافة عولة زاحفة كالسيل العرم؟

انه التحدي الاكبر في المواجهة القائمة بين شعب له ثقافة هزيلة، وبين شعوب طامعة تحاصرنا ثقافتها في كل مجال.

ولولا ثقافة المقاومة الجنوبية العاملة العملاقة، لقلنا اننا شعب بدون تربية وبدون ثقافة، ولكن الحرف الذي حمّله قدموس الى العالم، ومدرسة الحقوق في بيروت يؤكدان فينا، اصالة الثقافة في التاريخ. فمتى نستثمر هذه الاصالة؟ ونستعيد هذا التاريخ.

ولولا المؤسسة العسكرية التي بنيت حديثا لقلنا اننا شعب بدون مؤسسات، ولولا عقيدتها الراسخة لقلنا اننا شعب بلا عقيدة.

ولولا امل يلوح في شخص رئيس البلاد لقلنا اننا قتلنا الامل. ذلكم ما جاء في خطب الرئيس وفي سلوكه، خير صورة عن المثل والمثال.

دولة الرئيس، ايها السادة النواب،

لقد ان لنا ان نحلم بدولة قادرة عادلة كما كان يحلو للرئيس الحص ان يردد. فهل يتحقق الحلم؟.

فكم من الحلم كبير وكم هو الحكم صغير فمتى يرتفع الحكم الى مستوى الحلم.

والسلام عليكم

الرئيس: الكلمة للزميل خالد ضاهر

خالد ضاهر: دولة الرئيس، ايها الزملاء،

في خضم المواجهات البطولية، ومع تتابع العمليات النوعية التي يخوضها ابطال المقاومة الاسلامية في الجنوب وفي البقاع الغربي ضد العدو الصهيوني وعملائه، وعلى وقع تهديدات العدو على السنة قادته ومسؤوليه، للبنان شعبا ومقاومة ودولة، وعلى ابواب مرحلة يدرك الجميع دقتها وخطورتها، نقف اليوم، لنناقش ليس فقط الموازنة السنوية وقطع الحساب للحكومة.

بل لنقيم اداء سياسيا واقتصاديا واجتماعيا لم يكن بمستوى الطموحات التي املنا تحقيقها قبل الغوص في لغة الموازنة والارقام وحساباتها لا بد من التأكيد على ان هذه الموازنة في مرآة لسياسة الحكومة ولها ارتباط وثيق ومباشر بكل مفاصل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن هنا نجد لزاما ان نبين موقفنا من التحديات والاستحقاقات التي تدهمنا الان وستزداد ضغوطها في المرحلة القادمة.

ان المنطقة اليوم مفتوحة على كل الاحتمالات ولبنان وسوريا هما المستهدفان، وعليه فاننا وبالرغم من مساوئ قانون الانتخابات الذي عارضناه بقوة، كما عارضه الكثيرون فاننا نامل ان تكون ارادة الناس في ايصال من تمثيل ضميرهم وقواهم الحية، اقوى من مساوئ هذا القانون الذي لم تراعى فيه العدالة والانصاف والتوازن.

وبالتالي فاننا نامل ان تتجسد الارادة الشعبية في الانتخابات القادمة بنواب قادرين على مواجهة التحديات القادمة بجرأة وثبات، ويقفون سدا منيعا في مواجهة محاولات الاختراق الصهيونية المختلفة، وخاصة اخطار

التسويات والاتفاقات ومفاعيلها والتصدي للتطبيع الاقتصادي والسياسي والاعلامي والثقافي مع العدو الصهيوني، الذي نرى ان خيوطه قد بدأت بالتسلل الى بعض البلاد العربية.

ايها الزملاء الكرام بالامس القريب حرصنا على وأد فتنة كانت تستهدف امن وامان البلد اعني بذلك احداث منطقة الضنية وسعيننا بكل ما اوتينا من قوة وبكل ما سمحت به الظروف الى نزع فتيل التفجير وكدنا لولا عناية الله ان نكون من ضحايا هذه الفتنة.

لا اسوق هذا للحديث عما جرى، بل لاقول وبكل صدق وامانة:

- اولاً: حاول البعض الاصطياد في الماء العكر، وتوجيه الاتهامات العشوائية التي لا تستند الى اي وقائع، لغايات سياسية وانتخابية واخرى تتعلق بالاساءة للساحة الاسلامية برموزها وقياداتها، وكافي بهذا البعض لا يدرك ان الاساءة للتيار الاسلامي ورموزه الذين يعملون ليل نهار لتعزيز السلم الاهلي وتماسك الساحة الداخلية، هو ضرب مباشر لاستقرار البلد وامنه، واذا عطل البعض لغة العقل، وسار في خيانات خاطئة تجاه المساحة الاسلامية عبر حرب الاتهامات الظالمة والتسريبات الاعلامية من المصادر الرسمية المجهولة المصدر والهوية وعبر الاعتقالات العشوائية والاعتباطية وغيرها من الممارسات. وهنا نسأل اين رد الحكومة على مثل هذه المصادر ام ان هناك في الحكومة حكومات ظل تصدر تسريبات بدون علم الحكومة فهل من مجيب؟

اوكد ايضا للشباب اللبناني بكل فئاته الاسلامية والمسيحية وللرأي العام، بان خيارات الاحباط والعنف والخروج على المجتمع والدولة قد وصلت الى طريق مسدود، وان من لجؤوا الى هذه الاساليب لسنوات عديدة، قد عاد اكثرهم عنها، ليتبنوا خيار العمل السياسي السلمي الذي نحرص عليه.

في المقابل، اثبتت سياسات الضغط والكبت وقمع الحريات والاعتداء على حقوق الانسان في العمل السياسي والتعبير والاعلام، في اكثر من بلد - اثبتت - عمقها وفشلها الذريع، ولم يعد من حل اليوم، لهذه المعضلة، التي يصير البعض على افحام لبنان في اتونها عبر تضخيم الاحداث وتحميلها ما لا تحمل، وعبر تضليل الرأي العام واثارة النعرات وزرع المخاوف والهواجس في هذا الوطن في ظل توجه مشبوه لزرع الفتنة وضرب الاستقرار الداخلي، لم يعد امامنا الا التمسك بالحوار وتحقيق العدالة والتعاون على حل كل المعضلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اطار من التفاهم الوطني وادراك المخاطر والفتن التي يسعى اعداء لبنان لزرعها واضعاف ساحتها الداخلية والاساءة اليه امام الاستحقاقات الكبرى. نحن اليوم نناقش الموازنة، واقول ايضا وبكل صراحة، انه اذا لم تلحظ الحكومة ضرورة الالتفاف الى المناطق المحرومة ووضع سياسة انمائية حقيقية ورعاية جادة، فلا تستغربوا ان تظهر ايضا وايضا بؤر للتوتر هنا وللاضطراب هناك.

وهنا اجد نفسي متسائلاً هل الحل الامني هو السبيل الوحيد لمعالجة الخلل، ام ان الانماء والانفتاح واحترام حقوق الانسان هو المدخل الصحيح لحل هذه الاشكالية؟

ايها الزملاء في طرابلس العطشى، والتبانة العطشى، والقبة العطشى، واي سمراء وفي عكار والضنية والمنية وبشري وسواهما من المناطق المحرومة هناك مواطنون يسألون عن دولتهم التي لا يعرفونها الا من خلال الحضور الامني، اما الانماء والخدمات فهي غائبة عنهم واسألوا اهل جبيرون والقمامين ووادي خالد ماذا قدمت لهم الدولة هل اوصلت لهم الطريق؟ هل روت عطشهم او امننت فرص العمل لشبابهم؟

اذا كان الخلل الانمائي وغياب الرعاية هو العدو الحقيقي للدولة وهو المهدد للامن والاستقرار، فان الاعتداء على الحريات الشخصية العامة والتعسف في استعمال اساليب التحقيق والاعتقالات العشوائية، وحرمان شرائح اجتماعية وسياسية من حقوقها، واتباع سياسة تمييز وتفضيل من قبل السلطة لبعض الافرقاء المطبليين والمزمرين والمتملقين لجدار السلطة، للوصول الى غايات مشبوهة بات الجميع يعرفها، هو ايضا سبب للاستياء الى امن واستقرار البلد، وهذا ما حذرنا، ونحذر منه لانه عامل خطير ومدخل من مداخل الفتنة والتوتر. هذا يفرز المواطنين الى فئتين فئة تلتزم بالقانون وهي تحت سقف القانون وفئة هي فوق القانون فئة المدعومين،

دولة الرئيس، ان مشروع موازنة العام ٢٠٠٠ لا يبدو انه يتميز عن موازنة العام ١٩٩٩ التي ساهمت في زيادة المعاناة الاجتماعية والاقتصادية للبنانيين، لم يروا مثيلا لها في اصعب ايام الحرب.

فموازنة ١٩٩٩ قال عنها معالي الوزير جورج قرم ان النفقات المقدرة هي ٨٣٦٠ مليار ليرة والعائدات ٤٩٩٠ الا ان ذلك لم يتحقق والموازنة لم تتحقق.

كذلك فان وزير المالية قال انهم حصلوا على واردات للدولة خلال كانون الاول ١٩٩٩ في حدود ٦٨٠ مليار ليرة وهذا رقم يعتبر من اعلى الارقام ويعود ذلك لسببين:

اولا: ان هذا ناتج عن ترصيد حسابات التخابر لسنوات ٩٦ - ٩٧ - ١٩٩٨ من شركة الهاتف الالمانية والذي بلغ ١٥٠ مليار ليرة. طبعا هذا لا يشكل عائدا في ميزانية ١٩٩٩ باعتباره لم يكن محتسبا فيها.

ثانيا: قيام وزير المالية بخطوة هامة من خلال اعفاء المواطنين الذين يسددون ضرائب الدخل على السنوات السابقة من الغرامات، مما امن مداخليل بحدود ١٦٠ مليارا.

اي ان مما تقدم يعني ان المداخليل الطبيعية هي ٣٧٠ مليارا فقط اذا لم نحتسب ١٥٠ و ١٦٠ مليارا كغرامات.

لذلك لا يجوز لنا ان نعول على الواردات الاستثنائية في موازنة العام ٢٠٠٠ لان مداخليل الهاتف ستكون على الاساس السنوي فقط، وكذلك المخالفات الضريبية، سنبدأ معها صفحة اخرى بعد ان انتهينا منها.

ورغم هذه الواردات بقيت المداخليل دون تلك المقدرة لها في ميزانية ١٩٩٩ والكلام عن عجز ٣٨٪ او ٤٣٪ فان ذلك يعود الى اختصار نفقات الموازنة فلو افترضنا ان هنالك ٤٨٠٠ مليار ليرة المجبة قد شكلت ٥٧٪ من الموازنة والانفاق الذي حصل هو بحدود ٧٥٥٠ مليار ليرة، اي انه تم اختصار مبلغ من رقم النفقات حوالي ٨٠٠ مليار ليرة وهذا الذي اختصر تناول الشؤون الانمائية والمهجرين حيث رصد لهما اعتمادات باكثر ٥٠٠ مليار لم يصرف منها اكثر من ٣٠٠ مليار ليرة.

هذا الاختصار طبعا اسهم في تأزم الوضع الاقتصادي كون مثل هذه النفقات تحرك الدورة الاقتصادية ثم هناك مستحقات لم تات الموازنة على ذكرها تتعلق بمستحقات شركة سوكلين ٦٠ مليون دولار .

كذلك هناك فرق بين ما ذكره وزير المالية وما صدر عن مصرف لبنان حول دفع فوائد الدين بين ٣٩٠٠ حسب مصرف لبنان و ٣٦٢٤ حسب معالي الوزير والفارق بينهما حوالي ٢٧٥ مليارا . مستحقات المستشفيات ايضا ١٥٠ مليار مستحقات اخرى كاشتراكات الدولة في صندوق الضمان لطلاب الجامعات والسائقين العموميين ، فيما يتعلق بالاستشفاء والامومة تقدر ايضا بحوالي ١٤٠ مليارا اي ما مجموعه حوالي ٦٥٠ مليار ليرة مما يعني ان العجز الحقيقي يتجاوز ال ٥٠٪ .

اضف الى ذلك الضريبة التي فرضت مع مطلع هذا العام والتي تصل الى حدود ٢٥٪ سبب لانكماش الاقتصاد، والمؤسسات والمصانع شهدت في هذه المرحلة عملية صرف واسعة للموظفين والعمال لذلك فاننا نعتبر ان موازنة الالفين (٢٠٠٠) هي تقشفية اكثر من موازنة ١٩٩٩ وستزيد الانكماش الاقتصادي في البلد والمطلوب معالجة هذا الانكماش والحد التدهور في هذا المجال، وذلك عبر اجراءات عديدة منها:

معالجة مشكلة بعض المؤسسات التي تكبد الدولة الخسائر الفادحة وذلك عبر خصخصتها وباسرع ما يمكن حتى تتخلص الدولة من خسائرها ومن الديون التي تترتب عليها مثال ذلك شركة طيران الشرق الاوسط التي تكبد الدولة ٨٠ مليون دولار سنويا بحجة ان هناك تعويضات ٨٥ مليون دولار تدفع لمرة واحدة، كذلك هذه الخصخصة تؤدي الى تامين مبالغ طائلة للخزينة وتخفيض الديون.

الرئيس: هل شركة طيران الشرق الاوسط خاصة ام لا؟

خالد الضاهر: لا .

الرئيس: شركة طيران الشرق الاوسط ليست خاصة .

خالد الضاهر: عفوا انا اتكلم عن المبدل ايست .

الرئيس: نعم ليست خاصة يعني خصخصة شيء خاص هي مزيج بين القطاع العام والخاص .

خالد ضاهر: المبدل ايست غير طيران الشرق الاوسط يا دولة الرئيس .

الرئيس: اريد ان اقول ان قانون الخصخصة هو في المجلس النيابي واضعه على نار حامية بعد جلسة الموازنة . وان شاء الله اسير بعد ذلك كما اتفقنا على اساس ان يكون الشغل فيه بشكل سريع لانه بحاجة الى دراسة لكل موضوع على حدة ايضا .

خالد الضاهر:

ويضاف الى ذلك تلفزيون لبنان الذي يجب خصخصته والتخلص من ملايين الدولارات كخسائر . الدول الديمقراطية ليست بحاجة الى تلفزيون رسمي لزيادة في التهليل والتطليل وغير ذلك اذا كان سيؤدي الى خسائر

كبيرة. ايضا نطالب بعمل سريع. ايضا هناك شركة اخرى.

اخرى كشركة (انتر) يتعين اخضاعها للخصخصة. ضرورة تشغيل وتطوير مصفاي طرابلس والزهراني بطريقة ال BOT مما يؤدي الى توفير فرص العمل لآكثر من خمسة الاف شخص، فضلا عن تأمين ملايين الدولارات كارباح. نطالب ايضا بدعم القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية، عبر سياسة واعية للتحديات الاقتصادية التي تمر بها المنطقة والعالم، تؤمن حماية الانتاج الوطني وتدعمه في وجه المنافسة الاجنبية، وتنقذ المزارعين من الاحتكار الذي يزد في اسعار البذار والاسمدة والادوية بنسبة تتراوح بين ١٠٠٪ و ٢٠٠٪ وكذلك اعادة النظر بالروزنامة الزراعية ومراعاة مصالح مزارعينا، مزارعو البطاطا والتفاح والحمضيات وسواها.

كذلك نطالب بالاسراع والاهتمام بالثروة المائية لتأمين مياه الري من خلال بناء السدود والبحيرات الصناعية الكفيلة بتأمين المخزون المطلوب من المياه. لهذه المناسبة نسأل اين اصبحت مشاريع مياه الشفة، كمشروع عين السبع في اكرام منذ ٣ او اربع سنوات. كل سنة يوعد الاهالي هناك بتنفيذ هذا المشروع وكان اخر الوعود في الصيف الماضي بذهاب وفد رسمي ووعدوا الاهالي هناك بانهم خلال شهر اب سيبدأون بالعمل وهذا ما لم يبدأ. مشروع نبع البرغش في حرار الذي يؤمن المياه لبلدة برقائل ولكثير من بلدات القيقع في عكار. مشروع مياه عكار العتيقة. عكار التي تعيش على بحيرة من المياه العذبة، وفيها اكثر من الف نبع عطشى يا دولة الرئيس، تراها لا تصلها مياه الشفة. نسأل هنا لماذا التأخير في انجاز هذه المشاريع الحيوية مع وجود الاعتمادات؟ نسأل هل ستنجز البحيرة الصناعية في الضنية قرب نبع بريصه ومتى ستحل أزمة مياه الشفة والري في منطقة الضنية؟ بلدات برقائل وقبعيت والبيرة والكواشرة وسهل عكار، هي عطشى بدون ماء صيفا وشتاء والماء تجري تحتها وفوقها. كل هذه الاجراءات وسواها، تؤدي الى خفض الدين العام والفوائد عليه وتنشط الدورة الاقتصادية ويحرك عجلة العمل والانتاج ويوفر فرص العمل للشباب بدل الهجرة الى الخارج.

ويؤدي الى تثبيت المواطنين في قراهم وبلداتهم. لذلك نجدد مطالبتنا ايضا بانصاف المعلمين وخاصة في المرحلة الابتدائية وحل مشكلة تربوية قديمة متمثلة بافتقار المدارس في قرى الضنية وعكار الى المعلمين، لان التعاقد ليس حلا تربويا ناجحا حيث تزيد نسبة المتقاعدين في هذه المدارس عن ٨٠٪. نطالب بدور معلمين، نطالب يا دولة الرئيس ليس باغلاق دور المعلمين وابو يوسف الله يجزيه الخير ودوره معروف في مجال الثقافة وفتح قصر الاونيسكو للثقافة، للجمعيات الاهلية. ولكن دور المعلمين يجب ان تعزز لان المنطقة بحاجة الى المعلمين. نطالب بحل جذري وانصاف المتقاعدين العسكريين سواء كانوا في ٩٤ او ٩٥ او ما قبل ٩٤ و ٩٥ ووضع الية تنصف هؤلاء جميعا وكل المتقاعدين.

ونطالب كذلك بانجاز سترالات الهاتف في عكار، لان التأخير فيها يؤدي الى خسائر للخزينة بمليارات الليرات، على سبيل المثال سترال بينين اصبحت منجزا ولم يعد الا بانتظار معالي الوزير لبدأ العمل به ان شاء الله قريبا. نطالب يا دولة الرئيس، بعد قانون الانتخابات الذي جمع الضنية وبشري بوصل عكار بالضنية عبر طريق ٦

كلم له من عهد الاستقلال، يرسم على الخرائط ولا ادري ان كان ينفذ على الخرائط.

نطالب يا دولة الرئيس بطريق بين الضنية وبشري على الاقل نمشي عليه بالصيف لانه في الشتاء اعتقد بسبب الثلوج لا يمكننا ان نصل له. نطالب بانصاف اهالي منطقة المنيه ورفع الغبن عنهم في مسألة الضم والفرز واعادة النظر في هذا الموضوع جملة وتفصيلا بما يكفل تحقيق العدالة والحفاظ على حقوق الناس.

مشكلة الكهرباء يا دولة الرئيس في عكار، في احسن ايام لبنان يعاني الانقطاع. والشبكة تحتاج الى انجاز ما يزال هناك مناطق لم تنجز في عكار وهناك مناطق بحاجة الى اعمدة واسلاك ومحولات ومعالجة مشكلة التقنين لكي يعامل اهل عكار كسائر المواطنين.

في الختام نطالب لاهلنا الفقراء في عكار والضنية وسواها من المناطق بانجاز مشروع المسكن ال ١٠٠ او ١٢٠ مترا.

الرئيس: هذا انجز والبارحة اثرنا هذا الموضوع كنت انت غائبا، معالي وزير الاشغال العامة اتى بجواب فوري البارحة وعرضه علي. بامكان كل المواطنين في لبنان ان يتوجهوا الى مكاتب التنظيم المدني بالنسبة لقانون ١٠٠ و ١٢٠ و ١٤٠ مترا ان ياخذوا رخصة، وان ياخذوا الشيء الذي هم يتفقون عليه والمعاملة تامة وهذه صورة موجودة عندنا هنا في المجلس.

خالد الظاهر: دولة الرئيس، هذا كلام جميل جدا جميل انما هناك مشكلات ادارية وتنظيمية بشأن العقارات.

الرئيس: ممنوع منعنا باتا ان يتم اخذ اي مبلغ حتى الطابع يوضع طابع ل ٥٠ الف ليرة لبنانية. واذا كان هناك اي شيء انا اتمنى ان يصل لي تقرير بهذا الموضوع حتى نراجع الوزارة المختصة دائما.

خالد الظاهر: نامل ان توفق الحكومة في ادائها وفي موازنتها وان ينعم اللبنانيون بالرخاء وان يحفظ هذا البلد من العدوان الاسرائيلي والمؤامرات الصهيونية والاميركية. والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة للزميل صلاح حركة.

صلاح حركة: دولة الرئيس،

لا بد لي من شكر من سبقني من الزملاء الكرام في اعتلاء هذه المنصة لما ادلوا به من ملاحظات قيمة احاطت بجزء كبير من مواضيع الموازنة مما يوفر علينا طول الكلام وان كنت اود لفت النظر الى ما نعانيه في منطقة بعبداء وخاصة في ساحل المتن الجنوبي والضاحية الجنوبية من حرمان في مواضيع المياه والكهرباء والمدارس والتربية والتعليم ولقد حاولنا ونحاول مع اجهزة الدولة المختلفة وعلى راسها رئيس الوزراء ووزير الموارد المائية والكهربائية ووزير التربية بان نجد الحلول لهذه المشاكل والازمات وما يستعرب له ان هناك مشاريع ملزمة وجاهزة للتنفيذ ولا تنفذ ومنها مشروع حصر ينابيع الديشونية ومنها حفر ابار الديشونية ومنها تجهيز الابار التي حفرت في المشرف. وان هناك حاجات نعاني منها في موضوع التربية حيث يبقى كل سنة الاف الطلبة خارج المدارس ولذلك نطلب

من وزير التربية والتعليم وصاحب الوزارات الكثيرة ان اعطاء هذا الموضوع الاهمية المطلوبة وادراج بناء مدارس جديدة في رزنامته واعطاءها الاولوية وكحل مؤقت محاولة استئجار العدد المطلوب من المدارس من اجل سد هذه الثغرة في السنة المقبلة.

لقد تعودنا على ان تكون موازناتنا مقسمة الى جزئين:

جزء اول يخدم الدين العام وموظفي الدولة وتبلغ نفقاته تقريبا ٩٠٪ من الموازنة وجزء اصغر الا وهو الانفاق الاستثماري وهو بحدود ال ١٠٪. ولقد ارتكزت الموازنة السابقة من ضمن خطة خمسية على تبني الخصخصة، وتفعيل ادارة الدين العام، ومبدأ محاربة العجز، هذه هي الاقنيم الثلاثة الاساسية في نظرية الوزراء ووزارة المالية بالنسبة للموازنة فهل نحن فعلا نسير في هذا الاتجاه؟

اود ان اسجل للحكومة في البدء توجهها سليما في هدفها ضبط عجز الموازنة وتخفيض الفوائد والمحافظة على استقرار سعر صرف الليرة، كما نسجل لها بعض الاصلاحات الخجولة في موضوع اجهزة الرقابة ومتابعتها للادارة بهدف وقف الرشوة التي كانت متفشية.

دولة الرئيس، ان نظرية ضبط العجز وان كانت ضرورية الا انها لا تكفي لتشجيع الاستثمار وزيادة النمو. ان زيادة الانفاق الاستثماري قد ينتج زيادة في العجز الا ان زيادة العجز هذا هي زيادة مبررة ومرغوب فيها وضرورية لانه يستتبعها نمو في الاقتصاد وزيادة في الدخل الوطني مما يزيد ايرادات الدولة وبالتالي يقلل العجز. وهذا الاستثمار له بعد اخر اذ انه يطلق الحركة الاقتصادية ويزيد فرص العمل مما يحد من تنامي البطالة التي تعاني منها. وهذا ما ينبغي على الحكومة ان تتبناه.

دولة الرئيس، لقد كانت الركيزة الثانية للعمل الحكومي هو اقامة ادارة اقتصادية ومالية حديثة مع اعادة تنظيم القطاع العام واعادة هيكلته عن طريق الاصلاح الاداري.

ولقد حاولت الحكومة الاصلاح الا انها لن تنجح كما كانت تتوقع وكما كنا ننتظر وخاصة في دوائر وزارة المالية وعلى العكس من ذلك تباطأت ادارات الدولة في عملها وذلك اما لان المنافع الشخصية الاضافية التي كان يجنيها بعض الموظفين قد منعت عنهم واما لان الخوف من المحاسبة اصبح هاجسا محبطا لاتخاذ اي قرار يكون للادارة حق الاستنساب فيه، مما عرقل امور المواطنين وساهم في انعدام الثقة لدى المستثمرين. واننا نحرص على تنبيه الحكومة الى ما التزمت به في بيانها الوزاري بيان الانقاذ والتغيير وبيان تبني خطاب قسم فخامة رئيس الجمهورية من تعزيز مؤسسات الرقابة وتفعيلها وتحسينها بدءا من تصحيح البنية والهيكلية وصولا الى تفعيل الاعداد الوظيفي والتدريب والتأهيل وتحقيق الثواب والعقاب مع تبسيط وتحديث اساليب العمل ورفع مستوى الفعالية والانتاجية وتصويب اوضاع المؤسسات العامة والبلديات ووضع ملاكات لها وللأسف لا اعتقد ان الحكومة نجحت في هذا المضمار ايضا.

اننا نعرف مثلاً ان بعض الشركات الكبيرة تمتنع عن دفع الضرائب والكثير ممن يذهب لمراجعة وزارة المالية حول تكليفهم لا يجدون التكاليف او حتى لا يجدون من يقبض منهم الضريبة المطلوبة. واذكر بالمناسبة انه ومنذ سنتين كانت وزارة المالية مزمنة على توظيف ٣٠٠ مراقب ضريبي للحاجة الماسة لهم وحتى اليوم لم يتحقق هذا الامر. كما لم تنشأ الوحدة المتخصصة الموعودة لاعادة هيكلة الدين العام وتحسين ادارته. اننا ندعو بالحاح الى تنفيذ هذه البنود لانها اساسية في بلوغ الاهداف المتوخاة والوقت يمر هدراً.

دولة الرئيس، نصل الى الموضوع الثالث، موضوع الخصخصة ونسأل الحكومة هل اعدت المناخ الاداري والاستثماري الضروري للخصخصة؟ هل اصلحنا مؤسساتنا المطلوب خصخصتها؟ وهل يمكننا ان نخصص شركة طيران الشرق الاوسط مثلاً وخسارتها السنوية تفوق الخمسين مليون دولاراً؟

كيف نخصص الكهرباء على ما فيها من مشاكل وعقد؟ ان المواطنين يشكون اليوم من انقطاع التيار الكهربائي بشكل مستمر ولساعات طويلة ويمكنني ان اؤكد لكم بان الوضع في ضاحية بيروت الجنوبية مثلاً اصبح مأساوياً على هذا الصعيد، هناك انقطاع لـ ١٠ ساعات او اكثر كل يوم والحكومة تشكو من انها مضطرة لاعطاء سلفات خزينة لمؤسسة كهرباء لبنان لتغطية عجزها ونذهب الى مؤسسة كهرباء لبنان فيأتيك الجواب بان للمؤسسة مستحقات محجوزة او غير مدفوعة لدى وزارة المالية وغيرها بحدود ٧٥٠ مليار ليرة فهي لا تحصل على مستحقات الادارات الرسمية، ومصالح المياه والامتيازات الخ...

وبدورنا نسأل الحكومة لماذا لا تدفع ما عليها بدل ان تضطر من وقت الى اخر الى اعطاء سلفات خزينة؟ وهل بهذه الطريقة تظهر شفافية ارقام الموازنة؟

وهنا يا دولة الرئيس لا بد من فتح نافذة مهمة على المؤسسات العامة التي تحصل على مساهمات من الموازنة. كيف يمكننا مراقبتها اذا لم تلحق موازاناتها بالموازنة العامة. حتى رئيس الحكومة كيف بإمكانه مراقبة هذا الكم الكبير من المؤسسات التابعة له والملحقة به؟ انه من الضرورة بمكان اعتماد هيكلية جديدة تزيد الكفاءة والجدوى في عمل كل مؤسسة او مرفق يراد تخصيصه ونحن بانتظار مشاريع القوانين في هذا المجال ويطول الانتظار. دولة الرئيس، مع بدء عمل الحكومة كنا نبحت عن حوالي ٦٠٠ مليار ليرة ضائعة للبلديات. ومع تقدم الوقت ما زلنا نبحت ولكن هدفنا اصبح اكبر. اذ اننا الان نبحت عن اكثر من الف مليار ليرة اصبحت مستحقة لهذه البلديات.

فاذا كنا فعلاً نريد تنشيط الدورة الاقتصادية على صعيد كل لبنان، واذا كنا فعلاً مؤمنين بسياسة الانماء المتوازن وهنا لا اشك لحظة في ان وزير المالية الاختصاص في الامور السوسيلوجية يهمل الانماء المتوازن اذا كنا فعلاً مهتمين بسياسة الانماء المتوازن فما الذي يمنع من دفع هذه المبالغ المستحقة الى كل بلديات لبنان ولو مقسطة على مدى سنتين او ثلاث سنين شرط ان تصفى ومنذ الان كل استحقاقاتها سنوياً لكي لا تتراكم هذه المبالغ من جديد، ولا نفهم معنى تمنع وزير المالية عن دفع هذه المبالغ خاصة وان هناك نصوصاً قانونية صريحة توجب الدفع.

دولة الرئيس، هل من المبالغة القول بان واحدة من معجزات لبنان هي الثروة البشرية المنتشرة في اكثر دول العالم يصل الكثير منهم الى اعلى المراتب والمناصب وتبقى العاطفة تشدهم الى وطنهم الام متأهين دوما لكل عطاء. ونحن اليوم بامس الحاجة كي نأخذ وبكثير من النكران نتجاهل احتياجات هؤلاء المغتربين الى انتماء شرعي للوطن الام وحقوق اساسية في المشاركة ودعم مطلوب وواجب وقت الازمات التي تحل بهم. ان ما نسميه الانتشار هو الذهب الابيض للبنان لذلك نرجو رعاية هذا الامتداد والافادة منه والتعاطي معه كجزء اصيل نرعاهم ويرعوننا نفيدهم ويفيدون الوطن. ولذلك يقتضي تنشيط بعثاتنا في الخارج وزيادة كادراتها وتشجيع كل من يرغب الى زيارتنا.

ومن اجل انجاز المؤتمر الاغترابي الاستثماري في ايار المقبل نطالب الحكومة باتخاذ كل الاجراءات الضرورية اللازمة لانجاحه مع تحضير مشاريع القوانين الضرورية من اجل السماح بتعيين ستة نواب من الاغتراب يشاركون في حياتنا السياسية دون حق التصويت طبعا وهو الاقتراح الذي تقدم به دولة الرئيس مجلس النواب والذي نؤيده لما فيه من مصلحة كبيرة للبنان.

دولة الرئيس، امل ان تستفيد الحكومة من كل الملاحظات التي ادلينا بها والتي سوف يدلي بها الزملاء وكلنا امل في ان يستطيع لبنان الصمود في زمن التحولات على ابواب الالفية الثالثة مع ما نعانيه من ظلم الاحتلال في جنوبنا الحبيب وبقاعنا الغربي وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل عدنان عرقجي.

عدنان عرقجي: دولة الرئيس،

بادئ ذي بدء نقر لوزير المالية بكفاءته الاكاديمية لكن شتان ما بين النظرية والتطبيق فالمحضررات والنظريات في الصفوف المغلقة شيء والمعالجة الميدانية على الارض شيء اخر.

دولة الرئيس، لا يمكن الخوض في تفاصيل مشروع موازنة عام ٢٠٠٠ وسياسة الحكومة المالية والاقتصادية من دون ان ننظر الى نتائج عام ١٩٩٩ وما الت اليه سياسات الحكومة في هذا العام والذي يمثل السنة الاولى من برنامج الحكومة للتصحيح المالي.

لا بد من التذكير بان هدف الحكومة الاساسي كان ولا يزال تخفيض العجز في المالية العامة والسيطرة على الدين العام. وقد جندت الحكومة جميع طاقاتها لتحقيق هذه الغاية واتبعت سياسة تقشفية جذرية كما رفعت الضرائب والرسوم بنسب كبيرة جدا مما ادى وباعتراف الحكومة ووزير ماليتها الى ركود اقتصادي الى ازمة معيشية عميقة ان لم تقل خانقة.

وتعتبر الحكومة من خلال فذلكة الموازنة بان سنة ١٩٩٩ تمثل نقطة تحول على صعد عدة، كالمالية العامة والسوق النقدية والوضع الاقتصادي العام كما تباهي الفذلكة بنجاحات الحكومة وسياستها من خلال الاشارة الى

انتصارها على عجز الموازنة وسيطرتها على الدين العام وارتفاع احتياطي مصرف لبنان من العملات الاجنبية وانخفاض العجز في الميزان التجاري وتدني معدلات الفائدة.

وفي هذا الاطار لا يتوقف معالي وزير المالية الدكتور جورج قرقم من تهئة نفسه على انجازاته خلال عام ١٩٩٩، معتبرا ان ما حققته في المالية العامة هو شبه معجزة.

ولذلك كان لزاما علينا ان ننظر الى حقيقة ما حققته سياسة الحكومة وشبه معجزة الوزير القرم من خلال الارقام والمعلومات التي وردت في فذلكة الموازنة وفي بيانات وزارة المالية ومصرف لبنان.

اولا: لكم كانت شدة مفاجأتنا بنتائج ملخص الوضع المالي الذي تصدره وزارة المالية لنجد ان العجز العام قد ارتفع خلال عام ١٩٩٩ الى ٣٥٨٦ مليار ليرة لبنانية وذلك بالمقارنة مع ما تحقق عام ١٩٩٨ حيث بلغ العجز ٣٤٦٥ مليار ليرة. نعم ان العجز العام قد ارتفع خلال عام ١٩٩٩ وبارقام الوزير القرم نفسه وبالرغم من كل محاولاته المتقطعة النظير لتجميل الارقام وتبني سياسة الاحصاءات المتحركة والتي تذكرنا بالرسوم المتحركة لما تمثل من ضروب الخيال. وبالرغم من ذلك كله، وبالرغم من تصريحات معالي الوزير القرم المستمرة بشأن نجاحه في تخفيض العجز، نجد ان العجز العام قد ارتفع في عام ١٩٩٩ عما كان عليه في عام ١٩٩٨.

من جهة اخرى فاننا نفاجأ بان الدين العام قد ارتفع بحوالي ثلاثة مليارات دولار خلال عام ١٩٩٩ بحسب تصريح سعادة حاكم مصرف لبنان الى صحيفة السفير بتاريخ ١١ كانون الثاني ٢٠٠٠. اي ان نجاح الحكومة والوزير القرم في السيطرة على الدين العام قد ادى الى ارتفاع هذا الدين العام بحوالي ثلاثة مليارات دولار اميركي. وهذه عينة عن نجاحات معاليه فكيف كان الحال لو لم ينجح الوزير القرم في مساعيه الحميدة هذه. ان هذه التطورات في المالية العامة اتت نتيجة سياسة النقشف الحادة التي اتبعتها الحكومة في الانفاق العام بما في ذلك الانفاق الاستثماري وحتى الاجتماعي اذ ان الحكومة لم تتفق الا القليل القليل من اعتمادات الموازنة الاستثمارية كما انها لم تتفق سوى ثلث الاعتمادات المرصودة للشؤون الصحية وبقي هناك جزء ليس بقليل من الاعتمادات المرصودة في عدد من بنود الموازنة والتب لم يجر انفاقها.

اي ان الحكومة وبالرغم من تأجيل انفاقها الاستثماري والاجتماعي لعام ٢٠٠٠ ومجموعة اخرى من النفقات التي استحققت على الخزينة ولم تقم بدفعها لمستحقيها وبالرغم من الزيادات المطردة في الضرائب غير المباشرة في عام ١٩٩٩ فقد فشلت الحكومة في تحقيق هدفها الاول الاساسي الا وهو تخفيض العجز والسيطرة على الدين.

لبن فشل الحكومة وفشل معالي وزير المالية انحصر هنا دولة الرئيس، لربما كانت قد هانت الامور، ولكن فضائل هذه الحكومة وانجازات معالي وزير ماليتها تعدى ذلك الى الوضع الاقتصادي ككل. فبالاكد ان هذه السياسات الفاشلة قد ادت الى تراجع حاد في الحركة الاقتصادية والى حالة ركود وانكماش خانقة والى ازمة معيشية ضاغطة والى بطالة متزايدة والى هجرة متسارعة.

من جهة اخرى لم تتوان الحكومة ووزير ماليتها يوما عن التباهي بنجاحها في تحقيق الاستقرار النقدي مشيرة الى ارتفاع مبلغ الاحتياطي بالعملات الاجنبية لدى مصرف لبنان ولم تترك مناسبة الا وفاخرت بانها استطاعت ان تفصل ما بين السياسة والاقتصاد. لا بد لنا هنا من التنويه بالحكومة فيما قامت به لجهة اتباع بعض سياسات الحكومات السابقة فيما خص الاستقرار النقدي الذي ندعمه جميعا. الا اننا نود ان نذكر بأن الحكومة ليست هي التي نجحت في ارساء الاستقرار النقدي بل يعود الفضل في هذا المجال في واقع الامر للحكومات السابقة. وان هذه الحكومة استمرت في تلك السياسة الحكيمة. الا اننا نود ان نذكر الوزير القرم ايضا والذي بدأ ولو متأخرا بالاعتراف بان الذي يقرر فعالية السياسة المالية هو سوق القطع (١٢/٧/١٩٩٩ النهار) فلا بد لنا من ان نعود الى تذكيره بان سوق القطع استقر وبدأ يتحسن منذ نهاية عام ١٩٩٢ مع بعض التقلبات التي تزامنت مع الاحداث الامنية في لبنان والمنطقة او مع بعض الاحتقانات السياسية بما في ذلك فترة الاشهر الستة الاولى من العام ١٩٩٩ حيث لم يعد احتياطي مصرف لبنان في عام ١٩٩٩ الى الارتفاع الا في النصف الثاني من هذا العام.

وذلك عقب التجديد للاستاذ رياض سلامة كحاكم لمصرف لبنان مرة ثانية مما أكد بان هذه الحكومة مستمرة بسياسات الحكومات السابقة تجاه الاستقرار النقدي.

اما على صعيد العجز في الميزان التجاري فان الحكومة ووزير ماليتها يفاخران بان العجز التجاري قد انخفض خلال عام ١٩٩٩. ولم تترك الحكومة مناسبة الا ودلت على ان هذا الانخفاض هو اهم انجازاتها وسياساتها. ولكن يبدو ان ذاكرة معالي وزير المالية قصيرة الى الحد انه في فذلكة الموازنة يؤكد بان مرد الانخفاض في الاستيراد نتج عن الركود الاقتصادي والانخفاض في الاستهلاك المحلي فما حاول ان يهمل له لم يكن ظاهرة صحية بل كان مؤشرا على المرض الخطير الذي بدأ ينتشر في الجسم الاقتصادي اللبناني دولة الرئيس «ولا تحسب الشحم فيمن شحمه ورم»، رحم الله شاعرنا الكبير المتنبي.

وبكلام اخر ان نجاح الحكومة في تخفيض العجز في الميزان التجاري هو نتيجة نجاح الحكومة في تحقيق ركود اقتصادي مذهل وفي نجاحها في تخفيض مستوى معيشة اللبنانيين مما اضطرهم الى تخفيض استهلاكهم. انه من المؤسف حقا ان الحكومة ووزير ماليتها يعتبرون ان الركود الاقتصادي والانخفاض في مستوى معيشة اللبنانيين هو النجاح بعينه.

واخيرا تفاخر الحكومة ووزير ماليتها بانها نجحت في تخفيض معدلات الفائدة وكان معدلات الفائدة لم تنخفض الا في عام ١٩٩٩. الا ان فذلكة مشروع موازنة عام ٢٠٠٠ تناقض مقولات معالي الوزير حيث فشل معاليه في الاستمرار في اضاليه فيها هو يؤكد في فذلكة العام ٢٠٠٠ بان معدلات الفائدة انخفضت بين عام ١٩٩٥ و١٩٩٨ بحوالي ٣,٣ نقاط مئوية للسندات على ثلاثة اشهر بحوالي ٦,٧ نقاط مئوية للسندات على الستين. ولكن فذلكة الموازنة تشير بان هذا الانخفاض غير كاف لان معدلات هذه الفوائد لا تزال عالية نظرا للتراجع الحاصل في معدل التضخم. فمعدل الفائدة الحقيقية (اي بعد تنزيل معدل التضخم) على السندات لاجل

سنتين، وبحسب فذلكة مشروع موازنة عام ٢٠٠٠، التي تتحدث وبلسان معالي الوزير القرم عن معدلات الفوائد الحقيقية لم تتغير بين عام ١٩٩٥ وعام ١٩٩٨ اذ تراوحت بين ١٢,٢٪ و ١٢,٨٪.

واذا اخذنا هذا المعيار، اي معدل الفائدة الحقيقية، نجد ان معدلات الفائدة الحقيقية خلال عام ١٩٩٩ قد ارتفعت اذا ان معدل الفائدة الحقيقية على السندات لاجل سنتين وبحسب الارقام المتوفرة في الفذلكة ارتفعت الى ١٣,٦٪. اي ان معدلات الفائدة الحقيقية خلال عام ١٩٩٩ ارتفعت مقارنة عام ١٩٩٨ وهل هذا ايضا مما تعتبره الحكومة ووزير ماليتها انجازا؟ للاسف ونسمي هذا انجازا.

دولة الرئيس، هذا غيظ من فيض انجازات ومعجزات معالي الوزير القرم خلال سنة ١٩٩٩. انجازات تحتوي على:

- ارتفاع في العجز المالي العام
- ارتفاع في الدين بحوالي ثلاثة مليارات دولار.
- ارتفاع في معدلات الفائدة الحقيقية
- ركود وانكماش خانق
- انخفاض في مستوى معيشة اللبنانيين
- بطالة مستشرية
- هجرة متسارعة

فوق هذا كله فان شبه المعجزة التي تحدث عنها معالي الوزير تتمحور حول قدرة معالي وزير المالية والحكومة في تشويه حقيقة الاوضاع والتباهي بنجاحات وهمية وهي ليست في الواقع الا فشلا ذريعا.

دولة الرئيس، قبل ان انهي كلامي اريد ان اسال ان تعويضات الترميم لمدينة بيروت (عالوعد يا كمون). اين تعويضات المهجرين الموجودين في مدينة بيروت التي يوجد بها ابنية كثيرة ما زالت مشغولة من قبلهم وصاحب الرزق ينظر الى رزقه دون ان يطاله؟ اين العدالة واين الحق الذي كفله له الدستور الملكية الخاصة؟ (عالوعد يا كمون). لقد سمعنا معالي وزير المالية نهار امس يدافع عن سياسة الحكومة المالية وعدد امورا كثيرة اكثرها مغالطات كبيرة ولكنه اصاب بشيء واحد الا هو ان عدد المسافرين في مطار بيروت قد زاد عشرة بالمئة نعم يا دولة الرئيس.

لقد زادوا عن العشرة بالمئة ولكن ذهابا One Way الى بلاد الاغتراب هربا من الحالة الاقتصادية المتردية وغياب فرص العمل وتزايد الضرائب والرسوم وجلهم من خريجي الجامعات واصحاب الخبرة والمعرفة حتى «الزغوة لم نعد نسمعها» زغوة الاعراس والافراح» لان الشباب والصبايا لا عمل لهم فكيف بالحري ايجاد مسكن لانشاء عائلة؟!.

دولة الرئيس، لو لم نكن في بلد شرقي له عاداته وتقاليد الدينية والاجتماعية لرأينا الصبايا قبل الشباب على ابواب السفارات ضمن الطوابير التي تقف يوميا هناك.

بالنسبة لمشروع قانون الاعلام والاعلان الانتخابي، ننصح الحكومة بما يخص التقديرات الاجتماعية وعمل الخير، وننصح واضعي هذا المشروع القانون بفحصه عند طبيب نفساني لفحصه قبل ارساله اليها.

البطاقة الانتخابية لا نوافق على فترة الشهر للحصول عليها. نصف بيروت ليس عندها بطاقات وهناك ٤٠٠,٠٠٠ ناخب فكيف باستطاعة المواطن البيروتي ان يمارس حقه الشرعي بالانتخاب لماذا تحتاج البطاقة الانتخابية الى فترة شهر للحصول عليها نحن لا نقبل بذلك اطلاقا.

دولة الرئيس، منذ سنة ورغم تقدم العلم والطب ووصول الانسان الى اقاصي الكون ما زالت هذه الحكومة تصف لهذا الشعب المسكين دواء الكي. نعم الكي، الكي للفقر، الكي للاستشفاء، الكي للتعليم، الكي للبطالة، الكي بالضرائب واخيرا الكي بالمرسوم الباهظة. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل عبده بجاني.

عبده بجاني: دولة الرئيس، الزملاء الكرام،

ان عام ٢٠٠٠ يمثل نهاية قرن وبداية الفية الثالثة. ولما كان القرن المنصرم قد تميز بالتقدم الصناعي والتقني فمن المنتظر ان تشكل السنوات القادمة تحد للحكومات لكي تضع هذا التقدم في خدمة مواطنيها وتؤمن ازدهار مجتمعاتهم وتجعلهم يرفلون بالبحوحة وبالاطمئنان الى مستقبلهم. وكل ذلك يتحقق بفضل سلطة حكومية واعية لواجباتها ومصالح مواطنيها. وان موازنة الدولة هي الوسيلة الاساسية لتحقيق هذه الاهداف. والحكومة المستمرة في السلطة لا تستطيع تحقيق اهدافها عبر موازنة سنة واحدة، لذلك وجب مناقشة الموازنة السابقة ونتائجها للحكم على العمل الحكومي.

ان الحكومة وعدت في موازنتها للعامين الماضي والحاضر، وفي كل المواقف التي اتخذها الوزراء، بتحقيق الاصلاح المالي والاصلاح الاداري ونقل البلاد من حالة العسر الى اليسر، وتخفيض الاستدانة. وقد وضع غالبية الوزراء برامج عمل تفصيلية طموحة لوزارتهم تليق بكبار اساتذة الجامعات العالمية. ففرح الشعب وصدق حكامه. ولكن ماذا تحقق فعلا على الارض؟

اولا - الاستدانة:

استسهلت الحكومة اللجوء الى الاستدانة من الداخل والخارج معا. وهذا ما كانت تعييه على الحكومات السابقة. فيعد ان كانت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي بمقدار ١١٠ بالمائة في نهاية عام ١٩٩٨، اصبحت هذه النسبة بمنزلة ١٢٥ بالمائة من الناتج المحلي لعام ١٩٩٩. وتطلب الحكومة الاستمرار في هذا المنحى عبر موازنة

عام ٢٠٠٠. والغريب هنا ما ورد في المادة السادسة من قانون الموازنة والذي يؤدي الى تهريب النفقات العائدة لمجلس الانماء والاعمار وصندوق المهجرين من ارقان الموازنة والسماح لها بالاقتراض من خارج الموازنة لكي لا تظهر ارقام النفقات الحقيقية. وهذا الامر بعيد عن الشفافية ويخالف المبدأ الدستوري الذي يفرض شمولية الموازنة.

يضاف الى ذلك بدعة جديدة في علم الموازنة وهي افة النسيان التي تؤدي الى اسقاط مبالغ هامة من ابواب النفقات، فتوازن الموازنة اكثر وتتعرقل النشاطات اكثر واكثر.

ثانيا - رسوم الاستيراد:

تعتمد وزارة المالية الى استغلال ارقام رسوم الاستيراد بصورة مغلوبة ومقصودة. فهي تدعي ان الرسوم الجمركية ارتفعت بمعدل ١١ بالمائة عام ١٩٩٩، وهذا ظهر في لوائح رسمية نشرت عن حال الموازنة في اخر العام معتمدة على استنتاجات غير صحيحة بفصل رسم الاستهلاك والرسم البلدي عن الرسوم الجمركية. وبالواقع وبحسب الجداول الصادرة عن الجمارك بلغت رسوم الاستيراد عن عام ١٩٩٨ ما مقداره ٢١٠٤ مليارات ليرة وهذه الرسوم عن العام ١٩٩٩ هي ٢١١٧ ليرة اي بزيادة ١٣ مليار ليرة فقط فكيف يمكن ان نقول ان هناك زيادة توازي ١١٪ من الرسوم الجمركية ونلجأ الى نوع من حسابات خاطئة جدا ومزورة لكي تقول ان هنالك زيادة في الرسوم الجمركية؟ وكل ذلك حصل بالرغم من رفع معدلات الرسوم الجمركية في منتصف عام ١٩٩٨ بنسب عالية جدا، ونحن نعلم ان الزيادات في واردات الجمارك فالمعروف ان في الجمارك في كل سنة كانت تحصل زودة بمعدل ١٠ الى ١٥٪ بين السنة والسنة التي سبقتها دون اي زيادة بالرسوم الجمركية. لقد كانت تقديرات الحكومة ادخال ٥٠٠ مليار ليرة عام ١٩٩٩ من هذه الرسوم.

فالزيادة الفاحشة بالرسوم الجمركية ادت الى عكس ما هو كان منتظرا وهذا امر كنا نبهنا اليه في السنة الماضية ولكن لم نلق اذانا صاغية.

والضرر الكبير قد لحق بادارة الحصر التي تحولت بسبب ارتفاع رسوم التبغ من ادارة رابحة الى ادارة خاسرة. فتدنت استيراداتها بمعدل ٣٥ الف صندوق سنويا، وراجت سوق التهريب. مما دفع وزارة المالية الى لحظ مبلغ ٥٥ مليار ليرة في موازنة وزارة الزراعة لدعم مزارعي التبغ. ولا يصح التهليل هنا بان الرسوم الجمركية على التبغ قد ازدادت لان تلك معناه ان المواطن اللبناني مستهلك السجائر قد دفع هذه الزيادة من جيبه الخاص بينما كانت تتأتى في الماضي من ارباح اعادة التصدير اي من خارج جيب المواطن ومن خارج الموازنة اللبنانية.

الرئيس: اخذنا من المستهلك اللبناني ١٥٠ مليون دولار واعتقدنا اننا عملنا ربحا ١٠ ملايين دولار. وقد كان بإمكاننا ان نعطي ادارة الريجي الحق بان تريد. عشر المبلغ المزداد فتحصل على العشرة ملايين دولار دون تحميل المكلف اللبناني اي قرش.

عبد بيجاني :

ثالثا الصناعة والانتاج :

كانت الحكومة قد وعدت عبر قوانين الموازنة وفي كل مناسبة بتشجيع مؤسسات الانتاج . وقد اطل علينا معالي وزير الصناعة «برنامج عمل لتنمية الصناعة اللبنانية» ، ففرحنا كثيرا بما قرأنا وسمعنا . وبحسنا مؤخرا اين هي النتائج ، فحزنا . لم يتحقق اي شيء اطلاقا من هذا البرنامج القيم ولا من غيره .

ولكن عكس ما كنا ننتظر من رضى القطاع الصناعي ، فقد سمعنا وقرأنا كلاما شجاعا نورد منه بعض ما علق بذهننا : «اننا نرث الحكومات وان المسؤولين يرحلون فيما المصانع باقية ولن نقفلها ، وقد ننشئ وزارة تهتم بالذين يقفلون مصانعهم . . . ان المشكلات كبيرة ، ومستعدون ان نتحمل دورنا ولكن ليس دور غيرنا . على المسؤولين تحمل مسؤولياتهم واذا كان بعضهم غير مؤهل فلماذا يبقى في سدة المسؤولية» .

هذا الكلام ليس لنا ، وليس لسياسي معارض ، بل هو لرئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين ، واننا نؤيده . اما الحكومة فلم تقم باي عمل لرفع هذا التحدي ، فتكون بذلك قد اقرت بصدق هذا الكلام .

وفي هذا النطاق نحب ان ننوه بما قامت به مؤسسة رائدة هي المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات . فقد عرفت العالم على لبنان باعلام ذكي ومنهجي ، ووضعت الاسس الحديثة للمناطق الصناعية والمناطق الحرة ولتصنيف الصناعات والمؤسسات الصناعية ، وتقدمت بمشاريع قوانين لتشجيع الاستثمار وتسهيل الحصول على الاجازات الصناعية وعلى تنمية الارياف ، ولكن كل هذه الاعمال الهامة لا تزال تترقد رقاد اهل الكهف في ادراج وزارتي الصناعة والمالية وقد حولت الحكومة هذه المؤسسة حاليا الى مكتب تخليص معاملات فقط .

رابعا - التجارة والخدمات :

هذا القطاع هو مصدر الدخل الاساسي في لبنان . وقد ارهق برسوم جمركية باهظة للعديد من البضائع المستوردة . كما ان موازنتي العامين ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ فرضت عليه العديد من الضرائب اخرها الرسم المقطوع . فبات مشلولاً حقا وطغت عليه العناصر التالية : غلاء معيشة يسببه خلل كبير بين ايراد المواطن ونفقاته ، ارتفاع كلفة انواع الخدمات كافة ، نقص حاد في السيولة وانخفاض في المبيعات لدى غالبية المؤسسات التي اصبحت عاجزة عن دفع الرواتب وحتى فواتير الخدمات الاساسية .

ان السياسات التي تتبعها الحكومة عبر موازنتها وعلى الصعيدين المالي والاقتصادي ادت الى ما يلي :

اولا - انخفاض النمو :

ان النمو الناتج المحلي الاجمالي كان قد ارتفع في بعض السنوات الماضية الى ما يقارب ٦ بالمائة . وصحيح انه عاد وتراجع حتى العام ١٩٩٨ ، ولمنه بقي معقولا . اما في عام ١٩٩٩ فان التقديرات التي تصدرها المراجع

الرسمية المختصة تدل على ان هذا النمو غير محقق اطلاقا او انه يتراوح بين صفر وواحد بالمائة .

ويكفي هنا ان نقرأ الاستطلاع المالي والاقتصادي في نشرة مصرف لبنان عن النصف الثاني من عام ١٩٩٩ ، الذي يثبت ارتفاع العجز الاجمالي للقطاع العام نتيجة تدني عدد من فئات الايرادات وزيادة النفقات ، وكذلك ارتفاع الدين العام .

ثانيا - البطالة :

تشير التقديرات الى ان نسبة البطالة ارتفعت الى حدود ٢٥ بالمائة من اجمالي اليد العاملة اللبنانية ، علما ان هذه النسبة كانت بحدود ٩ بالمائة في العام ١٩٩٧ بحسب الدراسة العينية التي اجرتها المديرية العامة للإحصاء المركزي . وهذا التردّي الكبير مرده الى الانكماش الاقتصادي الذي زاد في حالات الصرف من الخدمة وادى احيانا الى اقفال مؤسسات صناعية وتجارية . وهذه البطالة المتفاقمة ادت الى هجرة خيرة شبان لبنان الى الخارج باعداد كبيرة جدا وحرمت البلاد من الافادة من علمهم ومهاراتهم .

ثالثا - القطاع المصرفي :

لقد انعكس التباطؤ في النشاط الاقتصادي بتباطؤ متزايدا في القطاع المصرفي الذي حقق منذ العام ١٩٩٢ ازدهارا كبيرا في حجم ميزانياته ونوع خدماته تعويضا عن الركود الذي اصابه خلال سنوات الحرب . وقد كانت نسبة نمو الميزانية المجمعة للمصارف نحو ٢١ في المائة عام ١٩٩٧ . وان سنة ١٩٩٩ قد تكون الاسوء بالنسبة لنمو القطاع المصرفي منذ اوائل التسعينات ، اذ تظهر الارقام المتوافرة ان نسبة نمو الميزانية المجمعة لن تتعدى الـ ٦ والـ ٧ بالمائة في العام المنصرم ، كما ان نسبة الودائع هي في انخفاض مستمر . وهذه العناصر ادت الى تدني ارباح المصارف بدرجة محسوسة .

رابعا - المهجرون :

ان جبهة النضال بذلت كل الجهد لتصحيح سياسة وزارة المهجرين لكي تقرر التعويضات للفروع وللترميم المنجز ، ولما تحقق ذلك ، بعد تدخل فخامة رئيس الجمهورية ، طلبنا من الوزارة ان تطلع النواب على البرنامج التنفيذي الذي ستتبعه في هذا السياق ، فالتنا بمشروع بعيد عن الواقع كل البعد ، اذ اعطيت الافضلية في التعويض لمناطق لم تتضرر ولم تهجر ، بل كانت مقصدا لطالبي العيش الرغيد اثناء الاحداث ، واهملت الوزارة البلدات والقرى التي كانت في جبهة المواجهة والتي تهدمت عن بكرة ابيها واستشهد ابناءؤها ، ثم عاد اهاليها اليها بنهاية الاحداث ورموا منازلهم على نفقتهم الخاصة .

وهذه الوزارة لم تتمكن لغاية اليوم من اجراء مصالحة واحدة في مناطق الجبل ، ولم تساهم في عودة حقيقية للمهجرين ، بل انها تتبع السياسات المنحازة وغير الواقعية .

خامسا - التعاقد مع الموظفين المتعاقدين :

ادخلت الحكومة على قانون الموازنة مادة برقم ٤٩ ، بحيث اجازت التعاقد مع الموظفين المتعاقدين ، مخالفة

بذلك احكام المادة ٦٨ من قانون الموظفين، وهي تقوم هكذا بتغطية مخالفة للقانون ارتكبتها جميع وزرائها بحيث انهم جميعهم تعاقدوا مع موظفين متقاعدين. وكنا قد وجهنا سؤالاً للحكومة عن هذا الموضوع منذ اربعة اشهر ولم نحظ بجوابها بعد.

ان اقرار هذه المادة امر خطير جدا انه يصبح بوسع كل وزير ان يعيد الى الادارة من الشباك موظفا غادرها من الباب، فيعود الموظف الى ممارسة وظيفته في الظل. وباعتبار ان هؤلاء الموظفين المعادين سيتولون نصح الوزير وتقديم الاستشارة له، فاننا لتساءل ما هو دور المديرين العامين ورؤساء المصالح الاساسيين، ولماذا لا يثق الوزراء بهم، وهم قد وقعوا مراسيم تعيينهم بحبر لم يجف بعد؟ وكانوا يحاولون اقناعنا بان كل ذلك يجري ضمن همروجة الاصلاح الاداري. لذلك نطلب من الزملاء الكرام عدم تصديق هذه المادة، ونطلب من الوزراء عدم مخالفة القانون.

اننا نرى ان مشروع موازنة العام الفين لا يحقق الاصلاح المالي الموعود، ولا يساهم في ابعاد الازمة الاقتصادية الخانقة عن البلاد. وان التلاعب بالارقام وتفسيرها على غير حقيقتها يؤدي الى خداع الشعب وتضليله. والى خداع المؤسسات الدولية لذلك فاننا ونواب جبهة النضال لا نوافق على هذه الموازنة.

الرئيس: الكلمة للزميل علاء الدين ترو.

علاء الدين ترو: دولة الرئيس، الزملاء النواب،

ان نرى السياسة في شهر تسوق ورخص يفوق ٥٠٪، فهو مربب فالسياسة العظيمة تعطي للاوطان دولة عظيمة اما ان نتوكل على الحظ في كسب الرهان والسباق فهذا حظ ونصيب.

دولة الرئيس، كثيرون من الزملاء تكلّموا وأشاروا الى ما نريد بلوغه واخرون يستعدون للغاية نفسها، وامامنا حالة ترسم وتكرر ذاتها، في كل مرة نجد انفسنا فريقين ينتصبان وبجدارة متناهية.

الاول موال على طريقته «عنزة ولو طارت» والثاني منتقد لارضاء نفسه وناخبه وبلوغ الافضل ويظهر من المنتقدين ايضا من يتسرع في منح الثقة غير مشروطة لارضاء من فهذا لا يهم.

وامام هذا الواقع لا بد من ان نسأل:

- ان يقف لبنان اليوم اقتصاديا وماليا فلبنان لم يصب باكثر ما اصاب سواه من البلاد قاطبة من الحروب والفتن والاعاصير وغالبية هذه البلاد شفيت من الامها وباقل من عشر سنين اذا لا تتكلم بالمستحيل فالعشر سنوات التي مرت على وداع الفتنة في لبنان كافية لان نكون قد شفينا من جراحنا والامنا، ما زلنا تحت وطأة الصدمة وفي رحاب الفقر والفاقة. لماذا لاننا تنقصنا السياسة العظيمة المجردة والتي وحدها قادرة ان تضع وطننا عظيما.

فمدخول الفرد لا يلامس ٣٠٠ د.أ. وان لامسه لا يتعداه هذا ما اشارت اليه الاحصائيات العالمية الاميركية

والتي شملت ١٦٠ دولة في العالم ووجدت لبنان ضمن ٤٠ دولة الأكثر فقراً إضافة الى كون دينه الخارجي والداخلي يزيد على ضعفي دخله القومي وعجزه السنوي يناهز الـ ٥٠٪ من ميزانيته واكثر من الـ ٤٠٪ من مدخوله يذهب لتغطية فوائد الدين، هذا دون ان نتجزأ حتى بالتفكير بتسديد هذا الدين.

دولة الرئيس، ان نكون من البلاد الفقيرة او مصنفين كذلك ليس جرماً فالفقر ليس عيباً، انما العيب ان نبقي اسرى هذا الفقر. فالله لا يداول الايام فقط بين الناس بل الخير واليسر والظفر ايضا.

ومن لا يستطيع النهوض بشعبه الى الافضل فليسترح لان كرسي الحكم ليست ملكاً لـ واحد بل هي ملك الاجدد والافضل والاعرف... وطبعاً الاكفاً.

دولة الرئيس، القطاع المصرفي اليوم والمعني باعطاء القروض لمستحقيها ومحتاجيها تراه يقدمها لمن هم في غنى عنها، مقربين وقريبين ومليئين ومن له يعطى ويزاد اين المصير؟

اصحاب الادمغة والرساميل خائفون من الاقدام على المشاركة الفعلية. في الاعمار لانها غير مطمئنة للسياسة غير المنتظمة فمئات ملايين الدولارات تذهب الى الحقول غير منتجة. وقدرة البلاد على الاستدانة تتدنى يوماً بعد يوم، والمؤسف هو الموقف اللامبالي عند المسؤولين، وقد سمعنا وزير المال يقول ان الحالة طبيعية وتحت السيطرة وهو مطمئن للوضع المالي وهل التمني والاطمئنان وحده يحسن الاحوال.

دولة الرئيس، المشاكل الكبرى في التحدي المتنقل بين القطاعين الخاص والعام عوضاً عن التعاون بينهما ما يجعلنا نسأل مع الكثيرين كيف نسيطر على نمو العجز في الموازنة هل بالاتجاه نحو الخصخصة، واي شركات سنباشر بها واي منها سنتركها للدولة واي نوع من الاقتصاد نريد صناعي، خدماتي، زراعي؟

قلنا ان التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص لدرس وضع لبنان الاقتصادي الحزين والتعيس ضروري والاتكال وترك المهمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يظهر انه ولد ميتاً لاسف غير كاف، هذه الامور الاقتصادية لم يسبق ان درست بالتعاون وثيق جدي ومشاركة من قبل اي فريق فاما الدولة تعمل والقطاع الخاص ينتفض او العكس القطاع الخاص ينتظر الدولة التي لا تجيب ولا تحاور.

دولة الرئيس، يقولون احدى الطرق المعتمدة للسيطرة على العجز زيادة الضرائب كما وردت في ميزانيتي ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ ولكنها لن تذهب بعيداً ولن تكفي لاصلاح الاقتصاد المنهوك بالعجز والدين فعند اصدار ميزانية ٩٩ وبعد ان شدينا الاحزمة وتقشفنا سمعنا في اخر ١٩٩٩ ان العجز سيكون ٤٤٪ بينما كانوا يتوقعون ٤٠٪ وما من موجب لتكون نتائج ٢٠٠٠ احسن اذ ان ذات المعطيات وذات الطريق ستعطي النتائج نفسها.

من حيث المبدأ ضرائب جديدة ولكن قبل زيادة الضرائب التي تأتينا كل سنة بطريقة جديدة على العباد والشركات دعونا نتأكد ان الناس ستدفع وقبل تحميل الاقتصاد خائبة جديدة خاصة اقتصادنا ذات النمو البطيء يتوجب علينا تخفيف فاتورة المعاشات وصرف الموظفين بتعويضات عالية وادخال جدد هنا وهناك. وكل عام يعدونا بنسبة نمو عالية وتظهر عند الحساب الاخير ١٪ او دونه.

دولة الرئيس، هذا ما اردت ان اشير اليه في الموضوع المالي والاقتصادي تاركا ما قيل وما قد يقال من الزملاء. حيث ان الموازنة كما قال الزملاء ليست ارقاما فقط ولا عجزا ولا ايرادات بل هي سياسة انمائية اجتماعية وكل شيء يدخل في الموازنة من شؤون البلد والمواطن وشجونهم.

دولة الرئيس، في العودة الى الموضوع المالي وانعكاساته على المواضيع الانمائية والاجتماعية، سياسة التقشف المتبعة في الخدمات العامة التي تهم المواطن وتطال مصالحه وحياته في الصحة والمياه والتعليم والكهرباء والهاتف والطرق.

لا بد من التساؤل مع المواطن:

- اين الاعتمادات الواردة في موازنتكم لانجاز التجهيز لمستشفى سبلين الحكومي الذي تم استلام اعمال البناء منذ سنة والتجهيز يتأخر وصحة المواطن لا تنتظر.
- اين الاعتمادات الواردة في موازنتكم لمشاريع المياه في الشوف والاقليم التي يوشح بها وانجزت الشبكات التي ستبقى فارغة بدون مياه لان مشروع حصر الينابيع الذي بموجبه ستأمن مياه الشفة لم ترصد له الاموال واين شبكات المياه الداخلية والخزانات التي بنيت منذ الاستقلال ولم تعد صالحة وكافية والمواطن لم يرتو من سياسة التقشف المتبعة.
- اين اصبحت الاعتمادات من البروتوكولات المتعددة والسوق الاوروبية والقروض الكويتي لمشاريع الصرف الصحي الذي اصبح يهدد صحة المواطن والمياه الجوفية ومياه الانهر والبحار وينتشر في الوديان والسواقي؟ ومحطات التكرير الموعودة تتأخر سنة بعد سنة.
- اين اصبحت المهنيات واين اعتماداتها والخطة الحكومية تدعو الى تعزيز التعليم المهني وتفصيله وتطويره في الوقت الذي نسمع بايقاف استكمال مهنية منها بعدما تم انجاز اعمال البناء.
- واين اصبحت المدارس الرسمية وضرورة تعزيزها وزيادة مساحة هذه الابنية وتعزيز قدرتها على الاستيعاب المتزايد لعدد الطلاب واين تعزيز دور المدرسين في المدارس الرسمية واين حقوقهم ومطالبهم ولماذا اقفال دور المعلمين في المناطق وكان الحكومة قد اهلته المدرسين واهتت تدريبهم على المناهج الجديدة؟
- اين الاعتمادات لاستكمال تاهيل الكهرباء التي تصيب المواطن من عدم استكمالها اضافة الى التقنين القاسي الذي تعانيه منطقة الشوف والاقليم دون المناطق الاخرى المحظوظة.
- اين اعتمادات الهاتف التي تجعل الهاتف حقا لكل مواطن وبمتناول الجميع في الوقت ان السستراتلات قد انجزت سابقا وجهزت بانتظار الشبكات وتلبية طلبات المواطن في اعطائه خطوط الهاتف التي تعجز عنها الادارة الحالية. حتى في السستراتلات المنجزة.
- كيف ومتى واين خطة تأهيل الطرقات في موازنتكم الطرقات التي شقها العثمانيون وزفتها الفرنسيون ولم

يتم العمل حتى الان على توسيعها وتأهيلها وانشاء جدران الحماية وقنوات تصريف المياه حتى تتم حمايتها بدل فلشها سنويا وترميمها كلما دعت الحاجة وهي دائمة واين المداخل والمخارج والتقاطعات على مداخل الاوتوسترادات المقفلة التي لا يستفيد منها المواطن رغم الربع المجاني وضريبة التحسين.

- واين اصبح المشروع الوطني للطرق والبروتوكول مع البنك الدولي.
- اين استكمال اعمال المساحة للقرى غير الممسوحة لما تسبب من مشاكل قانونية وعقارية عدم اجراء اعمال المسح؟
- اين اموال البلديات المسجونة في خزينة الدولة وعائداتها من الصندوق المستقل؟
- واين دعم البلديات في مخططات توجيهية عامة تراعي فيها البيئة والحفاظ على جمال القرى والبلدات بدل اعمدة الباطون؟
- وكيف سندعم وتنمي البلدات والقرى والتي لا يوجد فيها مجالس بلدية؟
- اين موازنة الجامعة التي تجعل الجامعة ركنا للابحاث تنافس الجامعات الخاصة؟
- اين القوانين التي تنصف موظفي الجامعة اللبنانية وتعطيهم حقوقهم المشروعة رغم اضرباتهم المستمرة.
- اين اشراك الشباب في الحياة السياسية والعامة التي لن تصبح حقيقية الا بتخفيض سن الاقتراع الى ١٨ سنة؟
- اين البطاقة الموحدة للاستشفاء بدل الصناديق المتعددة؟
- اين الاعتمادات في موازنة وزارة المهجرين لتسريع عودة المهجرين ودفع التعويضات للفروع وعائلاتهم والمقيمين والترميم المنجز ومساواة كل من طالته الحرب على خطوط التماس السابقة؟
- اين فروقات اموال سلسلة الرتب والمفعول الرجعي لها وخاصة للمتقاعدين؟ ولماذا لا تسدد للموظفين سندات خزينة كما المتعهدين واصحاب المستشفيات، فهذه الاموال حق لهم يجب تسديدهما وعدم المماطلة اكثر.

نطالبكم بهذه الاعتمادات لاننا نعرف لو اردتم لفعلتم فالا اعتمادات زيدت الموازنة طريق من هنا، وارخاء لهذا وذاك بهذا البند او غيره من البنود. نطالبكم لانكم الان في سدة المسؤولية فكونوا في مستوى المسؤولية. والسلام عليكم

الرئيس: الكلمة للزميل فوزي حبش.

فوزي حبش: دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام،

عندما اتيج لي، في العام الماضي، الوقوف امامكم للمشاركة في مناقشة مشروع موازنة ١٩٩٩، وجدت من

واجبي الوطني ان ادعو الى انتهاج اسلوب الكلمة الطيبة فيما بيننا، لان الوطن الذي عانى ما عاناه من الاحقاد والضغائن ومن مناهج التفرقة والتشردم اصبح مدعوا الى الانتصار على ذاته، بحيث تتشابك الايدي وتتعانق القلوب للبحث عن منافذ الضوء في ظلمة الليل الطويل.

واليوم اذ يتاح لي الوقوف امامكم لتقديم مداخلة بشأن موازنة العام ٢٠٠٠ اجدني مرددا في نفسي بكل صدق وامانة ومحبة: «ما اشبه الليلة بالبارحة»! فنحن لا نرى اي تجسيد للمواقف الايجابية في الانتقادات، في الانتقادات المبررة التي توجه الى الحكومة، وفي اتهامها بانها تعرقل قدوم الاستثمارات الاجنبية الى لبنان، او انها تعرقل اقبال الوطنية على مجال الاستثمار، بسبب النظم الضريبية الجديدة، او بسبب سياسة التقشف التي تنتهجها بتشدد ملحوظ، كما لا نرى اي تجسيد ايضا للمواقف الوطنية الايجابية، في الردود الحكومية المنصبة على ان بعض المعارضة التي تملك قنوات تلفزيونية فضائية تشوه الوضع الاقتصادي الداخلي، وتسبب في تنفير المستثمرين الاجانب من الاقبال على لبنان، فالقضية يا دولة الرئيس ليست قضية موالاة ولا قضية معارضة، انها قضية وطن يحفزنا جميعا الى تناسي كل الخلافات، والارتفاع فوق كل المصالح لاجل انفاذه، بل لاجل اعادة الدورة الاقتصادية فيه الى سابق عهدها السوري، وبالتالي الى جعله وطننا رائدا، في غير مجال، اسجاما مع مسيرة تاريخه الحضاري الطويل.

واذا كانت العوامل البنوية والمالية التي تقف وراء قيام المرحلة الدقيقة التي يمر بها الاقتصاد اللبناني تتجلى بوجه عام من خلال ضعف وضعية المالية العامة والتغييرات التي طرأت على هيكلية الاقتصاد وبنية التكاليف في فترة اعادة التعمير، وذلك على حد الادبيات الواردة في مقدمة فذلكة الموازنة التي بين ايدينا، فلا شك ايضا في كون الاوضاع السياسية والامنية التي نعاني منها، وفي طليعتها استمرار الاحتلال الاسرائيلي للجنوب والبقاع الغربي، وحالة القلق السياسي التي تسود البلاد من جراء الترقب، وعدم وضوح الرؤية، فيما عدا المسار التفاوضي اللبناني مع اسرائيل، وهو المسار الذي نصر جميعا على انه مسار منسجم ومنسق مع المسار التفاوضي السوري الذي نرتقب استئنافه وتحقيق نتائج ايجابية عادلة وشاملة من خلاله، وعندئذ نستطيع ان نعرف موقع اقدامنا في مجال التفاوض المستقبلي مع اسرائيل.

اننا نشمن غالبا ما اعلنته الحكومة، من خلال فذلكة الموازنة، واعترافها بسلبية الاوضاع الراهنة، وتأثيرها على نمو الاقتصاد الوطني وعدم قدرته على خلق فرص عمل جديدة لمواكب ابنائنا الذين يتخرجون من الجامعات او المدارس المهنية، ويجدون انفسهم متعطلين عن العمل، الامر الذي يضطر بعضهم الى العمل في اي مجال عدا مجال اختصاصه، او الى حمل حقيبته والسفر الى اول بلد يتاح له الحصول على تأشيرة دخول اليه بحثا عن عمل شريف يقيه العوز والحاجة وذلة الانتظار.

وكلنا يعلم ان لبنان، منذ انتهاء الاحداث فيه عام ١٩٩٠ نتيجة اتفاق الطائف، كان موعودا بالمساعدات والهبات تاتي من اشقائه العرب ومن اصدقائه في العالم، ولكن الذي حصل هو بقاء الوعود وعودا، وعدم قيام

الصناديق التي اعلن عن تأسيسها لهذه الغاية، وهذا ما يفسر لنا جميعا اسباب الازدياد المتواصل في اعباء الدين العام، قيمة وخدمة وفائدة، وبالتالي اضطرار الحكومة الى تمويل العجز الاجمالي عن طريق الاقتراض الداخلي بشكل مضطرد، مما ادى كما تعترف الحكومة نفسها الى وصول الفوائد الى مستوى خانق، فضلا عن صيرورة لبنان احد اكثر البلدان مديونية في العالم.

واذا كان عدم توسع الحصيلة الضريبية لكي تتماشى ومتطلبات زيادة الانفاق العام اثر انتهاء الاحداث عام ١٩٩٠، قد شكل بدوره عاملا اساسيا في المعاناة التي شهدتها المالية العامة في لبنان، فنرجو ان يكون التوجه نحو استحداث نظام ضريبي جديد، من خلال برنامج العمل الذي اعدته الحكومة للاصلاح المالي والاقتصادي على امتداد السنوات الخمس القادمة، متضمنا الخيارات السليمة التي ترسي الاسس الثابتة لتفعيل النمو الاقتصادي في البلاد.

وفي هذا السياق، فاننا نشاطر الحكومة دعوتها الى انه بات على لبنان ان يستنبط دورا اقتصاديا مختلفا، نظرا الى زوال غالبية المعطيات والظروف التي امنت نجاحه في دور الدولة الوسيطة، قبل الحرب، والى انه بات يتوجب على الدولة بالتالي، ان تعمل بكل قدرتها على تطوير ادارتها وتحديثها لكي تواكب التطورات في المنطقة والعالم. دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام،

اذا كان الاصلاح المنشود سيؤدي الى الاستقرار في الوضع المالي، كما تعدنا الحكومة في الموازنة الجديدة، وفيما تنوي انتهاجه في برنامج العمل الخمسي الموعود، فاننا نعتقد بصوابية الخطة الهادفة الى خفض عجز المالية العامة الاجمالي الى نسبة ٥٪ من الناتج الاجمالي بانتهاء سنة ٢٠٠٢، والى خفض معدلات الفوائد على الدين العام، ورفع معدل نمو الناتج المحلي الى ٥٪ مع حلول سنة ٢٠٠٢، والى تحسين هيكلية الاقتصاد وقدرته التنافسية. ان الحكومة تنوي الاعتماد على ركيزتين اساسيتين في برنامجها الاصلاحى الذي ترسم من خلاله مسارا للخروج من الازمة:

- الركيزة الاولى: تحديث النظام الضريبي.

- والركيزة الثانية: اداء الدولة ودورها وحجمها في الاقتصاد.

ولسنا هنا لنناقش اهمية الركيزة الثانية، وان كنا ندعو الى الحذر والتبصر في اية عملية من عمليات الخصخصة التي تعدنا الحكومة بها لتحسين خدمات المرافق العامة.

لكننا نحب ان نشير فيما عنى تحديث النظام الضريبي الى امرين هامين:

الامر الاول: ان اية سياسية تهدف الى تخفيض الرسوم الجمركية - وهي ضرائب وليست رسوما بالمعنى التقني للكلمة - يجب ان تميز بين الرسوم الجمركية المانعة التي تفرض على سلع تنتج في لبنان، ويحتاج اليها اللبنانيون، اذا كان هدف اصحابها حرمان السوق المحلي منها، رغبة في تحقيق مزيد من الارباح في الاسواق الخارجية، وبين

الرسوم الجمركية الحامية، التي تفرض على المستوردات من الخارج، ولا سيما ان من العدالة وحسن التبصر الاكتفاء بتخفيض الرسوم على السلع الاستهلاكية من دون السلع الكمالية التي يمكن لجماهير الناس ان تستغني عنها، في سياق حياتها اليومية.

اما الامر الثاني: فهو ان زيادة الضرائب على الدخل ينبغي ان تدرس بتأن كبير، نظرا لتآكل القيمة الشرائية للمداخيل، ولا سيما المحدودة منها، الامر الذي يوجب تطبيق مبدأ فرض الضرائب وفقا للقدرة التكاليفية، بما يتطلبه ذلك من اعفاءات وتنزيلات تراعي الاوضاع العائلية والاجتماعية للمكلفين بضريبة الدخل.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام،

ان الظروف التي مررنا بها في لبنان، والتي ما نزال نتحمل نتائجها الى الان، تماثل الظروف التي بها بلدان اخرى، وكان من نتيجتها اعتماد سياسة التقشف في الانفاق، فضلا عن استحداث الضرائب والرسوم الجديدة، ولا سيما متى كانت الواردات العامة غير كافية لسداد النفقات المقدرة، وذلك بهدف البحث عن توازن الموازنة او على الاقل بهدف التخفيف من عدم التوازن بين النفقات والواردات، وهذا ما لاحظناه في سياسة الحكومة وفي سعيها الدائم لتطبيق سياستها العامة، من خلال منهج الشفافية الذي اعتمدته العهد الحاضر.

لكننا نخشى ان تختلط الحدود بين مجالات الانفاق التي ينبغي ان يجري فيها التقشف، وتلك التي لا ينبغي المساس بها، ومن هنا دعوتنا الى عدم اتباع التقشف منهجا او سياسة الى موازنة وزارات الخدمات والانتاج، مثل وزارة الزراعة ووزارة الصحة، لا سيما في حقل التطبيب والدواء والاستشفاء ووزارة الاشغال العامة وكذلك موازنة الجامعة اللبنانية.

دولة الرئيس، ايها السادة الزملاء،

تنقسم ثروة الاوطان الى قسمين:

- الاموال المنقولة: التي هي في عهدة واشراف وزارات ومؤسسات ومصارف وافراد، والتي لا تكون، في نظرنا، القسم الاهم من ثروة لبنان.

- والاموال غير المنقولة: اي العقارات المبنية وغير المبنية والتي تكون القسم الاهم من ثروة الوطن. ومع هذا، فان نصف مساحة لبنان فقط قد مسحت مسحاً عقارياً كاملاً، وربع مساحته قد جرى تحديدها من دون تحريرها، واما الربع الاخير فهو غير محدد وغير محرر، رغم احتوائه على مساحات لا يستهان بها للدولة من مشاعات وارض اميرية.

فاذا استطعنا ان نعمم عملية التحديد والتحرير بالطرق والاساليب الحديثة والمتطورة، يمكن عندئذ للدولة احصاء اموالها غير المنقولة احصاء دقيقاً، وصيانتها، ومن ثم استثمارها بالطرق العلمية الفضلى التي تؤمن، بكل تأكيد دخلاً اضافياً للدولة يسهم في خفض عجز الموازنة وفي زيادة وارداتها العامة.

ولعلي لا اكون مخطئاً، ان ربطت هذا الموضوع، بعملية تشجيع المزارعين والفلاحين على التثبيت بارضهم، واستثمارها، بدلا من تدفق الهجرة الداخلية لليد العاملة الى المدن، ومن هنا دعوتنا في هذا الصدد الى تامين الظروف المناسبة لتصريف انتاج المزارعين الذين يعيشون ظروفًا اقتصادية واجتماعية صعبة تستلزم الرعاية والعناية والاهتمام. لقد اصبح المزارع في قبضة التاجر والسمسار، فلا بد من ضبط الاستيراد، ويجاد اسواق لتصريف الانتاج الزراعي، وخفض كلفة الانتاج عبر تخفيض بعض اسعار البذور والاسمدة والادوية، وغير ذلك من الاجراءات التي تدعم المزارع، خصوصا وان ٤٠٪ من الشعب اللبناني يعيش في القطاع الزراعي. وبهذه المناسبة، فاننا نتمنى على الحكومة الكريمة، الموافقة على طلب معالي وزير الزراعة زيادة ٢٥ مليار ليرة الى موازنة وزارته لدعم المزارع والانتاج الزراعي. كما نتمنى على معالي وزير المالية احياء رخص التبغ التي سقطت قسرا اثناء الحرب اللبنانية، ولم يعد بإمكان اصحابها من المزارعين الاستفادة منها ويبلغ في عكار فقط عدد الرخص الساقطة ما يغطي زراعة الفتي دونم، وهذا الامر ينعش الزراعة ويساعد اصحابها على مواجهة الابعاء المعيشية الصعبة.

ومما يضاف الى معاناة المزارعين، العاصفة الاخيرة التي تسببت بخسائر جسيمة قدرت في منطقة عكار وحدها، بالنسبة الى انتاج البطاطا والحمضيات، بما يبلغ مليارات الليرات اللبنانية.

ونتوجه الى معالي وزير التربية الوطنية والشباب. فتمنى عليه عدم المضي في المشروع الذي اعدته وزارته لتجميع دور المعلمين في دار واحدة في كل محافظة، حيث هناك دار واحدة في حلبا، واشكر معالي الوزير على اقراره لهذه الدار.

واذا كنا لا نغفل المطالبة بانصاف مربّي الاجيال من اساتذة جامعيين واثناويين فاننا نلح على تثبيت المدرسين المتقاعدين وادخالهم الى الملاك، خصوصا وانهم يتمتعون بالعلم والخبرة والكفاءة.

وفيما خص المتقاعدين نطالب الحكومة بان يشمل تصحيح معاشات المتقاعدين الصادر بالقانون رقم ٧٢٣ تاريخ ١٩٩٨/١١/٥ جميع المتقاعدين من العسكريين والمدنيين وذلك لتحقيق العدل والمساواة بين المتقاعدين القدامى والمتقاعدين الجدد والذين تتفاوت معاشاتهم التقاعدية بنسب كبيرة تتناقض ومبادئ العدل والانصاف.

كما نطالب الحكومة بتقصير مدة تقسيط دفع الفروقات المستحقة لجميع المتقاعدين من مدنيين وعسكريين بجعل هذه المدة سنتين بدلا من ست سنوات.

كما نطالب الحكومة بمساواة عائلات المتقاعدين العسكريين الارامل الذين تزوجوا بعد احوالهم على التقاعد بعائلات المتقاعدين المدنيين الذين هم في وضع مماثل.

كما نطالب الحكومة بمساواة المتقاعدين العسكريين الذين سرحوا عام ١٩٩٤ اسوة باولئك الذين سرحوا عامي ٩٥ و ٩٦.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين، من المؤسف اننا مضطرون في كل مرة الى تلقي انباء الاعتداءات

الاسرائيلية الهجومية على ارض لبنان، وقد ساءنا هذه المرة اكثر من اية مرة اخرى ان رئيس وزراء العدو راح يهدد المقاومة في الجنوب من على منبر عربي، اثر محادثاته في القاهرة مع الرئيس المصري محمد حسني مبارك.

ان الدولة الغاصبة التي ترغب حقا في انهاء عقود من العداوة بينها وبين العرب، لا تنهج منهج العدوان فيما هي تزعم الحماسة لعمليات التفاوض السلمي، وهذا ما يدعو الى الحذر الشديد من مناورات العدو، ومن سياسات الاستفراد التي يتتبعها لشق الصف العربي، وفي الوقت الذي نلتزم فيه نحن وسوريا الشقيقة تلازم المسارين التفاوضيين بقيادة فخامة العماد اميل لحود وسيادة الرئيس حافظ الاسد.

ان لبنان الذي يسعى، من خلال الموازنة المطروحة امامنا، الى رأب الصدوع في الاوضاع الاقتصادية، والى اعادة بناء التحتية، فضلا عن بناء الاجتماعية، ليس بالوطن الراغب في الحرب لاجل الحرب، وانما كان وسيبقى موثلا للحرية والكرامة والعزة والقومية، وسيبقى ايضا رائدا من رواد الدعوة والعمل معا من اجل تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، وفقكم الله، وسدد خطاكم.

الرئيس: الكلمة للزميل ابراهيم دده يان.

ابراهيم دده يان: دولة الرئيس، حضرات الزملاء،

يعيش لبنان اليوم مرحلة دقيقة وصعبة وخطيرة في الوقت نفسه. الا ان لبنان الوطن والشعب تعود على اصعب الامتحانات واطهر المراحل، وخرج منها منتصرا وموحدا ومتوحدا ومتحديا كل المخاطر والصعوبات، بفضل ارادة ابنائه المصممة على وحدة البقاء في الوطن الواحد الموحد.

وانطلاقا من هذا المبدأ، وفي جلسة الموازنة هذه للعام ٢٠٠٠، يهمني تسجيل النقاط التالية:

اولا: ان الموازنة ليست مالا وارقاما فحسب، بل هي الانسان المواطن اولا وقبل كل شيء. اذ لا موازنة وطنية بلا دولة، ولا دولة بلا شعب ومواطن... ولا مواطن مسؤول في ظل غياب حريته وكرامته وشعوره بالمواطنة الصحيحة، والتواجبات الكبرى تجاه دولته ووطنه. كذلك هي واجبات الدولة تجاه المواطن في معرض التلازم بين الجزء والكل، وبالعكس.

ثانيا: لقد تطرقت في جلسة الموازنة لعام ١٩٩٩ الى موضوع النفط والثروة المعدنية في لبنان، وقلت بان ارضنا اللبنانية حبلت بهذه الثروات والخيرات الدفينة، والتي تمثل اهم الموارد لدعم الموازنة، وسد العجز والديون والفوائد المترتبة على خزينة الدولة. كما شددت على ضرورة الاستفادة من النابغة اللبنانية الدكتور غسان قانصوه في هذا المجال، بمعنى ضرورة الاستفادة من الثروة البشرية والثروة الطبيعية معا على طريق الخدمة الوطنية الكبرى، مع العلم ان هناك شركات نفط دولية مستعدة لاستخراج هذه الثروة دون ان تتحمل الدولة اللبنانية وحكومتها اية اعباء او تكاليف، ويعود اليها الربح الاكبر في هذا المجال. واني انتهز هذه الفرصة لاكرر رأيي هذا بكل قوة داعيا الى اعطاء الموضوع حقه من الاهتمام والعناية، وكذلك الاهتمام

والاستفادة من نابغتنا اللبناني الدكتور غسان قانصوه الذي نذر نفسه للوطن دون اي اجر او اجرة. مع العلم انه في الاشهر القليلة الماضية، تناقلت وسائل الاعلام اخبار الاكتشافات التي لا مثيل لها من النفط والغاز في البحر المتوسط في كل من مصر وغزة، والتي هلل لها المصريون والفلسطينيون باعتبارها موردا هاما في كل المجالات.

ثالثا: اضافة الى ضرورة الاهتمام بموضوع الثروة النفطية والمعدنية في لبنان فاني انبه ايضا الى ضرورة ايلاء «الآثار اللبنانية» الاهمية البالغة، وضروة المطالبة باسترداد آثارها المنهوبة والمباعة، والتي يثبت وجودها في اي دولة في العالم، او في حوزة بعض تجار الآثار في الداخل والخارج واقترح ان يكون هذا الموضوع بندا رئيسيا في جدول المفاوضات مع الاسرائيليين، حيث نهب العدو الاسرائيلي اثناء اجتياحه للبنان في عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٢، كميات نفيسة من الآثار - وبشكل منظم - من مختلف المدن الجنوبية وقراها. وذلك لان الآثار هي الوجه الحضاري المشرق للوطن، وثروة وطنية وانسانية وحضارية كبيرة، اذا استخدمت في الاتجاه الصحيح. كما يجب الاهتمام بالمعالم الاثرية اللبنانية وتصنيف بعض المدن والقرى اللبنانية، ذات التاريخ الحضاري والاثري العريق، كمعالم اثرية مهمة يستفاد منها وطنيا وساحيا وتراثيا وحضاريا، تشكل موردا للخزينة وتساهم في سد العجز والدين، مع التركيز الدائم على هذا الموضوع وتخصيص حملات مكثفة بشأنه، وهذا ما يستدعي، بنظري، استحداث «وزارة خاصة بالآثار» تاخذ على عاتقها هذه المسؤولية الوطنية الكبرى.

رابعا: اننا نريد موازنة شريفة، وتسديدا للدين والعجز بكرامة وشرف... لذلك فاننا نرفض كل المشاريع المشبوهة حتى ولز كانت كفيلة بتسديد العجز والدين، ومنها بالطبع «مشروع التوطين»... الذي هو كارثة كبرى مستقبلا، باعتباره مشروع فتنة، ومشروع حرب مفتوحة على مختلف الاحتمالات الصعبة والخطيرة ايضا، ذلك لان لبنان له كل الحق بالمطالبة بعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم وفلسطينهم، تماما كحقه بالمطالبة بالانسحاب الاسرائيلي الكامل من اراضيه، دون ان يعني ذلك تفسيرا في غير موضعه الانساني الصحيح. هذا من جهة، ومن جهة اخرى، فان القبول بالتوطين يضيفي شرعية على اغتصاب فلسطين، ويبرر كل المجازر والجرائم التي ارتكبتها اليهود بحق الفلسطينيين والعرب، كما يعني «شرعية التهويد» وتصفية القضية برمتها، وشطب «حق العودة»، وهذا ما يخالف كل حق وكل مبدأ انساني شامل... ولا نرضى بقبوله ابدا...

خامسا: نتيجة لحالة الانكماش الاقتصادي في البلد، والتي ادت بدورها الى فقر وازمة معيشية خانقة، وهجرة شبابية كبيرة، لذلك نجد من الضرورة الاهتمام «بلبنان المغترب» وتشجيعه على الاستثمار في لبنان، وتقديم مختلف التسهيلات له، على طريق بناء المعامل والمصانع والمؤسسات وتشغيل الاف العمال فيها واعالة مئات العائلات الفقيرة والمحتاجة، وبالتالي مساعدة الدولة والخزينة في الوقت نفسه... وبمعنى

اوضح، ضرورة وضع خطة «استقطابية» تشجيعية لجذب الاثرياء من ابناء الوطن المغتربين لتشغيل راسمالهم في الوطن واعالة دولته وابنائهم، فضلا عن خطة تشجيعية مماثلة للمستثمرين اللبنانيين المقيمين والعرب والاجانب . . .

سادسا: ضرورة الاهتمام بالوضع التربوي والتعليمي للمواطن، وتشجيع الجامعة اللبنانية واعطائها الاهمية القصوى في الاهتمام الوطني، وكذلك للمعلمين والاساتذة ليشعروا بالراحة والامان والاستقرار النفسي، خصوصا في «دولة القانون والمؤسسات».

سابعا: انني اكرر رايي الذي طرحته في مناقشة موازنة العام ١٩٩٨ واشدد عليه ايضا والقاضي بضرورة الغاء الطائفية السياسية وتشكيل الهيئة الوطنية لالغاء الطائفية حسب ما نص عليه الدستور اللبناني، لان التقاعس عن تحقيق هذا المطلب الوطني العام هو خرق للدستور واهانة للمواطن والوطن على السواء.

دولة الرئيس! انطلاقا من الوفاء والتقدير للمقاومة الوطنية والاسلامية ضد العدو الصهيوني، اقترح اقامة «المتحف المقاوم»، ومسلة الشهادة، يدون عليها اسماء ابطال الجيش اللبناني والمقاومين الاستشهاديين في الجنوب والبقاع الغربي، تقديرا ووفاء لهم في سبيل الكرامة الوطنية والقومية والانسانية.

وكما هو حال جاندارك في فرنسا، وشوشانيك في ارمينيا، وانجيلا ديفيس في اميركا، وجميلة ابو حيرد في الجزائر، ودلال المغربي وليلى خالد في فلسطين، كذلك هو حال بطلاتنا اللبنانيات المقاومات ضد العدو الصهيوني ك: سناء محيدلي، ولولا عبود، وابتسام حرب، وسهى بشارة وغيرها كثيرات . . . يجب تكريمهن بنصب تذكاري يحمل ذكراهن واسماءهن على الدوام، عبرة ودرسا للمرأة اللبنانية ودورها في سبيل كرامة الوطن وحرية واستقلاله. وكذلك الحال بالنسبة للاسرى والمعتقلين، المحررين وغير المحررين، يجب الاهتمام بقضيتهم وتأمين كل مقومات الحياة الكريمة لهم ولعائلاتهم. كما اقترح اطلاق اسم «عميد الاسرى اللبنانيين» البطل سمير القنطار على ثانوية من ثانويات كل محافظة من محافظات لبنان، تقديرا واحتراما لوطنيته.

من جهة اخرى، مهما يكن من امر المفاوضات مع «اسرائيل»، ينبغي رفض اي تعديل في الخارطة الجغرافية والتاريخية والمستقبلية للبنان، لان سيادة لبنان هي فوق كل شيء، وقبل كل شيء، وفق الدستور ووفق القسم . . . كما ينبغي رفض الدخول في اية منظمة اقليمية مع دولة العدو، تكون بديلا لجامعة الدولة العربية والغاء لها. وعدم التنازل عن اية كمية من مياها لهذا العدو . . . ولسنا مسؤولين بالتالي عن «امنه» و«امانه»، كما عن «التطبيع» معه في مختلف المجالات . . . وان حقنا وارضا وثرواتنا وسيادتنا واضحة وضوح الشمس . . . ولا تفريط مطلقا في هذه الحقوق والكرامة . . .

وان اي اتفاق مع «اسرائيل» لا يسقط حقنا التاريخي والجغرافي والحضاري في ارضنا ومياها وثرواتنا وجغرافيتنا، اذا لم يكن متضمنا هذا الحق - ولن يكون - لان الحق اقوى من كل الاتفاقات غير المحقة . . . باعتبار ان اي اتفاق ليس اتفاق سلام، بل تسوية مؤقتة . . . وما تهديد ايود باراك الاخير للبنان الا من هذا القبيل . . .

واخيرا، نتمنى ان لا تعتمد الحكومة - وتحت اية ذرائع ومبررات - الى اختيار اعضاء الوفد اللبناني الى المفاوضات، عن طريق «المحاصصة» (خاصة الطائفية منها)، حتى لا تخسر حصة لبنان في حقه وكرامته ووجوده ومستقبله، باعتبار ان لبنان زاهر بالكفاءات والكفؤين في هذا المضمار من مختلف الاختصاصات...

لذلك، ايماننا من «بدولة القانون والمؤسسات»، وضرورة الموازنة للدولة وفق القانون وفي سبيل بناء المؤسسات وتعزيزها، اعلن موافقتي على ذلك، متمنيا العزة للوطن والنجاح للحكومة والطمأنينة للمواطن والتوفيق للمقاومة والحرية للاسرى والمعتقلين. وشكرا

الرئيس: الكلمة للزميل اميل نوفل.

اميل نوفل: دولة الرئيس، ايها الزملاء،

اما وقد ارتاحت الحكومة من عاصفة كانون، لا بد من التوقف عند العواصف السياسية الهوجاء التي تتعرض لها، وهي في كثير من الاحيان مزلزلة للرأي العام. فلو كان كلام معظم المعارضة الحالية صحيحا، لكانت الحكومة السابقة جلبت المن والسلوى للبنانيين، ولكنها في الواقع راكمت عليهم الديون.

دولة الرئيس، عندما حلت العاصفة الطبيعية على لبنان منذ ايام، وهذا امر طبيعي في كانون الثاني، قامت قيامة المعارضين، محملين هذه الحكومة المسؤولية. فهل ان البنى التحتية القائمة مسئولة عنها هذه الحكومة؟ وهل ان المخالفات في الابنية خصوصا في الاودية وعند المصبات مسئولة عنها هذه الحكومة؟

في بعض الدولة المجاورة، ومنها ما يشهد به الرئيس السابق للحكومة، خصوصا لجهة الارقام، ادت العاصفة الى سقوط عدد من القتلى واضرار مادية، ومع ذلك لم تقم المعارضة قيامتها. علما ان الادارات المعنية في لبنان قامت بجهود جبارة لازالة اثار العاصفة في وقت قياسي.

دولة الرئيس، بالعودة الى العواصف السياسية الهوجاء التي تشنها المعارضة على الحكومة يكفي ان نسأل: لماذا تراكم الدين العام؟ واين هي المشاريع التي نفذتها الحكومة السابقة باموال هذا الدين؟ وكم تبلغ كلفتها نسبة الى حجم هذه المديونية. وايضا يمكن ان تسأل اين كان الانماء المتوازن في عهد تلك الحكومة؟

اما مع حكومة الدكتور سليم الحص، وهي حكومة العهد الاولى، فصحيح انها لم تحقق امال اللبنانيين لجهة البحبوحة المعيشية والمشاريع المتنوعة، ولكنها بالمقابل حاولت ان يكون الانماء متوازنا، وان توقف الهدر الحاصل في التلزيقات، وان تسعى بكل جهد لتجميع الاموال لصالح الخزينة بدلا من صرفها على المحاسب والازلام.

من السهل جدا الانتقاد، وكيف اذا كان هذا الانتقاد مدعوما بوسائل اعلامية ارضية وفضائية لا غاية لها الا تشويه صورة لبنان، واطهار هذه الحكومة وكأنها لم تفعل شيئا نسبة لما قامت به الحكومات السابقة.

دولة الرئيس، اريد ان اتوقف عند بعض المواضيع التي اراها ملحة وهامة بالنسبة الى اللبنانيين.

الاول وهو موضوع التنظيم المدني فلا يجوز ان تبقى عقارات العشرات من اللبنانيين موضوعة تحت التخطيط، ومنها ما يعود الى ثلاثين سنة. فهل من الجائز والعاقل ان تبقى هذه العقارات مرهونة للدولة طوال هذه المدة، واصحابها بحاجة ماسة الى استثمارها خصوصا في هذه الظروف المعيشية الصعبة.

لذلك على الحكومة ان تطلب من الادارات المعنية تحرير هذه العقارات ليتمكن اصحابها من الانتفاع منها. واذا كانت المصلحة العامة تتطلب ذلك فلا يجوز وضعها اكثر من عدة سنوات.

الموضوع الثاني هو نسبة الاستثمار ففي بلد لبنان يشهد كثافة سكانية في مساحة ضيقة، لا يمكن ان تصنف الاراضي انطلاقا من مصالح خاصة، فهل يعقل ان يغطي استثمار لمساحة ٣ او ٥٪ من المساحة الكاملة للعقار. لذلك ادعو الحكومة الى تصحيح هذا الامر لمصلحة اغلبية اللبنانيين.

اما في ما خص بلاد جبيل، فنحن نتمنى على الحكومة تنفيذ ما وعدتنا به وخططت له: المدرسة المهنية، تأهيل وتوسيع شبكة الطرق، تنفيذ شبكات الصرف الصحي، ومد شبكات مياه الشفة.

واخيرا لا بد من التنويه بخطوة فخامة رئيس الجمهورية العماد اميل لحود، ليس لتطبيق قانون الاثراء غير المشروع، وهو اول من نادى بالخضوع للقانون، بل لانه كان البادئ في تطبيق هذا القانون، تلاه دولة الرئيس الحص. كما لا بد من التنويه ببسالة وحكمة الجيش قيادة وضباطا وافرادا، فهم خير مثال للوحدة الوطنية. كما نحیی عمل المقاومة في الجنوب اللبناني والبقاع الغربي ضد العدو الاسرائيلي. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل بهاء الدين عيتاني.

بهاء الدين عيتاني: دولة الرئيس،

في جلسة مخصصة لمناقشة قانون الموازنة، يتراجع الخطاب السياسي الى ما وراء الخطاب الاقتصادي - الاجتماعي - المالي - المعيشي، فكل سياسة لا تنطلق من معالجة الشأن الاقتصادي والقضايا المعيشية والاجتماعية، كمن يبنى فوق الرمال، فلا استقرار امني او اجتماعي، او سياسي، والوضع الاجتماعي والمالي والمعيشي، على ما هو عليه.

من الاصلاح المالي - الاقتصادي، تكون البداية لكل اصلاح، ولا قيام لدولة القانون والمؤسسات، طالما هناك فئات كثيرة من الشعب، تعاني من العوز، وضيق ذات اليد، والبطالة، والهجز عن الطبابة والاستشفاء والتعليم.

ان سياسة تصحيح الارقام، على اهميتها، ان لا تنسينا معالجة قضايا الانسان، فالمواطن اللبناني مأزوم في حياته اليومية، يعاني من نقص فادح في الخدمات الضرورية، ومن شح في المدخول، ومن البطالة، وكما مواطن العصر اصبح يسمى دافع ضرائب، فان دولة العصر اصبحت تعرف بدولة الرعاية والخدمات. فاي مراحل قطعناها والى اية مرحلة نتجه على هذا الصعيد!! ايننا من دولة العصر وايننا من مواطن العصر!! اننا في المبدأ مع

سياسة السلطة الهادفة الى توسيع رقعة المكلفين الى اوسع مدى، بحيث لا تنحصر الضرائب في فئة دون اخرى، بل يتحمل جميع المواطنين مسؤولية النهوض، كل حسب طاقته، ولكننا في الظرف الراهن وتحت وطأة الازمة المتنامية، لا نرى ان المواطن العادي قادر على تحمل العبء كله، وعليه فان الدولة مطالبة باجتراح حلول، الى جانب الضرائب والرسوم، تسهم في حلحلة الازمة، فلا تركز تركيزا كاملا على تحميل المواطن مزيدا من الضرائب والاعباء، فالحكم رؤية، وابداع وابتكار.

كيف نطلب من المواطن، مزيدا من الضرائب والاعباء والحال على ما عليه؟؟ كيف يطلب من التاجر تغذية خزانة الدولة، والاسواق في جمود، والكساد سيد السوق، وماذا باستطاعة الشركات الصناعية ان تقدم، واسواق الخارج مغلقة في وجهها، والسلع المستوردة تنافسها في عقر دارها! بعد ١٠ سنوات من وقت الحرب، ما زالت الازمة الاقتصادية بعيدة عن الحل، والفرج لا يلوح في الافق المنظور، والمعالجات الحكومية، لم تعط ثمارها المرجوة حتى الساعة، فماذا في جعبة الحكومة، غير هذه الميزانية التقليدية التي امامنا!

لقد اجمع الخبراء، على ضرورة تشجيع الاستثمارات الخارجية، وتشجيع الاستثمارات يرتكز على ثلاث:

١ - الاعفاء من ضريبة الدخل لسنوات تمتد من ٥ الى عشرة، على غرار ما هو حاصل في دول عديدة مجاورة.

٢ - تسهيل معاملات التأسيس، وتسريع رخص البناء بالنسبة للشركات العقارية.

٣ - قيام ادارة رسمية تتمتع بالكفاءة والنزاهة والمرونة.

لقد وعدنا باعتماد الخصخصة وسيلة لتخفيض الدين العام، ولكن ما زالت بعض المؤسسات كالكهرباء وطيران الشرق الاوسط، تشكل نزفا مستمرا للخزينة، واين اصبحت قضية الاملاك البحرية.

سمعنا عن دور للبلديات في حركة التنمية، ولكن ما زالت بلدية بيروت، التي ترعى اكثر من مليون مواطن، تشكو من تلكؤ وزارة المال عن دفع مستحققاتها من الصندوق البلدي، علما ان حصتها لا توازي حصة نصف سكانها.

نحن مع الحكومة في سياسة تخفيض عجز الميزانية، ولكن ما فائدة تخفيض العجز، اذا ادى الى خنق الاقتصاد، وتجميد الاسواق، وشح السيولة بين ايدي الناس.

اننا ندعو الحكومة الى بذل اقصى الجهود لفتح الاسواق الخارجية امام الانتاج اللبناني، الزراعي والصناعي، وحث سفاراتنا على القيام بدورها في هذا المضمار، وعلى كل سفارة ان تتحول الى مروج للمنتوجات اللبنانية. وندعو الحكومة الى التركيز على تشجيع الاستثمارات الخارجية باعتماد التسهيلات التي ذكرنا، وإلى العمل مع الشقيقة سوريا، ومع الاشقاء العرب، لقيام السوق العربية المشتركة لمواجهة المرحلة القادمة كذلك نلح على تفعيل دور البلديات، بدءا من بلدية العاصمة، وزيادة القروض السكنية، وتخفيض رسم الطابو، لتسهيل تملك الاخوان العرب، حل ازمة القطاع العقاري الذي جمد حوالي ثماني مليارات دولار، ثم تخصيص المؤسسات الخاسرة لوقف

النزف المتماذي، املين ان تتجاوب الحكومة مع هذه التوجهات، سيما وان خطاب القسم لفخامة الرئيس اميل لحود قد مهد لها الطريق، ووضع الاسس والقواعد لاطلاق عجلة الدولة على كل الاصعدة.

دولة الرئيس، توقعنا من خطاب معالي وزير المال، دليلا علميا يوضع ارقام الميزانية، ويشرح ابعادها، ويبرز حسناتها، ولكن للأسف، جاء الخطاب سياسيا، يرد على المعارضة، ويندد بالحكومات السابقة، بلغة لم تخلو من الانفعال، مما افقد خطابه العلمية الموضوعية، وسنكتفي بهذا التعقيب الى تقرير لجنة المال الذي تميز بالتجرد والحياد، والرصانة العلمية، والانصاف، وشكل دليلا للموازنة يرجع اليه، كل باحث عن الحقيقة، وكل حريص على المصلحة العامة، بعيدا عن الميول والاهواء.

ان بناء الثقة بين المكلف والدولة، التي اشار اليها تقرير، هو من الاهمية بمكان، فمن اسما تخلف المكلفين عن دفع الضرائب، انعدام الثقة وتشكيك المكلف في الادارة، ناهيك عن غياب العدالة الضريبية الناجمة عن العشوائية في فرض الضرائب والرسوم، بغرض تقليص العجز.

اننا نوافق على ما جاء في التقرير، لجهة الربط بين النمو الاقتصادي وارتفاع مداخيل الخزينة، فاذا لم يتحقق هذا النمو، واذا لم تتحرك عجلة الاقتصاد، فلا ارتفاع لدخل الخزينة، وهنا نكرر القول، ان الاعتماد الكلي على الضرائب والرسوم لا يفي بالغرض ويرهق الطبقات الشعبية، ونعود ونؤكد، على ضرورة خفض كلفة الانتاج، ومساعدة المنتج على تصريف انتاجه، خلال دعم الصادرات وفتح الاسواق الخارجية، وعقد المزيد من الاتفاقات التجارية.

دولة الرئيس، كنا نامل بعد مرور ١٤ شهرا على قيام الحكومة، ان تتوقف عملية تدوير الاعتمادات، والعجز عن استعمال كامل القروض المصدقة، والتقصير في الجباية، وعدم تطبيق قانون مخالفات البناء، بسبب عجز الادارة، وتعقيد المعاملات، سيما وان الحكومة جعلت الاصلاح الاداري، في راس اولوياتها.

وهنا نتوقف، عقد تقرير الايرادات للعام الفين، ونخشى ان تاتي على غير ما تتوقع الحكومة كما حصل في ميزانية العام الماضي، اما بسبب المبالغة في التقدير واما بسبب العجز في التحصيل، ومن الملفت ايضا تعثر انشاء مبان مدرسية جديدة تستوعب الاعداد المتزايدة من الطلاب، وتواجه الاقبال المتنامي على المدرسة الرسمية، بالرغم من وجود قروض مخصصة لهذا الغرض.

دولة الرئيس، الجامعة اللبنانية التي نعول على دورها، ثقافيا ووطنيا، في تنشئة اجيال جديدة مؤهلة لادارة البلاد، ومواجهة تطورات العصر، وتحديات المستقبل، علمنا ان العمل توقف في بناء مجمعها الذي ستتوحد تحت سقفه الفروع العديدة، والذي سيعيد لها وحدتها، وهذا امر لا يجوز تحت اي ظرف كان.

اننا مع التوفير، على ان لا يؤدي التوفير، الى وقف الاعمال الانشائية في مباني الجامعة وغيرها من مشاريع مجلس الانماء والاعمار، او الى تجميد الانفاق الاستثماري الذي يبعث الحياة في مفاصل الجسم الاقتصادي

فاستمرار الركود، يعني حتما تدني الواردات الملحوظة، ومزيدا من تردي الوضع المعيشي للمواطنين.

وبالختام ندعو الحكومة الى تخطيط دور اقتصادي جديد للبنان، ياخذ في الاعتبار ما استجد في اوضاع لبنان، واوضاع العالم العربي، ونظام العولمة، دور يبنى عليه اقتصاد البلاد، وينطلق في افاق المستقبل، ونحن على ثقة بقدرات اللبنانيين، وطاقتهم، اذا ما احسنا تفعيلها واستثمارها وشكرا لكم.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور احمد فتفت.

احمد فتفت: دولة الرئيس، قبل ان ابدأ كلمتي وتعتييا على ما جاء في كلام الزميل قصارجي، اضع بين ايديكم مجموعة من ٢٧ سؤالاً تجاوزت الحكومة حدود الوقت الدستوري للجواب عنها، واطالب مع زملائي بتحويلها الى استجابات.

الرئيس: لحظة قبل ان...

احمد فتفت: ستأتيك رسالة موقعة، ستصل اليوم الى مكتبك.

الرئيس: يا دكتور، اني اذكر بالاصول للنظام الداخلي، ننسى الكلام الذي قلناه اليوم...

احمد فتفت: من المفروض يا دولة الرئيس ان تكون قد وصلت الى مكتبك.

الرئيس: عندما يصلني مكتوب موقع من الزميل... اكانوا ٢٧ ام ٧ ام واحد، ويصر فيه على الاستجواب حتى لو اتى جواب، فانتبه...

احمد فتفت:

كل هذه بلا اجوبة، فكيف سنجري الرقابة، وكيف ستكون الشفافية دون ان يكون لدينا معلومات من الحكومة؟ يعيش المواطن اللبناني، مع بداية هذا القرن، هاجس ثلاث تنغص عيشه وتهدد مستقبله...

- هاجس امني كان يفترض الا يعود.

- هاجس اقتصادي اجتماعي كان يفترض الا يكون.

- هاجس سياسي داخلي وخارجي كان يفترض ان تكون له الاولوية نظرا لدقة الظرف الاقليمي والانتخابي

المحلي، فاذا به يتراجع امام الضغط الامني والمعيشي وضبابية الافق السياسي...

منذ اكثر من سنة تعيش الجبهة الداخلية توترات امنية متصاعدة من ذبح لسائقي التاكسي على خط بيروت - طرابلس الى جريمة قصر العدل في صيدا الى استفزازات مشبوهة تناولت قوى الامن ومراكز العبادة في بيروت وطرابلس الى... الى... بقيت جميعها دون معالجة جدية حتى وصلنا الى المجابهة الامنية في جرود الضنية...

كنا نامل، ومن زمن بعيد، ان يتعرف اللبنانيون على هذه البقعة الرائعة.

جرود الضنية: غابات شاسعة مجهولة غير محمية، جبال شاهقة اصلح ما تكون للسياحة والرياضة صيفا

وشتاء مهملة ومنسية، وشعب شجاع قاتل الصخر وانواء الطبيعة ليني بيئة زراعية مزدهرة منتجة وانمائية. هذه هي الضنية التي لم تلق يوما ما كانت تستحق وتتمنى من رعاية واهتمام فتراجعت خائبة تجر ذيول الفشل والفقر ولكنها مصممة ومؤمنة بالدولة ومصرة على واجباتها قبل حقوقها.

لذلك وقفت الضنية صفا واحدا بجانب الدولة والقوى الامنية الشرعية لدرء الفتنة التي كادت ان تطال الوطن بكامله. واين وقفت الدولة من الضنية؟ واين الموازنة من الضنية؟ هذه هي الموازنة لا تاتي على ذكر اي مشروع انمائي في الضنية، ونحن نطالب الزملاء بتعديل المادة السادسة من قانون الموازنة وتضمينه امكانيات انمائية خاصة في قطاع الطرق لهذه المنطقة المحرومة والمعزولة. ولكن ماذا بعد امنيا وسياسيا؟

امنيا وبكل بساطة نطالب بسحب السلاح، كل السلاح الذي لا يشارك في المقاومة، من التداول. نعم، بكل بساطة، لماذا في لبنان ٥٥ الف رخصة حمل سلاح بيد المدنيين؟ لماذا تستمر المرافقات المسلحة الخاصة والمكلف بيد المدنيين؟ لماذا تستمر المرافقات المسلحة الخاصة والمكلف اللبناني يدفع الكثير لاجهزة رسمية متخصصة يفترض ان تؤمن الحماية على اكمل وجه؟

لا للامن بالتراضي ولا للامن الخاص.

لتكن لدينا الجرأة الكافية لاتخاذ اجراء تاريخي بوقف توزيع رخص حمل السلاح ومن اكثر من مصدر رسمي وامني.

لسنا فقط رافضين منطق استعمال السلاح على الجهة الداخلية، واي تكن الحجب، ولكننا ايضا نرفض حتى منطق حمل السلاح، خارج اطار مقاومة العدو وعملائه واذا كانت هناك ضرورات قصوى فلتبني على شروط واضحة ومعلنة وبعد تحقيق واف من قبل القوى المختصة بالامن الداخلي.

دولة الرئيس، نعم التعرض لاستقرار البلد الامني يعالج امنيا في حينه: فلا اقتصاد بدون امن، ولا صحة بدون امن، ولا ازدهار بدون امن ولا حياة سياسية بدون امن.

ولكن كيف ندرأ مخاطر المستقبل؟

المعالجة للامن اما الوقاية فهي للسياسة.

«ودرهم وقاية خير من قنطار علاج».

في مرحلة مفاوضات السلام، اينما كان، تشتد الضغوطات العسكرية والامنية لتصب في مصلحة العدو. الجيش والمقاومة يتولون التصدي للضغط العسكري ولهم من الجميع كل الدعم دون استثناء اما الامن الداخلي والسلم الاهلي فهو مسؤولية الجميع وصلابة الجهة الداخلية لا تعالج الا سياسيا.

دولة الرئيس، ثلاثة امور امس ما نكون بحاجة اليها داخليا:

١ - الحقيقة: كل الحقيقة، لان اخفاء الحقائق او تمويهها مهما كانت قاسية لا يولد الا التشكيك والاشاعات واجواء الفتن وتفقد المواطن ثقته بمؤسسات بلده فهو يرفض التجاهل والاستخفاف والاستهانة بذكائه ولا يجوز باي شكل ان نترك لبعض الاعلام حرية التصرف في شؤون حساسة كهذه قد تقودنا الى فتن لا تحمد عقباها، وكنا نتأمل من معالي وزير الاعلام ان يوجه التنبيه حيث يجب الى من استعمل وسائل الاعلام للفتن الداخلية.

٢ - الحوار الديمقراطي: الحوار الديمقراطي والمنفتح كسلوب وحيد لمعالجة مشاكلنا بوضوح وصراحة بعيدا عن التشنج ومحاولات الاقصاء والافكار الثابتة التي ترفض التطور:

- ما هو المنطق الديمقراطي الذي يسمح لنا بان نقصي فئة او جماعة او شخصا عن دور سياسي او اجتماعي او اقتصادي؟؟

- باي منطق سياسي نقصي الاحزاب، دونما تمييز، عن المشاركة الفاعلة في السلطة؟؟

- هل تطورت ديمقراطية واحدة دون احزاب؟؟ لا يمكن لمنطق دولة المؤسسات ان تستثني هذه المؤسسات السياسية الاساسية. وبالتاكيد الطوائف لا تشكل بديلا. المواطنة هي الاساس رغم طغيان الطائفية والمناطقية في ظروف كثيرة...

٣ - الحرية: وليس لدينا الكثير منها، عكس المقولة الشائعة فبعض الفوضى ليس هو الحرية. صيانة حرية الرأي والكلمة والمعتقد اساس في اي تطور اجتماعي يسعى للاستمرار والازدهار. اية حرية عندما يصادر الاعلام الرسمي بشمل فاضح؟ وبالتحديد تلفزيون لبنان: هل هو تلفاز الحكومة ام الدولة بكاملها؟؟ يكاد من يتابعه خارج هذه الجلسة بالتاكيد ان يعتقد ان في لبنان رأيا واحدا يصفق لكل ما هو موال للحكومة متجاهلا رأي المعارضة او حتى وجودها. ابهكذا اسلوب تريدوننا ان نثق ان هذا هو الاعلام الموحد لمعركة الانتخابات؟؟ انه اعلام موجه، للأسف لا يثق به المواطن ونرفض ان يشكل اداة حصرية للاعلام الانتخابي بل من الافضل وبكل صراحة الغاء الاعلام التلفزيوني الانتخابي على ان يحصر بمؤسسة فقدت مصداقيتها...

نعم الحقيقة، الحوار الديمقراطي والحرية، عناصر استمرار هذا البلد والامن والسلم الاهلي ركيزة لا تقبل المساومة. اما المهاجس الاقتصادي فحدث ولا حرج.

دولة الرئيس، وكنا نتمنى وجود وزير المال، الارقام تتوالى، تتصادم، تتناقض حتى عند المصادر الرسمية. وزير المالية يعلن في الصحف في ١٩/١/٢٠٠٠ ان الايرادات الجمركية قد ارتفعت ١١٪ سنة ٩٩ مقارنة مع ٩٨ وفي اليوم التالي ومباشرة على التلفاز يقول ان الارتفاع هو ٨٪. ولم تمض ٢٤ ساعة اي من ٢١/٢٠٠٠ فاذا ببيان المركز الآلي الجمركي التابع لمعاليه يحدد الارقام بنسبة زيادة لا تتجاوز ال ٠,٦٪ (من ٢١٠٤ مليار سنة ٩٨ الى ٢١١٧ مليار سنة ٩٩).

ونفس التناقض برز بين تحديد معاليه لكلفة خدمة الدين سنة ٩٩ بـ ٣٦٢٤ مليار ل.ل. في حين ان حاكم مصرف لبنان ذكر في مقابلة صحفية في ١١/١/٢٠٠٠ في السفير ان الرقم هو ٣٩٠٠ مليار . . .

ثم ماذا عن حوالي الـ ١٠٠٠ مليار العائدة للبلديات والتي جرى تناسيها خاصة وان الحكومة جعلت من موضوع اموال البلديات ام القضايا وام المعارك: اين اموال البلديات ولماذا لم تسدد؟ ولماذا لم تحتسب؟ وماذا عن حقوق المستشفيات والمتعهدين؟

مساء ١/٢٠ في برنامج كلام الناس ذكر معالي وزير المال ان حقوق المستشفيات قد دفعت ولغاية شهر تشرين. للاسف ان هذا الكلام لا يمت الى الحقيقة بصلة لان ما وصل المستشفيات لا يتعدى متوجبات شهر ايار وربما اقل فهل لحظ المعجز المعلن عن ٩٩ ارقام الاشهر الـ ٧ الباقية؟؟ وكذلك حقوق المتعهدين عن اعمال نفذت سنة ٩٩. بعض هؤلاء المتعهدين مهدد بالافلاس مع ما يتبع ذلك من ماسي اقتصادية تطال شريحة اجتماعية واسعة مرتبطة باعمالهم.

واخيرا وليس اخرا، جاءنا وزير المال ببدعة الاقتراض من خارج الموازنة لصالح مجلس الانماء والاعمار وصندوق المهجرين. سؤال واحد: من سيسدد الديون؟ بالطبع الخزينة فلماذا يجب تجاهل هذا الدين وكلفته في الموازنة؟ انها وسيلة اخرى لاختفاء العجز الحقيقي . . .

اين شفافية ومصادقية الارقام؟ من السهل على معاليه ان يتهم المعارضة ووسائل الاعلام بتشويه مصداقية الاقتصاد اللبناني ولكن هل هناك اسوأ من تناقض الارقام الرسمية وتجاهل مئات المليارات المتوجبة عن سنة ٩٩ حتى تصبح الارقام غير ذي معنى عند اهل الاختصاص داخليا وخارجيا؟!

دولة الرئيس، المواطن كان . . . يهتم بالارقام. اما الان فلم يعد يعنيه الا الهم المعيشي، فهو يرزح تحت عبء اقتصادي متصاعد في تأزمه دون امل جدي في حلول رغم وعود متكررة . . .

اين الاجراءات الاجتماعية؟

في البدء تقشف تربوي يلغي برامج اساسية مثل الكمبيوتر بحجة عدم توفر الاموال. اي جيل جاهل للمفاهيم والبرامج العلمية الجديدة نبي؟

ولم نكتف بهذا بل اثقلنا كاهل المدرسة الرسمية بتعهد ليلي في ١٤/١٠/١٩٩٩ وامام المجلس النيابي من قبل معالي وزير التربية في ان تتحمل الهيئة العليا للاغاثة بدلات صناديق المدارس عن الذين عجزوا عن تسديدها . . . واذا «كلام الليل يحويه النهار» فلغاية تاريخه ولقد وصلتنا المعلومات من اللواء رعد لم تبشر الهيئة العليا للاغاثة باية اجراءات على هذا الصعيد وكيف لها ان تبادر وهي لم تبلغ رسميا بالموضوع؟ قد يبدو الامر سخيفا لغير المتابعين للشأن التربوي خاصة في الريف، ان صناديق المدارس هي التي تغطي الجزء الكبير من نفقات المدرسين المتعاقدين وهي التي تؤمن (تعميم رقم ٣١/م/٩٩ تاريخ ١٧/٥/٩٩) نفقات الانارة والماء والكهرباء والتدفئة

والهاتف والرسوم البلدية بدلا عن الموازنة، ان هذا الاستخفاف يعرض فعلا بعض المدارس للاقفال لذلك ندعو وعلى وجه السرعة لاتخاذ الاجراءات والاجراء ما يلزم لايفاء صناديق المدارس حقوقها وحقوق المدرسين المتعاقدين، علما ان استناد المدرسة الرسمية خاصة في الريف على التعاقد بدل تامين مدرسين من الملاك هي بكل صراحة جريمة بحق التعليم الرسمي وبحق المتعاقدين الذين اهملت حقوقهم في تسوية اوضاعهم وتثبيتهم بعد التأهيل.

تعليم بالسخرة وعلى حساب اهل التلامذة لان صناديق المدارس هي التي تدفع. فاين واجب الدولة واولى الحق الدستوري في الزامية التعليم؟

وكانما هذا لا يكفي فاذا بنا نسمع كلاما مستهجننا عن اقفال قريب لبعض دور المعلمين في الكثير من المناطق. ان اقفال هذه الدور يهدد كامل مستقبل التعليم الرسمي في بعض المناطق مثل الضنية وعكار حيث لا بديل فعلي له. هذا هو التقشف التربوي.

اما التقشف الاجتماعي فهو يطال كل فقراء هذا البلد وكل حاجاتهم وضرورتهم. والتقشف الزراعي حيث مواسمنا الزراعية من تفاح واجاص وبطاطا وسواها تتراكم في البرادات دون امل قريب في التصدير، اين واجب الدولة في تامين الاسواق واين الموازنة الجدية لوزارة الزراعة؟

- تقشف صحي يطال ايضا افقر طبقات المجتمع حيث ترفض الوزارة وهذا قانون تغطية ال ١٥٪ «الا لكل ذي حظ عظيم»، واتفاقات غير واضحة المعالم ماديا مع المستشفيات الخاصة حيث زادت الاسرة بنسبة ٣٣٪ فلم تزد الموازنة الا رمزيا. عودة الى تقرير لجنة المال ومناقشتها حول هذا الموضوع وما ورد لم يكن بالكافي، وتعيينات وتوظيفات في المستشفيات الرسمية الحكومية لم تأخذ بعين الاعتبار الا الانتماء السياسي، فاين الشفافية واين دولة المؤسسات يا اصحاب المعالي؟!

- وتقشف انمائي يؤدي الى هدر ما بعده هدر، فعلى سبيل المثال: ٥٠ مليار ل.ل. وظفت سابقا في مشاريع مياه الشفة في الضنية ولم توضع في الاستثمار لانها جزء من مشروع متكامل يشمل سدا زراعيا في بريسا يعوض مياه الري واعمال اضافية ب ٣ مليارات ل.ل. لانهاء الفروع. ورغم المتابعات والمطالبات الملحة لم نتلق الا الوعود علما ان استثمار الشبكة لسنة واحدة وبشكل فاعل يؤمن دخلا يتجاوز ال ٣ مليارات ل.ل. اليس هذا هو الهدر بعينه؟! وكذلك مشاريع طرقا وحفريات تبدأ ثم تتوقف دون سبب واضح ومعلن ناشرة العوائق والاضرار المادية والمعنوية للموظفين ولا من يهتم فعلا.

امثال كثيرة على ما نقول وابلغها مشروع شبكة مياه طرابلس وتأهيل طريق الضنية الرئيسي وتأهيل اوتوستراد المنية المدخل الوحيد الى عكار. وكذلك تزفيت الطرقات التي تختفي عند او مطر: فاين الرقابة واين الشفافية؟ واين؟ واين؟

اين رقابة وزير الاشغال الذي نطالب بتجاوز الغطاءات السياسية لبعض المتعهدين واحالتهم على القضاء لحجم الضرر العام الذي سببوه مثل متعهد اعمال شركة «او بري» في طرابلس منطقة العيرونية، ومتعهد اعمال تزفيت طريق بيت الفقس - قرصينا - نمرين - على سبيل المثال لا الحصر.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء،

كل هذه الامور الحياتية من امنية ومعيشية جعلت الهم السياسي ينكفي عن اهتمامات المواطن رغم اننا نعيش اقليميا وداخليا مراحل سياسية مفصلية واساسية بل تاريخية...

مباحثات السلام اخذت جدية ما بعدها جدية ويبدو ان قطار السلام يسير في اتجاه واضح محدد رغم العوائق والالغام التي يزرعها العدو الاسرائيلي في طريقه. وقد علمتنا تجارب اوسلو ووادي عربة ان التسرع يقودنا الى الفخ وليس الى السلام العادل المشرف. ان قيادة حكيمة كقيادة الرئيس الاسد من الواضح انها تعي كل مخاطر المرحلة ولا بد ان تقود هذه المفاوضات باتجاه سلم مشرف واضح يحقق كل ما يمكن ان يتحقق في ظل التوازنات الراهنة دوليا واقليميا...

ولكن نحن، اين نحن؟ وماذا اعدنا للمرحلة القادمة؟

- ملفات للمفاوضات بالتأكيد!!

- وملفات ما بعد المفاوضات اين هي؟؟ قناعاتنا جميعا ان الصراع العسكري ان توقف، فالصراع الحضاري علميا وثقافيا واقتصاديا وسياسيا سيستمر ويتاجج مع عدو يتربص بنا شعبا وارضا وماء وزراعة وسياحة ومالا واقتصادا: انه عدو يتربص بمستقبلنا وبوجودنا...

فماذا نعد للمرحلة التي تبدو اصعب واقسى من مراحل الصراع المسلح؟؟

- باي علم سنقاوم ونحن نلغي من برامجنا التعليمية مادة اساسية كالكمبيوتر مخافة ان تريد عجز الموازنة بضعة اعشار من ١٪ وتعليم رسمي مهمل حتى التعاسة في المدرسة وفي الجامعة ومدرسين لا ينالون حقوقهم لا في المدرسة ولا في الجامعة!

- باي زراعة سنستمر دون ارشاد وتسويق ودعم ودون موازنة تذكر ونحن هنا نؤيد مطالب وزير الزراعة بالاضافات الضرورية على موازنته!

- باي بنى تحتية وخاصة الطرقات التي اوقفنا بناءها وتقشفنا في صيانتها فكانت اضرار الفيضانات وخسائرها الحسيمة على كامل الاقتصاد الوطني! اليس هذا هدرا ايضا؟

- باي اقتصاد نقاوم ومناطق كثيرة في عكار والهرمل وبعبك والضنية وجرود بشري وجبيل وسواها ترزح تحت واقع الحرمان الذي يجعلها عبئا اقتصاديا على الدولة بدل ان تكون عاملا فاعلا منتجيا في دعم اقتصاد البلد!...

- باي مواطن طغت الطائفية والمناطقية على مواطنيته نقاوم!
- باي مواطن نقاوم وقد فقد الثقة بمستقبله وبنفسه لشعوره وبالاهمال والتجاهل والتكاذب وهو يسعى جاهدا للهجرة مضخما ارقام المسافرين في المطار!

تساؤلات كثيرة نطرحها لوضع الاصبع على الجراح المتعددة والنازفة هادفين لتضميدها درءا لمضاعفاتها على كافة الصعيد. جراح ان لم نعالجها بفعالية، ستشكل هدفا سهلا للمال لعدو متربص حربا وسلمنا بشعب مقاوم رفض الهزيمة والاذلال وفرض عبر لحمته مع الجيش والمقاومة البطلة واقع التصدي لقلب معادلات اعتقد الصهاينة انها ابدية.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء،

تساؤل اخير!!

هل سندرك كيف نستثمر المرحلة السياسية الداخلية القادمة، مرحلة الانتخابات، لنعيد بناء ثقة المواطن بدولته ومؤسساته عبر تامين جو ديمقراطي فعلي خال من الشوائب كالتي ابتدأت مع قانون الانتخابات، وتتواصل مع ما تسرب من حصر الاعلان الانتخابي بالاعلام الرسمي الموجه اضافة الى كل الممارسات التي تجري على الارض وكأنما الماضي، غير البعيد، لم يلقنا ما يكفي من دروس «ان هذا البلد ان لم يكن حر ديمقراطيا فلن يكون ابدا؟؟؟ وشكرا.

الرئيس: ارفع الجلسة الى الساعة السادسة مساء.

رفعت الجلسة في تمام الساعة الثالثة من بعد الظهر.

الجلسة المسائية

٢٠٠٠/٢/٢

الرئيس: تتابع الجلسة.

الكلمة للزميل عبد الرحيم مراد.

عبد الرحيم مراد: دولة الرئيس،

لقد شرفني الزملاء نواب البقاع الغربي وراشيا، ان القي هذه الكلمة باسمهم، وان تكون هذه المناسبة، فرصة للاطلالة الموضوعية، على شؤون الوطن، وهموم المواطنين، بعد ان لاحظنا الكثير من الضعف على الاداء الحكومي، والشلل الواضح في كثير من الادارات الرسمية، وغياب الدينامية عن الحياة السياسية، وشبه القطيعة القائمة بين الحكومة والنواب، وتحول معظم الوزراء الى موظفين لا اكثر، بعيدين عن اي دور سياسي، وغائبين عن اي اهتمام بالشأن الوطني، ويا ليتهم نجحوا في تفعيل الادارة في وزاراتهم، اذا لكان لنا عزاء في هذا الغياب، لكنهم ربما اسهموا بهذا الشلل العام، والبطء الشديد في انجاز المعاملات، والعودة الى تفشي ظاهرة الذين يعرفون من اين تؤكل الكتف، على حساب الذين لا يجيدون اساليب الالتواء والتكيف معها.

دولة الرئيس، اننا نريد ان نتطلع الى المستقبل، وقد دخلنا القرن الحادي والعشرين، ونريد ان يكون من علامات هذا التطلع، الارتقاء الى مستوى التحديات التي ستواجهنا في الغد القريب، مع بداية هذا القرن الجديد، والتفكير بالتخطيط كوسيلة للتنمية، والبناء في كافة الميادين، وذلك يتطلب منها ان نعطي الاولوية لبناء الاجيال القادمة. لذلك فإننا ونحن نناقش موازنة العام ٢٠٠٠، نسمح لانفسنا ان نتوقف عند الشأن التربوي لقناعتنا باهميته واولويته، ليس فقط لجهة ما خصص له من ارقام في الموازنة، وانما لجهة اهميته المستقبلية، فالمناهج التعليمية، التي صدرت اخيراً، والتي بدأنا بتجربتها في العامين الماضيين، افرزت الكثير من التساؤلات والملاحظات، فهي تفتقر الى اسط مسلمت اي فلسفة تربوية وهي مسلمة الانتماء، وهذا الافتقار يثير كثيراً من الاسئلة عن: اي لبنان نريد؟ واي وطن نبي؟ واي جيل نربي؟ والى اي مستقبل نتطلع؟ ما هي الفلسفة التربوية التي انطلقت منها هذه المناهج؟ وما هي الاهداف العامة والخاصة، التي تريد ان تحققها؟ وهل تختلف اطرها عن اي فلسفة تربوية اخرى يصلح تطبيقها على لبنان، كما يصلح تطبيقها على اي دولة اخرى.

واذا كانت المناهج الجديدة قد لاحظت اهمية الربط، بين التربية المدرسية والتربية المنزلية، وكيفية مساعدة الطفل على التكيف مع المجتمع المدرسي، حتى لا يشعر بالغربة في المدرسة، فإن الحاجة ماسة، الى برامج تربوية مواكبة، في وسائل الاعلام المرئية، تتسجم مع الاهداف العامة والخاصة لهذه المناهج، بدلا من تقديم سيل هائل من البرامج التي اقل ما يقال فيها بانها لا تمت الى التربية وحيانا الى التعليم بصلة.

دولة الرئيس، الحديث عن المناهج يقودنا الى الحديث عن القطاع التربوي، الرسمي منه والخاص، حيث تتجدد كل عام اكثر من ازمة، في مقدمتها: ازمة المقعد المدرسي وازمة القسط المدرسي، وليس من حل لهاتين الازمتين الا بتعزيز المدرسة الرسمية، بزيادة عدد المدارس، وابعاد المعلم الرسمي، اعدادا تربويا وفنيا كافيين، وبانصاف الاساتذة المجازين، وعدم التأخير بدفع رواتب الاساتذة المتعاقدين عن العام السابق، وبتعزيز دور المعلمين بدلات من الغائها، مع الاخذ بعين الاعتبار العوامل الجغرافية عند اتخاذ اي قرار، وبتفعيل التفتيش التربوي، وبتخطيط طويل الاجل، لتقليص تفاوت النسبة المئوية، بين التعليم الرسمي والخاص، اذ ان المفارقة واضحة ومدعاة للتساؤل، فنسبة التعليم الخاص قبل الجامعة تشكل ٧٠٪ من حملة شهادة التعليم الثانوي بالجامعة اللبنانية، وباختصار فإن احد مقاييس نجاح المدرسة الرسمية، عندما نرى الاساتذة الرسميين، يتساقطون لتعليم ابنائهم في المدارس التي يعلمون فيها، وبالمناسبة وتحقيقا للعدالة والمساواة بين جميع الطلاب لا بد من تأمين المدرسين الكفاء في المناطق النائية لكي لا يقتصر التعليم الكفاء على مدارس النخبة.

واذا تركنا التعليم العام الى التعليم العالي، سنجد الجامعة اللبنانية، مظلومة في خضم المنافسة غير المتكافئة، مع الجامعات الخاصة، ومظلومة في تسرب اساتذتها الى هذه الجامعات، تحسنا لمداخيلهم، ومظلومة في برامج بعض كلياتها، التي تحتاج الى اعادة نظر وتطوير، واذا كنا ننادي بتعزيز المدرسة الرسمية، فمن باب اولي، ان ننادي ايضا بتعزيز الجامعة اللبنانية، وباستقلاليتها التامة، اداريا واكاديميا، وبتحصينها من التجاذب السياسي، وبتأمين متطلبات المناخ الجامعي، لاساتذتها وطلابها، وبالحرص على عدم زيادة رسومها، وذلك ما يجب ان تأخذ بالاعتبار الموازنة المطروحة حاليا.

دولة الرئيس، ان الجامعة اللبنانية كجامعة وطنية، يكاد يقتصر التخصص في الكليات العلمية فيها، على من يتقنون اللغة الفرنسية، وينسحب هذا الاهتمام بالفرنسية على كلية الحقوق، بافتتاح قسم فرنسي فيها منذ عدة سنوات، والسؤال الملح هو: اين يتابع الطالب الفقير، الذي انهى المرحلة الثانوية، متعلما باللغة الانجليزية، اختصاصه الجامعي؟ اين يدرس الهندسة، او الطب، او الصيدلة، اذا كان راغبا وكان قادرا علميا؟ ان مسؤولية الدولة ان تؤمن في الجامعة اللبنانية مقعدا لكل طالب علم، دون ان يعني هذا اهمال التعليم المهني والتقني او ان يكون على حسابه.

ان التعليم المهني والتقني اصبح ضرورة وحاجة، ومن الاهمية بمكان، ان يتم اتخاذ خطوات ايجابية بشأنه منها:

١ - تنظيم مزاولة الحرف والمهن، وحصر الذين يزاولونها بفعل الخبرة، ثم اعداد دورات تدريبية لهم يمنحون بموجبها، رخصا بالمزاولة، ويكون هذا مقدمة موضوعية، لتأطير جميع المهن، ولقانونية مزاولتها، علما بأن الاحصائيات التربوية تؤكد بأن نسبة التسرب المدرسي في المراحل الدراسية تصل الى ٨٢٪، ولا يصل الى الجامعات سوى ١٨٪ من عدد الطلاب، اي ان الكثرة من شبابنا يبقون اقرب الى الامية تعليميا ومهنيا،

الامر الذي يستوجب اعطاءهم المزيد من العناية والرعاية والتدريب على اكتساب مهارات وحرف تمكنهم من مواجهة الحياة بجدارة.

٢ - اعطاء الاولوية في الوظائف ذات الطابع الفني، لمتخرجي المعاهد المهنية والتقنية، كتشجيع على ارتياد جميع اختصاصات هذا القطاع.

٣ - وحدة المرجعية الرسمية، لكل اختصاصات هذا القطاع، فالملاحظ اليوم، ان الثانويات الفنية الزراعية تتبع وزارة الزراعة، وان لوزارة السياحة معاهدها، في وقت تم فيه، انشاء كلية السياحة في الجامعة اللبنانية، ومؤخرا تم افتتاح قسم الكليات التقنية في الجامعة اللبنانية U.I.T، وقد تكون هناك علاقة، بينه وبين نظام ال T.S في التعليم المهني والتقني، لذلك فإن وحدة المرجعية للبرامج والشهادات ضرورة علمية وموضوعية.

٤ - انصاف المتعاقدين من الاساتذة في هذا القطاع بتعديل اجر الساعة لهم وجعله متناسبا مع الجهد والمؤهل.

٥ - تنفيذ القانون ٥٤٠ المتعلق بتثبيت الاساتذة المتعاقدين.

٦ - استكمال المناهج الجديدة للتعليم المهني والتقني، لتواكب العصر، وتتيح تخريج الايدي الفنية المهرة، استجابة لاسواق العمل، وضمانا لامكان المنافسة، واستدراكا لحجز مكان لناشئنا في عالم الغد، اذ ان الدراسات الموضوعية، قد توصلت الى خلاصة مفادها ان التفوق في القرن التاسع عشر، كان لمن يملك المواد الاولى، وكان التفوق في القرن العشرين، لمن ملك رأس المال، اما في القرن الحادي والعشرين فتتوقع الدراسة ان يكون التفوق لمن يملك الايدي العاملة الفنية، وهذه فرصة للبنان، ليعزز تنمية موارده البشرية، في هذا القطاع الحيوي، مواكبا عصر الانترنت، وما سيستجد بعد الانترنت.

٧ - الاسراع ببت بناء المدارس المهنية ومنها مهنيات جب جنين وراشيا والمنارة.

٨ - ضرورة التوسع بالاختصاصات التقنية والتطبيقية في العلوم المهنية، لتشمل كافة المناطق اللبنانية، وتأمين كافة الوسائل لانجاحها، وتوظيف قرض البنك الدولي توظيفاً صحيحاً في هذا المجال، لا ان يذهب بمعظمه سدى، كما جاء في شروط ذلك القرض.

٩ - وجوب العمل على جعل التعليم المهني والتقني في دائرة الاهتمام التشريعي، لجهة تصنيف المؤهل العلمي T.S، وربطه بسلسلة الوظائف العامة في الرتب والرواتب، وقبل ذلك وبعده، فإن التربية بحاجة اكثر من غيرها لقرارات تتخذ عن دراسة ووعي تام بكافة شؤونها، لا نتيجة تقديرات متسارعة، واجراءات متناقضة تتخذ في اليوم الاول، ثم سرعان ما تبطل او يصدر نقيضها في اليوم التالي.

دولة الرئيس، اذا تركنا قطاع التعليم الى قطاع اخر من قطاع الانتاج كالزراعة، فإننا سنجد الكثير من مقومات نجاحها، والقليل القليل من توظيف هذه المقومات واستثمارها، فلدينا الموارد المائية بوفرة، لكن

استثمارها ضئيل، وغير قائم على تخطيط وتنظيم، ولم نفكر بالسدود الصغيرة، وبانظمة الري الحديثة كوسائل للاحتفاظ بالثروة المائية، وحسن الاستفادة منها وقت الحاجة، اما فلاحنا فنشيط، وارضنا خصبة، ولدينا اراض بحاجة الى استصلاح، كما لدينا التنوع في الانتاج الزراعي، وامكانية التجريب للحصول على انواع جديدة، ولدينا الجودة في انتاج كافة انواع المحاصيل، وبالمقابل فإن فلاحنا بائس، ومحبط، وفقير، لان الفجوة كبيرة بين الانتاج ومردوده الاقتصادي، وبين الجهد وبدله المادي، بسبب غياب السياسة الزراعية، التي تفرض حماية السوق المحلية وتضمن تسويق الانتاج الزراعي بأسعار مجزية، وتحقق حماية المزارعين من جشع شركات الادوية الزراعية، واسمدها، وبذورها، كما تحميهم من كساد الانتاج في مواسم التسويق، املمن تنفيذ ما قرره الحكومة مشكورة، من تعويض عن الخسائر التي لحقت بمزارعي البطاطا، وان تعير وزارة الاقتصاد اهتماما اكبر بعملية تسليم موسم الشمندر السكري واشراف مندوب من اتحاد الفلاحين للمتابعة والمراقبة.

وما ينطبق على الزراعة، ينطبق على صناعة المواد الغذائية، لانها تعاني وان بشكل اخف، مما تعاني منه الزراعة والمزارعون، وهذا يجرمها من تكافؤ الفرص، في منافسة مثيلاتها، علما بأن الانتعاش الاقتصادي، لاي قطاع انتاجي في عصر المجموعات الاقتصادية الكبرى، ووفقا لنظام / الغات / سيكون على قاعدة الانتاج الاكثر، بالجودة الافضل والكلفة الاقل، والدولة التي ستمتع بهذه الصفة، يكون لها السبق والاولوية، ومع هذا فإن قطاع الزراعة ما زال مهملا، ولم تلحظ له الموازنة الا نسبة مئوية ضئيلة منها، في حين يشكل الانتاج الزراعي ١٥٪ من الناتج القومي ويعيش عليه ثلث المواطنين.

هذه المناسبة فإننا نلاحظ بأن هناك جريمة ترتكب بحق الاراضي الزراعية الخصبة، ونخص منها سهل البقاع، حيث بدأت الابنية بقضم مساحات كبيرة من تلك الاراضي، ولذا فإننا نرى بأن زيادة نسبة الاستثمار في انظمة البناء بالقرى الموجودة في هذا السهل، ربما يساعد على التخفيف من هذه المشكلة، وكذلك فإن فرز اراض في المناطق الجبلية، واستكمال بنائها التحتية، يشكل عاملا مساعدا ايضا.

دولة الرئيس، لا نستطيع ونحن في قطاع الانتاج، الا ان ننبه الى اننا تأخرنا كثيرا بالنسبة للاوتوستراد العربي، الذي يجب ان توليه الدولة العناية القصوى، بعد ان سمعنا الكثير عن دراسات توضع، وشركات تدرس، دون ان نلمس شيئا حتى الان، علما بأن هذا المشروع، هو شريان الحياة للبنان، فهو يوابتنا الى الوطن العربي، وهو يربط بيروت العاصمة، باكبر محافظة في لبنان مساحة، واكثرها اهمالا وحرمانا، والمواطنون على حق حين يربطون بين بطة تنفيذ هذا المشروع، وبين اهمال البقاع، والمواطنون على حق حين يهتمون الدولة بالتواطؤ ضدهم، في مواسم الجليد والثلوج، والاقفال القسري لهذا الطريق الحيوي، مع ان ابسط الامكانات - وهي متوافرة - مع نظام عمل جاد في حسن توظيفها تسمح بأن لا يقفل ولو لدقيقة واحدة، هذا فضلا عن الحوادث اليومية المميتة التي تحصل واصبحت كابوسا على الناس، بعد ان تحول السير على هذا الطريق، الى نوع من ارتياد مغامرة الموت، خاصة بوجود هذ التدفق الهائل بعدد الشاحنات التي تتجاوز القانون بحمولتها، وغالبا ما تكون مسببة لهذه الحوادث المميتة.

ان تنفيذ مشروع الاوتوستراد العربي، ضرورة انسانية، حفظا لارواح المواطنين، وضرورة اقتصادية لنمو تجارة الترانزيت، فضلا عن تسويق الانتاج اللبناني في الدول العربية عن طريق شحنه برا على هذا الاوتوستراد. ولقد خطا نواب البقاع الغربي وراشيا خطوة رائدة حين اتفقوا مع معالي وزير الاشغال على الاولويات التي تخص منطقتهم، ولها علاقة مباشرة بوزارته وتم الاتفاق على برنامج عمل محدد زمانا ومكانا حول المشاريع التي ستنفذ خلال الموسم القادم شاملا كافة طرقات المنطقة الرئيسية والفرعية والداخلية، املين الالتزام بكل ما تم الاتفاق عليه.

دولة الرئيس، ان البنية التحتية في مختلف القطاعات ما زالت دون المستوى المطلوب، فضلا عن انها لم تأخذ طريقها الى الاستكمال وقد ان الاوان على سبيل المثال ان يصار الى:

١ - تسريع انجاز شبكة الهاتف لتشمل كل المناطق اللبنانية من جهة، وبشكل خاص عدد من القرى في منطقتي راشيا والبقاع الغربي التي لم تصلها شبكات الهاتف حتى الان، ومن جهة اخرى فان الآلية الحالية المتبعة في توزيع خطوط الهاتف تجعل الافضلية بتركيب الخط الهاتفي لمن يستطيعون الحصول على مذكرة وزارية بهذا الشأن، وهو امر يتنافى مع الحق المكتسب لكل مواطن بأن يملك هذه الوسيلة الضرورية، التي اصبحت جزءا من الحياة اليومية لجميع المواطنين، اتصالا وتوصلا.

٢ - ترميم شبكة الكهرباء التي مضى عليها زمن طويل، والتي تكاد تكون هما للمواطنين مع كل تغير للطقس، حيث ينقطع التيار، في وقت تخلوا فيه عن المولدات الخاص، اعتمادا على الدولة وثقة بها، وانها عادت الى سابق عهدها بالاهتمام بهم، علما بأن هناك تساؤلات كثيرة حول الكلفة الحقيقية، والبدل الباهظ الذي تتقاضاه مؤسسة كهرباء لبنان، كسعر لثمن كيلو الكهرباء، ومدى الدقة في احتساب الكمية المصروفة.

٣ - تفعيل دور وزارة البيئة، فلبنان يكاد ان يتحول الى كتلة من التلوث التي تبدو ظواهرها في ذلك الشريط من عوادم الشاحنات والحافلات التي تعمل بالديزل، وفي تلك السحب من الغبار، التي تلف اكثر من منطقة في الوطن بسبب الكسارات، وفي تحويل مجاري الانهار - خاصة نهر الليطاني وبحيرة القرعون - الى مصبات لفضلات المصانع، ومكببات للنفايات ومستوعبات لمياه الصرف الصحي. ولا يخفى الاثر السلبي، الذي يتركه كل ذلك على الصحة العامة، وفقدان المناعة الصحية، بحكم ما ينتج عن ذلك من اوبئة.

٤ - تؤكد ايضا على ان هناك قضايا اخرى يجب ان تلقى من الدولة الاولوية، كقضية ترميم واخلاء منازل المهجرين من قرى البقاع الغربي، خصوصا اهاليها في مشغرة وميدون وعيشيت، كي يتمكنوا من العودة السريعة الى قراهم والى حياتهم الطبيعية، وما دمنا في اطار المطالب، فإنه قد ان الاوان لتنفيذ القانون ٧١٨ و٧٢٣ المتعلق بالمتقاعدين القدامى، وبشكل خاص لجهة الغاء التقسيط.

دولة الرئيس، ان هاجس المواطن اليوم هو تأمين لقمة عيشه وعيش اولاده، ورغم ما تحاول الحكومة ان تعمله، لم يشعر المواطنون بتحقيق ما وعدوا به، فالجمود ما زال سيد الموقف، والضائقة الاقتصادية، والازمة

المعيشية ما زالتا تشدان بخناق الناس، علما بأن المشاكل المطروحة، تتطلب التصدي لها دون ابطاء، ولا يجوز للحكومة ان تنطلق من موقف العاجز، وتتصرف وكأنها لا تملك القدرة على إيجاد الحلول، لان ذلك من شأنه ان يحبط الامل بالنهوض، ويزيد من اضعاف الثقة بالحكومة، التي نرى في كثير من مواقفها ردود افعال لا غير، واستسهال مواصلة القاء تبعات العجز والتقصير على الآخرين وعدم التحلي بتحمل المسؤولية وهذا ما يزيد من قلق المواطنين، وكثيرا ما تكون ذرائع العجز ملقاة على الاستحقاقات الكبرى، كالعنوان الصهيوني المستمر، وربما الاستعداد لمفاوضات التسوية، وكل هذا، يزيد من التساؤلات، اكثر مما يعطي اجابات، عما هي فيه من سبات عميق، فالشباب الذي تم الاصرار على حرمانه من المشاركة الفعلية في الحياة السياسية، ما زال يعاني القلق على المستقبل، والاكفاء منهم، لم يجدوا من الحكومة خطوات ملموسة، لاشراكهم في بناء الدولة، التي لا تسأل عن هذا النزف المستمر بهجرة الادمغة، واي ثروة للبنان تبقى، حين يفقد هذه الطاقة المبدعة؟ فالوطن لا يعيش بدون زخم الشباب، المتجدد في رؤاه وطموحه، لبناء مجتمعة الجديد، والشباب ينتظر منا مواقف ايجابية، تجعله يشعر بالمواطنة الكاملة، لينخرط بقوة واندفاع في اعادة صياغة الحياة، بما يملك من امكانيات خلاقة، لا ان نخدم عنفوانه بعود لا تتجاوز اللسنة والاذان، خصوصا في ظل الازمة الاقتصادية المعيشية الخانقة، التي تجعل التوق شديدا لدى كل مواطن، لتأمين مستقبله في وطنه، لذلك فالمواطنون جميعا، يتطلعون الى اليوم الذي يصبح فيه لكل لبناني، بمجرد ولادته، بطاقة ضمان صحي واجتماعي، ومقعد دراسي، ومسكن لائق، وعمل كريم يليق به كإنسان، وطمأنينة بضمنان شيخوخته.

دولة الرئيس، مع نهاية العام الماضي طلع معالي وزير المالية على المواطنين بما تحقق لديه فيما خص مبلغ العجز ونسبته الى مجموع الانفاق حيث بلغت نسبة العجز في الموازنة على حد قوله ٣٨٪ وفي الخزينة ٤٢,٥٪ وحجم عجز اجمالي قدره ٣٥٨٦ مليار ليرة وأنه كان سعيدا من هذه النتائج.

الا انه لدى الامعان في دراسة تنفيذ موازنة عام ١٩٩٩ يتبين لنا، ما قام به معالي الوزير من اساليب لاختفاء حقيقة العجز، وذلك من خلال تأجيل دفع قسط كبير من النفقات المستحقة، على حساب المستحقات العائدة للمتعهدين والمستشفيات، والصمان، وتعويض الصرف، والمؤسسات المتعاملة مع الدولة اللبنانية، الى السنة القادمة، وربما يقصد من ذلك تحميلها الى الحكومة التي تلي الانتخابات، ليس ذلك فقط، فقد عمد معاليه الى التلاعب بارقام خدمة الدين العام مما جعل مجموع التخفيضات في الانفاق يصل الى حوالي ٨٧٥ مليار ليرة لبنانية وهذا ما يجعل مبلغ العجز الحقيقي في الموازنة يتخطى ٣٦٠٠ مليار ليرة والعجز الاجمالي في الخزينة يتخطى ٤٤٥٠ مليار ليرة ونسبته الى مجموع الانفاق ٤٨٪.

الا انه حتى ولو اخذنا الارقام التي نشرها معالي الوزير عن تنفيذ موازنة عام ١٩٩٩ فإنه يتبين لنا بأن مجموع العجز الاجمالي المحقق في حساب الخزينة زاد عما كان عليه في العام ١٩٩٨ حيث بلغ مجموعه ٣٥٨٦ مليار، وهو اكثر من مجموع العجز الاجمالي المحقق في العام ١٩٩٨ والبالغ ٣٤٦٥ مليار ليرة، كما ان الدين العام وحسب

تصريحات سعادة حاكم مصرف لبنان الى جريدة السفير بتاريخ ١١/١/٢٠٠٠ زاد بمبلغ ثلاثة مليارات دولار.

دولة الرئيس، يكفي عندما نطلع على هذه النتائج ان نتبين ان المقولتين اللتين تقدمت بهما الحكومة في بيانها الوزاري وفي قانون موازنة ١٩٩٩: بأنها تسعى الى تخفيض العجز في الموازنة، والى تخفيض العجز في الدين العام قد تبخرتا وانه بعد مرور اربعة عشر شهرا على تسلم الحكومة مسؤولياتها ولم تنجح في تحقيق اي من هذين الهدفين وادخلت البلاد في حالة ركود وانكماش خانق، اجمع عليه الاقتصاديون المحليون والخارجيون.

وبعد قراءة متأنية وموضوعية لمشروع الموازنة لا نرى ما يميزه سوى اللاواقعية المتناهية، اذ إن الارقام مبنية على فرضيات غير واقعية، وعلى ارتقابات مستقبلية مفرطة بالتفاؤل، في جانب الواردات المرتقبة، ومفرطة ايضا في التحفظ الى حد الاغفال المتعمد لبعض النفقات من جهة واغفال البعض الاخر واخراجه من صلب الموازنة من جهة اخرى، ولذلك يمكن وصف هذه الموازنة بموازنة التكشف غير المجدي ولن تستطيع الحكومة من خلالها ان تحقق تخفيضا حقيقيا في العجز العام او تخفيضا فعليا في ارتفاع مبالغ الدين العام.

وفي ضوء هذا التحليل نرى ان جميع امال الحكومة وامال اللبنانيين التي علقوها على نجاحات الحكومة في تحقيق ما تدعيه من التصحيح المالي والسيطرة على المالية العامة تتلاشى ويظهر العجز الحقيقي في حساب الموازنة وحساب الخزينة وتسقط مقولات الحكومة في السيطرة على العجز وعلى الزيادة في الدين العام ومعها تسقط ادعاءات الحكومة في الدخول الى الحلقة الفاضلة وفي احتواء الزيادة على الدين العام وعلى اي نمو حقيقي في الاقتصاد الوطني.

دولة الرئيس، لقد كان قدرنا في لبنان ان يكون لنا شطران، مقيم ومغترب، بكل المعاناة التي فرضت هذا القدر، وبكل الامال التي علقنا عليه، وبكل الفرح والحزن، اللذين يسيران في موكب واحد، جراء الغربة والاغتراب، لكن حتى الان، فإن هذين الشطرين، تجمعهما العاطفة، اكثر مما تجمعهما خطط التواصل، التي هي حقهما على الدولة، ويسعدنا اننا سنستضيف قريبا السيد فرنندو كردوزو رئيس جمهورية البرازيل، ذلك البلد المترامي الاطراف، الذي يحتضن من اصل لبناني ضعفي المواطنين المقيمين، والذي لم يشعر فيه اللبنانيون بغربة الحياة، كبلدان اخرى اضطروا للهجرة اليها، والذي اتاح لهم بحق المواطنة الذي منحوه فيه، فرصة بلوغ الدرجات العلى، غنى في المال والجاه، والوظائف العامة، والمهن الحرة، والتمثيل الشعبي، والدور السياسي، وامتلاك القدرة على ان يكون منهم حاكمو الولايات، ومرشحو رئاسة الجمهورية ومثل هذه الكفاءات العالية بينهم لا يكفي ان ننشئ وزارة للمغتربين او نلغيها للاهتمام بهم، وانما يجب ترجمة هذا الاهتمام، بالعمل على ربطهم بالمصالح كما العواطف، ومن هنا فإننا في الوقت الذي نرحب ترحيبا لائقا بالرئيس البرازيلي، يجب ان نتخذ من زيارته مناسبة للتعبير عن مدى تقديرنا لهذا البلد العظيم ولهذا الشعب الطيب المضياف وان نعمل بجدية لتطوير العلاقات في كافة الميادين والسعي لجذب الاستثمارات واعطاء الاولوية للشركات البرازيلية المختصة، املين ان نبدأ التعاون المباشر بين لبنان والبرازيل بمشروع حيوي مشترك، لتأهيل البنى التحتية اللبنانية، وباتفاقية

خاصة تسهل الحصول على تأشيرة دخول كل من يرغب بالذهاب الى البرازيل، لتأمين التواصل بين العائلات، اذ يكاد لا يخلو بيت لبناني من صلة تربطه باقارب له هناك.

دولة الرئيس، السادة الزملاء:

ان نظرة سريعة على ما يجري حولنا، نرى ان العالم يسير نحو الكتل الاقليمية الكبرى في قاراته الخمس، وانشاء دول عظمى في هذه الكتل، وهو ما حققته اوروبا بالفعل، وما تعمل الولايات المتحدة على تحقيقه، مع اميركا الجنوبية والوسطى في السنوات القليلة المقبلة، وهناك في اسيا مؤشرات لظهور عملاق جديدة او اكثر، ممثل بالصين واليابان، افلا يحق لنا ان نتساءل اين نحن من هذا العالم الجديد؟ وما هي هذه الشرق اوسطية الاقتصادية، التي تريد ان تجعل منا مهمشين؟ علما بأننا نعيش عصر المقاومة، ويجب ان نوطد انفسنا على طول هذا العصر، امام عدو غاصب، يطالعا كل يوم بأشرس الاساليب للتدمير المادي والنفسي، ولذلك فإن حياتنا العامة يجب ان تعيش مناخ المقاومة، وان نستمر فيه اذا ما كانت هناك تسوية، فالمقاومة يجب ان تستمر لاننا سندخل في عصر سيشتد فيه الصراع مع العدو في مرحلة التسوية اكثر مما كان مستعرا في مرحلة الحرب وسيأخذ طابعا اخر واساليب مختلفة، وقد يكون لبنان مجالا لاختبارات جديدة تستهدف وجوده او هويته او الاثنين معا وسيبقى هذا العدو نقيضنا، ومن المستحيل ان تجمعنا معه حياة او سلام.

دولة الرئيس، السادة الزملاء،

ونحن نتطلع الى المستقبل، لا بد من التنويه بالتقدير الكبير لروح المسؤولية القومية التي وقفها سوريا اثناء المفاوضات في واشنطن، وذلك الجهد الفعال الذي بذلته على هذا الصعيد بتوجيه مباشر من الرئيس حافظ الاسد، ضمن وحدة المسارين، التي هي في الحقيقة وحدة مسار ومصير، وعلى القواعد الثابتة لاحقاق السلام العادل، التي على رأسها الانسحاب الكامل من الارض العربية المحتلة، الامر الذي اظهر بوضوح سلبية الموقف الاسرائيلي، وكشف مناورات الخادعة، وادى الى وقف المفاوضات، بعد ان سجلت سوريا نقطة اختراق عربية لدى البيت الابيض، واما الرأي العام الاميركي خصوصا والغربي عموما.

دولة الرئيس، اخيرا، اننا على ابواب استحقاق الانتخابات، وقد تابعنا ما اعلن وما نشر حول الشروط المتعلقة بالنشاطات والدعايات الانتخابية، وقد استغربنا واستهجننا كثيرا هذه الافكار الغربية التي تتناقض مع الحريات العامة، والحريات الاعلامية منها بشكل خاص، سعيًا لترسيخ جو من الاحتكار يصب في صالح الحكومة ومرشحيها ومن ينالون رضاها.

دولة الرئيس، مرة اخرى باسم وباسم زملائي نواب منطقة البقاع الغربي وراشيا نأمل ان تعير الحكومة اهتماما لكافة الملاحظات والمداخلات التي ادلى وسيدلي بها السادة الزملاء النواب وخاصة البيان الموضوعي الذي وضعته لجنة المال والموازنة وان نسعى لتقويم مسيرتها خلال المرحلة المقبلة لما فيه خير هذا البلد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الرئيس: الكلمة للزميل نجاح واكيم.

نجاح واكيم: دولة الرئيس،

حضرات النواب. ها نحن مرة أخرى امام موازنة عامة للدولة هي في فبركتها مواد قانونها وبنود انفاقها ووارداتها تكرر للموازنات السابقة، في توصيفها للعلاج هي هي، لم تتغير. والسجلات بشأنها بين هذه الحكومة وتلك المعارضة ايضاً هي، هي، لم يتغير شيء يذكر سوى تبادل المواقع والخطاب. بين حكومة اليوم، معارضة الامس وبين معارضة اليوم، حكومة الامس فالسجلات بين الطرفين اشبه بحفلات الزجل، يستغني اصحابها بالشطارات الكلامية عن جمهور الموضوع عن تناول جوهر ازمة التي نحن فيها والعلاجات الحقيقية لهذا الذي نحن فيه.

العلل تتكرر، في السابق كانت الحرب، كان الذين ارتبكوا كل هذه المأساة التي وصلنا اليها من دين عام وعجز وانحيار اقتصادي واجتماعي، كانوا يعلقون كل اخطائهم وخطاياهم على شماعة الحرب، واليوم في عهد الحكومة الحالية اضيفت الى شماعة الحرب، شماعة التركة الثقيلة.

نحن لم نفكر في السابق بتأثير الحرب ومضاعفاتها على الوضع المالي والاقتصادي ولكننا استنكرنا ان تتخذ الحرب ذريعة دائمة للتستر على مسار خطأ وعلى ارتكابات مفرجة اوصلت البلاد الى ما نحن فيه.

ونحن لا ننكر ابدا اثار هذه التركة الثقيلة التي خلفتها الحكومات السابقة، ولكننا ايضاً نستنكر ان تبقى التركة الثقيلة مجرد شماعة ايضاً تعلق عليها الحكومة الحالية قعودها عن العمل او البطء في العمل او تعلق عليها اخطاؤها في العمل.

قلت السجلات اشبه بالرد، بحفلات الزجل تتجنب المواضيع الاساسية. ما هو لب المشكلة او لب الازمة في لبنان؟ ما هي الوصفات؟ هنا تتكرر الوصفات او هي تهبط علينا كمنزلات لا يجوز ان تناقش، الكل يكرر، هي الدولة، القطاع العام واعباء القطاع العام، الرواتب والاجور الخ... يضاف الى ذلك طبعاً اعباء الدين العام، وكأني بهم، بهذه الحكومة وتلك المعارضة، في المسائل الاساسية هم مقفون، انهم يرون العلة في دور الدولة، لذلك فانهم عملياً يعملون على تقليص دور الدولة، الذين سبقوكم ايها السادة نفذوا رغباتهم عن طريق هدم الدولة، اما انتم فمشكلتنا معكم انكم لا تبنون.

المهم، دعونا من هذه المساجلات، في حفلات الزجل يكون الحق مع الاثنين دائماً، لان جوهر الموضوع هو الغائب يوجد اتهامات من هذه المعارضة لهذه الحكومة بأن الارقام غير دقيقة واتهامات بالعجز، كل ذلك صحيح. ولكن هو تعبير عن جانب بسيط من الحقيقة، ايضاً رد معالي وزير المالية او رد الحكومة بلسان معالي وزير المالية ايضاً صحيح ولكن الحقيقة الاساسية تقع خارج هذا السجل وخارج هذه البلاغات.

شعب يجوع، الازمة كبيرة، اختناق اقتصادي كامل بطالة متفشية، يأس، هل قرأتم امس في احدى

الصحف، نهار الشباب عن موضوع نسب الهجرة للشباب من لبنان؟ وإذا كانت هذه النسب صحيحة واعرف انها صحيحة، هذا يعني انه بعد بضع سنوات وقبل ان يحل موعد الوعد الخماسي، والذي اشبهه كثيرا بوعود الربيع ووعود الخريف التي كانت تستخدم لالهائ الناس عن حقيقة العلاجات الخاطئة بل المدمرة، واقول لكم ان وعد السنوات الخمس عندما نصل اليه لن يتبقى لدينا شاب في البلد، اي لن يتبقى في البلد قوى قادرة على النهوض به، لن يبقى قوة تعمل، لن يبقى جامعيون وتقنيون، وقوى عاملة.

مرة اخرى اخشى ان يكون وعد الخطة الخمسية، واؤكد لكم ان خطة الاصلاح المالي غير صحيحة واعرف انني لا اهتمكم في صديقتكم ولكن اقول لكم انكم تعلقون الامال على اوهام، الاوهام تسقط، والامال تتبدد، وسوف تصل بعد خمس سنوات اذا تابعتم على هذا النحو الى ورقة اصلاحية اشبه بالورقة الاصلاحية التي وقع عليها قبل سنتين الرؤساء الثلاثة وهذه الورقة في العلاجات التي جاءت بها هي نفسها التي نبدونها، وصفة سحرية: الخصخصة، بدون نقاش، وهنا فعلا اسأل واذكر دولة الرئيس الحص الذي احترمه، اول مرة طرح موضوع الخصخصة كان سنة ١٩٩٢، وطرحه رئيس الحكومة السابق عندما كان في اول عهده، واذكر اننا تناقشنا بحضور دولة الرئيس الحص وقلنا ان مواضيع خطيرة من هذا النوع يجب ان تخضع لنقاش مستفيض في اوساط المجتمع اللبناني حيث يدلي الجميع بأرائهم مثل النقابات والهيئات الاقتصادية والخبراء الخ...

وإذا أصبح موضوع الخصخصة مسلمة لا تناقش، نحن نناقش تقنياتها وانه من الافضل ان نبدأ، كيف؟ ولكن المبدأ اقر. وهنا اسألكم كان يفترض ان المجلس الاقتصادي الاجتماعي الذي ولد طرحا على تلك الخصخصة هو الذي يجب ان تتمثل فيه كل القطاعات، وتطرح داخله كل هذه المسائل.

في المجلس الاقتصادي الاجتماعي، الكل يناقش، الكل يدلي بدلوه. طرحت هذه وكأنها مسلمة من خارج المجلس الاقتصادي الاجتماعي، وطرح المجلس الاقتصادي الاجتماعي من خارجها ولد المجلس الاقتصادي طرحا من البداية ثم اجهض.

إذا كانت طريقتكم في بناء مؤسسات الدولة هي نفس الطريقة التي ولد فيها المجلس الاقتصادي الاجتماعي، ففي الحقيقة لا اهتمكم، ولا اهنئ الشعب اللبناني بالوعد الوهمي والذي ما زال فعلا يعلق كل امل عليه، وذلك بأننا سنستعيد بناء الدولة.

إذا نظرنا بدقة في سياسات الحكومات الماضية والحالية نجد انهم يتفقون في الجوهر. مرة اخرى، العلة ان يكون لدينا دولة، العلة عندما يبدأون بالبكاء على الاتفاق الرواتب والاجور ماذا تمثل؟ ليروا نسبة ما تمثله الرواتب والاجور في دول اخرى ولا تشكل اعباء جدية على المالية العامة.

ولكن هذه الرواتب والاجور تصبح اعباء عندما تنفق بدون جدوى وعندما لا يوجد اصلاح اداري حقيقي.

مرة اخرى اقول، الكل يقوم باصلاح اداري ولكن بدون اصلاح سياسي، الاصلاح السياسي الذي نمودجه القانون الانتخابي، يرحمه الله.

الصفقات بالتراضي الخ. . عودوا الى السجلات التي حصلت من خلال التلفزيون بين كبار المسؤولين انذاك، انظروا ماذا قالوا حول بعضهم، واعتبروا ذلك اخبارا.

قبل ان اكمل في التخصص، كلنا قرأنا منذ فترة قصيرة ان فضيحة كبيرة حصلت في اسرائيل، رئيس وزراء اسرائيل السابق استفاد من مبلغ هو حوالي ١٠٠ الف دولار، (الله لا يكسر احد)، ليخرب الله بيوت اليهود كم هم بخلاء، اما نحن فالكرم العربي! ب ١٠٠ الف دولار استفاد رئيس وزراء اسرائيل السابق، ليجهز منزله، وما يزال المحققون يروحون ويحيثون اليه. نحن نرضى بأن نسامح ب ٤ الاف ضعف ال ١٠٠ الف ولكن ٤٠ الف ضعف! هذا صعب.

رئيس دولة اسرائيل تلقى اعانات غير مشروعة وهبات الخ ب ٢٠٠ الف دولار، فقامت القيامة، وال ٢٠٠ الف دولار لا تشتري ربع شقة تحت الدرج في الفياضية اي انهم لا يبنون قصرا. ب ٢٠٠ الف دولار لا تشتري سجادة عجمية في قصر منهوب في دولة خارجة من الحرب، هل هذا معقول؟ كل هذا بسيط واكبر حجة كانت عند المسؤولين الاسرائيليين والصحافة الاسرائيلية ان هذه الاخبار تدمر، تسيء جدا لسمعة دولة اسرائيل في الخارج. عجبا ب ٣٠٠ الف دولار تفرط الدولة هؤلاء اذا فرخ لديهم مثل «الكوبرا» ماذا يحل بهم؟ كارثة، يجب ان نبتهل لكي يظهر في اسرائيل شيء «كالكاوبرا» لتنهيار الدولة، ولكن نحن ب ٤ الاف كوبرا لا ننهز.

مرة اخرى، عندما شكلت هذه الحكومة، وكنا نناقش بيانها الوزاري قلت، انا لا اطالب بالمحاسبة من موقع الدعوة الى الانتقام، انا ضد اي انتقام لا بل انني قلت، لا امانع في اصدار تشريع عن مجلس النواب يعني الذين ارتكبوا من العقوبات الجزائية شرط ان نسترد للدولة ما قد تم نهبه من اموالها بوسائل مختلفة، القانون واضح.

هنا اسأل معالي وزير الاتصالات اين اصبحت شركة «الخليوي» الثالثة؟ ولمن الشركتان الاولى والثانية وكم دفعنا للدولة؟ وكم تدفع شركة الخليوي للدولة المصرية، ما دام ورد في التخصص نماذج عن تونس والاردن ومصر.

نريد ان نقول لهم في الاردن كم دفعت شركة الخليوي وفي مصر كم دفعت شركة الخليوي. وهنا يا معالي الوزير اذكرك انك وقلت وانا معك في ذلك، سوف تجعل وزارتك ذات مردود عال، ولكن اتمنى ان تنظر الى فواتير التلفون، اعرف ماذا اسمع من الناس، ولكنني اعرف ماذا حصل معي. هل من المعقول ان تبلغ فاتورة هاتف منزلي مليون و ١٠٠ الف ليرة وفاتورة المكتب ٥٠٠ الف ليرة وانا لا اتواجد في البيت بل في المكتب؟ الذي ينظر كيف تنجز الفواتير يرى ان في الفواتير تزويرا يا معالي الوزير.

ليحسب احدكم اذا مليون و ١٠٠ الف في ثلاثة اشهر على مخابرات من العادي الى «الخليوي»، كم على المخابرة؟ كم ثمن المخابرة؟ اذا تكلم الشخص خلال ثلاثة اشهر ليلا - نهارا لا تبلغ الفاتورة مليون ومئة الف، من هنا نرى ان المواطنين وانا منهم يتعرضون للسرقة.

قمنا بالغاء ال «٠٣» وليسترننا الله من ال «٠١» ايضا.

في المحاسبة قلنا لا بأس من الاعفاء، صدر عفو عن الذين قتلوا وقلنا فليصدر العفو ايضا عن الذين سرقوا، ولكن شرط ان يسترد المسروق، لا نستطيع استرداد الاموات، فلنسترد المسروق. يوجد الف علة، ولكن تتوجهون الى الملفات الصغيرة، الملفات الصغيرة لا تعود عليكم بشيء الذي يبدأ بالصغار يهدف الى عدم الوصول الى الكبار. الذي يريد الوصول الى الجميع، يبدأ بالكبار. انتم تعرفون الملفات، الدولة تعرف. اريد ان اسأل بصراحة. هل من الممنوع عليكم التعرض لهم؟ هل يوجد خطوط حمراء؟ الدولة التي تتوقف عند خطوط حمراء، من هذا النوع لا تستطيع بناء دولة.

في الحقيقة كل الكلام نريد ان نقوله في الموازنة، ليأتي الشخص بكلمة من سنة من سنتين من ثلاثة، من خمس سنوات يضعها ويكبس الزر فينتهي الامر وتتم المناقشة.

الموازنة هي ذاتها ولكن لنتناول مسألة جوهرية، وانا برأيي هنا ممكن العلة، الموضوع دور الدولة، عندما يتكلمون بالخصخصة نناقشها قليلا.

تقدرون ان ٤ مليارات ستأتي من خصخصة هذه المرافق المهمة التي اتفقنا على ترميمها تحت شعارات البنية التحتية حوالي ٤ مليارات، مرة اخرى اسأل تريدون بيعها بكلفة الترميم وثمان الاصول؟ هذا لا شيء، ٤ مليارات من اجل ماذا؟ من اجل اطفاء بعض الدين العام؟ جيد، يا اخي الدين العام يزيد كل سنة ونصف كل سنتين ٤ مليار دولار، اي اننا نبيع كل موجودات الدولة لنطفى زيادة الدين العام خلال سنة ونصف او سنتين، ما شاء الله! صارت الحكاية مثل شخص مقامر ورث عن ابيه وهو مع والدته في البيت، يبيع كل قطعة ارض ويلعب بها في القمار في النهاية بقي المنزل، هذه هي (مرافقنا) صار يضغط لبيع المنزل قالت له والدته تبيع المنزل ولكن تغير خطتك كي لا يطير المنزل ونبقى في الافلاس، هنا اين خطة النمو؟ اذا كان مردود الخصخصة لاطفاء الدين العام فالعوض بسلامتكم.

لا، لا نقل. ثم لنناقش التلفون يربح ام لا، يا معالي الوزير كم يردك سنويا من التلفون؟ بكم ستيبعون التلفون؟ حسنا هذا الربح الذي يحققه التلفون، اسألوا الخبراء في شركة الكهرباء، يقولون جميعا ان الكهرباء تحقق وفرا وربحا.

اسألهم انتم الا تصلحون اذا خرب غيركم لتباع هذه المرافق خردة انتم ايضا لا تصلحون لاجل ان تباع هذه المرافق خردة؟

الميدل ايست تكلمنا عنها اكثر من مرة هنا، جاء مجلس ادارة في غفلة من الزمن خلال سنة واحدة عمل الشيء الذي اعتبره المسؤولون انذاك من العجيب ان يحقق. في سنة واحدة حقق توازنا بين النفقات والواردات ووضع خططا لتطوير الميدل ايست خطة طويلة الاجل او خطة طموحة بـ ١٥٠ مليون دولار، خطة متواضعة بـ

١٠٠ مليون دولار. طردوهم وبدأت الفضائح من فضائح «الايرباص» الاولى الى فضائح «الايرباص» السنغافورية طبعا هذه الفضائح تعرفها الحكومة، فأين هم الذين ارتكبوا هذه الفضائح، وان سواهم؟ عفا الله عما مضى. كل الخبراء كل الذين واكبوا هذه الشركة الوطنية يقولون، فاسألوهم انظروا اذا كان كلامهم حقيقيا ام لا. انا اجتمعت معهم من فترة صغيرة، نقابة الطيارين الذين كانوا اعضاء مجلس ادارة عندما حملوا عبء النهوض «بالميدل ايست» يقولون، هذه شركة تستطيع ان تربح، نحن نؤمن لها الربح. اذا كانت هذه اقوالهم. انستور كادرا من الخارج بقصد افلاس الشركة؟ الميدل ايست اذا كان باستطاعتنا جني الارباح منها لماذا نبيعها لماذا نبيعها وهي تخسر؟ لا اعرف.

فعلا يا معالي الوزير قضية فواتير الهاتف وصدقا يحصل فيها غش كبير. حسنا، اذا كانت ما تزال تعتمد على كومبيوتر «يوسف النقيب» فهذا يغش، الكومبيوتر يغش، لا اتكلم عن الاشخاص. ايها السادة، كنا نقول في السابق ولا زلت اؤمن بأن ما كنت اقله صحيحا لانني لم انو في ذلك الوقت الافتراء على احد، كنت ارى ان هذا التدهور، هذا الانهيار، تزايد الدين العام، الاندماج الاقتصادي الخ... ان هذا التدهور، هذا الانهيار، تزايد الدين العام الانكماش الاقتصادي الخ، كنا ننبه وكانوا يمعنون في الخطأ، ننبه ويمعنون في الخطأ.

حسنا اذا نبهنا في السنة الاولى وظهرت النتيجة كارثة في السنة الثانية لماذا كرروا الاخطاء؟ وفي السنة الثالثة كرروها ايضا لماذا؟ اذا المسألة ليست خطأ، فالمسألة سياسة، كانت السياسة ترمي الى هدم الدولة، الى تدمير الدولة.

وانا اقول انكم الى الان لم تهتدوا الى طريقة اعادة بناء الدولة، ومن هنا، عندما يقول البعض ان الانكماش الاقتصادي يزداد، فهذا صحيح، لان الميضي لا تجري معالجته، وهنا فعلاً ومع موقفي المعارض بالكامل لكل سياستكم اقول لكم انتم تتميزون بأنكم لا تسرقون فأنتم ما زلتم تعالجون كل المسائل بعقل الشرطي كل المشاكل تعالجونها على طريقة انتصار الضنية، اجل، لو كنت انا في موقع المسؤولية وحصل اي تمرد مسلح، فمن واجباتي تجاه الشعب ان امنع هذا التمرد. ولكن من واجباتي كمسؤول في الدولة ان اعرف في اي تربة يولد هذا اليأس الذي يدفع ببعض اصحابه الى هنا.

هل تعرفون ماذا يعني «باب التبانة»؟ هل تعرفون ان من يقدر من الناس استطاع نزع النقع الجبنة ليضع الخبز العفن فيه ويأكله يكون محظوظا؟ هل تعرفون ماذا يوجد في باب التبانة؟

اتعرفون ان البلد كله صار باب التبانة؟ ذلك اليأس الذي يدفع ايضا، حسب تعبير احد الاساتذة الذي تكلم في نهار الشباب حتى الشاب الذي لم يسافر وعندما يكون كل اهتمامه محصورا في السفر، هذا الشاب يعتبر مسافرا، هذا الشاب غادر وطنه.

هؤلاء الناس الذين يدفعهم اليأس الى أي نوع من انواع الهجرة، الى الهجرة التي تؤدي الى الغرب، او الى الهجرة التي تؤدي الى الانتحار، اليأس، الفقر، البطالة، مع كل هذا، المناخ الطائفي، وانا استغرب الذين يستنكرون احداث الضنية طبعاً، وكل منطقة في لبنان هي ضنية، في كل مكان يمكن ان يفرخ مثل هذه الحالة، والذين يستنكرون اراهم يومياً يزدون الشحن الطائفي، الدولة تزيد شحن الطائفي، قانون الانتخاب الخاص بكم شحن طائفي ومذهبي في اثره، لا تهمني نتائج الانتخابات، تهمني نتائج هذا القانون في الشارع، بين الشعب، العصبية التي ستطلقها، هل تقرأون الجرائد عندما تتكلم عن تحليل كل منطقة والنتائج المرتقبة، هل تعلمون ان الجرائد تتكلم عن الصوت الماروني، الصوت السني، الصوت الدرزي، الصوت الارثوذكسي، الصوت الشيعي، الصوت كذا... .

في ضوء قانون انتخابكم صارت العصبية والمذبيات هذه هي السياسة. المناخ السياسي اليوم يا اخوان لم يعد يأتي ببشارة الخوري ورياض الصلح مع احترامهم لذكراهم. المناخ الطائفي في البلد لم يعد يأتي بكتلة وطنية وكتلة دستورية. المناخ الطائفي في البلد على التربة الاجتماعية البائسة، اليائسة لم يعد يفرز الا هكذا عصبية مسلحة يائسة، وهذه بماذا تشعر؟ ماذا اعطاها الوطن لتعطيه؟ ما علاقتها به، بل ماذا تركت الدولة للمواطن بوطنه؟ واتعجب، بل واخاف احياناً عندما يشيدون بالاغتراب اللبناني والطموح اللبناني وان اللبناني ولد طموحاً يجب السفر. مرة اخرى هذا دجل، الحقيقة ان المواطن عندما تسد الافاق امامه في وطنه يترك وطنه، سواء تركه وهو ما يزال قاطناً فيه، او تركه وهو مهاجر عنه.

استطيع ان افهم ان احداث الضنية لا تعتبر انتصاراً. الانتصار الحقيقي عندما يبدأ العلاج الحقيقي للامنة المعيشية الخائفة التي يعيشها المواطن وعندما توجد جرأة بالتصدي للطائفية.

حادث امس، ولم اكن احب الكلام عنه، يمكن اي غلطة يرتكبها رجل ديني، يرتكبها رجل سياسة، غلطة مقصودة او غير مقصودة ولكن في واقعنا اللبناني التعزية بعقل هاشم لها معنى مغايراً، لها معنى ابعد من ذلك، ولكن نحن في هذا البلد، ولشدة كثرة المقدسات، لم يبق شيئاً مقدساً. الوطن لم يعد مقدساً اريد ان اسألهم سؤال، لو كان الذي عزي بعقل هاشم مواطناً عادياً جرى اعتقاله، لماذا في هذا البلد اناس يلقي القبض عليهم وسواهم لا يعاقبون والجرم واحد.

ايها السادة لا اريد ان اطيل ولكن الفت نظر معالي وزير النقل بانني علمت باعدادة لمشروع قانون للعفو عن المخالفات التي ارتبكت في كل وزارة ليقره مجلس الوزراء، وطبعاً على الجميع، وهذا يعني شرعة المخالفات يا معالي الوزير. نحن نطالب بالمحاسبة واسترداد الاموال، لا يوجد شيء؟ حسناً، اكتفينا اذا كان الامر كذلك.

ايها السادة، نناقش مواد الموازنة وهنا احب ان اقول لمعالي وزير المالية، صديقنا، عندما تكلمت عن «البلف» وهذه الكلمة التي استعملتها، كنت اقصد بالظبط المادة السادسة من مشروع قانون الموازنة.

المادة ٦ مخالفة للدستور واتصور ان جورج قرقم بالذات لا يحق له ان يخالف الدستور.

المادة السادسة مخالفة للدستور وكنا في كل سنة نتكلم فيها، وكنا نحاول تجميع تواريخ عشرة نواب لنطعن فيها، لان المادة السادسة هي تفويض بالاقتراض، وهي تخالف المادة ٨٩ من الدستور، وقد لا نستطيع تجميع ١٠ نواب لنطعن في المرة الماضية قلت للحكومة بخصوص قانون الانتخابات، انا لو كنت في الحكومة، وعندما يريد اي نائب ان يطعن في دستورية قانون انا اول واحد اوقع معه لاثبت ان الحكومة هي الاحرص على الدستور، لكي لا يكون الموضوع الشكلي عائقا يحول دون الاحتكام الى المجلس الدستوري.

المادة ٦ يا معالي الوزير مخالفة للدستور، المادة ٦ تفوضكم حق الاقتراض بدون سقف محدد.

لا يفيد ان تخبرونا كل شهر او كل ثلاثة اشهر انكم ستطلعونا كمجلس، ما هو المجلس، هل هو صندوق بريد؟

النص الدستوري واضح، فاذا انتم لا يحق لكم، المادة ٦ مخالفة للدستور، ومرة اخرى، هذه السنة اذا اقرت سأسعى لاطعن فيها اما المجلس الدستوري، وهذه المرة امل ان تساعد الحكومة على التوقيع لنحتكم واياها الى المجلس الدستوري.

اما القول بأن مجلس الاعمار يستدين بكفالة الدولة وصندوق المهجرين يستدين بكفالة الدولة، لمعالجة موضوع الدين العام، هذا يشبه حالة شخص مفلس امتنع اصحاب الدكاكين عن تدينه، وصار يرسل اولاده القصر ليستدينوا واصبح يقول انا ليس على ديون، بل اولادي. الكل دولة، كل شيء اذا جمعناه هو الدين العام.

ايها السادة، في فذلكة الموازنة كما في كل مرة، عندما يتكلمون عن الخصخصة يقولون لنا انظروا، اما في الاردن ومصر وتونس، العمال يعملون لدينا، لنسأل احدهم، في بلادكم ماذا يحصل؟ يعني عندما يسمع الشعب اللبناني، اما في تجربة الاردن ومصر وتونس، فالذين لا يعلمون يعتقدون ان الوضع هناك مزدهر، ولكن لنرى ها هم يعملون لدينا في محطات البنزين. يعني وكان الخصخصة هناك اتت «بالبعيدة» لماذا لا تقول لي، تريد مثلاً عن دول كبيرة؟ حسنا، اما في الصين التي تطعم مليار ونصف مليار انسان، اما في الهند التي تطعم مليار انسان، ما هو دور الدولة؟ تقول دول صغيرة بسيطة، جارتكم «اسرائيل» التي تريدون ان تتحدوها.

الدولة في القطاع العام لم نر جهابذة خصخصة، ولم نسمع عنهم الدخل الوطني الاسرائيلي سنويا صار يفوق المئة مليار دولار، يعني معدل دخل الفرد في اسرائيل ١٦٥٠٠ دولار سنويا، يعني اسرائيل الدولة عندما تنفق ٣٪ من موازنتها على البحث العلمي، البحث العلمي من اجل من؟ حسنا، نحن كم نفق، الدولة كم تنفق على البحث العلمي؟ بدون فضائح هنا دور الدولة نحن لا نقول لكم في قطاع متخلف، في قطاع عام على شكل تجارب بعض البلدان التي فشلت، نحن مع تحديث الادارة. حسنا انتم تقولون انكم ستقومون بالخصخصة تحت رقابة قانونية في بلادنا ايها السادة يوجد قانون، والمشكلة ليست بعدم وجود قانون، المشكلة انه لا يوجد دولة لتطبق القانون، الا يوجد مثلاً قانون عقوبات؟ لكن اين الذين يرتكبون الجرائم؟ حسنا، اذا وضع افضل قانون للرقابة فمن الذي سيطبق؟ من الذي سيراقب؟ الادارة، ادارة كفاءة ونظيفة، اختصروا التوصيف، هكذا ادارة

تتولى هي الامساك بهذه المرافق الاستراتيجية وفق هيكلية حديثة مثلا شركة مؤسسات القطاع العام، ادارتها على طريقة الشركات الحديثة، الذي تريدون، ولكن اخاف كثيرا ان تأتي الصفات ولا تناقشون فيها، لاني اخاف ان يكون ممنوعا علينا المناقشة، اخاف ان تكون الصفات كوصفة المايكروسوفت.

بصراحة اسألکم، اذا كانت هذه الصفات اجتهدا منكم فلنناقشکم وإذا كان الامر احياء او تلقينا عندها نناقش الذي يوحى ويلقن، وانا اتقن الكلام بالانكليزية «وساترفيلد» يجيد الكلام بالعربية، بارك الله فيکم وشکرا.

الرئيس: الكلمة للزميل باسم السبع.

باسم السبع: دولة الرئيس،

من بوابة الاجماع الوطني، ندخل مجددا هذه القاعة، وقد تكللت البلاد باقواس النصر، واغرورقت قلوب اللبنانيين بمشاعر الفرح والكرامة والكبرياء، وهم يتابعون انباء الانتصارات المتوالية للمقاومة والاندحارات المتواصلة لفلول الاحتلال الاسرائيلي وعملائه.

ومن بوابة الاجماع الوطني، الذي صهر اللبنانيين بكل فئاتهم على دعم المقاومة وحماتها، سأجيز لنفسي ان اقترح عليكم دولة الرئيس، الخروج على المؤلف في هذه الجلسات، ودعوة الزملاء النواب، السادة الوزراء الي وقفة استثنائية، تأييدا للمقاومة وابطالها، في هذه الايام الاستثنائية من تاريخ لبنان والمنطقة.

اقترح عليكم، دولة الرئيس، دعوة الزملاء النواب والسادة الوزراء الى تخصيص ثلاثين ثانية من هذه الجلسة، للتصفيق وقوفا تحية للمقاومة وشهادتها وعملاتها، وتعبيرا عن وحدة اللبنانيين والسلطين التشريعية والتنفيذية حول قضية هي من اغلى القضايا الوطنية، بل اغلاها علينا جميعا، قضية تحرير الجنوب والبقاع الغربي من الاحتلال الاسرائيلي.

ومن بوابة الاجماع الوطني ننتقل ايضا الى مناقشة الحكومة، لنجد انفسنا امام بوابتين منفصلتين لهذا الاجماع:

بوابة الاجماع الوطني على اعتبار العهد ورئيس العهد، مظلة وطنية كبرى مسؤولة عن الابوة السياسية لكل اللبنانيين، وذلك على رغم المحاولات التي لم يتوقف عنها بعض المصابين بنقص الثقة والمناعة السياسية، واصرارهم على تحجيم هذه المظلة واستخدام الرصيد الرئاسي في تغطية العجز الرهيب الذي يغرقون فيه.

اما البوابة الثانية، فهي بوابة الاجماع الوطني على اعتبار هذه الحكومة، كائنا سياسيا معقدا، يشكل ظلا للفشل، ومراة للفراغ وموثلا للتردد، وساحة فسيحة لردات الفعل العصبية والانهيارات الكلامية، التي كان بيان السيد وزير المال، الفصل الاخير من فصولها المثيرة.

سمعت قبل يومين، احد الزملاء البارزين في الموالات الجديدة او احد الزملاء الذين يقفون في منزلة بين المنزلتين اي بين المعارضة والموالة، يقول ردا على سؤال عن موقفه في جلسات الموازنة. قال: ان الضرب في

الميت حرام. فما عسانا ان نقول نحن، اذا، في حكومة تعتبرها الموالاة الجديدة كائنا ميتا وهل سينفع وزير المال، ذلك الكم الهائل من الرده السياسي بحق المعارضة والمعارضين والصحافة والصحافيين والاعلام والاعلاميين، كي يحيي الموتى وينفخ الروح القدس في هذا الرميم الحكومي.

الناس يقولون في السر وفي العلن اضعاف اضعاف ما يقال في هذا القاعة. والشعور العام بغياب الحكومة وعدم وجودها، هو شعور حقيقي يتردد صداه في كل ارجاء الوطن من اقصاه الى اقصاه.

الضجة من الفراغ الحكومي ليست في المجلس النيابي فقط. وهي لا تشكل تحجيا على الحكومة او تحاملا على رئيسها، او انتقاصا من هيبتها، او تعبيراً عن معارضة سياسية فحسب. انها واقع سياسي ملموس، يجاذب فيه اللبنانيون اطراف الحديث منذ اشهر طويلة، وهو لا يغيب عن بيت من البيوت او عن مجلس من المجالس او عن مناسبة من المناسبات.

حكومة ميتة، حكومة نائمة، حكومة في الكوما، حكومة عاجزة حكومة مغيبة، حكومة مترددة، حكومة طفرانة، حكومة جوعانة، حكومة شحاذة، حكومة معلولة، حكومة موسوسة، حكومة مترهلة، حكومة سندويشات اللبنة والجبنة وربما حكومة ال Vegetarian.

انها صفات ليست من صنع المعارضة على الاطلاق. انها صفات أطلقها، ورددها الناس، وكتبها الناس، ويعاني من وطأتها كل الناس.

من نناقش نحن اذا، يا دولة الرئيس؟

هل نناقش الضمير المستتر لهذه الحكومة ام نناقش الفراغ؟

لعلنا نناقش الفراغ. نناقش الفراغ في موقفه المعيب من قانون الانتخابات النيابية نناقش سلطة موميائية محنطة، لم تجد في صفوفها شخصا واحدا يتجرأ للدفاع عن هذا القانون وتبنيه هنا في المجلس النيابي او خارج المجلس.

نناقش سلطة لم نجد في صفوفها، وزيرا واحدا يناصر رئيس الحكومة في وحدته وفي اعتراضه المبدئي على هذا القانون. نناقش رئيسا للحكومة لا افهم كيف يرتضي لنفسه ولموقعه، ان لا يجد على طاولة مجلس الوزراء، صوتا واحدا يقف على خاطره من قانون الانتخابات.

نناقش من يا دولة الرئيس؟ نناقش الغياب، ونحن امام حكومة تغيب نفسها بنفسها، وتعلن جهارا نهارا عن ترك الجيش اللبناني في الضنية وغير الضنية بلا غطاء سياسي، نعم لقد اعلنت هذه الحكومة عن مساهمتها في مواجهة تلك الاحداث المشؤومة، بتحميل الجيش مسؤولية الدفاعات السياسية والاعلامية، لقد رموها على الجيش، وكان على مديريةية التوجيه في الجيش ان تقوم بما يجب ان تقوم به الحكومات والوزارات المختصة في تأمين التغطية السياسية لقواتها المسلحة.

نناقش من يا دولة الرئيس؟ نناقش الضياع، وقد ضاعت هذه الحكومة في شبر ماء، ولم تجد وسيلة للهروب من اثار العاصفة سوى المشاركة في تنظيم العواصف السياسية والاعلامية، وتحميل البنى التحتية بعد رب العالمين، مسؤولية الاضرار التي نزلت باللبنانيين وممتلكاتهم، فهربت من التعويض عن الناس، وامعنت في الهروب الى الوراء، بحثا عن ضحايا اضافيين من «العهد البائد»، وتغافلت عن مسؤوليتها في فضيحة كهرباء بعلبك وفضائح العتمة وعدم استكمال المشاريع في الضواحي والجناح والاوزاعي وسائر المناطق المنكوبة بالتقشف الحكومي.

نناقش من يا دولة الرئيس؟ نناقش حكومة ارادت ان تثبت وجودها السياسي، فلم تجد سوى الصيغة التي اعلنتها عن مشروع قانون المصاريف الانتخابية، وهو مشروع اين منه قانون العيب المصري للرئيس انور السادات، بل هو مشروع معيب ومشبه بحق الحريات السياسية والشخصية والاجتماعية والاعلامية في لبنان، وعلان صريح عن الدعوة الى قيام احكام عرفية الاعلامية في البلاد لمدة لا تقل عن ستة اشهر.

انهم يميزون لانفسهم ما حرموه على الحكومات السابقة وخاضوا في سبيله الحملات تلو الحملات. وها هم اليوم لا يكتفون بالكشف عن النوايا المبيتة في مشروع قانون المصاريف الانتخابية، بل يندفعون قدما في تهديد وسائل الاعلام والتهجم عليها وتوجيه الانذارات لها، ويتبنون الاخطاء التي ارتكبتها الحكومة السابقة بحق هذه الوسائل، وكان لها شرف التراجع عنها والاعتراف بوطأتها على الحريات السياسية والاعلامية.

انهم لا يفوتون مناسبة من المناسبات وتصريحا من التصريحات، الا ويكيلون فيها التحريض ضد وسائل الاعلام ويتهمون الفضائيات اللبنانية، او احدى هذه الفضائيات، بالاساءة الى سمعة لبنان في الخارج وتشويه صورته تجاه المستثمرين ورجال الاعمال.

ماذا يمكن ان تقوله الفضائية التلفزيونية، اية فضائية، يا دولة الرئيس، اكثر من الكلام الذي يقال في هذه القاعة؟

وماذا يمكن ان تقول الفضائية التلفزيونية في انتقاد الاوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية، اعنف من الكلام الذي يردده السادة النواب على مسمع من جميع اللبنانيين والعرب في الداخل والخارج معا. كان الاجدر بهذه الحكومة، لو تمتلك ذرة واحدة من الجرأة والموضوعية، ان تتوجه الى المجلس النيابي مطالبة بعقد جلسات سرية بدل هذه الجلسات المتلفزة محليا وفضائيا وذلك تمشيا مع ضيق الصدر الحكومي المتفاقم ازاء دور وسائل الاعلام.

اذا كانت المحطات التلفزيونية تسيء فعلا لسمعة لبنان، فإن المجلس النيابي، بكل قواه السياسية سيكون وفقا لرأي الحكومة في رأس قائمة المهتمين بالاساءة الى هذه السمعة.

ايضا وايضا، نناقش من يا دولة الرئيس؟ نناقش الركود الدبلوماسي بعد الركود الاقتصادي والمالي، ونحن

على ابواب مرحلة يسأل فيها اللبنانيون عن مصيرهم ودورهم، في ظل حكومة تبني جهدها الدبلوماسي على ما يتوافر لها من قصاصات الصحف، وعزاؤهم في ذلك كله، ان هناك دولة شقيقة كبرى، تعرف كيف تحاور وتناور وتتقدم وتنكفي، وهي بالتأكيد لن تنكفي خطوة واحدة عن حق لبنان وسوريا في كامل الارض المحتلة في الجنوب والبقاع الغربي والجولان.

انها الحكومة الهروب الى الورا، وبيان وزير المال امام المجلس هو تجسيد حي لسياسة الهروب الى الورا، الهروب الى الماضي، والهروب من محاسبة الحاضر الى محاسبة الحكومات السابقة والعهد السابق. وحسنا فعل اولئك، الذين يترحمون هذه الايام على بعض وجوه العهد الماضي، لا بنية اعطاء البراءة الى الماضي، انما بنية الخوف على الحاضر والمستقبل معا.

ونحن بدورنا شركاء في هذا الخوف، وشركاء في التنبيه الى المخاطر الناجمة عن المكائنة الحكومية في اخفاء الاضرار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية الناجمة عن السياسات المعلنة والمستترة لهذه الحكومة. واننا بالتأكيد، شركاء في التحذير من استخدام العهد وشعاراته مطية لتغطية العجز الحكومي والامعان في السياسات الخاطئة.

هناك انطباع سائد في البلاد، بأن هذه الحكومة تسحب من رصيد العهد لتغطي عجزها، واذا كان رصيد العهد كبيرا عند اللبنانيين فهو لا يخول الحكومة، اية حكومة، ان تذهب بعيدا في الاستنزاف السياسي والاقتصادي، الاصرار على تمديد فترات السماح شهرا بعد شهر.

لقد سمعنا دولة الرئيس سليم الحص، يشهر سلاح النقد في وجه الحكومة الاولى لرئيس رفيق الحريري، بعد اقل من اربعة اشهر على تشكيلها وها هي الحكومة الحالية، تمثل امام مجلس النواب وعمرها يزيد عن سنة وشهرين، وتريد منا ان نتعامل معها، كما لو انها ولدت قبل اربع وعشرين ساعة، وتطالبنا بفترة سماح طويلة الامل تمتد الى خمس سنين، هي المهلة المحددة الاستقامة خطة الاصلاح المالي والاقتصادي.

ليست هذه هي العبقرية القرمية في حد ذاتها؟ وحكومة القرم، تعيش وسواس الحكومات السابقة، حتى بات هذا الوسواس الذي يوسوس في صدور القرم ورفاقه، مادة صلبة من مواد العمل الحكومي اليومي، وعنوانا للتكلس السياسي والذهني الذي يتحكم بمفاصل العمل الحكومي في لبنان.

نحن بكل بساطة، امام حالة مرضية واضحة يستعصي البحث عن ايجاد حلول سياسية لها. والامراض السياسية تنبع مع الاسف الشديد من جوف الكراهيات والاحقاد يا دولة الرئيس هي اعلى مراتب الفساد. ونظافة الكف لا تشكل شعارا لاختفاء فساد الروح السياسي الحاقد، لا يمكن مهما علت درجات نزاهته الشخصية، الا ان ينحدر الى قرارات ومواقف سياسية حاكمة.

والمسؤول الحاقد، لا يمكن مهما ابتدع من وسائل الفصل بين اهوائه الشخصية والمصلحة العامة، الا ان يقع في براثن الممارسات الحاكمة.

والقاضي الحاقدا، لا يمكن مهما تدرج في معارف القانون، وغاص في المراجع القانونية، الا ان يسقط في اتخاذ احكام قضائية حاكمة.

والمتقف الحاقدا، لا يمكن مهما اتيح له من مؤلفات في القيم الاخلاقية واعطاء الدروس في الصلاح والاصلاح، الا ان يندفع في ابداع الثقافات الحاكمة.

دولة الرئيس، هذا هو الواقع المرير الذي تطل به علينا الحكومة، وهذه هي الوقائع التي نطل منها في مواجهة سياسات الحكومة وفذلكتها لموازنة العام ٢٠٠٠ التي نقرأ في متنها ونضيف الى ملاحظات الزملاء عناصر الخلل الالية:

اولا: في الحديث عن معدلات النمو:

تعترف فذلكة الموازنة بأن معدل النمو خلال العام ١٩٩٨ وصل الى ٣٪ وتؤكد ان القطاعات الانتاجية تابعت حركتها التراجعية خلال العام ١٩٩٩. وبالرغم من ذلك تقدر وزارة المالية بأن سنة ١٩٩٩ هي السنة الاخيرة في فترة الركود في الدورة الاقتصادية وتتوقع معدل نمو حقيقيا ما بين ١,٥٪ و ٢٪. والملفت في هذا الحديث عن معدلات النمو الحالية والمرتبقة، ان معالي وزير المالية كان قد اكد في ايلول ١٩٩٩ بأن معدل النمو الحقيقي يصل الى ٢٪ ليعود ويرفع توقعاته الى ٣ - ٤٪ (مقابلة مع الحياة ١٧/٩/١٩٩٩) ثم يلجأ الى تخفيض توقعاته الى ١,٨٪ بصورة تعكس الارتباك الذي تعانيه ارقام الوزير.

في المقابل تعتبر تقديرات المراجع الدولية بما فيها تقرير Economist Intelligence Unit ان النمو خلال عام ١٩٩٩ كان نموا سلبيا بحدود ١,٥٪. الا انه وفي نهاية عام ١٩٩٩ بدأ الوزير القرم يقول بأنه لم يرتقب اي معدل للنمو الحقيقي، لان وزارة المالية لا تملك نظام معلومات للاقتصاد الكلي في لبنان، ولذلك لا تستطيع ان تقدر النمو الحقيقي في الاقتصاد. واذا صحت مقولة معالي الوزير الاخيرة نستغرب كيف ان وزارة المالية استطاعت ان تقدر معدل النمو الحقيقي في العام ٢٠٠٠ بحوالي ١,٥٪ الى ٢٪.

ثانيا: في الحديث عن تحسن المؤشرات الاقتصادية:

سمعنا معالي الوزير القرم يتكلم عن الحالة الاقتصادية مشيدا بانجازاته وكأنها بألف خير، رادا كل خطأ او تقصير يرتكبه او ترتكبه حكومته الى الحكومات السابقة. وقد فات معالي الوزير او هو تقصد عن عمد ان يستعين للدلالة على التحسن الذي يدعيه المؤشرات الاقتصادية التي وجدها مناسبة لذلك، في ما المعروف ان اهم مؤشر على حالة الانكماش والركود الاقتصادييين بينها مجموع مبالغ الشيكات المتقاصة في لبنان والتي نشرها مصرف لبنان وغيبها الوزير عن خطابه، وهو مجموع انخفض خلال عام ١٩٩٩ بالمقارنة مع عام ١٩٩٨ بنسبة ١٣٪.

ويقول الوزير القرم ان ميزان المدفوعات قد سجل عجزا كبيرا خلال عام ١٩٩٨ لم يسبق له مثيل بتاريخ لبنان. ويهمن ان نذكر معالي الوزير في هذا المجال، بأن ميزان المدفوعات لم يسجل عجزا الا ابتداء من الشهر

التاسع وهو ازداد تأزما في نهاية عام ١٩٩٨ اننا بكل بساطة وليس من باب التحدي انما من باب التحدي النظري اننا نتحدى معالي الوزير ان يكشف عن الارقام التي لديه ، والتي تبين ان ميزان المدفوعات قد اظهر فائضا اجماليا لما قدره ١٢٦ مليون دولار حتى نهاية اب ١٩٩٨ ، وان وضع ميزان المدفوعات بدأ يتراجع تدريجيا بعد ذلك ، بسبب التأزم السياسي والضبابية التي احاطت بتشكيل الحكومة الجديدة واللغة الذي ساد حول سياساتها الاقتصادية والمالية .

ولم يكتف الوزير قمر بذلك ، فلقد سمعناه ايضا يصول ويجول ، متوجا ادعاءاته بالخلط بين كلفة الاستدانة التي تتكبدها الخزينة والعائد النظري للمستثمر من جراء الاكتتاب بسندات الخزينة ، وبذلك وقع في الخطأ الجسيم ، لجهة احتساب معدلات الفائدة بطريقة عشوائية وغير دقيقة ، وهذا خطأ فادح من المستغرب ان يصدر عن وزير مسؤول ، لا سيما عن وزير المال الذي يدعي احتكار المعرفة الاقتصادية المطلقة .

ثالثا: في الحديث عن الاستثمار العقاري:

لا ينفك الوزير القرم عن ادانة التطورات التي حصلت في القطاع العقاري خلال التسعينات ، معتبرا ان القطاع العقاري قد استوعب استثمارات كبيرة ، كان البلد بحاجة ماسة اليها في قطاعات اخرى .

ومن المفارقات ان الوزير القرم يعترف من خلال فذلكة الموازنة بأن اكثرية المتعهدين يمولون مشاريعهم برؤوس اموال خاصة بدلا من الاستدانة من المصارف ، مما يعني بالتالي ان هذا العمل في القطاع العقاري لم يؤد الى حجب التسليف عن القطاعات الاخرى ، وهو ما يناقض كليا مقولاته السابقة في هذا الشأن ، ويعطي نموذجا جديدا عن نماذج التناقض والارتباك في مواقف الوزير القرم .

يبدو ان الوزير القرم من محبذي تدخل الحكومة في قرارات القطاع الخاص وكأنه من خلال مداخلته يتهم الحكومات السابقة بأنها لم تمنع المتعهدين عن الاستثمار في القطاع العقاري . ويدافع عن نظريته بأن القطاع العقاري احتكر معظم الاستثمار في الاقتصاد اللبناني خلال التسعينات عبر اظهار ارتفاع حصة المباني والاشغال العامة من التكوين القائم للرأسمال الثابت من ٦٠٪ خلال العام ١٩٧٢ الى ٦٨٪ في التسعينات ، وكأن الوزير القرم قد تناسى ان الدمار الشامل الذي واجه لبنان ما بين عام ١٩٧٥ و ١٩٨٩ تطلب زيادة في حصة المباني والاشغال العامة في فترة اعادة الانماء والاعمار وبأن ارتفاع هذه الحصة من ٦٠٪ في السبعينات الى ٦٨٪ في التسعينات هو امر طبيعي نظرا لظروف حركة الانماء الاعمار بعد الحرب .

دولة الرئيس ، غير ان اكثر ما يثير الاستغراب هو ما جاء في فذلكة مشروع موازنة عام ٢٠٠٠ من «ان قانون موازنة عام ١٩٩٩ تضمن حوافز واعفاءات ضريبية تهدف الى تشجيع المستثمرين والقطاع الخاص للمشاركة في بعض القطاعات الاجنبية واهمها:

خفض رسم التسجيل في الدوائر العقارية بنسبة ١٥٪ . نحتار من اين نبدي مع معالي الوزير القرم والى اين

ننتهي . . فهو بين فقرة واخرى يتحول من مدين للاستثمار العقاري الى مشجع للقطاع الخاص على الاستثمار في القطاع العقاري ويعتبر في صحوة مفاجئة هذا القطاع هو قطاعا انتاجيا في حين ان نظريته الاقتصادية تقوم اساسا على وصف هذا القطاع بأنه قطاع غير منتج احتكر استثمارات كثيرة كان البلد في حاجة ماسة اليها في قطاعات اخرى وها هو في مشروع الموازنة لعام ٢٠٠٠ يمدد العمل في الاعفاءات ويضيف اليها اعفاءات جديدة وكبيرة للمستثمرين غير اللبنانيين، بينما كان يحذر قبل ذلك وفي تصريح منشور له في احدى الصحف الخليجية من ان السلام قد تنتج عنه فورة عقارية لان لدى العرب وعلى حد قوله هوس العقار وهذا تصرف اجتماعي متحجر وفتا للتعبير الحرفي الذي استخدمه معالي الوزير القرم .

هذه عينة من عينات الكلام الذي يدلي به معالي الوزير القرم وهو الذي اعلن ايضا في حديث اخر لصحيفة خليجية بتاريخ ١٢/٦/١٩٩٩ اعادت نشره جريدة نداء الوطن اللبنانية، قال بالحرف الواحد وبالعنوان الكبير انه لن يسمح بوضع لبنان ورقبة لبنان بين قبضة المقرضين الخارجيين . ان معالي الوزير القرم يقول الشيء ويفعل عكسه، ولا ندري من جهتنا من نصدق اقوال الوزير القرم ام افعال القرم، لا ندري من نصدق دعوته الى الارتقاء خلال المناقشات الى الشعور بالمسؤولية، ام حربه الشعواء على المعارضة ووسائل الاعلام . وشكرا .

الرئيس: الكلمة للزميل نزيه منصور .

نزيه منصور: بسم الله الرحمن الرحيم .

دولة الرئيس، اتوجه من على هذا المنبر الى اهلنا الصامدين الصابرين في المنطقة المحتلة الاسيرة .
التحية كل التحية الى الاسرى والمعتقلين في سجون العدو وزنزانته، الانحاء كل الانحاء امام دماء وارواح الشهداء من ابناء المقاومة الاسلامية والوطنية
التحية والاكبار الى المقاومين المجاهدين في ثغور عامله ووديان وهضاب البقاع الغربي .
اجل: الكل سمع وقرأ وشاهد بأمر العين ما سطرته المقاومة وما تسطره مع فجر كل يوم ومغيب كل شمس من بطولات في سبيل تحرير لبنان من رجس العدو .

ان دماء الشهداء تصرخ من عليائها ان نبقي اوفياء في حفظ هذه المسيرة باحتضان عوائلهم، اذا لا حجة ولا مبرر لخلق اعداء ان تبقى عوائل الشهداء دون احتضان رغم ما قدمته الحكومة الحالية من تبني واحتضان لعوائل الشهداء ومعاملتهم اسوة بشهداء القوات المسلحة ابتداء من ١/١/١٩٩٩ اما من استشهد قبل هذا التاريخ لم يؤخذ بعين الاعتبار، اننا نرفض هذا المنطق ونصر على احتضان جميع عوائل الشهداء اذ لا يجوز ان نهملهم فإن التاريخ لن يرحمنا والاجيال سوف تلعننا لان الامم تحلد ابطالها وتعظم شهدائها وتحضن عوائلها، نحن اليوم مطالبون اكثر من اي وقت مضى باحتضان عوائل الشهداء منذ تاريخ الاجتياح الصهيوني للبنان .

وما الاسرى بأفضل حال لقد تم استيعاب القليل القليل منهم، وبقي الكثير دون استيعاب في المؤسسات

العامة والادارة الرسمية اننا ندعو الحكومة الى تأهيل واستيعاب كل الاسرى وفقا لقدراتهم العلمية والجسدية في اسرع وقت ممكن وكذلك الجرحى والمعوقين من ابناء المقاومة.

دولة الرئيس، مع كل موازنة يحلو الكلام وترتفع الصرخة وتكرر المطالب عبر الموازنات المتعاقبة والحكومات المتوارثة فالبيانات تفرح والافعال تحزن.

المواطن سئم الوعود كره المسلسلات السياسية والمناظرات الفكرية ذات الشمال وذات اليمين، حتى ان وسائل الاعلام اخذت تبث مسلسلات تنقل الحاضر عبر احداث الماضي حتى ان الجميع اخذ يترحم على ايام زمان.

دولة الرئيس، حاولت ان اعوض في هذه الموازنة التي تكاد تصل سقف ١٠ الاف مليارات من الليرات اللبنانية فأسأل هل ان هذه الارقام تحقق ما يصبو اليه الناس فلجأت الى ما يتحدثون ويشكون. تساوي جميع المواطنين فلا مناصفة ولا محاصصة ولا ٥ ولا ٦ مكرر.

من اين نبدأ سأبدأ بالمنطقة الاسيرة المحتلة، لقد بحث الحناجر وصمت الاذان من الحكومات السابقة حتى تاريخه. لم نشعر ولم نلمس بشكل جدي او عملي اي خطة او برنامج لانماء تلك المنطقة على كل الصعد. معظم المدارس الرسمية غير مجهزة وفقا للبرامج الجديدة وكذلك تفتقر الى الكثير من الحاجات.

اما المستشفيات والمستوصفات لا يوجد فيها الا الالم، حتى ان البعض منها يدار من قبل العدو الصهيوني مستشفى بنت جبيل ومستشفى مرجعيون فالكثير من ابناء تلك المنطقة يموتون على الطرقات وفي احسن حال يتضاعف المرض قبل وصوله الى المستشفى خارج المنطقة المحتلة، واذا وصل تبدأ المعاناة من جديد للحصول على سرير في احدى المستشفيات وللموافقة من قبل وزارة الصحة.

اما على الصعيد الزراعي معظم الاراضي الزراعية يعجز مالكوها عن استثمارها لوجود مواقع للعدو وعملائه وشق طرقات فيها وتعرضها للقصف والتي تكون خارج الدائرة تتعرض للحريق من قبل العدو الصهيوني خاصة في مواسم الحصاد، فلا اهتمام ولا تعويض من قبل مؤسسات الدولة على اختلافها.

طالبنا الحكومات المتعاقبة ضرورة السماح لاهالي المنطقة المحتلة بزراعة التبغ دون اجازة لتشجيعهم وتعزيز صمودهم والبقاء في ارضهم حتى يتمكنوا من تأمين الحد الأدنى من العيش لكن لا حياة لمن تنادي، لم يقتصر الامر على ذلك حتى ان هؤلاء حرموا من الاجازات السابقة لزراعة التبغ.

كما في بقية المناطق اللبنانية، اذ ان هناك اجازات قد حرم منها جميع المزارعين اللبنانيين وهذه الاجازات كانت قبل الحرب اللبنانية، دون اي مبرر قانوني او شرعي اننا نصر على اعادة الحق الى كل اصحاب الرخص السابقة دون اي ابطاء او تأخير، ان اهمال هذه المطالب يجعل الناس تحت رحمة العدو واجبارهم على العمل في مصانعه ومزارعه، لقد فعلت الحكومة خيرا باستلام كمية من محصول زيت الزيتون من المنطقة المحتلة، مع العلم

انه يتوجب استلام كامل المحصول من زيت الزيتون ما يؤسف ان اهلنا هناك يعانون من انقطاع الكهرباء والمياه بشكل مستمر، بينما مستعمرات العدو تتلأأ في الجهة المقابلة، بل ان الاضاءة الصهيونية تتجول بين بيوت القرى والمدن المحتلة، ان اعتماد التقنين وعدم انارة الشوارع يشكل اذى لاهلنا في تلك المنطقة وما شبكات المياه بافضل حال، ان المياه تنقطع من وقت الى اخر، طالبنا باعفاءهم وما زلنا نطالب باعفاءهم من رسوم المياه والكهرباء، ان اعتماد التقنين وعدم انارة الشوارع مستمر واننا نرفع الصوت من على هذا المنبر، مطالبين الحكومة ان تعمل على تأمين الكهرباء والماء دون اي ابطاء او تأخير.

دولة الرئيس، بتاريخ ١٣/٩/١٩٩٩ تقدما باقتراح قانون يتعلق باعتماد البطاقة الصحية لكل مواطن لبناني لحل مشكلة المعاناة التي يعانيها اللبنانيون على اختلاف فئاتهم منذ الاستقلال حتى اليوم، حيث معظم الدول في العالم تعتمد البطاقة الصحية منها المتقدمة والنامية حيث وضعت حلا جذريا باعتماد هذه البطاقة ولما كانت صرخة الالم والمرض والذل تزداد يوما بعد اخر وكانت وزارة الصحة تشكل مصدر تجاذب للطامحين السياسيين وغيرهم.

وامام مشكلة العذاب بل مشكلة الموت امام المستشفيات بحجة لا يوجد أسرة لوزارة الصحة ودفع تأمين مسبق لمعالجة المرض، حتى الان هذا الاقتراح لم يجر وفقا لوضعه القانوني. ان استمرار الواقع على ما هو عليه يشكل ضررا على المال العام ويسبب هدرا فيه ايضا وما توزيع الاسرة من قبل وزارة الصحة على المستشفيات حيث ان بعض الاسرة زادت في بعض المستشفيات وتدنّت البدلات المتوجبة واعطي على سبيل المثال مستشفى حمود في صيدا، اربعمائة وثمانين وسبعون مليون واربعة وعشرون الف ليرة ل ٤١ سرير بقي ٤١ سرير واصبح المبلغ مئة وسبعة وثمانين مليون ليرة، بينما بعض المستشفيات بقية الاسرة كما هي وايضا اضيف لها بعض المبالغ ولن اتوسع اكثر، هذه المستندات تثبت ذلك.

اما ازمة التعليم في افضل حال، لقد اقر قانون التعليم الالزامي المجاني وما زال حبرا على ورق دون ان نجد او نرى في الزمن القريب ما يثبت ان هذا القانون يأخذ طريقة نحو التنفيذ ليصار الى حل ازمة مزمنة، حيث تواجهنا مع بدء كل عام دراسية مشاكل كثيرة يعجز اي من المؤسسات الاهلية والفردية من حلها لا بد ان تأخذ الحكومة القرارات اللازمة ووضع المراسيم التطبيقية لوضع هذا القانون موضع التنفيذ دون اي تأخير، لان ازالة هذه المشكلة من امام المجتمع والحكومة لتنتقل الى حل مشاكل اخرى، لان مشكلتي الصحة والتعليم هما المشكلتان الاساسيتان لاي مجتمع يراد له ان ينهض ويؤمن الحد الادنى المطلوب للمواطنين، مع العلم ان المواطن على استعداد للمساهمة بما يتوجب عليه من رسوم واشتراكات سنوية.

لنعود الى الازمة المتكررة والتي لا تسهى لها عين ولا يغمض لها جفن الا وهي قطاع الكهرباء فهي تلاحق الناس في منازلهم ومتاجرهم ومصانعهم وكل شؤون حياتهم، فليس لها موسم في الصيف ولا في الشتاء ولا في الخريف فلا فرق عندها فهي حريصة على التذكير بها من وقت لآخر.

ان مجيء عاصفة تطيح بها وتعود بنا الى ساعة الصفر، كأننا نريد بناء شبكة ومحولات والات من جديد وما

الى هنالك . اننا نسأل هل يحدث ذلك في دول العالم ام نحن استثناء، المواطن يسأل هل المعدات المستوردة لا تتلائم مع واقع لبنان؟ ام انها من بقايا القرون الوسطى؟ ام ان في الامر سرا وهذا السر يجب ان لا يخفى على احد خاصة قد سمعنا الكثير عن الشفافية في اواخر هذا القرن.

اننا ندعو الى معاملة الجميع في توزيع الكهرباء بشكل عادل وسليم دون ان يكون هناك تمييز بين منطقة واخرى.

ان العدو منذ وجوده في فلسطين بمياه لبنان لانها تذهب هدرا في البحر ونحن نظماً في الشتاء قبل الصيف. فالمياه في حالة انقطاع شبه دائم عن المنازل وفي معظم المناطق مما يدفع الناس الى شراء المياه بواسطة الصهاريج في المدن والارياف على سواء.

لماذا لا يصار الى اعتماد سياسة مائية شاملة نستفيد من خلالها من الثروة المائية على مساحة الوطن لا ان نبقي نتخبط بين حين واخر في ترقيع من هنا وهناك حيث تتوزع المصالح في مختلف المناطق اللبنانية دون تنسيق في ما بينها علما انه سبق وصدر تشريع لدمج هذه المصالح، الى متى هذا الاهمال؟

على الصعيد الزراعي تقدمنا باقتراح قانون يتعلق بالضمان الزراعي من الكوارث الطبيعية وعقدت جلسة في لجنة الزراعة منذ ثلاثة اشهر، تحمس الجميع لهذا الاقتراح بما فيهم الوزارة المختصة وصرحت خلال الجلسة ان لديها بعض الملاحظات والتعديلات. وتعهدها بأن نقدم بهذه التعديلات خلال اسبوعين ولغاية الان لم يصر الى تعيين موعد جلسة لبحث هذا الاقتراح وفقا للاصول والذي نحن في امس الحاجة الى مثل هذا الاقتراح نظرا للظروف والكوارث الطبيعية التي يتعرض لها الموسم الزراعي بين وقت واخر حيث يوفر على الخزينة وعلى المزارعين الكثير من الاعباء.

ان مشكلة الانتاج الزراعي في لبنان ليس في التسويق بل ان المشكلة تكمن في تصنيع الانتاج الزراعي والحل الوحيد هو في بناء مؤسسات صناعية للمنتوجات الزراعية التي بدورها تساهم في دعم الاقتصاد اللبناني وتحد من البطالة، وان مساعدة الدولة من رصد اموال في الموازنة مهما بلغت ارقامها فهي تبقى مؤقتة اما حماية السلع لذاتها وحماية المنتج لانتاجه ابقى وادوم، تشير اليه تقارير منظمة الاسكوا والفاو ووزارة الاقتصاد والزراعة وغيرها من المؤسسات ذات الاهتمام بالوضع الزراعي والصناعي ان الفائض من انتاج الفواكه يصل الى حدود ٢٠٠ الف طن سنويا مصيرها المكبات او علف للحيوانات ويرشح المراقبون هذا الرقم لارتفاع الى ٣٥٠ الف طن سنويا في العام الحالي، علما انه سنة ١٩٩٨ تم استيراد بقيمة ٢٠٠ مليون دولار عصائر فواكه استهلاكية ونكهات صناعية كيميائية حيث ان البعض من الفواكه المسماة طبيعية المعروضة في اسواقنا والمستوردة تم شراء الفواكه من بساتين لبنان ليصنع ويعاد تصديره اليها للاستهلاك.

ان استيراد المواد الغذائية الزراعية كما يعرف الجميع تتجاوز مليار وخمسمائة مليون دولار فيما لا تزيد صادراتنا من نفس المواد مئة واربعون مليون دولار مع توفر العناصر الاساسية للانتاج من مواد اولية ويد عاملة

فنية منتجة. بالإضافة الى التسهيلات الادارية للمساعدة والمساهمة في اقامة المصانع المختصة في الانتاج الزراعي، ان الانتاج الزراعي من البطاطا والذي يفوق حاجة لبنان باستطاعتنا الاستفادة منه في صناعة النشى التي نستورد منها سنويا مئات الاطنان ونحن نعيش الازمة مع كل موسم وفي كل عام وان ذلك ينطبق على كل الانتاج الزراعي سواء العنب والمشمش وغيره.

دولة الرئيس، ان البطالة في لبنان اصبحت في رقم قياسي اذ ان الالاف من اللبنانيين على اختلاف فئاتهم العلمية والعملية والمناطقية تعاني البطالة. فالمؤسسات العامة والادارات الرسمية اكتفت باصحاب الاختصاص والمؤسسات الخاصة اخذة بالاستغناء عن العاملين لديها وخير مثال على ما نقول انه تقدم ما يزيد على ٦ الاف من حاملي الشهادات العلمية العليا محرر. علما ان العدد المطلوبة لا يتجاوز الثلاثمائة موظف في ابعد حال. فابواب السفارات مقفلة في وجه اللبنانيين للحصول على تأشيرات سفر ومن يتمكن يتعرض في عالم الاغتراب للقتل والسرقة او ما شابه ولا يمضي اسبوع الا ونسمع عن جريمة قبل ترتكب في حق اللبنانيين فأى مصير يكتب لنا وما هي الخطط الموضوعة لحل هذه المشاريع؟

دولة الرئيس، ان مشروع قانون الاعلام ما هو الا زنزانة لوأد المرشحين وحصار من يراد حصاره وما حصر الاعلام الانتخابي بالاعلام الرسمي الا مقدمة لتحديد من المقبول وغير المقبول كالمقابلات الشفهية في عالم الامتحانات.

ان مشروع يجب اعادة النظر به قبل عرضه على اللجان النيابية وفي ظل مناقشة الموازنة ان تشكيل لجان من المراقبين الماليين لدرس الملفات لتحديد المبالغ المتوجبة على المكلفين هو عمل راق لكن عندما يشتكي احد المكلفين النافذين يصار الى ايقافه.

هذه اللجان وتهديدهم بالضرب حتى وصل الامر بوزير المالية الى ايقافهم عن العمل وتهديدهم بحالتهم الى ابعد من ذلك، اننا لا ندافع عن احد بل نطالب ان تأخذ هذه اذا كان هناك مخالفات ان تأخذ الاطر القانونية وفقا للانظمة المرعية الاجراء ايضا نطالب بوقف التدخلات واحالة المخالفين الى القضاء في حال وجود اي مخالفة.

اخيرا نطالب الحكومة بالالتزام بحقوق المواطنين والمجتمع لا ان تغض الطرف وتصم الاذان.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الرئيس: الكلمة للزميل ربيعة كيروز.

ربيعة كيروز: دولة الرئيس،

احمل مشاكلك وسر وامسك بخيط الاحتكام الى قرارك.

لا شمسهم اشراقه للضوء ولا الغيوم مطر الارتواء.

ايها المواطن احترس من اية فلتة خير بالخطأ فصدمة الايجاب صدفه . تتلمذ وخذ شهادة الصبر بتفوق . تقدم مرفوع اليأس مكللا بالوجع انتظر الحصاد والارض يباس .

يدعونك للاحتراس والتوقي وتحمة الوجع تنفخ ابواق ازيزها في بطن حضورك . او تتقي المرض وهو المتربع على طاولة مائدتك ، بات درهم علاج خير من قطار وقاية .

او تحتكم لسلحفاة الحلول لا بد الجماد . يأكلون وعليك ان تشبع ، يشربون ويجب ان ترتوي ، اضحك فهم فرحون ، نم قرير عينهم تمدد واسترخ على فرش التعب .

اعتل منصة الكلام وتحدث اللاشيء محني الكتفين انت فهم يدركون من اين تؤكل الكتف .

خذ جرعة من دواء السم وتمنى الصحة ، افترش الارض بدل الزرع واحصد مواسم الفحط والجوع .

ردد عبارات الارتياح وانت ممدد على بساط الشوك يتجذبون صمتك وفهمهم لا يتوقف عن التهام الحروف واطباق الكلمات الدسمة . فمحبرة خطاباتهم تلمخ ابيض الورق باسوداد المواقف . يملأون الساحات والجيوب .

انت اسير الصقيع ودخانهم يزعق ، من مدفأة الجمر الميت .

حدثوك عن بطولاتهم في ساحات الضعف ، اوسمة الازمات الحية نصطف في زحمة سير على صدورهم العريضة .

انه الاطباق على اطباق مائدتك .

بعلبك الهرمل مسقط رأس الالهة تفتش عن اعجوبة . ايها المسؤول تحرك ففي التأي الندامة وفي العجلة السلامة .

تائهون نحن كقشة في مهب الريح ، الايام والظروف تقسو علينا ونفوسنا الكبيرة تطالبنا بأن لا ننحني تحت ضربات السندان .

للسياسة واقع وتصور يتحرك ضمنها المنطق التطبيقي فاللعبة شد حبال بين ضدين نجاح وفشل ، انها عالم الصراعات الدائرة تحت المجهر والضوء .

ميزان كفتاه : شعب ودولة يتساويان متى حسن التطبيق . قد تسمى مناقسة دائرة العمل السياسي فالاسماء تتبدل تحت عوالم توجهات تخدم الاهداف والتطلعات . فحرارة التجاذب السياسي لم تكن يوما بأقل من موجودة وما تختلف مقاييسها .

فمن حق السياسة ان تحمل معارضة وموالة ، مدا وجذرا ، هامشا من التباعد والتقارب وليس من حقها الا تحمل في طياتها لعبة الديمقراطية الحققة .

فهل نحن ضمن دائرة التصارع السياسي القديم ، لان ما نشهده من تناوب في حملات سياسية ساخنة

وتجاذبات واحاديث اغنت الوسائل الاعلامية لا يخدم النجاح السياسي ولا الشأن العام او الفكر الوطني ولا يجعلنا بمنأى عن السقوط في هوة الخسارة بل ينقل الصراع الى زوارب السياسات الضيقة.

فالمواطن ينتظر، لا الحياة تتوقف ولا عجلة القضايا. مهامنا كثيرة ومسؤولياتنا اكثر. واذا كانت الموازنة تحملنا اليوم الى دار حضورها فعلنا نعي اهمية هذه المادة الدسمة التي تسير الوطن والمواطن وتهيئ المناخات لاجواء الانتاجية.

انها صمام الامان بالنسبة للدولة. فبقدر ما تعطي تأخذ، تأخذ ثقة وعملا واستقرارا وطمأنينة وتأيدا.

انها جرعة الضوء خزان الاستقرار وخزانة الانتاجية. فالموازنة مائدة المواطن. انتظرنا هذه البنية عقدنا النية قبل العزم فأئت هزيلة قطارة، قد تكون الحجة «العين بصيرة واليد قصيرة» العين البصيرة ايها الزملاء ترى افلا يشاهدون تردي الاوضاع العامة لدى المواطنين. اولا يسمعون الوجد والصراخ والتأفف. اننا لا ندعو الحكومة الى اجترار المعجزات وتذلك ان السحر غير متوفر.

بيد ان حاجات المواطن الملحة تفرع بابه بعنف. فاللقمة لا تنتظر ولا تخضع لخطابات التحليل والتأويل. وما نشهده من ركود اقتصادي وتشنج اجتماعي وتخط في مجاهل الانتظار يدفعنا الى هذه الصرخة، فالموازنة عند المواطنين تتخطى لعبة الارقام والحسابات. تتداخل مع واقعهم الانساني. ليس للشعب ان يستسيغ عالم التحليل ومنطق الاستنتاجات. قد يدرك التوازنات المالية الاقتصادية التي تحول احيانا دون تلبية قسم من الحاجات والريغبات، لكنه لا يدرك التوازنات السياسية. بمعنى انه لا يمتنع الحجاج والطروحات الواقفة في وجه ظروفه الحياتية. فهو يدرك ان الموازنة عالم المال للدولة وتقوم على مداخيل ونفقات، لكنه يرفض الشح وحيانا القحط في تغذية ضرورياته الانسانية. لان الرغيف والمدرسة والطبيب لا يخضعون لاستراحة المحارب ولا يقفون عند محطة الانتظار.

انتبهوا انتم في بعلبك الهرمل، قد تكون هذه الصورة هي الانسب لشعار لبناني يقول: ابتسموا.

جفت محبرة الكلام، فالخروف تتهاذى تماثيل صماء فارغة حتى من الضجر. انهم مواطنو منطقة اضحت توأماً للعذاب. وجع فقر، الم، يأس، قهر، حرمان، معاناة، كلها كلمات باتت مرادفة لبعلبك والهرمل. الشعب هناك يزرع الجوع ويحصد الخيبة وينتظر مدينة الشمس تطوقها دياجير الغربة واللامبالاة.

منطقة رسمت خطوط الفكر والعبارة والاقطاب، حملت في بطنها تاريخ الازل. فمعالم الحضارات تتجاذب حضورها في ساحات المدينة الشاخنة، منطقة سطرت كل حكايات النضال والكرامة، حملت مشاعل النور والنار. فحروفها تتعاقب مع بنادقها، رؤى الفكر والمعرفة ومسارح البطولة والشرف. منطقة حملت الجرح والمعاناة والقهر والالم والعذاب. وتحملت التقاعس والتلكؤ وغياب المسؤول وسفر الدولة عنها. ابناؤها رفعوا شعار الخير والعطاء والتفاني والبناء وما حصدوا سوى الفراغ والضجر والهموم.

بعلبك الهرمل واقع الاض الخيرة حكاية مجد، قمح الشمس خيوط الذهب، بعلبك الهرمل تراب الذكريات البعيدة رائحة المعاول والمناجل وقبضات الفؤوس الطيبة. ابنة الماضي المعتقد على العادات والتقاليد اللبنانية الاصلية، بعلبك الهرمل صباح العمل ومساء التلاقي. غضب السيف ونسائم الورود. واقفة هي على مشارف الانتظار. صرخاتها باتت خبزها اليومي مع الدولة والمسؤول. معاناتها حكاية طويلة في سجلات الالم. حسرتها، مرارتها، اوجاعها تعابير تزدحم في الحناجر لتختصر المأساة. فأين بعلبك الهرمل تستبيحه الظلمات، واقعة مريرة لا تزوره الايجابيات حتى بالصدفة. دائما هي الحكاية اهمال وغياب زراعة اخضرها يباس، لا المحاصيل تضحك ولا الخيرات. اين الدولة من خدمات الناس. افات زراعية، مشاكل في الري، سدود مفقودة كمل الاسمدة والادوية الزراعية، مشاكل في التصريف ومضاربات شتى بيع راكد ارض موجوعة فمن يسأل. هذا الغياب عن المزارعين افقدهم الامل بالتغيير ووضعهم امام براثن اليأس والملل فمتى الخلاص وهل من التفاتة الى هذه المنطقة التي وضعت على لائحة النسيان؟

اما انتم يا اسياذ النور والحضور، تاريخكم بصمات الدم المحكي وعلامتكم الفارقة هي البطولة.

ايها المقاومون سقطت كل الوجوه الزائفة، واطلت شمس افعالكم تلج انين صقيع المواقع. هو السفر يناديكم في رحاب الخلود وحكايات الضمير الحي. فإليكم تحية الاكابر والشموخ. ومن اجل شعب كل مقاومة، من اجل مجتمع ووطن يعاني نربأ بالحكومة ايلاء القضايا الملحة شأنها يتناسب مع الواقع المجحف.

بعلبك الهرمل مسقط رأس الالهة تفتش عن اعجوبة. ايها المسؤول تحرك ففني التآني الندامة وفي العجلة السلامة وشكرا.

الرئيس:

الكلمة للزميل خالد صعب.

خالد صعب: دولة الرئيس،

سنة ونيف مرت، ونحن نتابع اعمال هذه الحكومة، واذا شئتم انجازاتها.

سنة ونيف، تحجرت عيون المواطنين، ازاء هذا الجمود القاتل، وامام هذا الركود الخانق.

سنة ونيف، استخلص الناس عبرة واحدة، ان هذه الحكومة، هي قدرهم، ولا رد للقدر، وان انجازاتها هي من حجم تمثيلها المتواضع، والتواضع سمة في ممارساتها، ومعالجتها للازمات، من جنس طبيعتها الهادئة، والطبع عندها، غلب التطبع، ولو احاطت بهذه الحكومة، الزوابع والعواصف. انها قدرنا، وما علينا، الا ان نتأقلم معها، ونواكب بصمت مسيرتها، ونوطن انفسنا بضبط المشاعر وباتساع الصدور على القبول بما يصيب الناس من سياساتها، في كل ميدان وحقل، فسياستها العامة قدر، وسياستها الاقتصادية قدر، وسياستها الاجتماعية قدر، ولم يبق من فضل لها الا في سياستها الخارجية، في ثوابتها الوطنية والقومية وعنوانها وحدة المسار والمصير بين لبنان والشقيقة سوريا. ورفض للتوطين، وهي موضع اجماع اللبنانيين، الذي لم تحد عنه، اية

حكومة من حكومات لبنان ما بعد اتفاق الطائف. وبهذه المناسبة، فإننا نتوقف باعجاب، امام صلابة الموقف الذي اتخذته الشقيقة سوريا بقيادة الرئيس حافظ الاسد في مفاوضات عملية السلام والذي اربك العدو الاسرائيلي بقيادته السياسية والعسكرية كما نشيد بموقف لبنان الرسمي المؤيد للموقف السوري، بدءا من فخامة رئيس البلاد وانتهاء بالحكومة. واذا كانت هذه الحكومة قدرنا، والقدر لصيق بنهجها وممارساتها، فعلام المعارضة، ولماذا كل هذا الكم الهائل من الكلام، سواء الايجابي او السلبي، فهو بنظرها نموذج على وتيرة موحدة، لا تغير مع كل موقف ولو كان بناء، ولا تبدل بسياساتها رغم سداد الاراء ووجاهة التصويب، ويضيق صدرها بسلبات النقد ويعتبره رئيسها من نوع، معارضة «قم لأقعد مكانك».

هذه الحكومة المحمولة والمحفوظة بالاقدار، يوترها النقد، وتزكم انفها الكلمات، فالقول قولها، ولعبة الحكم لعبتها، وملعب ديمقراطيتها مقفلة ابوابه على غيرها، من يقترب منها او يطرقها، منهم في الشرك بوحدانيتها، وبالرغبة في الاطاحة بها والقعود مكانها، ومع ذلك فهي ترفع شعار الديمقراطية او تردده بمناسبة وبغير مناسبة، لكن ديمقراطيتها ومن خلال بياناتها وتصريحاتها، تعتبر لغزا من الالغاز، لان لها حدود مرسومة من الغير الجائر تجاوزها، انها حدود الايمان ببقائها واستمرارها، كقدر من الاقدار يجب التسليم به، والانسجام مع حتميته، وهذا من اخطر ما تواجهه الديمقراطية في اضعف مراحلها وارق حلقاتها، فالديمقراطية نقیض الحتمية. والديمقراطية، رجة الافاق، لا تعرف ضيقا ولا تدمرا، ففيهما جنوح للحكومة، نحو الانغلاق على نفسها، والانطواء عن معاشية مشاكل وهموم الناس، بحيث لا تسمع الا صوتها، ولا تستجيب الا لنداء من هم حولها ويدورون بفلکها، حتى هؤلاء باتوا مؤخرا، يتذمرون من ادائها، ويهمسون من خلفها، ويتندرون عن ما الت اليه امور هذه الحكومة، التي تستنكر على المعارضة نهجها ومواقفها، وهي في نفس الوقت لا تعرف سبيلا للمحافظة على اصدقائها، حتى اصبحنا نسمع اصوات اصدقاء للحكومة، تقول في الحكومة ما لم يقله مالك في الخمرة.

ولكي لا نثقل على الحكومة بترداد ما تقوله المعارضة، ويثن تحت وطأته الناس، لا سيما وليس من بينها احد قادر على حمل الاثقال الكبيرة الجاثمة على صدر هذا الوطن، فإننا نسأل رئيسها عن ما حدث الناس عنه، من قرارات اتخذتها حكومته منذ سنة، ونسبها الى الخطأ والشطط وعدم التوفيق، الا وهو ملف الاصلاح الاداري، الذي كلما سئل عنه، اجاب بأن عملية الاصلاح مسار وليس قرارا وهي مستمرة، فأين استمرارها...

الله وحده يعلم، وما نجده في كلامها، بات يقتضي منا القول بأن الاصلاح الذي بدأت فيه مسيرتها، يحتاج هو اولا الى اصلاح، اصلاح الخلل والخطاء، والعودة الى فضيلة الرجوع عنها، لكي لا تبقى الفضيلة والنزاهة والشفافية، مجرد عناوين ترفعها الحكومة، بينما هي بدون مضمون عند التجربة والممارسة.

دولة الرئيس، منذ ربع قرن من الزمن، ورئيس الحكومة يزداد المرء اعجابا به سنة فسنة، فالمواصفات الخلقية والشفافية، والعفة والنزاهة هي جميعها موضع اتفاق حول شخصه، لكن حنكته السياسية باتت بعد ربع قرن على

ممارسة الحكم والعمل العام، تتأرجح في الميزان، ومعدل فعاليتها، يقترب في حسابات الوطن والمواطن من درجة برودة الطقس في هذه الايام بدلا من الغليان وكلنا يعرف ما الذي يصيب البردان في ظل انعدام الطاقة وفي ظل الفقر والتشرف والانكماش، انها تزيد الازمات ولا تولد الا النكار.

دولة الرئيس، ان لبنان اليوم، يحتاج الى قرارات وافعال تثري الحياة، وتفتح مواطن البؤس الاجتماعي، وتحرك الركود والجمود الاقتصادي، وتنهض بالمشاريع السياحية، وتدعم قطاعي الزراعة والصناعة، وتؤمن الحدود الدنيا من واجبات الدولة نحو المواطنين في الحياة الكريمة، في الماء والكهرباء والطرق، في تسليك الاقنية وتنظيف مجاري المياه والامطار، فأين الحكومة من هذا كله يا دولة الرئيس، ولماذا تجلس هائلة على كرسي الحكم والمسؤولية، اذا لم يكن في مقدورها ان تمارس دورها، في معالجة الامور، استباقا لحصول الفواجع والكوارث ووقوع الاحداث والشرور، فالحكم كما يقول رئيس الحكومة رؤية، وهو عبر الرصد واجهزة الرقابة، قادر على مصادرة الافعال قبل وقوعها، او على الاقل ادراك حجمها للتخفيف من اثارها واضرارها.

فأين كانت رؤية الحكومة، من العاصفة الطبيعية، هل كانت هذه الرؤية في اجارة اما انها صامتة عنها واما تعيد اسبابها الى السماء او الى مراصد نقولا شاهين والمطار وحوش الامراء واخيرا كما هي العادة في ذمة الحكومات السابقة واذا سلمنا جدلا بعدم مسؤوليتها عن غضب السماء، فماذا فعلت لانقاذ البؤساء، ولماذا لم تبادر الى انصاف المغلوبين على امرهم، لتعوض عما اصابهم من اضرار في مساكنهم ومصادر رزقهم، المشكلة الكبرى عند هذه الحكومة، تكمن، في ان لها مفهوم خاص للديمقراطية، فالديمقراطية كما تفهمها، هي في ان يكيل الجميع لها بما فيه المعارضة، المديح والثناء، والا فالتوتر والغضب الى حدود انعدام الوزن، اذا ما انبرى احد في قول الحقيقة، وابداء النصيحة والرأي البريء في النقد البناء.

من هنا، فانه في كل مرة، ترفع المعارضة صوتها ونبرتها في النقد البناء، والكشف عن مواطن العجز والتقصير وبيان الاخطاء، من اجل تصويب ممارسات هذه الحكومة، وتوجيهها الى حسن الاداء وما ينفع المجتمع والناس يأتي الرد من رئيس الحكومة، عاصفا، على الطريقة اللازمة في «الشعر والغناء» بأن حكومته باقية، بثقة مجلس النواب، وان لا تغيير فيها ولا تبديل، وكل ما يقال عن حكومته لا يعدو ان يكون زوبعة في فئجان يثيرها من يتربع على عرض الصحافة والاعلام.

واذا كان رئيس الحكومة، يتمترس، بثقة المجلس النيابي الكريم، الا ان هذه الثقة، ليست مستمدة بحال من الاحوال، من نهج الحكومة وممارساتها، وادائها، مما لم يعد خافيا على احد، وهو منظور في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، في المال والزراعة والصناعة والسياحة، في الركود والجمود والانكماش، وفي اقفال الشركات وعدم اكمال المشاريع وهروب رؤوس الاموال الوطنية والعربية.

ان هذه الثقة بالحكومة من مجلس النواب، مرتبطة ومخدومة الى حد بعيد بظروف المنطقة وعملية السلام، وبالوضع الاقليمي، بكل ما فيه ويرشح منه، من اعتبارات ضاغطة، بل وخطيرة، يقدرها المجلس النيابي حق

التقدير. ولكن نقول لرئيس الحكومة، هل ان تقدير المجلس النيابي لكل هذه الظروف والاضاع، مدعاة للحكومة، في ان تنام على اصوات انين الناس وبؤس الناس وشقاء الناس. وهل تبرر الحكومة، ان تبقى في موضع المتفرج على العضلات والمشكلات التي يرزح تحت وطأتها الناس، فماذا عن ثقة الناس، الذين كادوا ان يفقدوا السيطرة على اعصابهم، ولم يعد بمقدورهم ان يفكروا الا من بطونهم الخاوية.

فماذا عن مطالب الناس، وحاجات الناس الملحة وضرورياتهم ماذا عن الفقر والبؤس والحرمان، التي تطرق معظم البيوت وتدخل من اوسع الابواب، ام ان علاجها ورعايتها، لم يعد من الاولويات، واصبحت مرهونة وحبيسة التقشف والتقنين.

الا يعتقد رئيس الحكومة، ان الاسترخاء في الانماء والاعمار، وان الهدوء على جبهات الشؤون الاجتماعية والاقتصاد والمال هو من الخطورة بمكان، لانه يؤثر على الجبهة الداخلية. وعلى تماسك الناس الذين بفقدانهم اسباب العيش الكريم، يفقدون مقومات الصمود المطلوبة، وامكانات دعم مقاومتهم الوطنية والاسلامية الباسلة، في وجه العدو الاسرائيلي على ارض الجنوب والبقاع الغربي.

ام ان هذه الحكومة، نسيت مبدأ التكامل، بين جبهة المقاومة على الحدود وبين جبهة المجتمع في الدعم والصمود. هنا لا بد لنا من ان نحبي المقاومة الاسلامية الباسلة على العملية النوعية التي قامت بها يوم الاحد ونجحت بالقضاء على ثاني رأس العملاء.

انا انصافا للحقيقة نقول، ان هذه الحكومة، وقعت في فخ هذا الارتباط، فهي من جهة تنتظر وتراقب عملية السلام، ومن جهة اخرى، تقف مكتوفة اليدين، فلا تعالج قضايا الناس، ولا تنهض بمسؤولياتها للتخفيف عما هو جاثم على كواهل الناس. ان هذه الحكومة لم تتعلم من الحكومات السابقة، التي فكت الاشتباك وسلكت نهجا متوازنا وعلى خطين متوازيين، فكانت عينها على تحرير الارض من رجس العدوان، وعينها الاخرى، على النهوض الاقتصادي والاجتماعي، وعلى التطوير في الاعمار والبناء بينما عين هذه الحكومة تسهر على بقاء الحكومة واستمرارها، وعينها الاخرى، على تقليص العجز في الموازنة، وهي في هذا الاطار، اعتمدت من جهة الى دور الجاني لاكتناز الاموال، ومن جهة اخرى الى دور الاب المتقشف والمقتر على ابنائه. واذا كان رئيس الحكومة، بأبوتة لنظريتي الاكتناز والتقشف، فنجحت حكومته، ايما نجاح، في شل الدورة الاقتصادية، وفي تعطيل مشاريع الانماء والاعمار، وفي هذا الحرمان الاجتماعي المستشري في كل صعيد وميدان، فإننا نسأل هذه الابوة، عند اقرار مشروع قانون الانتخابات في مجلس الوزراء حيث لم يستطع رئيس الحكومة، ان يقنع او يموّن على واحد احد من وزرائه ليقف الى جانبه في معارضة هذا المشروع، تلك المعارضة الوجهية التي تنسجم مع اتفاق الطائف، وتنسجم مع طروحاته، ومع رأي الشريحة الواسعة من اللبنانيين، وابناء بيروت تحصيلها، فهو في معارضته لتقسيم المحافظات الى دوائر انتخابية اراد ان يسجل موقفا خجولا ومتواضعا ليس الا، ولكن على ما يعنيه شعار سلاح الموقف الذي اطلقه ويعتمده في سياسته، مع انه لو تشبث بموقفه هذا، المستند الى اتفاق

الطائف، لما كانت النتيجة قد حصلت على غير ما رغب به واشتهاه. حتى البيان الذي اعلنه وزير الاعلام، عن هذا المشروع في مجلس الوزراء، كانت صيغته، لا تنسب هذا القرار، لا الى الاجماع ولا الى الاكثرية، لقد كانت صيغته بمثابة بدعة في الصيغ القانونية، ومضمونها، ان مجلس الوزراء، اقر مشروع قانون الانتخابات واخذ علما بمعارضة رئيس الحكومة. انه موقف ديمقراطي بلا ادنى شك، يعيدنا الى التفكير بقول رئيس الحكومة في السبعينات، بأن رئيس الحكومة، وهو في مجلس الوزراء، اول بين متساويين. ويدعونا الى القول بأن مسؤولية الحكم، خصوصا عندما تنطلق وتستند الى المبادئ، هي اعمق وابعد مدى، من ان تأخذ عند المسؤول منحى تسجيل الموقف او قل كلمتك وامشي، لم ان الامور وصلت بظل هذه الاحوال، ان روما من فوق غير روما من تحت.

دولة الرئيس، ايها الزملاء.

في الموازنة،

ان حقيقة تنفيذ موازنة عام ١٩٩٩ تشير الى اخفاء كبير للعجز الفعلي من خلال تأجيل دفع مستحقات ترتبت خلال عام ١٩٩٩ للمستشفيات والضمان والمتعهدين وتعويض الصرف والمؤسسات المتعاملة مع الدولة ومن خلال التلاعب بارقام خدمة الدين مما يجعل نسبة العجز الحقيقية حوالي ٤٨٪ بدلا من ٤٢,٥٪. وحتى ولو اخذنا ارقام الوزير قمر نفسه نجد ان العجز العام خلال سنة ١٩٩٩ ارتفع عما كان عليه خلال عام ١٩٩٨. وانطلاقا من واقع مع ما حصل خلال عام ١٩٩٩ نؤكد على حتمية فشل الحكومة في تحقيق اهداف موازنة عام ٢٠٠٠ والتي بنيت على فرضيات خاطئة ومتفائلة ان لجهة نمو الايرادات او لجهة القدرة على لجم الانفاق. وبالتالي فان ايرادات عام ٢٠٠٠ لن تتعدى ٤٧٥٠ مليار ليرة اذا اخذنا بعين الاعتبار الايرادات الاستثنائية وغير المتكررة خلال عام ١٩٩٩ والتي تبلغ حوالي ٣٠٠ مليار ليرة. كما ان نفقات موازنة عام ٢٠٠٠ الفعلية لن تقل عن ٩٣٥٤ مليار ليرة اذا اخذنا بعين الاعتبار النفقات الحقيقية لخدمة الدين واذا ادخلنا انفاق كل من مجلس الانماء والاعمار وصندوق المهجرين التي جرى اخراجها من صلب الموازنة. اي ان مبلغ العجز الفعلي سيكون في حدود ٤٦٠٠ مليار وان نسبة العجز الفعلية خلال عام ٢٠٠٠ لن تقل عن ٤٩٪.

وهذا يدفعنا للسؤال عن الشفافية التي يطالعا بها معالي الوزير القرم في كل صباح ومساء.

دولة الرئيس، تشير فذلكة مشروع موازنة عام ٢٠٠٠ الى الاستراتيجيات والتدابير اللازمة للوصول الى اهداف برنامج الحكومة للتصحيح المالي ومن اهمها:

١ - تحديث واصلاح النظام الضريبي بادخال الضريبة على القيمة المضافة وتطبيق نظام الضريبة الموحدة على دخل الاسرة وتفعيل الرقابة والجباية.

بالرغم من اننا نتفهم الاسباب التي ادت الى تبني الحكومة الضريبة على القيمة المضافة نشك من قدرة وزارة المالية على ادخال هذه الضريبة في عام ٢٠٠١ لما لهذه الضريبة من تعقيدات عند تطبيقها.

اما فيما خص تطبيق نظام الضريبة الموحدة Comprehensive Income Tax على دخل الاسرة فهذه محاولة لضرب الذمة المالية للفرد، كما تؤدي الى تفكك الاسر، حيث يتجه ابناء الاسرة الى الاستقلال، اما لتخفيف الضريبة عن كل منهم واما لعزل مداخيلهم المختلفة فيما بينهم.

اما في ما خص تأكيد الفذلكة من ان وزارة المالية جاهدة على تفعيل الرقابة والجبائية، فإننا نفاعاً لدى قراءتنا لبعض الصحف والتي تشير: بأن وزير المالية اقال موظفين في وزارة المالية خلافا للقانون بسبب ضغوطات من اصحاب شركات متهربة من الضرائب.

٢ - تصويب ادارة المالية العامة عبر تنظيم مديرية الخزينة واعادة هيكلية الدين العام وتحسين ادارته عبر انشاء وحدة في وزارة المالية تتولى ادارة الدين العام.

وفي هذا المجال لا يسعني الا التأكيد بأن هدف تصويب ادارة المالية العامة عبر تنظيم مديرية الخزينة هو هدف نبيل ومهم لكنه لا يتحقق عبر تعيين رئيس لمديرية الخزينة لا تتمتع بالمؤهلات العلمية الضرورية كما توفرت المعلومات لدينا لمتابعة اعمال اهم مديرية في وزارة المالية. وهذا لا بد من ان نسأل كيف يوفق الوزير قرم بين تصويب ادارة المالية العامة وتعيين مدير للخزينة غير مؤهل لتولي هذا المنصب.

٣ - ترشيد الانفاق في القطاع العام عبر وقف الهدر.

بالطبع فإن هذا الهدف مهم جدا وضروري ولكن يجب علينا التأكيد على معالي الوزير القرم من ان الهدف هو وقف الهدر وليس وقف الانفاق. كما لا بد لنا من الاشارة الى ان الهدر لا يبدو انه توقف وافضل مثال على ذلك هو ما حصل من هدر في الاخلاعات الاخيرة في مستشفى بيروت الحكومي.

٤ - رفع انتاجية القطاع العام وایلاء الاولوية للاستثمارات التي تسمح بزيادة الانتاج المحلي من السلع والخدمات وخلق فرص عمل. مع كل تأييدنا لاهمية هذا الهدف لا نرى اي اجراء لتحقيق هذا الهدف بل على العكس ان معظم ادارات القطاع العام قد اصابها الشلل خوفا من الملاحقة كما اننا نلاحظ ان الوزير القرم لا يبدو من المؤمنين بأن الاستثمار يسمح بزيادة الانتاج اذ انه اوقف جميع المشاريع الاستثمارية بداعي ضرورة تخفيض العجز.

٥ - اعادة النظر جذريا بما تراكم من رسوم ادارية وطوابع مختلفة تعيق المعاملات اليومية للمواطنين مع ما يترتب عليها من هدر في الوقت والمال مقابل مردود ضئيل لا بل رمزي للخزينة. ولا يزال معالي الوزير القرم يردد هذا الهدف في كل مقابلة اعلامية وفي كل محاضرة يلقيها الا اننا لا نرى اي اثر لنيته لازالة هذه الرسوم والطوابع وقد كان باستطاعة معالي الوزير الغاء هذه الرسوم الادارية والطوابع المختلفة في كل من موازنة عام ١٩٩٩ او مشروع موازنة عام ٢٠٠٠ خاصة وان مردودها للخزينة هو رمزي فقط فماذا ينتظر معالي الوزير؟

٦ - ازالة العقبات امام الاستثمار المنتج والنمو الاقتصادي عبر تخفيض تكاليف انتاج السلع والخدمات (تكاليف العمل غير المباشرة كالنقل والتعليم والصحة والسكن وكلفة التعامل مع الادارات العامة واجهزة الدولة التي تؤدي الى هدر الوقت والمال). عظيم، ولكن اين هذه الاجراءات وماذا تنتظر الحكومة اذا كانت فعلا تستطيع ان تخفض كلفة النقل والتعليم والصحة والسكن وكلفة التعامل مع الادارات العامة واجهزة الدولة. ان المواطن يعيش تحت وطأة ضائقة معيشية خانقة وتحت هاجس فواتير النقل والصحة والتعليم والسكن والتعامل مع الادارات العامة واجهزة الدولة. فلماذا لا تبادر الحكومة الى تخفيض هذه الكلفة ان كان باستطاعتها ذلك. واذا كانت لا تستطيع ان تفعل ذلك لماذا تؤكد على ضرورة تخفيض هذه الكلفة ونعد المواطن بذلك. وهذا لا بد من اعادة السؤال: ماذا تنتظر هذه الحكومة؟

٧ - اعادة تنظيم القطاع العام واعادة هيكلية عن طريق الاصلاح الاداري بشكل عام مما يؤدي الى تقليص وترشيد النفقات. للأسف ان تجربة الحكومة في هذا المجال قد اثرت سلبيا على اي محاولة لاصلاح الادارة وهنا لا نحتاج الا للاشارة الى تصاريح معظم الوزراء حول فشل الحكومة في اصلاح الادارة. فاجراءات الحكومة ادت الى رفع تسعيرة الفساد الى الحاق الشلل الكامل بالادارة وبالتالي في الاقتصاد.

دولة الرئيس، اذا كانت الحسنات تذهب السيئات، فإن المقارنة بينهما في ممارسة هذه الحكومة وافعالها، لن تكون في مصلحتها، هذا ما يردده الناس، ويجري على السنة الفعاليات المالية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما عليه الحال من فساد في الادارات، فهل الحكومة تسمع ما يقوله الناس.

اين اذا، ما وعدت به الحكومة في شعاراتها المرفوعة عن التغيير والانقاذ والاصلاح، اين تجد الحكومة نفسها بين كل هذه الشعارات، ففي شعار الاصلاح، ما الذي غيرته على مستوى الاصلاح الاداري الذي جاء ناقصا ومبتورا، وفيه خروج فاضح على مبدأ العدالة وعلى حدها الأدنى في الاستماع الى المظلومين في الدفاع عن انفسهم من الذين سيقوا الى مقصلة الاعدام المعنوي على طريقة الوضع بالتصرف.

وفي شعار الانقاذ، بغية تفعيل الانتاج، فهذا امر نترك تقديره للحكومة من خلال ما تسمعه من شكاوى لا حد لها في افواه الناس. فالحكومة تحدثت في بيانها الوزاري عن الخصخصة، اورد رئيسها وبعض الوزراء جدولاً بالقطاعات القابلة لعملية الخصخصة، ولم تفعل شيئاً على هذا الصعيد ولو على سبيل المثال. بينما جددت للخصخصة الوحيدة Liban Poste التي نفذتها الحكومة السابقة وكانت اثناء معارضة رئيس الحكومة موضع شجبه واستنكاره وهي الان تستعمل لغايات انتخابية. فهل هذا الاسلوب يشجع المستثمرين في القطاعات التي يراد تخصيصها في المستقبل. وعلى مستوى الشعار نفسه، اين الانقاذ على جبهة المهجرين؟

اما عن شعار التغيير، اول عنوان فيه، السعي لالغاء الطائفية السياسية ولو بخطى وئيدة، فنجد ان خطوة واحدة لم تحصل تحت هذا العنوان، بل ما وجدناه كان على النقيض من هذا العنوان، وهو مشهود للعيان، وبطريقة فجأة ماثلة بتأليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي دب فيه النزاع الطائفي والشقاق المذهبي، في

وقت اعتبره واضعو اتفاق الطائف، مدخلا رحبا على طريق الغاء الطائفية السياسية، فأبي تغيير وعدت به الحكومة، وهي تجنب في تدخلاتها، الى تركيبة طائفية تسعى لفرضها على اعضاء المجلس في تشكيلة هيئة مكتبه، ولا زالت اصداء استقالات البعض، تسمع في كل مكان!

دولة الرئيس، لسنا في كل ما ذكرناه نحاول ان نلعب دور النائب العام على هذه الحكومة، ومطالعنا هنا، لا تعدو ان تكون جزءا يسيرا من كثير يعانیه الناس ويكابهه الناس، وان استمرار هذه الاوضاع تحت ذريعة ثقة المجلس النيابي لظروف وعوامل يقدرها، فإن هذا كله لن يحول دون الحساب والحساب قادم وات. وشكرا لاصغائكم.

الرئيس: الكلمة للزميل فايز غصن.

فايز غصن: دولة الرئيس، الزملاء الكرام،

نناقش اليوم الموازنة الثانية للحكومة حيث لا بد لنا من استعراض الحال والاحوال والحلول، واستعراض كل ما قيل ويقال عن الحكومة وعن البيان الوزاري ومضمونه وترجمته وعن اداء الحكومة الميداني ونسأل عما مرت به البلاد، وعانى منه العباد، ولا ننسى ما يشكو منه المواطن! ولا نتجاهل الحالة التي نحن فيها وافتقارنا الى الكثير من الخدمات والمنتظر من التقديمات ونحن اليوم ومن منطلق الحرص على الموضوعية نسجل للحكومة الایجابيات ولكننا نرى انه لا بد من الاشارة الى الاخطاء والتحذير من السلبيات ونسأل مع الناس، هل الحاضر زاهر؟ وهل المستقبل واعد؟ ومن اي رصيد نصرف؟ والى متى ستبقى الحكومة تعتمد على رصيد العهد وثقة الناس به وهو العهد الشعبي ثقة ومطلقا. اننا بالطبع لا ننكر على الحكومة منجزاتها ولكننا لا نرى مجالات لتجاوز العثرات والنواقص، وتسجيل الملاحظات، واذا سجلنا للحكومة الخطوات الديمقراطية في فتح الباب امام الحق في الاضراب والتظاهر وفي اعادة النظر بقانون الاعلام المرئي والمسموع، وتدني الفوائد على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية من ١٦,٧٣٪ عام ٩٨ الى ١٤,٤٪ عام ٩٩ وهذا سيؤدي بالطبع الى تدني تكاليف خدمة الدين العام، وسجلنا ايضا الاجراءات الضريبية الهادفة لزيادة ايرادات الدولة بشكل يتلاءم مع تطور الانفاق العام والاختذ بالاعتبار مقتضيات العدالة الاقتصادية والتوزيع الانمائي، وزيادة الواردات بنسبة ٥٦,٨٪ عام ٩٩ من عام ٩٨ بعد تنزيل حصة البلديات من هذه الرسوم وهذه الامور جزء مما وعدنا به. من جهة اخرى نرى بوضوح ان الركود الاقتصادي والمالي مستمر وان الخطوات المتخذة لتحريك الامور غير كافية، فأين خطة الاصلاح المالي والاقتصادي؟ وما هي التدابير الخاصة بتشجيع حركة الاستثمارات في البلد؟ وهل بدأ فعلا التركيز على التنقية المالية لمعالجة الركود من خلال ضبط الانفاق العام ووقف الهدر في المشاريع والتركيز على الانفاق المجدي اقتصاديا؟ ولماذا لم تباشر الحكومة بالتوجه لتجميع حسابات الادارات والمؤسسات العامة بغية توحيدها لاعطاء صورة شاملة عن نشاط القطاع العام وتأثيره على الاوضاع المالية العامة؟

ونسأل ايضا عن مصير الرسم البديل المقطوع، وعن قانون تسوية اوضاع المكلفين، مع العلم ان اقتراحات

الحكومة جاءت دون الاخذ بالمعايير العلمية والعملية، فعمدنا في لجنة المال الى تعديل هذه المقترحات سواء لجهة قيمة الرسم المقطوع او لجهة استيفاء هذا الرسم بانجاز قانون تسوية اوضاع المكلفين عن السنوات السابقة ابتداء من العام ٨٧ حتى العام ٩٧ ووقف تعليق مسهل مرور الزمن. ونسجل على الحكومة احتلال النفقات الاستثمارية من الموازنة المرتبة الثالثة وهي لا تزيد عن ١٧,٥٪ من مجمل ارقم الموازنة. وفي الشأن الاجتماعي نرى ان الحكومة لم تؤسس بعد لمشروع متكامل وقد تراجعت التقديمات الاجتماعية اذا لم نقل انها فقدت، وانعكس تخفيض الموازنة على وزارة الشؤون الاجتماعية تقليصا وتخفيضاً للكثير من تقديمات المراكز التابعة للوزارة في مختلف المناطق اللبنانية.

وفي الشأن الصحي تغيب السياسة الاستشفائية ويزداد الوضع تأزماً مع استمرار الاوضاع على حالها في المستشفيات الحكومية ومع تقلص تقديمات وزارة الصحة في المستشفيات الخاصة لعدم تمكن الدولة من تسديد حسابها وهنا تبرز مشكلة المستشفى الاسلامي الخيري في طرابلس والمهددة باقفال بعض اقسامها، وفي هذا الاطار اسأل عن كيفية الافادة من المشروع الخاص بعدد الاسرة المعتمدة في القطاع الخاص بعد زيادة عددها جراء تخفيض الرقم المقترح من قبل وزير الصحة من ستين مليار ليرة الى عشرين مليار ليرة. وما الجدوى الفعلية من عدد الاسرة المعتمدة وما موقف وزير الصحة منه؟ وهنا لا بد لي ان انوه بأن وزارة الصحة السابقة عندما تجاوزت اعتماداتها بالموازنة وبالفواتير كان هنالك تقريبا كلاما عن شبه فضيحة، اما اليوم فهذا الامر يحصل وهو فضيلة.

وما هو مصير الاستشفاء بشكل عام في لبنان؟ وما هو مصير الطبابة؟ واين اصبح مشروع توحيد الصناديق الضمانية؟ واين البطاقة الصحية ومكتب الدواء؟ ولماذا لم يبصروا النور بعد؟

واننا نطالب معالي وزير الصحة تفعيل عمل اللجان الطبية النازرة بادوية المرضى ذوي الحالات المستعصية تحسباً بمعاناتهم من جراء التأخر في البت بمشاكلهم، وهذا امر ضروري وضروري جداً.

وفي الشأن المتعلق بقطاع النفط نرى ان الوزارة لم تحسم بعد توجهاتها وما اذا كانت ستعمل على استثمار المنشآت النفطية، وهي لم تبادر الى اتخاذ خطوة نعتبرها ضرورية باعطاء سلفة على المعاش تسترد شهريا لعمال منشآت نفط طرابلس اسوة بعمال منشآت نفط الزهراني الذين تقاضوها منذ عام ٩٧. ونرى هنا انه لزاما على الوزارة ان تعتمد مبدأ المساواة وتنفيذ الخطط التي طالما نادينا بها، علما اننا ننتظر تنفيذ وعد الوزير المختص في هذا الخصوص.

اما في الشأن التربوي نرى ان الوزارة تعيش حالة تناقضات ظهرت في اكثر من مناسبة اهمها اقفال بعض دور المعلمين وتكررت لدى هبوب العاصفة مرتين على الطلاب واهلهم، ويلاحظ ان هنالك حالة من الاربك واخفاقا في جعل المناهج الجديدة موضع التنفيذ وقد تعطلت مواد كثيرة لاسباب تتعلق بالافتقار الى جهاز تعليمي متخصص.

اما على الصعيد العملي تربويا فتبرز المشاكل المعروفة للجميع بدءا بتفاقم الازمة بين الوزارة والقطاع التعليمي

مرورا بالتعاقد المتغير وبمشكلة الفائض وبالقرارات العشوائية المتخذة اداريا واقفال بعض المدارس في المناطق في الكورة على سبيل «المثال» فيما نود التأكد اننا مع الاجراءات الساعية لتسوية مشكلة الفائض ونحن مع هذه الخطوة ولكن يجب ان تكون مدروسة، ولكننا مع حسن التوقيت وضبط الامور بشكل افضل اي مع مدرء المدارس ليقولوا عن الفائض عندهم الوزارة او اجهزة الرقابة هي من تقرر من المفترض بهم ان يعطوا ساعات عمل ام لا فنتأمل من معالي الوزير بالرغم من ان هذه الخطوة قد طبقت، اعادة النظر بها لانها تؤدي الى فتنة بين المعلمين يا معالي الوزير.

فايز غصن: لا والله، هكذا اعتقد، اتمنى عليك الذهاب الى منطقتنا لترى اني لست مخطئا ابدا
وزير التربية: المدير يعرف من عنده.
فايز غصن:

المدير يعرف من عنده، اجل، انما ليس مجبرا ان يؤدي دور شرطي يجب على الوزارة ان تختار الادارة، هي من يقول ان هذا الاستاذ يلزم او لا يلزم.

اعطيك مثالا، هناك مديرا كتب عن نفسه انه فائض. نحن في الكورة يا ابو يوسف اكثر المناطق تأثرا بهذا الموضوع في لبنان فمن اجل ذلك ارجوك الا تعطي الموضوع حيزا شخصيا هو موضوع عام، لم يبق عندنا زيتون ولا اي شيء ليس عندنا الا المدارس فانتبه عليها والله يرضي عليك.

ونسأل تربويا عن موعد البدء بتنفيذ مجانية التعليم تعيين مدرء اصيلين للمدارس الرسمية، وعن الاجراءات المتخذة لضبط الاقساط المدرسية في ظل التلاعب على القانون؟ وعن الرقابة على مصاريف الصناديق فيها وعن الرقابة على التعليم الخاص وبرامجه وشروط سلامة الطلاب بشكل عام؟ وهذا موضوع عانينا الكثير منه ايضا.

- في الانماء نسأل الحكومة عن الاجراءات المتخذة بحق المشرفين على المشاريع الانمائية، وكيف تسملت الحكومة هذه المشاريع الانمائية، وكيف تسملت الحكومة هذه المشاريع من الحكومة السابقة؟ وكيف تتدبر ادارة مجلس الانماء والاعمار امور هذه المشاريع؟ وماذا عما يثار عن تقصير الشركات المتعاهدة؟ وماذا عن التفاصيل؟ وما هو مصير استخدام كبرى القروض ولا سيما القرض الاسباني، وقرض الصندوق الدولي، وقرض الصندوق العربي؟

- وفي الاصلاح الاداري هل صحيح ان الخطوة الاصلاحية تعثرت؟ وما هو المشروع الاصلاح في ضوء الحديث عن توقف الخطوة واحجام الحكومة عن اكمالها او عجزها عن ذلك؟ وماذا في الشأن الاداري العملي؟ حسن تسيير العمل في الادارات وتسريع سير المعاملات، وما هو مصير مكاتب الاستقبال؟

ومن جهة اخرى ندعو الحكومة الى اعادة النظر بالاجراءات المتخذة القاضية بهدم مخالفات البناء الصغيرة، ونسجل عدم العمل بقانون تسوية المخالفات واستهداف الملاحقات لصغرى المخالفات فيما امر الكبيرة

والتي تعود بالمال على الخزينة لا يزال عالقا. حائط صغير نهدمه لشخص ما، ولاخر بناية لا نمسها. وفي الزراعة نسأل عن سياسة الحكومة العامة وعن الاجحاف المالي اللاحق بالوزارة مما يجعلها عاجزة عن القيام بأية خطة في ظل عدم توفر المال؟ واننا نرى ان استمرار هذه الحالة سيرتب مزيدا من التراجع زراعيا، وستمنع اي خطة، وخاصة وان لبنان قد دخل في اتفاقية تيسير وتحرير التجارة العربية من القيود الادارية.

- في العدل ما هو مصير مشروع الحاق السجون بوزارة العدل؟ وما هو واقع السجون، وهل هي تراعي حقوق الانسان المتعارف عليها دوليا؟ ولا بد هنا وقبل السؤال عن واقع الجسم القضائي من اشادة بمبادرة قيادة سجن رومية وبالظاهرة الحضارية التي تمثلت بمناقشة اطروحة جامعية لاحد السجنا. ونسأل وزارة العدل عن خطتها لتحسين اوضاع قصور العدل، ولسد حاجة هذه القصور للقضاة وملء الشغور؟

- في الاعلام، ان اول ما يسترعي الانتباه في شأن هذه الوزارة واقع تلفزيون واذاعة لبنان، فلماذا يبقى وضع التلفزيون القانوني عالقا، ولماذا تغيب الاذاعة عن السمع في مختلف المناطق اللبنانية؟ واين اصبح مشروع خروج تلفزيون لبنان الى العالم عبر الاقمار الاصطناعية؟ وماذا عن السياسة الاعلامية المتبعة، وعن الموضوعية في الافساح للمعارضة والمواالة في الاعلام الرسمي. في الكهرباء الى متى يبقى العجز في مرفق يفترض به ان يكون واحدا من ابرز مصادر التمويل للخزينة؟ ماذا عن النقص ومشاكل الجباية في هذه المؤسسة؟ وماذا عن التباين القائم بين الوزارة ومؤسسة كهرباء لبنان. وما حقيقة ازمة الفيول الاخيرة؟ واين اصبح مشروع الصياغة الجديدة للتسعيرة على صعيد تخفيض التسعيرة للمصانع، وان اصبح مشروع كيلو واط المزارع وما توجه الحكومة في هذا الصدد.

- في الكهرباء ايضا اذكر بانني تقدمت بسؤال الى الحكومة عبر رئاسة مجلس النواب حول القرار القاضي باستملاك عقارات في قضاء الكورة (القرى) لانشاء خط هوائي بتوتبر ٢٢٠ ك.ف. يلحق بالبلدات والقرى ضررا فادحا يمتد على مساحة تفوق المليون متر مربع وجاء جواب الحكومة يشير الى ان هذا الخط يمر على الساحل من صور حتى الشمال ويرتد الى الداخل دون اي تفسير والى انه ضرورة اقتصادية ووطنية ولا يمكن تغيير مساره وقد لزمتم اشغاله.

انني اكرر سؤالي امام المجلس الكريم واطلب مجددا رفع الاذى اللاحق هذه القرى او ليس رفع الضرر عن الناس ضرورة وطنية ايضا؟.

واخيرا لا بد من رفع الصوت للمطالبة بانصاف المتقاعدين العسكريين قبل العام ١٩٩٦ والذين لم يشملهم قانون تسوية اوضاع المتقاعدين بعد ٩٦/١/١ مع الاشارة الى تبني وموافقة اللجان النيابية للادارة والعدل والدفاع الوطني على اقتراح قانون يسوي اوضاعهم.

دولة الرئيس، ايها السادة الزملاء،

يعرف الجميع ان المستقبل القريب حمل جملة استحقاقات داخلية واقليمية، واذا كنا نتفق مع الحكومة في

السياسة المعتمدة من قضية التفاوض، فإننا نطلب منها ان تراعي الشفافية في الاستحقاقات الديمقراطية المنتظرة. ونقول هناك امل بأن تحقق الحكومة النهوض المفترض وتستدرك الثغرات لتنتقل اذا امكن بالمزيد من الانجازات وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام،

انها الموازنة الاولى للدولة اللبنانية في القرن الحادي والعشرين.

انها الموازنة التي تضعها الحكومة اللبنانية لتواجه عددا هائلا من التحديات الاقتصادية والسياسية والوطنية الخطيرة.

نتفق جميعا ان الاحداث التي حلت بلبنان منذ عام ١٩٧٥ قد دمرت البنى التحتية وجعلت البلاد في حالة اقتصادية متراجعة، ونتفق كلنا ان اعادة الاعمار والبناء يستدعي انفاقا وان بلدا كلبنان لا نزوات طبيعية فيه يستدعي اقتراضا الا اننا وبعد ان وضعت الاحداث نهايتها راهنا على حكومات لكي تأتي وتعيد الى لبنان بريقه فتقوم بعملية اعمار وتنمية كبيرة وتستطيع ان تؤهل لبنان للعب دور جديد مميز في المنطقة.

ايها السادة، بكل اسف وبدون ان يكون كلامي منطلقا من معارض ومن موال فشلت الحكومات السابقة في رسم سياسة قادرة على انقاذ البلاد من الحالة التي كانت فيها، بل على العكس من ذلك ايضا لم تتمكن هذه الحكومة من اجراء عملية الاعمار بالشكل المطلوب بل اندفعت في عملية اعمار عشوائية كانت كلفتها ضعف ما يجب ان يتحمله بلد كلبنان يخرج من الدمار والاقتتال وكانت بالنتيجة ان واجه لبنان حالة اقتصادية ميؤوسا منها اذ بلغت المديونية العامة حدودا مقلقة جدا وابتدأ العجز في هذه الحكومة فوقعتنا في تلك الحلقة المفرغة التي كان على لبنان ان يواجهها وهو بدون سلاح.

الا ان الاقدار شاءت ان تنتقل السلطة الى فريق سياسي جديد، الى فريق له توجهات اقتصادية مختلفة عن الفريق الحالي، الى فريق يمثل اليوم اماننا بالفريق الحكومي الماثل في المجلس النيابي.

وجاءت هذه الحكومة تطرح امام المجلس خطة وبرنامجا للاصلاح المالي. جاءت تطرح برنامجا لكي يستعيد لبنان ما كان عليه لكي يتمكن من الخروج من الدوامة التي يدور فيها، لكي يحل مشكلة المديونية العامة المتفاقمة ولكي يخرج رويدا رويدا من حالة العجز التي يتخبط فيها.

وقد قام البرنامج الاصلاحى المالي الذي طرحته الحكومة على قاعدتين:

الاولى: تطوير النظام الضريبي بجعله نظاما معتدلا فاعلا وعادلا.

والثانية: تتلخص باعادة النظر في دور الدولة وحجمها في الاقتصاد العام للبلاد واشتراك القطاع الخاص في

ادارة او تملك كلي او جزئي للمواقف العامة ذات الصلة الاستثمارية في ظل تشريعي دقيق وفعال .

ولجأت الحكومة عندما طرحت مشروع موازنة ١٩٩٩ وقررها المجلس الى اتخاذ تدابير مستعجلة رمت في مراحلها الاولى الى ضبط النفقات والتكشف لا سيما في النفقات الجارية في اطار سياسة ترشيد الانفاق وتخفيض عجز الموازنة، واعتمدت الشفافية في وضع الموازنة فاتبعت قاعدة ان لا انفاق خارج الموازنة وان كل النفقات التي تقدم عليها الدولة اللبنانية يجب ان تندرج في اطار الموازنة التي يوافق عليها المجلس .

كما عمدت ايضا الى زيادة بعض واردات الخزينة من خلال الحد من عجز الموازنة وبالتالي سرعة زيادة الدين العام فاعادت النظر في معدلات الضريبة على الرواتب والاجور وارباح المهن الحرة والافراد . وفي اطار المشروع المتكامل طلبت الحكومة التجديد لاجازة الاقتراض بالعملات الاجنبية بغية هيكلة الدين العام على الدولة اللبنانية .

اما في موضوع عصنة النظام الضريبي فلقد طرحت الحكومة مشروعين : الضريبة على القيمة المضافة، والضريبة الموحدة على المداخل . واليوم وبعد مرور اكثر من سنة على تولي الحكومة مقاليد الحكم وبالتالي على بدء تنفيذ خطتها الانقاذية، تطلع علينا اليوم بمشروع موازنة ٢٠٠٠ وتطلب منا اقرارها .

ايها السادة، من حقنا على الحكومة اثناء مناقشة مشروع الموازنة ان نسألها عما نفذت عما انجزت من برنامجها، وبالتالي عن النتائج التي حققتها .

اكثرت من ذلك، من الواجب علينا وقبل اقرار الموازنة ان نتحقق من صدقيتها في التزاماتها ونجاحها في مهماتها .

ان حقيقة معاناة شعبنا تدفعنا الى التشبث بحقنا في المساعدة . فالناس قد شعبوا ارقاما مضادة، والناس قد اتحموا بنظريات ونظريات معاكسة، والناس لا يأكلون برامج او ارقاما ولا يأكلون نظريات ولا يشبعون، فالمواطنون لا يزالون بعد مرور سنة يئنون تحت وطأة الجوع والعوز والضيقة، والناس لا يقنعون باقوال خطيب، اي خطيب كان، ومهما بلغت فصاحته اذا كانت اقواله لا تعكس حقيقة معاناتهم .

فلن يقنعهم منتقد حكومة يتفادها لانه خارج الحكومة كما لن يقنعها مدافع عن الحكومة يدافع عنها لانه في الموالاة .

فصراع الحكومة والمعارضة لم يعد يعني الناس في شيء لا سيما من كانت صولات وجولات كلامية لا تقدم حلا ولا تخفف معاناة، على من الحق في تدهور الحال ومن يتحمل المسؤولية؟

اسئلة قد يرغب اللبنانيون في الحصول على جواب عليها الا انهم مهتمون قبل ذلك واكثر من ذلك بتأمين لقمة العيش الكريمة وبوقف القلق والهجرة وبايجاد الحلول للمشاكل الحياتية والاقتصادية والاجتماعية والمالية .

فدعوتي الصادقة ونحن في حضرة الرأي العام الممثل بواسطة وسائل الاعلام ان البلاد تمر في مأزق متشعب خطير يطال بالاضافة الى الجانب الاقتصادي والحياتي والاجتماعي والنقدي، الجانب الوطني والمصري .

فلنقر اننا ربما بتكاتفنا وتعاضدنا وتوحيد جهودنا نستطيع ان نتجاوز المرحلة المقبلة بسلام. اقول ربما لانني ادرك حجم المشكلات التي تواجه الوطن.

ايها السادة في الوقت الذي نتبارى فيه معارضين وموالين يرسم مستقبل المنطقة. في هذا الوقت تحيط بنا وبشعبنا اخطار عظيمة لا يجوز لنا تجاهلها اكنا معارضين او موالين، لان هذه الاخطار لن توفر احدا مواليا كان ام معارضا، مسؤولا سياسيا حاليا ام سابقا، حاكما كان ام محكوما، غنيا كان ام فقيرا.

وانني للتدليل على ما اقول سأحاول ان اسوق بعض الملاحظات حول حساسية ودقة المستقبل السياسي والاقتصادي والوطني.

اولا: المستقبل من الناحية الاقتصادية

ان النظام الدولي القادم والذي تجهود الدول المتطورة الغنية لتركيز اسسه وبلورة معالمه، سيكون لمصلحة هذه الدول الغنية ومن الارجح اكثر سلبية تجاه مصالح الدول النامية والدول الصغيرة كلبان. العولمة، بمعناها الحقيقي العملي تعني الحرية شبه المطلقة في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية بحيث يسيطر القوي على الضعيف والكبير على الصغير والغني على الفقير والمتطور على المتخلف او المتدرج. فالنظام الاقتصادي الدولي العتيد لن يوفر لاقتصاد صغير قدرة او طاقة في مواجهة تكتلات اقتصادية ودولية وقارية. فلبنان المعزول والضعيف لن يكون قادرا على مواجهة المستقبل بل سيتحول الى فريسة للتكتلات الكبيرة الا اذا استطاع الدخول في تكتلات اقتصادية تزيد من قدرته التنافسية في وجه التكتلات الكبيرة او تزيد من مناعته على التصدي لها.

الا انني لست من الداعين الى الاسراع في تلبية الدعوات المتعددة للدخول في شراكات دولية او اقليمية بل من الداعين للسعي بالمقابل لتوسيع رقعة التبادل الاقتصادي اللبناني العربي في مختلف وجوهه وفي القطاعات كافة بدءا بالشريك الاقرب سوريا امتدادا الى العراق وصولا الى كل العالم العربي مع ما يجتره من اسواق وقدرات ومن مشاريع شراكة اقتصادية واسواق مشتركة.

واسمحوا لي في هذا الاطار بفتح ملف العلاقات الاقتصادية والتجارية بين لبنان والعراق وانني اذ انتهز المناسبة لكي اثني على مبادرة الحكومة في هذا الاطار في اطار توسيع ميادين التبادل الاقتصادي بين البلدين لا سيما وان الاسواق العراقية تعتبر من اهم واكبر الاسواق التي يلجها لبنان. فنسبة الصادرة اللبنانية الى العراق كانت تشكل ٣٠٪ من حجم هذه الصادرات. لقد قام رجال الاعمال اللبنانيون بجهود فردية ترمي الى عودة البضاعة اللبنانية الى العراق، والحمد لله ان الحكومة اللبنانية قررت مواكبة القطاع الخاص بتحريك رسمي باتجاهين الاول في اتجاه سوريا والعراق والثاني في اتجاه الامم المتحدة. وقد لفتنا اخيرا مطالبة وزير النقل لرئيس الحكومة السورية اثناء زيارته الاخيرة لسوريا بتسهيل النقل من لبنان الى العراق عبر الاراضي السورية. كنموذج لانفتاح الحكومة على هذا الامر.

كما نبارك في الوقت ذاته اعتبار مرفأ طرابلس، الذي كان مهماً ونائماً فيما مضى، كمعبر معتمد لمروور البضائع العراقية التي يتم التعاقد عليها مع الامم المتحدة وذلك اسوة بمرفأ طرطوس والمرفأى التركية والىرانية. وهو تدبير قد يرفع بعض الحيف والحرمان اللاحقين تاريخياً بطرابلس العاصمة الثابتة خاصة وبالشمال عموماً.

والاهم من ذلك نطالب الحكومة اللبنانية التجاوب مع عرض قدمه العراق بعقد بروتوكول بين البلدين يزود بموجبه العراق لبنان بحاجاته النفطية باسعار منخفضة جداً وتسديد القيمة ببضائع لبنانية مما يساهم برفع الصادرات اللبنانية الى العراق بما يفوق الـ /٤٠٠/ مليون دولار اميركي وذلك على غرار البروتوكول المعقود مع الاردن الذي ابرم هذا الاتفاق عملاً باحكام المادة /٥٠/ من ميثاق الامم المتحدة. وهذا سيتيح للبنان فرصة اقتصادية نادرة بحيث تحتسب قيمة النفط بنصف الثمن وتسدد بالبضائع وليس بالعملة فتكون الفائدة مضاعفة من كل الاتجاهات التجارية والصناعية.

الا ان الوضع على صعيد اقليمي اخر فيدعو الى القلق. فالتسوية العربية الاسرائيلية بدأت مع اتفاقات كامب دايفيد سنة ١٩٧٨ ثم انتقلت الى مؤتمر مدريد الذي افرز حتى الان اتفاق اوسلو واتفاق وادي عربة. ولم يبق خارج اطارها الا سوريا ولبنان.

ولنقر بصراحة ان كل التسويات التي تمت حتى اليوم جاءت منحاذا لمصلحة اسرائيل وعلى حساب المصالح العربية بالاضافة الى ان عملية التطبيع الاقتصادي مع اسرائيل قد بدأت وهي في مسار متصاعد ولن تنتظر التسوية مع لبنان وسوريا. فانهاء المقاطعة العربية لاسرائيل سيؤدي حتماً الى نتائج سلبية كبيرة جداً على لبنان. اذ ان المنافسة الاقتصادية الحقيقية ستكون بين لبنان واسرائيل.

اما على الصعيد المحلي فالمشكلات لا تقل صعوبة، وقد اوردنا بعضاً منها اكان بسبب غياب المعالجات في الماضي ام بسبب العجز المتأصل في الخزينة ام بسبب عدم حصول اي نمو ام بسبب نمو الحجم في الدين العام وعبئه على كاهل اللبنانيين.

ان هذه المشكلات الداخلية بالاضافة الى مشكلة اعادة الاعمار والتنمية وسد الفجوة التي خلفتها الحرب بين لبنان ومنافسيه هو اختلال لم تنجح الحكومات السابقة في معالجته لاقتصار عملها على اعادة الاعمار دون التنمية.

واختلال ثالث لا بد من ذكره انه من الواجب السعي لايخارج الاقتصاد اللبناني من اسوأ انكماش اقتصادي عرفه حدة ومدة وسعة انتشار.

ان معالجة هذه الاختلالات الاقتصادية ليست بالمهمة السهلة لان معالجة بعضها قد يؤدي الى تفاقم بعضها الاخر. فمعالجة مشكلة اعادة الاعمار ستزيد من حدة مشكلة عجز الموازنة والدين العام ومعالجة مشكلة عجز الموازنة وتفاقم الدين العام ستزيد من حدة مشكلة الانكماش الاقتصادي. وهكذا وبسبب تراكم المشكلات وتفاقمها، تداخل الواحدة منها مع غيرها، لم تعد المعالجات البسيطة والبدائية البديهة الكلاسيكية ممكنة بل اصبح

من الضروري ان يصار الى وضع برنامج متكامل دقيق لمعالجة المشكلات برمتها.

ومن هنا مراهنتنا على الفريق الحكومي الحالي بعد ان طرح برنامج التصحيح المالي وبعد ان التزم بوضع او بعرض خطة اقتصادية واعمارية شاملة تخضع للنقاش العام ومن اجل ذلك نعتبر انه لا بد ان نعطي الفرصة بعد تراكم المشكلات للحكومة وضعت برنامجا وهو امر يحصل للمرة الاولى في تاريخ معالجة مشكلاتنا الاقتصادية. ان نعطي هذا الفريق فرصة يستطيع فيها اثبات نفسه.

الا اننا في معرض اعطاء الفرصة لا بد من ان ندرس ما تمكنت الحكومة من انجازه وما عجزت او فشلت في تحقيقه. فانطلاقا مما ثبت تحقيقه وجدنا ان الانجازات يمكن تلخيصها في انخفاض الفوائد على سندات الخزينة وفي تحول الودائع المصرفية من الدولار الى العملة الوطنية وتحسن وضع ميزان المدفوعات.

لقد نجحت الحكومة في وضع حد للهدر الفظيع الذي كان جاريا في البلاد ومنعت حصول صفقات مخالفة لقانون المحاسبة العمومية وضبطت الانفاق واتبعت سياسة تقشف سمحت بارشاد الانفاق.

الا ان الحكومة التي نجحت في هذه الميادين فشلت في اطلاق عجلة الاقتصاد وخلق فرص العمل بحيث يستطيع ان يشعر المواطنون بتحسن في وضع معيشتهم. هذا مع وجوب الاقرار بأن الحكومة قد سعت لاطلاق الحركة الاقتصادية وذلك باطلاق مشاريع هامة في هذا الاتجاه وهي مشاريع تهدف الى تحسين القطاع الصناعي من خلال القروض التي تمنح للصناعات الوطنية لتحديث الياتها وتخفيف مصاريفها ومن خلال تمويل القطاع الصناعي والقطاعات الانتاجية لا سيما المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

لقد حافظت الحكومة على سياسة التثبيت النقدي والمالي رغم كلفته العالية نسبيا، الا انها تمكنت من تخفيض كلفته هذه السنة بالنظر لعودة ميزان المدفوعات الى حالة طبيعية بعد ان كان قد اصيب عام ١٩٩٨ بعجز تاريخي لم يسبق له مثيل في لبنان اذ بلغ ما يقارب النصف مليار دولار.

الا اننا لا بد من معرض تسجيل هذا الامر من ابداء ملاحظتين على هذا الامر:

الاولى: ان الحكومة السابقة كانت متشبثة بسياسة تثبيت سعر صرف العملة الوطنية من خلال امتصاص لو تعقيم السيولة من السوق مع انعكاساتها السلبية على حركة الانتاج في البلاد ومهما كانت كلفته لاعتبارات نفسية وسياسية وتجميلية.

فالتحدي امام الحكومة الحالية هو في التوصل الى حالة الاستقرار النقدي الذي يقبل ويتحمل تقلبات لسعر صرف العملة الوطنية ضمن هوامش معقولة فيصبح اذ ذاك سعر العملة الوطنية حقيقيا وليس مصطنعا وهي سياسة تخفض من كلفة فاتورة الاستقرار النقدي.

لقد تمكنت الحكومة من تنزيل الفائدة على سندات الخزينة بحوالي ١٪ وهو تدبير كان يمكن ان يحقق وفرا بقيمة / ١٥٠ / مليون دولار اميركي لو لم يتضخم حجم الحساب رقم / ٣٦ / في البنك المركزي والذي بلغ /

٣٣٠٠ / مليار ليرة لبنانية في تشرين الاول من السنة الماضية مما رتب فوائد وزيادة في المديونية العامة.

لقد حاول وزير المال تبرير تجاوز المديونية حدود العجز الفعلي للخزينة لان مصرف لبنان ارتأى عدم استبدال الاصدار الدولي الاخير باستحقاقات للدين العام الداخلي، وهو الهدف من الاصدارات الدولية التي يلجأ اليها لبنان وذلك لمنع زيادة السيولة الحرة بالعملة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.

ان المصرف المركزي راغب في السيطرة على الكتلة النقدية خوفا من تضخمها وتأثيرها على الاسعار، وبالتالي ارتدادها السلبي على سعر صرف العملة الوطنية. ان في هذا التدبير حكمة ما، الا انه كلف الخزينة والمواطن ثمنا عاليا بسبب الفوائد المترتبة عليه من جهة، وبسبب تعقيم السيولة والحؤول دون المساهمة في تحريك العجلة الاقتصادية. الا ان المطلوب من الحكومة ان تتبع سياسة اقل محافظة، فوزير المال الحالي اطل على الساحة السياسية وفي جعبته افكار حديثة ثورية غير كلاسيكية الا انه يبدو انه ومع الممارسة تحول محافظا فلم يجز على كسر تقليد سياسة الحكومة السابقة.

معالي الوزير،

ندعوك الى التسلح بالشجاعة لان الاستمرار في سياسة تعقيم السيولة سيحول دون تحرك الاقتصاد وسيكرس حالة الركود وسيؤدي (كما هي الحال بكل اسف) الى جمود في حركة النمو ان لم يكن الى تراجع. المطلوب ان نوازي بين حجم الكتلة النقدية وحاجات الاقتصاد وان تتوزع الكتلة النقدية بصورة متوازنة بين قروض للاستهلاك وقروض للانتاج، وهي سياسة تعيد الحركة الاقتصادية الى مجراها الطبيعي وتعيد المصارف ايضا الى دورها الطبيعي في انعاش الحركة الاقتصادية بدلا من الاكتفاء بدورها الربيعي فقط.

قد يقول البعض، ان «النقد سهل لكن الفن صعب».

La critique est aisée, L'art est difficile.

الا انني اسارع الى القول انه من غير الجائز تحميل وزير المالية عبء كل عملية الاصلاح المالي والاقتصادي. فخطه وزير المالية لا تزال ضخمة اصلاح اداري منتظر لم يتحقق فالاصلاح الاداري، المتعارف عليه كلاسيكيا ليس الاصلاح الذي اقصد فقط.

فالاصلاح ابعد من تنقية الادارة من الفاسدين وملؤها باصحاب الكفاءة والاخلاق والقرار واخضاعها لمبدأ الثواب والعقاب الحقيقي فالاصلاح الاداري الذي اقصد هو الاصلاح الهيكلي ايضا.

فبالاضافة الى ان الاصلاح الاداري الكلاسيكي لم يتحقق، او لم يكتمل بعد، وان هناك فاسدين او فاشلين لا يزالون يعيشون في الادارات، وان هناك حمايات سياسية وغير سياسية تؤمن لهم التغطية وان قل بريقتهم ونفوذهم وندرت مخالفتهم، ان عملية الاصلاح الهيكلي للادارة لم تبدأ بعد او على الاقل لم نشعر بها بعد.

المطلوب اعادة تقييم كل وظيفة والفائدة منها وجدواها، فنحن قد دخلنا الى القرن الحادي والعشرين، الى

عالم تحكمه ثورة تكنولوجية ضخمة قلبت كل مقاييس الوظيفة والادارة ومعاييرها فما كان يصح بالامس اصبح غير صالح اليوم فالوزارة التي كانت تحتاج الى مائتي موظف يمكن ان تكون حاجتها اليوم لا تتعدى العشرين ووزارة اخرى لم تكن موجودة في الامس قد تحتاج الى الف موظف اليوم.

في الادارات فائض كبير في الكمية ونقص عظيم في الاختصاص والاهلية.

ان وزير الاصلاح الاداري قد اعلن عن امكانية الغاء ثمانية الاف وظيفة في الملاك الاداري. فاذا كان هذا الامر صحيحا فلماذا نبقئهم على عاتقنا وعاتق المكلفين ولماذا نحمل اعباءهم للموازنة ولماذا لا نخفض نفقات الموازنة باخراجهم من الملاك والادارة؟

قد يتساءل البعض حول قدرة الدولة على تحمل نتائج صرف / ٨٠٠٠ / رب عائلة من الوظيفة في ظل الركود الاقتصادي والضيق الاجتماعي الحالي وهذا البعض على حق في تساؤله والحقيقة لا نطلب صرف / ٨٠٠٠ / موظف عشوائيا بل ترحيلهم من الادارة الى قطاعات اخرى قد تحتاجهم او تستوعبهم.

الا انه من حقنا ان نسأل هل ان الحكومة تدرس هذا الامر وتدرس الحلول الممكنة له؟ وهل من الممكن ان نستمر في سياسة الهدر في الوقت الذي نعد الناس بتجاوز الازمة الاقتصادية والمالية؟

هل حاولت الحكومة مثالا فتح حوار مع القطاع الخاص لاستيعاب الفائضين في الادارات والمؤسسات العامة مقابل تسهيلات ضريبية وقروض يمكن مد القطاع الخاص بها من الاموال المتوافرة والسيولة المعقمة؟

لعلنا بعد ذلك نستطيع ان نعيد النظر في رواتب الموظفين وان نعدل المفهوم العام للموظف وان نتمكن من استجلاب اهم الكفاءات لتولي المراكز الاساسية في الادارة بدلا من الاكتفاء بمن يتوافر ومنهم من يتمتع بالكفاءة ومنهم من لا يتمتع، فنجد بين طلاب الوظيفة اصحاب الاختصاص والقدرات العلمية والادارية والنجاحات وهم كثر منتشرون في بلاد العالم يساهمون في تطويرها وتقدمها.

لعلنا بذلك ننتهي من الفوارق غير الطبيعية بين رواتب القطاع العام المتدنية واجور القطاع الخاص العالية فيتساوى القطاعان.

دولة الرئيس، مهما بلغت الحكومة من جهود في مجال معين لن يكتب له النجاح اذا لم تواكب جهود ورؤيا علمية عملية للقطاعات المنتجة من صناعية وزراعية وخدمية.

ان القطاع الوحيد المزدهر اليوم في لبنان هو القطاع المصرفي، الا ان هذا القطاع قد لا يستمر في ازدهاره وقد يتعرض للوهن اذا بقي اقتصادنا ريعيا ولم يتحول الى اقتصاد منتج.

ويبدو ان الحكومة مدركة ولله الحمد لهذه الحقيقة لاعلانها في الفدلكة عن تصميمها على ازالة العقبات امام الاستثمار المنتج.

والاستثمار المنتج لا ينحصر في قطاع معين بل يتعداه الى القطاعات الانتاجية كافة من صناعية الى زراعية خدماتية. ولا اذيع سرا ان الكثيرين من رجال الاعمال واصحاب رؤوس الاموال الذين يفدون الى لبنان من لبنانيين وغير لبنانيين والذين يرغبون او يخططون لتوظيف اموالهم في لبنان يشكون دائما من العراقيل التي يواجهونها في لبنان وينكفئ قسم لا يستهان منهم بسبب ذلك.

الا انني وبالرغم من اقراري بأن هناك مبالغة في الشكوى، وان هناك من يروج لهذا الامر بقصد الاضرار بلبنان لا بد من الاعتراف بأن فرص الاستثمار التي تقدمها بعض الدول المجاورة بالاضافة الى التسهيلات الادارية والمالية وعلى صعيد البنيات التحتية، يفوق بكثير ما يقدمه لبنان لاصحاب رؤوس الاموال. ان الحكومة باقرارها في مجلس الوزراء بما يسمى المحطة الوحيدة للاستثمار One Stop Shop او Guichet Unique تثبت انها مدركة لعمق المشكلة التي يعانيها لبنان. الا اننا نأخذ عليها بطأها في اطلاق ورشة ازالة العقبات امام الاستثمار.

فمطلب انشاء ست مناطق صناعية في لبنان (منطقة صناعية في كل محافظة) مجهزة ببنى تحتية حديثة مع تمديدات للطاقة الكهربائية وللغاز المضغوط والفيول وللغاز لتسهيل انشاء المصانع المنتجة وتوزيعها على كل الاراضي اللبنانية مما يعزز امكانية بقاء اللبنانيين في مناطقهم ومنازلهم، ان هذا المطلب لم يتحقق بعد وهو ما يعيق عملية الاستثمار المنتج وما يعرقل انطلاق مؤسسات صناعية قادرة على خلق فرص عمل للمواطنين وعلى تنمية مختلف المحافظات في لبنان.

ان تنفيذ هذا المطلب سيؤدي حتما الى تخفيف الكلفة غير المباشرة للانتاج وسيسمح للصناعة الوطنية بمنافسة الصناعات الاجنبية في الاسواق الدولية، ناهيك عن ان الدولة بقيامها بهذه المشاريع لن تخسر في القيام بهذا المشروع لان كلفته المقدرة بحوالي ٢٥٠ / مليون دولار لن تذهب هدرًا لان الحكومة قادرة على تأجير مساحات من هذه المناطق او حتى على بيعها من الافراد لانشاء المصانع عليها.

ان تبني هذا المطلب يستدعي حتما انشاء مدارس مهنية قرب هذه المجمعات الصناعية المذكورة، وهذا يدعوني بالمناسبة الى مطالبة الصديق وزير التعليم المهني والتقني بانشاء مدرسة مهنية نموذجية قرب شكا اي قرب اكبر مجمع صناعي في لبنان.

اما القطاع الزراعي الذي اصبح هامشيا في الاقتصاد اللبناني بحيث يضم حسب الاحصاءات الاخيرة اقل من ١٠٪ من القوى العاملة ولا يساهم الا بنسبة ١٢٪ من الناتج المحلي القائم، فلم نجد توجهها عمليا لنصرتها ولانقاذه فموازنته لم تشهد اي تطور، سيؤدي حتما الى زيادة بؤس المزارع وهجرته من الريف الى المدينة او الى خارج لبنان.

وانني ادعو الحكومة الى ايلاء القطاع الزراعي الاهمية التي يستحق ومنح المزارع كل الضمانات الاجتماعية التي يتمتع بها عمال لبنان وتأمين التوازنات المكانية، وتطبيقا لمبدأ الانماء المتوازن الذي اصبح قاعدة دستورية لا يجوز مخالفتها.

اما في موضوع الانماء المتوازن فأسمح لنفسي، وللمرة الاولى منذ دخولي الى المجلس النيابي، ان اسجل جهدا في هذا الاتجاه نعم للمرة الاولى، تجاوبت الحكومة، ولا سيما وزير الاشغال العامة، مع مطالبنا لايلاء مناطقنا المحرومة تاريخيا بعض الاهتمام في تنفيذ صيانة بعض طرقاتنا وتنفيذ بعض المشاريع القليلة الموعودة منذ عقود وتلزييم مشروع ولو كان وحيدا وجزئيا من قبل مجلس الانماء والاعمار.

اننا اذ نقر للحكومة بذلك ونسجل شكرنا الا اننا ندعوها للالتزام الحقيقي بهذا التوجه وبمبدأ الانماء المتوازن فنرى مثلا حالة الحرمان التي يعيشها الشمال تاريخيا قد بدأت بالانحسار وان عملية تنمية حقيقية قد بدأت في مناطقنا.

لقد اقرت الحكومة في برنامج الاصلاح المالي بأن الشمال اكثر المناطق حرمانا في لبنان من عكار الى الضنية الى طرابلس لا سيما حالة البؤس والحرمان في اسواقها الداخلية وهي حالة يندى لها الحين، واثارها زميلي الاستاذ نجاح واكيم سابقا، الى البترون وبشري والكورة وزغرتا التي يفاجئك التناقض بين طرق المواصلات الرئيسية فيها والطرق التي توصل البلدات والقرى فيها.

لقد آن الاوان لرفع الحرمان عن هذه المناطق، وهي مناطق طبعت السياسة اللبنانية تاريخيا بالاعتدال والوطنية والوحدة والمحبة فليس من الجائز او المعقول ان ندفع الشماليين الى اليأس والكفر بدولتهم لاهمالهم لهم. على الحكومة ادراك حاجة الشمال لرعايتها، لتفهمها، لاهتمامها وبالتالي لقطع دابر المصطادين في مائه العكر المتربصين بوحدة لبنان وابنائهم والراغبين في صبغ الشمال الموحد باوصاف لا تمت بصلة الى اصلته او طائفة انتموا. ونحن من موقعنا نمد يدنا الى الحكومة لتحسين مسيرة الدولة والامن والاستقرار والوحدة.

دولة الرئيس، لا بد لنا من ان نركز على انه مهما حاولت الحكومة من ايجاد حلول للمشكلة الاقتصادية فستبوء محاولاتها بالفشل اذا لم تواكب محاولاتها هذه التمسك بالمبادئ الاساسية التي يقوم عليها نظامنا.

ثالثا: في القواعد الواجب التمسك فيها:

اذا تمكن لبنان عبر تاريخه الوسيط والمعاصر والحديث من ان ينعم بوضع اقتصادي فريد في محيطه فليس لان ابناءه يتمتعون بروح الابداع والانفتاح فقط، وليس لموقعه الجغرافي المتميز لوحده، بل، وقبل كل ذلك لان لبنان شكل عبر تاريخه واجة حرية وديمقراطية.

من هذا المنطلق الفت الحكومة الى ان محاولاتها لانقاذ الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي والمالي والاجتماعي ستبوء بالفشل المحتم اذا ما فقد لبنان ميزته الديمقراطية لا سمح الله واذا تعرض نظامه الديمقراطي للخطر واذا ما تهددت الحريات العامة فيه وفي مقدمها حرية الرأي والاختيار والانتخاب.

ان البلاد مقبلة على استحقاق هام وخطير عنيت به الانتخابات النيابية وصورة لبنان والنظام على محك التجربة لاختبار مدى مناعته وقدرته في الحفاظ على الحريات العامة فيه. فاذا اجتازت الحكومة هذا الاستحقاق بنجاح

بحيث منحت المواطنين، كل المواطنين حرية التعبير الصادق عن رأيهم بعيدا عن وسائل التهريب او الترغيب وفي ايصال ممثلين حقيقيين عنهم الى المؤسسات الدستورية، تكون صورة لبنان الاصلية قد ترسخت في ذهن الرأي العام العالمي، مما يخلق اجواء مشجعة لكل استثمار في لبنان حيث تتوافر للمستثمر، صاحب رأس المال كل الضمانات الديمقراطية في احترام حقوقه وحمايتها من كل اعتداء بواسطة سلطة قضائية يجب السعي الحثيث لانشائها.

من مصلحة حماية الحكومة ان تثبت للعالم ان نظام لبنان كان وسيبقى نظاما ديمقراطيا برلمانيا حرا، وان السلطات فيه مستقلة عن بعضها البعض، تمارس كل منها صلاحياتها وفق احكام الدستور من مصلحة الحكومة ان تقدم كل يوم البرهان على ان القضاء سلطة مستقلة لا يخضع لتوجيهات السلطة لا يخضع لتوجيهات السلطة التنفيذية وتحفظ حقوق وحريات مواطنيها او المقيمين على ارضها او المستثمرين فيها.

من مصلحة الحكومة ان تستعجل عملية اصلاح القضائي لتستأصل بعض العناصر التي لم تعد مؤهلة للاستمرار في جسم القضاء، ولتعيين قضاة جدد وتأهيلهم لتسريع البت بالنزاعات القضائية في اجواء من العدالة والنزاهة والقانون.

والموضوع اصبح اكثر الحاحا من غيره لانه قد سبق للحكومة منذ اشهر ان اقرت اكثر من مشروع قانون في هذا الاطار تعترف فيه ضمنا بأن خلا ما يعتري الجسم القضائي، وانه يجب معالجته وبالرغم من ذلك لا يزال المشكو منهم يحكمون ويصدرون الاحكام بين المنازعين باسم الشعب اللبناني. فرجائي وبالاحاح ايلاء هذا الموضوع الاولوية والسرعة لانتهاء من الحالة الشاذة القائمة الان

رابعا: في الاخطار والواجب تفاديها.

فمنطقة الشرق الاوسط حبل بالاحداث والتطورات وهي مقبلة على الارجح على تسويات تاريخية تقرر مستقبل المنطقة ومصير الدول فيها واللبنانيون يتجاذبهم امل وقلق في الوقت عينه. امل في ان يتحقق السلام العادل والشامل في المنطقة فيتحرك جنوبه من الاحتلال ويعود للبنان حقه في السيادة على كامل اراضيه فتتحول تضحيات المقاومين الى عرس وطني جامع لكل اللبنانيين. اما القلق فهو ناتج عن حالتين اما عن فشل محادثات السلام وانعكاساتها المحتلة عليه وشعبه.

واما من اجراء تسوية على حساب لبنان وشعبه وعلى حساب الشعب الفلسطيني المشتت في العالم. والقلق الحقيقي نابع من ان يفشل لبنان في الحؤول دون فرض مشروع التسوية عليه وان تتحول هذه التسوية الى امر واقع لا مفر له منه.

وما يزيد قلق لبنان واللبنانيين خلو اتفاق اوسلو من اي اشارة او حل لقضية فلسطينيين الشتات.

ففي القضية مخاطر تفوق بابعادها كل تصور وحدود، فانطلاقا من تمسكنا بحق الفلسطينيين بالعودة الى

ارضهم ووطنهم والتمتع بجنسيتهم الوطنية وهو حق لا يجوز لاحد، فلسطينيا كان ام عربيا ام اسرائيليا ام اجنبيا، ان يفرط فيه او يزهقه، لا يجوز ان يغرب عن بال اي طرف دولي او اقليمي ان اللبنانيين قد اجمعوا عند توافقهم الوطني عام ١٩٨٩ على رفض التوطين وان جامعة الدول العربية والمجموعة الاوروبية ومجلس الامن في الامم المتحدة قد كفّلوا منفردين ومجتمعين حسن تنفيذ وثيقة الوفاق الوطني المعروفة باتفاق الطائف.

لقد سبق واثّرنا هذا الامر مرارا الا انني اخشى رغم كل ذلك من ان يلتف من بيدهم الامر دوليا علينا وان يضعونا امام خيار قبول تسوية للنزاع يشكل التوطين احد بنودها، وبين تحمل المسؤولية التاريخية والدولية في عرقلة مشروع سلام في المنطقة. اخشى ان يعجز لبنان الضعيف دوليا وان يتحول مجددا الى الضحية وان تتم التسوية على حسابه وعلى حساب وحدته الوطنية.

ومن اجل ذلك اجد نفسي مدفوعا للطلب الى الحكومة الى رفض اي مشروع لا يتضمن حلا لقضية اخواننا الفلسطينيين المقيمين في لبنان، والسعي قبل دخول المفاوضات الى المباشرة بحملة دبلوماسية مكثفة بالتعاون مع سوريا للحوّل دون فرض التوطين علينا وتضمين اي مشروع للسلام مع اسرائيل بند يحول دون توطين الفلسطينيين في لبنان.

وانني اتساءل بصوت عال حول جدوى جلوس لبنان حول طاولة المفاوضات قبل وضع هذا الشرط كأساس لاي تفاوض كان.

دولة الرئيس، زملائي النواب،

ندرك جميعا صعوبة المهمة الملقاة على عاتق الحكومة ونذكر ان عامل الوقت عدوها كما هو صديقها وحليفها فهي في سباق مع الزمن فاما تنجح في حل المشكلة الاقتصادية المالية وفي التصدي للمخاطر التي تحيق بلبنان قبل فوات الاوان وهي اذ ذاك تستحق شكرنا وشكر جميع اللبنانيين واما تفشل في مهمتها لا سمح الله فتزداد الازمة والمخاطر قوة ويتعرض بنتيجة فشلها لبنان لاضرار قد لا تعوض.

املي ودعائي ان تنجحوا في مهمتكم رحمة بشعبنا وبوطننا، وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميلة نهاد سعيد.

نهاد سعيد: دولة الرئيس، حضرات النواب الكرام،

ان موازنة العام ٢٠٠٠ شبيهة الى حد الاستنساخ بموازنة العام ١٩٩٩ وذلك ليس بالنسبة للارقام فقط انما ايضا بالنسبة للسياسة المالية التي تعتمدها الحكومة والتي نشاطها الرأي فيها في قسم كبير من التوجهات. ولكننا نتوقف عند بعض الامور المتعلقة بالعدالة الاجتماعية وتوزيع رقعة الاستثمار على المناطق النامية والتي لا نرى لها مكانا في طيات الموازنة الحالية.

ترتكز السياسة المالية للحكومة على مبدئين: الاول يتجه نحو زيادة الواردات وذلك من خلال الاصلاح

الضريبي وتفعيل الجباية، والثاني يتعلق بخدمة الدين العام وتقليصه تدريجياً وذلك عن طريق ترشيد الانفاق وتحسين عملية ادارة المال العام من خلال الاصلاح الادارية وتطبيق مبدأ الشفافية في التعامل مع مصالح الدولة. اضيف الى ذلك عدة افكار وتوجهات نيرة لتحسين اداء المؤسسات العامة وتخفيض نسبة العجز معاً وذلك باعتماد مبدأ التخصصية لبعض المرافق العامة كالقطاع السلبي واللاسلكي وقطاع الماء والكهرباء وشركة طيران الشرق الاوسط وبيع حصص الدولة في كازينو لبنان وشركة انترا.

ولا شك ان الحكومة الحالية واية حكومة مسؤولة لا يسعها الا التصدي مباشرة للعجز الناتج عن العنصر البشري عن طريق الاصلاح الاداري، والاخر المالي اي تضخم الدين العام في اية سياسة مالية تتبعها. وذلك ملحوظ من خلال نسب النفقات اذ تشكل نفقات خدمة الدين العام ٤٧ بالمئة من مجمل النفقات وتشكل موجبات الدولة تجاه موظفي القطاع العام من رواتب وتعويضات ما يوازي ٣٧ بالمئة من مجمل النفقات. لا مفر من هذا الواقع ولا نحن فارون منه ولكن القليل المتبقي من هذه النفقات الملزمة ليس مخصصاً للتنمية بعض المناطق التي كانت ولا تزال تخصص لها موازنات الحرمان ليس من ناحية الانفاق فحسب بل لجهة خلق فرص وحوافز ضريبية من شأنها تشجيع الاستثمار في تلك المناطق. نرى من طروحات الحكومة الحالية حوافز ضريبية مغرية لتلك الشركات التي تطرح اسهمها في بورصة بيروت غير انه لا نرى اياً من تلك الحوافز لشركات تنوي القيام بمشاريع استثمارية، زراعية كانت او في مجال الصناعة الخفيفة، في مناطق خارج بيروت الكبرى التي لا تستفيد مباشرة ولم تستفد حتى الان من البنية التحتية الباهظة الكلفة والتي تتركز في قلب العاصمة وجوارها.

من هنا اضم صوتي الى صوت زميلي النائب طلال المرعبي في المطالبة في انشاء مصرف لتسليف المزارعين مباشرة عوضاً من الاستلاف من المصارف الخاصة والتي لا تكفي حاجتهم لموسم واحد اذ تمكن هذا المزارع من صرف موسمه السنوي، وهنا اشير الى تكديس انتاج التفاح في البرادات كما وضم صوتي ايضاً الى تقرير لجنة المال والموازنة والذي يشير الى ضرورة وضع سياسة زراعية تتلاءم وواقع المنطقة وحاجات السوق الداخلية والخارجية من ضمن اطار نظرة شاملة الى دور لبنان اقتصادياً.

فعلى القطاع الزراعي متوجبات ضرورية وهامة اهمها قطاع الري فهناك مناطق بمجملها، واعطي مثلاً على ذلك كشرينة بلدة قرطبا التي لا تستفيد من المياه والينابيع وهذا لا يكلف الدولة اموالاً باهظة، انما توفر على المزارعين صرف اموال لري اراضيهم وانتاجهم الزراعي.

كما وان في ساحل كسروان جبيل هناك مساحات شاسعة من الاراضي تستفيد من مياه ادونيس ومئات من العائلات تعيش من هذا الانتاج الزراعي ومنذ اربعين عاماً وعلى الرغم من مطالبتنا الدائمة لم تشهد اي تصليح وعناية او تأهيل من قبل الدولة.

كما اننا لا نرى في موازنة العام ٢٠٠٠ اي نوع من تشجيع استثماري لصناعات معينة قد تكون اهدلاً للانتاج في تلك المناطق النامية ما عدا صناعة التبغ في لبنان التي، ولا موار انسانية وحتى وطنية تخطى بدعم الدولة من

خلال اعتمادات مباشرة او غير مباشرة. ان القليل القليل المتبقي من النفقات الاستثمارية لا تشمل نفقات محددة لتطوير البنية التحتية في مناطق الصف الثاني من مرافئ وطرق وشبكات الصرف الصحي واخيرا وليس اخرا الثقافة والتعليم.

اما في القطاع السياحي فلم تلحظ الموازنة اي اهتمام او تشجيع لهذا القطاع خصوصا واننا في الالفية الثالثة علينا ان نكون متأهين ومحضرين لها نظرا للتطورات السريعة التي تحصل في المنطقة ان في العملية السلمية او في التغيير الاقتصادي.

فيمتاز لبنان كما نعلم بمناخ متوسطي اذ اصبح اليوم مناخه شبيه بالصيف اكثر منه بالشتاء، يعني ان السائح الاوروبي يقصد الشمس والمناظر الجميلة والمناخ الطيب، فلماذا لا نستفيد من هذه النعمة التي وهبنا اياها الله. من هنا اطالب بتنشيط السياحة في اعطاء قروض لبناء فنادق متوسطة الدرجة لجلب السواح في ايام الصيف والشتاء العرب منهم والاوروبيون.

هل تعلمون ايها الزملاء ان سفير تونس في احدى الدول الاوروبية اقام حفلة عشاء تكريمية للسائح رقم مليون الالماني سنة ١٩٩٩ فاين نحن من هذا الرقم في العالم؟ دولة الرئيس، ايها الزملاء،

نحن لسنا بخبراء ماليين ولسنا من ناحية اخرى بمتجاهلين للوضع المالي السيئ والذي يستلزم وضع اولويات تتعلق بالدين العام او بالقطاع العام، ولكننا نستغرب في ظل دولة القانون والعدالة الاجتماعية عدم وجود تخطيط او حتى مبادرات طفيفة في مجال تخصيص نفقات استثمارية للمناطق النامية او ادخال برنامج اصلاح الضريبي ضمن حوافز ضريبية او استثمارية معينة من شأنها ان تشجع كتلة نقدية ما على الاستثمار ورفع المستوى المعيشي لمجموعة لا بأس بها من المواطنين ما زالت تعيش تحت نير تجاهل السلطة المركزية لحاجاتها المادية. ولذلك نتمنى على الحكومة الحالية اعادة النظر اولاً في اولويات النفقات الاستثمارية وتخصيص بعضها لتلك المناطق النائية وثانياً ادخال حوافز تشجع الاستثمار في برنامج اصلاح الضريبي، من ناحية تخفيض الفوائد لدعم الاستثمارات في تلك المناطق المذكورة، او من خلال حوافز ضريبية تمنح للمؤسسات التي تنوي تركيز استثماراتها في مناطق معينة وفي صناعات متوافرة في تلك المناطق.

وعلى امل ان يشمع نداؤنا المناطقي واللبناني اقول: انصفوا العسكريين المتقاعدين، خفضوا البطالة عن كاهل الشباب واستجيبوا لتسوية اوضاع المتقاعدين في وزارة الهاتف فالمطلوب منكم انصاف واعطاء هؤلاء المتقاعدين الذين يخدمون هذه المؤسسة منذ اكثر من ١٥ سنة ويقومون باعمال اساسية وفعالة داخل المؤسسة وهيئة «اوجيرو» يجب ان يدخلوا في ملاك «اوجيرو» وانصفهم لبقية الموظفين في الهيئة وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل احمد كرامي.

احمد كرامي: دولة الرئيس، حضرة الزملاء المحترمين،

ليست الارقام مصنوعة من عجين حتى تتشكل بين الانامل الماهرة وفق الهوى والسياسة، او تتلوى في ساحة العرض كتلوي الافعوان.

وليست الارقام حصى كحصى تلك السيدة العجوز التي وضعتها في القدر على النار لكي تعلل اولادها الجوعى بقرب نضيج الطعام فينامون على وهم رغم بطونهم الخاوية.

لقد راقبنا في الايام الماضية الحملة التلفزيونية المحمومة لتسويق الموازنة فلم نجد الا براعة الكلام، والغوص في التعابير المالية العلمية التي تستعصي على افهام السواد الاعظم، كأن المسألة المطروحة تتلخص في ملف يجب ان ينجز ويحصل على شكله القانوني بغض النظر عن الدورة الاقتصادية التآكلية القائمة على التجميد والضباب والكلام المضطرب.

سنة وشهور ثلاثة مرت على تشكيل الحكومة، ومقولاتها السياسية منحصرة في التركة الثقيلة، كأنما في موقفها هذا تعلن عجزها الكامل عن تحمل المسؤولية وتحميلها الى سواها رغم ان الحكم استمرار، ورغم ان معظم النواب الذين محضوها الثقة كانوا قد محضروها لسابقتها، فماذا تغير على صعيد البنية السياسية، وما هي السياسة الجديدة للحكومة، وخاصة من الناحية الاقتصادية، الا اذا كان استمرار الحديث عن التركة الثقيلة سيؤدي بنا الى خسارة التركة برمتها.

سنة عقود او اقل، والحكومات تقف الموقف عينه وتتقدم بارقامها والشعب قد اصبح عصيا على خداع الارقام، لا سيما في المناطق الحرومة، التي اصبحت الوعود بانصافها شبيهة بالنشيد المكرر الممل.

لم يكن اللبنانيون بحاجة الى غضب الطبيعة ليتأكدوا ان حمية الدولة لا تستنفر الا عندما تقع الفأس في الرأس، ولكنهم الان متأكدون من شيء واحد هو ان الدولة بحاجة لاعادة نظر جذرية في هيكلتها وبنيتها في ظل الظروف القادمة خاصة وان الصراع مع العدو الاسرائيلي سيأخذ في المستقبل شكلا شرسا يفوق صراع الرجال الذي تخوضه مقاومتنا العظيمة، فبعد ان اجبرت سواعد ابطالنا العدو الاسرائيلي على اعلان الرغبة في الانسحاب فإنه يهيئ نفسه لكي يبتلع الدور اللبناني، فينجح من حيث فشل الغزو بواسطة اقتصاد متطور مدعوم من مركز القرار العالمي، وفي ظل حالة عربية لم تؤهل نفسها حتى الان للدفاع عن هويتها ولم تزود نفسها بجهاز المناعة حتى لا يتحول الوطن العربي الى مجرد سوق استهلاكية، بطلها الاول التاجر شايوك.

اننا لا نختلف مع هذه الحكومة ولم نختلف مع سابقتها من الموقف السياسي الخارجي، بل نشمئ وتمسكها بوحدة المسارين ونشمن الموقف المفاوض السوري، ونحيي القائد حافظ الاسد الذي لا يفرق بين تراب الجولان وتراب الجنوب، والذي نذر حياته لكي تبقى الامة العربية منيعة على اعدائها محافظة على كيانها وهويتها.

ان اللبنانيين كلهم يقفون موقفا واحدا مع الحكومة وبمؤازرتها، ولكن هذا لا يمنع التأكيد على ان الصمود له

مستلزماته، والمفاوضات لها عدتها، والاقتصاد هو عصب الصمود، فكيف لنا اذن ان نستنفر قوانا في وجه كل هذه المخاطر وشعبنا يعاني من نتائج سقوط المطر، وانسداد الاقنية وانقطاع الطرقات، وفداحة تكاليف المعيشة، في الوقت الذي نجد فيه مشاريعنا الحيوية مصابة بالجمود لا سيما في الشمال الذي توقفت مصفاته، وتجمد مرفأه، واستقال معرضه من المهمة التي انشئ من اجلها من خلال تقليص اعتماداته وايلاء امره الى مجلس ادارة عين على اساس نيل الرضى، فكان ابرز مثل للمحسوبة والمحاصصة التي لا تني الحكومة عن تكرار شجبتها لهذا الاسلوب، ولكننا نقرأ فنفرح، ونجرب فنحزن، لان التعيينات قائمة على اساس خدمة المصالح الانتخابية لبعض المحفوظين ممن هم داخل الحكومة وخارجها، وفي الوقت عينه تسعى الحكومة لسن قانون يقيد الدعاية الانتخابية، كأنها نذبت نفسها وصية على المرشحين فتحرم من تريد وتساعد من تريد.

ولا يفوتني ان الحالة الاقتصادية المتردية قد جعلت من الانتخابات نفسها مناسبة لتحويل جموع الناخبين الى طوابير من المتسولين على ابواب الممولين، بل اصبحت الصفة الاساسية للمرشح الجدي ان يبرز لمواطنة ورقة (غنى الحال) من المصارف، يستقوي بها على ملايين الناس الذين يحملون (شهادة في فقر الحال).

وطالما اننا نتحدث عن الشمال فلا بد من ان ابدى الاسف الشديد للذين سقطوا قتلى في احداث الشمال الاخيرة، وان اشير ايضا الى ان الذي جرى لا يمت الى نسيج اهل الشمال بصلة، فجميع مواطنينا وقفوا وقفة واحدة بوجه الاعتداء على الامن ورفضوا الاسلوب الذي لجأ اليه الخارجون على القانون، فباتوا بلا غطاء سياسي او اهلي، وان كنا نسجل بأسى هذه الحملة التي تصف الشمال وكأنه بؤرة للاخلال بالامن والجرائم الخلقية، وما الى ذلك... ولا اعتقد ان الامر على هذه الصورة فالجريمة موجودة في كل مكان، والشمال ليس مستنقعها، بل هو حقل الليمون الذي يفيض بأريجيه على الوطن كله. فساعدوا الشمال وارفعوا عنه الحرمان المزمين.

دولة الرئيس، السادة الزملاء، لن ادخل في لعبة الارقام التي فقد اكرية الشعب الثقة بها وبمصادقيتها. ان الحكومة حائزة على ثقة المجلس ومستمرة بها، فلتحافظ على هذه الثقة بالتزامها الحيدة في الانتخابات، وعدم تمييز، وتسخير مصالح الدولة لبعض الجهات.

ان الموازنة هي تعبير عن خطة الدولة السياسية من خلال الارقام، فلنعد للارقام نزاهتها، وللدولة الاقتصادية حيوتها، والحياة السياسية نكهتها. والسلام وعليكم ورحمة الله.

الرئيس: ارفع الجلسة الى الساعة العاشرة والنصف من صباح الغد.

رفعت الجلسة الساعة العاشرة والنصف ليلا.

الجلسة الصباحية

٢٠٠٠/٢/٣

الرئيس: تتابع الجلسة.

الكلمة للزميل عبد الرحمن عبد الرحمن.

عبد الرحمن عبد الرحمن: دولة الرئيس، الزملاء الكرام،

عندما وضعت هذه الحكومة ما سمي «برنامج عمل للتصحيح المالي» كنا في طليعة الذين ابدوا هذا التوجه ورحبوا به لان هذه الخطوة كانت تعكس، في المبدأ على الأقل، خيارا لبناء خطة رصينة جديدة لتنفيذ سياسات واضحة ولتحديد الحاجات والنتائج على مدى طويل. وفرحنا، على رغم التحفظ على عدد من التفاصيل. ان الاقتصاد اللبناني ولبنان يتجهان، بعد طول معاناة، الى مستقبل افضل فيرتفع حجم النمو ويتقلص الدين العام وتعود المؤشرات المالية والاقتصادية الاخرى الى نطاق الايجابية والامل.

واليوم، وبعد مرور شهور عديدة، بل بعد انتهاء السنة الاولى من هذا البرنامج، نجد، للأسف، ان كثيرا من الاحلام مهدد بان يتبخر وان العديد من الوعود مهدد بان يسقط اذا لم تنجح المعالجات (مثل وعود «الربيع الشهيرة»). وتعالوا نقرأ في بعض المعطيات والمؤشرات الاساسية: يقول البرنامج (ص ٧ من النموذج الملحق) ان الدين العام الاجمالي في نهاية ١٩٩٩ سيصل الى ١٦٧،٣٣ الف مليار وهو يمثل بالتالي ١٢٧،٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي. ويقول البرنامج ايضا (ص ٥ من النموذج) ان نسبة النمو الفعلي في ١٩٩٩ دائما ستصل الى ٢٪ وان الناتج القائم باسعار ١٩٩٨ سيبلغ نحو ٢٥ الف مليار ليرة لبنانية. ويقول البرنامج ايضا وايضا ان الحكومة ستبدأ، للحال، اعتماد ادوات مالية وسياسات اقتصادية واجتماعية عامة تهدف الى الحد من الازمة وتوفير اسباب الانتعاش، وهو عدد بعض هذه السياسات والادوات.

ونقرأ في الواقع، فنجد للأسف ان الدين العام يتخطى بوضوح الحدود المرسومة، وان نسبته الى الناتج ربما وصلت، في ظل غياب الارزاق الدقيقة، الى اكثر من ١٣٦٪ (بدلا من ١٢٧،٦ الموعودة) وان نسبة النمو ستبقى، في افضل الحالات، واستنادا الى تقرير وضعته منظمة اسكوا مؤخرا، دون ١٪ وثمة من يقول - ويؤكد - ان هذه النسبة هي صفر وربما اقل من الصفر للعام الماضي ١٩٩٩ وللمرة الاولى منذ سنوات طويلة بدليل هذا الركود الحاد الذي يضرب كل القطاعات الاقتصادية على السواء تقريبا ولا سيما منها القطاعات المنتجة ومنها القطاع الصناعي الذي يتراجع التوظيف فيه وتنكمش صادراته والقطاع الزراعي حيث يشهد المزارعون ازمة لا مثيل لها. اما السياسات والادوات الموعودة، فلم يبدأ تنفيذ عملي على الاقل لاي منها وما زلنا ننتظر كما كل اللبنانيين مثل هذا التنفيذ، ونامل ان تسلك الحكومة اتجاهات تحدثت عن بعضها في موازنة هذه السنة لتحقيق الاهداف المرجوة.

والغريب ان هذه الحكومة تعود الى الاستناد الى هذا البرنامج في مشروع قانون الموازنة المطروح امامنا، وتشدد عليه في الفذلكة المرفقة بالمشروع وهي فذلكة يصح القول فيها او في بعضها الاساسي انها مراجعة لسنوات سابقة اليمه اكثر منها تبريرا لخطه سنة مقبله.

فكيف تريدون يا دولة الرئيس ان نصدق وعودا اضافية مبنية على احلام بقيت احلاما؟ كيف تريدون ان يصدق اللبنانيون ارقاما اضافية تنطلق في اساسها من معطيات سقطت؟ كيف تبشرون بتوجه الى معالجة الدين العام وقد دلت نتائج الشهور القليلة الماضية، الى توسع اضافي كبير في هذا الدين بدلا من حصره علما ان الحكومة لم تلتزم، وهي لا تلتزم حتى الان، بتسوية مستحقات كبيرة لفرقاء مختلفين ولمواطنين اعزاء في طليعتها دفع واجب وملح لفروقات سلسلة الرتب والرواتب، وكذلك معالجة قضية المهجرين ودعم القطاعات المنتجة.

اننا ننوه بالتوجه الى طي صفحة التهجير ورصد مبالغ لهذا الغرض، لكننا نلاحظ ان هذه المبالغ (٢٣٩ مليارا)، معطوفة على اصدار سندات لمشاريع بنى تحتية (٢٢٥ مليارا)، ترصد خارج جداول نفقات الموازنة فترفع اعتمادات هذه السنة الى ٩٠٥٤ ويرتفع، بالتالي، مستوى العجز، كأن المطلوب، مرة اخرى، تخفيف وقع رقم العجز كما فعل رجال الحكومة السابقة طويلا.

اننا نطالب يا دولة الرئيس بمعالجة سريعة حقيقية لمشكلة الدين العام، ونرفض الوعود الزائفة ونحذر من استمرار المراوحة ازاء هذه القضية الكبرى التي تكاد تهدد بأسوأ العواقب. ونحتفظ، بل نعارض، في هذا الصدد، كل توجه الى توسيع حلقة الاستدانة لا سيما الخارجية منها ونعارض بالتالي السماح للحكومة بمثل هذه الاستدانة الخارجية الاضافية الواردة في مشروع الموازنة لان مثل هذه الاستدانة - مرة اخرى - تكاد تضرب ما بقي من اسباب الاستقرار وامكانيات النهوض.

ونتساءل، في هذا الشأن ايضا، كيف تمضي الحكومة في مثل سياسة الاستدانة اياها التي اعتمدتها الحكومات السابقة والتي عارضناها جنبا الى جنب مع رئيس الحكومة الحالي الدكتور سليم الحص ومع وزراء اخرين له في الحكومة. واتذكر، على سبيل المثال تحديدا، ان الرئيس الحص، ووزراء اخرين وقفوا، كما وقفنا مرارا لانتقاد الحكومات السابقة التي سمحت بتراكم ودائع القطاع العام لدى مصرف لبنان لتبلغ مستويات تتجاوز كل الحاجات المفترضة. واتذكر، كما الكثيرون، تلك الازمة الكبيرة التي استدعت معالجتها رفع جلسة المناقشة قبل نحو ثلاث سنوات ليصار ليلا الى اجتماعات متواصلة قررت خلالها صيغة لم تكن موفقة على اية حال لضمان عدم تجاوز المبالغ المتوافرة في حساب الحكومة في مصرف لبنان المستويات المقبولة.

هل تتذكر يا دولة رئيس الحكومة كل الكلام الذي قيل حول عدم جواز تعظيم المبالغ الجامدة في مصرف لبنان (الحساب ٣٦) بينما المكلف اللبناني، المواطن اللبناني المواطن المسكين، يدفع مبالغ طائلة كفوائد لاموال لا يستعملها؟ هل تتذكر كل الكلام الذي قيل بهذا الشأن ومدى الضرر الكبير لمثل هذا الموقع؟

دعونا يا دولة الرئيس نتذكر، ونقرأ في المحاضر الرسمية لمجلس النواب ١٩٩٧، الصفحة ٢٢٢ والكلام

للرئيس سليم الحص يقول (حرفيا)، «عندما ندفع على ال ٢٠٠٠ مليار ليرة زيادة ونحن لسنا بحاجة اليها، الا نعتبر ذلك من ابواب الهدر ايضا؟»

وفي الصفحة ٢٤٧ والكلام دائما للرئيس الحص «ان اصدار السندات اكثر من حاجة الحكومة يجفف السوق من السيولة»، ويقول: «ان مثل هذا الاصدار عامل اساسي من العوامل التي تؤدي الى الركود الاقتصادي».

اظنكم يا دولة رئيس الحكومة ويا معالي وزير المال، لا تتذكرون فلو تذكروتم لمنعتم حتما وجود هذا الفائض الكبير في ودائع لا جدوى منها لدى مصرف لبنان بلغت في اخر تشرين الاول الماضي (ص ٤٨ من فدلكة مشروع الموازنة) ٣٧٥٢ مليار ليرة لبنانية وهو مستوى لم يصل اليه هذا الفائض مرة في السابق الا بشكل عابر احيانا، وقد كان الفائض ٢١٤٢ مليارا في اخر ٩٨ و ١٤٠٦ مليارات في اخر ١٩٩٧ ان هذا المبلغ الضخم القياسي، غير المبرر، القاتل، يكبد الخزينة، يكبد المكلف اللبناني المسكين، نحو ٥٠٠ مليار ليرة لبنانية تذهب هدرا، نعم هدارا في وقت نحن بامس الحاجة فيه الى كل قرش وكان يمكن ان يستعمل هذا المبلغ لسد حاجات ملحة، لدفع موجبات مستحقة حتى ان هذا المبلغ يغطي كامل كلفة مرحلة اولى رئيسية من متأخرات سلسلة الرتب والرواتب.

وباختصار يؤسفنا ان نلاحظ ان المشكلة المالية العامة ما زالت تتفاقم وان هذه الموازنة الجديدة لا تبشر، للاسف، بالخير، فالمؤشرات الاساسية التي ينطوي عليها مشروع الموازنة تقول بوضوح اننا ما نزال نراوح مكاننا في كثير من الحالات فالواردات ما تزال قاصرة، والنفقات ازدادت لكن دون تلبية الحاجات الكثيرة الملحة. اما الهيكلية العامة للموازنة فتذكرنا بهيكلية السنوات العجاف، موازنات الحكومات السابقة التي كنا معكم ننتقدها ونحذر من سلبياتها.

ونقرأ في مشروع الموازنة ان الديون المتوجبة الاداء تاكل فوائدها ٤٦,٩٢٪ من اعتمادات الموازنة وهو معدل ضخم، هائل وخطير يعكس عمق الازمة التي وصلنا اليها. ويزيد في حجم هذا الخطر ان نسبة خدمة الدين في الواردات المقدرة تبلغ ٧٣,٦٪ وهي نسبة يقدر ان تزداد بوضوح اذا افترضنا ان الواردات المقدرة متفائلة ولا تعكس دائما حقيقة الامكانيات في ظل الركود الحاد والازمة المستفحلة.

ان تعديلا جذريا يجب ان يتناول التصور القائم على مستوى الواردات والنفقات. فعلى رغم شيء من التحسن الظاهري في الواردات فان هذه الاخيرة ما تزال تتعثر ولم تقم الادارة الحكومية باي مبادرة حقيقية واقعية لتفعيلها ما خلا طبعا وعود بقيت وعودا بدليل ان الضرائب المباشرة ما زالت محدودة جدا وان العديد من المشاريع التي يفترض ان تؤدي الى دخل ما زالت مجمدة ومنها على سبيل المثال مشروع قانون تسوية الاملاك البحرية، بينما الواردات الضريبية غير المباشرة يستمر الرهان عليها بشكل غير منطقي في حين يدخل لبنان، كما سواه من الدول، الى ظروف عوملة مفتوحة تحتم تغيرات اساسية لم تنتبه اليها للاسف ايضا وايضا حتى الان. اننا نطالب معالي وزير المال باهتمام اضافي بهذه المسألة كما نطالبه بتفعيل جهاز الضرائب بوزارة المال وهو الجهاز الاهم في

مجال تعزيز الواردات، الجهاز الذي لا يزال مرتبكاً ومتعثراً لاعتبارات ادارية عدة، كما نطالب بالالتفات الى معالجة بعض المطارح الضريبية الاساسية التي تفتقر الى رقابة فعالة تحفظ حق الخزينة والتي يصيبها رسم الاستهلاك الداخلي، ونطالب بتنفيذ مقترحات سابقة لنا ومنها تلك العائدة الى تعديل ضريبة الدخل وضريبة الاملاك المبنية وسواها. ونعجب، في مجال مراقبة الضرائب، كيف صيغت المادة ٣٣ المتعلقة باسس توزيع الغرامات فساوت بين مراقب الضرائب والجهاز الاداري بشكل غير عادل هو بمثابة دعوة للرشوة.

اننا نؤيد، يا دولة الرئيس، بعض التوجهات الى تطوير ضريبي انطوى عليه مشروع الموازنة ومنه الرسم المقطوع (المادة ٢٩ من المشروع)، لكننا نتساءل اي ادارة ستطبق هذا الرسم، وكيف، وهل نملك الامكانيات الواقعية، المعلوماتية والبشرية المؤهلة لهذا الغرض. ونتحفظ في المقابل على ما اعتبر تحفيزاً للقطاع العقاري بتنزيل على القيمة التاجيرية (المادة ٢٧) ونطالب، بل نلح، على اعادة نظر جذرية في هذا الجانب خصوصاً لجهة تطبيق المادة ٣٨ من قانون ضريبة الاملاك المبنية.

ومع تأييدنا لدعم الشركات التي تتوجه الى البورصة، وتحفيز الاستثمار الاجنبي ايضاً (المادة ٢٥ من المشروع)، لانجد سبباً وجيهاً لخفض ضريبة الدخل على هذه الشركات من ١٠ الى ٥٪ علماً ان النظام اللبناني هو الاكثر رعاية في هذا المجال وان الخفض الضريبي ليس هو المشجع الاول للاستثمار.

وننوه يا دولة الرئيس بغياب، او شبه غياب للجدول رقم ٩ الشهير الا في شكل لا يصيب المستهلك ومحدود الاجر، كما نرحب بالتوجه الى مساواة المرأة بالرجل في تفديمتات تعاونية الموظفين (المادة ٥٤) لكننا نلاحظ ان التعديلات الجذرية المطلوبة لم تتحقق حتى الان وان بعض الخطط الموعودة ربما كان مؤذياً كما يحصل في مجال الخصخصة.

وقد تابعنا يا دولة الرئيس في هذا المجال ملف كهرباء لبنان والتقينا مسؤولين وفنيين وراجعنا لوائح تبين ان تلزيمات حصلت، ومنها مثلاً في دير عمار والزهراني وسواهما، ادت الى خسائر ضخمة في كلفة الانتاج ربما بلغت عشرات المليارات من الليرات سنوياً.

صحيح ان هذا الامر من فعل حكومات سابقة لكن استمراره من مسؤولية هذه الحكومة. نطالب بتحقيق جدي في الموضوع خصوصاً في عمليات الاستثمار الملزمة، كما نطالب برعاية خاصة لهذا القطاع وبوقف وجوه هدر هائلة فيه وباحياء المعامل المائية واعادة النظر في عمل شركات الامتياز، ولنا عودة الى هذا الموضوع بالتفصيل في مناسبات لاحقة.

وفي المجال المالي ايضاً نتوقف، ولو سريعاً، عند مشروع قانون قطع الحساب للعام ١٩٩٨، سريعاً لان المشروع مجتزأ وغير كامل ولا يتضمن، مثلاً، اي تفصيل لبند الواردات وهو لا يمكن ان يكون مقبولا او معقولا.

ان سياسة الشفافية، يا معالي وزير المال، تفرض صياغة مختلفة كلياً للمشروع خصوصاً انه يتعارض كلياً مع احكام قانون المحاسبة العمومية، ونحن نرفضه ونعارض التصديق عليه.

ان معالجة الازمة المالية لا تستوي، يا دولة الرئيس، الا بخطة اقتصادية شاملة، خطة تستهدف دعم القطاعات وتفعيلها، خطة لم نجد للاسف، حتى الان، ما يعزز قيامها على رغم وعود بقيت وعوداً في برنامج الاصلاح وفي الكلام الحكومي الرسمي في كل مجال اخر.

اننا نؤيد احياء دعم فوائد قروض القطاعات المنتجة (المادة ١٢ من المشروع) لكننا لا نرى، في المقابل، ان هيكلة نفقات الموازنة تعكس توجهها ثابتاً لدعم القطاعات ورعايتها. فكل الوزارات الاقتصادية - اذا صح التعبير - لا تعطى ادنى حدود الاعتمادات المطلوبة، وهذه على سبيل المثال وزارة الزراعة التي لا تتجاوز اعتماداتها نحو ١٪ من الاعتمادات العامة في حين ان موازنة وزارة الصناعة تبلغ فقط ٠,٠٤٪ وتبقى الوزارات ذات الطابع الاجتماعي ايضاً محدودة الفعالية والتأثير بما فيها وزارة الصحة التي تتراجع ارقامها، للمرة الاولى، الى ما دون ١٣٪ من مجموع اعتمادات الموازنة.

ان المجلس الاقتصادي - الاجتماعي يمكن ان يلعب دوراً مهماً في مواجهة المشاكل الاقتصادية الاجتماعية ومعالجة الركود ووقف الصرف العشوائي المرفوض للعمال كما يحصل يومياً وكما حصل بالامس في شركة التراب اللبنانية. ونتساءل، كما كل المواطنين، عن حقيقة ما قيل عن التدخل الحكومي في انتخاباته او في ادخاله في المحاصصة الطائفية، ونستغرب، ما دامت الحال كذلك، كيف تغيب بعض الطوائف اللبنانية، ومنها طوائف الاقليات المسيحية والاسلامية، عن هذا المجال والى متى يستمر الغبن الكبير اللاحق بهذه الطوائف، وخصوصاً لجهة التمثيل في الفئة الاولى والسلك الدبلوماسي وسواهما على رغم مراجعتنا المتكررة في هذا الشأن.

اننا ندعو باسم كل الفقراء، باسم العمال، باسم المحرومين في المناطق النائية الى ايلاء الشؤون الاقتصادية الاجتماعية الاساسية الاهمية الكبرى التي تستحقها. نطالب بدعم بعض المزارعين في عكار وسائر مناطق الشمال، في الجنوب والبقاع والجبل، نطالب بتعويض هؤلاء المزارعين المساكين عن الاضرار الكبرى التي تكبدوها نتيجة الامطار الغزيرة التي كشفت بالمناسبة ايضاً، تقصير الحكومة في مواجهة حالات ليست استثنائية كما قيل. ونطالب ايضاً بمساعدة صيادي الاسماك في الشمال وفي سائر المناطق وهم تكبدوا ايضاً خسائر ضخمة، كما نطالب بدعم الحرفيين وصغار الكسبة ومعملي المدارس الرسمية الذين يتوجهون في الثامن من هذا الشهر الى مظاهرة للمطالبة بحقوقهم خاصة وان الحكومة لم تعطيهم موعداً للمقابلة، وعمال مصالح المياه الذين حتى اليوم ومنذ ثلاث سنوات لم يقبضوا رواتبهم. وندعو الى دعم وتفعيل المدارس الرسمية في القرى النائية ومنها عكار وبشري وسواهما حيث لا يجد المواطنون مقاعد لهم، ونطالب بتخصيص عكار بمحكمة للاحوال الشخصية لاعادة قيد المواطنين الذين تلفت سجلاتهم ولتصحيح قيودهم وهذه حالة مستفحلة حيث يوجد في عكار حوالي ٢٧ قرية بدون سجلات وبعد مراجعة وزير الداخلية قال بانه تم تشكيل لجنة لدراسة هذا الوضع

ولكن تبقى هذه اللجنة بدون نفع. كما نطالب بدعم الجامعة الوطنية اللبنانية وبتوفير كل شروط النهوض لهذه الجامعة التي تؤكد كل يوم مدى الحاجة اليها ومدى نجاحها في صناعة الاجيال وفق القواعد العلمية والاكاديمية العالمية، وندعو تكرارا، الى اعادة تشغيل مصفاي طرابلس والزهراني وفق خطة عامة لتنظيم قطاع النفط والى العمل على استخراج النفط من الاراضي اللبنانية حيث توفر مداخل كبرى للخزينة، ونطالب بحل المشكلة الشائكة الناشئة عن استمرار وجود مساحات شاسعة من الاراضي غير المسووحة بما لا يتلاءم مع شروط دخول الالفية الثالثة والعصر الحديث.

اننا نطالب ايضا وايضا بان ينظر الى الشمال، الى عكار، الى الضنية، الى بشري، والى كل قرية ومنطقة لبنانية محرومة عزيزة، ان ينظر اليها بعين من الرعاية تستحقه خصوصا ان هذه المناطق اعطت لبنان وما زالت تعطيه كل اسباب المنعة دون منه او تردد.

وفي المرحلة الاخيرة وقف الشمال، وقفت عكار والضنية ووقفت كل منطقة وقرية شمالية عزيزة الى جانب الدولة في مواجهة المحنة، في مواجهة مشروع الفتنة الذي كاد يفتك بالوطن محاولا العودة به الى اجواء التطيف والانقسام. ونحن هنا نؤكد على دعم الدولة وعلى رفض الفتنة وعلى وجوب حل هذه القضية من اساسها بتعزيز الوحدة الوطنية ودعم الدولة الواحدة القوية العادلة والانماء المتوازن وعلى رفض كل اسباب الفتنة والانقسامات الطائفية.

اننا نحیی في المقابل الموقف الرسمي اللبناني ازاء المفاوضات الدائرة لحل ازمة المنطقة، وهو موقف يحظى بتأييد الشعب اللبناني بأكمله، ونحن ندعو الى تحصين هذا الموقف والاستمرار في التمسك بوحدة المسارين اللبناني والسوري كما نوجه تحية تقدير لسوريا الشقيقة لموقفها الوطني الثابت وتأكيدا على حماية الحق العربي والكرامة العربية بقيادة سيادة الرئيس حافظ الاسد.

ونوجه ايضا تحية اكلار للمقاومة الوطنية والاسلامية الباسلة في الجنوب البطل، وندعو الى استمرار دعم هذه المقاومة والى المضي في بناء الخلفية الصلبة لها على المستوى الوطني عموما لكي تؤدي دورها بنجاح.

كما نوجه تحية اكلار واجلال لارواح شهداء الجيش اللبناني والمقاومة، وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل مروان فارس.

مروان فارس: دولة الرئيس، السادة الزملاء النواب،

لقد كلفني الكتلة القومية الاجتماعية بان القي كلمتها في سياق مناقشة الموازنة العامة للدولة.

ان الولوج في مناقشة هذه الموازنة يدفعنا الى ان نحدد المنطق الذي ننطلق منه، هذا المنطق الذي يتعاطى مع فلسفة الموازنة تعاطيا ينطلق اولا من ضرورة النظر الى السياسة العامة التي تعبر عنها هذه الموازنة.

السياسة العامة التي تعبر عنها الموازنة هي نفسها سياسة الدولة، هذه السياسة تدفع بنا ان نذكر بموقفنا من

الحكومة. وموقفنا من الحكومة كنا قد اعلناه سابقا وسنعيد وضعه امامكم، فنحن لاننا نتوقف بجدية امام المهمات الكبيرة التي تضطلع بها الدولة نوافق على بعض ما تخطط له وتقوم به، فكان موقفنا اننا نوافق الحكومة اذا اصابنا ولا نوافقها اذا لم تصب.

نحن نرى على صعيد السياسة القومية بان الحكومة اللبنانية بموقفها الواحد مع موقف الجمهورية العربية السورية بهذا الموقف انها تخوض معركة الصراع، الصراع مع العدو الصهيوني بجميع اشكاله، صحيح ان هذا الصراع قد يتخذ من وقت لآخر طابعا غير الطابع الذي هو عليه في مرحلة ما، الا ان الثابت في هذه المسألة هو ان هذه العملية هي عملية مستمرة، فمهما آلت اليه الامور على صعيد الصراع مع العدو الصهيوني نرى في الموقف الرسمي اللبناني دولة وحكومة موقفا موحدا ضد هذا العدو فتاتي وحدة المسار السياسي ووحدة وطنية وقومية تستطيع ان توصلنا الى استعادة الارض وتستطيع ان توصلنا الى تحرير الجنوب وتستطيع ان توصلنا الى الحرية التي نريد.

في هذا السياق ان خط الصراع، ان خط القتال هو ذاته الخط والنهج الذي يوصل البلاد الى الحرية والحرية هذه تصنعها دماء الشهداء، تصنعها دماء المقاومين، نفاخر بهؤلاء الشهداء الذين يضيفون ابداعات جديدة في سياق الحضارة. صحيح ان اسرائيل تتفوق تكنولوجيا وعلميا علينا الا ان ما يقدمه الشهداء هو دلالة على ان هذا التفوق الحضاري هو تفوق ينبثق من صلب ثقافتنا ومن صلب قناعاتنا ومن صلب الاعتقاد الذي يوصلنا الى الحرية.

نتائج ذلك ان دولة الاعتداء الصهيوني تعلن كل اسبوع انها تريد الانسحاب وتعلن ايضا انها مستعدة لنتائج ذلك الانسحاب فيفتكك جيش العملاء وتتساقط هبة الدولة المعتبرة نفسها دولة متقدمة ليتنصر خط الشهادة، خط ابداع الحضارة الجديدة. تحية منا من الكتلة القومية الاجتماعية وبالتالي من الحزب السوري القومي الاجتماعي لهؤلاء الشهداء المبدعين الذين يؤسسون لثقافة جديدة هي ثقافة المقاومة.

المسألة الثانية التي لا بد من التوقف عندها هو اننا نرى في سياسة الدولة اللبنانية بالتنسيق مع الموقف السوري موقفا وطنيا وقوميا ونرى في وحدة هذا الموقف الذي تقوده دمشق، تقوده تلك القلعة الصامدة في وجه العدو الصهيوني بقيادة الرئيس حافظ الاسد، نرى في ذلك الموقف موقفا وطنيا وقوميا، موقفا عربيا يسجل علامات في الزمن الحديث.

المسألة الثالثة، ان موقف الحكومة اللبنانية والدولة اللبنانية في انتهاج هذا الخط هو موقف يلقي دعم الشعب اللبناني الذي يتوحد حول دولته التي اجري تحويل هائل في بنية جيشها، الجيش الوطني اللبناني بدلا من ان يكون مدافعا عن النظام اصبح جيشا يدافع عن الوطن.

ان هذا التحول الذي صنع في فترة قيادة العماد اميل لحود له وفي فترة قيادة المرحلة الراهنة وفي فترة التعاون بين الجيشين العربي السوري والجيش اللبناني يحول الجيش اللبناني الى جيش عقائدي. ان هذا الجيش العقائدي هو الذي يحمي وحدة اللبنانيين ويحمي موقف المقاومة ويؤسس لمستقبل حر وسيد وجميل.

ايها السادة الزملاء، ان كل هذه المواقف التي تلقى تايد الحزب، الحزب السوري القومي الاجتماعي والكتلة القومية الاجتماعية لا تعني باننا اذا راينا بعض التراجعات في السياسة الداخلية اللبنانية اننا نغض النظر عن هذه السياسة التي نرى فيها مقدمة لحروب جديدة. جوهر هذه السياسة ان النظام الطائفي في لبنان هو نظام لا يؤسس للسلام، انه نظام يؤسس الى مزيد من الحروب، انه نظام يؤسس الى مزيد من المحاصصات، انه نظام ينعكس على البنية المحتملة لدولة تخرج من العصر الطائفي الى العصر الوطني.

ايها السادة الزملاء النواب، سوف نبقي نكرر هذا الموقف، لاننا شكلنا النموذج الوطني، النموذج العلماني، النموذج الذي لا يقدم مصلحة الطوائف على مصلحة الوطن فاذا قدمت مصلحة الطوائف على مصلحة الوطن، يحصل ما حصل بالامس، يذهبون ليعزوا بسفاح القرى ويقولون ان هذا الامر ينبثق من موقف طائفي، يحصل تماما كما حصل في الضنية، تحصل مقدمات لحروب تتكرر كل عشر سنوات.

لماذا لا يقف المجلس النيابي الذي هو مجلس وطني اثبت ذلك عدة مرات؟ لماذا لا تقف الحكومة وقد اعلن العهد بلغته الاساسية وخطابه الاساسي وقد اعلنت الحكومة وقد اعلن المجلس النيابي ورئيسه خطه ونهجه معروف، كلنا في هذا السياق؟ لماذا لا نضع المادة ٩٥ من الدستور موضع التطبيق؟ ماذا نتظر؟ اذا كانت هذه المادة مخرجا للحرب فلماذا لا تكون مقدمة للسلام؟ تعالوا نصنع السلام معا.

ان فلسفة الموازنة ايها السادة هي فلسفة استقرار الدولة وبنائها، هي فلسفة استمرار الدولة. نحن لا نتوقف عند رقم هنا ورقم هناك فالمرحلة التي نمر بها تقتضي بان نهمل الامور فتمضي الى الامام ولا نتوقف عندما نريده في هذا الرقم او ذاك، انما نريد الاساس، نريد ثورة في النظام البرلماني فبدلا من ذهاب الامور في هذا السياق الى مزيد من الجامعات الخاصة، مزيد من الجامعات الطائفية، مزيد من البنية التربوية المتهرئة القاتلة، لماذا نلزم التربية الوطنية في لبنان الى الطوائف؟ لماذا لا نلزمها للوطن؟ لماذا لا يحمل الوطن قضيته ويذهب باستمرار الى حياته الحرة الجميلة.

ايها السادة، ان موقفنا موقف يقدم الصراع لان الصراع هو الحرية، ليس هو نتاج الحرية. ان حركة الصراع هي ذاتها حركة الحرية، من هنا يقوم مفهوم العدالة، من هنا يقوم مفهوم التوازن في الانماء، فبدل ان يكون الانماء مناطيا يكون الانماء وطنيا ومن هذا الانماء الوطني تاخذ المناطق حقها فيه، هذا رأينا بفلسفة الموازنة. كل شيء يعبر الا ان شيئا واحدا يبقى هو ارادتنا بان نضع وطنا، بالتربية، بالعدالة، بالنظام الديموقراطي والعلاقات الواضحة. نريد تعزيزا لمناطقنا، نريد تعزيزا لدور المرأة في حياتنا السياسية ونريد تعزيزا لدور الشباب ونريد معالجة لمشاكل الهجرة والبطالة، نريد كل ذلك لاننا نريد ان نضع وطنا وليس جملة من الطوائف وليس جملة من القبائل المتناحرة.

ان احتمالات هذا الوطن احتمالات كبيرة لانه ابداع الابداعات الهامة وهو مستعد للابداع.

ان الجنود الاسرائيليين يقتلون واحدا واحدا والمقاومة ترتفع راياتها والذين في هذا المجلس يرفعون الصوت

بهذا الاتجاه غالبية عظمى اذا لم نقل جميعهم، هؤلاء الرجال يصنعون هم بارادتهم، يستطيعون هم بارادتهم ان يصنعوا هذا الوطن الحر الجميل، هذا ما نريده نوافق على ما اتى في الملاحظات التي اوردها لجنة المال والموازنة كاضافة اساسية لا بد وان تعتمد لتستقيم بعض امور الموازنة، لتستقيم مسألة كمسألة فرز الاراضي. منذ عام ١٩٩٧ خصص في الموازنة مبلغ ٢٠ مليار ليرة ولكنها ذهبت بين المدير العام وبين الوزير وبين ديوان المحاسبة وبين التفتيش وبقي الناس يجوعون. الاموال موجودة انما الخلافات داخل الحكومة، الخلافات مع الحكومة، والخلافات داخل اجهزة الحكومة قائمة. لا يستطيع الفقراء ان يبيعوا بعضا من فقرهم، لا يستطيع الجائعون ان يبيعوا بعضا من جوعهم لانهم لا يستطيعون ان يبيعوا شبرا من ارضهم والارض متوفرة.

المال متوفر والارض متوفرة والناس يتقاتلون والناس في السلطة يتقاتلون، نستطيع ان نقوم ذلك، نحن مع ونساند الذين يريدون ان يقوموا ولذلك نقف الى جانبهم ونقول الحقيقة عند الاقتضاء.

يا دولة الرئيس،

اننا لن نعترض على هذه الموازنة ولكننا نريد الى جانب الذين يريدون ان يقوموا امور الدولة فتنجح الدولة بنا وننجح جميعا في بناء الوطن الحر، السيد والمستقل، وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد علي الميس.

محمد علي الميس: اولا: نحمد الله ونشكره على رجوع دولة الرئيس الينا بالسلامة بعد الوعكة الصحية التي المت به متمنين له دوام الصحة والعافية.

الرئيس: شكرا.

محمد علي الميس: دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

ان الواقع المأساوي الذي دخلت فيه البلاد حداني ان اثنى بكلمتي عن مفردات ومصطلحات جرت العادة، ان تتداولها في مواسم مناقشة الموازنات، ساكبينها بما فصح من الكلام وبما بدع من البيان. فزيادة نسبة النمو، وتراجع خدمة الدين العام، وخفض التضخم، وتحسين الجباية... وغيرها من المفردات، للأسف، على الرغم من ضرورتها في رسم صورة الحياة الاقتصادية للبلاد، لم تعد تؤدي المعنى المطلوب منها لدى الناس، فاللبنانيون اداروا ظهورهم لكل هذه الكلمات التي لا تغني ولا تسمن، وان كانوا اليوم يتحلقون حول هذا المشهد الاعلامي الذي نرسمه بكلماتنا، فلهم في ذلك مآرب اخرى.

الناس تريد ان تضع شيئا على النار. فيبانات وتصريحات تبرير التخبط في الازمة الاقتصادية، سواء بفعل ما لحقت الحرب من اضرار بالبنية الاقتصادية، او بتراجع اسعار النفط والموارد المالية لدول الخليج المترابط معها اقتصادنا، او غير ذلك من الاسباب، على وجاهتها، فانها لا تضع في قدور الناس الخاوية شيئا، ولا تحفزهم لقبول المزيد من المعاناة والحرمان.

دولة الرئيس، الزملاء النواب،

قد تختلف موازنة العام ٢٠٠٠ بأرقامها عن مثيلتها في العام الماضي، لكن وقع هذا الاختلاف على الواقع المعاش، هو استنساخ للحال التي كنا نشكو ونحذر منها العام الماضي ان لم تكن اشد مرارة. ليس من العدالة بمكان، ان نقنع الناس بان المحنة التي تطحن عيشهم وتنكد حياتهم هي نتاج الحلقة المفرغة التي يدور فيها اقتصادنا الوطني، والتي تبدأ بعجز الموازنة وتنتهي بارتفاع المديونية، ان اظهر المشكلة بهذه الطريقة ينطوي على شيء من التضليل واللامبالاة التي لم تعد تنطلي على الكثرة من اللبنانيين. ان عجز الموازنة ما هو الا صورة للعجز السياسي والاداري اللذين تتخبط فيهما الحكومة التي استوحت تحدياتها من صراعاها مع الآخرين ومع اخصامها. يحلو لهذه الحكومة ان نحدثها بالارقام، ارقام الواردات، ارقام النفقات، ارقام خدمة الدين العام، فاللغة المرقمة تحيي بها معادلتها هي وتبرر سياستها هي، لكن هذا على الرغم مما يحمل من صدقية لا يبرر لها عدم قراءة الارقام التي يحصيها المواطن بعرقه وجهده ليشيد فيها معادلته.

فهو يعمل حتى الحد الاعلى من قوته ونشاطه، ويدفع الحد الاعلى من الضرائب، ويطيع بالحد الاعلى القوانين والانظمة، ليحصل بالمقابل على الحد الادنى من العيش والحد الادنى من الاجر والحد الادنى من الخدمات، هذه معادلة المواطن، او هذه هي موازنة المواطن، موازنة جد بسيطة، لا تحمل تضليلا او خداعا، فواضح من يجب ان يعجز فيها، وواضح من يجب ان يقتدر فيها، حتما المواطن هو العاجز والحكومة هي المقتدرة، لكن معجزة السياسة قلبت المعادلة ونقلت العجز الى الموازنة.

دولة الرئيس، الزملاء النواب،

ادينا الكبير جبران، كان يقول «لكم لبنانكم ولي لبناني»، ولعل هذه الاستعارة يستعين بها اليوم المواطن في عمقه، فكما للحكومة ارقامها للناس ارقامها، وعليه يبنى سؤال المواطن عن سر هذه الاكلاف الباهظة التي يدفعها ثمن الخدمة التي تؤديها له الدولة، فارقامه التي يتقدها للدولة، اعلى بكثير من ارقام الخدمة المؤداة له، علما ان الكثير من الخدمات غير متوافر وان توافر لا يفي بالغرض المطلوب منه. وخدمة الكهرباء والماء، والمواصلات والاتصالات والتربية والصحة والدواء والضمان والتعاونية... لا اعتقد بمنظار العدالة انه يمكننا ان نضع مستوى هذه الخدمات ونوعيتها بمستوى ما يقدمه المواطن من عرق وجهد لتادية واجباته تجاه الدولة. في معادلة ارقام الحكومة، تطلب الحكومة من المواطن المزيد من الضرائب، والمزيد من التقشف، والمزيد من المعاناة ومن القهر، لكن في معادلة ارقام الناس لا يطلب المواطن منها سوى قليل من الرحمة وقليل من العدالة.

دولة الرئيس، الزملاء النواب،

اذا كان مر طعم الازمة الاقتصادية شاملا سائر ارجاء البلاد، فان لهذه المرارة في البقاع مذاقا مختلفا، وهذا التمايز في المرارة منشؤه سياسة الانماء المتوازن الورقية، التي بقيت حبرا تنمق به البيانات الوزارية وترصع به البرامج والخطط.

الناس في البقاع دخلوا مرحلة «ما لا يطاق»، نتيجة الواقع المعاش، وتدابير الحكومة ومعالجاتها القائمة على الوعود، وفي هذا الحيز المخجل يحيا المواطن البقاعي،

كلنا نعلم كم كان لتجاوب البقاعيين مع الدولة لجهة الاقلاع عن زراعة المخدرات من اسهام في ترسيخ بناء الدولة بعد الحرب، ومن مردود جيد لجهة سمعة لبنان الدولية، لكن هل يعني القضاء على زراعة المخدرات في البقاع القضاء على البقاعيين، ومنعهم عن لقمة العيش، وحرمانهم من العيش الكريم؟ مفارقة غريبة ومؤلة هي التي يعيشها اليوم البقاعيون.

جميع دول العالم التي تعاني من مثل هذه الزراعات الممنوعة رايناها تعتمد خططا معينة للقضاء عليها، راعت فيها مصالح المزارعين وعيشتهم واشترطت على المجتمع الدولي مساعدات مالية لتنفيذها، ومنها ما زال حتى يومنا هذا، رغم فشلها في منع هذه الزراعات، تتلقى المزيد من هذه المساعدات.

لماذا البقاع استثناء في هذا المجال؟ لماذا تكتفي الحكومة بعود الدول المانحة؟ ولماذا السكوت على المساعدات الخجولة؟ لغاية اليوم لم يدرك البقاعيون ما هي الزراعات البديلة وجدوى هموجتها التي رافقت الحملات الامنية على منع زراعة المخدرات.

ان اصواتا بين المزارعين بدأت ترتفع وتنادي بالبديل عن الزراعات البديلة، اي العودة صراحة الى زراعة المخدرات، وعلى الرغم من هذا لا نجد الحكومة تحرك ساكنا، مكثفية بتلقي الارشادات الدولية على نجاح تجربتها في هذا المجال.

دولة الرئيس، ايها الزملاء،

على الرغم من قتامة المشهد البقاعي التي خلفها التقاعس عن وضع برنامج الزراعة البديلة موضع التنفيذ، الا ان البقاع لم يستقل من دوره في توفير الجزء الاكبر من قوت اللبنانيين، فلم يتوان مزارعوه من السعي وراء الاقتراض وحرمان انفسهم من ادنى مقومات العيش ورهن املاكهم للمصارف والمؤسسات المالية من اجل زراعة اراضيهم والافادة بخيراتها.

زرعوا البصل، وزرعوا البطاطا وزرعوا الثوم، وزرعوا الخضار، وزرعوا الفواكه، وزرعوا التبغ، وزرعوا الشمندر السكري، وزرعوا كل ما يحتاج اليه الوطن وكل ما تقدر عليه ارضهم، لكن ماذا حصدوا لعل حصادهم شاهدتموه على شاشات التلفزة وصفحات الجرائد، التي تنقل اليكم معاناة المزارعين وسندان ضالة الاسعار.

ان هذه الزراعات تحتاج الى دعم الدولة وحمايتها، واي تسويق في هذا المجال هو زيادة في حجم المشكلة وتضخيمها لدرجة الكارثة، وعندها لا تنفع معها قراءة فعل الندامة، لذلك فان سياسة النعمة مع المطالب البقاعية لم تعد تجدي، ولا ينفع معها التلطي خلف الازمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد، ولا تحول دون تفاقمها الوعود الوردية، فبدل البحث عن موارد جديدة عبر محاولات جذب الاستثمارات الفاشلة، يجب المسارعة الى احياء

مشاريع تنشيط اقتصاد هذه المنطقة والافادة من خيراتها وثرواتها البشرية والطبيعية، عبر تخصيص مائة مليار ليرة سنويا تخصص لدعم الزراعات اللبنانية ومزارعيها.

دولة الرئيس، ايها الزملاء،

ان التخطيط الحاصل في الوضع الاستشفائي في لبنان يزيد الازمة المعيشية الخانقة ازمة فوق ازمة ويضطر المواطن اللبناني ان يتسكع امام المستشفيات يستجدي العلاج ويستجدي الدواء فمنهم من يستجيب ومنهم لا حياة لمن تنادي، وكيف يكون هذا في دولة القانون، والمؤسسات، والخدمات التي نتغنى بها يوميا ونطرب لسماعها.

ان المواطن اليوم في اشد الحاجة لمساعدته في مرضه حيث انه لا يقوى على دفع فاتورة استشفائه وتطالعه الموازنة بمبلغ لا يسمن ولا يغني عن جوع، وزاد الطين بلة بعد درس، وتفكير، وتمحيص، واخذ ورد، من الحكومة، زادت على الموازنة ٢٠ مليار ليرة لبنانية وهذا لا يكفي ابدا لان عدد الاسرة التي رادتها وزارة الصحة الى القطاع الخاص والعام بلغ اكثر من ٥٠٠ سرير والناس كل الناس الذين لا ضمان لهم يستشفون اليوم على حساب وزارة الصحة.

ولا يمكن لوزير الصحة بهذا موازنة ان يفي بحاجات الاستشفاء والعلاج والادوية المطلوبة من وزارته مهما كان على علم ودراية بحاجات هذا القطاع ومستلزماته. فاذا لم يكن هناك تغطية كاملة لنفقات هذه الوزارة، لا يمكن ان يؤدي الواجب المطلوب منه.

دولة الرئيس، الزملاء النواب،

انني اذ احي المقاومة اللبنانية والاسلامية على مواقفها البطولية والشجاعة من العدو الاسرائيلي ومقارعتة في عقر داره لتحرير ارضنا منه. حيث اثبتت واثبتت معها شباب لبنان اننا شعب لا يسكت على ضيم ولا تهزه العواصف ولا ينحني امام الصعاب، شعب لا يقهر بل شعب يقهر كل مستبد ومغتصب وغاشم. ولا بد لي ان اشيد بالسياسة الحكيمة التي ينتهجها لبنان بشخص رئيس البلاد فخامة الرئيس العماد اميل لحود والحكومة والشعب في تلازم المصير والمسار مع الشقيقة سوريا لتحرير ارضنا في الجنوب والبقاع الغربي والجولان وان اشيد بالدور الرائد والكبير الذي تلعبه سوريا بقيادة سيادة الرئيس حافظ الاسد في المفاوضات التي جرت في واشنطن مما يدعونا الى الاطمئنان لتحرير ارضنا ول مستقبلنا الواعد في ظل سياسة حكيمة وواعية ورشيدة تنتهجها سوريا تقودنا باذن الله الى شاطئ الامان. كما لا بد لي ان اشيد بدور جيشنا الوطني اللبناني لتحرير ارض الوطن من براثن العدو الاسرائيلي، وان انوه بدوره في حفظ الامن والسلم الاهلي في البلاد.

دولة الرئيس، الزملاء النواب،

انني اضم صوتي الى صوت الزميل عبد الرحيم مراد في مطالبته الحكومة بالاسراع في بناء المدارس المهنية التي خصصت للبقاع وحل المشاكل البيئية سواء في بحيرة القرعون او على طول مجرى نهر الليطاني التي تؤثر تأثيرا

مباشراً على الصحة العامة وعلى المزروعات وانشاء السدود لري الاراضي . وتأمين مياه الشفة لمدينة زحلة اذ لا يعقل ان تكون عروس البقاع تعاني الظمأ وحولها المياه من كل حذب وصوب، وكذلك الى قرى البقاع الاوسط كافة والعمل على رصد الموازنة اللازمة للاتوستراد العربي الذي يربط العاصمة بيروت بالبقاع وبالتالي بالدول العربية والاوروبية .

وتأمين الكهرباء والتليفونات ومجارير الصرف الصحي للبقاع وانصاف معلمي الابتدائي والتكميلي في مطالبهم المحقة والعادلة .

وكلي ثقة وامل في تحقيق ما يصبو اليه البقاعيون من الحكومة وحتى لا يرددوا قول الشاعر اذ قال :

حرسك آلهة الطعام

نامي جياح الشعب نامي

يذاق في عسل الكلام

نامي على زبد الوعود

وشكرا

الرئيس : الكلمة للزميل محمود عواد

محمود عواد : دولة الرئيس ،

اننا نفاجأ بعودة السجال في اعلى درجات الشدة على الساحة السياسية الداخلية، نرى ان هذا السجال وبالحدة التي انطلق بها مجددا بعد هدنة سبق ان استبشرنا بانها ستكون بداية تكاتف كل الجهود من جهة الحكومة كما من جهة المعارضة في سبيل الاستعداد ووضع البرامج والخطط التنفيذية لمواجهة الاحتلال الاسرائيلي، واستحقاقات السلام التي انطلقت ثم توقفت بعد اساليب الخداع الاسرائيلي التي سار عليها رئيس وزراء اسرائيل الحالي يهودا باراك على خطى سلفه بنيامين نتنياهو .

فالحكومة بشخص رئيسها اثبتت عدم قدرتها على تحمل النقد وتحمل مسؤوليات ادارة البلاد . فالمسؤول يجب ان يتسع صدره للنقد ولتلقى الملاحظات الموجهة من قبل السياسيين والنواب والاعلام . فبدلاً من ان تعمل على تصحيح التقصير والخلل ، تراها تعمل على تسخين الوضع السياسي لسبيين : الاول اخفاء هذا التقصير خلف غبار السجال ، والثاني عدم التخلص من النزعة الكيدية والشخصانية التي غابت لفترة قصيرة .

وفي هذه المناسبة ، ندعو جميع القوى اللبنانية التي تحمل مسؤولياتها الوطنية وفي مقدمتها الحكومة ، والابتعاد عن كل ما يثير الاضطراب السياسي الداخلي ولا ينسجم مع مسيرة الوفاق الوطني ، كما لا ينسجم مع ضرورات المرحلة التي اصبحت الان على مفترق طرق حاسمة ومصيرية .

لذلك ندعو الجميع الى المساهمة في مقاومة العدو الاسرائيلي كل من موقعه حتى يتحرر الجنوب من الاحتلال الاسرائيلي ، كما ندعو الى المساهمة في دعم المقاومة التي تقدم كل يوم انجازا جديدا سوف يؤدي حتما الى

الانسحاب الاسرائيلي دون قيد او شرط . اما الجيش اللبناني فله منا التحية والاكبار قيادة وضباطا وافرادا لما قام به وما سيقوم به من تضحيات حفاظا على سير السلم الاهلي وصونا لثراب الوطن .

دولة الرئيس ، اتحفنا اول من امس وزير المالية والخبير الاقتصادي والمالي ببيانه ومطالعتة الطويلة معتقدا انها طمأنت الناس الى مستقبلهم ، وفهمنا من معاليه ان البجوحة سائدة في البلد والمستوى المعيشي ممتاز . اما فرص العمل فحدث ولا حرج «وعلى قفا مين يشيل» ، اما التجار فلا تسأل : شغلهم وتجارهم رائجة ومرتاحين جدا ولا احد فيهم يئن من دين او كساد او كربة في الاسواق ، اما المزارعون كما في الدول الراقية محاصيلهم تبيع والدولة تساعد في تصريف الانتاج ، وفي كثير الاحيان تتسلم المحاصيل لتصريفها وتدعم المزارعين بالادوية الزراعية والتسليفات وتقدم لهم كل ما يحتاجونه .

اما العمال والحرفيون فلا احد يزاحمهم . (الشغل كثير قد ما بدك والاجور جيدة ومرتفعة وما عم بيلحقوا شغل اسم الله)!

ماذا نقول؟ تسمع الوزير قمر تفرح ، تسال المواطن تحزن وتحار .

دولة الرئيس ، انني اطالب هذه الحكومة ان تنزل الى الشارع لتستوضح مصير الاف المواطنين العاطلين عن العمل ، لتعيش مع الناس وتعيش بؤس الفقراء الذين باتوا يشكلون معظم المواطنين ، لتشعر مع الاف العمال الذين سرحوا او في طريقهم الى التسريح بسبب الافلاسات واقفال الشركات والمعامل الصغيرة والكبيرة ، وبالتالي ترى مئات العائلات شردت او ستشرد بسبب الطرد والتصفية . (معمل كبير جدا في جبيل يسرح الموظفين عنده بالقرعة لان انتاجه لا يباع والخسارة مستمرة) .

دولة الرئيس ، اريد من الوزير القرم ان يدخل سجن رومية ، نعم يدخل الى السجن ليرى كم هو عدد الموقوفين والمحكومين بسبب شيكات مرتجعة ولا رصيد .

اريد من هذه الحكومة ان تنزل الى الشارع كما نحن النواب ، ليرى السادة الوزراء كم من البيوتات تبيت بلا عشاء واطفالها جياع . اريدهم ان يسألوا عن المرضى على ابواب المستشفيات او ابواب المحسنين للمساعدة في استشفاء او قسط مدرسة او لشراء زجاجة دواء . اريدهم ان يسألوا عن المواطنين الغلابة الذين لا يملكون ثمن فاتورة الكهرباء والماء او ايجار المحال والمنزل فتراهم يعيشون الظلمة وبلا ماء . . . معظم المواطنين ما زالوا في المدينة وفي القرى يشتررون مياه الشرب والخدمة بالصهاريج حتى الان . ليسألوا كم هو عدد التليفونات الثابتة التي توقفت بسبب العجز عن دفع الفاتورة .

لينزلوا الى الشارع ويروا اذا كان هناك اكثر من واحد يعمل في عائلة كبيرة يفوق عددها عن الخمسة او الستة اشخاص ، ومنهم الجامعي والتقني تجدهم بلا عمل او انتاجية ويعيشون عالة على عجوز العائلة هذا اذا كان محظوظا ولم يسرح من مكان عمله بعد .

ليسألوا عن دورة المحررين المطلوبة حاليا، وهي وظيفة متواضعة، كم بلغ عدد المتقدمين وما هي نسبة الجامعيين منهم، ٨٠٠٠ متقدم والمطلوب ٢٠٠ او ٢٥٠ محررا.

وبعد من تريدنا ان نصدق يا دولة الرئيس؟

هل نصدق الوزير قرم او نصدق الناس المتعبين والمشتكين دائما والسائلين اين اصبحنا الى اين نحن سائرون؟

هل هذا ما وعدنا به بيانكم الوزاري، مزيد من الرخاء، مزيد من فرص العمل، مزيد من البحوث والاستثمارات، ولكن لم نجد مكانا تصرف فيه هذه الوعود؟

بربك يا دولة الرئيس هل ان ما سمعته وما سمعناه من الوزير القرم يتطابق مع ما يعيشه المواطنون وما تتطلبه المعالجة الحقيقية للوضع الاجتماعي والمعيشي والاقتصادي المتردي؟

اننا نسجل لهذه الحكومة غياب هم المواطن عامة والمزارع خاصة عن اهتمامها، نسجل ان هناك ثغرات كبيرة واهمالا فادحا في الاهتمام بهذا القطاع بدءا من تشجيع وانشاء التعاونيات الزراعية ودعم الموجود منها على صعيد توفير الادوية الزراعية باسعار مقبولة، وهي ادوية يحسب المزارع لها الحساب ويضع لها ميزانية تقتطع جزءا كبيرا من انتاجه، حيث لا يكفي غلاء الاسعار فان جودة الادوية قابلة للشك في غياب الرقابة عليها ان لجهة الصلاحية المعرضة للتلاعب او لجهة الفاعلية والجودة.

دولة الرئيس، ويتبع ذلك تصريف الانتاج والروزنامة وتوفير الارشاد وتقديم التسهيلات، وفي هذا الاطار نطالب برفع حصة القطاع الزراعي في الموازنة العامة ليتلاءم مع الحاجات والمتطلبات.

وهنا نبارك ونشكر مبادرة رئيس البلاد العماد اميل لحود الذي كان له الجهد الكبير في فتح بعض الاسواق العربية امام موسم التفاح لهذا العام.

ومن الزراعة الى قطاع الكهرباء نتساءل عن سر هذا الازباك في معالجة موضوع انقطاع التيار في وقت يكون فيه المواطن بامس الحاجة لفاعلية التيار واستمرارية، فالازباك يعم هذا القطاع، كما في مواضيع الفيول وتوفيره وجودته، والمحطات وجودتها وصلاحياتها.

ومن نور الضوء الى نور العلم نرى الازباك ينسحب من قطاع الى اخر، فلا حقوق المعلمين ومطالبهم التي وعدوا بدراستها وتنفيذها قد طرحت، او تمت معالجتها. ولا نشعر ان هناك اهتماما منظما ومدرسا بهذا القطاع، بل نجد ان الارتجال عنوان للتعامل في المعالجة كما جرى «تقفل المدارس... تفتح المدارس...»، عمليات نقل المعلمين تتم بعد بدء العام الدراسي باشهر، مذكرة تلغي اخرى وثالثة تصحح الوضع علما ان المدرسة الرسمية اثبتت جدارتها بفعل جهد المعلمين وعطاءهم ولا نعرف عن هذا القطاع الا ان فيه فائضا، فاذا كان هناك فائض فلماذا التعاقد ولماذا يكون المعلمون كبش المحرقة.

ولنذكر ان احدى المدارس الرسمية قد فاز طلابها بكتابة قصة عن حقوق الطفل تبنتها منظمة «اليونيسف» العالمية وترجمتها ووزعتها الى كل دول العالم وهذه القصة عن قرية ارنون وقد اصبحت الرقم (٦١) في سلسلة الكتب المعتمدة عالميا في منظمة اليونيسف. كيف تعامل معالي الوزير مع هذا الحدث واطالب بمكافأة هذا الطفل وتشجيعه.

وما نريد قوله يا دولة الرئيس ان طلابنا اكفاء ومعلمينا اكفاء، فاين الخلل ولماذا التقصير بحق المدرسة الرسمية، وبحق المعلم عامة والمعلم الرسمي خاصة.

دولة الرئيس، ان ما نعانیه من ركود اقتصادي، هو كناية عن مرض يحتاج الى علاج حقيقي، وهذا المرض لا يعالج لا بالمسكنات او بالمراهم، بل يحتاج الى علاج جذري، وذلك بتنشيط الاقتصاد، لضخ الاموال واستقطاب المستثمرين (الدواء هو الاستثمار)، لاطلاق المشاريع العمرانية والصناعية والزراعية، وهذه المشاريع يجب ان لا تصطدم بالروتين الاداري القاتل، والقوانين العثمانية المهترئة، بل يجب العمل فورا على تحديثها لمواكبة التطور، وازالة العقبات، عقبات من تحت، وهي في الادارة، وعقبات من فوق، وهي في الضرائب المرتفعة، وهنا نسجل حسنة للادارة السابقة التي كانت تتجاوز في بعض الاحيان هذا الرتين، لتسريع العمل وتسهيل مهمات هؤلاء المستثمرين لتشجيعهم على العمل والبقاء في لبنان.

اما هذه الحكومة فقد عبرت عن استيائها من بعض اجهزة الاعلام بحجة انها تتحدث عن اوضاع سيئة في لبنان، مما يؤدي الى عدم قدوم المستثمرين، وكان الحكومة غائبة او بعيدة عن حقيقة هذا الامر. ان تطفيس المستثمرين يا دولة الرئيس ليس سببه الاعلام، بل السبب الروتين القاتل والفساد الاداري وفقدان الثقة.

هل تذكر يا دولة الرئيس الحصص يوم قمت منذ عام بزيارة لمكتبك برفقة احد المستثمرين اللبنانيين المغتربين كان لي شرف تشجيعه للعودة الى الوطن الام، حيث كان احد ضحايا هذا الرتين، وبالرغم من الكساد والركود الاقتصادي، قام هذا المستثمر بانفاق عشرات ملايين من الدولارات في الوطن، وبدأ فعلا بتنفيذ اول مشروع عمراني تم الترخيص له في العام ١٩٩٥، وبعد اربع سنوات، وبعد ان اتم ٨٠٪ من مشروعه فوجئ بتعديل وتطبيق عامل الاستثمار فراجع كبار المسؤولين وانت يا دولة الرئيس الحصص احدهم ولكن دون جدوى مما اضطره الى اللجوء الى القضاء والحمد لله القضاء قد اعاد له حقوقه ولكن متى؟ اعطاه هذا الحق بعد توقيف الاعمال وتعطيلها لمدة سنة كاملة. وهنا اسأل من يعرض على هذا المستثمر خسائره من جراء هذا التأخير؟ ومن يعرضه كل هذه الاشهر؟ ام ان الوقت لا قيمة له عندهم؟ وكيف نعيد الثقة بهذه الادارة؟ ان هكذا اعمال هي التي تبعد المستثمرين وليس الاعلام كما يدعون. ايضا مشكلة ثانية واجهته حيث تبين ان هناك ساقية ظهرت بالصدفة على الخارطة وهي غير موجودة لا صيفا ولا شتاء وليس لها اثر على الارض، وكى يستمر بعمله في هذا المشروع يجب ان يستحصل على مرسوم لالغائها، حيث لم يكن تجاوزهها الا بمرسوم، فزرنك يا دولة الرئيس ووعدنا شخصا بانجاز المشروع، كما وعدنا معالي الوزير سليمان طرابلسي بعد تقديم طلب اذن مرور فوق الساقية بتاريخ ٢٤/

١٩٩٩/٣ بانجاز المرسوم خلال عشرة ايام، هل تعلم ان هذا الموعد وبقدرة مطاطية عجيبة امتد من اسبوع منك وعشرة ايام من الوزير المختص الى سنة كاملة، وبعد هذا التعطيل والتأخير وبالرغم من توقيعه لم يتم تسليم المرسوم لغاية الان.

وهنا اسأل الحكومة اين مصداقيتنا كنواب وكمسؤولين، وما العمل ليعود ويأتي هؤلاء المستثمرون؟ لا يا دولة الرئيس الوعود التي لا تنفذ والعرقلة والروتين هما اللذان يسيئان للاستثمار في البلد ويمنعان عنا الدواء وليس الاعلام او الفضائيات.

دولة الرئيس، لقد دعت الحكومة في بداية عهدها المغتربين اللبنانيين الى مؤتمر من اهم المؤتمرات، تحدث فيه رئيسها والوزراء المختصين، وعرضوا كافة الايجابيات والتسهيلات، واتخذوا جميع المواقف المشجعة، وبالرغم من الوعود كلها، من لبي النداء من هؤلاء المغتربين؟ تقريبا لا اجد الا الفدائيين منهم لان كل واحد منهم يسأل من سبقه وجاء مستثمرا وبعد ان تابع معاناته مع الادارة، فاحجم عن الحضور وهذه قصتنا مع الاستثمار. دولة الرئيس، ايها الزملاء،

هناك قصص كثيرة لا تعد ولا تحصى تجابه هؤلاء في كل يوم، بربكم كيف ندعو المغتربين والمستثمرين للعمل والاستثمار في بلدنا ونحن كذلك؟ وعليه اسال الحكومة الموقرة من يعيد الثقة الى هؤلاء المستثمرين؟ وما هو تعليق رئيس الحكومة عما ذكرت تحديدا ومن كان المسؤول عن هذا التسويف والتأخير وكيف نضمن ان لا يتكرر ذلك؟ ارجو جوابا من دولة الرئيس سليم الحص.

دولة الرئيس، اننا نلاحظ غياب الحيوية والفاعلية المطلوبة لدى الحكومة، نحار كيف نتطرق الى مواضيع تسليم الملاعب في مواعيدها التي ستقام عليها دورة اسيا، او موضوع تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وما يدور حوله من تساؤلات يتركز بعضها في المحاصصة وفي المواصفات التي اتخذت مقياسا لاختيار اعضائه. وماذا عن دور الحكومة في مواجهة موضوع المفاوضات والمذكرة الاميركية التي اشارت صراحة الى تشريع سرقة اسرائيل لمياهنا عبر شق الاقنية وضخ المياه الى بحيرة طبريا.

واذ نكتفي بهذا القدر، لا بد ان نؤكد للحكومة على ضرورة معالجة التقصير في معالجة القضايا السياسية والحياتية، وعلى ضرورة انتهاج سياسة متحركة تنفض البطء والارباك وتنطلق بدنامية شعبية تشعر الناس ان حقوقهم يجب ان ترتقي الى مستوى تكليفهم الضريبي وتسديداتهم لفواتير الماء والكهرباء المقطوعة والهاتف، وسائر شؤونهم الخدمية، التي لم يعد للمواطن القدرة على تحملها وتحمل الزيادات المضافة بالتقسيط على اسعارها وكلفتها.

اما بالنسبة للمنطقة، لقد سبق ان طالبنا في عدة مداخلات بان يتم بناء جسر للمشاة فوق اوتستراد جبيل عند مدخل المدينة «سيدة مارتين»، حيث القتل بالعشرات كل عام، لان الاوتستراد قد فصل بلدة قرطبون عن

كنيستها ومدافنها في الجهة البحرية. لذلك نؤكد ونكرر مطالبتنا العمل على انجاز هذا الجسر الحيوي كي نوقف تساقط القتلى التي كان اخرها رجل وزوجته في الاسبوع الماضي.

ايضا نطالب بانارة وتأهيل اوتسترد جونية - صربا - طبرجا - جبيل ، هذه المدينة الاثرية التي يدخلها السائح في العتمة . كما ايضا نطالب بانارة طريق جبيل - عنايا - مار شربل وهو المزار الالهم والمدرج على الائحة السياحية العالمية . فكيف تبقى طريقة معتمة وهي التي تكمل الى منطقة اللقواق السياحية التي ترون بوسترات كبيرة في الشوارع في لبنان والخارج تدعو الزائرين اليها بعد الحملة التي اطلقت في شهر التسوق، لذلك نطالب بتأهيل هذا الطريق ليتناسب مع اهمية هذا الموقع السياحي .

دولة الرئيس ، ان جزءا كبيرا من «كربجة» الوضع الاقتصادي تتحمل مسؤوليته السياسة المالية ان في مستوى الانفاق وان في مستوى برنامج التصحيح المالي الذي اعتمدته وزارة المال والحكومة .

ففي الجانب الاول، يجدر القول ان الانفاق الحكومي يحرك العجلة الاقتصادية ويوفر مجالات العمل لفئة كبيرة من المواطنين خصوصا اذا كان هذا الانفاق يتسم بطابع الشمولية . وعلى سبيل المثال نتساءل عن مبلغ الالف مليار ليرة لبنانية المستوفاة في موازنة العام ١٩٩٩ لصالح الصندوق المستقل للبلديات ، فلماذا تحجزه وزارة المال وain ستستخدمه ، ولماذا يجري توظيف هذا المبلغ الكبير في سبيل دعم ارقام الموازنة الحالية دون تنمية المناطق او الى تحريك الوضع الاقتصادي والمساهمة في معالجة البطالة التي اصبحت عنوانا لنسبة كبيرة من اللبنانيين؟ كما ونشكر الله ان السفارات الاجنبية تتشدد وتتمنع من اعطاء الفيزا للشباب اللبناني لوجدنا ان هذا البلد قد افرغ من مواطنيه واصبح خاويا من اهله هربا من شبح الجوع والبطالة .

دولة الرئيس ، لن ادخل مع ارقام الموازنة لان من سبقني من الزملاء افاض فيها ولكنني اتساءل عن الارقام الحقيقية والعجز الحاصل في الموازنة ، وتأثير ذلك على برنامج التصحيح المالي الذي يفترض نجاحه التزام الارقام المطروحة . فلماذا نجد هذا الفرق الكبير في احتساب خدمة الدين العام بين مصرف لبنان ووزارة المال؟ ايضا لماذا اتاحت المادة السادسة من مشروع الموازنة عدم ادراج الاموال استدانها لمصلحة مجلس الانماء والاعمار وصندوق المهجرين في صلب الموازنة؟

اموال المتعهدين : اعطوا سندات خزينة وزادوا الضريبة ٢١٪ علما ان تنفيذ الاتفاق تم منذ ٣ - ٤ سنوات ، كما انهم لم يدفعوا بالسندات ، فلتكن الضريبة العالية منذ الان وصاعدا وليس على اشغال انجزت منذ سنوات .

اخيرا نسال الحكومة عن سبب التقتير على قطاعات واسعة من الموظفين والعمال كالمعلمين والعاملين في قطاعي الماء والكهرباء ، فيما هي سخية في قطاع اخر حيث تقدمت الحكومة بمشروع قانون ملغوم جرى الموافقة عليه في المجلس واصبح نافذا .

تنص المادة ١١ من القانون ١٤٦ بتاريخ ٢٩ / ١١ / ١٩٩٩ على استفادة صندوق تعاضد القضاة والمتسبين اليه

من الاعفاءات المنصوص عليها في المادة ٥٨ للجمعيات التعاونية. وتقول المادة ٥٨ ما يلي:

- الاعفاء من الرسم على رخص البناء وبيانات الدروس الفنية وعلى القيمة التأجيرية والرسم على الكهرباء والماء، ورسم الطابع الاميري عن عقود الاقتراض وسائر المستندات.
- اعفاء من رسوم الانتقال العقارية.

وهنا لا بد من تصحيح هذا، فاذا كنا مع هذه الاعفاءات لمصلحة صندوق التعاضد، فاننا تقدمنا بمشروع قانون يحذف عبارة المنتسبين اليه كي يتم حصر هذه الاعفاءات بصندوق التعاضد فقط.

وفي الختام، التحية والاكبار لمؤسسة الجيش قائدا وضباطا وافرادا لما قامت به وما ستقوم به حفاظا وصونا للسلم الاهلي وتراب الوطن، وشكرا.

الرئيس: لماذا تدع وقتك يمر؟ يوجد قانون بهذا الموضوع، ويوجد اقتراح قانون تقدم واعتقد انك انت موقع عليه واصبح في اللجنة المختصة، لماذا تقوم بهذه المقدمة؟

محمود عواد:

تقدمت منذ سنة بسؤال وحول الى استجواب الى رئاسة الحكومة، يخص شركات الخليوي والتخابر الدولي وعدد المشتركين في شركات الخليوي، وجاءني الجواب وكان فيه تناقضات، الدولة تقول ان المسموح بـ ٢٥٠ الف خط فجاء الجواب ان هناك ٦٥٠ ولكن هي كما ذكر لي الوزير اصبحت ٧٥٠ الف خط على نفس الشبكة التي تسع فقط ٢٥٠ الف خط، اريد جوابا صريحا، وما هي الاجراءات التي ستتخذها الحكومة والوزارة؟ ايضا عدادات للتخابر. ان التخابر يا دولة الرئيس مع شركات الخليوي تنتظر الدولة حصتها من كشف تحضره لها شركات الخليوي، يعني ان شركات الخليوي تدفع للدولة هي (وذمتها) لانه لا يوجد عدادات وهذا الكلام مضى عليه اكثر من سنة ونصف السنة ويمكن ستنين.

الموضوع الثاني هو التخابر الدولي وهو Téléglobe، سجن هذا الرجل لانه لم يعط الا Téléglobe كندا، التخابر (طالع ونازل على العالم) حتى الان ومنذ سنة ونصف السنة كذلك الامر لا يزال التخابر عبر Téléglobe فقط محصورا علما ان هناك شركة اسعارها ارخص بكثير من Téléglobe كندا، اريد جوابا عن هذا السؤال وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل جهاد الصمد.

جهاد الصمد: دولة الرئيس، السادة النواب،

ان المحطات والاستحقاقات المصيرية التي تواجهنا في هذه المرحلة تفترض سلما استراتيجيا للاولويات، يبدي الاهم على المهم ويرسم كيفية مواجهتنا للمخاطر المحيطة بنا، الواحدة تلو الاخرى، في ضوء همومنا الوطنية والقومية الملحة، والتي تزداد الحاحا يوما بعد يوم.

والواقع ان الف باء مواجهة هذه الاخطار، واطورها مؤخرا التعتت الاسرائيلي في المفاوضات مع سوريا، يفترض مناعة داخلية وطنية تضرب بيد من حديد كل ما يمت الى المناخات الطائفية بصلة، لان وحدتنا هي سلاحنا الاول والاخير في وجه المحاولات الاسرائيلية المستمرة لتفتيت صفوفنا القومية والوطنية في آن.

دولة الرئيس، ان المخاطر الالفة الذكر تستدعي اول ما تستدعي التفاف جميع اللبنانيين حول الدولة والشرعية، تماما كما تستدعي التفافنا جميعا حول المقاومة الباسلة التي تقدم يوما بعد يوم اروع ما يمكن ان يقدم من التضحيات والبطولات في ان، واخرها تصفية العميل عقل هاشم واصطياد الجنود الاسرائيليين.

واما تحصيننا الداخلية المطلوبة فهي كثيرة وكثيرة جدا، واولها تحصين مجتمعنا الاهلي وتوفير مقومات صمود اهلنا في الجنوب في مواجهة التطورات المحيطة بنا من جهة وفي مواجهة ازمتهم الاجتماعية والاقتصادية.

دولة الرئيس، ليس المقصود طبعاً اغتنام مناسبة مناقشة الموازنة الجديدة لفتح ملفات وعناوين من الماضي، لكن ما نشير اليه انما يصب في خانة الاولويات الوطنية نفسها، طالما ان مناعتنا الداخلية سياسيا واجتماعيا وانمائيا هي السبيل والطريق الى مناعتنا القومية ايضا.

دولة الرئيس، السادة النواب،

نحتاج اليوم اكثر من اي وقت اخر للمصارحة والمواجهة مع الواقع الذي نعيشه والمعاناة التي يقاسي منها اكرثية المواطنين جراء الضائقة الاقتصادية والاحوال المعيشية الصعبة. فنحن الان نعاصر فرصة تاريخية وربما تكون الامل الاخير في بناء الدولة الحديثة، التي عنوانها العريض القانون والمؤسسات بقيادة فخامة الرئيس العماد اميل لحود الانسان الوطني بجداراة واللاطافي قولاً وممارسة والمطلوب الاقتداء بهذا النهج قولاً وعملاً.

اننا نقولها بالفم الملان نحن لسنا ضد الطوائف لكننا ضد التمرس وراء الطوائف لاغراض شخصية فطالما نحن نحافظ على موافقنا الشخصية تكون الطائفة بالف خير، وحين تهتز او تتغير هذه المواقع تصبح مصالح الطائفة بخطر وتنتشر بعباءة الاحباط ونحرك مشاعر المواطنين ونصور لهم بان حرمة الطائفة قد انتهكت.

ان الرسالات السماوية جميعاً تدعو الى الخير والمحبة والرحمة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر فسيدنا محمد (صلعم) يقول: «احسن الى من اساء اليك»، والسيد المسيح يقول: «احب عدوك كنفسك»، لنطبق هذين المبدئين فتكون الدنيا بالف خير.

وليعلم الجميع بان الحرمان والفقر والجوع الكافر لا يفرق بين مسيحي ومسلم ويدخل مناطق الجميع وبيوت الجميع دون استثناء، فالحرمان في جرود البترون وبشري هو نفسه في الضنية وعكار، هذه المناطق التي لا يعرف المواطنون فيها الدولة الا من خلال تذكيرهم ومطالبتهم بتامين وتأدية واجباتهم تجاه الدولة ومعاقبتهم ان هم تاخروا في ذلك، ولكن الا يحق لابناء جيرون والسفيرة وقرصيتا وكرم المهر وعيماز وايزال ان يسألوا الدولة عن حقوقهم ومتى تصلهم هذه الحقوق المشروعة من طرق وجسور وبني تحتية اساسية، نحن لا نطالب بالكماليات، فالضروريات مفقودة.

- هل تعلمون ايها السادة بانه في منطقة الضنية التي تتالف من اكثر من اربعين بلدة وقرية لا يوجد فيها سوى مخفري درك ومبنى محكمة ودائرة نفوس لا تصلح جميعها للاستخدام الاداري .
- هل تعلمون ايها السادة بان هناك خمس قرى في منطقة الضنية (كرم المهر - عيمار - زغرتين - كهف الملول وبحويتا) تتصل مع المنطقة الام من خلال قضاء زغرتا . (المطالبة بزيادة مبلغ ١٥ مليار في المادة السادسة من قانون الموازنة لتنفيذ طرقات رئيسية) في منطقة الضنية .
- هل تعلمون ايها السادة بان ابناء المناطق المحرومة ينزحون باتجاه المدن بسبب احتلال الحرمان لمناطقهم ويؤلفون احزمة بؤس حول هذه المدن وكلنا نعلم ماذا انتجت في الماضي هذه الاحزمة وماذا ينتظرنا في المستقبل وماذا فعلت الحكومة بشأن ذلك؟
- دولة الرئيس، كلنا نعلم ان الزراعة هي العمود الفقري لاهل الضنية من المناطق وهم يعانون لوحدهم ويصمدون لوحدهم ويدفعون الثمن لوحدهم دون ان يابه لهم احد، والجميع يدرك انه حين تتامن مطالب القطاع الزراعي يكون اكثر من نصف الشعب اللبناني بالف خير .
- لماذا لا يستفيد المزارعون من الضمان الصحي والاجتماعي؟
- لماذا لا يعاد تفعيل مكتب الفاكهة؟
- لماذا لا تعالج مشكلة الملاك في المشروع الاخضر الذي يفتقد الى جهاز فني لتنفيذ اعمال يستفيد منها القطاع الزراعي وهذه المشكلة مزمنة وطالبتنا بحلها مرارا وتكرارا علما يتم صرفها حتى الان بسبب الافتقار لهذا الجهاز الفني القادر .
- لقد اقرت الحكومة مشكورة مبلغ مليار ليرة لمساعدة مصدري البطاطا، لذلك فاننا نطالب الحكومة بتخصيص مبلغ ١٠ مليارات ليرة لدعم مصدري التفاحيات والحمضيات والعنب والزيتون اسوة بالدعم الذي تستفيد منه زراعات التبغ والشمندر السكري والذي يصل الى ٦٠ مليار ليرة . نحن مع صمود اهلنا في الجنوب في ارضهم ولكننا نحن ايضا مع دعم المزارع اينما كان في لبنان للصمود في ارضه ايضا .
- دولة الرئيس، السادة النواب،
- الكل يدرك ويعي اهمية ودور وزارة التربية الوطنية في بناء المجتمع الوطني على اسس سليمة فان وجود قطاع تربوي محصن وطنيا ليس حاجة تربوية فقط وانما حاجة اقتصادية اساسية ولكن يا دولة الرئيس لم نر في سياسة وزير التربية الحالي سوى التخبط والتسرع وسوء التوقيت، فعلى سبيل المثال لا يجوز التفكير بدمج المدارس واقفال اخرى في منتصف العام الدراسي وكذلك توزيع الفائض من المعلمين واقفال دور المعلمين دون ان يكون هناك دراسات موضوعية وحلول مقبولة تاتي بنتائج ايجابية بدل ان تنعكس سلبا على اهم قطاع وطني .
- ماذا فعل الوزير لانصاف معلمي المرحلتين الابتدائية والمتوسطة اسوة بمعلمي التعليم الثانوي وكذلك انصاف المفتشين التربويين؟

- ماذا فعل الوزير بخصوص تخريج معلمين نوعيين لتطبيق المناهج التربوية الجديدة؟
- لماذا تأخرت مناقصات التجهيزات المدرسية مع العلم ان هناك دراسات تعدها المناطق التربوية للاعداد المرتقبة تسلم الى الوزارة مع نهاية كل عام، فلماذا لا تزود المناطق التربوية مع بداية كل عام بحاجاتها من التجهيزات وخصوصا المقاعد والطاولات وهناك مدارس كثيرة في الشمال، فهذا العام وعلى سبيل المثال لا الحصر في بقرصونا ومرياطة وبخعون ودير نبوح ووادي خالد وفي الميناء وطرابلس ظهر التلاميذ فيها على شاشات التلفزة جالسين على الارض.
- ماذا فعل الوزير بخصوص المباني المدرسية؟ فمن اصل ٨٥ مدرسة رسمية في طرابلس يوجد فقط ٣ مدارس ملك للدولة اللبنانية والباقي مستأجر. وفي منطقة الضنية لا يوجد بناء مدرسي واحد وفق المقاييس انما كل المدارس هي عبارة عن شقق سكنية يتم استخدامها كمدراس وهي تفقد كافة الشروط من مكتبات ومختبرات وملاعب وغير ذلك.
- ماذا فعل الوزير لحل مشكلة التعاقد الذي يتمركز في القرى والارياف والمناطق النائية والمطلوب اجراء دورات تأهيل ومباراة للمتعاقدين يتم على اساسها ادخال الناجحين منهم الى الملاك وهذا يعطي المدارس في المناطق المحرومة استقرارا تربويا ومستقبلا لائقا للمتعاقدين يخرجهم من الوضع المأساوي الذي يعانون منه حاليا.
- لماذا وبعد مضي نصف العام الدراسي تقريبا لم يتم تزويد المدارس الرسمية ببطاقات العلامات؟
- ما هي الغاية من تعطيل المراسيم التطبيقية للمناطق التربوية مع المطالبة بالافراج عن هذه المراسيم لدفع العملية التربوية الى الامام كما نطالب الوزراء بالوفاء بتعهداتها للعام المنصرم بدفع ما يتوجب من هيئة الاغاثة لصناديق المدارس.
- اما في وزارة الهاتف يا دولة الرئيس، فحدث ولا حرج:
- ماذا يسمى الوزير صرف مئات الالاف من الدولارات على دراسات حول الواردات هي اساسا موجودة لدى اجهزة الوزارة؟ فهل يعتبر ان هذا الثمن مقبول لتقارير خاصة من شركة Delloy & Touch ولا يعتبره هدرا في هذا المجال؟
- ماذا يسمى الوزير التخفيضات الاستثنائية غير المعلنة التي اعلن عنها (السفير ٢٣/١٠/١٩٩٩) لصالح الادارات الاجنبية المدينة، خوفا من تعرضها للهلاك حسب تبريره، فاذا لم تكن هدرا للمال العام، فمن اين له الحق في التنازل عن قسم من ديون مستحقة؟ فنحن نريد ان نعرف حجم هذا التنازل غير المعلن وما اذا كانت الحكومة على معرفة بالتفاصيل ووافقت عليها؟ وفي المقابل نسأل الوزير هل نجح بالحصول على تنازلات لصالح لبنان من البلدان التي لها اموال بدمته؟ ثم ما هي قصة واردات الوزارة؟ فقد صرح الوزير

في نهايات تشرين الاول الماضي، وفي محاولات لتبرير تراجع الواردات، بان السبب في ذلك يعود الى الضائقة الاقتصادية، رغم زيادة ٤ سنتات على كل دقيقة تخاير خليوي، فرضت كجزية تجبي من المواطن كنتيجة وحيدة للتفاوض مع شركات الخليوي، ثم ماذا نتج عن هذه الزيادة الخوة؟ وكيف وصلت الواردات الى نفس الرقم المطلوب في واردات الوزارة لعام ٩٩ وهو بحدود الـ ٨٩٠ مليار ليرة، هل هذا بسبب تحصيل الديون حسب ارقام الوزير وتقارير مستشاريه، بعد الحسومات؟ وهل ان جزية الخليوي وتحصيل قسم من الديون والتنازل عن قسم اخر يجوز ان تحتسب كواردات، وهل نستطيع ان نبني على هذه الارقام بالنسبة للموازنة التي نحن بصدددها الان؟ من المفترض ان الديون قد تمت جبايتها وهي يجب ان تسحب كواردات للسنوات الماضية وليس لسنة ٩٩ واذا لم يتم احتسابها كذلك وكما يقتضي المنطق فان ما يدعيه الوزير كواردات لعام ٩٩ والذي قد نستطيع البناء عليه لموازنة ٢٠٠٠، هو اعلى بكثير من الواردات الحقيقية، والمشكلة انه مع التنازلات والحسومات غير المعلنة، لا يمكننا معرفة الواردات الفعلية المحققة لعام ٩٩، وقد نكون بحاجة الى التحقيق عن قرب باوضاع الوزارة لنكتشف التناقضات في ارقام الوزير، وتجنب الديماغوجية وخداع الرأي العام والمسؤولين حول الواردات وحجمها الحقيقي الذي يمكن توقعه بعد كل الخراب والهدر والتهافت، والذي تحولت وزارة الهاتف مسرحا باثسا له تحت ادارة وزيرها الحالي، فاذا كانت الحقيقة، وحسب ما لدينا من معطيات، وهي كذلك، فان التوقعات لمداخل الوزارة بادارتها الحالية، ستكون موضع مبالغة وتضخيم منسجمين مع التصريحات الكثيرة المضللة للوزير، وهذا السلوك لا يجب تصنيفه في باب السياسة والتوقعات المتفائلة، وانما في باب التهافت اللامسؤول لاثبات جدارة مشكوك بها لادارة قطاع حساس، وهذا التهافت سينتج عنه فقدان نهائي لاي مصداقية لموازنة الوزارة، بالنسبة للواردات، وذلك بعد ان بنيت سنة ٩٩ المنصرمة، الكثير من الازخلة في الحسابات والتوقعات. ان تكرار ذلك، وعلى مستوى اكثر خطورة، لن يكون عفويا، ولن يكون من الممكن تبريره في اي اطار.

دولة الرئيس، السادة الزملاء،

هناك مشكلة اقرب ما تكون الى معضلة هي موضع البناء وتسوية اوضاعه في المناطق الريفية وقد تحدث بعض الزملاء عن هذا الموضوع.

دولة الرئيس، في مناطقنا، ان كل المباني التي تم تشييدها قبل عام ١٩٦٣ تعتبر مبان قانونية وقد تم بناؤها اثناء سنين الحرب وغالبيتها غير مرخص وغير مسوى.

لماذا لا نصدر قانونا مثلما اصدر على ايام الراحل الرئيس فؤاد شهاب واعتبر ان جميع المنازل المشيدة داخل الاملاك الخاصة تعتبر مرخصة لانه لا يوجد هناك نية لقمع هذه المخالفات او ازالتها او هدمها، يجب حل هذه المشكلة لان هذا الموضوع يعاني منه الجميع في كل المناطق، كذلك هناك موضوع المخالفات وغرامات البناء وغرامات السير، القضاة يفرضون غرامات عالية جدا على مخالفتي البناء تفوق اكثر من الرسوم التي تحددها نقابة

المهندسين والادارات، يجب الرأفة بالمواطنين، يعني نقابة المهندسين عندما تفرض ٥٠٠٠ ليرة على المتر المربع والقاضي يحكم بـ ١٠ الاف ليرة، هذا الشيء غير معقول، يجب تنبيه القضاة الى ضرورة التراف والرحمة باوضاع المواطنين في هذه الظروف المعيشية الصعبة، كذلك غرامات مخالفات السير ينطبق عليها نفس الموضوع يا معالي الوزير، اننا نطلب من معاليكم تنبيه القضاة الى هذا الموضوع.

اننا مع التشدد في الرقابة على تنفيذ المشاريع ولكن لا يجوز وقف صرف كافة مستحقات المتعهدين مع وزارة الاشغال وقد قدم هؤلاء المتعهدين كافة الضمانات للوزارة وكلنا ثقة بمعالي وزير الاشغال بانه سيتعاطى بكامل المسؤولية التي عهدناها به مع هذا الموضوع وايجاد المخرج اللائق الذي يضمن حقوق المتعهدين وحقوق الدولة بالدرجة الاولى.

هناك الكثير من المواضيع (صحة وكهرباء ومياه وخدمات وشؤون واعلام...) افاض الزملاء النواب في شرحها لن ناتي على ذكرها بل نؤيد ما ورد بشأنها.

دولة الرئيس، موقفنا نعلنه بوضوح وصراحة وحرية، ودولة رئيس الحكومة هو من قال بان في لبنان كثير من الحرية وقليل من الديمقراطية، واملنا يا دولة الرئيس ان يكون ثمة كثير من الحرية وكثير من الديمقراطية ايضا، والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة للزميل نقولا غصن.

نقولا غصن: دولة الرئيس،

ان المراقب الموضوعي لاداء الحكومة خلال السنة المنصرمة لا بد ان يسجل لها بعض الايجابيات. ولو كان لنا تحفظات على بعض الامور.

فموقف الحكومة بالنسبة للمفاوضات كان حكيما.

وعلى الصعيد الامني لم تتردد الحكومة في ان تكون حازمة حيث كان الحزم ضروريا لفرض هبة الدولة وسيادة القانون. والحزم لا يتنافى مع الحكمة حيث كان من مجال للتفهم والرعاية والاستيعاب.

اما على الصعيد المالي فلا شك ان النوايا حسنة اذا لا بد من تخفيف عجز الموازنة باعتماد سياسة التقشف وترشيد الانفاق. وهذا ما يتبين من الخطوط العريضة لمشروع الموازنة المعروض على المجلس النيابي.

غير ان الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتردي والذي لا تسأل عنه الحكومة الحاضرة يحملنا على التمني عليها السعي الى تحريك العجلة الاقتصادية وايجاد فرص عمل جديدة وحل المشاكل الاجتماعية التي تن تحت وطئها شرائح واسعة من المجتمع اللبناني.

كذلك نتمنى على الحكومة ان تعتمد سياسة بعيدة المدى مبنية على خطة عمل تؤدي الى الخروج من حالة

الركود ولا بد من ان تاخذ هذه الخطة بعين الاعتبار الانماء المتوازن وان تعير اهمية للمناطق المحرومة وبصورة خاصة الى الشمال ومنطقة الكورة بالذات .

وعلى هذا الصعيد لا بد هنا من لفت انتباه الحكومة الى ما نعايه منطقة الكورة من تردي لا يطاق في شبكات الطرق وعلى سبيل المثال لا الحصر اصبحت طريق البحصاص - ظهر العين غير سالكة حتى للمشاة وهو وضع من الخطورة بمكان لا يمكن ان يستمر ويجب معالجته باسرع وقت ممكن .

من ناحية اخرى لا يسعنا . الا ان نذكر معالي وزير العمل بالوعود المتكررة وغير المحققة بالنسبة للوضع السائد في شركة الانترنت التي تتبع سياسة انتفاية في صرف العمال ، وذلك بصورة تعسفية وبدون وجه حق . كما نذكر الحكومة بموضوع تعويضات العسكريين المتقاعدين وبموضوع فروقات سلسلة الرتب والرواتب للموظفين الاداريين وهذا مطلب محق وعادل .

وفضلا عن ذلك نكرر ما سبق ان طالبنا المسؤولين مرارا به وهو ايجاد حل جذري لآفة التلوث التي تعاني منها بلدة شكا، الهري وساحل الكورة .

ان هذا التلوث الذي يهدد البيئة يشكل كارثة بكل معنى الكلمة وتهديدا لصحة الاف المواطنين فلا يجوز تحت اي ذريعة ولاي سبب من الاسباب التغافل عن هذا الموضوع وعدم اعطائه اولوية مطلقة لمنع استمرار هذا الواقع اذ نعلق اهمية كبرى على هذا الموضوع وندعو الحكومة الى عدم التباطؤ في معالجة الموضوع .

من هذا المنطلق نتمنى على الحكومة التحرك السريع على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي لاجل ايجاد حلول للمشاكل التي يعاني منها الشعب خاصة في المناطق البعيدة عن العاصمة والمدن الكبرى اذ ان استمرار هذه المشاكل سوف يؤدي الى المزيد من الاحباط والتفكير بالهجرة وهذا ما تريده حكومتكم وما لا يرتضيه اي واحد منا وشكرا .

الرئيس : الكلمة للزميلة بهية الحريري .

بهية الحريري : بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، ايها الزملاء ،

ان قلب لبنان يواجه التحديات وقدر اللبنانيين التضحية والفداء ، فلبنان ومنذ ان كان يواجه التحدي تلو الاخر ، مرة في الوجود ، ومرة في الكيان ، واخرى بالدور والهوية ، والانتماء وشكل الدولة ، او الدويلات ، وتحدي البقاء او الزوال وتحدي الوحدة والاندماج وتحدي الموت والحياة وتحدي الدمار والبناء .

دولة الرئيس ، لبنان مرآة هذا الشرق ومنارته في آن ، كثيفة هي التجربة ، ومريرة وغالية الثمن ومقلقة ، وخيفة في اكثر الاحيان .

دولة الرئيس، تعاقب على هذا البرلمان، برلمانات وبرلمانات، ووقف تحت هذه القبة رجال عظام ونواب كبار، ما زالت ارواحهم واصواتهم تملأ هذا المكان وحتى الان، كرشيد كرامي وكمال جنبلاط وصائب سلام وآخرين اجلاء وكثيرين غيرهم الذين اتوا الى هنا، ومرارا، ولا اثر لهم، لانهم لم يكونوا نوابا حقيقيين كما كانوا السادة الكبار، الذين عرفوا ان لبنان وطن التحدي وواجهوا التحديات.

دولة الرئيس، ان لبنان الان، وفي هذه اللحظات بالذات، يواجه اكبر التحديات في تاريخه وانتم على راس هذا البرلمان، اننا نواجه حقنا في ان يكون لدينا برلمان وان تكون عندنا حياة برلمانية، وهل نحن نواب؟ نعم، يا دولة الرئيس، اريد وكثيرون من الزملاء ان نبقي في هذا المكان لا ان نعود اليه كيفما كان لنتمتع بحصانته واضوائه وامتيازاته واذلال الناس.

اريد وكثيرون من زملائي ان نكون ممثلين حقيقيين وكما ينص الدستور للامة جمعاء. اننا يا دولة الرئيس، نمثل مئات الالوف من اللبنانيين ومؤتمنين على احلامهم بدولتهم المستقرة والعدالة والشاملة والحاضنة والواحدة والحديثة والمتطورة والمتوازنة والقادرة على النمو والحياة. اننا مؤمنون على احلامهم بالحياة الديمقراطية ومجتمع العدالة والمساواة. اننا مسؤولون عن صياغة مستقبلهم ومستقبل اولادهم واستقرارهم وحقهم بابداء الرأي والاحترام. اننا يا دولة الرئيس، مطالبون بكل ما تحتاجه كرامة الانسان في لبنان، اننا المسؤولون الوحيدون فهنا تصان الحقوق وهنا مصدر السلطات.

دولة الرئيس، لقد كان من البديهي للبنان الخارج من حرب وازمات كادت ان تقضي على مقومات وجوده، ان يطمح، مع نهوض الدولة، لاستعادة دوره الطبيعي والطليعي كحلقة وصل واتصال وتفعيل للعلاقات الحضارية بين الشرق والغرب، كونه البلد الوحيد من بلدان العالم الثالث في منطقة الشرق الاوسط، المؤهل تاريخيا للقيام بهذا الدور.

وكان من البديهي ايضا ان تتمثل الطموحات اللبنانية في التصدي لاعادة بناء البنى التحتية على اسس حديثة تمكن لبنان من مواجهة التحديات التي يفرضها عليه العدو الاسرائيلي المتربص به، والتي تفرضها عليه العولمة التي تكاد تحتاح المعمورة بتقنياتها، فاتحة في المجال امام الدول القادرة والمستقرة للالتحاق بها، ومهددة الدول العاجزة بمزيد من التبعة حتى الذوبان.

ومن هنا، دولة الرئيس، فقد راح لبنان في اتجاه استعادة طاقاته وكوادره البشرية وتوظيف مهاراته الانسانية المتخصصة، وارساء القواعد والاسس السليمة لاستقراره السياسي والاجتماعي والاقتصادي، المرتكز الى بنية تحتية حضارية تكون الاساس في دفع عجلة الحياة في البلاد، وفي اعادة التوازن الى الاقتصاد اللبناني تخلصا من الديون والاعباء الخارجية.

هذا هو المسار الذي كنا نشهده قبل نحو عام وشهرين، فحق لنا السؤال: اين اصبحنا من هذا المسار اليوم؟
بئس الصورة التي نراها، زيادة ملحوظة في نسبة البطالة.

ارقام متصاعدة في سجلات هجرة الادمغة والطاقات البشرية المتخصصة، والايدي العاملة الماهرة.

تراجع موصوف في اداء قطاعات الخدمات من ماء وكهرباء وهاتف، وتقاعس غير مبرر في صيانة البنى التحتية.

عدوان رسمي يومي على مبدأ العدالة الاجتماعية تمثل مؤخرا بضمان خمسمائة سرير اضافية في المستشفيات اللبنانية لحساب وزارة الصحة تم توزيعها على الموالين والمحاسب والتبع، فيما المواطن العادي الذي يلجأ الى مستوصفات وزارة الشؤون الاجتماعية محروم من الدواء المدعوم لافتقار هذه المستوصفات للدواء منذ اكثر من سنة.

اذن اهمال وتراجع مغلفان باطار من الارتباك في الاداء الحكومي نتج عنه فراغ سياسي داخلي وديبلوماسي خارجي، من مؤشرات التلهي في تحضير اللوائح والتقسيمات الجغرافية الانتخابية والتنظير للاعلان والاعلام الانتخابيين، ورفع حجة «التركة» في التغطية على كل عجز حكومي في مواجهة التحركات المطلوبة العمالية والشعبية.

دولة الرئيس، لست معنية بحكومة تذهب او باخرى تجيء، ولكنني معنية حتما بحكومة قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية المصرية، فبعد مرور اربعة عشر شهرا تقريبا على قيام حكومة الرئيس الحص لم يبق في البلاد ما يشرف صورتها سوى المقاومة التي تستنزف العدو الاسرائيلي يوميا، وتوجه له الضربات القاصمة، فاي حصانة اعدتها الحكومة للمقاومة؟

اهي حصانة البلد المرتبك في سياسته الداخلية؟ اهذه الحصانة يمكن لنا ان نحمي المقاومة، وان نشمر انتصاراتها؟

ام هي حصانة العاجز في سياسته الخارجية، المتردد في بناء ملفاته المكتملة في تماسكها وقوتها، في مواجهة عدو مراوغ مستعد لاستحقاق التفاوض ايما استعداد؟

دولة الرئيس، احتضان المقاومة لا يكون باحتفال فولكلوري لاسراها المحررين، ولا بالوعود الرنانة الطنانة التي لا تنفذ لاعادة دمجهم بالمجتمع وتاهيلهم مهنيا وفتح فرص العمل والعيس الكرين امامهم وامام عائلاتهم. وتخصيص انجازات المقاومة لا يكون بالاتجال انتظارا للانسحاب الاسرائيلي الموعود والملموم، بل بالاستعداد عمليا لاستيعاب الالعباء والمهمات التي ستحملها اليينا استعادة اراضيها التي عاث بها المحتل فسادا وتدميرا، فاين ملفات حكومتنا لاستلحاق هذه المناطق واهلها ما فاتهم من اعمال انمائية ومشاريع حيوية، واين المخصصات لمواجهة هذه الالعباء في مشروع قانون الموازنة؟

ابقى في الهم الجنوبي، لاتحدث عن هموم عاصمة الجنوب صيدا وبما ان الاعتبار المتوازن يطال كل البلاد، وانا اليوم اضيف ان لصيدا، مدينتي، حصة مميزة في الاعتبار، والا فاي تفسير لتوقف العمل بشكل تام في البنية التحتية للمدينة القديمة حيث يعيش الالاف من ذوي الدخل المتواضع واي تفسير لتوقف العمل في قصر العدل الجديد الذي شارفت عملية انجازه على نهايتها؟ اي تكشف هذا الذي يطال الاولويات، واي توازن هذا الذي يطال المواطن الجنوبي في حياته بعد ان تباطأ العمل في المستشفى الحكومي الجديد لصيدا الى حد التوقف؟ واية عدالة في التعامل مع المواطنين الصيداويين حين ينام مرسوم سندات التملك الخاصة بمنطقة تعمير عين الحلوة في ادراج المسؤول ليبقى القلق يضغط على السكان ريثما يسمح مزاج المسؤول بالتوقيع؟

دولة الرئيس، لا نستطيع ان ننكر على حكومة الرئيس الحص، انها حكومة جاءت لتعمل، والا فلا مبرر لوجودها اصلا، ولكن دولة الرئيس، الكيد لم يؤد سوى الى العجز، فاصبح من حق المواطن علينا، ومن حقنا، نحن ممثلي الشعب اللبناني، من حقنا على الحكومة ان نسألها ماذا انجزت وماذا عملت خلال الفترة الماضية.

فقبل ستة اشهر من الان وقفنا فوق هذا المنبر لننصح الحكومة بحسن دراسة الملفات امامها خارج لعبة التشفي وفخ الكيدية والمحاصصة والاستنسابية، ودعوناها الى الانكباب على استكمال مشروع بناء الدولة، فاية نتائج اثمرتها نصائح المجلس النيابي، واية موازنة تمخضت عنها الحكومة بعد طول انتظار؟

السؤال واضح وصريح، والاجابة عليه اكثر وضوحا واكثر صراحة: موازنة مرتبكة في ارقامها مرتبكة في فذلكتها لوطن عاجز عن التقدم، يشهد كل يوم مزيدا من التدهور، فيما الحكومة تتلهى باطلاق البالونات الحرارية لحجب الانظار عن عجزها، ولا تخاد الصرخات الصادرة والشكاوى المتصاعدة عن مختلف القطاعات والمرافق، فتقع اسيرة ادعاءاتها، ولا تؤدي بالوناتها الحرارية سوى الى تدمير ما بناه من سبقها، وتهشيم الصورة الايجابية للبلاد.

نعم، دولة الرئيس، لقد وقعت الحكومة اسيرة الواقع الذي اسست له، وراحت تحصد ما زرعت بايديها: شكوى يومية ونظرة سوداء الى المستقبل الاقتصادي للبلاد طالبت اللبنانيين في معنوياتهم وتفاؤلهم، مما ضاعف من حالة التراجع والانحدار يوما بعد اخر حتى بتنا نتساءل عن اي لبنان تريده هذه الحكومة:

هل هو لبنان بلد الخدمات؟ والشرط الاول لتحقيقه يقضي بالتأسيس لادارة حديثة فعالة تدل جميع المؤشرات الى انتفاء وجود اية خطة للوصول اليها، وسط صمت كلي لوزير الاصلاح الاداري بعد نصف كل ما تحقق على صعيد الاصلاح.

فاي اصلاح اداري هذا الذي يضع الموظف غير المناسب في المكان غير المناسب الى درجة استثارة الجسم القضائي نفسه على واقعه مما حمل كفاءات مشهودا لها في السلطة الثالثة على اللجوء الى القطاع الخاص.

هل هو لبنان بلد الانتاج الصناعي والزراعي هذا الذي تريده الحكومة؟ وشرط تحقيقه يقضي بالحد الادنى من الاستقرار السياسي والاقتصادي.

فاين هو هذا الاستقرار المنشود في سياسة الاستنساب في التعاطي مع قضية عودة المهجرين والتعويض عليهم تحصيلنا لمسيرة العودة

نعم، دولة الرئيس، الاستقرار السياسي والاقتصادي اطاحت به الحكومة نتيجة سياسة الانتقام من الماضي ونعيق المتشائم حول هموم الحاضر وصعوباته، ومراوحة المتردد حول التضحيات والجهود التي يفترض بذلها لبناء المستقبل؟

انتقام ونعيق وتردد ادت جميعها الى انكفاء رؤوس اموال عن العمل في لبنان، الى جانب تدابير واجراءات رسمية ادت الى تجميد مشاريع عمرانية برؤوس اموال محلية.

اما الطامة الكبرى فقد تمثلت في الاعلام رسمي راح يروج لسياسة التشاؤم والسوداوية من دون ان يدرك انعكاساتها الداخلية والخارجية على دورة الحياة الاقتصادية في البلاد، وفي المقابل راح يضرب بسيف السلطان ويطلب له محدثا ضجيجا يصم الاذان عن الكثير من الاصوات الواعية والمسؤولة في البلاد، وهنا ايضا من دون ان يدرك هذا الاعلام الرسمي ان ممارساته ستؤدي حتما الى تعطيل الحياة الديمقراطية في البلاد، والى مصادرة حرية التعبير، وهما الرئتان اللتان يتنفس بهما لبنان واللذان يتغنى بهما الاعلام الرسمي في مناسبة ومن دون مناسبة.

دولة الرئيس، واقع القطاع التربوي ليس احسن حالا في سياسة الارتباك والتخبط في القرار، فبعد ان انطلق هذا القطاع بمنهجية حديثة تواكب علوم العصر استنهاضا للدور المدرسة الرسمية، وبعد ان تحققت بعض المكاسب للمعلمين، اذ بنا نفاجأ بانقطاع الحوار مع الهيئة التعليمية تهربا من تحقيق كامل حقوق المعلمين، وبالغاء بعض مواد المنهجية الجديدة، بما يؤدي الى فتح ثغرات في عملية تطبيقها وصولا الى تهشيمها، ويا ليت الامر اقتصر على ذلك، اذ ان عشوائية القرار طالت دور المعلمين بالغاء معظمها من دون وضع استراتيجية مقابلة لبدائل يمكن لها ان تؤدي الدور التربوي المستقبلي الذي مثلته دور المعلمين تاريخيا، ومن دون الالتفات الى الدور المعطل كليا لكلية التربية على اهميته في حال تفعيله. والاعتداء على المنهجية الجديدة طال ايضا بشظاياه مشروع المكننة في المدرسة الرسمية وادارتها الذي تم ارساء اسس تطبيقه بالتعاون مع البنك الدولي، فادت القرارات العشوائية الى تعطيل الاستفادة من المكننة، عبر تغييب مشروع برنامج الاتصال التربوي العالمي، طعنا بالمدرسة الرسمية في الصميم.

اما التقشف فقد راح في اولوياته العجيبة، دولة الرئيس، الى ابعد من ذلك بكثير، حين ادى الى عرقلة اعمال البناء الجامعي اللائق الذي يعتبر اساسا في صهر الاجيال اللبنانية الصاعدة، وتأهيلها لدورها الوطني المستقبلي في بناء لبنان الواحد فحق للمواطن ان يضع اكثر من علامة استفهام حول مصير هذا المشروع، وحول تحديد المسؤولية في عرقلته.

دولة الرئيس، شكل اخر من اشكال التخبط في القرار عند الحكومة، يتمثل بالقرار الصادر عنها قبل تسعة اشهر (نيسان ١٩٩٩)، والذي يقضي بزيادة الرسوم الجمركية على التبغ المستورد بنسبة ٨٤٪ باهداف معلنة من

الحكومة تتخلص بزيادة الإيرادات الاجمالية لكل من الجمارك والريجي، وبتخفيض عدد المدخنين حفاظا على الصحة العامة كما اوحى بذلك بعض الوزراء، ويومها حذرنا من ابعاد هذا القرار وانعكاساته، فماذا تحقق من ورائه؟

لقد ادى بكل بساطة الى انخفاض المعدل الشهري لصناديق التبغ المباعة من ١١٠ الف صندوق شهريا في العام ١٩٩٨ الى ٥٥ الف صندوق شهريا في العام ١٩٩٩، وإلى خسارة خزينة الدولة لارباح الصناديق التي يعاد تصديرها الى الخارج، وإلى خسارة ارباح جزء من الاستهلاك الداخلي.

وبعد ان كان معالي وزير المالية قد توقع زيادة في الواردات السنوية للجمارك والريجي نتيجة هذا القرار تصل الى ١٥٢ مليار ليرة، فان ارقام الاشهر التسعة الاخيرة تشير الى ان هذه الزيادة لم تتعد ١١ مليار ليرة، اي بمعدل سنوي لا يتعدى ١٥ مليار ليرة، وذلك بعد ان تبين من الاحصاءات المتوافرة ان المستهلك اللبناني لم يعتمد الى التوقف عن التدخين، بل عمد الى التحول نحو تدخين المنتجات التبغية المهربة، فاي سياسة هذه التي ادت الى دعم المهربين على حساب الخزينة اللبنانية؟

دولة الرئيس، يشكل «الفرمان» الذي يهدد مصير ادارة حصر التبغ والتبناك، لا بل يهدد مئات العائلات في المناطق المحرومة وعلى الاخص الجنوبية، نموذجا في التعاطي المالي العشوائي يسحب نفسه على مشروع قانون الموازنة الذي لا يتميز سوى بالمغالطات وعدم الوضوح نتيجة تهريب الارقام لتخفيض نسبة العجز التي هبط بها معالي وزير المالية، وهميا، الى ٣٨ في المئة، والتي كان لها ان ترتفع الى ما يتجاوز الخمسين في المئة في حال احتساب ما تم تهريبه، ولا سيما بالنسبة للمبالغ العائدة للبلديات وتلك العائدة للمستشفيات والمتعهدين.

كذلك فان انخفاض موازنات المشاريع الجديدة في موازنة العام الفين الى الصفر، يطعن بحد ذاته في صحة نسبة العجز المقدرة في الموازنة، على الرغم من ان هذه النسبة تعتبر مرتفعة اذا ما قورنت بارقام موازنة تفتقر الى المشاريع الانمائية.

وتنعكس شفافية الحكومة، ضبابية موصوفة في مشروع الموازنة اذا اخذنا في الاعتبار ارتفاع نسبة الدين العام الى ٢٢ مليار دولار علما ان الحكومة تغاضت عن الاعلان حول سبل الاستدانة ونسب الفوائد والمهل الزمنية، وراحت توشي في غير مناسبة بان الهدف من وراء سياسة التقشف وتجميد بعض المشاريع الحيوية هو العمل على خفض الدين العام.

اما أبرز نتائج هذه السياسة المرتبكة فهي انتفاء اية مصداقية للحكومة في حديثها عن نمو اقتصادي يحاول الخبراء عبثا، البحث عن مؤشرات.

دولة الرئيس، لا عجب ان يغرق مشروع قانون الموازنة في المغالطات انعكاسا للارتباك الحكومي، سياسة واداء، وان كان هناك من دليل على هذه المغالطات وهذا الارتباك، فان اصدق من عكسه هو الوزير جورج قرم

نفسه في شرحه السياسة المالية لحكومة هو ابرز وزرائها، وذلك حين شغل نفسه بمطالعة سياسية دفاعية وتجاهل مهمته الحقيقية والتقليدية في الدفاع عن مشروع قانون الموازنة، فأتاح في المجال امامنا لحكم نهائي بان هذه الحكومة، وبعد اربعة عشر شهرا على وجودها في موقع المسؤولية، فشلت في تخفيض العجز، وفشلت في تخفيض الدين العام، وفشلت في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وفشلت في تشجيع المستثمرين اللبنانيين والعرب والاجانب على الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، وفشلت في تحفيز الادارة على العمل وزيادة الانتاجية، ولم تؤد سوى الى الفساد والشلل والعقم، وسط تساؤلات الوطن والمواطنين عما يجبئه لنا مستقبلها بعد!

دولة الرئيس، ان ما يواجها اكبر بكثير من الفوارق بالنسب والارقام واحساسا مني بالمسؤولية وبدقة وخطورة ما نتعرض له الان.

اريد ان اقول، اذا كان قدر لبنان مواجهة التحديات، فاني اريد ان يكون قدر اللبنانيين شيء من الراحة والامان والاستقرار ولامد طويل من الرمان ثمنا لما قدموه من تضحيات وفداء.

عشتم وعاش لبنان

الرئيس: الكلمة للزميل زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: دولة الرئيس،

اولا، فليسمع العالم تحية وتقديرا ومحبة واعتزازا وفخرا بالمقاومة خيارا لنا بابطال المقاومة اداء نوعيا واستشهادا ووفاء، وانتصارا وقوة، تقهر القتل من الاعداء الصهاينة الذين يقتلون شعبنا ويحتلون ارضنا وتسحق السفلة من العملاء الذين لا دين ولا طائفة ولا مذهب ولا هوية لهم سوى الخيانة التي تستحق عقوبة الاعدام.

وليسمع العالم اعتزازنا والتزامنا، ثوابتنا الوطنية، والقومية وتاكيدنا على وحدة المسار الكفاحي والمصير المشترك مع الشقيقة سوريا، نواجه معا محططات التآمر دفاعا عن هويتنا العربية وعن حقنا وعن كرامتنا والتمسك بحق العودة للاخوة الفلسطينيين ورفض التوطين.

والتحية والتقدير للادلاء الوطني الرفيع الذي يجسده العهد والحكومة في دعم ثوابتنا الوطنية والقومية وتعزيز المناعة الداخلية والتضامن الوطني والالتفاف حول هذه الثوابت والخيارات شعبا ومقاومة وجيشا ودولة. والتحية لمجلس النواب الذي استجاب لجانا مشتركة وهيئة عامة للمبادرة الاهلية التي اطلقها دولة رئيس المجلس النيابي وجرى اعلان التوصيات الوطنية التي تؤكد على تمسك لبنان بكامل حقوقه الواردة في التوصيات، كامل هذه الحقوق التي تؤكد بدون قيد او شرط وبدون اي ثمن مقابل على حساب سيادتنا الكاملة غير المنقوصة، على كامل تراب ارضنا تؤكد على التمسك بكل هذه الحقوق الواردة تفصيلا في التوصيات التي صدرت عن هذا المجلس.

اما بعد، فحول الموازنة او مشروع الموازنة ثمة حقائق وموضوعات ينبغي التطرق اليها. ثلاث حقائق ابدأ بالتاكيد عليها.

الحقيقة الاولى: ان صراعا سياسيا حول الموازنة في لبنان يعكس صراعا بين منظورين اقتصاديين بات يتركز بنسبة ٩٠٪ منه على وزارة المالية وبالنسبة عينها على الموازنة. من هنا كان وزير المالية السابق السيد السنيورة المدعى عليه اليوم بجنحة هدر الاموال العامة من القضاء اللبناني كان يشكل رمزا لمنظور «التراليبرالية» او الرأسمالية المتوحشة، والوزير الحالي الدكتور جورج قرم يشكل رمزا لمنظور اخر مناهض له، وبالتالي فلا عجب مطلقا انه كما استقطب وزير المالية السابق نقدنا الحاد كمعارضة مناهضة لسياسة «التراليبرالية» وفلسفة اللجنة الضريبية الى ما هنالك. لا عجب ان يستقطب اليوم الوزير قرم ليس فقط نقد «التراليبرالية»، هناك ايضا الاهواء والحساسيات والغايات الشخصية الى ما هنالك... وانما ايضا عدائية، هذه «التراليبرالية» الشخصية وربما الحاقدة على لسان من حاضر بالعفة عن الحق. العدائية الشخصية الحاقدة والساعية للنيل من وزير المال تشويها وتضليلا وتحمله خطايا السياسات المتوحشة وتبعات تركتها الثقيلة الموروثة.

واسمحوا لنا، دائماذكروننا بتركة الحرب والتي هي قبل السياسات المتوحشة ويعودون ربما الى تحميل الخزينة صفقة الاسلحة على ايام امين الجميل ويتبرمون، عندما تتكلم عن التركة الثقيلة يعني تضيق صدورهم - انا تكلمنا عنها وانتهينا منها، ولان ابرز اوجه الصراع السياسي الدائر الان بين العهد والحكومة ووزير المالية جورج قرم من جهة وبين دعاة «التراليبرالية» واللجنة الضريبية والرأسمالية المتوحشة من جهة اخرى، فاننا على هذا الصعيد منحازون حكما علميا موضوعيا لمنظور الوزير قرم المناهضين «للالتراليبرالية»، هذا المنظور القائم على المرتكزات الثلاثة التي كانت وما زالت جوهر موقفنا الى جانب هذا المنظور.

ما هي هذه المرتكزات التي تجمعنا؟ ثلاثة مرتكزات، حتى لا يقال مرة ثانية، خطابات سياسية، لان اسهل الخطابات السياسية ان ياتي انسان ويقول اين؟

اين الدواء، اين الطبابة، اين الاستشفاء، اين، اين؟ ولا يوجد ابسط منها. يصدر خطابا يدغدغ غرائز الناس ويستجيب لمعاناتهم ووجعهم القوي جدا، هذا الالم الكبير ناجم اليوم لان السرطان الذي رزع في جسدنا وامتصى منا الغذاء و الدواء والطبابة والاستشفاء والسكن والتعليم في ظل الفساد والهدر والسرقات والاختلاسات، هذا السرطان الذي زرع منذ سنوات اعني هذه الشركة الموروثة، من الطبيعي جدا اليوم ان يكون المنا اكبر ووجعنا اكبر، ولكن نحن من موقع المسؤولية، نناقش علميا كيف نقدم العلاج لهذا الانسان المقهور والمعذب الذي يعاني والجائع من موقع المسؤولية لا من موقع قذف الكرة عبثا.

المرتكز الاول: مقولة ضرورة اعادة النظر جذريا بالفلسفة والسياسة الضريبية التي كانت معتمدة في عهد الحكومات السابقة وقد جرى فعليا اعادة النظر نوعيا بتلك الفلسفة والسياسة في موازنة ٩٩ ولو بتواضع في حدود ما سمحت به موازين القوى الفاعلة في المجتمع - وهنا الجميع يعرفون ماذا اقصد - بشكل عام، سمح بالزيادة من ١٠ الى ١٥٪، فقامت القيامة من داخل الحكومة لزيادتها الى اكثر من ١٥٪ ولكنهم لم يقدروا بفعل القوى الضاغطة ويحدود ما اتاحه ايضا المجلس النيابي

الذي خفض النسب الضريبية من جانب اخر التي كان اقترحها الوزير قمر ولا سيما حول الضريبة التصاعدية على اصحاب المداخل الحرة واذا كان ثمة مسؤولية او نقد يوجه للسياسة الضريبية الحالية لا سيما لجهة عدم تشكيلها افتراقا او اطلاقا جذريا مع السياسات الضريبية السابقة وافتراقا اكثر جذرية مع تلك السياسات، فان المجلس النيابي وسائر القوى الضاغطة في حينه - اعني المصارف - هي التي تتحمل اكثر من سواها المسؤولية الاساسية لعدم هذا الافتراق الاكثر جذرية الذي نطالب به، هكذا تقول قوانين العلم.

المرتکز الثاني: الذي يجمعنا مقولة دور لبنان وضرورة اعادة النظر به، قال: علميا «انتهى دور لبنان» فهبت العاصفة السياسية.

تقولون: «انتهى لبنان»، يقول: علميا انتهى «دور لبنان الخدماتي» اي الاعتماد على القطاع الثالث. سمعنا المطالعات حول الديماغوجية التي شاءت ان تجمع بين انتهاء دور لبنان وكان الوزير كفر والحكومة كفرت عندما قالت انتهى لبنان او دور لبنان قالت ذلك انطلاقا من التطورات التي شهدتها المنطقة منذ العقد السابع من القرن الماضي والتي تسبب بالازمة التي وفرت شروط اندلاع الحرب وتجدون في فذلكة موازنة عام ٢٠٠٠ الاطار النظري لهذا المرتکز الذي يؤكد على ضرورة استنباط دور جديد للبنان، قد تقولون هذا وارد الفذلكة التي وضعها الدكتور جورج قمر.

هذه النظرة الثانية في كتاب النظرة الثانية للدكتور محمد عطالله وللدكتور يوسف الصايغ ويؤكد على هذه المقولة نجيب عيسى، الياس سابا، كمال حمدان، ايلي يشوعي، كل اهل الخبرة والاختصاص عندما يبحثون دور لبنان بالتفصيل يعرضون التطورات ويقولون لم يعد يجوز البقاء على اساس القطاع الثالث.

المرتکز الثالث: مقولة ضرورة قيام التوازن بين القطاعات الاقتصادية في لبنان والتخلي عن مقولة هيمنة القطاع الثالث لانها ولت تاريخيا وموضوعيا الى الابد وان الاصرار عليه من قبل رموز الماضي انما يعني اسهاما في اعادة انتاج الازمات وتفاقمها وكبح امكانية النمو والتكيف او اعادة الهيكلة او الاصلاح او التصحيح الاقتصادي - اعني وفقا لمصطلحات علم الاقتصاد الحديث - وهذه ناتي عليها فيما بعد.

في اخر اعمال المؤتمر العلمي الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية والتي تضم حوالي ٦٠ اقتصاديا من اهل الخبرة والاقتصاد كانوا يتحدثون حول قضية التكيف واعادة الهيكلة والتصحيح والاصلاح. من هنا ينبغي اليوم ايلاء الاهمية للقطاعات الانتاجية وخصوصا للصناعة ذات القيمة المضافة العالية وللزراعة وللتصنيع الزراعي وللثروة الحيوانية البرية والمائية وللسياحة ببعديها الثقافي والمناخي. وفي هذا الاطار يتدرج دور القطاع الثالث متكاملا مع القطاعين الانتاجيين الصناعي والزراعي.

اننا في ضوء ما تقدم نؤكد التزامنا هذا المنظور العلمي الحديث القائم على هذه المراكز الثلاثة. اما عن السؤال لماذا تشكل موازنة عام ٢٠٠٠ نقلة نوعية بالمقارنة مع موازنة عام ٩٩، فالسبب بكل بساطة يكمن في انه لم يفصل بين الموازنتين سوى بضعة اسابيع ذلك ان الحكومة السابقة جاوزت مسؤوليتها الدستورية وجبرت لسبب او لآخر هادف عبء اعداد موازنة العام ٩٩ الى هذه الحكومة، فكان ان استغرق اعداد موازنة العام ٩٩ معظم اشهر ذلك العام. هذه الحقيقة الاولى مع متركزاتها الثلاثة.

الحقيقة الثانية: انطوى مشروع موازنة عام ٢٠٠٠ على ميزات اشار اليها في تقريره الوزير جورج قرم وعطفا عليها تمت معطيات وارقام يجدر التنويه بها مرة اخرى ولا سيما اذا ما قورنت مع ما سبق من موارث ثقيل: العجز، الدين، خدمة الدين. تركة ثقيلة ضاغطة حاضرة باثارها، بمفاعيلها علينا وسنبقى نردد ذلك في كل لحظة من نهار ولن نخضع لا لابتزاز ولا ارهاب فكري يحاول اكرهنا على عدم الاشارة الى التركة الثقيلة لان من شاء ان يتكلم اليوم، كان ينبغي ان يتكلم عندما بحث اصواتنا وعندما قمعنا في الشوارع ونحن نرفع شعار الخبز والعلم والحرية.

تركة ثقيلة، دين وعجز سنبقى نردد لانها جزء من التشخيص العلمي لما ورثناه، لان اثار هذه الشركة لا يمكن ان تزول لمجرد مرور عام على الكارثة. اذا كان الخلل ١٦٪ وهو ١٨٪، وكل اهل العلم يقولون اي تصحيح اذا تناول ٢٪ يلزمه سنة يعنى للخروج من ازمة فيها خلل ١٦٪ علميا يلزمها ثماني سنوات اذا كانت الخطة صحيحة على اساس تخفيض ٢٪ من ١٦٪ من الخلل، هكذا نتحدث به علميا. ماذا نقرأ ايجابا او سلبا في مشروع الموازنة، ساوجز في الاستشهادات لكن لجهة الدين وحجمه، لجهة عجز الموازنة وتطورها. لجهة الدين وحجمه ووتيرة نموه طبعاً انخفضت وتيرة نمو الدين من ١٦,٩٪ عام ١٩٩٨ الى ١٥,٧٪ عام ١٩٩٩، ممكن انه لم يكن تحولاً نوعياً ولكن هناك انخفاض او هناك تخفيف من حدة وتيرة نمو الدين. لجهة الفوائد، تمكنت الحكومة من خفض الفوائد حتى وان كان هذا الخفض محدوداً دون المستوى المطلوب، لجهة النمو حددت الحكومة في هذه الموازنة رقماً للنمو يتراوح بين ١,٥٪ و ٢٪ وهذا رقم واقعي وقابل للتحقيق ستقول لماذا؟ ولماذا نصدق ذلك مرتين؟ قياساً على نتائج بالرغم من ان الاستثمار كان جامدا اعني ضربة الكهرباء، لكن دعونا نتوقف عند مثل واحد، بالتوقف عند نسبة عجز الموازنة وتطورها، ماذا كانت نسبة العجز المقدّر في المشروع موازنة عام ١٩٩٧، هل تذكر؟ في عام ٩٧ كانت نسبة العجز ٣٦٪، نسبة العجز الفعلي او المحققة اين وصلت على ايام السيد السنيورة؟ هل تذكر؟ وصلت الى ٥٩٪. فيما يتعلق بموازنة عام ٩٨ نسبة العجز المقدرة كانت ٣٧٪، هل تذكر؟ نسبة العجز المحققة او الفعلية قيل ٤٣٪ زورا لانها عمليا وصلت الى ٦٠٪، لماذا؟ لان في الموازنة السابقة جرى اخفاء وعدم رصد الاعتمادات للمستشفيات، للمتعهدين لسلسلة الرتب والرواتب، للبلديات، للاعتمادات المدورة. اذا عندما نقول بصيغ مزورة ونحن لا نبالغ، من ٣٦٪ الى ٥٩٪ في موازنة عام ٩٧، الفارق هو ٢٣٪ وهذا التقدير مهم، وهذا ما حصل ايضا في عام ٩٨ من ٣٧٪ الى ٦٠٪. بالمقابل دعونا نحاسب الوزير قرم، ماذا قلت في عام ٩٩ عن نسبة العجز المقدّر، قلت ٣١، ٤٠٪ هل هذا صحيح او غير صحيح؟ واريد

بشفافيتك المعروف عنك بها ان تعلن ذلك . وفقا لدراسة وضعها الدكتور خطار شبلي مؤخرا يقول فيها ان العجز الفعلي المحقق في سنة ٩٩ وصل الى ٣٨٪ وانا اريد ان اتحدث عن الذين يتفذلكون بالشفافية، هل هناك شفافية عندما تضع اكثر من مرة ان نسبة العجز ٣٦٪ ويتبين فيما بعد بانها وصلت الى ٦٠٪ هذا ضحك على الناس ويتحدث عن نفسه بانه شفاف وهو كذاب ولص، اما عندما ياتي المقدّر ٤٠٪ والمحقق ٣٨٪ فيجب ان نقول لهذا الانسان باننا نحن نحترم شفافيتك . وفي عام الالفين ما هو المقدّر وما هو الفعلي؟ في العام الالفين، المقدّر نسبته ٣٧، ٢٦٪ والمحقق يجب علينا انتظاره حتى نهاية السنة لنصدق او لا نصدق، وفي ضوء ذلك نحدد معيار الشفافية . ما هو معيار الشفافية وكيف تستخرج الصدقية؟ الشفافية تكون عندما ياتي المكلف ويضع تقديرا ويرى هذا التقدير اذا كان فيه زيادة او نقصا والمعروف ان الفارق يكون بين ثلاثة او اربعة نقاط، اي عندما تزيد النسبة الى ٢٣٪ و ٢٤٪ وتقفز هذه القفزة عندها يكون التزوير وعندها عدم وجود الشفافية والضبابية وهذا المعنى نحن عندما نتحدث فانما نتحدث على قاعدة توقف الهدر والسرقة والاختلاسات والتزوير واللعب بالارقام، هذه هي الشفافية ونحن نعطي ارقاما، وانا اتحدى كل الذين قالوا اين؟ اين؟ اين؟ في خطاباتهم ولم نسمع سوى اين؟ فقط ليستوضحوا . يفتكرون بانهم يرضون الناس، ونحن نقول بان كل هذه الالام سببها كل حالات الهدر والاختلاسات والتزوير التي مرت علينا .

الحريري متخوف من توقيف وزير ماليته ويلتقي الرئيس بري شاكيا هواجسه القضائية، اذا نسيتموها فانا ساذكركم بها: فضائح موازنة الحريري امام لجنة المال والموازنة، شركات، مقاولات وهمية و ٣٧٤ تلميذا لمتعهد واحد، وسمسرات بملايين الدولارات، قرار مجلس الشورى بعدم شرعية تفويض مهمات وزارته الى السنيورة الى ما هنالك . . . وكل هذا سمعتم به والجميع تحدثوا عنه والجميع يعرفونه وهذا ما يجب ان يقال . وفي ضوء ما قلناه وما نقوله، على الاقل عندما ناتي لنتناقش الموازنة دعونا نقول نحن نصدق الرقم المقدّر لاننا امام شفافية وامام حكومة رغم كل ما قيل او اخذ عليها، فعلى الاقل الحكومة ضبطت بشفافية الهدر وليس فيها سارق او مختلس او مزور . وعندما تتوفر اي شروط لاي تهمة فاننا سنوجه التهمة نفسها للوزير نفسه اي كان وفي اي موقع كان دون مساومة او مهادنة او مواربة، فلا مهادنة على حساب وعلى حقوق الشعب . انما حتى اللحظة من الكفر ومن العار ومن التجني ان يقال غير الحقائق بالارقام .

المادة السادسة انا ضدها، فهي مخالفة للدستور واطلب الغاءها من الموازنة واطلب ان تقدم بمشروع قانون على حدة . بما انه جرى التفاهم ايجابا وحوارا مع لجنة الموازنة وكان المجلس متجاوبا، فاسمحوا لنا بالقول بان المادة السادسة التي كنا نعترض عليها في مشروع الموازنة لا يجوز ان تدرج وكنا نقول بانها تدرج تهريبا، تذكروا ذلك . وما ينطبق على المادة السادسة ينطبق على المادة الثانية، لقد قلت ذلك في عام ١٩٩٩ ولا يوجد وقت للعودة الى ذلك، ينبغي ضبطها على الاقل ليس بعجز الخزينة والاستدانة ضمن حدود عجز الموازنة وهذه سنصوت ضدها لانها مخالفة للدستور، ونأمل ان نجد حلا ومعالجة لها .

الحقيقة الثالثة: ان هذه الايجابيات التي شكلت نجاحات نسبية تحققت ولو بتواضع في الاطار الممكن وعلى الرغم من التفليسة الكبرى التي اورثتنا اياها الحكومات السابقة، هذه الايجابيات تبقى مهددة بالتناكل والانقراض وبالتبدد وبالزوال، وتبقى استمراريته وتطويرها وتعميقها رهنا باطلاق عملية النمو الاقتصادي وبمعطيات مرتبطة بمجمل السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية ومقولات التكيف واعادة الهيكلة والاصلاح والتصحيح الاقتصادي وباجراءات متلازمة نتوقف مع علم الاقتصاد الحديث عند ابرزها التي بدونها لن يتحقق اصلاح اقتصادي شامل وسيتآكل كل ما انجزته. وها هي الموضوعات الابعة: التنمية وشروطها في اطار الاصلاح الشامل:

- ١ - محاربة الفساد: شرط لنجاح التنمية غير مسالة بناء دولة القانون والمؤسسات.
- ٢ - الاصلاح الاداري: ينبغي ان لا يتوقف تنحت اي عنوان كان.
- ٣ - التركيز على الاستثمار الاجتماعي سبق واشرت اليه في اكثر من مرة، اعني الاستثمار في الحقل الاجتماعي اي قضايا الناس وقضايا المناطق المحرومة وزيادة الاستثمار في هذا الحقل.
- التنمية وشروطها في اطار الاصلاح الشامل، المرجع: المستند رقم ٢،
- ٤ - نجاح الرؤية الاصلاحية وعدم اجهاضها كما برهنت على ذلك التجارب وكما اكد على ذلك تقييم خبراء الاقتصاد عند معالجتهم لظروف مشابهة لظروفنا، اكدت ان نجاح الرؤية الاصلاحية مرتبط باطلاق عجلة النمو وتطوير الاقتصاد الحقيقي.

كتاب بهذا العنوان كما قلت يحتوي على اعمال المؤتمر - وعدت رئيس مجلس النواب ان اختزل بالاستشهادات ولكن ماذا اقرأ؟ باختزال في الصفحة ٧٣ هنالك محاولة للربط بين اصلاح القطاع النقدي وانا اتمنى ان يجري التوقف عند هذه المسألة - او المالي بالاصلاح الاقتصادي، اعني انا اخشى ان يكون وزير المالية ضحية السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية بشكل او باخر.

ولكن جاء العلماء ليقولوا ان هنالك علاقة جدلية بين هذه الابعاد الثلاثة بحيث يقع نوع من التفاعل بين كل هذه المعطيات ومسألة استقلالية البنوك المركزية. دعونا نقف عند هذه النقطة، ما هي استقلالية البنوك المركزية؟ اعني حاكم مصرف لبنان عنده استقلالية.

ستون خبيراً اقتصادياً في المداولات يصلون للتأكيد على ان مسألة استقلالية البنوك المركزية، هذه القضية يجب عدم النظر اليها فقط من المنظور الاقتصادي بل كذلك من المنظور السياسي. هي مسألة سياسية باعتبار السياسة النقدية جزءاً مهماً واساسياً من السياسة الاقتصادية - واريده ان اؤكد على مقولات النائب بطرس حرب - لا بد من النظر الى الانعكاسات السلبية المهمة لسياسات الاصلاح النقدي التي نتج عنها نمو كبير في اسعار الفائدة مما ادى الى تراجع الاستثمار. وفي الصفحة رقم ٥١٤ تحت عنوان تقليص عجز الموازنة والعجز الخارجي، فالاهتمام فقط بضبط عجز الموازنة لا يكفي. تحت هذا العنوان اقفز لاتناول الموضوع في معرض الاجابة عن هذين السؤالين حول تقليص عجز الموازنة والعجز الخارجي.

«فاننا ازاء حالة ترجع فيها الاختلالات النقدية والمالية الى اختلالات حقيقية في بنية الاقتصادات يمكن التغلب عليها في عملية تنمية جادة ومكثفة، وايضا في ادارة عملية التنمية من جهة وادارة الاقتصاد الوطني في الاجل القصير بصفة خاصة».

ان تحقيق هذه الاهداف في ظل السياسة النقدية المعتمدة الان من قبل المصرف المركزي ينبغي التوقف عندها. ما هو مضمون هذه السياسة النقدية؟

ملاحظتنا النقدية على السياسة النقدية التي تحمل بصمات الفلسفة الحريية المتبناة من قبل المصرف المركزي نوجزها كالتالي:

الان لدينا ثروة ادخارية بقيمة ٣٥ مليار دولار، وعندما تكون قضية شعب بالموضوع لا تعود القصة مزاحا مع حاكم مصرف لبنان او مع غيره ولا مع وزير او غيره. يوجد ٣٥ مليار دولار ودائع البنوك الموجودة على الاراضي اللبنانية. فالحكم يقول ان ودائع البنوك ينبغي ان تتحول الى استثمارات، هكذا نسمع دائما، والا فاننا نجعل السيولة عقيمة. كيف يتعاطى المصرف المركزي مع هذه المقولة؟

سمتان سلبيتان للسياسة النقدية نطالب الحكومة بان تقف عندهما وان تتخذ الاجراءات اللازمة لتصويب وتصحيح واصلاح الحالة المالية.

اولا: تحويل البنك المركزي الى بنك تجاري.

ثانيا: استئانة الخزينة اكثر من حاجتها، بمعنى انه يتلقى البنك المركزي ودائع من المصارف ويدفع عليها فوائد من خزينة الدولة اي من مال الشعب.

البنك المركزي يتوجه الى البنوك قائلا: اودعوا فوائضكم عندي واعطيكم عليها فوائد - من مال الشعب ..

حصة الودائع المصرفية في كل دول العالم لدى البنوك المركزية في ميزانيتها لا تتعدى ٣ الى ٤٪. نشهد في لبنان ان الودائع المصرفية تصل الى حد ٤٠٪ وهذا ما قصده عندما تحدثت عن استقلالية البنوك المركزية، هذه آفة وليست فضيلة.

السؤال الكبير المطروح على البنك المركزي، لماذا هذا التعقيم المستمر للنقد ولماذا نحول دون توظيفه استثمارا. امس تحدث عنها الزميل بطرس حرب، الا تندرج مثل هذه السياسة النقدية في اطار فلسفة الاقتصاد الريعي؟ السنا نحن ضد الاقتصاد الريعي السيء الصيت والسمعة، هذا الاقتصاد الذي حمله رئيس الحكومة السابق لصالح البنوك التجارية. ان سياسة التعقيم هي مسؤولية على عاتق المصرف المركزي. طبعا نحن لسنا ضد ان تربح المصارف كي لا يفهم الكلام غدا بصورة خاطئة، فلتربح المصارف وتزيد ارباحها ولكن عن طريق الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي وليس من محفظة المصرف المركزي اي من مال الناس، وساورد مثلا صارخا عن ذلك: يقتطع عن كل ايداع ٢٪ من اعمال البنك، فاذا وضعت مئة دولار تكون ارباحها دولارين، فارباح

المصارف الصافية في عام ١٩٩٩ كانت حوالي ٧٠٠ مليون دولار، اي انه اذا كان هناك سبعون بنكا فإرباح البنك الواحد هي عشرة ملايين دولار، هذا تقدير وسطي. لماذا لا نقتطع جزءا من هذا ليووظف استثماراً؟

والسمة الثانية للسياسة النقدية هي استئانة الخزينة لأكثر من حاجتها، لماذا بهذه الطريقة اي الطلب من الخزينة الاستئانة من الاسواق الداخلية أكثر من حاجتها وايداع الفائض لدى البنك المركزي لماذا هو الحل؟ لماذا؟ لان ذلك يحول دون النمو الاقتصادي ولا يسمح بزيادة كافية للكتلة النقدية في الاقتصاد لتغذية شرايين هذا الاقتصاد تحت ذريعة محاربة التضخم وتثبيت النقد. هذه السياسة ينبغي التوقف عندها.

بالامس القريب اي في الشهر العاشر من العام ١٩٩٩، د. جورج كان الحساب الدائن للخزينة مع مصرف لبنان ثلاثة الاف مليار وثمانماية مليون ليرة اي ان هناك حوالي ملياري دولار فائضا وستة مليارات دولار ودائع مصارف، فالمجموع هو ثمانية مليارات دولار، هذا المبلغ مخزن وندفع عليه فوائد مرتفعة. لو جعلنا جزءا من هذا المبلغ يدور في الاقتصاد، الا يحرك ذلك ركودا قاتلا نشكو منه؟ لا بل أكثر من تحريك الركود، الا يدفع ذلك باتجاه النمو وبالتالي باتجاه الازدهار الاقتصادي بشكل عام؟

من هذا الموقع، من موقع التصويب وتعميق الحوار، نهدي الى سبل نأمل بان تؤخذ بعين الاعتبار شل هذه الملاحظات.

اذا ما زلنا في سياستنا النقدية كخزينة نستدين أكثر من حاجتنا، نمحو بذلك الاثر الايجابي لخفض الفوائد على سندات الخزينة، كون هذا الفائض تدفع الخزينة عليه فوائد عالية، ورب قائل، لا بديل. البديل مبادرة هجومية من السياسة المالية على هذه السياسة النقدية التي تحمل بصمات الماضي البغيض، لاسيما وان انعكاس السياسة النقدية خطير جدا على بند خدمة الدين العام وعلى النمو الاقتصادي التي ترتبط به الايرادات الضريبية، وبالتالي اذا شئنا ان نحقق حجم الايرادات الضريبية المتوقعة كما اقترحتها انت، فعلينا الاعتناء بالنمو الاقتصادي.

فخلاصة القول اذا، ان السياسة النقدية تؤدي الى عملية تعقيم، وهذا التعقيم يحرم القطاعات الانتاجية من عنصر الاستثمار وبالتالي ينبغي التخلي عن هذه السياسة النقدية الموروثة عن الحكومات السابقة وفلسفتها القائمة على استيراد القطاعات الانتاجية. يوجد ازدهار واختصار للقطاعات الانتاجية، راجعوا تصريحات رئيس الحكومة السابق وتصريحات حاكم المصرف المركزي عندما يتكلمون عن لبنان الصناعة والسياحة والتجارة الخ... يوجد ازدهار.

هذه المدرسة التي يحلم اتباعها حتى اللحظة باعادة احياء الدور القديم للبنان، الدور الوسيط، الدور الذي لا يمكن موضوعيا احيائه، قد ولى عهده تاريخيا والى الابد.

مثل هذا الدور مع التطورات التي شهدتها المنطقة لا يمكن التوقف عنده هذا امر غير علمي وغير منطقي وانه بمثابة محاولة احياء العظام وهي رميم.

لا بد من دور جديد للبنان يأخذ بعين الاعتبار المتحولات للنهوض في ضوء العلم الحديث بسياسة اقتصادية تنموية انقاذية، ولا بد بالتالي من مراجعة السياسة النقدية مصحوبة بسياسة هادفة الى تطوير قطاعات الاقتصاد الحقيقي. والاقتصاد الحقيقي هو عكس الاقتصاد الريعي، اعني مضاربة مالية وعقارية وتوظيفات بسندات، هو الاقتصاد الانتاجي وله قواعده وسماته ابرزها بايجاز:

- الحماية والدعم للصناعة والزراعة والسياحة.
- ايجاد المنافذ الاضافية لتسويق المنتجات حيث يقع العبء الاساسي هنا على الحكومة وليس فقط على القطاع الخاص. ثمة سلة من الاجراءات تفسر ما نعنيه بالحماية والدعم اي تخفيف الضريبة على المدخولات الانتاجية وعلى الات الصناعة. لا يجوز على الجرار الزراعي دفع رسم جمركي ١٠٪ من ثمنه يجب ان نعفيه.
- الغاء الضريبة على المصانع التي تقام المناطق المحرومة لتشجيع الاستثمار وخلق فرص عمل.
- لدينا وثيقة طلب من مجلس الانماء والاعمار وضعها وتعرف بالخطة الانمائية الخمسية التي طلب رئيس مجلس الوزراء وضعها، يجب تضمينها ما نقوله لانها احدي وسائل الانماء، فاذا كان يوجد اعفاء فهذا يعني انها وضعت موضع التطبيق.
- كيف نختار صناعاتنا، كيف نعزز زراعتنا في ظل تعديل مناخي يسمح لنا ربما من جبل الشيخ والى الساحل بزراعات سنوية. فاتورة السكر على سبيل المثال، نحن نستورد ٨٠٪ منها، لماذا؟ مع العلم ان هناك معملا للشمندر وغيره...
- الامن الغذائي، هناك دراسة للدكتور فؤاد سعد حول الامن الغذائي، يوجد عندنا اربعة ملايين مواطن لبناني، فلو استوردنا بقيمة دولارين للشخص الواحد فهذا يعني انه مع كل طلعة شمس ثمانية ملايين دولار امن غذائي، لماذا؟ اين التصنيع الزراعي؟ اين الامن الغذائي عبر مشاريع؟ ولدي مشروع ساضعه بين ايديكم، فالسمك الذي هو غذاء الفقراء، لماذا لا نوفره عبر مشاريع برك وسدود؟ يوجد مشروع قانون ساضعه بين ايدي الحكومة.
- طلب اعتمادات لتربية الاحياء المائية، وقانون برنامج لتطوير وانماء الصيد والتربية السمكية وتربية الاحياء المائية في لبنان. بايجاز ساقراً خلاصة المقدمة التي تقول:
- «ينتج لبنان ٣٥٠٠ طن من الاسماك بينها ٣٠٠ طن من سمك الترويت، ويستهلك اللبنانيون عشرة الاف طن سمك، اي اننا نستورد ٦٠٠٠ طن ويمكن ان يرتفع استهلاك السوق الى ٣٥٠٠٠ طن سنويا.
- فاذا نفذت محطات لتربية الاسماك موزعة على كل المناطق اللبنانية، يمكن ان يصبح انتاجنا المحلي من تربية الاسماك بحدود العشرة الاف طن سنويا خلال ٥ سنوات.

يوجد مشاريع بالتفاصيل تؤكد انه حتى في الحدائق يمكن انشاء برك لتربية الاسماك، فاي بركة مساحتها خمسون مترا وعمقها متر واحد، يمكن ان تطعم عائلة من خمسة اشخاص سمكا، وبهذا تكون قد وفرنا استيراد اللحوم. كل هذه هدايات ايضا لتنوير الحكومة من اجل تخفيف معاناة الناس.

الموضوع الاخر: محاربة الفساد هو شرط لنجاح التنمية، نائب رئيس البنك الدولي في واشنطن الدكتور ابراهيم شحادة، في مؤتمر القاهرة حول افاق جديدة لتدعيم النزاهة والشفافية والمساءلة الادارية من منظور استراتيجي ومؤسسي، يورد العلاقة الوثيقة ما بين التنمية ومحاربة الفساد بثمانية شروط:

- ١. الوعي العام لدى جمهور الناس.
- ٢. التزام القيادة السياسية.
- ٣. اصرار مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الاحزاب والجمعيات.
- ٤. تقوية القدرات المؤسسية في اجهزة الدولة.
- ٥. نشر الحقائق وانسياب المعلومات على الناس.
- ٦. العمل الجاد من اجل توفير بيئة اجتماعية في البيوت والمدارس ومكاتب الحكومة والبلديات.
- ٧. تعاون القطاع الخاص بما في ذلك الشركات الاجنبية.
- ٨. تعاون مع الدول الاخرى.

وفي الخلاصة يوجز برنامج البنك الدولي بالعبارة التالية: عام ١٩٩٧ اعلن البنك الدولي برنامجا شاملا لمساعدة الدول في مواجهة الفساد اقتناعا منه بان مستوى الفساد اصبح امرا يتعلق بسياسات التنمية، لا يملك البنك تجاهله لما له من اثر على تدفق الاستثمارات.

اذا تدفق الاستثمارات لا يكون بتخفيض ضريبي، كي نشجع الاستثمار علينا ان نحارب الفساد ونصلح القضاء ونصلح الادارة ليعرف المستثمر انه اذا جاء لا يضع حقه، او انه غير مضطر لدفع رشوة، او انه اذا قام دعوى لا يكون مصيرها الزعبرات والتدخلات لما في ذلك من اثر على تدفق الاستثمارات والمساعدات الخارجية وعلى نجاح وفشل مجهودات التنمية بصفة عامة.

المراجع: الحياة الاقتصادية ١٩٩٩/٩/٢١ وهذا المستند رقم ٤، لماذا توقفت محاربة الفساد او لماذا انطلقت الحكومة وحدث التراجع؟ هل لاعتبار ظرفي املته توازنات ظرفية بانتظار مرور الاستحقاق الانتخابي؟ لا يوجد اي مبرر للتراجع عن مكافحة الفساد، اما اذا برم الدولاب مجددا فهذا ممتاز.

نحن ووزير المال السابق حينها لم نتجن عليه - قلنا ليس من موقع الشماتة وليس من موقع التجني لاننا اساسا كنا نعارض هذه السياسات وقد اعلنا ذلك من على هذا المنبر اكثر من مرة.

وفي احدى المرات قلنا له انه يمكن اذا جاءت دولة قانون ومؤسسات ان ترى نفسك في السجن . ورغم هذا لم نستبق شيئا فالامر امام القضاء ، لا يجوز لا من الزاوية التنموية ولا من الزاوية السياسية ، لماذا؟ ايضا وعطفا على ما سبق وقال : ابدأوا باسترداد السرقات من الفاسدين والمفسدين الذين اورثوكم ، ووصفكم بعضهم بحكومة الطفر فيما كانوا هم واسيادهم وصحبهم السبب في طفر البلاد والعباد . من يورث التفليس والطفر لا حق له بان ياتي الحكومة بالطفر ، فليسأل نفسه من الذي شطف كل الاموال وجعلنا غارقين في دين وعجز واوصلنا الى هذه الكارثة ولا نريد التوسع اكثر من ذلك . الاصلاح الاداري ، يصح فيه الشيء نفسه . ايضا بايجاز الرؤية النظرية جاهزة ، لقد اشبع كما الفقه ونضج واحترق ، الاصلاح الاداري كنظرية ولسنا بحاجة الى نظريات .

لدينا دراسات للدكتور شلق وبعض الوزراء السابقين ، يمكن اذا وضعت موضع التنفيذ ، يمكن ان تخطو خطوات بهذا المجال ، على الاقل بدءا بدمج الوزارات انتهاء بموضوع الثمانية الاف وظيفة الشاغرة التي لا يوجد فيها موظفون ، وبالتالي اذا غيناها بافق اصلاحي نكون قد خففنا من هذا الحجم . لكن في هذا المجال سالتجاوز المستند الرابع لاتناول اشارة مهمة ، هي الاشارة للتركيز على الاستثمار الاجتماعي كما في المداخلات والاوراق الواردة نشير اليها مرارا ، الاستثمار الاجتماعي حاليا سواء ما ورد في دراسات لصندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي عن الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية ، وكتاب الطريق الثالث لتحديد الديمقراطية الاجتماعية «لانطوني جيفنز» الذي يشغل حاليا وظيفة مستشار «لطوني بلير» .

نحن عندنا محطتان ، قضايا الناس والمناطق المحرومة . بالنسبة للمتقاعدين ، انا ساقترح تعديلا على المادة ٢٢ يوازن بين ما ياخذ المتقاعدون قبل العام ١٩٨٣ وما اخذه المتقاعدون بعد العام ١٩٨٣ ، فاذا كانت ثلاثة اقساط فليكن ، اساتذة الجامعة ، المعلمون ، عمال المياه ، لهؤلاء الاولوية .

الرئيس الحص طلب في حالته طلبا ارسله الى مجلس الانماء والاعمار تجديدا الاولويات :

- مراعاة القطاعات الاجتماعية بمعناها الواسع ، تشجيع وتطوير القطاعات الانتاجية ، الزراعة والصناعة السياحة .
- مقتضيات الانماء المتوازن بهدف تطوير المناطق الاقل تطورا .
- رفع وتيرة النمو الاقتصادي على مستواها الحالي المتدني .
- استكمال عقود المشاريع العامة الموقعة سابقا .

هذا مختار ، لكنه لماذا لم ينفذ بعد؟

اود السؤال ، اذا كانت الاجابة تقول عناوين الخطة الخمسية الاعمارية بدأت تتضح : الصرف الصحي والمواصلات ومياه الشفة والبيئة الاكثر تاخرا ، ٥٦٠٠ مليون دولار كلفة الخطة ، منها ١٨٠٠ مليون دولار لمشاريع مقرر ، اذا كان هذا هو الجواب فالسؤال المطروح هو الاتي : ٥٦٠٠ مليون دولار اي بحدود ستة مليارات

دولار، فعلا كان الانفاق ولماذا كانت الاستدانة في السنوات السابقة خاصة واننا قد وصلنا الى دين بقيمة عشرين مليار دولار، والان يقال باننا بحاجة الى ستة مليارات دولار للاستجابة لهذه الضروريات في سياق خطة انمائية في المناطق المحرومة.

اذا ماذا كنا نفعل طوال الخمس او الست سنوات السابقة؟ ومن الذي يتحمل المسؤولية؟

الان لوضع هذه الامور موضع التنفيذ يمكن ان يسهل على اي انسان من موقع غير مسؤول ان يقول اين؟ ويركب خطابا يضمه احتياجات اصغر حي واحتياجات اكبر حي، هذا صحيح لانه لا يوجد انماء متوازن. ابدأوا على الاقل بانارة شمعة في هذا المجال، فهذه الشمعة يجب ان تضيء الظلمة وتثير على الاسباب علميا. لاجل هذا، الفصل السادس يتضمن المعالم الرئيسية للمداولات وتحت عنوان الفقر والفقراء لانه يتناول شبكات الامان الاجتماعي، الفقر والفقراء، المرأة والفقر، البطالة والنمو الاقتصادي. وتاكيدا مرة اخرى، هذا لم يعمل لا في جهة يسارية ولا اي شيء.

هذا صندوق النقد الدولي وقد وضع في الامارات، وماذا يقول: «اذا كان هيكل القوة السياسية القائم في المجتمع يقود الى اعتبار الفقر ظاهرة هامشية تعالج سياسات للتخفيف منها بواسطة الاليات التي تمثلها شبكات الحماية الاجتماعية بدل السعي للقضاء على الظاهرة واجتثاثها من جذورها كما تقتضي السياسة الحكيمة ان تستاصل اسباب الفقر وليس ان نعالجها عبر شبكات الامان. ان المعالجة السليمة ينبغي ان تبدأ من الكف على اعتبار ان الفقراء هم المشكلة والنظر اليهم على انهم مصدر الحلول للامنة الاقتصادية، كونهم مصدر الحلول لازمة الاقتصادية لانهم يشكلون غالبية السكان وقوم القوى العاملة المنتجة، وان اطلاق طاقتهم من عقاليها بشكل الحدود الجديدة والجديدة التي تتسع عندها افاف التنمية». انه يحكي عن البطالة وعن الفقر، هذه هي القوة التي تكمن في امكانية معالجة التنمية الاقتصادية، «ان القضاء على الفقر لا يكون الا بتراكم راس المال البشري والاجتماعي والمادي وبالذات بناء المهارات والقدرات البشرية واصلاح نسق الخوافز، وعناصر التنظيم الاجتماعي المختلفة وعلى راسها نظام الحكم بحيث يكون هذا النظام ممثلا للناس ومسؤولا امامهم، وتفجير طاقات الفقراء من عقاليها، لا يكون الا باستعارتهم حقهم بالتنظيم السياسي وفرصتهم المتكافئة في بناء المجتمع المدني». الاجماع على هذه التداولات من ستين خبيرا اختصاصيا كما ورد في المستند رقم ٧.

اخيرا بالنسبة للخصخصة: الحكومة تقول ان شروط الخصخصة غير متوافرة الان لانه اولا ينبغي ان نصلح هذه المرافق وان نبحث عن مشتري.

لنقف عند اصلاح هذه المرافق، فليكن شعار الحكومة اليوم طالما نحن ندرس، لنرى ما اذا كانت هذه المرافق تطفئ الدين ام لا. لماذا بيعها كخردة؟ نقول اذا كانت غير مصلحة ستباع «بالبلش»، اذا فلترفع الحكومة شعار، اصلاح هذه المرافق والقيام باصلاح هذه المرافق، وبعد اصلاحها تطرح عندها جدوى امكانية خصخصة هذا المرفق او ذاك. انا اعتقد ان هذا الشيء منطقي، يرتضيه الرأي العام، الفعاليات الاقتصادية، المجلس النيابي...

انما لنبدأ اولاً برفع شعار اصلاح هذه المرافق وليس خصخصتها لان لدينا موقف سلبي من الموقف الايديولوجي والتنظير الايديولوجي حسب ما ورد في هذا المرجع الذي اشرت اليه انه غير صحيح كما ورد بالفلذكة اقتصاديا ان الخصخصة ادت الى نتائج ايجابية، يوجد في الدراسات وفي التداولات الاخيرة ما يقول ان هذا الكلام غير صحيح.

ان خيار الاصلاح والتغيير دولة الرئيس، انت كررت اكثر من مرة، وانه يفترض توازن قوى لصالحه في المجتمع والدولة، اذا كانت موازين القوى لصالح القوى المتضررة من الاصلاح والتغيير، فالاصلاح والتغيير لن يتحقق لا معكم ولا مع سواكم الا اذا تغيرت المعادلة لصالح قوى التغيير والاصلاح بالانخراط في مسار التغيير والاصلاح عندها يمكن تذليل العقبات امام مسار التغيير. الميدان الذي تحسم فيه مثل هذه المسألة هي في القريب العاجل الانتخابات النيابية.

اذا جاء الشعب بمجلس نيابي يضم باكثرية نوابا يدعمون التغيير والاصلاح، فيمكن لعملية الاصلاح التغييرية ان تتقدم، اما اذا جاء الشعب بمجلس لا يسمح الله لمكون في غالبية من معارضي التغيير فلن يتغير شيء وتتبدد الفرصة وتنتقل البلاد حتما من سيء الى اسوأ.

واذا ضاعت الفرصة التاريخية التي وفرها مجيء الرئيس العماد لحود هذه المرة فسيكون الثمن غاليا وباهظا ندفعه جميعنا.

ولكن مرة اخرى مهما كانت الصعوبات طاغية، ومهما بلغت شراسة القوى المضادة للاصلاح والتغيير، ومهما بلغت شراسة وضراوة وهجمة الفاسدين والمفسدين، فاننا مع حركة التاريخ ومع الشباب ومع الشرفاء ومع قوى الاصلاح والتغيير، كل من موقعه لن نبأس ولن نسمح بان تتبدد الفرصة وتسقط احلامنا وبان تذهب هباء تضحيات شعبنا ودماء شهدائنا، اننا فعلا في مثل هذه المناسبة التي تنقل مواقف لبنان على الملأ نجدد امام شعبنا، عهدنا في الاستمرار بالكفاح كما بدأنا منذ عام ١٩٧٠ كفاحا يوميا دؤوبا متمثلين الروح النضالية والجهادية عينها التي ارتقى المقاومون بها لصناعة التحرير وصناعة عزتنا وكرامتنا، وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل نديم سالم.

نديم سالم: دولة الرئيس، ايها الزملاء،

بعد مرور اربعة عشر شهرا على تاليف الحكومة، كان لديها متسع من الوقت لوضع خطة لتنشيط الاقتصاد وتحديد الدور الاقتصادي الذي نريده للبنان.

نحن ندرك صعوبة الازمة التي يتخبط فيها الاقتصاد: اولوية تخفيض العجز، التحكم بالمدىونية، لجم الهدر والسعي الى الحد من تراجع النمو، انما من مسؤولية الحكومة ايجاد الحلول الملائمة للخروج من هذه الازمة. الى جانب المعالجة الحسابية، كان على الحكومة ان تؤمن المناخ الملائم لتنمية الاقتصاد، اي بخلق الاطار

القانوني والمؤسسي الكفيل بثبيت حوافز الاستثمار وذلك: بضرورة تحديث الادارة، ومحاربة الفساد، ووضع قوانين وانظمة جديدة.

بالنسبة لتحديث الادارة كان المفروض اعتماد معايير الكفاءة ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، ولكن اكثرية الذين عينوا كانوا من المحاسبين، وليس لديهم الكفاءة المطلوبة. اما محاربة الفساد فتبدأ بمحاسبة كل المخالفين، ولكن الذي حصل، ان سيف النقمة اقتصر من بعض الموظفين وحيد الذين يتمتعون بحماية سياسية. كما كان على الحكومة ان تضع قوانين وانظمة جديدة تخفف من البروقراطية الثقيلة وتبسط الاجراءات الادارية ولكن حتى الان لم يصدر اي شيء بهذا المعنى. كل هذه التدابير لو تاملت كانت لتريح المستثمر الذي نحن بحاجة اليه، لاننا نعيش في ظل نظام اقتصادي حر مبني على المبادرة الفردية.

دولة الرئيس، قدرت الحكومة زيادة الواردات بحوالي ٩٠٠ مليار ليرة عن تلك التي حققتها سنة ١٩٩٩، علما ان العجز في واردات سنة ١٩٩٩ كان بحوالي ٥٠٠ مليار ليرة. فكيف يمكن لوزارة المالية ان تجبي هذه الزيادة خاضة ان الوضع الاقتصادي اسوأ مما كان عليه في السنة الماضية، والقدرة الشرائية للبناني تدنت كثيرا. لذلك نرى ان الواردات لن تتعدى ما جبي سنة ١٩٩٩ بذلك سيصبح العجز اقرب الى ٤٧٪ مما هو الى ٣٧٪، فكان على الحكومة ان تتعاطى مع ارقام الموازنة بطريقة واقعية واكثر شفافية.

دولة الرئيس، ايها السادة،

اذا اردنا تنشيط الاقتصاد، علينا التركيز على تنمية القطاعات الانتاجية، وعلى راس هذه القطاعات، الصناعة، والكل يعلم تكاملها مع قطاعات اخرى اهمها الزراعة.

بالنسبة للزراعة، فحالة القطاع مزرية اذا استمر الوضع على هذه الصورة. من غير المقبول ان يستهان بالقطاع الزراعي، الذي هو محور اساسي في البنية الاقتصادية. لذلك اضم صوتي الى صوت رئيس لجنة المال بتأييده طلب وزارة الزراعة بزيادة اعتماداتها بقيمة خمسة وعشرين مليار ليرة دعما للزراعة.

دولة الرئيس، كلام كثير يتردد حول الغاء وزارة الصناعة. ان الصناعة تستحق ان يكون لها وزارة تعنى بشؤونها، وتسير نشاطها ذهنية الايمان بالانتاج الوطني والعمل على ازدهاره.

ان برنامج العمل لتنمية الصناعة اللبنانية الذي وضعه الوزير السعيد يذكرونا بمجموع التوصيات التي اتخذت في الندوة التي نظمناها عندما انشأت وزارة الصناعة، اذ كانت تتضمن رؤية شاملة لوضع الصناعة في لبنان حاضرا ومستقبلا، وهذا شيء ايجابي لا سيما انها توصي بحلول ارادها الصناعيون انفسهم كافضل الوسائل للنهوض بالقطاعات الصناعية على اختلافها. ولم يبق لهذا البرنامج سوى اطلاق الية التنفيذ.

كما اننا نناشد الحكومة، ونحن في زمن العولة العمل على تفعيل كل اجهزة الدولة، لا سيما الموجودة منها في الخارج من خلال سفاراتنا للتعريف بمنتجاتنا وتشجيع تصديرها. كما على الدولة رعاية كل نشاط يهدف الى

التأسيس لعلاقات توأمة وقيام تحالفات استراتيجية بين صناعات لبنانية واخرى اجنبية.

ان هذا المناخ كفيل باعطاء زخم جديد لمؤسساتنا الصناعية ويشجعها على المضي بخيارات صعبة، انما تفرضها قوانين الاقتصاد الحديث الا وهي «التخصص».

دولة الرئيس، ان الاستقرار الاقتصادي يتطلب استقرارا سياسيا، الذي لا يمكن ان يتحقق الا اذا تسنى للحكومة تطبيق كل الشعارات التي اطلقتها. لكن، وللأسف فشلت في ترجمة المبادئ والاسس التي تضمنها خطاب القسم، وظهرت تقصيرها وعجزها عن مواجهة الاحداث الكثيرة التي اعترضتها. ولا بد لي في كلمتي من التوقف عند جملة مواضيع:

في موضوع الامن:

اما في موضوع الامن، فلا بد لي من التوقف امام ما حصل في الاونة الاخيرة من حوادث مؤلمة سقطت في خلالها شهداء من القوى الامنية الشرعية ومواطنون ابرياء، ننحني امام ذكراهم اجلالا. ولا بد من الاشادة بدور الجيش الذي قمع الفتنة في مهدها، فأثبت حضوره الفاعل في غياب السلطة السياسية.

ويقتضي هنا توضيح الاتي: ان المسؤول الاول عن الامن في لبنان هو وزير الداخلية. اللافت ان الوزير لم يجمع المجلس المركزي الا بعد مرور عشرين يوما على حوادث الضنية. وبنتيجة الاجتماع طمأن اللبنانيين بان الامن ممسوك جيدا ولا يسمع لاحد المس به. وهنا لا بد من نسأل، هل ان الوزير المقتنع ان اللبنانيين سيصدقونه؟.

لم ينسوا بعد، الجريمة التي وقعت في صيدا منذ عدة اشهر وذهب ضحيتها اربعة من خيرة القضاة صرح يومها وزير الداخلية ان التحقيق يجري بكل سرية وسرعة، وستظهر نتائجه قريبا.

كما ان اللبنانيين لم ينسوا انه منذ سنتين قامت ثورة الجياع في البقاع، وصدرت بحق قائدها مذكرة توقيف ولا يزال حرا طليقا يتجول في المنطقة.

كما انهم لم ينسوا التفجيرات المتكررة التي حصلت في صيدا وجوارها، ولم يلق القبض على الجناة، الى ما هنالك من جرائم بقيت بدون الكشف عن فاعليها.

وهنا اسأل وزير الداخلية: اذا كان الامن ممسوكا، فلماذا لم يتم استدراك الحوادث التي وقعت في الضنية، خصوصا وان التحضيرات لها بدأت منذ اشهر من قبل اشخاص غير للبنانيين، اننا نسأل كيف دخل هؤلاء الغرباء الى لبنان؟ وكيف دخل السلاح؟ كل ذلك حصل والدولة غائبة.

واسأل: ماذا عن جريمة صيدا واين اصبح التحقيق؟ وهل تم كشف الجناة؟ اين هي الملاحقات في حوادث بعلبك؟ اين هم الذين فجروا المحلاب في صيدا وجوارها؟ وهل تم القبض على الذين اعتدوا على الكنائس؟

إذا اردت يا معالي وزير الداخلية ان يصدقك اللبنانيون، فاعطي الاوامر الى الاجهزة الامنية لكي تسهر على الامن بدلا من ان تتلهى بمراقبة هذا السياسي او ذاك، او ملاحقة المواطنين الابرياء على الحواجز.

قانون الانتخاب:

كان على الحكومة قبل وضع قانون الانتخاب ان تاخذ بحوثات الطعن المرتكزة على عدم العدالة والمساواة التي وضعها المجلس الدستوري بشأن القانون الصادر عام ١٩٩٦، وذلك احتراماً منها لدولة القانون المؤسسات. هنا لا بد من التذكير ان المجلس الدستوري لم ينشأ فقط لاستلام البيانات بثروات المسؤولين، انما ليتأكد من دستورية القوانين، لذلك على الحكومة والمجلس النيابي ان ياخذ بقراراته اذا كانا فعلا حريصين كما يقولون على دولة القانون والمؤسسات. عند تخلف الحكومة بالاخذ بالطعن بقانون ١٩٩٦، تقدمت مع الزميلين نسيب لحد ونجاح واكيم بمراجعة ابطال لقانون الانتخابات رقم ١٧١/٢٠٠٠ امام المجلس الدستوري، املين ان ينضم اليها سبعة نواب كي تقبل المراجعة بالشكل، مع الاسف لم يتحقق ذلك، وفاتت الفرصة على اللبنانيين ان ينتخبوا ممثلهم الحقيقيين.

كان على الحكومة ان تعمل على ترجمة الشعارات التي رفعها رئيس الجمهورية بشأن قانون الانتخاب، والتي اكد اكثر من مرة عليها وهي العدالة والمساواة وصحة التمثيل وعدم الغاء الاخر. على رغم اعتراضه على القانون، فاني ادعو المواطنين والناخبين الى المشاركة الكثيفة في الانتخابات، علما تساهم في تصحيح الخلل وتقوم الاعوجاج.

على امل ان تترجم الحكومة وعودها بتامين حيادية النزاهة للعمليات الانتخابية، علما بذلك تعوض الثغرات الاساسية والجوهرية في القانون المفصل على قياس اشخاص، وتحترم حق الناخبين في ابداء رأيهم بحرية مطلقة، فلا نضطر ان نردد ما قاله الرئيس الحص على اثر انتخابات ١٩٩٦: «انها اسوأ انتخابات حصلت في لبنان».

الاثراء غير المشروع:

شكلت مبادرة رئيس الجمهورية الى تقديم تصريح عن ممتلكاته المنقولة وغير المنقولة، خطوة في اتجاه تثبيت الشفافية التي طالما تكلم عنها، مع العلم انه يكون قد تقيّد بالقانون ليس الا.

رغم اهمية الخطوة، نرى ان بعض «الاعلام الرسمي المطبل» افرغها من مضمونها وحاول تضخيم مراميها، في حين انها خطوة طبيعية من قبل مسؤول رفع شعار دولة القانون والمؤسسات.

في الاعلام:

على رغم كثرة وسائل الاعلام خصوصا المرئية منها، يبدو ان هناك حظرا من قبل اجهزة الدولة على بعض السياسيين المعارضين وكانهم يخافون مما سيقولونه. هنا اسال هل عدنا الى ايام الاشباح والدكتيلو؟

هناك محطات تستضيف سياسيين يتهمون على زملاء لهم، من دون ان يعط هؤلاء حتى حق الرد او الدفاع

عن انفسهم، الشيء الذي يتنافى مع الاعراف في البلدان التي تدعي الديمقراطية، لذلك يجب اعادة النظر في قانون الاعلام لجهة تامين تكافؤ الفرص امام الجميع .

في المفاوضات :

اما بشأن مفاوضات السلام فهو امر معني به لبنان مباشرة، ولا يمكن لاحد ان يفاوض عنه، ولا بد لي هنا من التذكير بالتصريح الذي ادلى به وزير الخارجية السورية فاروق الشرع مؤخرا، اذ قال : «ان لبنان دولة مستقلة يمكنها الدفاع عن مصالحها، وان سوريا غير مستعدة للتفاوض نيابة عن لبنان، ولكن سيكون هناك تنسيق بين لبنان وسوريا» ونحن نقول ان التنسيق ضروري لمصلحة الطرفين، كي يتم التفاهم على كل المواضيع التي تعني البلدين، بذلك لا توقع سوريا الا اذا تاملت المصلحة اللبنانية، كما ان لبنان لا يوقع الا اذا تاملت المصلحة السورية. المعروف ان لبنان في المفاوضات معني بثلاث ملفات هي: المياه، التوطين والعلاقات المستقبلية، اي التطبيع.

ان موضوع المياه حيوي واستراتيجي ويشكل جزءا من ثروة هذا البلد. لذلك يجب علينا ان نكون جاهزين للذهاب الى المفاوضات للدفاع عن هذا الملف، مسلحين بدراسات واضحة وبعيدة الامد عن احتياجاتنا الحاضرة والمستقبلية.

اما في الملف الاكثر تعقيدا فهو ملف اللاجئين الفلسطينيين ولا ننسى ان لبنان دفع الكثير من اجل القضية الفلسطينية منذ ١٩٤٨ وحتى يومنا هذا، وعلى ما يبدو فانا لم نصل بعد الى نهاية المطاف.

وهناك نص واضح وضع في مقدمة الدستور اللبناني يرفض التوطين، ومن المفيد التذكير بالاجماع الوطني الشامل حوله. وهذا الموقف يلتقي مع الموقف الفلسطيني المطالب بالحق في العودة وفق القرار ١٩٤، كما ان هناك رسائل من المسؤولين الاميركيين الى المسؤولين اللبنانيين تطمئنهم بان حل قضية اللاجئين لن يتم على حسابهم، لذلك يفترض وجود تنسيق بيننا وبين سوريا المعنية ايضا بهذا الملف.

ان ملف اللاجئين ليس مسؤولية لبنانية حصرية، بل هو مسؤولية عربية ودولية، لذلك علينا ان نكثف الاتصالات مع كل الاصدقاء في العالم، طالبين اليهم مساندتنا في رفض التوطين، لان لبنان على صغر حجمه لا يمكنه استيعاب المزيد من طالبي الجنسية، خاصة وان هناك هجرة من الشباب اللبناني نظرا لعدم توفر فرص العمل.

اما لجهة التطبيع، فقد دعينا الى المفاوضات المتعددة الاطراف ولم نذهب، وانا هنا اؤيد الحكومة في موقفها لانه لا يمكن المشاركة في المفاوضات المتعددة الاطراف قبل حصول تقدم في المفاوضات الثنائية لتنفيذ القرار ٤٢٥.

يشهد الوضع في منطقة الجنوب ضغطا عسكريا اسرائيليا يوميا، يوقع الضحايا البريئة والاضرار المادية

الجسيمة. وانني استنكر هذه الاعتداءات واطالب الحكومة بان تعمل على دعم الصمود الجنوبي لتخفيف معاناتهم. اننا مقبلون على سلام وعلى انسحابات وعلى تسلم الدولة مهامها بعد غياب يزيد على خمسة وعشرين عاما، وعلينا انصاف ابناء الجنوب الذين ارغموا على التعامل بطريقة مباشرة او غير مباشرة مع الاسرائيليين، وان نصدر عفوا عنهم اسوة بما حصل عام ١٩٩١، عندما صدر عفو عام عن كل الجرائم التي ارتكبت، لغياب الدولة في خلال سنوات الحرب.

هناك مشروع عفو امام لجنة الادارة والعدل، يمكن ان يشكل اطارا مناسباً للحل. نطالب رئاسة المجلس النيابي بتحريك هذا الاقتراح لانه قد يوفر حلاً عادلاً ومنصفاً لهؤلاء.

ان الدولة ستكون مضطرة لاحقا الى وضع قانون عفو عن المتعاملين. فلماذا لا تبادر الان الى اصدار مثل هذا القانون، فيطمئن بذلك ابناء الشريط المحتل، وتؤكد لهم الدولة اهتمامها بهم تعويضا عن غيابها القسري عنهم. وعلى الدولة ان تملأ الفراغ الذي يحدثه الانسحاب من الجنوب، لا ان تبقى عاتبة تحت اي عذر كان، كي يشعر المواطن فعلا ان هناك دولة مسؤولة عنه وتحميه.

وهنا لا بد ان نؤيد موقف الدولة من موضوع رفض ترسيم الحدود وتحرك الحكومة للتصدي للمخطط الاسرائيلي الرامي الى قضم ارض لبنانية في ظل الاهتمام بالمفاوضات. ويفترض بالحكومة ان تبقى ساهرة للتصدي للافخاخ الاسرائيلية انطلاقا من جنوب لبنان.

ختاما، ترانا نسبح عكس التيار وعكس ما كنا نأمل، وعكس ما كان يطمح اليه المواطن عند مجيء هذا العهد. فاذا بالحكومة تؤكد فشلها وعجزها عن مواجهة الاوضاع، اقتصادية كانت ام سياسية، وعن ايجاد السبل لاجراج البلاد من الاوضاع التي كانت فيها، وكان بعض من هم في الحكومة اليوم ينتقدون الحكومات السابقة ويحملون عليها وها هم اليوم في السلطة، ولم يتمكنوا من معالجة اي موضوع. فلا يكفي القول لتبرير الفشل ان التركة ثقيلة، فالحكم استمرارية ومسؤولية.

وانطلاقا من هذا ارى وجوب تأليف حكومة سياسية، لان الحكومة الحالية غير قادرة على تحمل المسؤولية.

ان الظرف الاقليمي يتطلب تأليف حكومة وفاق وطني كما نص على ذلك اتفاق الطائف، تمثل جميع اللبنانيين بدون استثناء، كي تتمكن من مواجهة الاستحقاقات بموقف موحد، وشكرا.

نائب الرئيس: الكلمة للزميل مصباح الاحدب.

مصباح الاحدب: دولة الرئيس،

مرت سنة، واليوم نتساءل ماذا حصل في هذه السنة؟ وهذه السنة المالية التي مرت كان لها عنوان هو: المرحلة الاولى من الخطة الخمسية للاصلاح المالي والاقتصادي.

اليوم نتساءل في الشكل وفي المضمون ماذا حصل؟

في الشكل: ما زال الانفاق من خارج الموازنة ومن خارج العجز؟ وما زالت اموال البلديات في الخزينة لا توزع حفاظا على السيولة ويؤجل دفع الاموال العائدة للمتعهدين والمستشفيات والمؤسسات العامة للمحافظة على نسبة ضئيلة من العجز. وكل الالعب البهلوانية المالية الباقية والمستمرة مباحة للحصول على ارقام جذابة وبراقة للعجز. هل هذا ما يريده الناس فقط ارقام جميلة وجذابة؟

في المضمون: لسنا بحاجة الى خبراء اقتصاديين، ولا الى خبراء ماليين للملاحظة بان الوضع صعب، يستطيع المواطن رؤية مدى الجمود في البلد والتراجع الاقتصادي، بالإضافة الى عدم القيام بأي خطوة من ناحية القطاعات الانتاجية سواء الزراعية او الصناعية. كيف يمكن ان تنشط الزراعة في لبنان اذا لم يكن هناك دعم للمزارع اللبناني؟ اذ كيف يمكن للمزارع اللبناني مجابهة المزارع الاجنبي اذا كانت كلفة انتاجه اكبر؟

ونتساءل اليوم اين موازنة الالفين التي هي استمرار بالشكل وبالمضمون لموازنة ١٩٩٩، ونتساءل عن الخطأ الاقتصادية الموضوع، لماذا لا نستطيع فهمها بعد مرور اكثر من سنة ونصف من دراستها؟

دولة الرئيس، لن اعيد واكرر تشريح تقنيات الموازنة حيث استفاض الزملاء خلال ثلاثة ايام بالحديث عن الامور التقنية والارقام، افضل تجاوزها والتطرق الى امور اخرى خاصة بعد ان عبرت عن وجهة نظري حول هذا الموضوع لكن لا صوت لمن تنادي. العجز ليس فقط في الموازنة وليس هو العجز الوحيد، هنالك عجز حقيقي في ميزانية اداء الحكومة وعجز سياسي لدى الحكومة. العجز في معالجة الاصلاح الاداري، فالاصلاح الاداري هو تسهيل المعاملات وتحديث الادارة وازالة البيروقراطية.

حصلت على فرصة وسالت معالي الوزير في لجنة المال، وقال لي انه يحضر دراسات لمجابهة وضع الادارة في لبنان، انا هنا اريد ان اوجه سؤالا: هذه الوزارة موجودة منذ زمن في لبنان، والكثير من الوزراء السابقين قاموا بعدة دراسات ومنهم ما زالوا موجودين في الحكومة الحالية، مع التاكيد على ان الدراسات السابقة هي قيمة جدا وسنحت لي الفرصة للاطلاع على بعض الدراسات التي وضعها الوزير انور الخليل، لماذا الوزير الحالي لا يستند الى بعض هذه الدراسات الموضوعية ويجعلها قيد التنفيذ، دون اللجوء الى وضع دراسات من جديد؟

هناك عجز ايضا في قانون الانتخاب، كنا ننتظر عادلا يؤمن المساواة ويؤمن الكثير من الشعارات التي طرحت من قبل الحكومة في بيانها الوزاري، وهذا القانون اتى ليصلح ما كان سيئا سابقا واذ بنا امام قانون يحتوي على الكثير من الاستثناءات من حيث تقسيم المناطق الى عدة دوائر والابقاء على الاخرى.

والاهم هو اقتراح قانون تعديل سن الانتخاب، اريد التوضيح فقط، ان هذا القانون موجود في مجلس النواب من العام ١٩٩٧ وهو يحتوي فقط على سطر ونصف، في حين ان قانون الانتخاب يحتوي على ٧٥ بندا اقر في لجنة الادارة والعدل خلال يوم واحد.

اليوم نتمنى من رئاسة المجلس حث لجنة الادارة والعدل لدراسته وارساله للحكومة لانه اقتراح دستوري نتمنى الموافقة عليه الان واعتباره ساري المفعول في المستقبل، في حين ان طرحه في هذه الجلسة موضع للنقاش، لانني سبق وقلت للوزير المر بانّه يمكنه اصلاح لوائح الشطب وضمها الى اللوائح الموجودة.

هناك ملاحظة حول الازمة الامنية التي حصلت في الشمال، كنا نتمنى على الحكومة عدم تحميل كامل المسؤولية للمؤسسات الامنية. لا يجوز لمجلس الوزراء الانعقاد بعد الاحداث التي حصلت بثلاثة ايام.

اما بالنسبة لقانون الاعلام الانتخابي والحد من النفقات الانتخابية، فنخاف ان يكون هناك احباط لامكانية تنظيم هذه الامور مثلما حدث بطرح قانون اللامركزية الادارية وقد وردنا الى المجلس قانون غير قابل للتطبيق، امر من اثنين: اما ان يكون هذا القانون موضوعا كي لا يطبق ولكي يبقى الوضع على ما هو عليه وحتى لا يكون هناك تنظيم للوضع الاعلامي ووضع حد للنفقات واما حصره ضمن مؤسسة اعلامية واحدة لخلق نوع من الاستنساب بطريقة طرح الناس وتسويقها، وهذا تجاوز للحريات الموجودة في البلد. ونحن بكل صراحة ضده حتى النهاية، وانا لا انسى عندما وضع اقتراح في الحكومات السابقة لقانون الاعلام، وقفنا مع الناس الذين كانوا ضد هذا القانون لان هناك مبادئ الحريات التي نعتبرها اساسية، فهذا الاقتراح يشكل تعديا على الحريات.

دولة الرئيس، اتى الزميل نجاح واكيم على ذكر منطقة باب التبانة واتى على ذكرها كمثال للبؤس والحرمان. نحن يحز في قلبنا ان نكون مثالا للبؤس والحرمان خاصة عند الحديث عن مناطق ضمن ثاني مدينة في لبنان وعاصمة الشمال، وهنا نتساءل: هل الشمال على الخريطة اللبنانية؟ اسمحوا لي بالقول على الاقل الشمال غير موجود على الخريطة المالية للبنان، من اكروم الى جبال البترون هناك اهمال مزمن واليم.

لنرجح الى المناطق المحرومة، نتساءل كيف نعالج هذه الامور في هذه المناطق؟ هل عن طريق ارضاء في التعيينات لسياسيين يبخرون ويهللون للحكومة تحصل طرابلس على حقوقها؟ او عن طريق نقل ملعب من منطقة لمنطقة؟ او عن طريق حماية مطلوبين من العدالة يخلصون هؤلاء الاشخاص؟ او عن طريق تلزيم مشاريع اشغال لاقرباء هؤلاء السياسيين؟ او عن طريق عرقلة بعض المشاريع الموضوعة من قبل الغير لانها لا تناسب انتخابيا؟

اريد التذكير بمسألة الجسور التي كانت مطروحة عن طريق هبة سعودية. هل يجوز ان يكون القرار الموجود لدفع الاستثمارات ملغى لولا قيامنا بوضع قانون لفتح اعتمادات اضافية في موازنة ١٩٩٩. كما اننا جاهدنا في اول الطريق لعدم الغاء المشروع السكني في القبة وكان الحل الغاء المرحلة الثالثة والمحافظة على الاولى والثانية.

بالنسبة للمرفأ سمعت البعض يقول الدولة، لان الاشغال التي نفذت في المرفأ هي من صندوق هذا المرفأ.

الهيئة العليا للاغاثة اقرت عدم التعويض على بعض الاشخاص الذين اصيبوا من الفيضانات، التي سببها البنية التحتية غير السليمة التي دمرت منزلا يأوي ١١ شخصا، ما ذنب هؤلاء ليتشردوا؟ ما حاجتنا الى الهيئة العليا للاغاثة اذا كانت لا تريد التعويض في هذه الحالة؟

اما بالنسبة لباب التبانة ومسألة المهجرين، دولة الرئيس، انا راجعت منذ يومين لاننا حصلنا على برنامج زمني منذ فترة من قبل الحكومة حول دفع الترميم للاحياء المتضررة.

بالنسبة لدفع الترميم، كان موجودا على جدول الاعمال على اساس ان تدفع في الشهر العاشر والحادي عشر، راجعنا في هذا التاريخ فقالوا لنا انهم كانوا يقصدون المسح، فسالنا عن مدة المسح فقالوا بين الشهر والشهر ونصف الشهر، عدنا وراجعنا لكننا لم نصل الى نتيجة. وقال مدير عام وزارة المهجرين انهم عاجزون بسبب عدم وجود سيارات لارسال الموظفين الى طرابلس للكشف على الاضرار.

فهل يعقل هذا يا دولة الرئيس؟ وهل هكذا يكون التعاطي مع المناطق المحرومة؟

وضع الصحة، سالنا معالي وزير الصحة حول ماهية السياسة الصحية المطروحة في البلد، هل هي عن طريق تفعيل الاستشفاء الرسمي؟ طالبنا في العديد من المرات بالمستشفى الحكومي في طرابلس وكل ما نسمعه عن هذا الموضوع هو وجود مجلس ادارة جديد، اين هو هذا المجلس؟ نتظر ارضاء بعض الاشخاص بمحاصصة ضمن مجلس الادارة، هل هذا هو التغيير يا دولة الرئيس؟

بالنسبة لبعض الارقام من موازنة وزارة الصحة الداخلية: المبالغ المستحقة على وزارة الصحة للعام ٢٠٠٠ بالنسبة لعمليات التجميل والبالون والقلب المفتوح.

الشمال باكملة حاصل ١,٢٤٧,٠٠٠,٠٠٠ اي ٨٪ من الموازنة، منطقة تحوي ثلث السكان لماذا تحصل فقط على ٨٪؟ لان هناك اهمالا وعدم الاخذ بعين الاعتبار للواقع الاليم، هذا هو الحرمان.

اريد اجراء عملية حسابية بسيطة: حصة طرابلس من هذه النسبة ٨٠٠ مليون، عملية القلب المفتوح تكلف ٨ ملايين، اذا اردنا قسمة ٨٠٠ مليون على ١٢ شهرا على ٨ ملايين، نحصل على نتيجة انه يمكننا اجراء فقط ٨ عمليات في الشهر، هنالك فقط ثمانية اشخاص لهم الحق ان يكونوا بحاجة الى قلب مفتوح، طبعا مع الغاء التجميل والبالون.

وعدت دولة الرئيس انني لن اطيّل في الكلام، لكن ما اريد قوله انه ليس هنالك شعب في العالم كان ممثلا الا وشرفه وكرامته دفعته الى المقاومة، انا طبعا اضم صوتي الى الكثيرين من الذين رحبوا بالعمليات التي حصلت، لانني اعتبر ان كرامة لبنان وشرف كل مواطن موجود في لبنان تكون عن طريق مقاومة الوضع الاحتلالي الموجود، وطالما لم نحل مشكلة الاحتلال نعتبر المقاومة الاساس الذي يحافظ على كرامتنا.

لن اطيّل الكلام، لن نفقد الامل لان عناوين العهد هي العناوين المرجوة لوضع تغيير حقيقي في البلد، ولكن ما اريد قوله ان الحكومة الحالية غير قادرة على ان تكون الالية الصالحة للقيام بهذه الطروحات او لتحقيق هذه العناوين. ما اريد قوله انه ليس لدي مانع من طرح الثقة بالحكومة، وشكرا.

نائب الرئيس: ارفع الجلسة الى الساعة الرابعة من بعد الظهر لاستكمال المناقشات.

رفعت الجلسة الساعة الثالثة من بعد الظهر.

الجلسة المسائية

٢٠٠٠/٢/٣

الرئيس: تتابع الجلسة.

الكلمة للنائب الدكتور بيار دكاش،

بيار دكاش: دولة الرئيس،

ان مشكلة لبنان يا دولة الرئيس هي سياسية واقتصادية ونقدية، فماذا عملنا لحلها؟

لقد جاء في مقدمة فذلك مشروع الموازنة العام ٢٠٠٠ اي العام الحالي: ان الاقتصاد اللبناني يمر حاليا في فترة دقيقة وعزا ذلك الى العوامل التالية:

١ - الى ضعف في الوضع المالي العام في ظل استقرار نقدي وسعري.

٢ - الى التغييرات التي طرأت على هيكلية الاقتصاد وبنية التكاليف في فترة اعادة التعمير.

٣ - في حالة الترقب السائدة في منطقة الشرق الاوسط.

وقد انعكست هذه الاوضاع سلبا، على نمو الاقتصاد وقدرته على خلق فرص عمل جديدة، فعمت البطالة، وتوغل الفقر، في احشائنا، ارتفع العجز الاجمالي وانخفض معدل التحصيل الضريبي وازدادت اعباء خدمة الدين العام ويصدق القول المأثور «الفائدة لا تنام» ولورقد رأس المال واصحابه.

ولجأ المسؤولون الى تمويل العجز بالاقتراض الداخلي على مدى سنوات وامتنعوا عن ضخ السيولة واحجموا عن الاقتراض من الخارج فارتفعت الفوائد الى مستوى خانق كما تقول الحكومة ودخلنا في حلقة مفرغة الامر الذي وضع لبنان في مستوى الدول الاكثر مديونية في العالم بعد ان كان نسبيا في مستوى منخفض في بداية عقد التسعينات.

وفي ظل سياسة نقدية متشددة للحفاظ على ارتفاع مستمر في قيمة الليرة اللبنانية بالنسبة للدولار الاميركي، وفي اعتماد الاقتراض المتواصل:

١ - ارتفعت الفوائد اولا:

٢ - وتقلص تمويل القطاع الخاص، وتأخرت الدولة في تسديد المبالغ المتوجبة للقطاع الخاص: في المستشفيات والالتزامات والمشاريع والعمال والموظفين.

وكذلك بالنسبة الى القطاع العام: في دعم الجامعة اللبنانية والاساتذة الابتدائيين الثانويين والجامعيين وسائر

الموظفين المستحقين وعن تأمين التعويضات للمتقاعدين المدنيين والعسكريين وانصافهم بشكل عادل وصريح .

٣ - وازداد حجم المدفوعات المرهق للمكلف اللبناني من امور حياتية يومية فالمأكل والمشرب والمسكن والكهرباء والتلفون وغيرها، فكيف بالذي هو عاطل عن العمل لا لكسل في ذاته بل لضعف في الاقتصاد متزايد . فتعالوا نتصارع - اجل تعالوا نتصارع ولا اقول تعالوا نتحاسب .

بل اريد ان اتحاسب مع نفسي لانني ادرك في نهاية المطاف ان الحكومة باقية، ولكن ما دمنا في جلسة مناقشة لمشروع الموازنة وحيث ان هذه الجلسات قد تحولت الى جلسات مناقشة عامة، ويجب ان تكون كذلك في هذا النظام الديموقراطي البرلماني الحر والذي دعوا الى استمراره ولا نرضى عنه بديلا .

فان للمجلس كلمته وهو سيد نفسه وقيم على رسالته وامين على مهامه :

مهمة منح الثقة او حجبتها : اولا .

ومهمة المراقبة ثانيا .

وانطلاقا من هذا اسمحوالي ان اتوجه اليكم بالكلام الصريح الواضح والصادق لا لاطرح الثقة بل لاسألکم بعض ما يجول في خاطر الناس البسطاء الدراويش - الدارجين على هذه الارض ولا بأس اذا بدأت من اسفل وصولا الى القمة اي من تحت من البنية التحتية، لاورد على سبيل المثال لا الحصر بعض الامثلة :

- هطلت الامطار بغزارة، ماذا «حصل شو صار»؟ هل من تبرير لما حل؟ وهل الطبيعة الغاضبة تفلت من كل قيودها وراحت تمنع هذيراً وفيضانا واغراقا وضاعت المسؤولية؟ ام ان البنية التحتية وقعت صريعة الاهمال والاستغلال وقلة الضمير عند تنفيذها وماذا عن الدشم المتروكة في المجاري فضلا عن النفايات الصلبة والبراميل المهملة؟

وماذا عن قصر العدل في تعبدا مثالا الذي اصبح بحيرة ماء مسقوفة تسد على القضاة والمتقاضين سبل الدخول والخروج .

اليس من اجل بنية تحية مدروسة ومتمينة وعصرية اعفيت شركة سوليدير من الضرائب لمدة عشر سنوات؟ ارجو الاجابة والتوضيح واعتذر اذا كنت مخطئا .

وهل ان الشركة الثقيلة جدا والموروثة تعفينا من اخذ المبادرات الاصلاحية السريعة وعلى الفور لحماية المواطن البائس المسكين الصابر والصامد بايمان لا يتزعزع على بلواه .

انا متأكد انكم لن تقبلوا يا دولة الرئيس في ان تكونوا في موقعة تصفية التركة .

اما الكهرباء،

لماذا ينقطع التيار الكهربائي في كثير من المناطق اللبنانية وخاصة في الضاحية الجنوبية ولماذا التقنين بعد كل

هذه السنوات الطوال لعشر سنوات وما يزيد.

فالانقطاع هو السمة الظاهرة مع ما يشكله من ازعاج ومضايقة لابناء المنطقة وما يسببه من اضرار فادحة لا تعوض في البيوت والمؤسسات من مصانع ومتاجر الخ. . .

وبالحقيقة ان الانقطاع لا يعفى احدا وهي تصيب اولادنا اذ ان معظم المدارس على قلتها تعمل بدوامين - قبل الظهر وبعد الظهر وانقطاع التيار يسيء اليهم ويحرمهم من متابعة دروسهم.

فباسم اللبنانيين عموما وباسم الضاحية خصوصا ناشد معالي الوزير الاستاذ سليمان طرابلسي وان يستقط كل العوائق التي تمنع وصول الكهرباء رحمة بالمواطنين وبمصالحهم، وان يبادر الى تزويدهم بالتيار دون ان ينسى نعم دون ان ينسى الماء والماء حاجة ضرورية.

الاشارات والاستملاكات والتخطيطات.

لقد وضعت هذه الاشارات والاستملاكات والتخطيطات على العديد من العقارات وهي تشكل اضرارا فادحة على المواطنين وتمنعهم من حقوقهم. فالناس يملكون ولا يملكون وهم اغنياء بالاسم وفقراء في الحقيقة. وضعوا الاشارات ولا يستملكون.

والاستملاكات ولا يدفعون.

والتخطيطات ولا ينفذون.

وقد تجاوز بعضها ما ينص عليه الدستور ويعود البعض الاخر الى ما يزيد على ثلاثين او اربعين سنة وانني اورد على سبيل المثال - منطقة الشياح العقارية والحدث وبعدا والفرز والضم في العبادية وغيرها.

اننا نطالب معالي الوزير ان يضع حدا لمأساة هؤلاء المواطنين الذي يصح فيهم قول الشاعر:

كالعيس في البداء يقتلها الظمأ والماء فوق ظهورها محمول

واود ان اذكر معالي الوزير بالشارع المهمول منذ طفولتي والذي يصل الحدث بالمريجة والطريق التي تصل كفرسلوان بترشيش

المهجرون

شكرا لكل الجهود التي بذلت في السابق والتي تنشط حاليا وهي واعدة لاحقا، ولن ادخل في جدل عقيم.

كلنا نريد العودة وقد جاء في خطاب القسم: لن يبقى مهجر خارج بيته والعودة تتطلب ثلاثة امور:

١ - القرار.

٢ - القوة التي تحمي القرار.

٣ - المال الذي ينفذ به .

والمهجرون يناشدون السلطة ويقولون :

نريد عودة كريمة ومصالحة شريفة وتعويضا عادلا فلتتضافر الجهود من اجل العودة .

ونحن بدورنا نطالب بالحاح معالي الوزير انور الخليل ان يحقق العودة الكاملة في هذا العهد الميمون قبل فوات الاوان وقبل ان يحصل التغيير الديمغرافي ، مقدرين له وللفريق عمله وادارته ولرئيس الصندوق الاستاذ شادي مسعد اخلاصهم واهتمامهم ، ولكن السرعة ، السرعة هي المطلوبة .

في المدارس ،

معالي الوزير ابو يوسف الغائب الحاضر لقد حملت الكثير من مراجعاتي التي لا تنتهي بفعل الحاجات الملحة والمطالب المحقة .

هناك :

- ١ - مدارس بدون بناء صالح .
 - ٢ - ومدارس برسم الترميم .
 - ٣ - ومدارس برسم الاستئجار .
 - ٤ - ومدارس مقدمة ومعظمها ينقصها التجهيز .
 - ٥ - بعضها يفتقر الى اساتذة ويحتشد الطلاب فيها وبعضها الاخر يفتقر الى تلامذة ويغص بالمدرسين .
 - ٦ - والبعض الاخر محتل من قبل المهجرين .
 - ٧ - والاخلاء مطلب بعيد المنال لاننا لا نقبل بالاخلاء دون البديل ودون العودة الى بيوتنا الاصلية ودون التعويض العادل .
- ان كل هذه المواضيع تحتاج الى معالجة مسبقة اي قبل حلول السنة المدرسية لتكون جاهزة لاستقبال التلامذة الذين يلهون في الساحات العامة والشوارع والازقة .
- وكيف لي ان انسى المدارس الابتدائية والثانوية والمهنيات واطالب باعادة النظر بتوزيعها توخيا للفائدة كما ان الجامعة اللبنانية وكلياتها واساتذتها وسائر موظفيها ومراكز الابحاث فيها بحاجة الى رعاية .
- ما كنت اشير الى هذا لو لم تكن الاعتمادات المخصصة مشينة ومخجلة وعلي ان اذكر بأن التثمين في التربية يعطي اضعاف الاضعاف وعلينا ان لا نهمل هذا المرفق الحيوي والمستقبلي الهام .
- عفوا لقد اطلت ولكن صبر الناس قد نفذ وشبابنا وشاباتنا يتسكعون على المداخل في السفارات ويتجمعون

بالعشرات ونحن نحاول ان نثنيهم بوعودنا المشجعة التي لا يثقون بها فهم يريدون ان يبنوا لانفسهم بيوتا وان يؤسسوا عائلات وان ينجبوا اولادا وان يؤمنوا دخلا محترما وان ينعموا بحياة هائلة وهم على حق في ذلك ولم تأمن لهم الحد الأدنى فإن ذلك يكفي لابقائهم ولاسترداد من هجر منهم.

انا اعلم يا دولة الرئيس ان تحقيق كل هذه المطالب المحقة يحتاج الى مال فالمال هو عصب الحياة - والعين بصيرة واليد قصيرة فما العمل؟ اخشى ما اخشاه يا دولة الرئيس هو ان نفشل الخطة الخمسية للاصلاح المالي والاقتصادي وان نبقي نراوح مكاننا في ظل هذه الاوضاع المأساوية غير المستقرة والتي في حد ذاتها غير قابلة للاستمرار كما تقولون، واني اشاطركم الرأي يا دولة الرئيس انه يتعين على لبنان ان يستنبط دورا اقتصاديا جديدا ومختلفا وحديثا ليتمكن من ان يواكب التطورات الحاصلة في المنطقة والعالم، خاصة وان تجارب الحكومات السابقة والحكومة التي ترأسون لا توحى بالحل القريب وبالخير المنتظر وبالطمأنينة.

ومن اجدر منكم يا دولة الرئيس في تحمل هذه المسؤولية التاريخية لاصلاح هذا الوطن وانقاذه مما يتخبط فيه وذلك عبر لجان يشارك فيها المنتخبون بحرية ونزاهة وعدالة والوزراء والسياسيون والخبراء ورجال الفكر والاجتماع والفاعليات ويتحملون بذلك المسؤولية معكم ويفيدون منكم ويستفيدون.

دولة الرئيس، نحن نتابعك ونقرأك فقد جاء في نص بيانك تاريخ الاثنين ١٥ شباط ١٩٩٩، اننا ندرك هكذا قلت ان الحكومة خسرت كثيرا من رصيدها السياسي الذي بدأت به وذلك عائد الى عملية الاصلاح الاداري الذي باشرته، اصببت بعثرتين:

الاولى تمثلت في توقف عجلة الاعفاءات قبل ان تحقق العملية من كل اهدافها، والعثرة الثانية تمثلت في ان بعض التعيينات لم تكن موفقة تماما.

ثم تابعت «قلنا منذ البداية ان التركة ثقيلة جدا ماليا واقتصاديا واداريا واننا لا نملك عصا سحرية، وهذا صحيح ايضا فماذا عملتم بالمجالس والمصالح المستقلة التي تشكل ازدواجية وترهق الدولة وقد وعدتم بالغاء بعضها، ودمج البعض الاخر بالوزارات التابعة لها، فهذه هي ابواب رزق لبعض المحظوظين وابواب هدر على حساب المكلف اللبناني.

واردفت مع الاعتراف بالتأثير الذي كان لجهة المال ضد حكومتك بتنظيم الحملات الاعلامية والسياسية ووجدت حكومتك نفسها تحت وطأة الضغوط وتعزز شعورها بالحاجة الى الانجاز على نحو ادى بها التسرع في بعض التعيينات فجاءت غير موفقة. وهل كان معالي وزير الاصلاح الاداري علم بالاسماء التي شملتها التشكيلات.

لا تستغرب ولا تتعجب يا دولة الرئيس مما حصل فالكبير يطلب منه الكثير والاكبر يطلب منه الاكثر ونحن لا نطالبك الا بما رسمت.

اذ قلت بناء على ما تقدم فقد آلينا على انفسنا اعادة النظر في تقديرنا ورؤيتنا للواقع الراهن . واننا نقدر فيك شجاعتك ونبيل موقفك اذا اعلنت عن تحملك المسؤولية كاملة امام الناس فالمشكلة اذا يا دولة الرئيس ليست في الارقام بل في ايجاد سياسة مالية واقتصادية اساس تعالج جذريا العجز في الموازنة ومشكلة المديونية المرتفعة .

وبعد ان اتفقنا على هوية لبنان السياسية في الطائف بات لزاما علينا ان نحدد مسيرة لبنان الاقتصادية، وما هي الحوافز الكفيلة لتشجيع الاستثمارات الخارجية والداخلية لتغذي قناعاتنا ونؤكد عليها .

وطالما اننا لا نستطيع رسم السياسة الاقتصادية واستشراف دورنا، فعبثا نحاول المعالجة واي معالجة تبقى منقوصة، فلا النمو يزيد ولا المديونية تنخفض ولا المرافق يمكن تفعيلها ولو بنسب مختلفة بأفضل مما هي عليه . ونحن بدورنا نراوح مكاننا وما نسمعه منكم يا دولة الرئيس اليوم سبق لنا وسمعناه من الرئيس السابق وما نسمعه من اصحاب المعالي، وكذلك سمعناه من الوزراء السابقين والشكوى ما زالت هي هي المديونية مرتفعة والموازنة في عجز والنمو معطل .

ان القطاع الزراعي بطيء النمو الاقتصادي ويعاني من ضعف في الانتاجية ومن منافسة شديدة من قبل البلدان المجاورة ومن انخفاض في الصادرات والحكومة تدعم بعض الزراعات كالتبغ والحبوب والشمندر السكري . اما القطاع الصناعي فانه يعاني من ازمة حقيقية تقلص الطلب في الاسواق التقليدية وتراجع في الصادرات .

اما القطاع السياحي فقد شهد بعض التحسين نتيجة اعادة اعمار البنى التحتية وجهود معالي الوزير السابق . ولكن هذا كله لا يمنعنا من المطالبة باستمرار لاجاد سياسة مالية واقتصادية، نواجه بها تحديات المستقبل فإن خطابنا السياسي لا يحتمل الوضع القائم ان من جهة ارضنا المحتلة من قبل العدو الاسرائيلي ام لجهة التغيير الاقتصادي الذي يضغط علينا وينوء علينا بكل كفه ويؤسس الى حالة اللاستقرار على كل الصعد، ولكن المسؤولية تقضي بالمواجهة لانه وان اختلفت المناصب والمواقع ووحدت الخطاب فالمشاكل باقية هي ولا افق حل في المنظور القريب للخروج من مأزق الازمة .

فالبرغم من اقتراب الموسم الانتخابي وتعزيز المواقع على هذا الصعيد وبمعزل عنها وعن احراجها ووسائل خوضها والتصريحات والاعلام يبقى لزاما ان نوحّد الموقف من اجل مواجهة التحديات الحقيقية قبل الحرص على تسجيل النقاط في ملاعب المنافسين الآخرين .

قضية ترسيم الحدود

نحن نسجل للحكومة ولرئيسها بالتحديد الدكتور سليم الحص للمسارة الى التأكيد من عملية المسح التي اشيع عنها من قبل العدو الصهيوني وقد وجهت كتابا يا دولة الرئيس الى الامين العام للامم المتحدة كوفي انان في مواجهة محاولات اسرائيل الهادفة الى اعادة ترسيم الحدود بيننا وبينها والتي هي في الاساس مرسومة، ومعرّفة بها دوليا .

كما نسجل لرئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري استدعاءه للسفير الاميركي، واستيضاحه حول حقيقة ما يجري، وبتحميله رسالة الى المراجع المختصة في بلاده من اجل الحؤول دون نجاح هذا المخطط الجهنمي الرهيب. والان، الا يكفي هذا الواقع لان يدفع بكل واحد منا ليقف امام ضميره وان يتحمل مسؤولياته، امام الله والناس في اي موقع كان والى اي فريق انتمى، من اجل تمتين الوحدة الوطنية واستباق الاخطار المحيطة بنا والتي تهدد وجودنا وبقائنا وسيادتنا وحریتنا واستقلالنا.

واما الفتن المنتقلة التي قد تكون تحمل في نفس البصمات لاثارة الغرائز الطائفية والمذهبية وتهدد السلم الاهلي من اجل زعزعة الوحدة الوطنية التي نبنيها لبنة لبنة، بشق النفس ولكن بايمان عميق. فعلينا ان نتعالى وان نضبط النفس لمنع تكرارها.

اما التوطين المرفوض في متن الدستور، لا توطين لا تقسيم فقد اجمع على رفضه كل المسؤولين الروحيين والزمنيين بالاضافة الى الشعب اللبناني بأسره وقد توج هذا الرفض مشكورا فخامة رئيس البلاد العماد اميل لحود بتصميم شديد وذلك في مؤتمر الفرنكفونية في كندا ووضع المشكلة في اطارها الصحيح اذ قال ان التوطين يهدد الامن والسلام العالمي ونزل هذا التصريح على المهتمين بالشؤون العالمية نزول الصاعقة واستوجب تحركا ايجابيا لعواصم القرار.

وحدة المسارين

هناك اجماع في لبنان على انه لا يمكن للبنان ان يوقع اتفاق سلام مع اسرائيل الا باطار الحل الشامل والعادل وذلك بعد ان وقعت سائر الاطراف العربية المعنية ما عدا سوريا ولبنان.

ومن هنا موقف لبنان بالتزام المسارين من مطلق ما بين لبنان وسوريا من علاقات الود المستمدة من التاريخ والجغرافيا وبطبيعة الحال ضمن الاحترام المتبادل والسيادة ومن الند الى الند، كما اكد سيادة الرئيس الاسد للرئيس الاميركي كلنتون بأن سوريا لن توقع اي اتفاق سلام مع اسرائيل الا مع لبنان والعكس صحيح ايضا.

المفاوضات والسلام

انا لا اؤمن برغبة اسرائيل بالسلام فهي دولة غاصبة مبنية على الظلم والقتل والخطر والانعزال تستبيح كل القوانين والمقدسات الدولية ولكنني في طبعي التفاؤلي افترض ان ذلك ممكن فالسلام مقابل الارض ولكنها غيرت رأيها وهي تطالب بالارض مقابل الامن وهنا اهمية المقاومة اذ يصل المرء الى زمن يكون فيه الموت اغلى من الحياة. ومن هنا اهمية المقاومة، اذ ان العدو لا يؤمن بالحق ولا تردعه غير القوة ولا يخيفه غير الايمان بعظم الشهادة والاستشهاد وهو اعلى درجات الحب والتضحية. فأى حب اعظم من هذا وهو ان يقدم الانسان نفسه فداء عمن يجب.

لقد طال الكلام وكله يدور حول الوضع الراهن المأساوي ويزيد من الهواجس والمخاوف عند الناس والحكم

كما يشارك فيه الموالون والمعارضون والكل يسعى الى ايجاد الحلول الناجعة في عالم يتغير بسرعة مذهلة. فماذا اعددنا لهذه المرحلة؟ وهل نحن قادرون على مواكبة العصر؟ وعلى دخول رحاب السلام الموعود؟ في ظل عوامة قادمة لم يتفق بعد على تحديد هويتها كما حصل في Seattle.

اين نحن من كل ما يجري وهل نحن مهينون؟

دولة الرئيس، ان الرأس كثير الاوجاع وحامل الهموم، لقد طالبتكم بالكثير وفي جعيتي الكثير والاكثر وانتم الملاذ والملفات متعددة - المياه والتوطين والتعويضات وتطبيق القرار ٤٢٥ دون شرط او قيد.

وعلينا دراسة هذه الملفات علميا وتقنيا وتحضيرها، كما علينا استكمال الجاهز منها واحالتها الى ذوي الاختصاص بعيدا عن التجاذبات السياسية ووضع اللمسات النهائية على نصوص بالتنسيق مع اهل السياسة اهل الخبرة والرأي.

وهنا ان لا يغيب دور هذا المجلس من الدراسات الدقيقة فتكون له المشورة ويكون له الاشراف والدور الفاعل في نقلها الى عواصم القرار وتبنيها والمشاركة في نقاشها والمطالبة بتحقيقها.

والمطلوب واحد وهو انقاذ لبنان بتضافر ابنائه جميع ابنائه، اكانوا في مقاعد الحكم او خارجها. وعشتم وعاش لبنان.

الرئيس: الكلمة للزميل النائب اكرم شهيب.

اكرم شهيب: دولة الرئيس، السادة الزملاء،

بداية، تاكيدا لقناعتنا وتحليلاتنا السابقة لعمل الحكومة نؤكد اليوم كجبهة نضال عدم موافقتنا على سياسة الحكومة وعلى ما حملته مشروعها للموازنة. ولن اكرر ما سبقني اليه زملائي في الجبهة، واكتفي بالملاحظات الآتية:

دولة الرئيس، لو كانت آخر من يعلم، لتفاءلنا بانها قد تعلم:

لكن حكومة الاربعة عشر شهر لم تعودنا على التفاؤل، لا بادائها ولا بارقامها، حتى ان الذين اعطوا الفرص لحكومة تضییع الفرص، ايقنوا انها مرتبكة، وان البلد «ماشي لخالو»،

فحكومة الانقاذ والتغيير مشغولة بانتقاد الحكومات السابقة، وغارقة بمعارضة المعارضة حتى يتنا لا نشعر بانها تشعر انها في الحكم، الا من خلال مشاريع القوانين الهادفة الى تقييد واسكات كل صوت معارض مسكينة الحكومة المقبلة على مثل هذه التركة.

اتحفتنا حكومة التغيير، بالتكشف فتكشفت في كل شيء حتى في قول الحقيقة وانكشفت في كل شيء، فما دخلت ميدانا الا وتخبطت فيه، ما قالت كلاما الا ونقضته بافعالها، فسيد الارقام الغائب، وزير المال، يجمع

ويطرح ويقسم ويضرب عرض الحائط بالحقائق، فلا يعترف بمشاكل، ولا يسمع كلام الناس، بل يتقن حساب الحديث عن التقدم والتحسين والتطور، حتى بات على شاشة التلفزيون «رمز الازدهار» وتستغرب الحكومة كيف لا يلمس احد التحسن: فمن نصدق؟

الوزير ام ارقام البطالة؟ الوزير ام افلاس الشركات؟

الوزير ام تاشيرات الهجرة المتدفقة يوميا. . .

الوزير ام المنتج والتاجر والخبير؟

«الاقتصادي الكبير» حول الدولة الى جاب عثماني ضاعت ارقامه في الحديث عن برامج وخطط بينما يتراجع الانتاج، ويتصحر الاقتصاد. اما وزير الكهرباء فلا يعترف بالتقنين. . وباسم الانقاذ والتغيير مطلوب من الناس الشك بعيونهم وبابصارهم، كرمى لعيون التقشف في الفيول والمازوت. . . ثم هل نسأل عن شفافية الحكومة في التحسس مع الناس الذين افتقدوا مع هذه الحكومة الى قبس الضوء؟

تخطوا في معظم الوزارات، وتخطوا على المستوى السياسي، ولولا تلازم المسارين لكانت هذه الحكومة قد اضاعت البوصلة، فضلا عن انها ما زالت سياستها الخارجية حتى الان، ترفد في حالة الكوما، فيما تمتلئ حيوية ونشاطا في سياسة الهرب من المشكلات الداخلية اي حضور لهذه الحكومة؟

هل بالعجز يعالج العجز الذي تحدث عنه الحكومة؟

لا شيء عندها سوى بيانات الانقاذ الفعلي فغني عن الحديث وعن البيان: «لقد اصبح في خير كان».

اما الاصلاح، فكارثة تحتاج الى الخلاص باعادة الاصلاح. ولا وجود للاصلاح الا في الاحاديث الموزعة على الاعلام. ويا ليت الاعلام نفسه قد سلم. ففي وزارة الاعلام مثلا، يتحدثون عن التحديث والتطوير. ومع احترامي لشرف العمل، ولكل مهنة، تاتي النتيجة كما يلي:

عامل مصعد يتولى مهمة رئيس تحرير في احدى الدوائر، ورئيس تحرير اخر كان قد انهى تدرجه في صالون للحلاقة ومواطن صالح يرقى الى رئيس تحرير ما يسمى بفترة الاحاد والاعياد. هكذا يجري تحديث الوزارة. ولن نتحدث عن تلفزيون لبنان، فمشكلته معروفة، ومجلس ادارته معروف اذا استمر، لا ادري اذا طار وما يجري من تعيينات وتنفيعات اصبح مفضوحا، وما يسيطر من معايير غير مهنية تظلم هذا الموظف او ذلك، وتهدر حقوق الموظفين، باتت كلها مكشوفة، كما بات مكشوف هذا العقل الاصلاحى النير من «اليسار الى المجلس الاقتصادي الاجتماعي» حيث تبرز عبقرية التحديث والعصرنة.

ان الحكومة التي اضاعت الفرص، تكاد تضيع فرصة متاحة لاستكمال عودة المهجرين، باستنساب في التعويضات، ولوائح المستشارين، والمحاسبين، وذوب القربي وانشغال باستعادة برامج تفتقد الى رؤيا.

لقد دخلنا معها الى عين كسور - ورمحالا - ودفون ببرنامج شامل فاضاعت المفاتيح في عين كسور، واصابتها الدوخة، فدشنت بئراً منجزة منذ خمس سنوات.

ونسأل وزير التربية والثقافة: اين خطة النهوض التربوي، واي انجاز تحقق فيها. وهل يكون الانجاز في تعطيل الخطة، وتضييع المدارس والتلاميذ وتخريب التربية والتعليم، وضرب الجامعة الوطنية اي الجامعة اللبنانية، وتهتمش اساتذتها وطلابها، وتطويقها بالجامعات الخاصة المتكاثرة، ونسف دورها الوطني الجامع؟... وهل الانجاز في اقبال دور المعلمين بينما المناهج الجديدة تحتاج الى التدريب والاعداد؟.

فاذا كان البلد لا يحتاج الى دور المعلمين، فالى اية دور يحتاج؟ واذا كان المعلمون لا يستحقون الرعاية، وتلبية مطالبهم، فمن الذي يستحق الرعاية؟

واذا لم تكن التربية اولوية، فما هي الاولوية في الانفاق؟

هل الاولوية في الصحة التي زيدت فيها اسرة الوزارة وخفضت الموازنة؟ ام في وزارة البيئة التي عريت من صلاحياتها وموازنتها كما تتعري بيئة لبنان من مواردها ورمولها وصخورها واشجارها، ومساحاتها الخضراء وذلك كله يا دولة الرئيس تحت ظلال الصمت اليابس للحكومة السعيدة.

دولة الرئيس، بعد اربعة عشر شهرا، ما زالت الحكومة تعيش بين التسلي والتخلي. تتسلى بما فات، وتتخلي عن الواجبات. كانت تسمي نفسها بحكومة الانقاذ والتغيير، اما اليوم، فباتت بحاجة الى تطبيق هذا الشعار عليها هي نفسها، فهي تحتاج الى الانقاذ والتغيير، بعدما اصبحت لا حيل فيها، ولا حول لها. . فلا حول ولا قوة الا بالله.

الرئيس: الكلمة للزميل النائب اسطفان الدويهي.

اسطفان الدويهي: دولة الرئيس،

المشكلة التي نواجهها اليوم، هي من اين نبدأ؟ هل نبدأ بالموازنة والناس في غربة عن ارقامها، ام نبدأ يا دولة الرئيس بالسياسة وقد فقدت الناس ثقتها بما يقال وبما يعلن وبما يؤجل وبما هو غير قابل للتنفيذ؟ ام نتحدث بلغة الموالاتة التي لا تجدي، ولغة المعارضة التي لا تبني، ام نستحضر الناس ونسالها ماذا تريد؟ ما معاناة الناس اليوم؟ هل تشبعها ارقام الموازنة؟ ام تزيدها فقرا وبؤسا ويأسا؟ هل يقنعها الكلام وتصدق الوعود؟

ايها السادة، نحن في واد... والناس في واد ونطالب بردم الهوة... ولا احد يستجيب نحن نعيش مع الناس ونعرف كما انتم تعرفون همومهم والواجع. اين الدواء واين العلاج.

والله يعرف يا دولة الرئيس لقد دخلت الحكومة في خطط خماسية جميلة، ولكنها لا ترد على استئلة المواطن الحاضرة.

قلنا مرة... لعل السكوت ينفع... ولكنه لم ينفع. قلنا فلنعط الحكومة فرصة: ولكن الفرصة طالت واليوم نقول بعد السكوت الطويل ما نفع الكلام طالما انه لا يقنع العاطلين عن العمل.

وقد ازدادوا طلبا للهجرة، ولا يقنع بؤساء لبنان، الذين ازدادوا عددا وفقرا.

دولة الرئيس، ان التقشف سياسة حكومية... ولكن الناس لا تستطيع ان تتقشف، لانها تعيش دون مستوى الكفاف اليومي.

اكثرية انتقلت من المدارس الخاصة الى المدارس الرسمية بسبب العجز عن دفع الاقساط.

واكثرية لم تعد تملك رسم التسجيل الضئيل في المدارس الرسمية واكثرية لم تعد تستطيع ان تدفع فاتورة الكهرباء والماء والهاتف. وغيرها من الرسوم وهل لاحظتم الفرق الشاسع بين الحد الأدنى للاجور والمصاريف المتوجبة لمستلزمات الحياة البسيطة؟ اليوم المواطن يقبض ٣٠٠ الف ليرة يا دولة الرئيس الحد الأدنى، ٣٠٠ الف ياتيه ٢٠٠ الف فاتورة كهرباء ٥٠٠ الف ماء فكيف يعيش وكيف يذهب الى العمل؟

فماذا تنفع هذه الارقام اذا كانت المؤسسات الصناعية والسياحية والتجارية والزراعية والفندقية وغيرها تصرف عمالها وموظفيها؟

ايها الزملاء، ان هذه الحكومة تعمل وتعمل وتعمل... ولكن الناس يتساءلون اين نتائج عملها.

المعالجات البعيدة المدى مشكورة وضرورية ولكنها لا تنفع شعبا مصابا ينزف اليوم. لا تنفع جامعة منقسمة ومقسمة اذا طالبنا بوحدها وتقويتها، انقسم البلد طائفا ولا تنفع مع اساتذة يضربون لانهم محرومون حقا اليوم.

التصحيح المالي ضروري ونحن معه يا دولة الرئيس ولكن متى يبدأ التصحيح المعيشي؟ هذا هو المهم اليوم، كما هو مهم التصحيح المالي بعد خمس سنوات، هذا اذا نجحت المعالجات وصدقت الارقام. نحن ايها السادة نعيش مع اهلنا وبينهم يطالبوننا بان نسرع في ازالة القهر عنهم، فنطلب منهم الصبر.

فعمر الانكماش الاقتصادي يكاد يقصف اعمارهم، وعمر الركود الذي طال قضى على ما كانوا وفروه للايام السوداء فهل تبلغتم؟

ايها السادة، ليست بالارقام وحدها يحيا لبنان واللبنانيون، وليس بالخطط وحدها تحيا الشعوب، بل بتلمس معاناة الناس الى اية فئة انتموا.

يسألون ماذا تفعل وزارة الاقتصاد والتجارة لتصريف الانتاج اللبناني؟ هل هذا يحتاج ايها الزملاء الى خطة ام الى مبادرات سريعة؟

يسألون: هل المزارعون في لبنان لعنة وطنية فلا يدعمون؟ وهل الصناعة علة على البلد فلا تفتح الاسواق في وجهها، وهل السياحة بخير... واين السواح؟

والان هناك شهر تسوق يا دولة الرئيس، لم نر تنسيقا كاملا بين الوزارات المختصة في هذا الموضوع، نحن لا نرى السواح والاسعار في الفنادق مرتفعة، ولا شيء نراه في شهر التسوق. نريد دخلا للموازنة، نحن نطالب لتحسن وليس لنتقذ.

يسألون: ولا احد يجيب، الا بالتبرير وباللجوء الى الماضي... او بالتخطيط في المستقبل.

ماذا فعلتم للحاضر؟ وهل الحاضر خارج الزمان للمدارس؟ للتنمية الاجتماعية؟ البطالة للاصلاح الاداري؟ للطرق؟ للمياه وغيرها من المرافق الحيوية.

يحتاجون الى تدابير فورية اليوم. قبل ان تحل الخصخصة علينا ايها السادة فنيح ما نملك لابخس الاثمان.

دولة الرئيس، ايها السادة الزملاء،

كان الفقر موزعا في لبنان. وموزعا على مناطق تسمى محرومة، هل هناك يا دولة الرئيس احصاء لعدد الفقراء في لبنان؟ من يعرف الارقام؟

لقد ازدادت كثيرا. ولم يعد الفقر حكرا على المناطق المحرومة بل اصبح يقرع ابواب كل منطقة وباب كل بيت. فهل تبلغتم. هل زرتم يا دولة الرئيس الارياف اللبنانية؟

لم يعد عندنا ايها الاخوة ريف... انه على شفير الموت، صار ماوى للعجزة. لقلة الانتاج، وضيق ذات اليد اين اصبحت مشاريع المناطق المحرومة؟

لا جواب... «ما في حدا»، وندرا لمن يعيش.

ايها السادة، هذا الركام الاقتصادي، يتكى على زكام سياسي هش، على طائفية تنخر كل المجتمع، لم يعد في لبنان مكان غير طائفي، لم يعد في المؤسسات وظيفة غير طائفية.

والطائفية ايها الزملاء، تبدأ من هنا. في المجلس النيابي والغاءها يبدأ من هنا ايضا، وبالغاءها يبدأ الاصلاح وما دون ذلك فباطل الابطال.

الفساد باق معها سيد الموقف وباق افاعي في الدوائر وان الفساد حليف اسرائيل في الوطن، فماذا فعلت خطوات الاصلاح الاداري في القضاء عليه.

ايها الاخوة، متى نحارب الطائفية حربا فعليا بغير الكلام؟ بالتشريع؟ بالقوانين؟ ام يجب ان نمارس ازدواجية الحرب عليها والاحتماء بها والاختباء ورائها. الى متى يا سادة ستستمر هذه اللعبة القاتلة وفي هذه الاجواء المحبطة اقتصاديا او سياسيا تصبح الطائفية ممرا لمحاولة ضرب المقاومة الباسلة وليس لنا ايها الاخوة غيرها وغير الجيش اللبناني عنوان عزة في هذا الوطن.

ويعير الوضع الاقتصادي المتردي، ممرا للتوطين، لان التوطين كما يشيع الاشرار يا دولة الرئيس يدر على

لبنان اموالا يحتاجها لتخفيف اعباء الديون المتراكمة على لبنان وتشل حياته الاقتصادية.. التوطين لا يحارب بالكلام وبالديبلوماسية، بل بتحسين لبنان اقتصاديا ووطنيا. فهل تبلغتم؟.

فلنعد الى الشمال المحروم ايضا.

لماذا هذا الاهمال؟ متى يعاد تأهيل مصفاة طرابلس وتشغيلها؟ ولماذا وضعت معاشاة الموظفين في الموازنة وهذه اول مرة في تاريخ لبنان يضع وزير النفط معاشات مستخدمي المنشآت في صلب الموازنة وثم نسمع جوابا. ولماذا لم ينفذ الوزير عقد العمل الجماعي مع العلم انه قد وافق معاليه في لجنة المال والموازنة على اعطاء عمال المنشآت سلفة على تعويضاتهم اسوة بعمال الزهراني ونتمنى من معاليه ان يفي بوعدده في اخر هذا الشهر كما قال.

يا دولة الرئيس، لا نستطيع ان نوجه لكم دعوة لزيارة الشمال من دون ان ننبهكم الى مخاطر الطريق.

فخمثلا طريق زغرتا حي العقبة مرورا بمجدليا ومرورا بشارع الارز حتى ساحة القبة يا دولة الرئيس هذه الطرقات لم تعد طرقا، انها خارطة من الحفر ومن يقع فيها، العوض بسلامته او بسلامة سيارته.

دولة الرئيس، نسألکم من المسؤول ومن يراقب؟ مجلس الانماء والاعمار ام وزارة الاشغال؟ ومن يراقب الشركات الملتزمة؟

فاذا كان هناك مراقبة فتلك مصيبة، اما اذا لم تكن فالمصيبة اكبر واعظم. فهناك حفر ونبس وحفر فقط اما من يقفل الحفر؟ فلا احد وهذا شيء على الارض يا دولة الرئيس نحن لا ننتقد الحكومة لمجرد النقد نحن مع الحكومة ومع القهر، نحن نقول ماذا يجري لانكم يجب ان تعرفوا ماذا يجري، انت في وزارتك يا دولة الرئيس، غيرك لا يعمل.

الطرقات لم يمكن سلوكها، فالسيول تقطعها، كما اريتكم هنا، شارع طويل عريض انظروا كيف ان السيول قطعت، هذا شارع في القبة اتت المياه، امطرت الدنيا واتت السيول، هناك بيت واحد وصلت المياه الى منزلة لا يدفع الماء من منزله، اتت البلدية واتت الاطفائية ولم تستطيع فعل شيء. اين مجلس الانماء والاعمار ووزارة الاشغال الذين يتوجب عليهما المبادرة فورا لاجراء المقتضى.

يا دولة الرئيس، ان للمعلمين في ذمة الدولة حقوقا، كذلك العسكريين المتقاعدين سنة ٩٤ - ٩٥ حقوق وكذلك الذين هجروا من بيوتهم رموا منازلهم بعد تهجيرهم من قراهم في قضاء زغرتا وطرابلس والكورة والبترون وباقي الشمال نامل ان يبلغ اصحاب الحقوق حقوقهم.

واخيرا يا دولة الرئيس، ما زال امامنا فرصة ايها السادة وهذه الفرصة تدعونا للانكباب على المعالجات السريعة للمشاكل القديمة الجديدة، من دون ان يلغي ذلك التخطيط للمستقبل.

اذ.. لا مستقبل لبلد حاضره ميؤوس منه.

لسنا في هذه الحالة بعد نحن من اهل الرجاء فلا تخبوا رجاء المواطنين عشتم وعاش لبنان. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل السيد ابراهيم السيد

السيد ابراهيم السيد: بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، السادة الزملاء الاكارم،

ورد في الحكم المأثورة «انما يستدل على ادبار الدول باربع»:

- الاول: تضييع الاصول.

- الثاني: التمسك بالفروع.

- والثالث: تقديم الارذال.

- والرابع: تأخير الافاضل.

وورد ايضا «ثبات الدول باقامة سنن العدل» في جلسة المناقشة اليوم وتتميز هذه المناقشة في انها تقع في ظروف سياسية خاصة، وباعتبار هذه الظروف فان التمسك بالفروع هو مؤثر لا يليق وانما في ظروف من هذا النوع المطلوب التمسك بالاصول.

من هنا، فاني من خلال ما سمعت من السادة الزملاء، من كلمات مارسوا فيها حقهم ومسؤوليتهم وعبروا فيها عن المعاناة والمشاكل والازمات والخلل، تارة بصيغة اعتراضية، واخرى بصيغة معارضة، وثالثا بقلق وخاوف وهواجس.

انا لا اقف امام الاعتراض ولا اقف امام المعارضة وهذا حق اي انسان او اي مسؤول او اي جهة تهتم بالشأن العام لها حق المعارضة والاعتراض. لكن ما اود ان اذكر نفسي، وانا واحد منكم، فيه واذكركم فيه ايضا هو ان هذا النوع من الاعتراض مثل باستخراج كل مكان من الخلل والازمة والاختفاء والمشاكل، ووضعها على السطح وبثها في المناخ العام الاعلامي والقائما كما هي في وجه الحكومة. هذا النوع من الاعتراض، لا يتوهم احد انه يستطيع ان يهرب من مسؤوليته بهذا الاعتراض. ولا يتوهم احد من انه قد يعفى من مسؤولياته امام الوطن وامام الاجيال وامام التاريخ وامام الشعب بهذا الاعتراض.

هذا النوع من الاعتراض الذي سمعه الناس وكل الناس حمل ويحمل المجلس النيابي مسؤولية اساسية، ومسؤولية كبرى لاننا لسنا سياسيين نقود مظاهرة شعبية في الشارع.

نحن هنا في مؤسسة دستورية تملك من الصلاحيات وتملك من القدرة والفعالية ما يجعلها ومعنية اساسا. مسؤولية معنية في مواجهة الحكومة، وفي مقابل الحكومة وفي معالجة هذه المشاكل او في معالجة هذه الازمات. فلا احب ان يؤخذ انطباع غير دقيق بهذا الاتجاه. وانا واثق تماما من ان المجلس النيابي، في كثير من المحطات قد

قام بدور وطني مهم جدا واساسي جدا، ولكن لا اظن ان المجلس النيابي استطاع ان يواجه كل الازمات وكل المشاكل، لان الاعتراض ولان المعالجة لهذه الازمات تبدأ من الاعتراض بالكلمة الى... حجب الثقة عن الحكومة. وما بين الاعتراض بالكلمة وحجب الثقة عن الحكومة توجد اشياء كثيرة يمكن ان يقوم بها المجلس النيابي.

ما يستحق الوقوف في الحقيقة هو ان السادة النواب انفسهم قد بثوا من خلال هذه الكلمات، واقول ايضا في هذه الظروف، بثوا وصاغوا كلماتهم بما يساهم ويساعد على تقوية روح الياس في المجتمع، اذا كان المجلس النيابي يحمل هذه الدرجة من الياس فالى من يلجأ الناس؟ واذا كانت الحكومة حينما تتحدث - اذا لم تتحدث الحكومة باليأس - فاقل ما يمكن ان يقال انها تتحدث عن العجز. ما بين المجلس النيابي الذي يثبث باليأس، وحكومة تبث العجز، وا قصد بالعجز ليس العجز في الموازنة وانما العجز بمعنى عدم القدرة على حل الامور، ما بين الياس والعجز الى من يلجأ الناس؟ بالنسبة لهذا الامر فليس من الجيد ان يتكون انطباع من هذا النوع في هذا البلد.

الملاحظة الثانية، دولة الرئيس، والحمد لله ان دولة الرئيس الحص قد اتى لانني كنت اود ان يكون موجودا وانا اتكلم، هل يعقل ان يكون حجم الاخطار او حجم تأثيرات الوضع الداخلي يلامس حجم الاخطار التي يواجهها لبنان على مستوى قضية الصراع مع العدو الصهيوني او ينقص منه قليلا او يزيد عليه؟ ايضا ما يمكن ان نستنتجه ببداية وببساطة اننا غرقنا في الازمة الداخلية وصعدنا حجم تأثيراتها الى حيث، على الاقل اصبحت على مصاف الحجم الاكبر وايضا هذا غير سليم، ايضا هذا غير دقيق وغير سليم.

من هنا، انتقل بعد هذه الملاحظة الاخوية، وقلت اذكر نفسي بها ونحن في هذه الظروف الخاصة، نحن امام حكومة تولت مسؤولية كبرى جدا بعد ان وصلت البلاد الى ما وصلت اليه من خلال الحكومات السابقة. وهذا الحكم - حتى احكي عن الحكم وليس فقط الحكومة - بدءا من فخامة الرئيس الى الحكومة، هذا الحكم الذي نقدر ونحترم، وموقفنا منه ما زال قائما - لم يتغير الموقف، هذا الحكم لم ينقصه التوجه، فتوجهه السليم على الصعيد الوطني مقبول وجيد. لم تنقصه الاخلاقية العامة، فانه بالجملة يتمتع بسمعة وطنية راقية. لم تنقص هذا الحكم، الارادة فقد اعلن فخامة الرئيس في هذا المكان عن ارادة التغيير وعن التوجه في هذه المرحلة. والجميع في لبنان قد استبشر خيرا. واعيد نسبيا الى لبنان مناخ الامل وامكانية ان يحدث تغيير ما. لكن هل المشاكل التي نتحدث عنها وتحدث عنها الزملاء النواب جميعا، هل هذه المشاكل هي من صنع التوجه السياسي لهذا الحكم؟ هل التوجه السياسي هو الذي يصنع هذه المشاكل، وهل الشخصية الوطنية التي يتمتع بها هؤلاء هي التي انتجت هذه المشاكل؟ وهل هذه الحكومة هي المسؤولة في سياساتها، في برامجها عن كل المشاكل التي نتحدث عنها؟

انني اعتبر ان التوجه الوطني الذي حصل سواء على صعيد المواجهة مع العدو، او الذي تمثل في منهجية جديدة في ادارة الدولة، او الذي تمثل في المبادئ التي ذكرت على مستوى دولة القانون ودولة المؤسسات، هذا

التوجه يصلح لان يكون مدخلا جيدا وطبيعيا لمعالجة الاوضاع والمشاكل، لكن بكل اسف اقول ان الحكم بتوجهه الجيد لم يتمكن من ان يعالج القضايا الاساسية. ليس لعجز فيه، وليس لنقص في التوجه وانما لعجز في القابلية. لم تتوفر بعد ولم تكتمل شروط التغيير، كما يقال في الفلسفة «المقتضى موجود لكن المانع ايضا موجود». كتمل الشروط حينما يكون هناك مقتضى للتغيير وعدم مانع في التغيير.

عدم المانع موجود او المانع موجود. وهذا المانع يبدو، وانا اقول بكل اسف وبكل حزن، يبدو انه اكبر من ارادة التغيير، واكبر من التوجه، ولا اقول هذا من باب الياس، وانما اقول هذا حتى ندقق اكثر في المشكلة، وحتى ندقق اكثر في الازمة، وحتى ندقق اكثر في مصادر انتاج الازمات في لبنان. وهذا يعني انه اذا جاء رئيس للجمهورية بتوجه جيد، واذا جاء رئيس حكومة بتوجه جيد ويتمتعون بسمعة جيدة، فالتجربة اثبتت ان هذه العناصر غير كافية. هناك عناصر اخرى ما زالت مفقودة يجب ان نفتش عنها جيدا، ونفتش عن الاسباب التي تقف وراء عدم القدرة على التغيير. لكننا نحن في النتيجة التي توصلنا اليها، نحن امام نتيجة طبيعية ان الحكم لم يتمكن من معالجة القضايا ولم يتمكن من تغيير الذي دعا اليه او اطلق شعاره.

غير موضوع المقاومة، لندع موضوع المقاومة جانبا. اعتقد ان موضوع المقاومة يتطلب اكثر من... هناك عدد من الزملاء حيوا المقاومة ثم نزلوا الى المشاكل الصغيرة لتترك المقاومة على حده الان، سنرجع اليها.

غير موضوع المقاومة، الامر الذي يتعلق بالاصلاح السياسي لم يتمكن الحكم من احداث اي تغيير اساسي فيه. الامر الذي يتعلق بالاصلاح الاداري ما من احد اجبر الحكم ان يطرح هذا الامر بهذا الشكل ويضع نفسه امام المجتمع وامام الادارة وامام الناس ببرنامج اصلاح من هذا النوع. واقتصر الاصلاح على وضع بعض المديرين العامين بالتصرف واعلن عن امكانية اجراء مداورة لبعض المديرين العامين بالتصرف واعلن عن امكانية اجراء مداورة لبعض المديرين العامين. وكان الموضوع انتهى. ومنذ ذلك الوقت - لا اذكر التاريخ... منذ ان اعلن مجلس الوزراء انه سيضع الملفات مع الاجهزة المختصة لتتخذ موقفا وتحيل الى المجلس التاديبى، تحيل الى التفتيش، تحيل الى المحكمة، تحيل الى القضاء... لم يعد مجلس الوزراء كمجلس وزراء... معنيا بهذا الموضوع. لكن منذ ذلك الوقت الى الان لم يصدر اي شيء على هذا الصعيد. وكان موضوع الفساد او موضوع الاصلاح الاداري اقتصر على هذا الحجم او على هذا المستوى. هل هذا يعني ان حجم الفساد في لبنان هو بهذا المستوى؟ هل هذا يعني ان الحكم عجز عن مواجهة الفساد؟ او ان هناك موانع اخرى لا يتمكن الحكم من تخطيها في معالجة الفساد الاداري والهدر؟ هذا الامر نستطيع ان نستنتجه، بكل بساطة وبكل سهولة ان الحكم لم يتمكن من المعالجة. مع العلم اننا نحن قلنا هذا الامر لدولة رئيس الحكومة، وقلنا هذا الامر لفخامة الرئيس بكل وضوح وبكل صراحة انكم اذا انجزتم ملف الاصلاح الاداري فانكم تحققون انجازا وطنيا. اما اذا وصلنا الى مرحلة ثبت فيها ان الحكومة اعجز من ان تستمر في معالجة الاصلاح الاداري فهذه كارثة وطنية.

اذا لم يتمكن هذا الحكم من الاستمرار في معالجة الفساد والهدر فماذا نقول للناس؟ وماذا ينتظر الناس؟ والى

من يلجأ الناس على هذا الصعيد؟ مع العلم ان الانطباع العام عند الناس هو ان الادارة بمجملها ادارة فيها الفساد، وفيها السرقات وفيها... وفيها... الخ... على صعيد الاصلاح السياسي، الذي يعني المدخل الاساسي فيه هو الغاء الطائفية السياسية. وانا اقول هنا لدولة الرئيس اولاً، وللحكومة الموقرة وللسادرة الزملاء ولكل المواطنين في لبنان، ان الكارثة والكوارث والثرمن الذي ندفعه سنبقى ندفع ثمننا باهظاً جداً ما دمنا متمسكين بالصيغة السياسية للنظام اللبناني الذي يقوم على اساس الطائفية.

سنبقى ندفع هذا الثمن، لا نستطيع ابدًا؛ يعني هذا خلاف القوانين الطبيعية، لا نستطيع ان نستمر بالالتزام بالصيغة السياسية القائمة، ولا ندفع ثمن ذلك.

سنبقى ندفع الثمن، وانا ادعو كل اللبنانيين وبكل اخوة وبكل صراحة وبكل محبة، هذه الصيغة ستتغير حتماً اذا لم يكن في القريب العاجل، ففي البعيد القريب ستتغير هذه الصيغة حتماً. انا ادعو الى الوصول الى هذا الامر دون ان ندفع هذا الثمن الكبير، هذا مدخل الاصلاح السياسي، وهذه وظيفة الحكومة اولاً ووظيفة الحكم اولاً ووظيفة المجلس النيابي اولاً. الوصول الى عملية اصلاح تطل اساس المشكلة هو افضل بكثير من الحديث مئة سنة عن كل المشاكل التي نتحدث عنها كنواب في هذه القاعة.

هذا الامر لم يتمكن الحكم من معالجته. وهذا يؤثر على عقلية الدولة وعلى عقلية الادارة. بالتالي هذا اصل من الاصول. لا يمكننا الذهاب الى اي مسالة من المسائل التي تم الحديث عنها حتى لو كانت مهمة، لا يمكننا الذهاب الى اي مكان وننسى هذا الاصل.

والموضوع الثاني، هو موضوع الدولة. من يستطيع ان يقنعنا بان هناك امكانية في لبنان لبناء دولة حديثة عادلة تقوم على اساس النظام الطائفي؟ هذا لا يمكن حدوثه. لا يمكن ان تنتج الصيغة الا دولة من هذا النوع الذي يستنتجه المواطن العادي ايها الزملاء، من كل المداخلات التي حصلت انه لا يوجد دولة في لبنان.

امام اي مشكلة من المشاكل التي طرحناها، الاستنتاج الطبيعي كاننا نعيش في بلد ليس فيه دولة. وانا اقول: صحيح، نحن في بلد كاننا بدون دولة. السبب الاساسي في ذلك هو بناء دولة على قاعدة نظام سياسي من هذا النوع.

الامر الثالث: اية ادارة يمكن ان تنتجها هذه الصيغة وهذه الدولة؟ اذا كنا نفكر ان هناك امكانية ان نصل الى ادارة حديثة نظيفة بدون دولة حديثة عادلة، وبدون صيغة نظام عادل، نكون نتكلم بالفراغ، كلام في الفراغ.

هذه الاصول الثلاثة التي هي مؤشر من مؤشرات الدول في بقائها او في زوالها. نحن مع الاسف نتجه باتجاه اخر وباتجاه معاكس للاتجاه الطبيعي. اذا اردت الانتقال من المشاكل الاساسية الى المعالجة الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية، لا اريد ان اقول ان الحكومة «ما بتسوا» والحكومة كذا، والحكومة كذا... انما استطيع القول بكل بساطة الحكومة هذ عجزت عن معالجة الازمة الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية. عجزت عن معالجة

الازمة الاقتصادية هي - واسمحوا لي ان اقول هنا كلاما ان الحكومة تستطيع القول انها ورثت ازمة اقتصادية كبرى هي غير مسؤولة عنها. والحكومات التي سبقتها وكنتم تسمعون جميعا - انه امام اي نقاش مع الحكومة كانت تقول «نحننا طالعين من حرب». «طالعين من حرب» وهناك بنى تحتية واعمار بلد وبناء دولة. . دائما عندما يكون هناك اعتراض نذهب الى المنطقة الحساسة قليلا، اي المنطقة التي لا يوجد فيها نقاش. عندما نبحت في نقاش تاخذنا الحكومة الى المنطقة التي لا يوجد فيها نقاش.

انا اقول ان الحكومة الحالية عجزت حتى الان عن معالجة الازمة الاقتصادية التي انتجتها سياسة الحكومة السابقة، واقول ايضا ان المقدار الذي كان يفترض ان تعالجه الحكومة للازمة الاقتصادية والمعيشية هذا ايضا لم تتمكن الحكومة من معالجته. وهذا لا يعود، لا نحمله فقط للعهد السابقة، وانما هنا اقول بكل وضوح - وان شاء الله يتقبلها منا السباب - توجه الحكم وارادته وتوجهه جيد ولكن اليته غير متناسبة مع ارادته. هناك خلل في هذا الموضوع، خلل في الاداء، خلل في بعض العقليات، خلل في وضع البرامج، خلل في بعض الكفاءات. هناك خلل والخلل نستطيع ان نقول عنه ان التناسب غير قائم ما بين ارادة التغيير والية هذا التغيير.

وانا ربما اكون مخطئا، كان بإمكان الحكومة ان تشتغل بعقلية اخرى وبرنامج اخر وبكفاءات اخرى وتنسيق اخر وبطريقة اخرى. واذا لم تستطع ان تعالج المشكلة، على الاقل كانت تستطيع ان تخفف كثيرا من حدية هذه الازمة المعيشية والاقتصادية. لا اريد الدخول بالامثلة الكثيرة ان على الصعيد الانمائي او على الصعيد الاداري او كل هذه الازمة. . . كان بالامكان معالجة كل هذه الامور ولكن لم يتمكنوا من معالجتها لسبب يتعلق بغيرهم، ولسبب يتعلق بهم هم.

ربما هناك مشكلة، هم يستطيعون التحدث عنها، انا لست بصدد ان ادفع عن الحكومة الان، اصلا لا يزعجني ان ادافع عن الحكومة لكن باستطاعتها ان تدافع عن نفسها ان شاء الله فيما بعد. من اهم مشاكل هذه الحكومة على هذا الصعيد انها ما زالت تعتمد في ادارتها وفي اجهزتها الرقابية التفصيلية على اجهزة هي بحاجة الى اصلاح. هذه مشكلة كبيرة. انها مسؤولية الدولة.

مثلا موضوع كوارث المياه او المشاريع والمتعهدين وما اشبه ذلك. اذا طالبنا رئيس الحكومة او الوزير المختص، ببساطة يتصل رئيس الحكومة بالجهاز المختص في هذا الموضوع، يقول له: «لا، الموضوع كذا كذا». . . هو كرئيس حكومة عليه ان يقبل جهاز الدولة التابع له. لكن نحن نعتبر انه هو نفسه هذا الجهاز، هو نفسه المتهم. هذا موجود في كل الوزارات لن ادخل بالتفصيل في هذا الامر.

لكن هناك امور كثيرة، دولة الرئيس، بإمكان الحكومة القيام بها واتمنى من دولة رئيس الحكومة والوزراء المختصين ان يلتفتوا لهذه المسائل، هناك بعض المناطق تحتاج الى تنمية. هناك بعض المناطق تحتاج الى تحضير للتنمية، تحضير، اي انها غير محضرة للتنمية، على مستوى المناخ الامني والسياسي والاجتماعي. هذه الازمة الكبيرة الموجودة. اذا اردت ان احكي عن اي منطقة مثلا منطقة البقاع او منطقة الشمال، هذه المناطق تحتاج الى عناية على مستوى التحضير للتنمية.

وانا تحدثت عن ذلك مع دولة الرئيس بري اعتقد منذ سنتين، ويتذكر دولة الرئيس هذا موضوع، انه تقرر في المجلس النيابي ان تضع الحكومة قرضا اسمه قرض ال ٣٠ مليون دولار للمشروع الاخضر. مطلوبوا من المواطنين ان يقدموا عقارا من ٢٤٠٠ سهم للمشروع الاخضر هذا مثال ان مشاكل الارض فوق لا تسمح للمواطن ان يكون عنده ٢٤٠٠ سهم، ليس لديه محضر.

الرئيس: سند ملكية.

ابراهيم السيد:

لا يوجد سند ملكية. معنى ذلك انه غير حاضر اصلا، والمنطقة ليست محصورة اصلا لكي تستوعب مشاريع التنمية. هذه المسألة تحتاج الى عناية يا دولة الرئيس.

المناخ الامني والاستقرار السياسي كل ذلك بحاجة الى شغل، ليس فقط مشاريع وليس فقط اعتمادات. هذا كله يحتاج الى شغل. كل هذا باستطاعتكم اجراؤه ولكن لم تفعلوا. مع الاسف انكم غير قادرين على القيام به. لا اريد ان اذكر تفاصيل كثيرة على هذا الصعيد.

من بين هذه المشاكل ومن بين هذا الركام من الازمات، ومن بين هذا المناخ من الياس او الضعف تخرج ويخرج لبنان، ويقف لبنان مرفوع الراس والهامة، وناصع الجبين، دم شهدائه امام عينيه. يقف اذا كان من بيننا من يقف لينظر ويبحث عن منصب او موقع او مصلحة، فان لبنان المقاوم يقف وعينه على كل لبنان وكل الامة.

تقف المقاومة بنسق ايماني وسياسي واخلاقي متميز. وهذا النسق، ليس من باب اني اتكلم عن المقاومة الان، هذا النسق ايها الاخوة جميعا هو نسق غير طبيعي ان يكون في لبنان. هذا النسق من المقاومة لا يمكن ان يكون موجودا مع صيغة سياسية اسمها الطائفية السياسية. وهذا النسق من المقاومة لا يمكن ان يكون مولودا في لبنان مع نظرة الى دولة من هذا النوع، ومع ادارة من هذا النوع. هذه ولادة لنسق حضاري اجتماعي غير طبيعي في هذا البلد.

وهذه هي نقطة التحلي، وهذه هي نقطة الامل، وهذه هي النقطة المضيئة. وهنا اقول ان هذا النسق يكاد يكون نسق لبنان، نسق لبنان هذا. من هنا، اتوجه بالتحية الى كل المقاومين، كل الشهداء... كل الاستشهاديين... وعوائلهم. احبي الاسرى الذين تحرروا وعوائلهم على امل ان شاء الله ان يفرج الله عن بقية اخواننا في سجون العدو وعملائه.

واحبي كل جريح اصاب بهذا الخط، واقول هنا كلاما سمعت اشارات له في هذه القاعة. لا احد يقلق على مصيرنا. اننا لا نبحت عن مواقع او عن مناصب اي لسنا قلقين على مناصب المقاومة في المستقبل. ولسنا قلقين على مناصب المقاومين في المستقبل. انا اريد ان يطمئن الجميع على هذا الصعيد. والفت النظر الى ان الاخطار، الاخطار التي ينتجها وجود الكيان الصهيوني في فلسطين اولا وفي لبنان وفي الجولان وفي اي مكان، سواء

حصلت التسوية ام لم تحصل، ان التحدي والاحطار والاطماع التي يمكن ان ينتجها هذا الكيان على الصعيد الوطني والقومي والاستراتيجي لا يسمح لنا ان نبحت عن اي موقع الا مواقع المواجهة مع هذا العدو وهذا المشروع.

وانني ادعو الجميع الا يسقطوا في اوهام هذا الاعلام، الذي يوحي بان ما يمكن ان تنتجه التسوية في المستقبل هو السلام والراحة للبنان وللعرب. انا على يقين بان الوضع العربي قبل التسوية اذا لم يتمكن من ان يكون قويا الان، خصوصا بهذه المقاومة، لا يمكن ان يكون الوضع العربي قويا بعد التسوية امام اسرائيل.

وعلى هذا الاساس نحن نبحت كيف ندافع وكيف نقاوم وكيف نواجه وكيف نحفظ ونصون ونحمي وطننا وامتنا وارضنا ومقدساتنا وشعبنا وكيف نحمي مصالحنا، وميائنا واستقلالنا، وارادتنا من هذا العدو. هذا امر من متطلبات هذه المرحلة والمرحلة المقبلة ايضا.

نحن ايها الاخوة الزملاء، المقاومة وطنية بامتياز والمقاومون وطنيون بامتياز، ولا نقبل ابدا، لا الان ولا في المستقبل ان تكون المقاومة مواطنين بامتياز، هم وطنيون بامتياز وليسوا مواطنين بامتياز.

لا نقبل ان يكون في هذا الوطن مواطن بامتياز ومواطن بغير امتياز. كلنا مواطنون على حد سواء. والمشكلة هنا في الدولة التي تميز بين مواطن ومواطن اخر. اما نحن فلا نريد ذلك. نحن نريد مقاومة نبحت عن مواقع الوطنية في هذا البلد. عن الانجازات الوطنية في هذا البلد. ان نحل كل المشاكل الوطنية في هذا البلد، على هذا الاساس اتوجه بكلمتين للحزب. ربما ثماني سنوات، منذ العام ١٩٩٢ لغاية الان، تجربة كافية حتى نعرف جميعا ان تجربة الدخول او المراهنة في التغيير على الدخول في مؤسسات الدولة والنظام، المراهنة على هذا الدخول اثبت انه مراهنة غير صحيحة.

واعني بذلك ان ايقاف الاحزاب لقوة حضورها وحركتها وفعاليتها السياسية والشعبية والاجتماعية والثقافية خارج مؤسسات النظام، الانكفاء عن الساحات الاخرى واعطاء القوة في الحضور الى ساحات مؤسسات الدولة مراهنة اثبتت فشلها.

انا لا ادعو الى خروج الاحزاب من هذه المؤسسات وانما اقول خطأ المراهنة على هذا الحضور فحسب، وهنا ادعو الى اعادة الحياة الى الدور السياسي للقوى السياسية والحزبية في لبنان، سواء في داخل المؤسسات او في خارج المؤسسات. وان من اهم افات الحياة السياسية في لبنان ان الذين يفترض ان يعترضوا في الخارج موجودون هنا. فمن يعترض من؟ ومن يعارض من؟

انا ادعو الى اعادة النظر واعطار حياة جديدة وفعالية جديدة للحياة السياسية، للقوى السياسية والحزبية في لبنان، ليس على اساس الاحزاب الوطنية والاسلامية، هذه اللغة «الدارجة» وهي وليست دقيقة بعض الشيء. على اساس وطني وليس على اساس طائفي. واقصد بذلك ان نتفق على قضايانا الوطنية. وهل يمكن ان نتفق على

قضايا وطنية؟ انا اقول نعم. والدليل على ذلك، اتفاق اللبنانيين على اهم قضية وطنية هي المقاومة. بالرغم مما قد يشوب هذا الامر من شائبة هنا وشائبة هناك، لكن بالمحصلة لقد خرج اللبنانيون من الحرب متحاربين الى وحدة وطنية، وتضامن وطني، واستقرار صنعته المقاومة وحدها ووحدتها. وهذا مؤشر يمكن من خلاله ان ندخل الى صيغة حياة سياسية في لبنان، القاسم المشترك فيها هو قضايا الوطنية. الذي يميز اي حزب عن الاخر، ليس ما يمتلك من فكر او ايدولوجية او ما اشبه ذلك. بالرغم من الايدولوجية والفكر هي التي تنتج وتصنع الانسان. لكن ليس صحيحا ان نبحت عن خلافاتنا العقائدية حتى ندخل في وحدة وطنية يجب ان نبحت عن امكانية الوصول الى الوحدة الوطنية، وحول القضايا الوطنية، بغض النظر عن القضايا الفكرية والايدولوجية. ونحن قادرون... انتبهوا... انتبهوا... يمكن ان يظهر في هذا المجتمع اناس لا يريدون ان يصلوا الى الوحدة الوطنية الا على اساس وحدة الفكر والايدولوجية ربما يظهر اناس من هذا النوع. لكن نحن نقول بكل وضوح، نحن حاضرون ان نبحت مع كل انسان في هذا الوطن ونتوحد معه حول قضايا الوطن. ونحن قادرون على ذلك.

انني ادعو الى هذه الحياة السياسية لمصلحة وطنية في الداخل، واقول هذا الكلام لمصلحة قومية واستراتيجية. وفقط اشارة بسيطة الى لبنان وغير لبنان من كل الدول العربية. انا لا اقول هذا الكلام حتى يبدو اننا نحن نريد اقامة جبهة سياسية حزبية بهذا الحدود. اي بالافق كيف تجري انتخابات نيابية وما اشبه ذلك... انا لست في هذا العالم الان. انا في عالم اخر اسمه ان الحل الوحيد، او اكاد اقول ان عنصر القوة الوحيد الذي يمكن ان يبقى في مواجهة العدو الصهيوني في المستقبل هو حياتنا السياسية. ويعني ذلك ان الانظمة العربية في تركيبها وفي بنيتها وفي تعقيداتها وفي علاقاتها وفي مراهنتها وفي ارتباطاتها وفي التزاماتها لا تستطيع ان تكون في موقع المواجهة مع هذا العدو. وهذه الانظمة غير قادرة ان تحمي شعبها من هذا العدو. هنا اقول، كلما استطعنا ان نكون في دور فعال على المستوى السياسي كلما استطاع الشعب في لبنان وفي المنطقة العربية، كلما اخذ هذا الشعب حقه ودوره السياسي كلما استطاع ان يحمي نفسه ويحمي حتى انظمته من هذا العدو.

ادعو الى هذه الحياة السياسية بهذا المنظور، والقادم كبير وخطير جدا شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله.

الرئيس: الكلمة للزميل كميل زيادة

كميل زيادة: دولة الرئيس، ايها الزملاء،

ان الموازنة هي تعبير عن برنامج عمل الدولة وسياستها المالية والانمائية والاجتماعية، تتأثر بالاوضاع الاقتصادية والمالية وتؤثر بدورها على تلك الاوضاع.

من هذا المنطلق، توقع اللبنانيون من مشروع موازنة العام ٢٠٠٠ الذي اعدته الحكومة المتخمة بوزراء تكنوقراطيين من اصحاب الكفاءات العلمية والخبرات العملية، رؤية جديدة وافكارا ثورية وابتكارات علمية ترتفع الى مستوى التحديات التي يواجهها لبنان، ففتتشله من دوامة ازماته الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية، وتنقله من حالة العجز والمديونية والبطالة والركود والهجرة، الى حالة النمو والانتعاش والازدهار.

كما توقع اللبنانيون من الموازنة، تلبية حاجاتهم الاساسية في المجال الصحي والتربوي والاسكاني وتحقيق الانماء الصحيح الشامل والمتوازن، ليسير الوطن في اتجاه النهضة الاقتصادية التي ترد عن المواطنين خطر العوز والفقر، وتحصن السلم الاهلي في وجه الرياح والعواصف والمؤامرات.

في هذا السياق، لا نرى هذا المنحى في مشروع الموازنة الذي يغفل إيجاد الحلول للمعضلات التي يواجهها الاقتصاد اللبناني ويعاني منها المواطنون.

دولة الرئيس، نسجل في البدء للحكومة، ان ارقام مشروع الموازنة ايجابية على صعيد المالية العامة وعلى صعيد الاستقرار النقدي، وتصب في خانة تطبيق برنامج الحكومة للتصحيح المالي الخمسي. ونسجل لها ايضا ان هذا المشروع لم يتضمن اي ضرائب جديدة او رسوم اضافية تطل ذوي الدخل المحدود. ومن ايجابيات هذا المشروع ايضا، انه يرفع حصة الضرائب المباشرة ويخفض حصة غير المباشر منها من اجل تخفيف العبء على الطبقات المتوسطة والشعبية. كما نرى ان التوجه نحو خصخصة بعض المرافق العامة والتوجه نحو احلال ضريبة القيمة المضافة مكان الرسوم الجمركية، هما خطوتان في اتجاه تحسين وضع المالية العامة خاصة والاقتصاد عامة.

يبقى ان هذه الاجراءات يا دولة الرئيس، بالرغم من توجهها السليم لاحية خفض العجز، ليس وحدها العلاج لازمتنا الاقتصادية - الاجتماعية التي لم تعد تكمن في الناحية المالية البحتة، وانما تكمن في موضوعي الموازنة والاقتصاد معا. فالاقتصاد شبه مشلول ومعدل النمو لعام ١٩٩٩ يكاد لا يذكر.

من هنا، ان اول ما نسجله على مشروع الموازنة هو اعتماده ارقاما طموحة جدا في ايراداتها وتقشفية الى حد بعيد في انفاقها في ظل اجواء من الركود الاقتصادي يؤدي يوما بعد يوم الى مزيد من الانكماش.

فتحقيق الزيادات الكبيرة في الايرادات يتطلب تنشيطا للاقتصاد وتحريكا للقطاعات الانتاجية، وهذا بدوره يتطلب انفاقا استثماريا غير موجود في ظل السياسة التقشفية التي خبرناها في موازنة العام ١٩٩٩ وكانت نتائجها جهودا اقتصاديا طاول غالبية القطاعات، وضائقة اجتماعية شاملة لم يعرف لها لبنان مثيلا، مما يدعونا الى التساؤل عن جدوى اعتماد نفس السياسة اليوم، طالما ان النتيجة ستكون مزيدا من الجمود والمعاناة الاجتماعية.

كما نسجل على مشروع الموازنة ان يتضمن ارقاما تقوم على فرضيات فيها افراط في التفاؤل في تقديرها لمعدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم اذا ما استندت الى واقع الوضع الاقتصادي البطيء خلال العام ١٩٩٩. كما ان هذه التقديرات اغفلت الاستحقاقات التي تنتظر لبنان هذا الصيف من انتخابات نيابية وانسحابات اسرائيلية محتملة وتأثيرها على الاقتصاد.

ونسجل عليه ايضا انه يخلو من تدابير واجراءات ضريبية تحفز المؤسسات والشركات على خلق فرص عمل جديدة للحد من هجرة الكفاءات، كما تساعد على تنشيط العجلة الاقتصادية لرفع معدل النمو.

لكن اهم ما نسجله على هذا المشروع اغفاله اهمية الدور التقليدي الذي يمكن ان يلعبه الانفاق العام في

معالجة الوضع الاجتماعي - الاقتصادي - المعيشي المتدهور، فجاء المشروع وكأنه مشروع موازنة تكشف أكثر منه مشروع موازنة لترشيد الانفاق العام.

فليس خافيا يا دولة الرئيس، ان الاكثية الساحقة من اللبنانيين تعاني من تدهور معيشي، وتشكو من نقص حاد في المداخيل، ومن تفاقم الغلاء ومن زيادة الموجبات والاعباء. وانا ادعو الوزراء الكرام ان يخرجوا ويحتكوا بمواطنيهم، ويدخلوا الى احيائهم ومنازلهم، لكي يدركوا حجم المأساة الاجتماعية - المعيشية التي يعاني منها المواطنون. ادعوهم لزيارة كل لبنان، ليروا كيف يغرق شعبنا في البؤس والفاقة. ان لبنان يا دولة الرئيس، يعيش ازمة اقتصادية اجتماعية خانقة، تتصرف الحكومة حيالها بارتباك وحيرة. وهذه الازمة تلقي بظلالها على كل فرد يحاول ان يوفر الحد الأدنى من متطلبات الحياة اليومية. وينعكس هذا الوضع انكماشاً في حركة السوق نظراً الى تدني القدرة الشرائية للفرد وبالتالي تراجع النشاطات التجارية والصناعية والزراعية. فالتجار يا دولة الرئيس، كثيرون منهم افلسوا او شارفوا الافلاس، والصناعيون يرزحون تحت ثقل الرسوم والضرائب، والمزارعون يعانون من ازمات حمة تبدأ بغياب الارشاد الزراعي، مروراً بغرق اسواقنا بالسلع الزراعية المستوردة، لتنتهي بعدم وجود اسواق خارجية للتصدير، فيقع المزارع المسكين بين مطرقة الحكومة غير المبالية لاحواله، وسندان كساد المحاصيل. وهذه الاوضاع مجتمعة، ادت وتؤدي الى تعاظم ارقام البطالة التي يقدر انها فاقت ٢٥٪ من القوة العاملة، وهذه نسبة خطيرة تشير الى خلل اساسي في بنية المجتمع لا بد من التصدي له بسرعة كي لا ينفجر في وجوهنا باشكال اعتقد ان الجميع قد خبرها وعرفها.

من هنا يجب ان تكون الموازنة يا دولة الرئيس، مشروعاً اصلاحياً ذا ابعاد اقتصادية اجتماعية وسياسية، بحيث تساهم في ازالة اثار الحرب من خلال تأمين الاستقرار المعيشي للأفراد والحد من الهجرة الداخلية والخارجية. واذا كانت الدولة لا تسير في سياسة الانفاق الاستثماري معتمدة على القطاع الخاص لتنشيط عجلة الاقتصاد، فان عليها لكي تجعل من لبنان مصدر جذب للمستثمر المحلي والاجنبي ان تعتمد سياسة مدروسة مبنية على الانفتاح والشفافية. وهذا الامر لا يتحقق واقعياً من خلال مشروع الموازنة فحسب، بل يجب ان يكون من ضمن مشروع متكامل لبناء الدولة وارساء اسس لبنان العصري. وهذا يعني في ما يعنيه بيئة سياسية سليمة، وبيئة اقتصادية جذابة.

اما البيئة السياسية السليمة فتقتضي اولاً واخيراً يا دولة الرئيس، ديموقراطية صحيحة لا يضمنها الا قانون انتخاب عصري ومنصف يتيح للشعب اختيار ممثليه من خلال عملية انتخابية نزيهة وحرّة، ويتيح لهؤلاء الممثلين محاسبة السلطة التنفيذية ومراقبتها لكي يكون اداؤها في المستوى المطلوب. وهنا نتوسع لنقول ان السلطة التنفيذية يجب ان تكون منوطة بحكومة قوية وقادرة، لها صفة تمثيلية شاملة، لا بحكومة قليلة المبادرة وعديمة الانجاز، بحيث تتمكن من مواجهة المهمات الصعبة واتخاذ القرارات الحاسمة، لا سيما ان لبنان مقبل على استحقاقات كبيرة وخطيرة ليس اقلها استحقاق السلام مع ما يستتبعه من نتائج سياسية واقتصادية.

ومن عناصر بناء الدولة على اسس صحيحة وصحية، وجود قضاء كفوء نزيه حر، يوفر شبكة من الامان للمجتمع والافراد، فيدرك المواطن اللبناني ان حريته مصانة وحقوقه محفوظة ضمن القانون، وان حقه لن يضيع بسبب اي اعتبار من الاعتبارات التي تحكمتم بحياتنا منذ الاستقلال حتى اليوم. كما ان بناء الدولة العصرية المتقدمة والمنفتحة لا يكون الا من خلال صون حرية التعبير والتجمع والتظاهر وتأسيس الجمعيات والاحزاب، ومن خلال اعلام حر متنوع وموضوعي. وهنا لا بد ان نبدي قلقنا الشديد على مشروع الحكومة للاعلام والاعلان الانتخابيين لما يشكله من خطر على الديمقراطية وتقيض للحريات.

اما البيئة الاقتصادية الجذابة التي نطمح اليها يا دولة الرئيس، فليست مجرد عنوان براق لدراسة نستقبلها بحماسة لترميها في غياهب الملفات والادراج، بل يقتضي عملا دؤوبا عماده خطة اقتصادية متكاملة تشكل الموازنة عنصرا اساسيا من عناصرها الجوهرية والزمنية، هدفها تنشيط الاقتصاد.

فتنشيط الاقتصاد يا دولة الرئيس، يكون بتحويل الاقتصاد اللبناني من اقتصاد ريع الى اقتصاد انتاج عالي الكفاية والمهارة، لان الاعتماد على الخدمات والتجارة من دون قاعدة انتاجية صناعية وزراعية وحتى خدماتية صلبة، لم يعد يكفي في عالم الانترنت والاتصالات السريعة والعولمة.

وتنشيط الاقتصاد يكون بزيادة قدراته التنافسية عبر خفض كلفة الانتاج البالغة الارتفاع سواء بالنسبة الى ما ينفقه القطاع العام حيث يبقى باب الاهدار مشرعا، او بالنسبة الى القطاع الخاص الذي يدفع الكثير من الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة.

وتنشيط الاقتصاد يا دولة الرئيس، يكون بتطبيق الانماء المناطقي المتوازن المبني على رؤية شاملة لما تحتاجه المناطق، بحيث يتوزع النشاط الاقتصادي والتربوي والصحي بشكل طبيعي وسليم.

وتنشيط الاقتصاد يكون برفع مستوى انتاجية العاملين اللبنانيين وتقوية صلة نظامنا التربوي مع سوق العمل والمهارات الفنية والمهنية المطلوبة في عالم اليوم. تنشيط الاقتصاد يكون من خلال تخفيض كلفة الانتاج الصناعي والزراعي ليصبح انتاجهما قابلا للتصدير تنشيط الاقتصاد يكون بجذب الاستثمارات الخارجية من خلال تقديم الحوافز الضرورية والتسهيلات المدروسة، وتأمين بنية تحتية لا تتعطل كلما هطل المطر.

تنشيط الاقتصاد يكون من خلال خطة للخصخصة تقوم على امرين: الاول تخليص مؤسسات الخدمة العامة والمرافق من ذهنية الانفاق بلا حساب والخسارة الحتمية، والثاني اعتماد مبدأ الربح المضبوط في خصخصة المؤسسات المعنية بحيث تعمل وفق مبادئ اقتصاد السوق ضمن قواعد وضوابط كتلك المعتمدة في ديموقراطيات اوروبا الغربية.

واخيرا وليس آخرا تنشيط الاقتصاد يا دولة الرئيس، بالخروج من مستنقعات البيروقراطية وتعقيداتها الموروثة من خلال اصلاح الادارة الذي لم نر اي نتائج ملموسة له رغم كل الضجيج الذي سمعناه والذي غاب عن

اسماعنا في الفترة الاخيرة. وبقيننا يا دولة الرئيس، ان اي خطة خمسية او غيرها، لن تعرف النجاح ما لم تطبقها ادارة قوانينها حديثة، وانظمتها معدلة، واصولها مبسطة، ادارة شفافية ومتطورة، تكون اسرع تنفيذا واكثر فعالية واحداث تجهيزا. وبقيننا ايضا ان هذا الاصلاح لا يكون بالمضي في اسلوب المحاصصة والتقاسم السياسي والطائفي للتعيينات غافلين عن ان الشرط الاساسي لهذه العملية هو الكفاءة ولا شيء سواها.

يمكننا الاسترسال يا دولة الرئيس، هي تعداد المشاكل والحلول، لكن المزارع والعامل والصناعي والموظف والتاجر يريدون حولا ونتائج ملموسة على الارض وليس مجرد نظريات ووعود لا تنفذ. وما الموازنة سوى أداة - وطبعا أداة مهمة جدا - في يد السلطة التنفيذية لمعالجة المشكلات ومكافأة الدولة. لذا يجب ان يكون مشروع الموازنة واقعيًا ولكن طموحًا، يسعى الى تنشيط عجلة الاقتصاد دون ارهاق المالية العامة، وحماية المالية العامة دون اسقاط الاقتصاد الى اسفل درجات الركود وهنا مكن الصعوبة، وهنا الحاجة الى مبادرة خلاقة خارجة عن المألوف تعيد تحريك العجلة الاقتصادية وتضع لبنان ليس على طريق استعادة دوره لان ما فات مات، بل على طريق احتلال مكانة متقدمة والقيام بدور فاعل وحيوي في محيطه الطبيعي.

وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل مصطفى سعد

مصطفى سعد: دولة الرئيس، الزملاء الكرام،

اننا في هذا اليوم، نقف باجلال امام ابطال المقاومة، الباسلة التي ضربت العدو وعملائه، في عملية ناجحة جدا جدا.

ان دقة الاختراق الامني للمقاومة، اعطاها الكثير من المعنويات الكبيرة التي برهنت عليها في عملياتها النوعية، ضد العدو الصهيوني وعملائه.

اننا وباسم الشعب وبكل طوائفه، ندعم الموقف اليومي والعمليات اليومية للمقاومة ونقول للذين كانوا، يريدون ضرب المقاومة، سيضربون هم، لقد حاولوا اعطاء الاوامر لضرب المقاومة بمواجهة العدو الصهيوني وعملائه ولكل المسؤولين رفضوا، اقول هذا الكلام ليس للمزايدة على احد، بل لان الواقع هكذا والمقاومة ستستمر.

دولة الرئيس، الزملاء الكرام، لن اصول ولن اجول، في موضوع الموازنة كثيرا لان الكلام عن الموازنة هو نفسه كما كان في اعوام ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨ و ٩٩ لا شك ان هناك سلسلة من الملاحظات، لا بد ان نبديها لتحسين الاداء الحكومي، وكلامنا ليس لمجرد الكلام واننا بمجرد ان ننتهي منه نجلس مكاننا وكان الامر انتهى. لا شك من خلال الموازنة، وفي القطاعات عامة هناك خلل كبير خصوصا في ظل الظروف الحياتية، المعيشية والاقتصادية التي يعيشها المواطن.

لن ادافع عن الحكومة، كما يظن البعض، واقول بصراحة ان ١٤ شهرا بوجود الحكومة الحالية، ليست كافية لاصلاح ما خرب خلال ٦ سنوات قضت.

فالحكومة بحاجة الى اكثر من ٣ سنوات لتنظيم الوضع وتنظيم الادارة الفاسدة.

دولة الرئيس، الزملاء الكرام،

ان الادارات الرسمية، وموظفيها ولاء اكثر منهم ليس للدولة، وكذلك المؤسسات العامة ولاء هؤلاء ليس للدولة والحكومة.

صحيح، هناك مؤسسات وادارات رسمية، يعمل فيها موظفون شرفاء، ويقدمون الخدمات للمواطنين، انما لاكثرية موظفي الادارات الرسمية، يقبضون راتبين، راتباً من الدولة او الحكومة وراتباً اخر من شخص جميعكم يعرفون هذا مع الاسف. بهكذا طريقة، نقولها للحكومة وبصراحة، بهذه الطريقة لا يمكن، بناء دولة المؤسسات والقانون، فيجب ان تعرفوا ذلك يا دولة الرئيس ويا معالي الوزراء.

بهكذا وضع، لا يستمر الاصلاح الاداري والسياسي، ولا يمكن للبنان ان يقوم ولن يحصل اي بناء لدولة القانون والمؤسسات، صحيح ان المرحلة التي يمر بها صعبة، وعملية البناء ليست سهلة، خصوصاً في ظل الوراثة الكثيرة التي ورثتموها.

صحيح انه ليس من اللازم ان نظل نتكلم عن التركة والوراثة ولكنها وراثة او تركة صعبة لا يمكن ان نتجاهلها، وليس كما يقال ٤١ شهراً تكفي، نريد اكثر من ٣ سنوات.

بعد ست سنوات من الخلل والهدر وشراء الموظفين، هذه ليست بالعملية السهلة، اذا كنا جادين يا دولة الرئيس في بناء دولة المؤسسات والقانون، كما جاء في كلمة فخامة الرئيس، يوم القسم، او كلمة القسم، صحيح ان التعاطي يتم بشفافية من قبل الحكومة الحالية، وهذا الامر الشعب اللبناني ليس متعوداً عليه، ان حكومته تتعاطى بشفافية، ويجب ان يتعود الشعب ذلك بان يكون التعاطي الدائم بشفافية، بكل الامور، ومن هنا نحن نلفت نظر وزير المال بان هناك قضايا كثيرة، اخذتها الحكومة السابقة، والحكومة الحالية تنفذها بالنسبة للمكلفين بالضرائب من كل المناطق اللبنانية، يوجد قضية صغيرة واعتبرها كبيرة تتعلق بسوق الخضار والفاكهة بالجملة (الحسبة) في صيدا.

وضعها مختلف عن اوضاع «الحسب» الاخرى في لبنان لا نعرف لماذا ربما لانها صيدا، او ربما لانها بنيت من قبل الرئيس الحريري.

لكن هذا الموضوع يجب ان نعرف كيف يمكن ان نتعاطى فيه، لان الضرائب الكبيرة، تؤدي بالناس لاعلان افلاسهم واغلاق محالهم، ولان التعاطي بهذه الطريقة يتم فقط مع حسبة الجنوب التي هي في صيدا انهم لا يتعاطون مع حسب الشمال او بيروت.

الرئيس: عفوا ابو معروف، وجد نص في الموازنة، اذا صادقنا عليه يفتح باب الاعتراض والتقسيم، حتى للشيء الذي كان انتهت مهلة الاعتراضات عليه.

مصطفى سعد:

في الحقيقة هذه الامور يجب ان نتابعها، من اجل تحسين الاداء الحكومي، ونقدنا هو لتحسين الاداء، وليس من اجل «قوم لاقعد مكانك».

هناك موضوع اخر، متعلق ايضا بوزارة المالية: الجمارك، الكل يعرفون الظروف الحالية في ظل الاقتصاد العالمي الجديد، وفي ظل العولة والنخ...

طريقة التعاطي الجمركي في لبنان، لا تزال طريقة بدائية وللاسف بالرغم من وجود كمبيوترات... ولكنها لا تزال بدائية.

المواطن الذي يستورد بضاعته من الخارج، بضاعته تبقى فترة على المرفأ، لماذا؟

المخمنون هم من التجار مع الاسف، يمكن ان لا يكون للمخمن مصلحة، بان هذه البضاعة التي يستوردها، تاتي من رجل اخر، فهذا الموضوع بالحقيقة نلفت نظر وزارة المالية لترى مع مديرية الجمارك كيف يمكن حل هذا الموضوع، لان هناك موضوعا تنافسيا بين المرفأ في منطقة الشرق الاوسط، فنحن وجيراننا السوريون مثلا، يوجد تنافس بيننا في المرفأ يجب دراسة هذا الموضوع من قبل الحكومة اللبنانية ووزارة المالية، لتسهيل الاستيراد للمواطن اللبناني، واستيفاء الرسوم على البضائع للدولة بعدالة.

ارجو ان يكون النقد في مكانه، وان يتابع من قبل وزارة المالية.

يوجد موضوع اخر يا دولة الرئيس، وايها الزملاء الكرام، هو اننا حريصون على لبنان ووضعنا وبنائه واستمراره.

اليد العاملة في لبنان، لا شك انه يوجد بطالة كبيرة في لبنان، لا بد من الحكومة ان تقوم باحصاء كامل لحاجة لبنان، من اليد العاملة في كل القطاعات بعد معرفة العدد في لبنان، والاولوية تعطى لليد العاملة من الدول العربية ومن ثم الدول الاجنبية الاخرى. فهذا موضوع جدا مهم يا دولة الرئيس، يجب ان يكون هذا الموضوع واضحا جدا فلا ياتي من يقول لدينا مليون عامل سوري ونصف مليون عامل مصري... يجب ان نتعامل مع الموضوع من ضمن احصاء واحد سيكون من قبل الحكومة اللبنانية، يوضح كم نحن بحاجة ليد عاملة حتى يكون الامر صحيحا.

دولة الرئيس، الزملاء الكرام،

الزراعة، في لبنان تشكل نسبة ٣٠٪ من المواطنين اللبنانيين الذين يعملون في الحقل الزراعي، الزراعة في

لبنان تتراجع وكان من المفروض ان تساعد الدولة المزارعين في دعم مواسمهم الانتاجية. صحيح ان الكلفة اصبحت عالية في لبنان، الحمضيات عندنا كان يستوردها الاخوان السوريون ودول الخليج، الان الاشقاء السوريون اصبحت لديهم الحمضيات ودول الخليج تستورد من تركيا لان كلفتها اقل، وارخص من الحمضيات اللبنانية، وهي لا تستورد فقط الحمضيات من تركيا، وانما الخضار والفاكهة، وهنا لا يجب دائما ان نتحدث عن وضعنا لان هناك واقعا معينا عند الشقيقة سوريا، توجد تعاونيات تستورد الكيماويات وغيرها بأسعار مخفضة، وتبيع المحولات بشكل سهل للمواطنين.

النظام الاقتصادي في لبنان يختلف عن الاقتصاد في سوريا، انما الان الاقتصاد السوري هو بانفتاح حول الوضع الجديد في العالم.

من هنا اقول ايضا ان الصناعة هي بتراجع، الوضع التربوي يتراجع، صحيح ان هناك منهجا جديدا في المدارس اللبنانية، انما لم تؤمن للمدارس الرسمية الامور الاساسية التي يجب ان يعرفوها في مواجهة غلاء اقساط المدارس الخاصة، ان رسم التسجيل في المدارس الرسمية يوجد اناس غير قادرين على دفعه واتى القرار المأخوذ من قبل وزير التربية والتعليم العالي والثقافي، اتى متأخرا عن بداية العام الدراسي ٩٩ - ٢٠٠٠، فيجب علينا اتخاذ قرار مبكر بالنسبة للعام الدراسي ٢٠٠٠ - هناك موضوع اخر، متعلق ايضا بوزارة المالية: الجمارك، الكل يعرفون الظروف الحالية في ظل الاقتصاد العالمي الج. ديد، وفي ظل العولمة والخ...

طريقة التعاطي الجمركي في لبنان، لا تزال طريقة بدائية وللأسف بالرغم من وجود كمبيوترات... ولكنها لا تزال بدائية.

المواطن الذي يستورد بضاعته من الخارج، بضاعته تبقى فترة على المرفأ، لماذا؟

المخمنون هم من التجار مع الاسف، يمكن ان لا يكون للمخمن مصلحة، بان هذه البضاعة التي يستوردها، تأتي من رجل اخر، فهذا الموضوع بالحقيقة نلفت نظر وزارة المالية لترى مع مديرية الجمارك كيف يمكن حل هذا الموضوع، لان هناك موضوعا تنافسيا بين المرفأ في منطقة الشرق الاوسط، فنحن وجيراننا السوريون مثلا، يوجد تنافس بيننا في المرفأ يجب دراسة هذا الموضوع من قبل الحكومة اللبنانية ووزارة المالية، لتسهيل الاستيراد للمواطن اللبناني، واستيفاء الرسوم على البضائع للدولة بعدالة.

ارجو ان يكون النقد في مكانه، وان يتابع من قبل وزارة المالية.

يوجد موضوع اخر يا دولة الرئيس، وايها الزملاء الكرام، هو اننا حريصون على لبنان ووضعه وبنائه واستمراره.

اليد العاملة في لبنان، لا شك انه يوجد بطالة كبيرة في لبنان، لا بد من الحكومة ان تقوم باحصاء كامل لحاجة لبنان، من اليد العاملة في كل القطاعات بعد معرفة العدد في لبنان، والاولوية تعطى لليد العاملة من

الدول العربية ومن ثم الدول الاجنبية الاخرى. فهذا موضوع جدا مهم يا دولة الرئيس، يجب ان يكون هذا الموضوع واضحا جدا فلا ياتي من يقول لدينا مليون عامل سوري ونصف مليون عامل مصري. . يجب ان نتعامل مع الموضوع من ضمن احصاء واحد سيكون من قبل الحكومة اللبنانية، يوضح كم نحن بحاجة ليد عاملة حتى يكون الامر صحيحا.

دولة الرئيس، الزملاء الكرام،

الزراعة، في لبنان تشكل نسبة ٣٠٪ من المواطنين اللبنانيين الذين يعملون في الحقل الزراعي، الزراعة في لبنان تتراجع وكان من المفروض ان تساعد الدولة المزارعين في دعم مواسمهم الانتاجية، صحيح ان الكلفة اصبحت عالية في لبنان، الحمضيات عندنا كان يستوردها الاخوان السوريون ودول الخليج، الان الاشقاء السوريون اصبحت لديهم الحمضيات ودول الخليج تستورد من تركيا لان كلفتها اقل، وارض من الحمضيات اللبنانية، وهي لا تستورد فقط الحمضيات من تركيا، وانما الخضار والفاكهة، وهنا لا يجب دائما ان نتحدث عن وضعنا لان هناك واقعا معينا عند الشقيقة سوريا، توجد تعاونيات تستورد الكيماويات وغيرها بأسعار مخفضة، وتبيع المحولات بشكل سهل للمواطنين.

النظام الاقتصادي في لبنان يختلف عن الاقتصاد في سوريا، انما الان الاقتصاد السوري هو بانفتاح حول الوضع الجديد في العالم.

من هنا اقول ايضا ان الصناعة هي بتراجع، الوضع التربوي يتراجع، صحيح ان هناك منهاجا جديدا في المدارس اللبنانية، انما لم تؤمن للمدارس الرسمية الامور الاساسية التي يجب ان يعرفوها في مواجهة غلاء اقساط المدارس الخاصة، ان رسم التسجيل في المدارس الرسمية يوجد اناس غير قادرين على دفعه واتى القرار المأخوذ من قبل وزير التربية والتعليم العالي والثقافي، اتى متأخرا عن بداية العام الدراسي ٩٩ - ٢٠٠٠، فيجب علينا اتخاذ قرار مبكر بالنسبة للعام الدراسي ٢٠٠٠ - ٢٠٠١.

من هنا ان المرحلة المقبلة عليها، يجب علينا خلالها مواجهة عدو شرس لم يتمكن من خلال حروبه مع العرب من تحقيق حلمه باقامة اسرائيل الكبرى.

انما الان نخاف منه من خلال التسوية التي سنجر عليها، ومن خلال الاقتصاد ان ينتصر العدو الصهيوني باقامة مشروع اسرائيل الكبرى. هذا الخطر الكبير، الذي يتطلب منا، تحصين ساحتنا اللبنانية، والعربية حتى نتمكن من مواجهة ما يحاك وما يخطط وما يدبر، من قبل العدو الاسرائيلي.

من هنا عندما نقول، انه ليس كافيا على الحكومة ١٤ شهرا لنحكم عليها بعد خلل وهدر وسيطرة واعمال خارجة على القانون والدستور لمدة سنوات.

صحيح عندنا ملاحظات خصوصا في ظل الوضع الحياتي والمعيشي والاقتصادي الضاغط والفقر الموجود

والذي يتحكم بكثير من العائلات من حقنا ان نسأل الحكومة حول فواتير الكهرباء، حول فواتير الهاتف، ليس لنقول قم يا وزير الموارد حتى اجلس مكانك او يا وزير المواصلات السلوكية واللاسلكية كي اجلس مكانك، بل لتحسين الاداء ومطلوب من وزير الموارد والكهربائية وكذلك يطلب من معالي المواصلات السلوكية واللاسلكية تكليف لجنة موثوقة لموضوع الفوترة. لاننا نعرف ان مؤسسة اوجيرو هي ضمن الالتزام الذي اخذته لتنظيم الفوترة.

امام كل ذلك اسمحوا لي ان اركز على البيئة التحتية، صحيح والجميع يقولونها، الحكومة السابقة تقولها والحكومة الحالية تقولها ان سنوات الحرب هي السبب الاساسي في خلل هذه البنية حسنا. اتينا باربعة مليارات واصلحنا البنى التحتية بعدة سنوات. بعد هطول اول امطار اخلت هذه البنية التحتية، فما هو السبب ومن المسؤول؟ صحيح انا كمواطن احمل المسؤولية للحكومة السابقة بهذا الموضوع. ولكن يجب على الحكومة الحالية ان تعرف من استلم هذا المشروع ومن المستلم بعد انجاز هذا المشروع، ومن المسؤول عن هذا المشروع؟ هل اتى من عند ربنا، الذي استلم هذا المشروع؟ ليس فقط في بيروت، وانما في صيدا حصل هذا الموضوع، وعلى ما اذكر هطلت امطار غزيرة اكثر من الان ولمدة ١٠ او ١٥ يوما متواصلة. حصلت بعض العواصف والرياح، فخوفنا العالم، ودعا وزير التربية الى اقفال المدارس، ثم تراجع عنه، وكان المفروض على الحكومة بالرغم من خطأ وزير التربية كان يجب ان تبقى على قرار وزير التربية، بغض النظر عن اي امر.

بالنسبة لوزارة الاشغال والنقل، انا اريد ان احملها المسؤولية كاملة، بل اجمل المسؤولية للحكومة السابقة ولكن يجب الاسراع من قبل اللجان في وزارة الاشغال لازالة الشيء الذي تعرضت له منطقة بيروت بالنسبة لوزارة الهاتف ايضا، حصل انقطاع بالاتصالات الدولية لمدة ساعة ونصف لسبب كثافة الثلج الذي تساقط على جورة البلوط طلبوا من الاطفائية ان تذهب حتى ترش المياه على الصحن وهنا حصل تاخر بالموضوع. اقول ذلك دولة الرئيس، لتحسين الاداء الحكومي لكل وزارة ولكن الخلل كما قلت يتعلق بان موظفي الادارات الرسمية او اكثرهم ولاؤهم ليس للدولة اللبنانية بل لاشخاص.

وهذا كبير جدا ولا يمكننا من بناء دولة المؤسسات والقانون، بالنسبة لموضوع بناء المستشفى الحكومي في صيدا وزحلة. يوجد قرض من بنك التنمية الاسلامي السعودي، تبقى من هذا القرض ٢٨ مليون دولار للمستشفى الحكومي من صيدا وزحلة لاستكمال البناء. بنك التنمية الاسلامي اعطى ٥ مليون دولار هبة من قيمة القرض الذي هو ٢٨ مليون دولار، اي اصبح ٢٣ مليون دولار واصر في نفس الوقت على ان يلزم هذا المبلغ لاستكمال البناء في زحلة وصيدا، لنفس المتزمين، رغم الرسائل التي وجهها مجلس الانماء والاعمار لبنك التنمية الاسلامي، نحن نعرف انه قرض وليس هبة، حتى هذه اللحظة لم يات اي جواب من هذا البنك خاصة بعد تصريح مجلس الانماء والاعمار ان هذا الموضوع سيطرح على المناقصة. والذي يفوز بالمناقصة هو الذي ياخذ الالتزام في زحلة او صيدا.

سنطلب من دولة رئيس الحكومة، ووزير الصحة، متابعة هذا الموضوع مع بنك التنمية بجدية، فهذا قرض وائتمنى متابعته من قبل دولة رئيس الحكومة.

سنتكلم عن صيدا القديمة، صيدا القديمة من اهم المدن على البحر الابيض المتوسط وفي لبنان كان يوجد في هذه المدينة القديمة افضل شبكة المياه الشفه والمجارير والقنوات والموجود في صيدا القديمة افضل من الموجود في صيدا الجديدة. ولكن مع الاسف قامت الحكومة السابقة بنزعها وتلزيمة لشركة الجنوب للاعمار، نزعوها ولم يكملوا التزامهم اين السبب؟ مع الدفع؟ مع مجلس الانماء والاعمار؟ لا ندري ولكننا لم نكن مجبورين على تخزين زواربيها الاساسية التراثية، فقد خربناها، بالرغم من تغنيها بموضوع التراث والاثار... الحقيقة شيء مؤسف، ان نخرّب هذه الزواريب والشوارع الحلوة لصيدا القديمة. بالنسبة لموضوع منطقة التعمير بعد الزلزال الذي حصل في صيدا تعمّرت هذه المساكن الشعبية بعد الزلزال والتي لعب دورا كبيرا فيها الشهيد معروف سعد والشهيد الرئيس رشيد كرامي فكلهم شهداء في هذه الايام. الله يرحمهم.

وكان وزير الاشغال العامة الوزير بيار جميل لعبوا دورا في عملية بناء المساكن الشعبية، في منطقة التعمير في صيدا نحن حريصون كما قالت زميلتنا بهية الحريري بموضوع سندات الملكية لهؤلاء الناس، تقدمنا بالطلب لرئيس الحكومة وأحالة للوزارات المختصة.

واصبح هناك حل للقيام بتسويات، لان هناك خللا بمساكن التعمير من خلال وجود ابنية غير مرخصة وهي تحتاج للتسوية بهذا الموضوع. وعرفنا ان وزارة الاسكان والتعاونيات، ردت علينا بكتاب لتنظيم هذا الموضوع اننا ومن منطلق الحرص على الحفاظ على لبنان علينا جميعا مسؤولين وسلطات وشعبا ان نبقي متفائلين، بشعبنا اللبناني الجبار، وشعبنا الجنوبي الصامد والصابر والمواجه للعدو الاسرائيلي وعملائه و متمسك بارضه رغم الفقر والحرمان ووضع المعيشي الاقتصادي السيء. فيجب ان نكن له كل احترام وتقدير، ولمقاومته للعدو الاسرائيلي. وكل الشعب اللبناني، الان وضعه الحياتي والمعيشي والاقتصادي سيء جدا من عكار مرورا بالشمال وبجبل لبنان وبالبقاع والهرمل. حقيقة يوجد وضع اقتصادي سيء، وما اود ان اقله ويجب ان يسمعه الجميع في لبنان لن يعود كما كان قبل عام ١٩٧٥، سيبقى لبنان من احدى دول المنطقة، وليس هو الاساس والرئيسي، لبنان كان قبل ١٩٧٥ هو الدولة الرئيسية في الشرق الاوسط، للاسواق المالية، للترانزيت للسياحة للاستشفاء للتعليم للاعلام للخدمات للثقافة، لن يعود لبنان، دولة الرئيس، وايها الزملاء الكرام كما كان قبل ١٩٧٥.

لا نكابر، يجب علينا دولة الرئيس عدم المكابرة، وانا لا احملك المسؤولية بهذا الموضوع ولكت لن يعود لبنان كما كان قبل ١٩٧٥ فهو سيبقى لبنان ولكن من احدى دول المنطقة وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل جميل شماس

جميل شماس: دولة الرئيس، ايها الزملاء الاعزاء،

قبل ان ابدأ كلمتي اتوجه بالتحية والوفاء الى شهداء الجيش والى المدنيين الابرار وعائلاتهم في الضنية والى

شهداء المقاومة والمقاومين اينما كانوا في هذه اللحظة بعد كل ما سمعناه والذي دار اكثره خارج موضوع الموازنة بعضه منطقي والبعض الاخر تصفية حسابات وحقد وانقسام بين المعارضين والحكومة.

وزير المال حصر همه في انتقاد الماضي، ولم يقل لنا ماذا فعل، ولم يذكر شيئاً عن ما انجزه، وعن التفوق الذي حققه. والمعارضون انتقدوا الاخطاء والتقصير، بدون ان يقارنوا بصورة علمية وعادلة بين اخطائهم وخطاياهم وبين اعمال الحكومة ليقنعوا الناس بانهم متفوقون ان لم نقل قديسين، بدون ان يرف لهم جفن. اما نحن فاذا اردنا ان نسير على نفس المنوال، فلدينا الكثير الكثير لنقوله، مما يظهرهم متفوقين وعلى G.R في مسلسل دالاس التلفزيوني وكلكلم تعلمون باخلاقيات. ومبادئ G.R ولكن نذكر قول الله عز وجل الى لوط اذا تطلعت الى الخلف ستصبح ملحاً.

لذلك لن نرد على المعارضة، لاننا لا نريد ان يتحول الوطن الى ملح. ولان الناس كل الناس تعرف اكثر منا ما جرى من مخالفات وفضائح وقد ملت من الترداد، لذلك نقول للمعارضة كلمة واحدة، ارجعوا الى نفوسكم وتذكروا ظروف البلد، وتخلصوا من مصالحكم وانانيتكم، واخرجوا من روح الحقد والانتقام، واتركوا بيننا وبينكم القضاء للفصل، لانه المرجع الصالح وخصوصاً بعد صدور قانون الاثراء غير المشروع. وبذلك يصل الناس الى الحقيقة، والخزينة الى حقها.

دولة الرئيس، اوجه الى دولة رئيس الحكومة واصارحه بكل محبة لكي يعرف ما يجب ان يعرفه وليضع يده على الخطر.

زادت الموازنة حوالي مائتي مليار ليرة غير مبررة، بينما كان بالامكان ان يختصر من النفقات، مبلغ معادل لهذه الزيادة حفاظاً على المال العام. ولكن تمت بحاراة بعض اعضاء لجنة المال من اجل لن يغضوا النظر عن بعض بنود قانون الموازنة، لاسباب نتمنى لو تستطيع الحكومة ان تفسرها لنا اخذ كل فريق بالتراضي كل ما يمكن اخذه وجاء تقرير اللجنة المالية، يحمل الموازنة والحكومة كل اللوم ويجردها من الحد الادنى من الجدية والمصادقية. بكل اسف وزير المال لم يلفته هذا الكلام وهذا التشهير. وحتى لم نسمع رايه او اعتراضه في ما ورد في تقرير لجنة المال اذا كان غير موافق عليه.

دولة الرئيس، لا زلت اتوجه الى دولة الرئيس الحص لايبين بعض اخطاء مواد قانون الموازنة. في المادة السادسة: الاجازة بالاستقراض لم نستطع في اللجنة ان نعرف ما هو المبلغ الموجود في حساب رقمك ٣٦ في مصرف لبنان. ولماذا ندفع فوائد باهظة على هذه المبالغ، وهي سيولة نقدية فائضة.

السؤال لماذا البنك المركزي اصدر سندات الخزينة، في الوقت الذي لا تحتاج الحكومة الى الاموال.

فاذا كان الامر لتشغيل الاموال الموجودة في المصارف، التي لا يستطيع استئلافها الناس لارتفاع فوائدها، فهذه تكون خدمة لمصلحة المصارف على حساب الشعب جرياً على عادة العهد السابق، الذي كرس كل الاقتصاد

وكل الارباح لصالح المصارف، وهذه نقطة نود ان يبررها لنا حاكم مصرف لبنان او ان تحاسبه الحكومة على هدر اموالها وتوزيع عشرات الملايين ارباحا للمصارف، والناس تتن جوعا، واغلب الشركات تواجه الخسائر والضائقة المرة.

طبعا هذا يا دولة الرئيس كما سبق وقلتم يوقف عجلة الاقتصاد ولا يدفع المصارف على تخفيض الفوائد ويزيد اختناق السيولة النقدية في اسواق القطاع الخاص، وبالتالي تخسر الحكومة من رصيدها مع الناس. اما اذا كان ما قام به البنك المركزي خطأ او سهوا او لمصلحة ما، فنحن ندعوكم لفتح ملف نفقات البنك المركزي، الذي يعتبر كبار موظفيه وكانهم قد حطوا على الارض من كوكب الحظ، لما يتقاضونه من رواتب وبدلات، لا تدفعها اغنى دولة في العالم، فكم بالحرى دولة عاجزة. نحضر سؤالنا اليوم فيما ورد اعلاه، اما مشاكل ونفقات ورقابة البنك المركزي، فهذا امر له وقته ومكانه ولن نسترسل به حاليا.

المادة السادسة عشرة: اجازة دفع الاستثمارات وكشوفات المتعهدين العائدة للعام ١٩٩٩ من رصيد القانون ٩٥ :

لم نجد لائحة تؤكد ان هناك فوائض من الديون القديمة، وخصوصا ان اعمال تدقيق الحسابات لا تزال جارية، لذلك ادعو الى تعليق العمل بهذه المادة الى حين انتهاء اعمال تدقيق الحسابات، ورفع لائحة مفصلة بهذه الاستثمارات والكشوفات. فاذا بقي رصيد يمكن ان يستعمل.

المادة التاسعة عشرة: اعطاء مكافآت وتعويضات عن الاعمال الاضافية اجده بابا خطيرا ومكلفا واحذر الحكومة وخصوصا دولة الرئيس الحص من هذا الفخ.

المادة الخامسة والعشرون: (حوافز لتطوير السوق المالية) اننا نفهم اعطاء حوافز، ولكن ان تكون مفتوحة الى الابد، وبدون تحديد وقت معين دولة الرئيس لا يوجد في العالم دولة تعطي حوافز ابدية.

المادة التاسعة والعشرون: الرسم المقطوع:

من اجل خمسين مليار ليوة دخل وقعتم بالمطبات التالية:

- ١ - ان تحالفوا وعدكم للشعب، بانكم لن تعتمدوا الضريبة الغير مباشرة، وستحاولون تخفيضها.
- ٢ - اغلب الناس تعيش حالة الخسارة او الربح الشحيح فتخلقون لهم ضريبة ليدفعونها سواء ربحوا او خسروا؟ وهذا سيغال شريحة كبيرة جدا من المواطنين ظلما.
- ٣ - ان الدولة نادت بالضرائب العادلة وهذه ليست كذلك.
- ٤ - هذه الضريبة في بنائها لا تتناسب مع السياسات والقوانين المتعلقة بتسهيل ضريبة الدخل، وكما انها لا تتناسب مع الاصلاحات الضريبية المقترحة من الدولة.

٥ - لم يتم تخفيض نفقات كان يمكن خفضها، بحدود مايتي مليار ليرة وزدنا فوقها مايتي مليار ليرة اضافية وتعود الحكومة لتفرض على الناس، ان يدفعوا ضرائب لا يبررها دين ولا وجدان ولا ضمير، من اجل حفنة من المليارات وبينما الموازنة مبالغ فيها ومن جهة اخرى تتكارم على عدد قليل من الناس بدون وجه حق.

٦ - لم تكن المساعي لزيادة الجباية كافية لكي تزيد قاعدة المكلفين.

٧ - هل قامت وزارة المالية بحساب كلفة تحصيل هذه الضريبة، وعرفت ما هي الحصيلة الصافية التي ستعود الى صندوق الخزينة؟

٨ - القانون لا يفسر ماذا سيحدث للمتخلفين عن الدفع في الوقت المحدد او للمتμένين عن الدفع. هل سنواجه قضية الغرامات الجزائية، وما تخلقه من العراقيل للاعمال التي تحاول جاهدة للاستمرار في العمل في هذا البلد؟

٩ - كيف يمكن لشركة مساهمة خاسرة رأسمالها ٥٠ الف دولار ان تدفع مليوي ليرة لبنانية ضريبة فيما تدفع شركة رأسمالها ٢٠ مليون دولار نفس المبلغ؟ هل درستم نوعية الشركات ورأسمالها أم ان فكرة الحصول على المال اعمتنا عن مسؤوليتنا وعن العدالة، التي يسعى اليها العهد ورئيس الحكومة وبعض وزرائه؟

١٠ - كيف نستطيع ان نفسر ان هذه الضريبة هي لتشجيع الاستثمار؟

١١ - ان الكلام بان القطاع الخاص وافق على هذه الضريبة، هو غير صحيح، وان ما تم هو الضغط على هذه القطاعات لتمير هذه الضريبة ولكن اعلن هنا باسمي واسم جميع العاملين في القطاع الخاص، اننا نرفض هذه الضريبة ولن ندفعها مهما كان الضغط الذي سنجابه بقوة، وبكل الوسائل المتاحة.

المادة الثلاثون: فصل رسم الاستهلاك الداخلي عن الرسم الجمركي:

لم نفهم ماذا تقصد وندعو دولة الرئيس ان يفسرها لنا.

المادة الواحدة والثلاثون: تقسيط رسوم الانتقال:

اين العدالة بين الذي ورث ارضا لا يزيد ثمنها عن مائة الف دولار والذي يرث اراض بمئات ملايين الدولارات؟

نحن نفهم التقسيط للفقراء ولكن الذين يملكون اموالا طائلة كيف نقسط لهم خمس سنوات بدون فوائد؟

المادة الثالثة والثلاثون: اسس توزيع الغرامات:

كيف يمكن قبول النسب غير العادلة على موظفي المالية وكيف يحصل المدير العام على سبع حصص واما مراقبي الضرائب ومراقبي الجباية، والمحتسب والمحاسب فجميعهم اربع حصص فقط لا غير.

المادة الرابعة والثلاثون: مهل مرور الزمن على غرامات السير:

كيف تسقط غرامات السير بعد ثلاث سنوات وهل يعطى المواطن مكافأة اذا خالف ورفض الدفع . واما الادمي فليذهب الى البحر .

المادة الخامسة والثلاثون: تلفزيون لبنان:

ان تلفزيون لبنان يحتاج الى قرارات ادارية ورقابية صارمة ولن تحصل عجائب اذا خضعت موازنته لمصادقة وزير الاعلام والمال فتشوا عن الحل الشافي وكفى تلفزيون لبنان ان يعيش على المورفين .

المادة الخامسة والاربعون: تمديد العمل بمواد الاعفاء من الغرامات وتخفيض رسوم التسجيل العقاري:

ماذا ستفعلون بالذين دفعوا خلال شهر كانون الثاني بعد أن اعفيتم اليوم؟ هل اصبح من الجائز قانونا ان نظلّم المكلف الادمي الذي يتقيد بالقانون ونكافئ المكلف الذي لا يحترم القوانين وحقوق الدولة؟

هذه بعض النقاط التي يفترض ان يتخذ رئيس الحكومة والمجلس قرارا عادلا بشأنها لوضع الامور في نصابها .

اما لجهة الامور المذهبية فهي حقيقة واقعية بفضل مؤتمر الطوائف الذي زاد الطين بلة . يا اخوان، انا خلقت ولم اكن طائفيا، مارست عملا حزبيا، ولم اكن طائفيا، مارست عملا اقتصاديا ولم اكن طائفيا، دخلت في مؤسسات وغرف تجارة وجمعيات صناعية ولم اكن طائفيا . دخلت الى مجلس النواب ولم اكن طائفيا . لم تكن عندي هذه اللوثة . عندما دخلت السياسة، دخلت بي هذه اللوثة . لماذا؟ لانني عرفت انه منذ ٦٠ سنة كان يوجد رئيس جمهورية من الاقليات، وفي احدى الوزارات المؤلفة من اربعة وزراء كان واحد منهم من الاقليات . اليوم، حاجب مش مقبول من الاقليات . تصوروا رئيس جمهورية كان مسموحا به في الماضي اما الان فليس مسموحا لحاجب ان يكون من الاقليات . هذا لا يصير هذه للموازنة وهذه السنة وهذه للشيعه، لذلك انا مضطر ان احكي اليوم كطائفي . فنقول ان ابناء الطوائف المشرقية والغربية المعروفة بالاقليات يقول ان الرئيس الحص لا يعترف بهم . بينما هم يكونون له المحبة والاحترام .

وهم يقولون انه شكل حكومته من دون اي ممثل لهذه الطوائف . مع العلم انه من بداية الاستقلال وحتى حكومات الاربعة او الخمسة ووزراء كان فيها ممثل للاقليات ولا نظن دولته نسي ان رئيسا للجمهورية كان من الاقليات هو الرئيس ايوب ثابت .

الرئيس: هذا الكلام يجب ان يسمع اذا لم يكن بشكله فليسمع بجوهره وهذا ليس خطيرا . الخطير هو الوضع القائم في الخارج، الخطير هو الوضع الذي نحن نعيشه ونتعامى عنه، فليسمع هذا الكلام .

جميل شماس:

يقولون ايضا انا درست الحكومة عدد الناحيين سيجدون ان طوائف الاقليات لديها ٣ نواب بينما من الحق والمنطق ان يكون لها ٦ نواب .

يقولون ايضا انه شكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي من ٧١ شخصا بدون اي ممثل للاقليات مع العلم ان هذه الطوائف يملك ابناؤها اهم المؤسسات الاقتصادية والتربوية والاجتماعية وهي بحدود ٣٠٠ مؤسسة، فقط للمعلومات يا دولة الرئيس، الجامعة الاميركية والجامعة الاميركية - اللبنانية واليسوعية هي لطوائف الاقليات. التي توظف الالاف وتدفع حصة كبيرة من ضرائب الدخل ولديها كفاءات لا تقل اهمية عن الذين تم تعيينهم وتفوق عددا كبيرا منهم في بعض الاحيان...

ويقولون ان هناك كوتا لكل الطوائف، في عدد من المؤسسات ومجالس الادارة، وطوائف الاقليات تدخل ضمن اصحاب الحقوق المقدسة، وكان هذا التقسيم الذي هو متعارف عليه بين امراء الطوائف هو منزل من السماء. مع العلم ان هذه الطوائف من الاقليات وعددها ثمانية هي اكبر عددا من بعض الطوائف اللبنانية.

نحن نفهم ان الرئيس الحص كرجل دولة، مستعد ان ياخذ قراراته لمصلحة البلد حتى لو اضررت بناخبيه ولكننا لا نفهم لماذا يهضم حقوق قسم كبير من ناخبيه بدون وجه حق. هل هو تخلى عن الحق وعن ناخبيه ام ان جوقه الموظفين والمستشارين هي التي تقوم بهذه الاذية في غفلة من الزمن؟

اننا يا دولة الرئيس دافعنا عنكم باكثر من قدرتنا ولكن اعادة الحق الى اصحابه هو الدفاع الوحيد الذي نرى له جدوي.

نطلب من دولتكم اعادة فتح هذا الملف ودرسه بعمق بدون مستشارين وعندها ستجدون انكم تخدمون مصلحة البلد والعهد والحكومة عندما تصل هذه الطوائف الى المعاملة بالمثل كباقي الطوائف نعتبر ان طوائف الاقليات المسيحية والاسلامية حان الوقت ان تاخذ حقوقها اننا نفهم دوافع الهجوم على الحكومة ونفهم اسباب الخقد والسلبية وتوتر الاعصاب ونفهم ايضا دفاع الحكومة عن نفسها بدون الاعتراف باي خطأ، لاننا نعلم ان المعارضين لا يستطيعون العيش خارج الحكم.

ساقدم اقتراحا اضعه بتصريف رئيس مجلس النواب وهو لا يحتاج الى فلسفة. فما دامت الوظائف مناصفة فلماذا لا نرفع صفة المذهبية عنها. فلنرفع الصفة المذهبية عن الوظائف المخصصة للسنة والشيعية. والدروز والعلويين والوظائف المخصصة للطوائف المسيحية. واذا كان لا بد من ذكر المناصفة فلا بأس فلتكن مناصفة دون ذكر المذهبية. فتكون هذه خطوة اولية في موضوع الغاء الطائفية التي هي اساس وهدف كبير اذا لم يتحقق عما سبق وقال الزميل ابراهيم السيد، فعلا هي متفجرة البلد كله لان الطائفية مرض سرطاني قاتل لا طب له.

ولكننا نعيش ادق الظروف الاقليمية الحرب القاسية مع العدو الاسرائيلي، اننا نعيش في ذروة التعثر الاقتصادي والفقر والجوع الذي يعرف كل الناس مصدره واسبابه التاخر في رفع الحيف عن المواطنين بسرعة ونحن نحارب ونعارض ونختلف والناس تفتح افواهها في الهواء، الدولة تعاني الكثير من الفساد والادارة المهترئة والمجوفة والعاقرة والديون تزيد والانتاج يتضاءل فلا المعارضة تتوقف وتدعم الحكومة لا بل تستمر بعناد في حربها وكأنها تريد ان تقطع انفها نكاية بوجهها.

كلمة اوجهها الى دولة رئيس الحكومة السابقة: سمعت نقدكم اللاذع للحكومة وانا لم اجده يليق بكم لانني مؤمن انكم كرجل دولة يفرض ان تكونوا اعلى من هذه الحترقات.

واذا كنتم تنتقدون الحكومة بهذه القسوة وانتم اعرف الناس بالحمل الثقيل الذي تزرع تحته بينما انتم اليوم لديكم كل الوقت ولم تستطيعوا ان تحلوا مشاكل دولة سوليدير وان تخلصوا من مجلس ادارتها الذي نهب حقوق الناس ونكل بهم ولا مجال لذكر كل شيء الان وبذلك تكونوا قدتمت خدمة كبيرة للبلد ولمصالحكم قبل ان نجد ان مجلس الادارة اصبح ضيفا في السجن ونحن على ثقة بانكم قادرون وبانكم ستفعلون وتحفظون اموال وحقوق الناس ليعودوا ويدعو لكم بدلا من ان يدعوا عليكم وهكذا تساعدون وتضيئون شمعة خيرا من ان تنتقدوا الحكومة.

والحكومة يستمر بعض وزراؤها بالاهمال والتلكؤ وعدم الجدية وعدم لعب الدور الرائد الخلاق المطلوب منهم ليقوموا بواجباتهم تجاه العهد الذي سلفهم الثقة ورئيس الحكومة الذي منحهم الفرصة والشعب الذي انتظر و ينتظر منهم رفع الحيف والظلم عنه.

وهؤلاء الوزراء اقول لهم اما انهم لا يملكون الكفاءة واما انهم لا يريدون الاجتهاد ليكونا عند حسن الظن لانهم يجهلون ما معنى ان يكون المواطن وزيرا في عهد فخامة الرئيس اميل لحود وبحكومة برئاسة الرئيس الحص. ايها المقصرون لو فكرتم لدقائق لوجدتم كم تخسروا باهمالكم وكم سيكون حسابكم في التاريخ قاسيا لانكم لم تفهموا معنى الفرصة وقيمتها ولم تكونوا على قدر المسؤولية ولم تستحقوا شرف وجودكم في وزارة عهد الرئيس لحود الاولى.

وفي النهاية اتوا الى السيد المسيح بالزانية مريم المجدلية وقالوا له ان الشريعة تحكم المرأة الزانية بالرجم بالحجارة حتى الموت فماذا تحكم انت فقال لهم: من منكم بلا خطيئة فليرجمها اولا بحجر وجلس يكتب باصبعه على الرمل وبعد قليل رفع راسه ووقف فلم يجد احدا سوى مريم المجدلية فسألها ولا احد فقلت ولا احد فقال لها وحتى انا. اذهبي وتوبي الى ربك ولا تخطئي مرة اخرى.

وانا اقول للحكومة والمعارضة من منكم بلا خطيئة فليرجم الفريق الاخر اولا بحجر.

وتذكروا اننا مسؤولون عن الناس وان الاوطان لا تبني الا بالمحبة فلتعامل مع بعض بالمحبة وبالحرص على الوطن والمواطن ونحبهم ونحصل على محبتهم وهكذا سيكون لنا الشرف ان نقول اننا سياسيون صالحون نحب الشعب ويحبنا هذا الشعب وتذكروا ان الشعب يحسن محاسبة من لا يحبه ويخلص له ولمسؤوليته.

وتذكروا ان الشعب يعرف كل شيء ويميز جدا بين الصالح والطالح وبين الصادق والكاذب ويا ويل من يستهتر به ومن يكون سببا في خسارته الفرصة النادرة في وجود العماد اميل لحود على راس الدولة وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد كبارة.

محمد كباره: دولة الرئيس، ايها السادة الزملاء،

كان المواطن اللبناني يطمح بان تكون موازنة سنة الالفين على مستوى تحديات القرن الواحد والعشرون، كما كان يحلم بموازنة تهدف تحريك عجلة الاقتصاد، كما تهدف التخفيف من حدة الضائقة المعيشية، ومن حدة التفاوت الاجتماعي والمناطقى، في وطن يعيش ازمة اقتصادية خانقة.

وكان يعتقد بان الحكومة من خلال هذه الموازنة ستحاول الحاقنا بركب التقدم والازدهار، فتؤمن للشعب اللبناني المقدرة على النمو والتطور. اي انها ستؤمن مجانية التعليم لكل طالب علم وفي كافة مراحل التعليم، وستعمل للتخفيف من نسبة الامية المرتفعة، وتأمين العناية الصحية، وضمان الشيخوخة، لكافة فئات الشعب اللبناني. كما انها ستعطي الجيل الشاب الاهمية اللازمة، فتؤمن له مجالات العمل، وتحد من البطالة المتزايدة، وهجرة القوة الحقيقية للبناء والتقدم.

ولكن الموازنة وللأسف، جاءت اقل من عادية، ولم تطمح لاكثر من تخفيف العجز الراهن، وتأمين المال اللازم لمصاريف الجهاز الاداري، ولو كان ذلك على حساب لقمة عيش المواطن اللبناني، ومعالجة مشاكله الحياتية والاجتماعية، ام على حساب بناء مستقبله وتأمين عناصر نموه وتطوره.

وبالطبع فان نتائج هذه الموازنة لن تكون مختلفة عما حققتها الموازنة السابقة، اي المزيد من الركود الاقتصادي والمزيد من الضائقة المعيشية والمزيد من البطالة والهجرة.

دولة الرئيس ايها الزملاء،

ان مناقشة الموازنة اليوم، يجب ان تتعدى مناقشة الارقام ومعادلات توازنها، لتتطرق الى الاسباب والنتائج لموازنة هدفها الاوحد التخفيف من الخلل المالى، مناسية معالجة المشكلة الاله، الا وهي الخلل الاجتماعي والمعاناة اليومية للمواطن اللبناني.

ان تبسيط مفهوم الموازنة واختصاره بمعادلات رقمية بحتة، همها الاوحد ايجاد الحلول لمشكلة الدين العام، وتصحيح خلل توازنها المالى، بدون الالتفات الى معالجة المشاكل الحياتية والانمائية الحالية والمستقبلية، يبقى مفهوماً منقوصاً. فالتوازن الحقيقي لاي موازنة يجب ان لا يقتصر على توازنها المالى، بل يجب ان يتعداه الى التوازن الاقتصادي والاجتماعي والانمائي.

ان توازن الموازنة المالى لم يكن يوماً هدفاً بحد ذاته، بل كان احد الوسائل لتحقيق رفاهية المجتمع وتقدمه وتكرار الكلام عن تحسن الوضع المالى لم يخفف من حرمان ابناء جرود الضنية والبترون، او سهول عكار والبقاع. كما ان التبريرات المالية للسياسة الاقتصادية الحكومية، لم تحد من الضائقة المعيشية لاهل القبة، او باب التبانة، او السويقة، او الحدادين او اي حي من احياء طرابلس، او اي منطقة من مناطق لبنان المهملة.

وقناعتنا بان قوة الاقتصاد هي بما يحققه من زيادات في دخل الفرد، وزيادة في مستوى المعيشة، وبما يؤمنه من نمو وتوازن انمائي، وتوزيع اكثر عدلاً للثروة.

وعدم وجود اي خطة اجتماعية اقتصادية حتى اليوم، تهدف للنهوض بالوطن، كما تهدف التخفيف من حدة الفوارق الاجتماعية، والحاق المناطق المحرومة من الوطن بركب التقدم والازدهار يبقى بدون اي مبرر. والتخوف من تزايد العجز من جراء سياسة اقتصادية ملتزمة بتحقيق العدالة لكافة ابناء الوطن، يجب ان يتحول خوفا على مستقبل الوطن اذا لم يستطع ان يؤمن لكافة افراده وفي كافة مناطق الفرص المتساوية امام الحياة.

دولة الرئيس، ايها السادة الزملاء،

ان الحرب اللبنانية بالرغم مما رافقها من حروب الاخرين على ارض الوطن، كانت النتيجة الحتمية للتناقضات الداخلية وللتفاوت الاجتماعي الهائل بين مختلف فئات الشعب اللبناني ومناطقه. واليوم وبعد عشرة سنين على اتفاق الطائف، ووقف الحرب المدمرة، وبعد اكثر من سنة على خطاب القسم الذي اعاد للبنانيين الامل بامكانية بناء الدولة العادلة والقادرة، فان الوضع اللبناني ما زال كما كان قبل الحرب فعلى الرغم من الانجازات المحدودة التي تحققت على اكثر من صعيد، فان معالجة المشاكل الاساسية للمجتمع اللبناني بقيت بدون مواجهة، والتغيير الجذري المنشود الذي سينصف كافة اللبنانيين بقي حبرا على ورق.

ان اتفاق الطائف وبعبكس ما يحاول البعض تصويره، هدف اكثر من انهاء الحرب، واكثر من ان يكون مجرد حل مرحلي، لانه تطرق الى بعض اسباب الحرب، كالفوارق الاجتماعية والمناطقية والطائفية، وما نتج عن ذلك من عدم توازن في الحكم، وخلل في ادارة شؤون البلاد.

وما تحقّق من الطائف لم يتعدى وقف الحرب واعادة بناء مؤسسات الدولة بمفهومها التقليدي. وخطاب القسم وما حمّله من امال، لم يتخذ حتى الان شكل البرنامج او المنهج الذي على اساسه سيبنى وطن المستقبل.

دولة الرئيس، ايها السادة الزملاء،

لقد كانت المقدمة التي اضيفت الى الدستور بعد الطائف، بموجب القانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١ واضحة وصريحة عندما اكدت على العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز او تفضيل، وعلى ان: «الانماء المتوازن للمناطق ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا ركن اساسي من اركان وحدة الدولة واستقرار النظام».

فاين العدالة الاجتماعية اليوم؟

واين المساواة في الحقوق والواجبات دون تمايز او تفضيل؟

وابن الانماء المتوازن للمناطق ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا؟

ليس الخلل الاجتماعي والمناطقية الحاصل اليوم هو خلل في النظام؟ وان هذا يهدد وحدة الدولة واستقرار

النظام؟

اليس تجاهل هذه الحكومة والحكومات السابقة لهذا الواقع، هو مشاركة فعلية في تفاقم الخلل وفي تهديد وحدة الدولة وتهديد استقرار النظام؟

نعم دولة الرئيس، نعم ايها السادة الزملاء،

ان الاستمرار في تجاهل تطبيق الدستور، وفي تجاهل المعطيات الحقيقية التي تهدد مستقبل الوطن وتمهد لحروب وجولات مقبلة، اصبح اليوم بمستوى التنكر للمبادئ الوطنية.

ولا يجوز ان يستمر خرق الدستور، كما لا يجوز الاستمرار في اغفال حقوق المواطنين بالعدالة والمساواة.

ان ما اوجب تعديل الدستور، وازدادته بعد الحرب الاخيرة كان بسبب عدم تطبيق العدالة الاجتماعية الحقيقية، وبسبب التفاوت في الحقوق والواجبات، والخلل في الانماء وعدم توازنه.

واليوم فلا المؤسسات التي اعيد بناؤها بعد اتفاق الطائف تغيرت لتواكب تطورات العصر، ولا الحرب الفعلية بين مختلف فئات الشعب اللبناني انتهت.

فالوحدة الوطنية لم تخرج عن نطاق البلاغة اللفظية، والخلل الاجتماعي والطائفي ما زال يهدد كافة المكاسب التي تحققت على طريق اعادة بناء الوطن. والجزئيات الاصلاحية التي طبقت على صعيد الحكم لا تشكل اي تطور فعلي نحو ديمقراطية افضل او مجتمع اكثر تضامنا وتكاملا.

وسياسة التقشف يا دولة الرئيس تنفذ اليوم على حساب المواطن اللبناني وعلى حساب انصاف مطالب الاتحاد العمالي العام، ومطالب المعلمين وكافة المطالب المحقة. وكذلك على حساب مناطقنا المحرومة وتكملة مشاريع اعادة تأهيل البنية التحتية، او تنفيذ المشاريع الموعودة لمنطقتنا، كمطار الرئيس معوض واعادة تشغيل المصفاة في البداوي، وتوسعة مرفأ طرابلس، وتنفيذ مناطق الحرة، اضافة الى احياء وتاهيل الاسواق التراثية في مدينة طرابلس، والبدء بتنفيذ المستشفى الحكومي وغيرها من المشاريع الانمائية الهامة.

وتخفيض موازنة معرض الشهيد رشيد كرامي الدولي كانت الضربة القاضية لامال المواطنين لانها تشكل باعادها الحقيقية، اكثر من التماشي مع مخطط التقشف، فهو قرار باغلاق المعرض عن طريق منع استكمال بناء منشآته وحجب المال عنه.

كما ان مجمل التعيينات التي تمت لم تخرج عن نطاق المحسوبية والمحاصصة. وكم كنا نتمنى ان يكون الالتزام بالوطن وبالمنافسة والخبرة هو المعيار لما يجري من تعيينات.

اما عن تردي الاوضاع المعيشية، فلقد بلغت الضائقة الاقتصادية حد اليأس لصعوبة تأمين لقمة العيش، ولتكاثر البطالة والهجرة، ولفقدان المواطنين الامل بامكانية تحسن الاوضاع في المستقبل المنظور. اضافة لعدم وجود اي تصور مستقبلي لمواجهة تحديات معركة السلام ونتائجها المرتقبة على الساحة الداخلية. والحكومة تظهر وكأنها غائبة عن كل هذا، ولا هم لها سوى الهاء اللبنانيين بتبادل السجلات والالتمامات مع اقطاب العهد

الماضي، وكان هذا سيطعم المواطنين خبزاً او يخفف من ياسهم، ويمدهم بالامل لمستقبل افضل.
دولة الرئيس ايها السادة الزملاء،

ان المسؤولية الحقيقية لوضعنا الشاذ، ليست مرتبطة بشخص او حكومة معينة، بقدر ما هي مرتبطة بعقلية بدائية ما زالت تتحكم بالبلاد، منذ ان كان لبنان وحتى اليوم.

هذه العقلية التي لم تهدف يوماً سوى الاستفادة من تناقضات المجتمع اللبناني الطائفية والمذهبية والمناطقية لاستغلال مرافق الوطن وخيراته، وللاستمرار في الحكم والتركبة الثقيلة التي يزرع تحت وطأتها الوطن، هي في حقيقتها تراكمات للجهود الماضية، وهي النتيجة الطبيعية لهذا النهج في التفكير والعمل.

ولا يجوز بعد اليوم الاستمرار في التهرب من مواجهة الواقع، وتحميل المسؤولية لاي فرد كان. فالحلقة المفرغة التي يعيشها كل مؤمن بهذا الوطن وبضرورة تغييره وتطوير نظامه، لا يمكن الخروج منها الا اذا تخطينا هذه العقلية، وبدأنا بعملية اصلاحية جذرية، تنطلق من وعي تناقضات الواقع لتحاول بروح علمية مجردة ايجاد الحلول لمستقبل افضل.

دولة الرئيس، ايها السادة الزملاء،

لن نكرر اليوم مطالب مناطقنا المحرومة، ولن نعدد مكامن الحرمان والمدى الذي وصل اليه، لاننا توصلنا الى قناعة اكيدة بان الاصلاح الحقيقي غير ممكن من خلال الذهنية المتحكمة بالبلاد، وان الحرمان سيستمر، وان عدم الاستقرار سيتزايد، وسيبقى لبنان عرضة للاخطار، الى ان يحصل التغيير الجذري المنشود.

دولة الرئيس، انني باسم ابناء طرابلس والشمال وبكل صدق وعطاء نمد يدنا للمخلصين من ابناء هذا الوطن، للالتفاف حول المبادئ الوطنية والقومية التي تهدف احداث التغيير الجذري وبناء دولة العدالة والمؤسسات. واننا على ثقة تامة بان اجماع اكثرية اللبنانيين حول هذه المبادئ لا بد وان يعطي ثماره ويحقق ما عجزنا عن تحقيقه حتى الان وشكراً.

الرئيس: الكلمة للرئيسة نائلة معوض.

نائبة معوض: دولة الرئيس، حضرات الزملاء النواب،

منذ تشكيل هذه الحكومة وطرحها شعار الاصلاح المالي ومحاربة الهدر والفساد، يدور سجال فارغ بين حكومة تركز خطابها على ثقل التركيبة المتمثلة اساساً في عجز الموازنة وحجم المديونية وبين معارضة تتهم هذه الحكومة بالفشل في تحقيق اي انجاز بل في التسبب بالانحدار الاقتصادي.

والمضحك المبكي ان ما تتهم معارضة اليوم الحكومة الحالية به هو نفسه ما كانت تمارسه يوم كانت في موقع السلطة.

دولة الرئيس، الحقيقة ان لبنان، كما كل البلدان التي تخرج من الحروب، شهد فترة نمو اقتصادي استثنائية دامت حوالي ثلاث سنوات. الا ان سياسة المحاصصة والفلتان في ادارة الدولة وفي المالية العامة ادى الى تفاقم عجز الموازنة وارتفاع المديونية العامة، مما انعكس سلبا على امكانيات الخزينة والنمو الاقتصادي في البلاد.

هذه المشكلة (اي عجز الموازنة) التي برزت سلبا منذ اواخر ال ٩٤ اصبحت تحتكر كل الخطاب الاقتصادي في الاوساط الرسمية والاعلامية والشعبية.

والحكومات كلها منذ تلك المرحلة اعتمدت نفس الالية تكرارا لمحاولة معالجة هذه المشكلة:

اولا: بزيادة الجباية وفرض ضرائب جديدة كل سنة على الناس (الجدول رقم ٩).

وذلك في وقت تزايد فيه التراجع الاقتصادي حتى اصبح فرض اية ضرائب جديدة يشكل قهرا واذلالا للناس ويتسبب بتفاقم الركود.

ثانيا: بمحاولات لضبط الانفاق العام وخفضه ولكن من دون خطوات جدية لمعالجة جذرية عبر اصلاح اداري يعيد هيكلي القطاع العام ويخفف بالتالي من المصاريف الجارية للدولة.

في ظل هذا الواقع فشلت كل الحكومات في خفض ملموس للانفاق الجاري، مما دفعها وهربا الى الامام الى تعطيل الانفاق الاستثماري والاجتماعي.

دولة الرئيس، هذه الحكومة لم تتسبب كما تدعي المعارضة، بالمشكلة الاقتصادية في البلاد. بل اني اقول: تفاقم المشكلة بحدتها اليوم هو نتيجة اتباع الحكومة الحالية نفس السياسة المالية بخطوطها العريضة التي كانت تعتمد عليها الحكومات السابقة. فلا زلنا نفتش عن الحلول عبر تفعيل الجباية وفرض ضرائب جديدة من جهة والحد من الانفاق الاستثماري والاجتماعي من جهة اخرى.

دولة الرئيس، منذ ال ٩٥، يدور كل سنة السجال نفسه حول الارقام، طبعا مع اختلاف في المواقع والمواقف.

اما المشكلات فتبقى هي هي والناس لم تعد تستهويهم الخطابات الرنانة، والاعذار الملتبسة.

الناس كل الناس في مأزق حقيقي.

الناس عاجزون عن دفع اقساط اولادهم حتى في المدارس الرسمية.

الناس عاجزون عن دخول المستشفى او الحصول على الادوية حتى للامراض المستعصية.

الشباب يهاجرون لانهم لا يجدون لهم مستقبلا في وطنهم.

المؤسسات تقفل ابوابها والعمال يصرفون.

المزارعون يتخلون بأسا عن ارضهم ويتلفون محاصيلهم لعدم توفر امكانية تصريف انتاجهم .
والمحاكم تتراكم فيها دعاوى الشيكات المرتجعة والنزاعات القسرية .

دولة الرئيس ، بالرغم من قناعتنا بان السياسة الاقتصادية ما زالت هي هي في خطوطها العريضة ، لا ننكر ان هذه الحكومة لم تعتمد الهدر والفساد اساسا في ادائها السياسي كما في الماضي .

لكن هاجس عجز الموازنة حد من افقها لايجاد الحلول من اجل اخراج البلاد من المأزق .

هاجس عجز الموازنة انسى الحكومة ان الحل ليس ماليا فحسب بل هو اساسا اقتصادي .

هاجس عجز الموازنة انسى الحكومة ان تحسين مستوى الواردات هو اولا في تفعيل الدورة الاقتصادية وليس برفع نسب الضرائب .

هاجس عجز الموازنة انسى الحكومة ان خفض الانفاق هو اولا في اصلاح اداري فعلي وليس بانكماش في الانفاق الاستثماري والاجتماعي على حساب حقوق المواطنين ومبادئنا الدستورية .

كيف يجوز مثلا ان تقدم الحكومة تحت شعار التقشف على انتهاك مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين ضمن المؤسسة الواحدة ، وهو مبدأ دستوري ، بالنسبة لموظفي المنشآت النفطية . فموظفو ال IPC في الشمال ما زالوا محرومين من تقديمات يستفيد منها موظفو نفس المؤسسة في مناطق اخرى .

كيف يجوز ان تقدم الحكومة تحت شعار التقشف على تناسي حق المواطن في الصحة والاستشفاء ، فلا ترصد اعتمادات كافية لنفقات الاستشفاء في القطاع الخاص ولا الاعتمادات الضرورية لتجهيز وتشغيل المستشفيات الحكومية . والمستشفى الحكومي في القبة مثل صارخ على هذا الاهمال .

كيف يحق للحكومة تناسي قانون الزامية التعليم المجاني في المرحلة التأسيسية فلا تضع الجدولة الزمنية لتطبيق احكامه وبنوده؟

الا ترى ان ذلك مساس بحق الطفولة ، وتأجيله يتسبب بتفاقم ازمة عمالة الاطفال والاعتداءات المختلفة عليهم؟ وهل يعقل في هذا الاطار ان تقبل الحكومة بان تتحول الاقساط في المدارس الرسمية الى سلعة في البازار الانتخابي؟

كيف يجوز للحكومة تحت شعار التقشف ان تهمل القطاعات الاقتصادية الاساسية كالصناعة وخصوصا الزراعة التي اصبحت بحاجة ماسة الى الدعم المباشر بانتظار وضع سياسة زراعية حديثة متكاملة تتلاءم مع تطور احتياجات الاسواق والخارجية .

كيف يجوز للحكومة تحت شعار التقشف عدم رصد الاعتمادات اللازمة من اجل تأهيل البنى التحتية في المناطق ، علما بان سوء وضعها الحالي يشكل حاجزا امام انماء تلك المناطق كما يشكل خطرا داهما على الاهالي .

فاوتوستراد طرابلس - المنية - عكار مثلاً الذي يطلق عليه اسم «اوتوستراد الموت» تسبب باكثر من ٤٠٠ ضحية وبالعديد من المشوهين والمعاقين؟ لم تسمع الحكومة شكاوى اهالي المنطقة الذين علت اصواتهم في الشارع اكثر من مرة مطالبين بحقهم في الحياة؟

دولة الرئيس، نحن لا نقصد من هذه الانتقادات تحميل الحكومة وزر كل هذه المشاكل. بل نكرر بان كل الحكومات المتعاقبة منذ نهاية الحرب الاهلية لم تواجه واحياناً لم تسع الى ايجاد الحلول الجذرية.

بالعكس نحن نرى ان هذه الحكومة حاولت تحسين الاداء والحفاظ على المال العام واستفيد من هذه الفرصة لاثني على الحكومة في موافقتها على مطالبتنا المستمرة بمنح الموظفين كامل حقوقهم كما الموظفين في تعاونية موظفي الدولة.

دولة الرئيس، المقصود تحديداً من كلامي انه مهما حسنت النوايا لا يمكن ان نخرج البلد من المازق بمحاولة ايجاد الحلول على المستوى المالي فقط. وهذا ما يجب ان نعترف به، موالاة ومعارضة، وقد اكدته تجارب كل الحكومات المتتالية.

فالل لا يكمن في الجواب على سؤال حول كيفية تخفيض العجز في الموازنة. الحل يكمن في الجواب على السؤال حول كيفية تحضير الارضية الاقتصادية للنمو والمنافسة وتحديد وظيفة لبنان الاقتصادية المستقبلية.

دولة الرئيس، ان المشكلة الاقتصادية الاساسية ليست في عجز الموازنة بقدر ما هي في ارتفاع كلفة الانتاج بدءاً بكلفة النقل والطاقة الكهربائية مروراً بكلفة الاتصالات وصولاً الى كلفة الحصول على المعلومات. ان الارتفاع الباهظ لمثل هذه المكلفة يمنع لبنان من المنافسة فتتجه الاستثمارات الى بلدان اخرى في المنطقة، علماً بان بعض التدابير الاساسية لمعالجة المشكلة يمكن اتخاذها بقرارات ادارية بسيطة.

فعلى سبيل المثال. المرافق في لبنان لا تعمل الا بين الست والثماني ساعات يومياً بينما المرافق في كل الدول المجاورة تعمل بين ١٨ و ٢٤ ساعة يومياً.

فتخليص البضائع في مرفأ بيروت مثلاً يلزمه معدل ١٦ يوماً تقريباً. مما يرتب تكاليف اضافية على المستورد، ان على صعيد التخزين وكلفة الرصيف وان بالنسبة للاعتمادات المصرفية وان لتجميد امكانية الربح كل ذلك يجعل من كلفة النقل الى لبنان اضعافاً مضاعفاً مما هي في البلدان المحيطة، فتصل مثلاً الى خمسة اضعاف تقريباً مقارنة مع مصر. وهذا يلحق اضراراً جسيمة بالقطاعات الانتاجية التي هي بحاجة دائمة الى المواد الاولية فتخسر قدرتها على المنافسة. وفي كل الحالات، المستهلك هو الذي يدفع الفاتورة غالياً.

والمرفاً ليس الا مثلاً حياً للعديد من المرافق التي يمكن تحريكها بقرارات سياسية شجاعة.

كما ان اجتذاب الاستثمارات وتخفيض النفقات، يا دولة الرئيس، لا يتمان من دون اصلاح اداري فعلي. فالاصلاح الاداري ليس فقط في محاربة الهدر والفساد. الاصلاح الاداري هو في اعادة النظر بهيكلية القطاع العام

لتخفيض عبئه على الانفاق من جهة ولتسهيل معاملات المواطنين والمستثمرين وليس عرقلتها وتعقيدها من جهة اخرى .

كنت اتمنى لو تتقدمون، دولة الرئيس، انتم شخصيا بطلب للحصول على رخصة معمل او للتأسيس لشركة استيراد ادوية او لاقامة اي مؤسسة تجارية، كم يلزمكم من الوقت للحصول عليها؟ اكيد اكثر من ستة اشهر او سنة طبعاً دون ان تتكلم عن الذين يجب ارضائهم .

في هذه الحال طبعي ان يهرب المستثمر الى اي بلد اخر يمنحه مثل هذه الاجازة في بضعة اسابيع . كما ان البيروقراطية الادارية تشكل عقبة كبيرة امام الحكومة، اية حكومة، في تحقيق توجهاتها ومشاريعها في الوقت المناسب .

ولا بد في هذا الاطار ان اؤكد ما جاء في تقرير لجنة المال والموازنة النيابية التي لي شرف عضويتها بان هناك قروضا تتجاوز قيمتها المليار ونصف مليار دولار غير مستعملة لاسباب ادارية او اجرائية او بسبب استملاكات غير منفذة .

مما قد يضع الفرضة للاستفادة منها خصوصا على صعيد البنى التحتية والتجهيزات الصحية والتربوية والكهربائية ويفقدنا ثقة البلدان المانحة، علما بان معظمها قروض ميسرة او حتى هبات احيانا .

دولة الرئيس، البلد لم يعد يحتمل الضائقة الاقتصادية التي تشد الخناق على الناس . وكلنا موالاة او معارضة نتحمل المسؤولية التاريخية لاجراج البلاد من المازق الاقتصادي الحالي . وهذا لا يتحقق بتبادل الاتهامات وبحوار طرشان يقتصر على الموازنة والسياسة المالية والارقام . فان هكذا حوار لا يوظف الا في دائرة المنافسة الانتخابية الانية، اما الحل فهو في اتخاذ خطوات جريئة كلنا مسؤولون عنها .

الحل يكمن اسفلنا في وضع تصور اقتصادي - سياسي متكامل يهدف الى تقليص حجم القطاع العام في الاقتصاد وتعزيز قدرة القطاع الخاص على التنافس والنمو . وذلك عبر اصلاح اداري حقيقي وشامل كما عبر تخفيض كلفة الانتاج .

دولة الرئيس، اكرر اليوم ما قلته في الذكرى العاشرة لاستشهاد الرئيس رنيه معوض : الحل ليس في الموازنة ولا في مناقشة الارقام . الحل في اصلاح سياسي - اقتصادي شامل لا زلنا ننتظره كما كل الناس . وشكرا الرئيس . الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني .

حسين الحسيني : دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

لا يسعني في بداية كلمتي هذه الا ان ابدي مشاعر الاحترام والتقدير لرجل كبير هو المغفور له الرئيس صائب سلام، ومن قبله المغفور له الرئيس عادل عسيران، لانهما قد ساهما مساهمة فعالة في ارساء الميثاق الوطني

عام ١٩٤٣، وكذلك ساهما مساهمات كبيرة في ارساء الميثاق الوطني عام ١٩٨٩، فلهما التقدير والاحترام، والذكر الطيب، لما لهما من افضال على هذا الوطن.

ابداً حديثي بذكر الرئيس صائب سلام، والرئيس عادل عسيران، لما لهذا الذكر من علاقة بوفاقنا الوطني وبتسيخ الوحدة الوطنية في لبنان، هذه الوحدة الوطنية التي انتجت مقاومة، لعلها المقاومة الاولى في تاريخ الصراع العربي - الاسرائيلي، بل لعلها هي ام كل المقاومات، هذه المقاومة التي اثبتت جدواها في تحرير اجزاء كثيرة من ارضنا، كما اثبتت جدواها في ان جمعت اللبنانيين حولها واكدت الارادة الوطنية حول واجب تحرير ارضنا من الاحتلال الاسرائيلي، وهنا المسؤولية الكبرى، مسؤولية الجميع بلا استثناء وهي التي تقضي بالحفاظ على استمرارية هذا الوفاق الوطني، وعلى استمرارية التماسك الداخلي والالتفاف حول حقنا المشروع في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي لارضنا.

دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

قبل ان ندعى الى مدريد، بل تحديداً في عام ١٩٨٤ بعد تشكيل حكومة الاتحاد الوطني في اعقاب جنيف ولوزان برئاسة المغفور له الشهيد الرئيس رشيد كرامي حيث ذهب الى الامم المتحدة ومعه دولة رئيس المجلس الحالي الاستاذ نبيه بري والقى كلمة لبنان وكان مفوضاً من مجلس الوزراء في الدخول في مؤتمر السلام، اي ان الدعوة الى مؤتمر السلام لم تكن عام ١٩٩١، انما كانت الفكرة قبل ذلك، وجاء عام ١٩٩١ اي بعد خروجنا من الحرب الداخلية، وبعد ان قطعنا اشواطاً كثيرة في بناء قواتنا المسلحة واصبحنا على جهوزية كاملة في الاستعداد لتطبيق القرار ٤٢٥ كما نص على ذلك اتفاق الطائف، طبعاً عاجلتنا حرب الخليج الثانية وفرضت اجواء جديدة، وانزلت في الصف العربي خسائر فادحة، وفي اعقابها كانت الدعوة الى مدريد وكان لبنان عام ١٩٨٨ في هذا المجلس وفي قاعات المجلس في قصر منصور قد رسم استراتيجية التعاطي مع مؤتمر السلام، وحدد بان لا علاقة للبنان الا بالقرار ٤٢٥ الذي يفرض انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي حتى الحدود المعترف بها دولياً دون قيد او شرط. والنقطة الثانية هي التزام لبنان بحق الشعب الفلسطيني في العودة الى ارضه، وهو يستضيف عدداً كبيراً من اللاجئين الفلسطينيين على ارضه، وهذا الالتزام بحقوق الشعب الفلسطيني بما هو شعب عربي شقيق.

دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

طبعاً لنا علاقة بالقرار ٢٤٢ والقرار ٣٣٨، ولكن هذه العلاقة ليست مباشرة، اذ لسنا نحن الذين نستطيع تقرير السلام، او تحقيق التسوية، فمصر وسوريا هما وحدهما يستطيعان تحقيق التسوية، وهما يفاوضان عن العرب جميعاً، ومصر عام ١٩٧٨ قد عقدت صلحاً مع اسرائيل، ولكن قيل انذاك لا حرب بدون مصر، ولا تسوية بدون سوريا، اذا، المفاوضات العربي الحقيقي في النزاع العربي - الاسرائيلي هو سوريا ولسنا نحن، وليس احداً غيرنا ايضاً، من هنا، كان الموقف اللبناني النيابي عام ١٩٩٨ يحدد هذا المعنى ويفرض عدم الدخول باي تفاوض، لان ليس للبنان اي شيء يفاوض عليه، لا ارض ولا مياه، وحتى القرار ٤٢٥.

فالمفاوضة حول الانسحاب هي محادثات حول لوجستية الانسحاب، اي هي قوات الطوارئ الدولية المتدبة بموجب القرار ٤٢٥ وبين اسرائيل، وفيما بعد بين هذه القوات وبين لبنان لتمكينه من بسط سيادته وسيطرته على الارض اللبنانية. اذا، هناك اصوات تقول: لماذا نحن لا نستعجل المفاوضة؟ لماذا لا ندخل بالمفاوضة؟ وهذا كلام اما ناتج عن عدم معرفة هذا الموضوع، واما ناتج عن تضليل حقيقة ما نحن فيه. عندما دعينا اشتركنا في عملية السلام ولكن، يذكر عدد كبير من الزملاء وخصوصا دولة رئيس المجلس، بان لبنان عام ١٩٩١ وتحديدًا في تموز، عبر مجلس الوزراء قد التزم بقرار المجلس النيابي التزاما كاملا وتبناه، وابلغ الامم المتحدة، والولايات المتحدة والاتحاد والسوفييات انذاك، بهذا الموقف، اي بمعنى ليس للبنان اي علاقة مباشرة ٢٤٢ و ٣٣٨، بل يقتصر الدور في المطالبة بتطبيق القرار ٤٢٥، وفي اعادة الفلسطينيين الى ارضهم، هذا هو مطلب لبنان. بهذه الشروط اشترط لبنان ان يحصل على ورقة ضمانات من الولايات المتحدة الاميركية تؤكد التزام هذه الاخيرة بمنطوق اتفاق الطائف، وهكذا حصل، وقد حصل لبنان على رسالة الضمانات التي تؤكد التزام الولايات المتحدة الاميركية من جهة بان تطبيق القرار ٤٢٥ لا يرتبط ولا يستند الى تسوية شاملة في المنطقة، وفي نفس الوقت الالتزام الكامل بتطبيق اتفاق الطائف نصا وروحا، وفي مقدمة نصوص اتفاق الطائف رفض التوطين اي الالتزام بعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ارضهم، قلت اضطررت الى الكلام حول هذا الموضوع ايضا لاي التباس، او لاي امر قد يكون غامضا لدى البعض.

دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

لا شك ان المنطقة دخلت في منحنى جديد عند استئناف المفاوضات السورية - الاسرائيلي، وهي المفاوضات العربية الاسرائيلية. هنا، لا بد من ان نعي بان من واجب لبنان ان يجعل الساحة اللبنانية غير صالحة للاستخدام في اضغاف الموقع التفاوضي العربي، وهذا من مصلحة لبنان قبل اية مصلحة لاية دولة على الاطلاق، ونفهم ان بعض الامور تتطلب التأخير في الخطوات وفي بعض الاجراءات التي كنا على اساسها نعول على عمل هذه الحكومة، ولكن هذه الامور لا تجعلنا نتغاضى عن بعض التقصير، وبعض القصور الحاصل في بنية الادارة اللبنانية السياسية والادارية، واول التقصير او القصور باننا ما زلنا نراوح بشأن اقامة المؤسسات التي هي المؤسسات الضامنة والكفيلة بايصالها الى ما نصبو اليه، عنيت اولا موضوع التخطيط منذ اللحظة الاولى ونحن نعلم بان التخطيط قد غاب بفعل الاحداث الدامية منذ عام ٧٦، عند انشاء مجلس الانماء والاعمار، وعند الغاء وزارة التصميم العام، وعند تهميش دور مديرية الاحصاء المركزي، فبتنا امام وضع او امام دولة لا تملك اي رقم حقيقي عن اي شيء، وكان من الاجدى ان نباشر في اعادة اجهزتنا التخطيطية الى الوجود. مثلا عندما نتكلم عن تطبيق ميثاقنا الوطني وفي مقدمته ما نص عليه حول الانماء المتوازن.

هذا الانماء المتوازن له علاقة بولاء المواطن للوطن وبترسخ هذا الولاء. لا يمكن تحقيق هذا الانماء المتوازن الا مع وجود خطة تنمية شاملة للبلاد تشمل كل القطاعات، وهنا اراني مضطرا الى الاستعانة بتعريف لحد

العلماء حول موضوع التنمية فيقول: «التنمية بمعناها الحقيقي والعلمي المتعارف عليه، تعني العملية الكلية المطلوبة للتغيير الشامل والمتوازن لقطاعات المجتمع الاساسية من اقتصادية وسياسية واجتماعية وادارية، وغيرها من القطاعات التي تؤثر في بناء المجتمع وتطويره، ولا سيما تنمية القوى البشرية التي اصبحت تكون المحور الاساسي لعمليات التنمية واحد ابعادها الحضارية، وما الدعوة الى التغيير الهادف والمخطط الذي تقوم عليه العملية التنموية الا مطلباً استراتيجياً تسعى اليه الدول النامية من اجل اللحاق بالدول المتقدمة، والتسريع في تحقيق التنمية المنشودة. وعليه تبدو التنمية والتخطيط عمليتين متداخلتين ومترابطتين ومتلازمتين، فالاولى معنية بتحديد الاهداف والسياسات كروياً مستقبلية، والثانية معنية بترجمة هذه الاهداف والسياسات وتحويلها الى خطط وبرامج قابلة للتنفيذ. وكدليل على اضرار غياب الخطة اراني ايضا مدعوا للاستعانة بجدول رسمي يقسم ما نفذ من الخطة من سنة ١٩٩٢ الى سنة ١٩٩٨، فيقول: «بيروت وجبل لبنان ٢٧٪، المنفذ ٤٠٪، قيد التحضير ٣٢٪ الشمال ٨٪، المنفذ ٣،٣٪، قيد التحضير ٢٥٪، البقاع ٥،٥٪، المنفذ ٣،٣٪، قيد التحضير ١٢٪، الجنوب ٥،٥٪، المنفذ ٣٪، قيد التحضير ١٥٪». وايضا مشروع خطة التنمية الخماسية المرتقبة يقول: «ولقد تبين ان قطاعات الصرف الصحي بشقيه التجميع والمعالجة والمواصلات ومياه الشفة والبيئة هي القطاعات الاشد تاخرا واكثر نقصا وتقع بعيدة عن الحد الادنى للمقياس الدولي المقبول»، ويقول: «اما مناطقي فيتبين ان محافظة البقاع تاتي في اسف سلم توفر الخدمات العامة بنسبة ٤٨٪ اقل من المقياس الدولي، ثم تليها محافظة الشمال بنسبة ٤٦٪ اقل، ثم محافظة النبطية والجنوب بنسبة ٤٠٪ اقل، واخيرا محافظة جبل لبنان بنسبة ١٥٪ اقل من المقياس الدولي، في هذا المضمار، اما محافظة بيروت فتتجاوز هذا الحد بنحو ٣٠٪، طبعاً اكثر. نحن هنا، نسارع الى القول: المحافظة، العاصمة لها حقوق علينا جميعاً، هي عاصمة الدولة، كل الدولة، ونحن عندما نقول او عندما قلنا ونقول بالانماء المتوازن، لم نقل بالانماء المتوازي، قلنا بالانماء المتوازن، اي بمعنى اخر ان لكل منطقة مستلزمات وحاجات تختلف اختلافاً كلياً عن الحاجات الأخرى، ولكن جميع ما نفذ خلال هذه الفترة ليس له علاقة بآية رؤية وبأية خطة، هنا اقول، وجرى القول عن معمل توليد الكهرباء في بعلبك، وهناك معمل اخر هو في طريق التوقف، هو معمل توليد الكهرباء في صور، هذا المعمل ابلغنا انذاك اي عام ١٩٩٦ تقريباً من عدد من المعنيين بان هذا المعمل يحتوي على مجموعتين غازيتين، وفجأة علمنا بان المجموعات هي مجموعات تدار على المازوت وليس على الغاز.

هنا، تعرفون ان الفارق كبير، اذ ان اعلى نسبة تلوث انما تاتي من المازوت، ثم يليها الفيول ثم الغاز، الذي تقريباً ليس له اضرار بيئية. وقد رحبنا بهذا العمل انذاك وقلنا بان وجود هذا المعمل في المدينة، او على مقربة من المدينة، لا تؤثر على المدينة بالنسبة للتلوث. الان اقول ليس فقط الضرر هو في الاعطال المتكررة التي حصلت لهذا المعمل، بل الاضرار التي هي افدح من اضرار التعطيل تكمن في موضوع التلوث الذي يؤثر على ابناء المدينة كبشر ويؤثر ايضا على الاثارات، وانتم تعرفون ما معنى تعريض اثار كاثارات بعلبك لمثل هذا النوع من التلوث. طبعاً علمت اليوم من دولة رئيس الحكومة ان انقطاع الكهرباء سوف يعالج سريعاً لانهم قد امنوا استيراد

الامداد بالكهرباء من الشمال، ويمكن الليلة او غدا ان يستغنوا عن التقنين، وهذا شيء تشكر الحكومة عليه، أسوق هذه الامثلة وغيرها من قطاع الزراعة، الى قطاع الصناعة، الى جميع القطاعات التي لا تنفذ من ضمن خطة، بل تأتي كيفية وبحسب هذا المسؤول او ذاك.

دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

اعود لما نحن نناقش فيه، وهو موازنة الحكومة العامة.

منذ اقل من ستة اشهر، اي من اواخر حزيران ناقش المجلس الحكومة في ما سمي برنامج التصحيح المالي، ويومها قيل ان هذا البرنامج يحتاج الى خمس سنوات على الاقل لان يعطي النتائج المرجوة طبعاً الحكومة تشكلت وامام الحكومة الازمة المعيشية والاقتصادية والمالية، وامام الحكومة المهمات المتعلقة بارض الوطن وبتحرير ارض الوطن، وامام الحكومة ايضا المهمات المتعلقة باقامة المؤسسات. في طريق اقامة الدولة طبعاً لا ارى من الانصاف، على الرغم من المآخذ الكثيرة على بعض الاداء في هذه الوزارة او تلك، لا ارى من الانصاف شن هذه الحملة التي ليست ضمن اطار المعقول على الحكومة وكان ستة اشهر هي الكافية لمعالجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي نشأ من خلال الخمسة عشر سنة من الحرب، ثم من خلال الحكومات السابقة ما بعد الحرب، ثم اننا ما نزال نعاني من نتائجهم، لا ارى من الانصاف ان تكون المهجة بهذا المستوى. اذا ماذا ابقينا لما بعد، للتقصير الحقيقي عندما يحصل.

حضرات الزملاء، اقول ليس من الانصاف واتوقف عند بعض الثغرات التي لا بد من الاسراع في معالجتها بالامس الحكومة اسرعت وتحت ضغط الرأي العام وضغطنا ايضا، بان اين اصبح المجلس الاقتصادي والاجتماعي؟ وسارعت الحكومة الى تطبيق القانون الذي كان قد اقر منذ عام ١٩٩٤ على ما اعتقد كانت لنا اعتراضات على اصل هذا القانون لانه يتنافى بالتاكيد مع ما نصت عليه وثيقة الوفاق الوطني بشكل واضح.

وقد نصت وثيقة الوفاق الوطني على ما يلي:

- «انشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي للتنمية» ثم بالتفصيل: «ينشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تامينا لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق تقديم المشورة والاقتراحات».

واعتقد البعض بان هذا النص قد اتى من تجارب دول اخرى. اما انا فاقول كما ان عددا من زملائي في تلك المرحلة يعرف بان هذا غير صحيح. فنحن وضعنا النص استنادا الى التجربة اللبنانية التي فرضت علينا في اواخر عام ١٩٨٤ واوائل سنة ١٩٨٥ عندما حصل انهيار سعر صرف الليرة اللبنانية، وعندما حصلت الازمة الاقتصادية وتعاظمت، فبادرنا مع وجود وضع غير سليم في الحكومة انذاك حيث كانت منقسمة على ذاتها، بادرنا في المجلس اللبناني انذاك الى وضع سياسة اقتصادية ومالية بالاشتراك مع ممثلي مختلف القطاعات التي عيناها وطلبنا

اشتراكها في السياسة الاقتصادية والاجتماعية، واشركنا هذه القطاعات ولم نعينها بمعنى اخر لناخذ مثلاً جمعية التجار او جمعية المصارف او الاتحاد العمالي العام عندما كانوا يشاركون في الاجتماعات في هذه القاعة وفي قاعات قصر منصور كانوا هم الذين يسمون ممثلهم وليس نحن او الحكومة.

نجحنا نجاحاً كبيراً في هذا الشأن، وعلى هذا الاساس قلنا ان يكون هناك مجلس لا يتعدى الثلاثين شخصاً، اذ يكفي للاتحاد العمالي شخص واحد وليس كما حصل في عدد المقاعد وكاننا ذاهبون الى مكان يجري فيه التصويت في حين ان الموضوع يقتصر على معرفة هذا القطاع او ذاك وليس على عملية انقطاع بين من يسمي ممثل هذا القطاع وبين قطاعه.

الذي حصل في القانون انه قيل بان هناك عدداً لكل قطاع، وكل قطاع يسمي ٣ اسماء عن كل مقعد وتختار الحكومة واحداً منهم، ماذا يعني هذا؟

هذا يعني انتهاء عملية التمثيل، اذا لم يعد هذا الشخص المعين سوى مستشاراً عند الحكومة. ثم في القانون سلب من حق هذا المجلس حق الاقتراح، فنحن قلنا ان من ضمن مهام المجلس تقديم المشورة والاقتراحات. اليوم لم يعد للمجلس حق تقديم الاقتراحات، اما المشورة فعندما تطلب وليس بمبادرة من هذا المجلس.

واذ بنا ايضا بعد تعيين هذا المجلس ندخل في مشكلة اخرى اكثر خطراً، اذ قمنا بادخال هذا المجلس في عملية المحاصصة الطائفية.

وهنا لا بد لي ان الفت النظر الى نص المادة ٩٥ من الدستور، فهذه المادة هي نص عام وغير صالحة للتطبيق بدون صدور قانون يحدد من هي الشخصيات السياسية والعسكرية والاجتماعية وطريقة عمل هذه الهيئة الوطنية المؤلفة برئاسة رئيس الجمهورية ومعه رئيس المجلس ورئيس الحكومة. بالاضافة الى كيفية العمل والنظام الداخلي لهذه الهيئة، وطريقة تقديم الاقتراحات وتحضير الدراسات لان الحكمة من وراء هذا النص هي ان نسحب هذا الموضوع من الشارع ومن التداول السياسي الى مكان يشكل مرجعية وهذا الموضوع من الشارع ومن التداول السياسي الى مكان يشكل مرجعية وهذا المكان ياخذ وقته بالدراسات والتشاور وابداء الاراء وبالتالي تقديم الاقتراحات الى مجلسي النواب والوزراء. اي بعد ان تولد القناعة حول كل خطوة تتعلق بهذا الشأن، لان موضوع الطائفية السياسية هو ما يشبه المرض المستشري في الجسم وليس شيئاً عارضاً يمكن استئصاله، وبالتالي لا بد لنا من مداواته بنظام الجرعات وليس بنظام البتر، عند ذلك نكون قد سحبنا هذا الموضوع من التداول السياسي او الطائفي وجعلناه في مرجعية مؤتمنة مما يولد عملية الاطمئنان عند الطوائف.

ونحن نعرف ان عوامل الخوف والهواجس موجودة لدى الطوائف اذ ان المطلوب هو تجاوز الانقسامات الطائفية وليس الغاء الطوائف.

حضرات الزملاء الكرام، قلت هذا الكلام لايين ان ما جرى في الفترة الاخيرة لا يدل عن حالة صحية على

الاطلاق. اذ علينا ان ننتهج هذا النهج وان نفكر على مهل لوضع النظام التطبيقي لهذه المادة بما يؤمن الاجماع او شبه الاجماع بين اللبنانيين، وعند ذلك نستطيع ان نسير في هذا الاتجاه ولا بد من ان نصل الى نهاية الطريق.

وهنا لا بد لي من الاشارة الى مسألة اساسية، فهناك عدد كبير يتوهمون بان المطلوب هو العلمنة بما تعني من اصلاح سياسي يعود الى الثورة الفرنسية وما قبلها من محاكم التفتيش، والى الثورة البولشفية اي بمعنى اخر معاداة الدين، فهذا الاصلاح له هذا المعنى. اما نحن فسواء في الوفاق الوطني القائم على العيش المشترك، وعلى الحوار المسيحي الاسلامي الدائم في مؤسسة دائمة هي الشعب اللبناني ومجلس النواب اللبناني.

اما الدولة في لبنان فهي دولة مدنية مؤمنة وليست دولة علمنة، وهنا اعود لذكر المادة التاسعة من الدستور اللبناني التي لم تعدل في الطائف، حيث تقول: «حرية الاعتقاد مطلقة، والدولة بتأديتها فروض الاجلال لله تعالى تحترم جميع الاديان والمذاهب وتكفل الحرية في اقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها...».

هذا يعني ان الدولة بكاملها، وبكامل مؤسساتها تؤدي فروض الاجلال لله تعالى اي انها دولة مدنية مؤمنة لا تفرض على المواطن ديناً معيناً، وتحميه في ان يعتقد كما يشاء. لذا فهي دولة مؤمنة وليست دولة علمنة على الاطلاق.

ومن هنا هذا العيش المشترك الذي يرفض نظام الثنائية ونظام الثلاثية ونظام الرباعية والخماسية والسادسية بل يفرض اشتراك الجميع في صناعة القرار سواء في مجلس النواب او في مجلس الوزراء، من هنا انتقال السلطة الاجرائية من رئيس الجمهورية الى مجلس الوزراء مجتمعاً. ومن هنا قرارات مجلس الوزراء هي قرارات ملزمة وقرارات نافذة بالنص الدستوري. وقد سمعت بالامس مطالبات ولكن كان يكفي ان نقرأ المادة ٥٦ الفقرة الثانية حيث تقول: «... وهو - اي رئيس الجمهورية - يصدر المراسيم ويطلب نشرها وله حق الطلب الى مجلس الوزراء اعادة النظر في اي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال ١٥ يوماً من تاريخ ايداعه رئاسة الجمهورية. واذا اصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ او انقضت المهلة دون اصدار المرسوم او اعادته يعتبر القرار او المرسوم نافذاً حكماً ووجب نشره».

اذا قرارات مجلس الوزراء صاحب السلطة، بمجرد ان المهلة لاستعجال رئيس الجمهورية وحقه في طلب اعادة النظر فيها، تصبح نافذة حكماً دون اي شيء. واما المرسوم فليس سوى للاعلان، لان هناك حالة انشاء متمثلة بقرار مجلس الوزراء، وحالة اعلان تتمثل في المرسوم الذي يصدر في الجريدة الرسمية ويبلغ الى جميع الدوائر المعنية.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء،

من الامور التي تثقل كاهل الموازنة هي نفقات عودة المهجرين ولكن هذه العودة تاتي في اولويات العيش المشترك، اذ لا يمكن تصور العيش المشترك فيما هناك مهجر واحد لم يعد الى بيته وقريته. ولكن هنا اذكر باننا

ومنذ اللحظة الاولى في العام ١٩٨٥ وضعنا مادة في موازنة العام ١٩٨٥ تقضي بانشاء المجلس الوطني لشؤون المهجرين، عندها قيض لي القيام بزيارة الى حاضرة الفاتيكان وزيارة اخرى في العام ١٩٨٦ الى فرنسا، بحثت مع قداسة البابا ومع اركان حكومة الفاتيكان بهذا الامر اي بعودة المهجرين. وقلت بان عودة المهجرين يجب ان تكون مطلبا من كافة الافرقاء الموجودة على الساحة لانها تحمل في طياتها اعادة بناء واعمار قرى التهجير، والامكانات اللبنانية هي اقل من ان تكون كافية لحاجات عودة المهجرين. وقد سمعت من قداسة البابا ومن معاونيه الاستعداد الكامل لتشكيل لجنة لهذا الامر، وقد سمي الكاردينال (ايتشغاري) لمهمة اطلاق عملية عالمية لجمع التبرعات والاعانات والمساعدات على مستوى عالمي. وعندما فاحت الرئيس الراحل «فرانسوا ميتران» في الامر سمعت منه شخصا بان فرنسا مستعدة لان تعطي مبلغا اوليا لا يقل عن مليار فرنك فرنسي من اجل هذا الامر، لان هذه العملية هي عملية اساسية. وباعتقادي اخطانا كثيرا لاننا لم نستغل يومها هذا الطرف ولم نطرح الامر على الجهات الدولية من امم متحدة او دول شقيقة او صديقة لان الامر كان ولم يزل اكبر بكثير من امكانيات الدولة اللبنانية.

على كل حال باعتقادي ان المطلوب هو تمتين الوفاق الوطني، والمطلوب هو النظرة الواقعية للامور. وقد اعجبت ببلاغة عدد كبير من الزملاء في وصف الالام لدى المواطنين في الازمة المعيشية والاقتصادية والمالية ولكن ما هو الطريق الاسلم؟ مع مراعاة الظروف الطارئة التي تتطلب منا التفهم الكامل لعملية المفاوضات ووجوب رص الصفوف لدعم الموقف اللبناني وبالتالي لدعم الموقف العربي الممثل بالشقيقة سوريا. لذا لا بد من الاسراع في وضع خطة التنمية الشاملة التي نصت عليها وثيقة الوفاق الوطني. ولا بد لنا من استكمال مؤسساتنا الدستورية، فمثلا حققنا مقر مجلس الوزراء ولكن بدون صدور القانون المتعلق بالنظام الداخلي لمجلس الوزراء لا يمكن ان نجعل هذا المجلس مؤسسة. ثم لا يمكن الا ان نطبق الدستور بتحقيق السلطة القضائية المستقلة والتي هي الاساس في اجتذاب الرساميل وفي تطمين المستثمرين للمجيء الى لبنان والمساهمة في مرحلة النهوض. ولا بد من انشاء كل المؤسسات المنصوص عليها من دون التلطي خلف اعذار واهية من اجل التأخير في انشائها. وباعتقادي ان هذه الحكومة التي اعطيناها الثقة، اولا ليس لان رئيس الحكومة شخص غير عادي، بل ان الرئيس الحصص هو ركن اساسي من اركان الوفاق الوطني، وهو من خيرة خبراء الاقتصاد وعلم المال في هذا البلد، كما وانه من خيرة الموثوقين، فاذا لم نؤكل للرئيس الحصص هذه المهمة ونعطيه ثقتنا، فالى من نؤكل المهمة ونعطيه الثقة؟ بالامس سمعت كلاما لرئيس الحكومة السابق الاستاذ رفيق الحريري عندما سئل «اذا كنت انت في الحكومة، هل تستطيع تخفيض الدين العام» اجاب لا، ولكنني استطيع ان اشغل الناس. هذا كلام جميل ولكن الشق الاول هو الجواب الحقيقي، اي بمعنى اخر الجميع يعترف باننا امام مرحلة صعبة تتطلب تضافر الجهود وتوليد الثقة بالحكم وباعتقادي ان كل اضعاف لمسيرة الحكم والحكومة لا يؤدي الى الغاية المطلوبة. من هنا نحن اعطينا الثقة لهذه الحكومة وانتقدناها عندما يجب ان نتقدها، ونحن غير راضين على عدد كبير من الاداء الذي لا يتلاءم مع ما نعوله على هذه الحكومة.

اختم كلامي بان الجميع يقولون بان لا مجال لتشكيل الحكومة، انا افهم هذا الكلام، لاني مارست المعارضة

بطريقة تعرفونها جميعا وافهم ان المعارضة تبدأ بتوجيه النقد لتصحيح الاداء، ثم في مرحلة اخرى تبدأ الاعداد لتهيئة البديل، ثم في مرحلة اخيرة تقول باسقاط الحكومة لتحل هي محلها. ولم افهم في اي نظام ديمقراطي برلماني في العالم تذهب المعارضة مباشرة الى اسقاط الحكومة اعتقد ان هذا السلوك لا ينم عن جدية في الامر، اذ ان الجدية تتمثل في ان نرى الواقع، وان نتعاطى مع ظروفنا الصعبة على هذا الاساس، ولذلك اجدد ثقتي بهذه الحكومة شرط ان تباشر في السعي الى تحقيق ما عددته من امور، وفي انجاز ما يمكن انجازه في هذه الفترة المتبقية من عمرها وشكرا.

الرئيس: . . . تكلم حتى هذه اللحظة بالاضافة الى رئيس لجنة المال والموازنة وكلمة معالي وزير المال ستون نائبا.

الان الكلام للحكومة اعني دولة الرئيس الحص والسادة الوزراء.

ليس لدى رئاسة المجلس النيابي اي مانع من ان تستمر اليوم بالجلسة اذا امكن والا فستؤجل الجلسة الى تمام الساعة السادسة والنصف من مساء الغد باعتبار ان هناك اجتماعا لمجلس الوزراء غدا الساعة الرابعة وعلى الاقل يلزمهم ساعتين للانتهاء. فاذا كنتم على استعداد للرجوع غدا الساعة السادسة والنصف فلا مانع لدينا والا فلنستمر اليوم.

نواب: ينتهي اليوم.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

اود اولاً ان اشكر السادة النواب على مداخلاتهم في مناقشة سياسة الحكومة وادائها، واخص بالذكر لجنة المال والموازنة رئيساً واعضاء. اما الذين صوبوا سهام تهجمهم الجائر على الحكومة، بلغة تجاوزت في بعض الحالات حدود القدح والذم، فبعضهم نتفهم دوافعهم وخلفيات مواقفهم ونقدرها، وبعضهم الاخر نتفهم دوافعهم وخلفيات مواقفهم ولا نقدرها. سامحهم الله. من الناس من اذا ذمك اكرمك.

سأتحدث في قضايا عامة تناولها بعض السادة النواب، تاركا للسادة الوزراء الاجابة عن المسائل المثارة في نطاق اختصاص كل منهم.

نحن نعيش مع الشعب اللبناني معاناته المعيشية ويهمننا ان يدرك المواطنون والنواب الكرام الحقائق التالية:

هذه الازمة المعيشية ليست جديدة، فهي تعود لسنوات خلت ولو انها كانت آخذة في التفاقم سنة بعد سنة. وهي مترابطة مع جمود في القطاع العقاري، وهذا الجمود كان قد بدأ في العام ١٩٩٥ واخذ الاشتداد مع الوقت. ثم ان هذه الازمة تتلازم مع ازمة ركود اقتصادي عام تعود ايضا لسنوات خلت، حتى ليتمكن القول ان الازمة المعيشية هي الوجه الاخر لازمة الركود الاقتصادي.

وتعود ازمة الركود لاسباب عديدة لعل اهمها ثلاثة:

اولا، كان الاقتصاد اللبناني مزدهرا قبل الحرب اللبنانية على دور معين هو دور مركز الخدمات والوساطة في منطقة الشرق العربي اذ كان لبنان مستشفى العرب وجامعتهم ومدرستهم ومطبخهم ومصرفهم ومرفأهم ومحجتهم السياحية. فجاءت الحرب اللبنانية لتغيب هذا الدور على امتداد اكثر من خمسة عشر عاما، فكان ان نبتت في البلدان المجاورة مؤسسات وخدمات بديلة واقيمت جسور للتعامل المباشر فيها مع مراكز الخدمات الاوروبية والاميركية. هكذا فقد لبنان هذا الدور ولم يستعده كاملا بعد عشر سنوات من نهاية الحرب. ومع افول الدور الذي كان سبب ازدهار لبنان حلت بالاقتصاد الوطني بطبيعة الحال ازمة ركود اقتصادي. من هنا القول ان الحرب اللبنانية خلفت ثغرة بنيوية في الاقتصاد الوطني اللبناني شكلت سببا اساسيا من اسباب الركود الاقتصادي في لبنان خلال السنوات الاخيرة، وبالتالي الازمة المعيشية.

ثانيا، ان العجز المتزايد الذي منيت به خزينة الدولة خلال الاحداث، والذي استمر في التفاقم في سنوات ما بعد الحرب حتى يومنا هذا، اضطرت الدولة الى الاستدانة من السوق على نطاق واسع، مما ادى الى رفع اسعار الفائدة في السوق الى مستويات كابحة للنشاط الاقتصادي. فكان الركود الاقتصادي وكانت الازمة المعيشية.

ثالثا، ازمت الخليج المتكررة ثم هبوط اسعار النفط في العالم ادى الى استنزاف الاقتصادات العربية وبالتالي الى انحسار النشاط الاقتصادي في البلدان العربية التي يتعامل معها لبنان بكثافة وكان يستمد منها الكثير من مداخيله وبخاصة دول الخليج العربي. فانعكس ذلك تراجعا في النشاط الاقتصادي داخل لبنان وبالتالي ازمة اقتصادية ومعيشية.

بصرف النظر عن اسباب الازمة، وهي عميقة ولا تخضع الى حد بعيد لسيطرتنا، فنحن بطبيعة الحال مطالبون بمعالجتها بكل الوسائل الممكنة. ويكون ذلك من خلال ثلاث قنوات على الاقل: الاولى، تنشيط حركة الاستثمار الاغترابي والعربي والاجنبي في لبنان. ونحن نعمل على ذلك من خلال المحافظة على مناخ استثماري طيب في البلاد، وفي هذا السبيل حافظنا على الحريات العامة ومنها الحريات الاقتصادية، فلم يمس اي منها حتى في احلك الظروف التي خيمت على لبنان. واتخذنا مؤخرا قرارا حولنا بموجبه المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار الى محطة وحيدة لتصريف معاملات المستثمرين تجنبا لهم التيه في مجاهل الوزارات والادارات المختلفة للحصول على رخصة او اجازة او اذن. وكذلك نحن متابعون التوقيع على اتفاقات مع الدول الاخرى لحماية الاستثمارات. ثم اننا دعونا، من خلال وزارة المغتربين الى مؤتمر كبير لرجال الاعمال المغتربين يعقد في لبنان في شهر ايار المقبل، والهدف منه هو تشجيع حركة الاستثمار الاغترابي في الوطن الام.

القناة الثانية هي معالجة مشكلة عجز الموازنة، وهذا ما ننكب عليه بمختلف الوسائل وقد تمكنا خلال سنة من تخفيض معدل الفائدة على سندات الخزينة لسنتين بواقع نقطتين، اي من حوالي ١٦ بالمئة الى حوالي ١٤ بالمئة،

وهذا المعدل مرشح لمزيد من التخفيض في المستقبل وفق ما تسمح به الظروف النقدية والاقتصادية العامة.

القناة الثالثة هي تنشيط حركة الانماء، والمعروف ان مجلس الانماء والاعمار هو اليوم في صدد انجاز خطة انمائية خمسية ذات اولويات محددة تركز على الشأن الاجتماعي والانماء المتوازن وتنشيط حركة نمو القطاعات الخاصة، وستكون هذه الخطة الاولى من نوعها منذ سنوات طويلة. هذا مع العلم اننا في هذه الاثناء تابعنا تنفيذ المشاريع الانمائية الجاهزة.

اننا بعبارة موجزة نتطلع الى مستقبل اقتصادي زاهر، وسيساهم في تحقيق ذلك احتمال التوصل الى تسوية عادلة وشاملة في المنطقة بما فيها لبنان. اذ ان ذلك سيكون من شأنه تعزيز صورة الاستقرار في لبنان والمنطقة مما يشجع على ازدياد دفع الاستثمارات الخارجية في اتجاه لبنان، علما بان حركة الاستثمار هي المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي العام.

لا شك في ان عملية التنمية مرتبطة الى حد بعيد بوجود ادارة عامة فاعلة.

يؤخذ علينا احيانا اننا لم نتابع عملية الاصلاح الاداري حتى نهايتها المرجوة. صحيح ان عملية الاصلاح اصطدمت بحواجز سياسية كأداء فقدت شيئا من الزخم الذي انطلقت به. يهمني هنا ان اجدد التاكيد ان ملف الاصلاح الاداري مع ذلك لم يقفل، وان العملية مستمرة ولو بنمط ووتيرة جديديتين. فكلما توفر لنا ملف حول قضية معينة فنحن لن نتردد في احوالها على المراجع الرقابية والقضائية المختصة للتحقيق فيها وتحديد المسؤوليات عن المخالفات او الارتكابات المتعلقة بها وملاحقة المسؤولين عنها.

ثم ان الحكومة اقرت نظاما خاصا لتقويم اداء الموظفين على يد الرؤساء التسلسليين في هرم الادارة كما على يد الهيئات الرقابية. بذلك تغدو عملية المحاسبة والمساءلة في الادارة، وبالتالي عملية الاصلاح الاداري، عملية منهجية مستمرة. وفي هذا السياق سيكون بإمكان الحكومة اتخاذ القرار المناسب في كل حالة كلما وقعت يدها على ملف بمخالفات او تجاوزات او ارتكابات معينة. وقد سلكت الحكومة سياسة تقوم على تفعيل دور الهيئات الرقابية واحترام استقلاليتها.

الى ذلك فنحن مدركون السلبيات الخطيرة التي تترتب على استفحال البيروقراطية في الادارة اللبنانية، ومنها الازعاج الذي تسببه للمواطنين ورجال الاعمال والمستثمرين، والهدر الكبير الذي يرافق ذلك بالمال والوقت، والضرر الذي ينجم عن تاخير المعاملات لاصحاب المصالح، ونتيجة كل ذلك ما يترتب على عقم البيروقراطية في الادارة من اضرار اقتصادية تسببها زيادة تكاليف انجاز المعاملات وتنفير المستثمرين. لذلك فنحن ننكب حاليا على معالجة موضوع البيروقراطية بالتعاون مع مجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزي وادارة الابحاث والتوجيه. والهدف هو تخفيض عدد التواقيع المطلوبة لانجاز اي معاملة وبالتالي اختصار مراحل انجاز المعاملات وتعزيز انتاجية الادارات الحكومية في خدمة المواطن والمجتمع والاقتصاد الوطني. وقد ركزنا بداية على ادارات معينة تتميز بكثافة التواصل بينها وبين المواطنين والمستثمرين، ومنها دوائر المالية والجمارك والتنظيم المدني والعمل

والدوائر العقارية. وسوف ندرج في هذا العمل الى ادارات ومؤسسات عامة اخرى.

ونحن في كل الاحوال نواصل العمل على تحديث اساليب الادارة ورفع مستوى الاداء في الادارة بشتى الوسائل، وتجديد الدم فيها.

لما كانت عملية المعالجة التي تجربها الحكومة لمشكلة البيروقراطية تستغرق بطبيعة الحال بعض الوقت، ولما كانت الحكومة تدرك اهمية العمل على تنشيط حركة الاستثمار في البلاد من اجل تحريك الاقتصاد الوطني واخراجه من حال الجمود النسبي التي تسيطر عليه وبالتالي تعزيز حركة نمو الاقتصاد الوطني، فقط حولت الحكومة، كما سبقت الاشارة، المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات (ايدال) محطة وحيدة لتصريف معاملات المستثمرين كي نجنب هؤلاء اوزار البيروقراطية فوجود هذه المحطة الوحيدة سيكون بامكان المستثمر ان ياتي بكل المعاملات المطلوبة منه لتنفيذ مشروع معين في لبنان فيودعها مؤسسة (ايدال) لتنجز هذه المعاملات نيابة عنه مع مختلف الادارات ونحن ندرك ايضا اهمية تفعيل القضاء، خصوصا لجهة تسريع عملية بت القضايا التي تطرح عليه، نظرا لما لذلك من دور في تشجيع حركة الاستثمار الخارجي في البلاد. ونحن نامل في ان يساعد على تحقيق هذا الهدف العمل على تعزيز استقلالية القضاء.

دولة الرئيس، اما مشروع الموازنة، فمهما قيل فيه، فهو يتميز بقدر اكبر من الشفافية من اية موازنة سبقت، وهي خطوة على طريق تنفيذ برنامج العمل للتصحيح المالي واذا كانت النتائج المرسومة في البرنامج لا تظهر كاملة في مشروع موازنة العامة ٢٠٠٠، فذلك لان بعض مكونات البرنامج لم تدخل في هذا المشروع، ومنها الشروع في تنفيذ برنامج الخصخصة الذي سينطلق بعد ان يصدق مجلس النواب القانون الذي ينظم عمليات الخصخصة، ومنها اجراء اصلاح ضريبي جذري يكون من محاوره الرئيسية استحداث ضريبة القيمة المضافة في مقابل التخلي تدريجيا عن نظام الرسوم الجمركية، ومن المنتظر ان توضع ضريبة القيمة المضافة موضع التطبيق في مطلع العام ٢٠٠١.

ان جوقة المنتقدين الذين طعنوا بشفافية مشروع الموازنة للعام ٢٠٠٠ كانوا قد طعنوا سابقا بشفافية موازنة العام ١٩٩٩ وقد جاءت نتائج موازنة العام ١٩٩٩ لتدحض مزاعمهم. ونحن واثقون من ان نتائج موازنة العام ٢٠٠٠ ستدحض مزاعم هذه الجوقة ايضا. هذا مع العلم ان موازنات الاعوام السابقة لم تكن على شيء من الشفافية، فكانت نسبة العجز الى مجموع النفقات تزيد كثيرا عن النسبة المقدرة في الموازنة في كل سنة من السنوات السابقة. وقد بلغت النسبة المحققة ٥٧,٧ بالمئة في عام ١٩٩٤، و٥٣,٤ بالمئة في عام ١٩٩٥، و٦٢,٦ بالمئة في عام ١٩٩٦، و٦١ بالمئة في عام ١٩٩٧، و٤٤,٧ بالمئة في عام ١٩٩٨ ثم ان عجز الموازنة للعام ١٩٩٨ لم يدخل فيه حساب اموال البلديات المستحقة في ذمة الخزينة العامة، كما لم يدخل فيه حساب المستحقات للمستشفيات والمقاولين واصحاب الاملاك المستملكة والتي قدرت بنحو ١٢٠٠ مليار ليرة. وكذلك المستحقات في ذمة الخزينة العامة لمؤسسات عامة مثل الضمان الاجتماعي ومؤسسة كهرباء لبنان ومصالح المياه. وكذلك لم تدخل في حساب

العجز فروقات كبيرة في تكاليف مشاريع انمائية واعدارية نفذت او هي قيد التنفيذ.

فجوة المتقدين، وهي جوة مضبوطة الايقاع، تعرف ان بيتها من زجاج، فعلا ترشق الآخرين بالحجارة.

الجوة ركزت في مداخلتها ايضا على ان الدين العام ازداد خلال العام ١٩٩٩ بالطبع فان الدين العام مرشح للازدياد ما دام هناك عجز في الموازنة. وعجز الموازنة مرده في المقام الاول الى خدمة الدين. والفضل في ضخامة الدين العام وبالتالي خدمته يعود الى الحكومات السابقة.

ان احد اهداف برنامج العمل للتصحيح المالي هو تخفيض عبء الدين العام المتمثل بنسبة الدين العام ونسبة خدمة الدين الى اجمالي الناتج المحلي بنهاية فترة الخمس سنوات المقبلة. ونحن نراهن على تحقيق اهداف هذا البرنامج كاملة. اننا لا ننكر ان الصعوبات كثيرة والتحديات كبيرة الا اننا سنسعى الى ان نكون على مستوى التحديات بدعم المجلس النيابي الكريم.

ومهما قيل في برنامج العمل للتصحيح المالي، فانه الاول من نوعه. سوانا من قبلنا لم يجد ضرورة للتصحيح المالي على ما يبدو، فلم يحاول وضع مثل هذا البرنامج، تاركا مسار التازم المالي على غاربه. هنا نقول مرة اخرى ان بيت الجوة المعروفة الهوية من زجاج، فعلا ترشق الآخرين بالحجارة. قدر حكومتنا ان تتحمل اوزار الحكومات السابقة:

ان ازمة الركود الاقتصادي، وضيق الاوضاع المعيشية، ليسا من نتائج عمل الحكومة الحالية، وانما هما من نتائج اعمال الحكومات الماضية التي انتهجت سياسات مختلفة ادت فيما أدت اليه، الى الركود الاقتصادي والى تدهور الاوضاع الاجتماعية، وادت ايضا الى مخانق اقتصادية واجتماعية ومالية ونقدية مترابطة وهي ليست سهلة المعالجة.

ومن المؤسف ان حكومة عام ١٩٩٢، التي كانت وقد وعدتنا بفائض في الموازنة يتحقق مع نهاية العام ١٩٩٥، لم تتعامل كما يجب، لا مع اسئلة النواب واعتراضاتهم ولا مع ملاحظات القوى السياسية او تحاليل الخبراء بل هي املت هذه الاسئلة والملاحظات، واستمرت في السياسات الخاطئة نفسها، التي انتقلت من التأسيس لازمة الركود والضيق المعيشي، الى تعميق ازمة الركود والى توسيع نطاق الضائقة المعيشية والاجتماعية.

قد لا نكون بحاجة هنا الى تعداد معالم السياسات الخاطئة تلك. فهي باتت معلومة من الجميع. ولكن قد يكون من المفيد التذكير ان سياسة التجهيز والانماء والاعمار لم تراعى اي سلم من الاولويات، واغرقت البلاد في سياسة توزيع العقود باكالاف باهظة، ولم تراعى حرمة المال العام.

سياسة اسعار الفائدة المرتفعة والتي بلغت الذروة في سنة ١٩٩٥ بفضل السياسات المالية والاقتصادية المنتهجة من الحكومة السابقة، قد اسهمت هي ايضا في ايصال اقتصاد البلاد الى الركود، وفي ايصال الوضع الاجتماعي الى ما وصل اليه.

اننا ختاماً - ندعو مجلس النواب الكريم الى الموافقة على مشروع موازنة العام ٢٠٠٠، ونحن نرى في هذه الموافقة، فيما لو تمت، دعماً لسياسة الحكومة الاصلاحية المالية وتعزيزاً لمسيرتها. وشكراً لكم.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية جورج قرم.

وزير المالية: دولة الرئيس، حضرات النواب الكرام،

اود ان اشكركم على مداخلاتكم المتعددة والمتنوعة كما اشكركم على اسئلتكم المتعلقة بشتى القضايا المالية وسياسة الاصلاح المالي. واود هنا وباختصار شديد كما طلب مني ان اركز على بعض النقاط القليلة منعاً لاي التباس في اذهان النواب والرأي العام.

اولاً: فيما خص ميزان المدفوعات:

نفى احد النواب تحسن ميزان المدفوعات في عام ١٩٩٩ وادعى ان عجز الميزان عام ١٩٩٨ يعود الى مجيء العهد الجديد، وهذا قول خطير.

حسب ادعاءاته لم يحصل هذا العجز عام ١٩٩٨ الا في الاشهر الاخيرة من السنة اي بعد مجيء العهد فاني اؤكد ان عجز ميزان المدفوعات عام ١٩٩٨ بلغ ١٤١ مليون دولار في شهر كانون الثاني من تلك السنة اي ثمانية اشهر قبل انتخاب فخامة رئيس الجمهورية وبلغ ١٦١ مليون دولار في شهر اذار. وان صح القول ان الميزان الشهري كان سلبياً في تشرين الاول وكانون الاول فانه كان ايجابياً في شهر تشرين الثاني.

وان هذا العجز التاريخي قد حصل عام ١٩٩٨ بالرغم من مستوى لم يسبق له مثيل في الاستدانة الخارجية في تلك السنة، والتي بلغت مليارات ونصف المليار من الدولارات الاميركية. بينما التحسن الكبير والعودة الى الفائض الذي حققناه تم مع استدانة خارجية اقل من مقدار مليار ومئتي مليون دولار لذلك فالارقام التي اعطيت لكم وللشعب هي مغلوطة وغير صحيحة.

وليرجع النائب الكريم الى قراءة متأنية ل نشرات مصرف لبنان التي تضع ارقام ميزان المدفوعات.

ثانياً - خدمة الدين العام:

شكك اكثر من نائب بارقام الموازنة المتعلقة بخدمة الدين العام انطلاقاً من سوء فهم الحديث لسعادة حاكم مصرف لبنان الى جريدة السفير. والغريب ان قراءاتهم لهذا الحديث كانت مغلوطة للأسباب التالية:

١ - تحدث الحاكم عن الاعتمادات الملحوظة في الموازنة وليس عن المبالغ المدفوعة فعلياً ولن ازعجكم بالحديث عن الفرق بين مبلغ الاعتماد وهو السماح بالانفاق وما هو الانفاق الفعلي خلال السنة من الاعتماد.

ولم يتطرق الحاكم الى المبالغ المدفوعة فعلياً والبالغة، حسب احصاءات مصرف لبنان ٣٦٢٥ مليار ليرة، اي بوفر بلغ ٢٧٥ ملياراً بالنسبة الى المبلغ المرصود في الاعتماد لذلك اتت هنا كل المعلومات المدولة خطأ ولا احكم على النوايا.

وزيادة في طمأنة السادة النواب والرأي العام الكريم، فان الاعتماد الملحوظ في موازنة عام ٢٠٠٠ يأخذ بعين الاعتبار عاملين اساسيين:

- ١ - استحقاق جزء كبير من السندات ذات الفائدة العالية (١٦,٦٪) خلال هذا العام.
- ٢ - احتمال تخفيض جديد للفوائد بشكل معتدل. وللعلم فان كل تخفيض بواقع ٢٥,٠٪ يسمح بتوفير ٦٤ مليار ليرة على مستوى الدين الداخلي الحالي، اي بما فيها الزيادة في مجمل الدين التي تحققت هذه السنة. هذا بالاضافة الى قرب انتهاء المفاوضات مع شركات الخليوي مما قد يولد ايرادا سيكرس لاطفاء قسما من الدين الداخلي.

فليس هناك في ما وضعناه من تقديرات وما حصل من وفاق تلاعب او ضبابية او تضليل، حول الايهام في اكثر من مداخلة كما كان يحصل في السابق.

ثالثا - الفرق بين نسبة العجز وقيمة العجز:

ادلى نائبان بان زيادة العجز، بالقيمة المطلقة، ١٢٨ مليار ليرة بين ١٩٩٨ و ١٩٩٩ هي دليل اضافي عن اضاليل مزعومة صادرة عن وزارة المالية. ومع كل احترامي لثقافة النائبين الاقتصادية العالية، فقد استغربت بانهما لم يفرقا بين النسبة والقيمة المطلقة وهو فارق يجري تعليمه في المدارس الثانوية.

وبدلا من ان يهتوا الحكومة على تخفيض نسبة العجز فعليا وحسب البيانات الشهرية المفصلة الصادرة عن الوزارة وتهتة الحكومة على استيعاب زيادة العجز بالقيمة المطلقة بمبلغ ١٢٨ مليار فقط ما يوازي ١,٦٪ فقط من مجمل الانفاق وذلك رغم زيادة سلسلة الرتب والرواتب بواقع ٧٠٠ مليار ليرة وزيادة خدمة الدين العام بين عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. وانجرف النائبان في سيل من الكلام المستغرب في شكله ومضمونه.

٤ - الزيادات الجمركية:

لقد ان الاوان لابرار من كان في الواقع مسؤولا عن غلاء المعيشة وعن عرقلة الحركة التجارية، وبالتالي التراجع الطبيعي في قيمة الشبكات في المقاصة المرتبط بعرقلة الحركة التجارية.

ويظهر، بما لا لبس فيه، من البيانات الدقيقة والعالمية الصادرة عن مركز المعلومات في ادارة الجمارك ان متوسط التعرفة الجمركية في لبنان تزايد بالشكل التالي واسمعوا جيدا ايها النواب وايها المواطنون.

في بداية عام ١٩٩٥، كان متوسط التعرفة الجمركية ٧,١٧ فقط عن قيمة الاستيراد.

وتضاعف الى ١٣,٨٥٪ في بداية عام ١٩٩٦.

وزاد مرة اخرى الى ١٥,٥١٪ في بداية عام ١٩٩٧.

ثم ارتفع مجددا الى ١٧,٣٪ في بداية عام ١٩٩٨.

واخيرا قفز الى ١١، ٢٢٪ في اواخر عام ١٩٩٨ .

اي ان معدل التعرفة الجمركية في لبنان قد زاد من ٧٪ عام ١٩٩٥ الى ٢٢٪ خلال اربع سنوات .

وقد كان لادخال رسم الحد الادنى عام ١٩٩٦ بواقع ٢٪ ثم زيادته الى ٤٪ عام ١٩٩٧ ومن ثم الى ٦٪ عام ١٩٩٨ اثر سلبي ضار على كل الحركة التجارية .

وكما تعلمون، فقد بادرت حكومتنا الى تخفيض هذا الرسم الى ٣٪ بالنسبة الى كل المدخلات الصناعية والزراعية تشجيعا للحركة الانتاجية في البلاد وبفضل ذلك وكون الزيادات اصابت بشكل انتفائي، بعض السلع من الكماليات او السلع التي يوجد بديل لها في الانتاج المحلي، تارجح معدل التعرفة الشهري عام ١٩٩٩، رغم الزيادات، بين حد اعلى بواقع ٢٤٪ في ايار وحد ادنى بواقع ٢٠٪ في كانون الاول. اي ان معدل التعرفة في اخر ١٩٩٩ كان اقل مما كان عليه في اخر ١٩٩٨ .

دولة الرئيس، حضرات النواب الكرام،

ان ساستنا المالية والاستثمارية واضحة المعالم وتتركز على عنصرين اساسيين :

اولا: منع الانهيار المالي والنقدي، وبالتالي تجنب لبنان المعالجة الصدمية Therapie de choc التي كانت بدون ريب اتية عاجلا ام اجلا تحت غطاء صندوق النقد الدولي، لو لم يبادر بسرعة الى استدراك الامور ومعالجة التدني الحاصل في بنية المالية الهامة. ولا بد ان النواب الكرام والرأي العام يعلمون ما حصل في البلدان التي تم اخضاعها لمثل هذه المعالجات، من ماس اجتماعية وتعميم البطالة والفقر وتطبيق اجراءات الخصخصة العشوائية وزيادة تركيز الثروات بالاضافة الى الاف الافلاسات في القطاع الخاص وانهيار ادارات القطاع العام.

فهل كان مطلوبا ان نصل الى مثل هذا الوضع ونحن مقدمون على مفاوضات صعبة مع العدو الاسرائيلي؟

ان سياستنا المالية مبنية على :

- تخفيف المعاناة الاجتماعية قدر الامكان .

- ووقف التدهور .

والخوّل دون الاضطراب الى الخضوع الى المعالجة الصدمية التي تكون حكما مفروضة علينا من الخارج لتمكن من الدخول الى المسار السلمي بالحد الادنى من الاستقلالية المالية والتوازن المالي والاقتصادي ووضع نقدي متين .

ثانيا: تشجيع الاقتصاد الانتاجي بشتى الوسائل ومنها :

- الحماية الجمركية المؤقتة وخاصة للصناعات الزراعية .

- تشجيع وكفالة القروض للمؤسسات الصغيرة الحجم.

الحصول على اموال خارجية ميسرة لزيادة القدرة على الاقتراض للقطاعات الانتاجية.

توجيه القطاع الخاص نحو الاستثمار في المناطق وفي الصناعات الزراعية وفي التكنولوجيا والخدمات الاعلامية والالكترونية.

ان سياستنا واضحة في هذا المجال. واننا بصدد وضع خطة لمكافحة البطالة وتوفير العمل للشباب الصاعد.

ولا بد لي هنا من تذكير النواب الكرام بوجود اعفاءات من ضريبة الدخل للمصانع المقامة في المناطق الريفية البعيدة عن المدن او الاستثمارات الجديدة الممولة من اعادة توظيف الارباح.

ان حكومتنا خلال عام ١٩٩٩ جلبت بعض الشركات الدولية الكبرى مثل:

- شركة Microsoft

- شركة L'oreal

- شركة Alcatel Trade International

- شركة Ericsson EMEA Limited

- شركة Suez Lyonnaise des Eaux

- البنك السعودي الاميركي

- مصرف كريدي سويس

- شركة Tetra Pack للتعبئة

- شركة CSS Grey للاعلان

- كما جرى افتتاح غرفة تجارة اميركية لبنانية ومركزا لوزارة التجارة الاميركية

- ومكتب لكل من البنك الدولي وللمؤسسة الفرنسية للتنمية واخيرا لمؤسسة التقاص العربية

- اعتقد ان كل هنا يدل على ان الجو الاستثماري بالف خير رغم كل الكلام الذي قيل هنا وشكرا.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير التربية الوطنية محمد يوسف بيضون.

وزير التربية الوطنية والثقافة: دولة الرئيس،

استمعت بكل انتباه الى مداخلات الزملاء حول شؤون التربية والتعليم العام والمهني وشؤون الجامعة وغيرها من الامور.

بعض هذه المداخلات موضوعي، والبعض الآخر اقرب الى التحامل منه الى التوجيه، وايا تكن الغاية من هذه، فلن تتمكن من طمس الحقيقة. واني لاشكر فعلا الزملاء المتحاملين لانهم افسحوا لي في المجال، ليس في الرد عليهم وما اسهله، وانما في اطلاع المجلس الكريم ومن خلاله الراي العام على بعض ما انجزناه في الوزارات التي نتولى شؤونها، ولا اقول كل ما انجزناه، لان الكل يتطلب وقتا طويلا ليس متاحا لي في هذه الامسية.

تمحورت مداخلات الزملاء المحترمين حول مواضيع اوجزها بالاتي:

اولا: وزارة التربية الوطنية (المديرية العامة للتربية): الخ...

سنرد تباعا على ما تقدم من محاور:

ورد على لسان احد الزملاء ان المناهج التعليمية الجديدة تفتقر الى ابسط مسلمات اي فلسفة تربوية وهي مسألة الانتماء وتساءل اي لبنان نريد؟ واي وطن ننبي؟ واي جيل نربي؟ وتساءل عن الفلسفة التي انطلقت منها هذه المناهج.

نذكر، قبل ان نجيب، الى ان المناهج الجديدة قد حددت في زمن الحكومة السابقة بالمرسوم رقم ١٠٢٢٧ تاريخ ١٩٩٧/٥/٨ بعد ان امضى المركز التربوي للبحوث والانماء سنوات في اعدادها ولم يصدر عن موالى الحكومات السابقة اي تساؤل بشأنها او انتقاد بل تنويه ومديح.

فلسفة المناهج والخطوة موجودة في كتاب منشور - دولة الرئيس - لا اريد ان اذكره ضنا بالوقت.

قبل ان تنتقل الى المحاور الاخرى، لا بد من الاشارة الى اننا وفي مجال تنفيذ الخطط المعتمدة نقوم باعداد وتنفيذ مشاريع تربوية نذكر منها:

- مشروع التعليم العام.
- مشروعه دعم التعليم الاساسي في لبنان.
- بروتوكول تعاون مع السفارة الفرنسية في لبنان.
- اتفاقات تعاون مع المنظمات الدولية والهيئات المحلية.
- ان «مشروع التعليم العام» او ما يسمى بالفرنسية Projet d'Education Generale بدئ البحث به مع البنك الدولي عام ١٩٩٧ . وقد تحدت اهدافه على النحو الاتي:

أ - تعزيز القدرات المؤسسية في وزارة التربية الوطنية.

ب - متابعة عملية التأهيل للجسم التعليمي والاداري على المناهج والكتب الجديدة.

ج - تعزيز القدرة على البرمجة والتخطيط ووضع الاستراتيجيات، خصوصا في المجال المالي.
اما مكوناته، فقد تضمنت:

- تطوير نظام المعلوماتية التربوية والمسمى بالانكليزية Educationl Management Information System واختصاره EMIS وهذا النظام يساعد في جمع كل الاحصاءات عن القطاع التربوي الرسمي والخاص والتعليم المهني والتعليم الجامعي لاستخراج مؤشرات عن تطور عناصر هذا النظام ووضع النتائج بتصرف اصحاب القرار.

- مشروع دعم التعليم الاساسي في لبنان والمسمى بالفرنسية Projet d'Appui à la Restructuration du System Educatif Libanais- PARSEL ومن محاور هذا المشروع:

- متابعة عملية تطوير المناهج وتقييمها وتاليف والكتب المدرسية.
- تفعيل الهيئة التعليمية من خلال الاعداد والتدريب المستمر.
- وضع معايير ومقاييس الابنية المدرسية، وقد تم ذلك وصدر بمرسوم وعمم على الجهات المعنية للعمل به.

٢/١ - الابنية المدرسية في التعليم العام:

ان اختيار مواقع الابنية المدرسية للتعليم العام عمل ينطلق من الحاجات الفعلية المبنية على دراسات تاخذ في الاعتبار معطيات وعوامل عديدة ومختلفة، تبلور في النهاية في مشروع متكامل للخريطة المدرسية في لبنان. وقد وضعت هذه الخريطة المدرسية لأول مرة بالتعاون مع المركز التربوي للبحوث والانماء.

ان جهات عديدة تقوم الان بتشيد ابنية مدرسية بتمويل منها او من غيرها.

- ان مجلس الانماء والاعمار يقوم حاليا بتلزم ابنية مدرسية بتمويل من الاتحاد الاوربي والصندوق السعودي للتنمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وقانون البرنامج، الى جانب تلزم اشغال اضافة طوابق على مدارس قائمة او توسيعها.

- ان مجلس الجنوب يقوم بتنفيذ مشروع يتناول مدارس عديدة في مختلف الاقضية.

- ان مؤسسة التعاون للاسكان تقوم بتنفيذ مدارس في المناطق النائية بصورة خاصة بتمويل من وكالة التنمية الاميركية.

- ان ال UNPD تقوم بتشيد مدارس في اطار دعم منطقة بعلمك - الهرمل.

٣/١ - دمج المدارس:

ان واقع المدارس في مختلف المناطق اللبنانية يشكو من حال مرضية. وقد بينت الدراسات ان هناك مائتي

مدرسة من اصل ١١٣٤ يقل عدد تلامذتها عن الخمسين. وفي هذا المدارس، يصل عدد المدرسين الى اضعاف عدد التلامذة، هذه الدراسات التي وضعت في اطار مكونات مشروع التعليم العام من قبل خبراء محليين دفعات البنك الدولي الى وصف حالة هذه المدارس وفائض المعلمين بالمقلقة حقاً وتحتاج الى تنقية. و اضاف البنك بان هذا الوضع ينال من مصداقية المدرسة الرسمية في لبنان ومن حسن استغلال موارد الدولة المالية. لقد دعانا هذا الوضع الى الاسراع بمعالجته فكفلنا دوائر الوزارة المعنية ورؤساء المناطق بالقيام بعملية تحديث للمعلومات المتوافرة تمهيدا لاتخاذ الاجراءات المناسبة. وكان من الطبيعي ان ننتظر انتهاء فترة تسجيل التلامذة للوقوف على الاعداد في مختلف المدارس. وتالت بعدها الاجتماعات الى ان اتخذ قرار بدمج ٥١ مدرسة كمرحلة اولى.

ان هدفنا وهدفكم هو العمل على رفع مستوى التعليم وترشيد الانفاق ووقف الهدر. هل يعقل اذن ان تكون كلفة التعليم الرسمي في لبنان من اعلى المستويات في العالم وان يكون المردود في مستويات دنيا، كما ورد في بعض الدراسات؟ هل من الجائز ان تدور نسبة ترفيع تلامذتنا بعد سنوات المرحلة الابتدائية حول رقم ال ٤٥ بالمائة؟ واذا كنا ننفق حوالي المائتي مليار ليرة سنويا على التعليم الابتدائي، اليس هذا يعني ان هناك هدرا يتجاوز المائة مليار ليرة في السنة؟

هل تقبلون ايها السادة ان يصل معدل كلفة التلميذ الواحد في المرحلة الابتدائية الى ما يتجاوز العشرة ملايين ليرة في كثير من الحالات دون اي مردود علمي؟ هل تقبلون ان يضم الصف الواحد تلميذا او تلميذين او ان ينضوي في غرفة واحدة تلامذة ينتمون الى صفوف متعددة كالاول والثاني والثالث ابتدائي او الثالث والرابع والخامس ابتدائي؟ واي مناخ يعيش فيه هذا التلميذ؟

لقد نصحت بعدم الاقدام على هذه الخطوة الجريئة، خطوة دمج المدارس، لما فيها من تأثير على الوضع الشعبي الشخصي. لم اتوقف عند هذه النصيحة وفضلت سلوك الطريق الوعر، طريق المسؤولية وقدمت المصلحة العامة على المصلحة الشخصية. فالقضية هي قضية بناء الانسان ولا تجوز المساومة عليه باي حال من الاحوال.

لقد تم دمج خمس مدارس في منطقة الكورة بمدارس مجاورة وتأجل دمج مدرستين. ثلاث مدارس من الخمسة لا يتجاوز عدد تلامذتها الخمسة في حين ان معلميهما يتجاوز عددهم عدد التلامذة. لقد دجت هذه المدارس بمدارس تتسع الى ٢٠٠ / و ٤٠٠ / و ٨٠٠ / تلميذ ومشهود لها بمستواها التعليمي الجيد.

تجهيز المدارس: ان كلفة تجهيز مدارسنا بمستلزمات المناهج الجديدة تصل الى مائة مليون دولار، وفق ما بينته دراسة خاصة في هذا الشأن. وقد بدأنا عملية التجهيز هذه في حدود الامكانيات المتاحة. فهل بالامكان لمدارس كتلك التي دجت ان تستوعب مختبرات الكمبيوتر ومشغل التكنولوجيا وقاعات الفنون التشكيلية والموسيقى، وهي مواد تدخل في المناهج الجديدة؟

٤ / ١ - فائض المعلمين:

بينت دراسة اجريناها للعام الدراسي ٩٨ - ٩٩ ان الفرق بين مجموع ساعات التدريس المطلوبة من المدرسين

والمعلمين قانونا وتلك التي يقومون بتدريسها فعليا تصل الى ما يعادل / ٤٢٠٠ / مدرسا ومعلما تبلغ رواتبهم حوالي الخمسين مليار ليرة لبنانية .

ان هذه الحالة الشاذة تتعدى سلباتها هدر المال العام لتطال نوعية التعليم فالمعلوم ان افراد الهيئة التعليمية في الملاك يعدون في دور المعلمين للقيام بمهمة التعليم ويخضعون الى دورات تدريبية ، بخلاف المتعاقدين مع صناديق المدارس . فتحفيض الفاض يؤدي اذا ليس فقط الى وفر في المال العام وانما ايضا الى تحسين نوعية التعليم فتتحقق بذلك اهدافنا التربوية .

لقد انتقدنا لان الدوائر المختصة في الوزارة قد طلبت من المدرء ان يبين كل منهم في مدرسته وضع الفاض لديه واعتبروا ان الخطوة هذه ستؤدي الى اشكالات لدى المديرين والمعلمين ابناء المناطق والقرى الواحدة . اين المنطق في هذا الكلام؟ يطالبون ان لا يقوم المدير بذلك؟ من غير المدير اعلم بما ومن في مدرسته؟ ان توزع الفاض امر يتناول المناطق كلها وقد ادى نقل صفوف من مدرسة شذرا في عكار مثلا الى الحاق الفاض فيها وعدده ٢٠ معلما بثلاث مدارس في وادي خالد الواقعة على بعد كيلو مترين او ثلاثة منها .

لقد الحق قبل اسبوعين رئيس المنطقة التربوي في الشمال / ٤٢ / فائضا من مدارس معنية ونقل المتعاقدين فيها الى مدارس بحاجة اليهم ، فاستطاع بذلك توفير الف ساعة تعاقد اسبوعيا لا تقل كلفتها عن سبعة ملايين ليرة لبنانية .

دولة الرئيس، في سبيل تفعيل دور المعلمين، طلبنا من المركز التربوي للبحوث والانماء وضع تصور مستقبلي لها .

ان الحاجة لاعداد مدرسين ومعلمين للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة لن تتعدى الالف طالب وطالبة سنويا، الامر الذي يستلزم احد عشر دارا على الاكثر .

من هنا اعدنا مشروع مرسوم يخفض عدد الدور الى احد عشر موزعين في مختلف المناطق ومنها حلبا على ان تجري عملية التدريب لتطبيق المناهج الجديدة في مرحلتها الثالثة والاخيرة في الصيف القادم .

لقد ناقشنا الموضوع في مجلس الوزراء ووجدنا ان القانون يتطلب ان يحال المرسوم الى ادارة الابحاث والتوجيه فاحلناه .

هناك دور للمعلمين يا دولة الرئيس لا يوجد فيها سوى مدير وشخص اخر استاذ مسؤول عن شؤون الطلاب حوالي ١٩ عانوت، شحيم، بعقلين . . .

دولة الرئيس، ان الوفرة السنوي المتأتي عن تقليص عدد الدور الى احد عشر، يؤدي الى تحقيق وفر سنوي لا يقل عن الستة مليارات ليرة لبنانية .

كما ان نوعية الاعداد والتدريب في الدور هذه، بوجود العنصر البشري الكفؤ وتوفر المختبرات العلمية

والتكنولوجية تؤمن مستلزمات افضل لهاتين العمليتين.

إذا وفر سنة واحدة يغطي كلفة تدريب الفني مدرس ومعلم ويؤمن لهم من ناحية أخرى اعدادا افضل لرسالتهم التعليمية.

فهل في ترشيد الانفاق ووقف الهدر وتحسين مستوى الاعداد وتأمين حاجة البلاد للمناطق كافة ما يستدعي هذه الحملة؟

دولة الرئيس، في الجلسة التي عقدت المجلس الكريم بتاريخ ١٤/١٠/٩٩ تقدم بعض الزملاء باقتراح قانون معجل مكرر يرمي الى اعفاء التلاميذ من رسوم التسجيل في المدارس الرسمية الابتدائية والمتوسطة والثانوية عن العام الدراسي ١٩٩٩ - ٢٠٠٠.

لقد دفعنا في وجه هذا الاقتراح وقلنا انه يوجد ٨٥٪ من التلاميذ قد سددوا رسم التسجيل ومساهمة الاهل.

طبعا حتى نقوم بعمل احصاء الان فهذا يتطلب وقتا. هناك ١٤٠٠ مدرسة انتهت وصارت اللوائح عند الهيئة العليا للاغاثة والكلفة تقدر ثلاثة مليارات واربعمئة مليون يعني ٨٥٪ قد سددوا. شكرا.

الرئيس: الكلمة لمعالي الوزير عصام نعمان.

وزير البريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية: دولة الرئيس، سأختصر الكلام فيما يغير وينير.

اولا: في مسائل البريد

ملاحظات برقية اسوقها الى السيد النائب جورج فصارجي.

١ - لا اعفاء للادارات والمؤسسات العامة من رسوم البريد. فالاعفاء المطلوب مخالف لاحكام الرسوم الاشتراعي الرقم ١٢٦ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩. وشركة لبيان بوست تستوفي رسوما من الجميع تطبيقا لاحكام القوانين والانظمة النافذة، وتدفع للحزينة حصتها من المردود العام التي يتدرج من خمسة في المئة للسنة الاولى من العقد الى خمسة واربعين في المئة في السنة الثانية عشرة.

٢ - لم تكن الصحف والمجلات والمطبوعات اللبنانية معفاة في يوم من الايام من اجور التخليص البريدي بل تستفيد فقط من تعرفه مخفضة. وبعد نفاذ الاتفاق مع لبيان بوست وفي اطاره جرى تخفيض هذه التعرفة.

٣ - لا صحة للزعم بان لجنة الاعلام والبريد والمواصلات رفضت مشروع توزيع فواتير الهاتف بواسطة البريد، ذلك لان المادة ٤٧ من المرسوم الاشتراعي الرقم ١٢٧ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩ تنص على وجوب ابلاغ المشترك في الهاتف ما يتوجب عليه من بدلات بواسطة البريد اضافة الى اعلان ينشر بواسطة الصحف والاذاعة.

٤ - صحة البتة الى وجود اتفاق بين الوزارة وليبيان بوست لتوزيع فواتير الهاتف لقاء عشرة مليارات ليرة. هذا

افتراء محض وعلى النائب المحترم ان يعتذر عن هذه المعلومة.

الرئيس: يا معالي الوزير اولاً: النائب لا يعتذر على الاطلاق، النائب من واجباته ان يحاسب الحكومة وانت بردك الان كنت تنتهج مسلكاً صحيحاً مئة بالمئة فكنت تقول بان الزملاء النواب دائماً عندما يقدمون احتجاجات يريدون اجوبة عليها، فكنت تقدم اجوبة وفقاً للقوانين ووفقاً للاصول. فهو لن يعتذر ولا اي شيء. لنفترض انه قد وصلته معلومة له الحق في ان يقولها وطلب من المجلس النيابي ايضاحها فتمت بتوضيحها له. وانتهت المسألة.

عصام نعمان:

بعد تعديل الاتفاق مع لبنان بوست وتفعيل انشطتها اصبح لدينا بريد فاعل في لبنان. ليس اكثر عمى عن رؤية هذه الحقيقة الا الذي لا يريد ان يرى. فالرسائل المحلية تصل في اليوم الثاني لتاريخ ايداعها صندوق البريد. اما من اوروبا واميركا فتصل الرسائل والطرود في مدى ثلاثة ايام او اربعة على الاكثر.

ثانياً: في مسائل الخليوي:

نسوق هذه الملاحظات الى كل من ظلمنا بملاحظاتنا، نواباً وغير نواب، في طليعتهم النائبان المحترمان نجاح واكيم وجورج قصارجي.

١ - يعلم الجميع ان هذه الحكومة ورثت عن الحكومة السابقة مشكلة الهاتف الخليوي ورثت، عقداً غير متوازن ومجحفاً بحق الدولة، اداء وشروطاً. افتتحنا منذ ثمانية اشهر جولة اولى من المباحثات التمهيدية وما ان تسلمنا دراسة المؤسسة الاستشارية Booz Allen حتى باشرنا في اواخر ايلول الماضي جولة ثانية من المفاوضات ما زالت ناشطة. يوم الاثنين المقبل افتتح في باريس جولة ثالثة ارجو ان تكون الاخيرة من اجل التوصل الى اتفاق يحفظ حقوق المشتركين على احسن ما يكون. وهو مشروع اتفاق سيعرض بالتأكيد على مجلسكم الكريم لمناقشته واقراره، وقد وعدني دولة رئيس المجلس باعطائه اولوية مطلقة بالنظر الى اهميته.

٢ - اعتذر للنائبين واكيم وقصارجي عن عدم امكانية كشف مجريات التفاوض مع شركتي الخليوي، فالمفاوضات لا تجري امام كاميرات ولا امام اجهزة الاعلام، سيكون في امكانهما كما في امكان الجميع ان يطلعوا على مضمون الاتفاق المرتقب والتفاصيل عند عرضه على مجلسكم الكريم، وسوف نكون جميعاً في هذا المجال، حراس الدستور والقانون والمصلحة الوطنية العليا. واني اغتنم هذه المناسبة لاقول للمعنيين جميعاً، من مشغلين ومستثمرين وممولين، حاليين وللاحقين، ان الحكومة اللبنانية جادة وجدية في حسن استثمار هذا المرفق الهام وتنميته كما هي فائقة الحرص على تحصيل حقوقها المستباحة على اكمل وجه. واذا اخفق المعنيون في ادراك هذه الحقيقة وما يترتب عنها من نتائج فان وزارة البريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية مدعومة بارادة حازمة من فخامة رئيس البلاد ودولة رئيس الحكومة سوف تبني على الشيء

مقتضاه وتذهب الى ابعد الحدود بل الى ابغض الحلال في اطار احكام العقد الجاري بين الدولة وشركتي الخليوي .

الرئيس : الكلمة لمعالي وزير الصحة الدكتور كرم .

وزير الصحة : دولة الرئيس ،

استمعت الى كلمات السادة النواب ومدخلاتهم كما قرأت بامعان تقرير لجنة المال والموازنة النيابية وفصلها عن الصحة ، واذا شكر اللجنة الموقرة رئيسا واعضاء على تنويرها بعمل الوزارة ابدي بعض الملاحظات على ما جاء في تقريرها :

زيادة التعاقد مع المستشفيات . نعم زدنا التعاقد مع المستشفيات ولكن بعد ان لحظنا اسرة كافية للمستشفيات الحكومية . فالزيادة خمسمئة سرير هي مئتان للخاصة وثلاثمئة للحكومية . افلا يجب ان نلاحظ لهذه المستشفيات الحكومية اسرة ، وهي قد بدأت بالعمل واني فخور بعملها وادعوكم لزيارتها والاطلاع على مستوى الخدمات فيها مثل شهر الباشق وتنورين والنبطية . والخاصة التي انشئت حديثا اعطيت نسبة من مجمل اسرتها يتراوح بين ١٠٪ الى ١٣٪ اخذين بعين الاعتبار الاوضاع الاجتماعية والاكتظاظ السكاني ، وكذلك بالنسبة لزيادة سبعين سريرا اضافيا فقط لمستشفيات خاصة قديمة ، اضطر يوميا للتوقيع على طلبات تتجاوز عدد الاسرة فيها بسبب الحاجة . اما اعتمادات الاستشفاء فاني للاسباب الانسانية ذاتها التي نحدوكم ، كنت اود لو كانت اضعاف ما هي عليه لكن ميزانية وزارة الصحة هي جزء من الميزانية العامة وحفض العجز اقتضى تخفيض الانفاق في شتى الميادين ، ولو كانت رغبتني عن الصحة غير ذلك .

ولكننا ضمن المحدودية نفسها تمكنا في العام الماضي ، من تغطية كاملة لاكثر من خمسة الاف مريض وثمانمئة مليون ليرة مساعدات اجتماعية صحية لمحتاجين وادخال ١٤٠ الفا للمستشفيات . وفي المستشفيات الحكومية المستقلة اعتمدنا نظاما يميز هذه المؤسسات عن المؤسسات الخاصة ويعفي المريض الا من خمسة بالمئة فقط من الكلفة الاستشفائية بحال تمكن المريض من دفع المبلغ والا يعفى كليا وبمستوى خدمات ليست اقل من القطاع الخاص .

اما عن مركز توزيع الادوية المزمنة والسرطانية والامراض العقلية وغسل الكلي فقد اهلنا مركز التوزيع ونحن بطور مكنتته دون اية كلفة للخزينة . وكنا قد حققنا وفرا في المال العام بلغ ١٢ مليار ليرة لبنانية في ثمن الادوية وسيتم مطلع الشهر القادم اعتماد المراكز المنطقية ، علما بان عدد المستفيدين من هذه الادوية ازداد عام ١٩٩٩ اربعة اضعاف وفي شأن توحيد الصناديق الضامنة فبعد ان حققنا مبدأ فصل الاتعاب نحن نعمل بحد على مشروع التأمين الصحي والبطاقة الصحية ويسعدنا ان نعلن اننا باشرنا ومنذ اليوم مجانا ودون اي عبء مادي على المكلف اللبناني او المالية العامة للدولة العمل بنظام البطاقة الصحية وذلك من ضمن التوجهات الاجتماعية لفخامة رئيس الجمهورية ودولة رئيس مجلس الوزراء .

دولة الرئيس، لا يوجد في العالم نظام صحي، امثل صحيح ان في نظامنا الصحي ثغرات، ولكن فيه حسنات ومزايا لا يجوز ان نغفلها. معكم يا دولة الرئيس ومع السلطة التشريعية ومن تمثل، سنعمل على سد الثغرات وتلافي الاخطاء ومعا نطور نظاما صحيا افضل. وشكرا.

الرئيس: الكلمة الاخيرة لمعالي وزير الموارد المائية والكهربائية سليمان طرابلسي.

وزير الموارد: دولة الرئيس،

توضيحا لجانب المجلس النيابي الكريم بشأن مداخلة السادة النواب بموضوع الكهرباء نشير الى ما يلي:

اولا - المجموعتان الكهربائيتان في بعلبك:

حال حصول العطل في المجموعة الاولى وتطايير قطع معدنية منها طلبت مصلحة كهرباء لبنان الى الشركة الصانعة «الستوم» ايفاد خبير لمعاينة العطل - وقد تمت المعاينة بحضور ممثلين عن كهرباء لبنان وكهرباء فرنسا وخبير الشركة المذكورة فتبين ان اطراف الريش المتحركة العائدة للصف الثالث قد تناثرت متسببة باضرار في الريش الثابتة في الصف المشار اليه.

وضع خبير الشركة تقريره القائل ان سبب العطل يعود الى نوعية المازوت المستعمل، الا ان المعنيين من المهندسين في كهرباء لبنان استبعدوا هذا الاحتمال معتبرينه تنصلا من احتمال كون العطل ناشئا عن عيب في صنع المجموعة خصوصا وان العلبة السوداء العائدة للمجموعة لن تسجل في الدقائق العشر التي سبقت مباشرة العطل اي شيء غير طبيعي في عمل المجموعة الامر الذي يشير الى خلل في الصنع في مكان ما من المجموعة، وليس عطلا ناشئا عن استعمال المازوت وما يعزز ذلك:

١ - ان كهرباء لبنان تستعمل نفس نوعية المازوت على المحركات التي لديها.

٢ - ان الشركة الصانعة ذاتها قد اعتمدت نوعا جديدا من الريش الثابتة للطابق الثالث يختلف عن النوع المصنع في مجموعتي بعلبك.

ثانيا: اما فيما يتعلق بعدم تحديد العقد للفنيين في كهرباء فرنسا كما اشار حضرة النائب، فان فنيا من الكهرباء المذكورة كان يقفون علميا بامور لم تعد في حينه تتجاوز معلومات وامكانيات فنيي كهرباء لبنان. وتجدر الاشارة الى ان مجموعات صور تعمل بعد ترك فنيي كهرباء فرنسا منذ حوالي السنة والنصف وبموافقة كهرباء فرنسا نظرا لعدم الحاجة اليهم.

ثالثا: اما عن تصريح وزير الموارد المائية والكهربائية السابق بان المولدات مكفولة من الشركة الصانعة ل ٧٤ الف ساعة وهي لم تعمل سوى ٣٥ الف ساعة، فليس لدي علم بذلك. ولعله خبر من الاخبار غير المدققة - وبكل حال ان ذلك لا يتصل بجوهر القضية - ومن الطبيعي حتما ستقوم مصلحة كهرباء لبنان باتخاذ كل التدابير للمحافظة على حقوقها وفقا لاصول القانونية المرعية وما زال لديها ضمان مالي يتعلق بالصفقة،

وان تقريراً المؤسسة كهرباء فرنسا تشير الى ان كلفة اصلاح المجموعة الاولى تبلغ حوالي مليون دولار - وليس ١٠ ملايين دولار.

رابعاً: وعن موضوع تاخر انشاء شبكات النقل لربط معامل الانتاج في الزهراني والبدوي بقدره ٢٢٠ ك. ف. فان الامر مرده الى ان الحكومة السابقة لم تقم باقرار قرضي البنك الاسلامي للتنمية من قبل المجلس النيابي الكريم لاسباب نجهلها.

وقد قامت حكومتنا بطلب اقرار هذين القرضين منذ اشهر - وبوشر بنتيجة ذلك تنفيذ القسم الاكبر من الشبكة الممولة نفقتها من هذين القرضين.

خامساً: بالنسبة للربط الخماسي الذي سيصبح سداسيا بانضمام لبنان اليه، فان مصلحة كهرباء لبنان قد تابعتته ووصلت الى مراحلها الاخيرة، وقد رفع مشروع القانون العائد له الى جانب مجلس الوزراء لاقارره تمهيدا للاحالته على المجلس النيابي الكريم.

اما عن ممارسة وزير الموارد المائية والكهربائية لدوره كسلطة وصاية على مصلحة كهرباء لبنان، فاننا نؤكد ان النظام العام للمؤسسات العامة الصادر بالمرسوم رقم ٤٥١٧ تاريخ ١٣/١٢/١٩٧٢ قد اناط بوزير الوصاية صلاحية ممارسة هذه الوصاية عن طريق التوجيه والتوصيات في كل ما يتسم بطابع مبدئي وبالتصديق او بالرفض على المعاملات الخاضعة لتصديقه وتعيين مفوض للحكومة يحضر جلسات مجلس ادارة المؤسسة ويبلغه نسخا عن قرارات هذا المجلس.

وقد تقيد الوزير بهذه النصوص ومارس ما تنص عليه وفقا للاصول القانونية، فضلا عن متابعتته يوميا نشاطات المصلحة واتخاذ التوجيهات والتوصيات اللازمة دون ان يتجاوز القانون او يتخذ قرارات لا تدخل في اختصاصه، ويعقد لهذه الغاية اجتماعات مع رئيس مجلس الادارة والمدير العام ومفوض الحكومة وسائر المعنيين كلما اقتضى الامر ذلك.

واخيرا دولة الرئيس، اننا نضع هذه المعلومات المتوفرة لدينا بامانة امام مجلسكم الكريم نعلن باننا لم ولن نسلك في تعاملنا مع الشأن العام الا وفق ما يفرضه القانون وقناعاتنا وضميرنا ومصلحة لبنان العليا. وشكرا.

الرئيس: نطرح للمناقشة مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٢١٩٠ الرامي الى قطع الحساب الموازنة العامة والموازنات الملحققة لسنة ١٩٩٨، مع الاسباب الموجبة.

مشروع قانون قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحققة لعام ١٩٩٨

المادة الاولى: مع الاخذ في الاعتبار التعديلات التي قد يقرها ديوان المحاسبة - والتي يتولى اجراءها لاحقا في حال وجودها، يقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحققة لمديرية اليانصيب الوطني والمديرية

العامّة للحيوب والشمندر السكري والمواصلات السلّكية واللاسلكية عن عام ١٩٩٨ كما يلي:
الخ. . .

الاسباب الموجبة

تطبيقا لنص المادة ٨٧ من الدستور.

«ان حسابات الادارة المالية النهائية لكل سنة ينبغي ان تعرض على المجلس النيابي ليوافق عليها قبل نشر موازنة السنة الثانية التي تلي تلك السنة. . .

اعدت الحكومة مشروع قانون قطع فتح الحساب للموازنة العامة والموازنات العامة والموازنات الملحققة لسنة ١٩٩٨ وهي اذ تتقدم به من المجلس النيابي الكريم تأمل اقراره.

الرئيس: تتلى المادة الاولى.

- تليت.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية. الخ. . .

الرئيس: صدق القانون بالاكثرية.

واعترض النائب عبد الرحمن عبد الرحمن.

نتنقل الى مناقشة مشروع قانون موازنة ٢٠٠٠ ونبدأ بتلاوة تفصيل قسم النفقات الجزء الاول بندا بندا.

تلي ما يأتي:

موازنة عام ٢٠٠٠

تؤخذ من العدد ٧ من ص ٦٠٥ - ٦٤٠

النواب ٢/٣/٢٠٠٠ من ص ٢٢٥ - ٤٠٤

الرئيس: ال ٢٠٠ مليون ليرة للاعلام للقبّاتين اين هي موجودة؟

في الاعلام؟

وزير المالية: نعم.

الرئيس: ٢٠٠ ب ٢٠٠ وعلى هذا الاساس صدق.

تؤخذ من العدد ٧ ص ٦٤١ - ٦٥٤

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية.

الرئيس: صدق قسم النفقات الجزء الاول بندا بندا. الخ. . .

الرئيس: الموافقة على الجداول الملحقه بالموازنة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت الجداول.

نتنقل الى الموازنات الملحقه ونبدأ بموازنة مديرية اليانصيب الوطني.

تؤخذ الجداول من العدد ٧ من ص ٥٩٠ - ٦٠٤

الرئيس: تتلى المادة الاولى.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة الاولى: تحديد ارقام الموازنة.

تحدد ارقام الموازنة العامة والموازنات الملحقه عن السنة المالية التي تبدأ في اول كانون الثاني ٢٠٠٠ وتنتهي في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٠ وفقا لاحكام المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون.

بطرس حرب: انا اقترح تعليق المواد الاولى والثانية بانتظار الموافقة على كل تلك المواد نوافق مبدئيا على تحديد الارقام فيما بعد.

الرئيس: لا، اريد ان امشي بالترتيب.

الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية.

الرئيس: صدقت المادة الاولى. الخ. . .

الرئيس: الكلمة للزميل جهاد الصمد.

جهاد الصمد: دولة الرئيس، في المادة السادسة، نظرا للحاجة الضرورية في مناطق الضنية وعكار وبشري للطرق، نقترح اضافة ٣٠ مليارا لتنفيذ الطرق في مناطق الضنية وبشري وعكار. لان هناك حاجة ضرورية والوضع مأساوي في هذه المناطق، يجب ان تأخذ اسوة ببقية المناطق المحرومة التي اخذت جزءا من حقوقها.

الرئيس: تنفيذ طرق رئيسية ٣٠ مليارا، اين شملت معالي الوزير؟

وزير الاشغال العامة: الطرق الرئيسية هذه مجهزة انماء وعمارا طريق المتن السريع. هذه مرحلة اولى من طريق المتن السريع ٣٠ مليارا. معموله «انماء وعمار» دولة الرئيس.

جهد الصمد: دولة الرئيس، نحن نقترح بندا اضافيا تنفيذ طرق في منطقة عكار - الضنية بشري بقيمة ٣٠ مليارا. هناك حاجة ملحة والوضع مأساوي والجميع يعرف ماذا يحصل في هذه المناطق نطالب باضافة ٣٠ مليارا على هذا الجدول. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل نقولا فتوش.

نقولا فتوش: دولة الرئيس، اريد ان اسأل لماذا هذه الموازنة للطرق الرئيسية ٣٠ مليارا؟ ولماذا طريق المدير - طريق الشام يلزم على طريقة ال B.O.T؟ لانه عندما يكون على طريقة ال B.O.T قد يأتي مستثمر وقد لا يأتي مستثمر، فكيف يدرج بندا في الموازنة؟ انا مع ان يصار الى ايجاد ميزانية خاصة لطريق حيوي مثل طريق الشام، وبعد ذلك يصار الى التفاصيل. انما لا يجب ان نضع B.O.T فربما لم تتقدم اي شركة من الشركات، معنى ذلك ان المسؤولية اصبحت علينا. لو سمحت دولة الرئيس، لا اعتقد ان هناك طريقا حيويا الا بيروت - الشام الذي يربط بعلبك والهمل ويربط كل المناطق.

الرئيس: ورد طريق مرفأ بيروت - المدير المعروف بطريق الشام.

نقولا فتوش: صحيح ولكن على طريقة ال B.O.T معنى ذلك اذا لم تأت شركة وتمول، فالحكومة الكريمة ليست ملزمة بتمويل المشروع. بينما بقية الطرق هي تمولها.

الرئيس: الكلمة للزميل طلال المرعي.

طلال المرعي: مناطق عكار والضنية وبشري هي مناطق فعلا فيها حرمان وبحاجة ماسة الى اعادة تأهيل كل الطرق الموجودة فيها. سواء كانت طرقا رئيسية او طرقا فرعية. عندنا مناطق، دولة الرئيس لم يعد من الجائز ان نستمر فيها هكذا. لا نستطيع الوصول اليها بالسيارات لانها اصبحت كلها غير مؤهلة، ومعالي وزير الاشغال يعرف هذا الامر. لذلك انا اقترح ان نزيد ٣٠ مليارا لهذه المناطق المحرومة وبذلك نعطيها جزءا يسيرا من حقوقها.

الرئيس: الكلمة للزميل زاهر الخطيب بالنظام.

زاهر الخطيب: بالنظام، دولة الرئيس.

في المناقشة العامة، اقترحت على الحكومة ان تتقدم بهذه المادة بمشروع قانون على حدة. لان هناك جدلا يتعلق بالاساس، هناك من يريد زيادة وهناك من يريد نقصانا، فالموضوع يستحق ان يقدم بمشروع قانون.

الرئيس: الحق معك، دولة الرئيس، اثناء اللقاء كلمته والان يؤكد على هذا الامر، اعتبر ان هذه المادة فيها نصوص مخالفة للدستور. ويطلب ان يقدم هذا الامر بمشروع قانون على حدة. غير الاستدانة، هناك امور تتعلق بتنفيذ الطرق وال B.O.T وغيرها.

زاهر الخطيب: درجنا في السنوات السابقة اثناء مناقشة كل الموازنات على ان نتوقف عند المادة السادسة ونعترض عليها، باعتبارها مادة مخالفة للدستور. لا سيما وان هذه المادة تحمل مادة دسمة، وهناك استجابة من قبل لجنة المال والموازنة. اثناء النقاش، كان هناك حوار ايجابي بين الطرفين، ربما كان المجلس جاهزا بأن يلبي مضمون هذه المادة. ولكن ليكن ذلك عبر الاصول الدستورية.

الرئيس: الكلمة للزميل بشارة مرهج.

بشارة مرهج: دولة الرئيس، بالاضافة الى ما ذكره النائب الخطيب انا احب ان اذكر الحكومة بأنها ستقترض لصالح مجلس الانماء والاعمار ولصالح المجلس المركزي للمهجرين. والاصول تقضي باظهار هذه المبالغ في الموازنة. اريد ان اعرف رأي الحكومة في هذا الشأن لانه عملا بمبدأ الشمولية والشفافية يجب ان تظهر هذه المبالغ في الموازنة، في صلب الموازنة وهذا امر لم يحصل.

الرئيس: الكلمة للزميل احمد فتفت.

احمد فتفت: انا اريد ان اثني على الاقتراح الذي قدمه الاستاذ جهاد الصمد علما ان هذا الاقتراح تم التوافق على قسم منه مع معالي وزير الاشغال. فأعتقد ان وزير الاشغال موافق على الاقتراح وهو ذكر لنا ان هناك موافقة من الحكومة بهذا الموضوع.

الرئيس: الكلمة للزميل بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، لي الحق باسم المناطق المحرومة الاخرى في الشمال، والتي نأسف ان قانون الانتخابات قسمها عن بعضها والا كان اخي جهاد طالب لكل الشمال. لنا الشرف عندما يسموننا منطقة محرومة بأن نطالب باضافة اعتماد ايضا اسوة بالباقيين اذا اردتم الاضافة؟ عندي اقتراح ان نضع ٣٠ مليارا للشق الثاني في الشمال بدءا بالبترول.

الرئيس: الكلمة للرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، درجنا على وضع اعتمادات للمناطق المحرومة. لماذا يتم تجزئة المناطق المحرومة؟ لا افهم. الاعتمادات لكل المناطق المحرومة اي اعتماد يحرم منطقة محرومة ويعطي منطقة محرومة يعتبر تفاوتاً جديداً وتمييزاً جديداً، لا اعتقد انه من المناسب السير به.

الرئيس: ماذا تقترح؟

حسين الحسيني: اغفال بعلبك - الهرمل واغفال البترون واغفال جبيل ايضا واغفال المناطق التي شملها قانون ال

١٥٠ مليار الذي نتذكره، انا اعتقد انه خطأ كبير ويدخلنا بمتاهة لا نستطيع الخروج منها.

الرئيس: صحيح، الكلمة للزميل عمار الموسوي.

عمار الموسوي: دولة الرئيس، ربما اذا اردنا الدخول بسلسلة مطالبات، كل الزملاء لديهم مطالب وكل المناطق تقريبا او غالبيتها تساوت بالحرمان.

انا اؤيد فكرة وهي ان يخصص مبلغ يقال للمناطق المحرومة من دون تسميتها.

الرئيس: الشيء الذي قاله الرئيس الحسيني.

عمار الموسوي: الشيء نفسه الذي تفضل به الرئيس الحسيني. لكن اريد ان الفت النظر فيما يتعلق بطريق مرفأ بيروت - المدير،

المعروف بطريق الشام. اؤيد زميلنا الاستاذ نقولا فتوش. هذا طريق غير مصنف لمنطقة انه طريق حيوي يربط الساحل بالداخل. ويربط لبنان بجواره العربي، وهذا طريق ضروري جدا لحركة الترانزيت من جهة، وضروري ايضا في اطار خطة نقل الكسارات الى سلسلة جبال لبنان الشرقية. الطريق ضروري جدا. فكرة اعتماد التمويل الذاتي الـ B.O.T فكرة ولدت بالعام (١٩٩٧) في ايام الحكومة السابقة ومن ثم دفنت. لانه لا توجد اي شركة اجنبية قادرة على هذا المشروع، جاهزة او مستعدة لان تمول مثل هذا المشروع. اتمنى واطلب ان يتم تأمين المصادر التمويلية المحلية لهذا المشروع بالطريق نفسها التي يجري الحديث عنها للمشاريع الاخرى لانه مشروع حيوي وملح جدا للاقتصاد الوطني، ولمصلحة ربط المناطق بعضها ببعض.

الرئيس:

الكلمة للزميل مروان حمادة.

مروان حمادة: دولة الرئيس، في المبدأ تنضم جوقة المنتقدين الى جوقة المؤيدين في المطالبة بدراسة هذه المادة من خلال قانون مستقل لانه تدرج العادة، وهذا العام اكثر من الاعوام السابقة، بأن الموازنة تم حشوها، وانت تعرف دولة الرئيس - بمواد لا علاقة لها بالموازنة.

وهذا الامر لفتنا النظر اليه في لجنة المال الموازنة ولكن لم يؤخذ في النهاية به. هذا بالنسبة للمبدأ، انا اؤيد اقترح الزميل زاهر الخطيب.

اما في المضمون لا يجوز ابدا ان يغض النظر عن الاتوستراد العربي في الوقت الذي سمعنا فيه نظريات «طويلة عريضة» عن دور لبنان المفقود وكيف سنستعيده.

لا استعادة لاي دور اذا لم ينفذ هذا الشريان الاساسي. في مشروع الموازنة وفي المادة السادسة كان هناك اعتماد مخصص لطريق الشام (٢) للشاحنات، فجأة تبخر وحل مكانه الـ B.O.T ونزلت من السماء، لا نعرف اي سماء، طرق رئيسية هنا وهناك فاذا كانت هناك طرق رئيسية وانا مع

تأييدي لطرق رئيسية للمتن، وقلتها في لجنة المال والموازنة، ولكن لا بد ان يكون هناك طرق رئيسية في الشمال، وطرق رئيسية في البقاع، في المناطق المحرومة وفي مناطق الجنوب، وفي اقليم الخروب المحروم وليس فيه اي طريق رئيسي.

بالمبدأ انا مع زاهر وبالمضمون مع الزملاء في طريق الشام والمناطق.

الرئيس: الكلمة للرئيس رفيق الحريري.

رفيق الحريري: دولة الرئيس، اريد ان اسأل معالي وزير الاشغال عن طريق مرفأ بيروت المدير حسيما اعرف هناك طريقا سيتم تجهيزه مكان خط السكة وهناك مشروع يسمى الاتوستراد العربي. هل هذا للاتوستراد العربي؟

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الاشغال.

وزير الاشغال: دولة الرئيس، موضوع طريق بيروت - الشام للحدود السورية مقسم الى ثلاثة اقسام:

- القسم الاول: هو طريق من دوار الصياد لغاية المدير سعاد تأهيلها بقرض الصندوق الكويتي وتكلف ٤٠ مليون دولار، هي الطريق الحالية نفسها، سيعدل فيها خط سكة الحديد على «اكواع عاريا».

اضافة الى ذلك هناك طريق من المدير الى الحدود السورية: سيصار انماء واعمار وسيقوم على هذه الطريق ما يسمى الاتوستراد العربي من المدير للحدود السورية.

لان الطريق موجود دوار الحازمية - المدير ويتم تأهيل الطريق الحالية، اقترحت الحكومة بأن يكون هناك طريق رديف لهذه الطريق، سميت طريق الشاحنات ثم سميت طريق الشام (٢).

هذه الطريق ممتدة من مرفأ بيروت لغاية المدير. هنا، لدينا اقتراح ان تكون على ال B.O.T لاننا رأينا شركات عديدة مستعدة لان تنفذ هذه الطريق على ال B.O.T خصوصا انه ستسلكها الشاحنات، وسيتم صيانتها من قبل الشركات وان تكون على مبدأ ال B.O.T هذا هو الواقع اليوم في الوقت الحاضر، لذلك لم نضع الاجازة بالاستقراض لها.

رفيق الحريري: هناك المشروع الذي ينفذ من صوفر الى المدير.

وزير الاشغال: هذا قسم من الاتوستراد العربي.

هي من دوار الحازمية الى صوفر، وصوفر - المدير الشركة الايطالية تجهزها ومن المدير الى الحدود السورية هي تكملة للاتوستراد العربي.

رفيق الحريري: من المرفأ لصوفر الذي تقول عنه طريق الشاحنات هو طريق السكة نفسه؟

وزير الاشغال: لا، طريق السكة هو الطريق الحالية. دوار الحازمية صوفر، هنا سيصار الى استبدال لهذه الطريق باستعمال سكة الحديد لتفادي بعض «الاكواع» الموجودة في عاريا.

طريق الشاحنات يمر من مرفأ بيروت ويمر بمسار او بمراح نهر بيروت، كله بمراح نهر بيروت ويطلع على المونتيفردي، وينزل بالوادي ويطلع على فالوغا، حمانا ثم المديرج.

الرئيس: الكلمة للزميل خليل الهراوي.

خليل الهراوي: دولة الرئيس، اصبح الموضوع واضحا بالنسبة لطريق الاتوستراد العربي، وهناك التزام، واعتقد انه صدر قرار في مجلس الانماء والاعمار بتنفيذ القسم الممتد من المديرج الى الحدود السورية من خلال القرض السعودي.

طريق الشاحنات تم شرحه. ونحن في لجنة المال كنا قد اصررنا على ان نضع مبلغ اجازة الاستدانة ١٥٠ مليارا. وصار من الحكومة تأكيد ومن معالي وزير الاشغال بأن هنالك شركات جاهزة لتبني هذا الموضوع على قاعدة B.O.T وهناك ضمانة والتزام بهذا الموضوع.

الرئيس: اريد ان اقاطعك قليلا، بموضوع الطرق الرئيسية، ٣٠ مليار ل.ل. والمطالب التي تفضل بها الزميل جهاد الصمد، لقد سبق وتعهدنا في عهد الحكومات السابقة بوضع مائة وخمسين مليار ل.ل. توزعت على المناطق المحرومة.

خليل الهراوي: ويبقى موضوع الطرق الرئيسية الذي هو ٣٠ مليار ل.ل. والذي فهمنا في لجنة المال والموازنة من خلال مجلس الانماء والاعمار ان طرق رئيسية ليس معناها تعدد طرق رئيسية، هناك طريق رئيسي يبدأ من نهر الموت يصل الى ضهور الشوير حيث يستلم الطريق الذي يتم توسيعه حاليا والذي هو من البقاع - ضهور الشوير، وهو ينفذ حاليا من خلال قرض البنك الدولي، وعلى الدولة اللبنانية تكملة هذه الطريق من ضهور الشوير حتى نهر الموت، فيصبح عندنا طريق من البقاع حتى نهر الموت سحبة واحدة شبه اتوستراد، فمبلغ الثلاثين مليا ستنفق على القسم الذي يمتد من نهر الموت وصولا الى منطقة ما في المتن، ثم يلزمه مبلغ اخر لتكملته الى ضهور الشوير. اما بالنسبة لما يطلبه الزملاء.

فاذا ازداد لكل منطقة مبلغ ٣٠ او ٤٠ مليار ل.ل. نحن نؤيد ونساعد، المهم ان توافق الحكومة على هذا الموضوع، انا اؤيد طلب عكار، وطلب جبل لبنان وطلب البقاع ونؤيد اي طلب ولكن المهم ان تتجاوب الحكومة مع هذه الطلبات. ولكن علي ان اوضح الذي فهمناه في لجنة المال والموازنة.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ صالح الخير.

صالح الخير: دولة الرئيس، لا داعي لان اتكلم بالانماء المتوازن الذي اتى مادة في الدستور وقام بتوضيحه الرئيس حسين الحسيني الان احسن توضيح. ان اطلب طلبا واحدا ما هو مفهوم ومعيار الحرمان في هذا البلد؟ اعتقد بأن هذا الذي يجب ان نعتمده حتى نطبق مبدأ الانماء المتوازن. في السنة الماضية وباسم الحرمان رصد مبلغ مائة وخمسين مليار ل.ل. لمنطقة البقاع ولبعض مناطق الشمال وللناطق الاخرى وسألت يومذاك ما المعنى من المناطق الاخرى فهذا القانون يطبق، والمناطق الاخرى لم تأخذ شيئا حتى هذه اللحظة، هناك مناطق كثيرة محرومة، انا لا افهم دولة الرئيس طريق دولي يربط طرابلس بالحدود السورية متروك منذ عشرين سنة ثم يتحدثون عن الحرمان، فاذا كان هذا الطريق الدولي غير محروم فيجب ان يعرف ذلك. اذا كان بالفعل طريقا دوليا فيجب ان يعطى الاولوية، واسأل معالي وزير الاشغال ما هو المرصود لهذا الطريق؟ ولماذا لم ينفذ منذ عشرين سنة وحتى اليوم؟ اني اطالب باعادة النظر وبتوقيف كل شيء لان هناك خطة خماسية. وعدنا دولة لرئيس الحكومة بأن هناك خطة خمسة، نريد معرفة اين اصيحت هذه الخطة الخمسية؟ ولماذا نتشاطر على بعضها؟

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس سليم الحص.

سليم الحص: دولة الرئيس، ليس بمقدورنا ان نحل قضية الحرمان بمثل هذا النوع من الموازنة فالحكومة ومن خلال مجلس الانماء والاعمار بصدد وضع خطة خمسية انمائية، وهناك توجيهات محددة لمجلس الانماء والاعمار في وضع هذه الخطة بأن يعطى الشأن الاجتماعي الاولوية الاولى، وتنمية المناطق الاقل تطورا هي ايضا اولوية ثم تعزيز حركة نمو القطاعات الانتاجية، وستنال المناطق المحرومة نصيبها ان شاء الله من خلال الخطة الخمسية، وقد شارفت على الانتهاء، وخلال اسبوعين سيعطينا اياها مجلس الانماء والاعمار فنقوم بدراستها ونعطيه عليها ملاحظاتنا ثم نعيدها اليه حتى يتسنى له ان يضعها في صيغتها النهائية.

الرئيس: سترك هذه المادة جانبا ريثما نصل الى حل بشأنها.

تلى المادة السابعة.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة السابعة: يفتح للقروض حسابات خزينة خاصة تقيد لها القيمة المقبوضة من اجل هذه القروض وتقيد عليها القيم التي تدفع تسديدا للاقساط والسندات المستحقة.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية.

الرئيس: صدقت المادة السابعة.

تتلى المادة الثامنة.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثامنة: يجاز للحكومة، بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية ان تفتح عند الاقتضاء سنويا في الموازنة العامة والموازنات الملحقه لاجل تسديد اقساط القروض التي تستحق (اصلا وفوائد ونفقات متممة) وان تحدد مصادر تغطيتها.

زاهر الخطيب: درجنا في المادة السادسة والمادة الثامنة ان نعترض عليهما، باعتبار ان هاتين المادتين مخالفتين للدستور، انا مع ثقتي بشفافية الحكومة وثقتي بتقديراتها، اتمنى ان يحال مثل هاتين المادتين بموجب مشروع على حده والا فإني اعترض عليهما.

نقولا فتوش: لا يمكنك اقرار المادة الثامنة، فاذا اقرتها فهذا يعني انك ستقر المادة السادسة، يجب ان تقرر المادة السادسة اولا ثم تقرر المادة الثامنة.

رفيق الحريري: ليس لها علاقة، هذه طبيعية دولة الرئيس.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية.

الرئيس: صدقت المادة الثامنة.

تتلى المادة التاسعة.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة التاسعة: تطبق في اتفاق اتفاقيات القروض والهبات الخارجية الجارية مع مختلف الادارات والمؤسسات العامة والبلديات الاحكام النظامية المعتمدة لدى الجهة المقرضة سواء اكان هذا الاتفاق من الجزء المحلي او من الجزء الاجنبي على ان تخضع لرقابة ديوان المحاسبة المؤخرة.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية.

الرئيس: صدقت المادة التاسعة. الخ. . .

الكلمة للزميل الاستاذ نقولا فتوش.

نقولا فتوش: دولة الرئيس، ورد في المادة الحادية عشرة تسديد الزيادات التي رتبها قانون الاجارات. وقانون

الايحارات استهلك لذلك يجب القول تسديد الزيادات التي يرتبها قانون الايحارات، لانه سيصدر قانون لاحقا.

الرئيس:

التي يرتبها.

محمد فنيش:

كلا، ليس هكذا. الحديث ليس عن قانون ايحارات مستقبلي، الحديث عن قانون ايحارات سابق من الممكن ان يكون رتب على الدولة التزامات يجب ان تقوم بها.

الرئيس:

كلمة يرتبها تنطبق على الماضي وعلى المستقبل، لتكن يرتبها.

المادة الثانية عشرة: فتح اعتمادات لدعم فوائد القروض الانمائية.

يجاز للحكومة سنويا وحسب الحاجة ان تلحظ في احتياطي الموازنة الاعتمادات المطلوبة لتغطية فوائد القروض الانمائية (زراعية، صناعية، سياحية) وفقا للنظام الخاص الموضوع من قبل وزير المالية وحاكم مصرف لبنان لهذه الغاية.

الرئيس:

الكلمة للزميل بشارة مرهج.

بشارة مرهج:

ورد في المادة، تلحظ في احتياطي الموازنة الاعتمادات المطلوبة لتغطية فوائد القروض الانمائية، وفوائد القروض الانمائية يجب ان تظهر في صلب الموازنة عملا بمبدأ الشمولية والشفافية، هكذا كان يجري في السنوات الماضية.

واعبر انه من الضروري ووفقا للاصول ان يحصل نفس الشيء هذه السنة في الموازنة، اي يجب لحظ هذه الفوائد في صلب الموازنة وتقدر بحوالي خمسة وعشرين مليار ل.ل. يجب ان تكون في صلب الموازنة وليس في الاحتياطي.

الرئيس:

الكلمة لمعالي وزير المالية جورج قرم.

جورج قرم:

دولة الرئيس، ان غاية هذه المادة ان تؤمن استمرارية الدعم حتى تتأكد المصارف التجارية ومصرف لبنان الذين يستفيدون من الدعم من ان الحكومة لن تتخلى عن استمرار الدعم. اما بالنسبة للمبلغ فهو غير معروف سلفا لانه يتغير حسب القروض المعطاة خلال السنة هذا بالاضافة الى انه في الماضي كان يبلغ احتياطي الموازنة ١١٪ من الموازنة، وكانت فيه بنود مختلفة تماما، ونحن اعدناه الى ١٪ من الموازنة حسب قانون المحاسبة العامة.

بشارة مرهج:

دولة الرئيس، ان احتياطي الموازنة موجود للنفقات الطارئة، ولكن هذه النفقات معروفة سلفا وهي بحدود العشرين او الخمسة وعشرين مليار ل.ل. ولها سوابق يمكن ان نقيس على مقياسها، لذلك ليس من المصلحة وضعها في احتياطي الموازنة، لان الاحتياطي للمصاريف الطارئة، وهذا مصروف معروف انفاق يجب ان تنفقه الدولة على القروض، للصناعات وللبنشآت السياحية والزراعية.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي .

- اكثرية .

الرئيس: صدقت المادة الثانية عشرة .

تنلى المادة الثالثة عشرة .

تليت المادة الاتي نصها:

المادة الثالثة عشرة: اعتمادات المعالجة الصحية .

توزع بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء، بناء على اقتراح الوزير المختص ووزير المالية معاً، الاعتمادات المرصدة بصورة اجمالية في مختلف ابواب الموازنة العامة المخصصة للمعالجة في المؤسسات والمستشفيات الخاصة والعقود مع الاطباء في القطاع الخاص .

الرئيس: الكلمة للزميل حسن علوية .

حسن علوية: دولة الرئيس، المادة ١٣ توجد فيها مخالفة دستورية .

الرئيس: لماذا؟

حسن علوية: تقول المادة ٨٥ من الدستور، لا يجوز ان يفتح اعتماد استثنائي الا بقانون خاص، وتقول المادة ٢٧ من قانون المحاسبة العمومية الفقرة الثانية: «لا تنقل الاعتمادات من بند الى بند الا بقانون». نحن هنا نترك المجال في مختلف ابواب الموازنة نحن نفهم ان يعطى المجال لوزير الصحة مثلاً ضمن اعتمادات وزارة الصحة هذا ممكن اما في مختلف ابواب الموازنة فهذه هي المشكلة .

الرئيس: هذا صحيح .

الكلمة للزميل عمار الموسوي .

عمار الموسوي: دولة الرئيس، كنا نتكلم عن الطرقات والاورسترات لا شك انها مسألة مهمة جداً. البنى التحتية امر اساسي وحاجة الصحي وهو امر اساسي في القضية الاجتماعية، يبدو انه اكثر حساسية في مرحلة تشتد فيها الظروف المعيشية صعوبة في هذا البلد، فالزيادات التي اقرت من قبل الحكومة على الاستشفاء وعلى الدواء انا برأيي غير كافية وسوف يؤدي التقشف في القطاع الصحي الى تفاقم بل الى تفجير ازمت اجتماعية، واليوم هناك صرخة كبيرة تعلو، كنت اتمنى لو كان وزير الصحة موجود حتى يشاركني الرأي، واعتقد انه من انصار هذا الرأي، ومن المصريين على ان تكون الاعتمادات اكثر مما هي عليه يمكن ان نقبل بالتقشف في اي قطاع ما عدا القطاع الصحي، لانه لا يمكن ان نقول للمواطن لا تمرض، ولا يمكن اذا احتاج الى حبة دواء ان نقول له . .

الرئيس: ما هو موقفك بالنسبة للمادة؟

عمار الموسوي: اني اطالب بزيادة الاعتمادات، وسوف نواجه قريبا مشكلة حقيقية، تكلم وزير الصحة عن خمسمائة سرير، عمليا الخبير في القطاع الصحي يعلم ان الاسرة انخفضت الخمسمائة سرير هي اسمية وليست فعلية، انني احذر لاننا سنواجه مشكلة حقيقية اني اطالب الحكومة وعليها ان تتبنى الزيادة.

الرئيس: الكلمة للزميل مروان حمادة.

مروان حمادة: دولة الرئيس، في هذا الموضوع يجب اولا ان نلاحظ ان الزيادة الفعلية على الاسرة هي ١٠٢٠ او ١٠٤٠ سريرا لانه هناك زيادة في الاسرة في الفئة الاولى وفي الفئة الثانية اي في الايواء وغيره. وطالب وزير الصحة شخصا في لجنة المال والموازنة بستين مليار ل.ل. اضافية لتغطية هذه الزيادة، فقلنا له، اطلبها من مجلس الوزراء علمنا وليس منه، عن ماهية المداولات في مجلس الوزراء حيث طالب بمبلغ ستين مليارا، فلم يعط الا عشرين مليارا، فطلب من الوزراء تخفيض الاسرة قليل له انها سنة انتخابات ولا يمكننا تخفيض الاسرة بين سنة انتخابات وبين الاعتمادات سيقع المواطن اللبناني ضحية هذا الموضوع، لان العقود مع المستشفيات يمكن ان هناك مستشفيات تتجاوز الحدود «وحرامية» ولكن هناك عقود مع مستشفيات في بعض المناطق ستنتهي في شهر ايار او حزيران، وبالتالي سيتوقفون عن استقبال المرضى.

الرئيس: ماذا تقترح.

مروان حمادة: اقتراح بأن يلبي طلب وزير الصحة فقط.

الرئيس: ما رأيكم دولة الرئيس؟

رئيس الحكومة: يلزمها قرار من مجلس الوزراء.

الرئيس: يجب ان تعودوا الى مجلس الوزراء. حسنا عندما تريدون عليكم ان تتقدموا الينا بمشروع قانون على حده.

محمد فنيش: الافضل ان يعيدوا الاعتمادات مثلما كانت في السنة الماضية.

الرئيس: الان هذا كل ما لديهم، فاذا ارادوا شيئا عليهم ان يتقدموا الينا بقانون خاص.

الموافقة على المادة الثالثة عشرة برفع الايدي.

- اكثرية.

الرئيس: صدقت المادة الثالثة عشرة. الخ...

المادة السابعة عشرة: تقتطع وزارة المالية من الرسم البلدي على المواد الملتهبة، قبل توزيعه على البلديات، مبلغ ثمانية مليارات ليرة تخصص للانارة والاشغال والتنظيفات في القرى التي ليس فيها بلديات (بدلات طاقة وصيانة وتجهيز وتنظيفات) بواسطة وزارة الشؤون البلدية والقروية، توزع بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزيرى المالية والشؤون البلدية والقروية، كما توزع بالطريقة ذاتها المبالغ المقتطعة للغاية ذاتها.

الرئيس: الكلمة للزميل جميل شماس.

جميل شماس: دولة الرئيس، في المادة السادسة عشرة لا يجوز ان نصرف شيئاً قبل ان تسدد كل الفواتير التي كانت معمولة للقانون، ثم اذا فاض شيء فيما بعد ندفع والا فانا خائف من ان يدفعوا لاشخاص ويتركون اخرين، لان المبلغ لا يكفي للجميع، اساس وحسب معلوماني ان هذا المبلغ ال ١٢٠٠ مليار لا يكفي للدفعة الاولى وهم الان يزدون عليها.

يجب ان نقول بعد ان تسدد الفواتير التي كانت هي اصل القانون يدفع القائض للفواتير التي تأتي فيما بعد.

د. محمد بيضون: تعهد وزير المالية امام لجنة المال والموازنة بهذا الشيء.

الرئيس: هل تتعهدون بهذا الشيء.

وزير المالية: تقديرنا دولة الرئيس ان المبلغ يكفي حتى الان.

الرئيس: ما يقصده الزميل شماس هو ان تباشروا بالشيء المستحق اولاً.

جميل شماس: يجب تم مسدد الحساب القديم. بما انك قلت ١٢٠٠ وكذا في البداية، وظهر الان حساب اخر فهذا يعني ان حساباتك كانت خاطئة، واذا كان الحساب اكثر ندفع للقوي ونترك الضعيف.

الرئيس: الكلمة لرئيس لجنة المال والموازنة الاستاذ خليل الهراوي.

خليل الهراوي: دولة الرئيس، هذه كلها من ضمن الاعمال القديمة والقانون الذي اعطى ١٢٤٢ ملياراً، فال للاعمال ما قبل العام ١٩٩٨ والاعمال التي بدأت ما قبل العام ١٩٩٨ ستكمل هي نفسها في العام ١٩٩٩، وعندما يقدمون بالكشف يقولون هذه اعمال العام ١٩٩٩، نحن نفتح الباب حتى يبقى عمل العام ١٩٩٩ متواصلاً.

الرئيس: الموافقة على المادة السابعة عشرة برفع الايدي.

أكثرية.

الرئيس: صدقت المادة السابعة عشرة. الخ...

الرئيس: هل هذه المادة موافق عليها يا معالي الوزير؟

وزير المالية: سنضع في مجلس الوزراء نظاما يحرص جدا استعمال الساعات الاضافية، خاصة في بعض المرافق الحيوية.

الرئيس: هل اتفقتم على هذه المادة في الاجتماع الذي عقدتموه اليوم؟

وزير المالية: نعم،

الرئيس: «ماشية».

خليل الهراوي: هذه المادة اتت في المشروع القانوني الاساسي للحكومة لانهم مضطرون لدفع حساب الساعات الاضافية.

وقال احد النواب انه في شركة كهرباء لبنان لا يعملون ساعات اضافية، لانه لا يوجد اموال. فأتوا يطلبون السماح بأن يطبقوا الساعات الاضافية. وحتى لا يكون الموضوع مفتوحا بالمطلق اضفنا في لجنة المال والموازنة الفقرة التي تقول:

يطبق هذا التعديل وفقا لنظام خاص يصدر بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية وبعد استطلاع رأي مجلس الخدمة المدنية. اذا حصت المادة بالفقرة الثالثة، وهذه المادة اتت من الحكومة ونحن وافقنا عليها.

نائب: علينا ان نضع نظاما خاصا يستوحي من نظام الموظفين المعايير والضوابط حتى لا تعطى المكافآت لاشخاص لا يستحقونها.

الرئيس: الموافقة على المادة التاسعة عشرة برفع الايدي.

- اكثرية.

الرئيس: صدقت المادة التاسعة عشرة.

تتلى المادة العشرون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة العشرون: يضاف الى المادة الرابعة من القانون رقم ٧١٧ تاريخ ١٩٩٨/١١/٥ (رفع الحد الادنى للرواتب والاجور...) البند التالي:

٦ - لا يجوز ان يتدنى المعاش التقاعدي وتعويض الصرف من الخدمة المحتسبين وفقا لاحكام البنود السابقة من هذه المادة عن معاش التقاعد وتعويض الصرف المحتسبين وفقا لاحكام القوانين المعمول بها سابقا.

الرئيس: ما رأيكم بهذه المادة يا معالي الوزير؟

وزير المالية: ماشية على مسؤوليتي.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي .

- اكثرية .

الرئيس: صدقت المادة العشرون .

تتلى المادة الواحدة والعشرون .

تليت المادة الاتي نصها:

المادة الواحدة والعشرون: تضاف الى المادة الرابعة من القانون رقم ٧١٨ تاريخ ١١/٥/١٩٩٨ وتعديلاته (تحويل سلاسل رواتب العسكريين في الجيش وقوى الامن الداخلي والامن العام وامن الدولة وعناصر الضابطة الجمركية وتعديل اسس احتساب معاشات التقاعد وتعويض الصرف من الخدمة) الفقرة التالية:

لا يجوز ان يتدنى المعاش التقاعدي وتعويض الصرف من الخدمة المحتسبين وفقا للفقرات السابقة من هذه المادة عن المعاش التقاعدي وتعويض الصرف المحتسبين وفقا لاحكام القوانين المعمول بها سابقا .

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني .

الرئيس الحسيني: دولة الرئيس، يجب ان نضيف ايضا وعناصر شرطة مجلس النواب .

الرئيس: حسنا .

الموافقة برفع الايدي .

- اكثرية .

الرئيس: صدقت المادة الواحدة والعشرون .

المادة الثانية والعشرون:

- خلافا لنصوص البند اولا والبند ثانيا من المادة الوحيدة من القانون رقم ٧٢٣ تاريخ ١١/٥/١٩٩٨ (تصحيح معاشات التقاعد)، يشمل تصحيح المعاشات المشار اليه في الفقرات المذكورة جميع المتقاعدين المدنيين والعسكريين والقضاة، حتى الذين تقاعدوا قبل ٢٩/٦/٨٣ او قبل ١٦/٩/٨٣ ايا تكون القوانين التي تقاعدوا وفقا لاحكامها .

- خلافا لاي نص اخر يقسط مجمل الفروقات المستحقة لهؤلاء المتقاعدين وفقا لما يلي:

٤٠٪ (اربعون بالمائة) سنة ٢٠٠٠ .

٣٠٪ (ثلاثون بالمائة) سنة ٢٠٠١ .

اما المتقاعدون بعد ١٦/٩/١٩٨٣ وحتى ٣١/١٢/١٩٩٤ وخلافا لاي نص اخر تقسط مجمل

فروقات معاشاتهم التقاعدية على الشكل التالي :

٤٠٪ (اربعون بالمائة) لغاية سنة ٢٠٠٠ .

٢٠٪ (عشرون بالمائة) لغاية سنة ٢٠٠١ .

٢٠٪ (عشرون بالمائة) لغاية سنة ٢٠٠٢ .

٢٠٪ (عشرون بالمائة) لغاية سنة ٢٠٠٣ .

الرئيس : الكلمة للزميل خليل الهراوي .

خليل الهراوي : بالنسبة لهذه المادة، ان قانون تصحيح معاشات التقاعد الذي اثره المجلس سابقا ارتكبنا فيه مغالطة، وتوقف تصحيح معاشات المتقاعدين حتى عام ١٩٨٣ . وبعد مراجعة الحكومة وافقت على ادخال هذه المادة .

المهم ان قانون تصحيح معاشات المتقاعدين، يقسط على سبع سنوات . اما بالنسبة لهذه المادة . فان المتقاعدين سنة ١٩٨٣ وما قبلها كانت اعمار كل منهم ٦٤ سنة فاذا وضعنا فرق العمر فهذا يعني انهم اصبحوا في الثمانين .

وعلى هذا الاساس وجدنا ان مدة سبع سنوات للتقسيط تعتبر كبيرة فاقترحنا ان تكون ٤٠٪، ٣٠٪، ٣٠٪، والان هناك اقتراح من السادة النواب، واعتقد بأن وزير المالية موافق عليه فنجعلهم ٥٠٪ و ٥٠٪، اي بفترة سنتين تنتهي من تصحيح معاشاتهم . وهؤلاء اعمارهم من الثمانين وما فوق وعددهم قليل .

هذا الاقتراح المقدم من السادة النواب، والرئيس الحسيني مؤيد له والسادة الزملاء مؤيدون له وحتى معالي وزير المالية يؤيد هذا الاقتراح، بأن نجعلهم على سنتين ٥٠٪ و ٥٠٪ .
الكلمة لمعالي وزير المالية .

الرئيس :

وزير المالية : دولة الرئيس، الجزء الثاني من المادة لم توافق عليه الحكومة ، لانها ستعود وتزيد اعباء من التقاعد حاليا .

الرئيس : على ماذا توافق الحكومة؟

وزير المالية : على الجزء الاول من المادة واذا ارادوا ان يجعلوها على سنتين للمتقاعدين الذين ما قبل العام ١٩٨٣ .

الرئيس : قل لي على اي شيء موافقة الحكومة حرفيا .

وزير المالية : على الجزء الاول من المادة ٥٠٪ و ٥٠٪ .

الرئيس: والجزء الثاني؟

خليل الهراوي: تبقى مثلما هي عليه.

الرئيس: دولة رئيس الحكومة رأيي الخاص ان هناك مواد عديدة كان يجب ان لا ترد في الموازنة، كان من المفروض ان تأتي بمشاريع قوانين على حدة. بمجرد ادخلنا في مادة واخرى اصبح علينا ان ندخل بمواضيع تتعلق بالموظفين وسلسلة الرتب والرواتب لذلك انا حريص بأن لا ينجز اي شيء قبل ان تتحمل الحكومة المسؤولية وليس المجلس النيابي، لان اية قضية زائدة ام ناقصة تؤثر على الخزينة.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني.

الرئيس الحسيني: دولة الرئيس، بالمطلق، معك حق ولكن هذه صدر فيها قانون ويجب ان تكمله. في الشق الاول كان التقسيط حسب القانون ٣٠ - ١٠ - ١٠. على سبع سنوات، ٣٠٪ لم يدفع والان تستدرك الموازنة فتح الاعتمادات بحيث انها تلحظ ال ٣٠٪ التي لم تدفع وال ١٠٪ التي استحققت عن العام ١٩٩٩ وبالتالي تدمج هذا الوقت لذلك نقول ان تكون ٥٠٪ ب ٥٠٪ في الشق الاول والشق الثاني يبقى على ما هو عليه، نقبل به كما هو.

الرئيس: نحن قررنا اليوم في اجتماع عقد على حدة ان نمضي بالشيء الذي يتم التوافق عليه، فهل توافقتم بالنسبة للمادة ٢٢ / اريد ان تتحمل الحكومة المسؤولية بهذا الموضوع. لاننا قد نقع في خطأ في موضوع سلسلة الرتب والرواتب وقد نعود الى فتح موضوع العسكريين، فأنا لا تحملها كمجلس نيابي.

محمد فنيش: سوف يطالب بقية المتقاعدين، عندما نجري تغييرا في المبدأ فسوف يطالب بقية المتقاعدين.

الرئيس: لا اعمل بهذا الا اذا كنتم متفقين، انه يقول «مش ماشية».

المادة ٢٢ المقترحة على مسؤولية الحكومة، تصحيح معاشات المتقاعدين الذين تقاعدوا قبل تاريخ ٦/٢٩ و ٩/١٦ من عام ١٩٨٣ تقول:

- خلافا لنصوص البند اولا والبند ثانيا من المادة الوحيدة من القانون رقم ٧٢٣ تاريخ ١١/٥/١٩٩٨ (تصحيح معاشات التقاعد)، يشمل تصحيح المعاشات المشار اليه في الفقرات المذكورة جميع المتقاعدين المدنيين والعسكريين والقضاة، حتى الذين تقاعدوا قبل ١٩٨٣/٦/٢٩ او قبل ١٩٨٣/٩/١٦ ايا تكن القوانين التي تقاعدوا وفقا لاحكامها.

- خلافا لاي نص اخر يقسط مجمل الفروقات المستحقة لهؤلاء المتقاعدين وفقا لما يلي:

٥٠٪ سنة ٢٠٠٠.

٥٠٪ سنة ٢٠٠١.

الرئيس: هل تقبلون بهذا؟

حسين الحسيني: نعم، نعم، ولكنها مرتبطة بالفقرة الثانية.

الرئيس: اما المتقاعدون بعد ١٦/٩/١٩٨٣ وحتى ٣١/١٢/١٩٩٤ وخلافا لاي نص اخر تقسط مجمل

فروقات معاشاتهم التقاعدية على الشكل التالي:

٤٠٪ لغاية سنة ٢٠٠٠.

٢٠٪ سنة ٢٠٠١.

٢٠٪ سنة ٢٠٠٢.

٢٠٪ سنة ٢٠٠٣.

الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية

الرئيس: صدقت المادة الثانية والعشرون معدلة. الخ. . .

المادة السابعة والعشرون: جوائز للبناء بقصد التأجير.

يضاف الى المادة ٢٧ من القانون تاريخ ١٧/٩/١٩٦٢ (قانون ضريبة الاملاك المبنية) وتعديلاته البند التالي:

٤ - مع مراعاة احكام المادة ٢٩ من هذا القانون وازضافة الى ما تضمنته الفقرات ١ - ٢ - ٣ من هذه المادة والى ما تقضي به المادة ٢٨ من هذا القانون يجوز للاشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يملكون او يستثمرون ابنية او مجمعات معدة للتأجير:

- ان يستهلكوا البناء المؤجر من الغير او المعد للتأجير ومتمماته باستثناء قيمة الارض خلال مدة ٤٠ سنة، على ان يعتبر، لهذه الغاية، تاريخ انجاز هذا البناء في اول العام ١٩٩٣ او من تاريخ انجازه اذا تم ذلك بعد العام ١٩٩٣.

- ان ينزلوا من ايرادات الاقسام المؤجرة من الغير بالاضافة الى التنزيلات المحددة في هذه المادة، النفقات والمصاريف المتعلقة بادارة الاقسام المؤجرة من الغير وملحقاتها غير التي تبينها الفقرة ٣ من هذه المادة شرط ان لا تتجاوز هذه النفقات (١٠٪) من ايرادات الاقسام المؤجرة.

يعمل بهذا البند اعتبارا من ايرادات سنة ٢٠٠٠ وتحدد دقائق تطبيقه بقرار يصدر عن وزير المالية.

علي الخليل: في المادة ٢٧ البند ٤ - يجب ان نحذف «والى ما تقضي به المادة ٢٨ من هذا القانون. . .» هذه الفقرة لم يعد لها لزوم.

الرئيس: لماذا؟

محمد بيضون: المادة ٢٨ القديمة الغيت ولم يعد لهذا السطر لزوم.

الرئيس: معك حق، تشطب.

الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية

الرئيس: صدقت المادة السابعة والعشرون. تتلى المادة الثامنة والعشرون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة الثامنة والعشرون: اعفاء المؤسسات العامة من رسوم الانشاءات.

يضاف الى المادة ٤٦ معدلة من القرار ١٨٩ تاريخ ١٥/٣/١٩٢٦ المتعلق بتفصيلات تنفيذ القرار رقم ٨٨ تاريخ ١٥/٣/١٩٢٦ المختص بانشاء السجل العقاري الفقرة التالية:

تعفى المؤسسات العامة من رسوم الانشاءات المنصوص عليها في البند ١٢ من الجدول رقم ٢ - (المعدل) من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٨ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩ المتعلق برسوم الفراغ والانتقال.

الرئيس: الكلمة للزميل بشارة مرهج.

بشارة مرهج: دولة الرئيس، الاعباء القابلة للتنزيل في القانون المعمول به حاليا لا تشمل استهلاك البنى والنفقات والمصاريف، هذه المادة مطلوبة.

لكن بالنسبة لتقييم قيمة المبنى، برأبي ان ذلك سيفتح بابا للاستنساق بالنسبة للموظفين وستدخلنا في متاهات، لذلك اقترح اتاحة النظر بالنسبة لتقييم المبنى ومضاعفة المبلغ المختص بالتنزيلات على النفقات والمصاريف واعتقد اننا بذلك نحقق الغرض دون الدخول في متاهات التقييم.

الرئيس: ما رأيكم بهذا؟

محمد بيضون: سيجر هذا الى اجحاف بحق المستثمرين.

الرئيس: الموافقة على المادة الثامنة والعشرين برفع الايدي.

- اكثرية

الرئيس: صدقت المادة الثامنة والعشرون.

تتلى المادة التاسعة والعشرون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة التاسعة والعشرون: الرسم المقطوع.

١ - يفرض ابتداء من عام ٢٠٠٠، رسم سنوي مقطوع على كل مركز رئيسي وعلى كل فرع من فروع شركات الاموال او شركات الاشخاص وعلى كل مركز لمزاولة عمل المؤسسات الفردية والاعمال التجارية والصناعية واصحاب المهن الحرة على الشكل التالي:

- ٢,٠٠٠,٠٠٠ ليرة على الشركات المساهمة اللبنانية.

- ٧٥٠,٠٠٠ ليرة على الشركات المحدودة المسؤولية وسائر شركات الاموال.

- ٥٥٠,٠٠٠ ليرة على المؤسسات الفردية وعلى شركات الاشخاص المكلفة على اساس الربح الحقيقي.

- ٢٥٠,٠٠٠ ليرة على المكلفين على اساس الربح المقطوع.

- ٥٠,٠٠٠ ليرة على المكلفين على اساس الربح المقدر.

يفرض هذا الرسم لقاء ممارسة احدى النشاطات الصناعية او التجارية او المهنية ويسدد مهما كانت النتائج المالية لهذه النشاطات.

٢ - يعفى من هذا الرسم المكلفون المستثنون من ضريبة الدخل وفقا لاحكام المادة - ٥ - من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٩٥٩/٨/١٢ وتعديلاته (قانون ضريبة الدخل) كما يستثنى منه شركات الهولدينغ والاف شور.

٣ - يستوفي الرسم المذكور عن جميع الشركات المحددة في البند (١) من هذه المادة وعن الشركات العاملة بتاريخ صدور هذا القانون، ويتوقف استيفاءه اعتبارا من اول السنة التي تم خلالها اعلام وحدات ضريبة الدخل بالتوقف عن العمل.

كما يستوفي عن الشركات التي تسجل بعد صدور هذا القانون حتى ولو لم تعمل واعتبارا من اول السنة التي تسجل خلالها هذه الشركات في السجل التجاري.

٤ - لا يعتبر هذا الرسم من الاعباء القابلة للتزيل من الارباح الخاضعة لضريبة الدخل.

٥ - يسدد الرسم المشار اليه في الصناديق المالية او في احد المصارف المعترف بها في مهلة اقصاها ٣٠ ايلول من كل سنة، ويسدد المعنيون بموجب الفقرة ٣ من هذه المادة الرسم مهلة اقصاها ٣١ كانون الاول من السنة التي يتوجب عليها الرسم. يسلم المكلف الذي سدد الرسم قسيمة توضع في مكان ظاهر في كل من مراكز مزاولة العمل وتفرض على المخالف غرامة توازي قيمة الرسم من قبل موظفي وزارة المالية او من يكلفه وزير المالية من موظفي وزارتي الاقتصاد والتجارة والعمل لهذه الغاية.

في حال التأخير عن تسديد هذا الرسم في المهل المحددة يضاعف الرسم المذكور عن كل سنة تأخير ويعتبر كسر سنة كاملة.

٦ - يتوجب على كل مكلف بهذا الرسم إبراز القيمة المشار إليها اعلاه لدى كل طلب براءة ذمة مالية او براءة ذمة ضمان اجتماعي او تخليص او تصدير بضاعة او تسجيل اي مستند في السجل التجاري.

٧ - يخضع تحصيل هذا الرسم لقانون اصول تحصيل الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها. ولا يتم استثناء هذا الرسم الا بعد صدور قانون تسوية اوضاع المكلفين عن سنوات ١٩٩٥ وما قبل ووقف تعليق مهل مرور الزمن العادية المتعلقة بالتحقق من الضرائب والرسوم.

٨ - تزداد قيم هذا الرسم بالمعدل الذي يصيب نصف الشطر الاول من معدلات غلاء المعيشة ويطبق عن كامل السنة التي تطبق خلالها هذه المعدلات.

٩ - تحدد دقائق تطبيق هذه المادة بقرار يصدر عن وزير المالية.

الرئيس: الكلمة للزميل مروان حمادة.

مروان حمادة: دولة الرئيس، انت تحدثت عن الستين نائبا الذين تكلموا في جلسات مناقشة الموازنة، كلهم شكوا من الوضع المعيشي ومن اوضاع المؤسسات والافراد حتى دولة الرئيس الحص نفسه اعترف بصعوبة الوضع المعيشي.

نأتي اليوم لنفرض خلافا للوعود التي قطعتها الحكومة العام الماضي رسما اضافيا لا علاقة له بنتائج النشاطات على الشركات والافراد. في نظري اولا ان هذا الرسم مححف وغير مقبول من الرأي العام ولا يستهدف الشركات الكبرى. لو فرض هذا الرسم على المصارف عشرة الاف دولار او عشرين الف دولار فهذا جيد، اما ان نأتي لنفرض على الشركات وعلى المؤسسات الفردية وعلى المكلفين على اساس الربح المقطوع خمسين او مئة الف فالناس اليوم لا تتحمل، فكما اعترضنا في لجنة المال والموازنة على هذه المادة نطالب ايضا بشطبها.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور علي الخليل.

علي الخليل: دولة الرئيس، ما افهمه هو ان يكون هذا الرسم المقطوع لمرة وحيدة لمزاولة المهنة والا يكون سنويا. ثانيا، اذا كان للشركات الصغيرة اكثر من فرع فنحن ندفعها عن كل فرع من الفروع مع الفرع الرئيسي. ثالثا، انا اقترح حذف البند الرابع، يعني ان البند الرابع يقول: «لا يعتبر هذا الرسم من الاعباء القابلة للتنزيل من الارباح الخاضعة لضريبة الدخل». فليس من المعقول هذا لان الرسم ضريبة بحد ذاته، فهل نجعله يدفع ضريبة ورسمًا؟

الرئيس: الكلمة للزميل عبده بجاني.

عبد جاني: بالإضافة الى ما قاله الزميل حماده هناك شيء غير قابل للتطبيق وهو انهم يعطون المكلف بطاقة ليحملها معه وليقدمها اينما ذهب، هذا شيء غير طبيعي، فاذا اراد ان يأخذ براءة ذمة في الضمان الاجتماعي او ان يخلص او يصدر بضاعة فأين سيضع هذه الورقة التي يحملها؟ هل يلصقها على المعاملة ام يريهم اياها؟ هذا شيء غير عملي اطلاقا لاجل اثبات دفع هذه الضريبة. ثم ان موظفي المالية الذين سيأتون لاستيفائها، فكم من الموظفين تحتاج لذلك؟ وهي ستؤدي الى تعذيب الناس كل ذلك من دون سبب.

الرئيس: الكلمة للزميل نقولا فتوش.

نقولا فتوش: دولة الرئيس، اولاً، هناك رسم تسجيل للشركة او المؤسسة تفرضه احكام قانون التجارة، هذا الرسم يدفعه المرء عندما يريد تسجيل المؤسسة وفقاً لقيود السجل التجاري. هذا الرسم الذي يفرض الان انا اعترض عليه واقول تفرض على المخالف غرامة توازي قيمة الرسم من قبل موظفي وزارة المالية او من يكلفه وزير المالية من موظفي وزارة الاقتصاد والتجارة والعمل لهذه الغاية.

لا يجوز ذلك يا دولة الرئيس، هناك صحن للضريبة بأي منطق وما هي الاسباب الموجبة؟ انا قرأت هذا القانون ولم اجد اسباباً موجبة لهذه الفقرة.

الرئيس: لا، انا سأقول لك ما هي الاسباب الموجبة، هذا يعطي للخزينة من ٧٠ الى ٨٠ مليار ليرة لبنانية، وهذه اسباب موجبة.

نقولا فتوش: اعتقد ان الرقم في خدمة الانسان وليس الانسان في خدمة الرقم.

الرئيس: انت تسأل ما هي الاسباب الموجبة؟

نقولا فتوش: انا ضد هذه المادة بكليتها.

الرئيس: الكلمة للزميل شوقي فاخوري.

شوقي فاخوري: اريد ان اشارك بعض اراء الزملاء حول الرسم على كل فرع من فروع شركات الاموال او على كل مركز لمزاولة عمل المؤسسات الفردية والاعمال، يعني ان اي دكان صغير او اي فرع او اي مكتب صغير سيدفع صاحبها عنها، فهذه ستجد صعوبات كثيرة في التطبيق، لذلك فأنا اقترح ان كان هذا الرسم سيبقى فليبق فقط على المراكز الرئيسية ويفرض لمرة واحدة على الشركة وليس لعدة مرات كلما توسع نشاطها لاننا نريد الان حوافز ليوسع الشخص نشاطه وليس لنضيق عليه، علماً انه حصل اتفاق في اللجنة المالية بأن هذا الرسم لا يسدد او لا يطبق الا وفقاً للمادة ٧/ وهذه ضرورة جداً بالنسبة للترتيبات التي حصلت، واتصور انه يجب علينا يا معالي الوزير

ان نكون جازمين فيها لان هناك طائفة من التجار كما تعرف ترتبت امورهم لما قبل ١٩٩٥ وهي واضحة جدا وليعرف بها الزملاء من ان هذه المادة هي لقاء مقابل لها بحيث تتنازل عنه وزارة المالية.

الرئيس: تماما، وهذا ما اردنا قوله.

الكلمة لدولة الرئيس رفيق الحريري.

رفيق الحريري: انا اعتقد ان المشكلة في هذه المادة يا دولة الرئيس انها تطل قطاعا كبيرا من الناس، كل واحد يفهم ان الحكومة بحاجة الى اموال، بالنسبة للنوعين الاول والثاني يمكن ان تزداد المبالغ المقترحة وتلغى الانواع الاخرى اي الثالث والرابع والخامس، يمكن ان يصبح المليونان خمسة، وال ٧٥٠ الفا مليونين وتلغى البقية.

هذه الشركات لديها امكانية الدفع، اما البقية فهم عبارة عن محلات ودكاكين واشياء صغيرة، هناك تقريبا اجماع في البلد عن وجود ضائقة يعانيتها الشعب.

الرئيس: قبل ان اعطي الكلام للزميل بشارة مرهج، هذا الموضوع اخذ من النقاش الشيء الكثير، ووضعنا بالمقابل شيئا لتتمه المادة كما ترون، اي اننا وضعنا شيئا مقابلا له حتى تمكنا من السير بهذه القصة.

الرئيس: الكلمة للزميل جميل شماس.

جميل شماس: اتمنى على دولة رئيس الحكومة ان يسمعني جيدا، برأيي يجب ان تلغى هذه المادة، لماذا؟ هناك اليوم في لبنان شركات مساهمة برأسمال يبلغ خمسين الف دولار واذا اضفنا موجوداتها مع الرأسمال المتراكم من ارباحها يصبح مئة الف دولار. ورغم الخسارة التي تقع فيها هذه الايام يتوجب عليها دفع مليونين ليرة ضريبة، بينما هناك شركات رأسمالها عشرين مليونا وربحها يبلغ عشرين او ثلاثين مليونا تدفع ايضا الضريبة نفسها اي مليونين. دولة الرئيس،

اولا، القطاع الخاص رفض هذا القانون، واصارحك بكل وضوح بأنه لن يدفعه، وهذا ليس فيه عدالة لان التوزيع المفروض اختلط ببعضه، ال ٥٠ الف دولار مع ال ٣٠ او ٤٠ مليون دولار وهذا غير مقبول، وهو غير مقبول ايضا حتى بالنسبة الى الصغار، اذا كانت الحجة التي سمعناها بأن هذه المادة وضعت لكي نوسع دائرة المكلفين، فليس على هذا الشكل توسع دائرة المكلفين، لها طرق اخرى لتوسيعها.

ثانيا، هذا القانون لا يعطي العدالة وكنتم قد وعدتم انه لن تحصل ضرائب غير مباشرة، فهذه

ضريبة غير مباشرة.

ثالثا، سيعطي هذا الدولة خمسين مليارا، فلتخبرنا وزارة المالية كم سيكلف تحصيلها، سيكلفها فوق ال ٢٥ مليارا، معنى ذلك اننا نهدر الاموال ونكلف الفقير والبؤساء وسنعادي كل الناس لاجل تحصيل ال ٢٥ او ٣٠ مليارا.

الرئيس: الكلمة الاخيرة للزميل خليل الهراوي.

خليل الهراوي: دولة الرئيس، هذه المادة نوقشت مطولا ووافقنا علينا بالنتيجة في لجنة المال وليس بالاجماع لان هناك من تحفظ عليها. انما اظن اننا عملنا انجازا كبيرا وشاركنا فيه وزير المالية بالنسبة للقطاعات الاقتصادية ورجال المال والشركات.

نحن ربطنا هذا الموضوع بتسوية اوضاع ضريبة الدخل لسنوات ١٩٩٢ - ١٩٩٣ - ١٩٩٤ - ١٩٩٥، وهذا انجاز كبير.

ثانيا، اخذنا على عاتقنا او على عاتق وزير المال ان نوقف تعليق المهل، ما معنى تعليق المهل؟ يعني حاليا، يمكن لوزارة المال ان تدخل الى اي شركة وان تراجع حساباتها لعشرين سنة خلت. يمكننا ضمن القانون الخاص بنا المراجعة لثلاث سنوات خلت مع السنة الحالية تصبح اربع سنوات.

اقترح تعديلا على الفقرة الثالثة لكي تصبح صحيحة، اي على الشكل التالي:

«يستوفى من هذا الرسم اعتبارا من اول السنة التي يتأسس خلالها العمل ويتوقف استيفاءه اعتبارا من اول السنة التي تلي السنة التي تم خلالها اعلام وحدات ضريبة الدخل بالتوقف النهائي عن العمل»، وهذا التعديل آت من وزير المالية.

الرئيس: لا مانع.

الموافقة برفع الايدي مع التعديل.

- اكثرية

الرئيس: صدقت المادة التاسعة والعشرون معدلة.

جميل شماس: انا معارض يا دولة الرئيس، ارجو تسجيل اعتراضي.

الرئيس: اجل سأجل اعتراضك.

تتلى المادة الثلاثون. الخ. . .

الرئيس: الكلمة للزميل عمار الموسوي.

عمار الموسوي: نحن نقدر حرص الحكومة على دقة التصرف بالعقارات والممتلكات العائدة للبلديات والعقارات الجمهورية، لكن يكفي ان نقول انه يمنع على البلديات بيع العقارات الا بعد موافقة مجلس الوزراء. اما موضوع التصرف بمعنى اقامة منشآت عليها او غير ذلك فلماذا نربطه بمجلس الوزراء.

الرئيس: الكلمة للزميل خليل الهراوي.

خليل الهراوي: دولة الرئيس، انا اقترح نصا قبل الفقرة هذه يقال فيها: «تعتبر عقود البيع...»

الرئيس: مع شكري للجنة المالية، هذه اخر سنة تقبل فيها رئاسة المجلس نصوصا خارجة عن سنوية الموازنة... .

حسين الحسيني: هذه كانت موجودة في مشروع الموازنة لعام ١٩٩٩.

انا اقترح، قبل الفقرة الثالثة: «تعتبر عقود البيع او التصرف بالاملاك المشار اليها في الفقرة الثانية والحاصلة منذ ١٩٩٠ باطلة حكما».

الرئيس: الموافقة على هذا الاقتراح برفع الايدي.

- اقلية

الرئيس: سقط الاقتراح. تتلى المادة السابعة والثلاثون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة السابعة والثلاثون: تعديل المادة التاسعة من القانون رقم ٩٨ / ٧١٧ .

يعدل البند اولا: من المادة التاسعة من القانون رقم ٩٨ / ٧١٧ بحيث يضاف عبارة «دائمة» بعد عبارة «مهما كان نوعها».

يضاف الى الفقرة ٢ من البند اولا من المادة التاسعة من القانون رقم ٩٨ / ٧١٧ ما يلي:

المجلس الوطني للبحوث العلمية - المشروع الاخضر - الصندوق المستقل للاسكان - افراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية والمؤسسة الوطنية للاستخدام.

اقترح التعديل الاتي نصه:

«يمنع على البلديات البيع او التصرف بالاملاك المشار اليها في الفقرة الثانية الا بعد موافقة مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزيرى المالية والبلديات».

الرئيس: الموافقة على المادة مع التعديل برفع الايدي.

- اكثرية

الرئيس: صدقت المادة السادسة والثلاثون.

الرئيس: الكلمة للزميل حسين الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، ادخلنا في موازنة ١٩٩٠ نصا الغينا فيه جميع العقود الجارية على الاملاك البلدية والعمومية الخ... حتى سنة ١٩٩٠، وبالتالي جرت منذ ١٩٩٠ الى اليوم عقود غير صحيحة وبالتالي فاني اعتقد انه من الافضل لنا اعطاء هذا النص مفعولا رجعيا لغاية سنة ١٩٩٠ وان كانت هنالك اراض مباعه وفقا للقوانين والانظمة فلا مانع لدينا من ان يوافق مجلس الوزراء، اما اذا كانت هنالك اراضي غير مباعه وفقا للقوانين والانظمة فلا يجوز ان تذهب هذه الاراضي كفرق عملة بين ١٩٩٠ واليوم.

الرئيس: الموافقة على الغاء المادة السابعة والثلاثين برفع الايدي.

- اكثرية

الرئيس: الغيت المادة السابعة والثلاثين. تتلى المادة الثامنة والثلاثون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة الثامنة والثلاثون: ضم الخدمات للموظفين المستقلين

خلافا لاي نص اخر يمكن للموظفين الذين استقالوا او انهيت خدماتهم بموجب احكام المرسوم الاشتراعي رقم ٤٢ تاريخ ١٧/٤/١٩٨٣ او المعتمدين مستقلين وعادوا او اعيدوا الى الخدمة الفعلية في الملاك الدائم ان يضموا خدماتهم السابقة.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي على الغاء المادة الثامنة والثلاثين.

- اكثرية

الرئيس: تلغى المادة الثامنة والثلاثون. تتلى المادة التاسعة والثلاثون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة التاسعة والثلاثون: تنظيم المسابقات واليانصيب في مديرية اليانصيب الوطني.

تتولى مديرية اليانصيب الوطني تنظيم اي نوع من انواع المسابقات او اليانصيب الالكترونية او التي تستعمل وسائل الاتصالات المتقدمة.

يتم تنظيم كل نوع من انواع المسابقات واليانصيب المذكورة وفرض رسم عليها بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية.

الرئيس: الكلمة للزميل نقولا فتوش.

نقولا فتوش: اريد ان ابدى ملاحظة على المادة التاسعة والثلاثين.

دولة الرئيس، يحكى عن عملية مديرية اليانصيب الوطني وعن تنظيم اي نوع من انواع المسابقات، اريد ان الفت النظر الى خطورة هذا النص. مديرية اليانصيب الوطني معروف عنها انها تتعاطى اعمال اليانصيب الوطني وهذا لا اعتراض عليه، اما تنظيم اي نوع من انواع المسابقات او اليانصيب الالكترونية او التي تستعمل بوسائل الاتصال المتقدمة، اريد ان اقول لك يا دولة الرئيس انه صار يوجد اليوم الكثير من الوسائل المتطورة الممنوعة. هذا نص لا علاقة له بالموازنة وتحتاج الى قانون خاص، لا يجوز اعتماد هذا النص، لا يجوز يا دولة الرئيس ان تتضمن الموازنة مثل هذه النصوص.

الرئيس: الموافقة على الغاء المادة التاسعة والثلاثين برفع الايدي.

- اكثرية

الرئيس: الغيت المادة التاسعة والثلاثين. تتلى المادة الاربعون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة الاربعون: معالجة افراد الضابطة الجمركية.

يعدل نص المادة ٥٩ من قانون تنظيم الضابطة الجمركية الصادر بالمرسوم رقم ١٨٠٢ تاريخ ٢٧ شباط ١٩٧٩ وفقا لما يأتي:

«يستفيد من المعالجة الطبية ومنح التعليم والتقديمات الاجتماعية كافة، افراد الضابطة الجمركية وافراد عائلاتهم الذين هم في الخدمة وكذلك الذين انتهت او سوف تنتهي خدمتهم سواء استحقوا او يستحقون معاش التقاعد او تعويض الصرف، من موازنة ادارة الجمارك ووفقا لما هو مطبق على عناصر قوى الامن الداخلي في كل حين».

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية

الرئيس: صدقت المادة الاربعون. تتلى المادة الواحدة والاربعون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة الواحدة والاربعون: تمديد مهلة الاعتراض على التكاليف على ضريبة الدخل.

يمكن للمكلف الذي صدرت تكاليفه بضريبة الدخل وانتهت مدة الاعتراض عليها لدى الجهات الادارية

والقضائية وكذلك للذين تقدموا باعتراضاتهم من حيث الشكل ان يستفيدوا من مهلة جديدة مدتها شهران من تاريخ صدور هذا القانون لتقديم اعتراضاتهم.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية

الرئيس: صدقت المادة الواحدة والاربعون. تتلى المادة الثانية والاربعون. الخ... .

الرئيس: صدقت المادة الثانية والاربعون. تتلى المادة الثالثة والاربعون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة الثالثة والاربعون: الغاء الرهن العائد للدولة نيابة عن المصرف الزراعي العثماني.

خلافا لاي نص اخر يلغى كل رهن عائد لمصلحة خزانة الجمهورية اللبنانية وحلت فيه محل المصرف الزراعي العثماني ولم يذكر فيه مقدار هذا الرهن.

وتحرر العقارات المشمولة به وترفع الاشارات الموضوعة عليها في الدوائر العقارية المتعلقة بهذا الرهن.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: دولة الرئيس، يبدو ان العملية فيها مرور للزمن، وهي تحتاج الى مزيد من الدقة اي الى قانون

بحسب ما ادلى به وزير العدل لانه حصل مرور للزمن عليها...

الرئيس: هذا يعني الغاءها، فلتلغ اذا. الموافقة على الغائها برفع الايدي.

- اكثرية

الرئيس: الغيت المادة الثالثة والاربعون. تتلى المادة الرابعة والاربعون. الخ...

الرئيس: صدقت المادة الرابعة والاربعون. تتلى المادة الخامسة والاربعون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة الخامسة والاربعون: تمديد العمل بمواد الاعفاء من الغرامات وتخفيض رسوم التسجيل العقاري.

يمدد العمل بالمواد ٢٢ و ٤٥ و ٤٦ و ٥٢ و ٥٦ من قانون موازنة عام ١٩٩٩ ابتداء من ١/١/٢٠٠٠ لغاية

٣١/٥/٢٠٠٠.

الرئيس: الكلمة للزميل جورج قصارجي.

جورج قصارجي: دولة الرئيس، سنزيد على المادة الخامسة والاربعين ما يلي:

«يجاز للمحافظين المختصين تقسيط الرسوم البلدية بناء لطلب اصحاب العلاقة وذلك على اربعة

اقساط سنوية»، لان الضرائب الاخرى تقسط ما عدا البلديات.

الرئيس: الكلمة للزميل بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، اريد ان اطرح فقط سؤالاً استفهامياً حول المادة الخامسة والاربعون، هل يعني هذا الامر اننا نمدد ايضاً للتصاريح عن ضرائب الدخل لسنة ١٩٩٩ بكاملها؟

الرئيس: نعم، نعم.

الكلمة للزميل محمد عبد الحميد بيضون.

محمد عبد الحميد بيضون: دولة الرئيس، في المادة الخامسة والاربعين، بدل ان يكون التاريخ ٣١/٥/٢٠٠٠، حصل اتفاق مع وزير المالية بأن يصبح ٣١/١٢/٢٠٠٠، اي لآخر السنة.

الرئيس: الموافقة على المادة مع التعديل برفع الايدي.

- اكثرية

الرئيس: صدقت المادة الخامسة والاربعون.

تتلى المادة السادسة والاربعون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة السادسة والاربعون: احتساب رسوم القيمة التاجيرية على اساس اثني عشر ضعف ونصف الضعف.

تلغى المادة ٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ٢٠ تاريخ ١٨/١٢/١٩٣٩ وتعديلاته وتستبدل بالنص الاتي:

اذا كان الانتقال يتناول عقاراً مبنياً فيستوفى رسم الانتقال على اساس المبلغ الحاصل من ضرب القيمة التاجيرية المبينة في سجلات التكليف بالرقم ١٢,٥ (اثني عشر ونصف) وذلك عندما يكون هذا المبلغ يزيد على الاسعار المذكورة في الصكوك او المصرح بها.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية

الرئيس: صدقت المادة السادسة والاربعون.

تتلى المادة السابعة والاربعون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة السابعة والاربعون: تمديد العمل بالمادة ٥٥ من قانون موازنة ١٩٩٩ .

اولاً: يمدد اعتباراً من ١/١/٢٠٠٠ ولغاية ٣١/١٢/٢٠٠٠ العمل باحكام المادة ٥٥/ الخامسة والخمسين

من القانون رقم ١٠٧ تاريخ ١٩٩٩/٧/٢٣ (قانون الموازنة العامة) الممدد العمل بها بموجب القانون رقم ١٥١ تاريخ ١٩٩٩/١١/٤ .

ثانيا: يستفيد ايضا من الاعفاء المنصوص عنه في المادة /٥٥/ من قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٩ وتعديلاتها، المكلفون الذين صدرت او تصدر بحقهم جداول تكليف او اوامر قبض او تكاليف مستعجلة حتى ٢٠٠٠/٩/٣٠ ضمنا.

ثالثا: يستفيد من الاعفاء المنصوص عليه في المادة /٥٥/ المشار اليها اعلاه المكلفون برسم الانتقال الذين سبق ان قسط الرسم المترتب عليهم وكذلك العلاوات والغرامات اللاحقة به وذلك في حال تسديدهم ٢٠٪ عشرين بالمائة من رصيد الرسم المتوجب خلال مهلة شهرين قبل ٢٠٠٠/١٠/١، وعلى ان يقسط الرصيد وفق قواعد التقسيط المختصة برسم الانتقال.

كما تقبل خلال هذه المدة طلبات التقسيط لهذا الرسم التي سبق ان قدمت خارج المهلة القانونية وكذلك طلبات التقسيط الجديدة بشأته وتعفى من الغرامات والعلاوات المذكورة اعلاه شرط ان يؤدي اصحابها القسط الاول منه قبل ٢٠٠٠/١٠/١.

محمد بيضون: هناك اقتراح للزميل جورج قصارجي بتقسيط الديون البلدية لم يطرح في المادة ٤٥ .

نقولا فتوش: يا دولة الرئيس، اتركوها للبلديات، ليس للمحافظ علاقة، هو فقط سلطة وصاية.

الرئيس: سندرس الاقتراح.

خليل الهراوي: في المادة ٤٧ في الفقرة الاولى سنلغي اخر جملة: «وضمن الشروط الواردة في الفقرتين المبينتين...».

الرئيس: لقد تلونا النص الجديد، انظر اليه.

الموافقة على النص الجديد للمادة ٤٧ برفع الايدي.

- اكثرية

الرئيس: صدقت المادة السابعة والاربعون.

تتلى المادة الثامنة والاربعون.

تلين المادة الاتي نصها:

المادة الثامنة والاربعون: تعديل بدء تطبيق التنزيل الوارد في المادة ٣٤ من قانون موازنة العام ١٩٩٩ .

يعدل المقطع الثالث قبل الاخير من المادة ٣٤ من قانون موازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٩٩ على الشكل التالي:

بدلاً من :

يطبق هذا التنزيل اعتباراً من اعمال سنة ١٩٩٩ .

يقرأ :

يطبق هذا التنزيل اعتباراً من ١/٨/١٩٩٩ .

والباقى دون تعديل .

الرئيس : الموافقة برفع الايدي .

- اكثرية

الرئيس : صدقت المادة الثامنة والاربعون .

تلى المادة التاسعة والاربعون .

تليت المادة الاتي نصها :

المادة التاسعة والاربعون : التعاقد مع المتقاعدين .

يستثنى من احكام الفقرة الخامسة من المادة ٦٨ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩ وتعديلاته موظفو الادارات العامة من الفئتين الاولى والثانية واساتذة الجامعة اللبنانية الداخلين في الملاك شرط ان يكونوا قد امضوا خمس سنوات في الفئة التي كانوا يتمون اليها قبل احوالهم على التقاعد .

ويستثنى هؤلاء ايضا من احكام الفقرة الخامسة من المادة ٦٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩ وتعديلاته .

الرئيس : سيوضع لهذه المادة قانون خاص لان الحكومة غير موافقة عليها .

الكلمة للزميل نقولا فتوش .

نقولا فتوش : لقد مرت امور بمستواها وهذا طلب محق عملاً بمبدأ المساواة الوظيفية .

الرئيس : انا معك مئة بالمئة انما في هذا الموضوع يجب ان تأخذ موافقة الحكومة .

نقولا فتوش : هي موافقة عليه .

الرئيس : لا ليست موافقة .

الموافقة على الغاء المادة التاسعة والاربعين برفع الايدي .

- اكثرية

الرئيس: تلغى المادة ٤٩ .

تتلى المادة الخمسون. الخ. . .

المادة الثالثة والخمسون: مضاعفات الغرامات على مخالفة قانون العمل.

تضاعف مائة مرة قيمة الغرامات المحددة بموجب المادتين الثانية والرابعة من القانون الصادر بتاريخ ١٧ ايلول ١٩٦٢ والمتعلق بالغاء المادتين ١٠٧ و ١٠٨ من قانون العمل الصادر بتاريخ ٢٣ ايلول ١٩٤٦ .

خليل الهراوي: من فضلك، لم تصدق الخمسين.

محمد عبد الحميد بيضون: قرار اللجنة هو ٢٥ ضعفا.

خليل الهراوي: لم لم تصدق المادة ٥١؟

الرئيس: هم غير موافقين.

مصباح الاحدب: اتفقنا في لجنة المال على ٢٥ ضعفا وليس مئة ضعف.

الرئيس: هل انتم متفقون يا معالي وزير المالية؟ هل انتم متفقون يا استاذ خليل الهراوي في لجنة المالية على ٢٥ ضعفا؟ مكتوب هنا مئة ضعف.

مصباح الاحدب: هذه ٢٥ ضعفا يا خليل لان الغرامات تصبح بال ٥٠ مليوناً.

الرئيس: على ٢٥ ضعفا.

الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية

الرئيس: صدقت المادة الثالثة والخمسون.

تتلى المادة الرابعة والخمسون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة الرابعة والخمسون: استفادة الموظفين المنتسبات الى تعاونية موظفي الدولة.

عدلت المادة الوحيدة من القانون رقم ١٤٩ الصادر بتاريخ ٣٠ تشرين الاول بحيث تصبح كما يأتي:

١ - خلافاً لأي نص آخر، تستفيد الموظفة المنتسبة الى تعاونية موظفي الدولة من كافة التقديرات التي يستفيد منها الموظف المنتسب الى التعاونية والتي تنص عليها أنظمة التعاونية وبالنسب ذاتها، ضمن الشروط المبينة أدناه.

٢ - في حال كان الزوج والزوجة منتسبين الى التعاونية ومن حق كل منهما الاستفادة منها عن الحالة ذاتها، فلا تعطى المساعدة او المنحة عن تلك الحالة الا لاحدهما الذي يكون قد تقدم اولا بطلب مستوفي الشروط

للاستفادة منها، ووفقا للمبالغ والنسب التي تحقق له بموجب انظمة التعاونية.

٣ - في حال كان احد الزوجين منتسبا الى التعاونية، والاخر غير منتسب اليها ويستفيد من مرجع رسمي اخر، فلا يحق للزوج المنتسب الى التعاونية ان يستفيد عن زوجه من تقديماتها.

٤ - في حال كان احد الزوجين منتسبا الى التعاونية، والاخر غير منتسب اليها ولا يتعاطى عملا مأجورا ويستفيد من شركة ضمان عن الحالات المرضية والاستشفائية، فيستفيد الزوج المنتسب الى التعاونية من الفرق في حال وجوده بين ما تقدمه التعاونية وما تكون قد قدمته شركة الضمان. وفي هذه الحالة، يمكن اعتماد صور طبق الاصل عن المستندات الطبية او الاستشفائية على ان تكون موقعة من المرجع الطبي او الاستشفائي الذي اجريت المعالجة من قبله، وممهوره بخاتم شركة الضمان على انها مطابقة للاصل المحفوظ لدى هذه الاخيرة.

لا يستفيد من احكام هذه الفقرة اصحاب المهن الحرة والمهن التجارية والصناعية، بمن فيهم الشركاء الذين يتولون مهام ادارة شركة حتى وان كانت شركة مدنية.

٥ - لا يحق لاحد الزوجين الاستفادة من التعاونية عن زوجه الاجنبي، وكذلك عن الاولاد، الاجانب، الا شرط المعاملة بالمثل من قبل الدولة التي ينتمي اليها الزوج او الزوجة الاجنبيين او الاولاد الاجانب.

الرئيس: الكلمة للزميلة نائلة معوض.

نائلة معوض: دولة الرئيس، اتمنى قراءة نص اخر لاننا عندما درسنا النص المعروض من اللجنة المالية وجدنا انه غير صالح، هناك نص اخر عرضه اللجان النسائية والاتحاد النسائي والاساتذة والجميع، اتمنى اخذه بعين الاعتبار.

الرئيس: يا خليل، ما قد الغي قد الغي، ما هو هذا النص؟

بطرس حرب: بالنظام يا دولة الرئيس.

الرئيس: الكلمة للزميل بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، اذا كانت الحكومة غير جاهزة للاجابة على الاقتراح فيجب الا نرتكب خطأ جديدا في التشريع الان. انا ايضا اقترح بأن نضعه جانبا الان على ان نأتي به بقانون على حدة.

اذا كانت الحكومة قادرة على الاجابة فلتجبنا، يجب الا نخطئ مرة اخرى، لان قانوننا بهذا المعنى قد صدر وكان غير صحيح.

نائلة معوض: هناك الكثير من التعديلات، اذا اردتم ان تتركوه يأتي بقانون على حدة فلا بأس.

الرئيس: هل تفضلون ان نأتي به كاقترح على حدة.

نائلة معوض : جيد ومعقول .

الرئيس : هناك نص يتعلق باستفادة الموظفين المنتسبات الى تعاونية موظفي الدولة، هذا مطلب، ولكن بعد ان قامت لجنة المال بالدراسة وافقت الحكومة على نص معين وهو ما طرح عليكم والزميلة نائلة معوض تفضل ان يتم تأجيل هذا الامر حتى مجيء اقتراح محدد من قبلهم .

نائلة معوض : هناك قانون صدر في تشرين متعلق بهذا الموضوع بالذات وكان قصيرا وغير واضح بشكل كاف لذلك لم تطبقه تعاونية الموظفين، وقد تقدم مدير التعاونية بمشروع قانون الى اللجنة المالية وقمنا بدرسه مع كل المعنيين بالموضوع ولم نتوصل الى توافق عليه .

واليوم هناك اقتراح جديد بخصوص هذا الموضوع، واتمنى ان نقوم بدرسه في اللجان المشتركة ومن ثم نحيله الى اول جلسة عامة .

الرئيس : الكلمة للرئيس حسين الحسيني .

حسين الحسيني : اتمنى يا دولة الرئيس ان نمشي باقتراح الزميلة معوض .

الرئيس : هل تقبل الحكومة بهذا الاقتراح .

حسين الحسيني : اعتقد ذلك .

الرئيس : الكلمة لمعالي وزير المالية .

وزير المالية : حضرات النواب، مدير تعاونية الموظفين عندما حضر اجتماع لجنة المال والموازنة قال انه لا يستطيع ان يطبق النص الذي صدر كقانون بمادة وحيدة، اذ هناك استحالة في تطبيقه، واذا طبق فانه مفتوح بشكل يكلف الدولة مليارات اضافية، انما هنا وضعت معايير وهي مدروسة بشكل جيد .

الرئيس : الكلمة للزميل خليل الهراوي .

خليل الهراوي : دولة الرئيس، يجب ان نكون مسؤولين عن النص الذي نضعه، فالمادة التي يتكلمون عنها تم درسها في لجنة المال والموازنة، وقد تقدم لنا بنصها مدير عام التعاونية . اما اذا كانت الزميلة معوض تريد التقدم بنص يسد الثغرات الموجودة في القانون، في حال وجودها فأنا ارى بأنه لا يمكن لنا ان نعدله الان . لانه يتوجب علينا درس الاقتراح بحضور المسؤول عن التعاونية، ولكن لا يمكننا ان نسير الان بالتعديل .

نهاد سعيد : اذا كان الاقتراح الذي تقدمت به الزميلة معوض يرضي السيدات فنحن معه، لكن اذا كان الاقتراح سوف يتأخر ويتنقل من لجنة الى اخرى، فهذا غير معقول، لان السيدات منذ سنتين لا يقبضون شيئا . فلم لا نقر هذا الان وفيما بعد نعدله .

الرئيس : انا انصحكم بأن نمشي بالمشروع، واذا ارادت الزميلة معوض التقدم بأي اقتراح تعديل جديد

متعلق بالموضوع فيمكننا درسه لاحقا.

نائلة معوض: قبل كل شيء هذا الاقتراح لم يتم درسه بجدية، بل تقدم به مدير تعاونية الموظفين، وقد استشرنا بخصوصه الاتحاد النسائي، ورابطة الاساتذة. باختصار استشرنا الجميع، اذا هو ليس فقط اقتراح، بل قانون مدروس بكامله، ومن الخطأ ان لا نقره.

الرئيس: تتلى المادة ٥٤ مجددا بشكلها الحالي، على ان يتم تقديم الاقتراح باسرع وقت ممكن للجنة الادارة والعدل.

- تليت المادة

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية

الرئيس: صدقت المادة الرابعة والخمسون.

تتلى المادة الخامسة والخمسون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة الخامسة والخمسون: اعفاء من رسم الدخول الى حرم المطار والمرافئ البحرية.

يعفى العمال اللبنانيون من رسم اجازة الدخول السنوية الى حرم المطار والمرافئ البحرية الوارد في الجدول رقم ٩ من القانون رقم ٢٨٠ تاريخ ١٢/١٥/١٩٩٣ (موازنة العام ١٩٩٣). وفي الجدول رقم ٩ من القانون رقم ١٠٧ تاريخ ٢٣/٧/١٩٩٩ (موازنة العام ١٩٩٩).

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية

الرئيس: صدقت المادة الخامسة والخمسون.

الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: في المادة الخامسة والخمسين عندي اقتراح: «يعفى العمال والسائقون العموميون اللبنانيون من رسم اجازة الدخول الثانوية الى حرم المطار...» حيث ان ادارة المطار تفرض على السائقين رسما قدره ٣٠٠ الف ليرة على كل سائق، نحن نريد اعفاءهم اسوة بالعمال.

الرئيس: الكلمة للزميل بطرس حرب.

بطرس حرب: اذا كان المقصود «السائقون العمال» المضطرون للدخول على حرم المطار فأنا معه، اما اذا القصد

«سائقو التاكسي فهؤلاء لا يدخلون الى الحرم فلماذا نعفيهم؟

الرئيس: الكلمة للزميل روبر غانم.

روبير غانم: كلمة «العمال» الذين هم في حرم المطار تشمل السائقين، لان السائق هو عامل في المطار، ولذلك اذا كان الحديث عن «التاكسيات» فان اغلى اسعار النقل كما هو معروف في كل العالم اسعار التاكسي الذي ينقل الركاب من المطار الى خارجه الى بيروت وغيرها من المناطق لذلك لا يمكننا اعفاءهم.

نقولا فتوش: انا من خبرتي كوزير سياحة، هناك وكالات السياحة والسفر، ومكاتب النقل. السيارات التي هي خارج حرم المطار تخضع لاحكام قانون النقل، اما السائق الذي يعمل ضمن المطار فهو عامل في المطار، والنص هو كامل متكامل وليس بحاجة الى زيادة او تعديل.

نزيه منصور: دولة الرئيس، هناك عمال يعملون في المرفأ والمطار يوميا ويدفعون ١٢٠ الف في السنة، وكان المقصود في النص الذي درسناه في اللجنة ان يستفيد هؤلاء فقط، نحن لا نريد توسيع النص.

بطرس حرب: اريد ان اقترح حلا لهذا الموضوع، فاذا كان الرئيس الحسيني يقصد بأن سائقي التاكسي الذين لا يدخلون الى حرم المطار يخضعون لرسم فلنسجل في المحضر ونبليغ وزير النقل بأنه اذا كان هذا الرسم يفرض عليهم بشكل غير قانوني، فيجب ان يتوقفوا عن فرضه، اما اذا كان الرسم يفرض على سائقي التاكسي الذين يدخلون الى الحرم، فيجب ان يبقى الرسم.

الرئيس: هذه المادة ليس لها علاقة بالسائقين، ولكن لنسجل في المحضر انه اذا كان السائقون لا يدخلون حرم المطار وتفرضون عليهم رسما فيجب ان تعفوهم.

هل هذا جيد يا معالي الوزير؟

وزير النقل: نعم.

الرئيس: تتلى المادة السادسة والخمسون. الخ...

الرئيس: تلغى المادة ٥٧ وتأتي بنص خاص.

تتلى المادة الثامنة والخمسون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة الثامنة والخمسون: اعتماد تعرفه خاصة بالاولاد.

تعتمد نصف التعرفة للاولاد في سن الثامنة عشرة وما دون في الاماكن الاثرية، السياحية والمتاحف.

الرئيس: الكلمة للزميلة نائلة معوض.

نائلة معوض: اقترح زيادة على المادة: . . . وفي وسائل النقل العام التابعة لمصلحة السكك الحديدية والنقل المشترك.

خليل الهراوي: انا اؤيد هذا الاقتراح.

الرئيس: الكلمة للزميل روبر غانم.

روبير غانم: على نفس المادة يجب ان نضيف: «تعتمد نصف التعرفة للاولاد والمعوقين».

الرئيس: الموافقة على المادة الثامنة والخمسين مع التعديلات برفع الايدي.

- اكثرية

الرئيس: صدقت المادة الثامنة والخمسين.

فايز غصن: دولة الرئيس، لم نتوقف عند المادة الثانية والخمسين، وكنا نرغب بأخذ رأي وزير الاصلاح الاداري.

الرئيس: لقد صدقنا عليها وانتهى الامر.

اسطفان الدويهي: دولة الرئيس، اقترح مادة جديدة: «خلافًا لاي نص آخر يمنح اصحاب المؤسسات السياحية غير الحائزين على رخصة اشغال قانونية ترخيصاً مؤقتاً لمدة خمس سنوات بانتظار اجراء تسوية على مخالفتهم في الابنية التي تقوم فيها تلك المؤسسات».

دولة الرئيس، انا تكلمت مع وزير السياحة حول الموضوع، وطلب مني تقديم اقتراح بهذا الموضوع لان هناك امورا اساسية تتعلق بها ومنها المطاعم.

الرئيس: اي اقتراح جديد يأتي على الموازنة يجب ان يحصل على موافقة الحكومة على الاقل. فالاقترحات المفاجئة بهذا الشكل لا تجوز، لنعتبر على الاقل ان الاقتراح هو معجل مكرر يجب ان يستوفي بعض الشروط اهمها صفة الاستعجال ومن ثم تشرحه وتناقشه. لذلك اريد ان استمع الى رأي رئيس الحكومة في الاقتراح ومن ثم نبت بالامر.

حضرة الزميل يقول انه اتفق مع وزير السياحة، فما هو رأيك يا دولة الرئيس؟

رئيس الحكومة: انه يحتاج الى درس.

الرئيس: اذا يقدم كاقترح على حدة.

الكلمة للزميل عمر مسقاوي.

عمر مسقاوي: دولة الرئيس، فيما يتعلق بتعرفة النقل العام والسكك. هذه الاموال لا تدخل في الموازنة العامة، انها تدخل بمصلحة مستقلة هي مصلحة النقل العام والسكك الحديد، وتحديد التعرفة

يعود الى هذه المصلحة بموافقة وزير الوصاية، وليس لها اي علاقة بالموازنة. ولكن يمكن اعطاء توصية لهذه المصلحة بتقدير هذه الامور التي تدخل في موازنتها المستقلة عن موازنة الدولة.

خليل الهراوي: دولة الرئيس، وزارة المواصلات السلوكية واللاسلكية لديها التزامات تجاه مجلس الانماء والاعمار مقابل تنفيذ قروض. وهناك اموال مدورة، او موجودة من موازنة عام ١٩٩٧ للوزارة. نحن في موازنة عام ١٩٩٩ الغينا التدوير لكل الوزارات، وبما ان الوزارة ذات موازنة مستقلة نقترح الطلب الى الحكومة للسماح بالتدوير اي الغاء تعليق التدوير المعمول به سنة ١٩٩٧ لمصلحة الوزارة، وافضل ان يقوم معالي الوزير بشرح الموضوع طالما ان رئيس الحكومة موافق عليه.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المواصلات السلوكية واللاسلكية.

وزير المواصلات: دولة الرئيس، نفس التعليل الذي اعطاه رئيس لجنة المال والموازنة خليل الهراوي سأقوم بشرحه. فهناك التزامات على الوزارة تجاه مجلس الانماء والاعمار، وهناك مرسوم بقيمة ١١٠ مليارات اوقفناه لانه اذا لم يصر الى تدوير للاعتمادات المتعلقة بالعام ١٩٩٧ فلا نستطيع تنفيذ هذه الاشغال، هذا الامر يعود اليكم. والنص الذي اتكلم عنه تمت صياغته في وزارة المالية مع الاستاذ الياس شربل.

الرئيس: الكلمة للزميل اسطفان الدويهي بالنظام.

اسطفان الدويهي: دولة الرئيس، عندما تقبلون بمادة جديدة، فلماذا لا تقبلون بالمادة التي تكلمت عنها؟

الرئيس: نعود الى المادة السادسة المعلقة، نريد حلها يا دولة رئيس الحكومة. الجزء الاول نستطيع اقراره، اما بالنسبة لموضوع تنفيذ الطرق وبدلا من ان يقوم كل زميل بطلب معين نحن مستعدون لاعطائكم على اساس ان يكون هناك مبلغ معين لكل المناطق وانتم تقومون بتوزيعه. وفقا لرأيي يمكن ان نقول: - تنفيذ طرق رئيسية: ١٠٠ مليار ليرة لبنانية وتقومون بتوزيعها ومن بينها مبلغ ٣٠ مليار ليرة الذي يخصص للطريق الذي تتكلمون عنه.

يا دولة الرئيس، نقول:

- تنفيذ طرق رئيسية - ١٠٠ مليار ليرة لبنانية، انتم وضعتم ٣٠ مليار ليرة، ونحن نقول بأن نضع ١٠٠ مليار ليرة لتنفيذ الطرق الرئيسية، وانتم في مجلس الوزراء وبالاتفاق مع مجلس الانماء والاعمار تقومون بتوزيع المبلغ ومن ضمنه ال ٣٠ مليار ليرة للطريق المذكور.

نواب: لا، يجب ان يعودوا الى مجلس النواب.

الرئيس: يجب ان يعودوا اليها.

اذا، تنفيذ طرق رئيسية ١٠٠ مليار ليرة، على ان يعقد اجتماع مع اللجنة المختصة لمعرفة كيفية توزيع المبلغ.

نقولاً فتوش: هناك البقاع ١٥٠ مليار ليرة.

الرئيس: هذه المئة مليار لا علاقة لها بالمبلغ الذي تذكره.

خليل الهراوي: دولة الرئيس، ١٠٠ مليار ليرة لطرق رئيسية بالنسبة للمناطق، يجب ان لا نخلط هذا الامر مع طريق الشام.

الرئيس: هذا مفهوم، ١٠٠ مليار ليرة، ومن ضمنها الـ ٣٠ مليار للطريق الذي تريدونه ١٠٠ مليار بما فيها الـ ٣٠ مليارات و ٧٠ مليارا توزع على الطرق الرئيسية في المناطق.

بطرس حرب: تسجل في المحضر.

نقولاً فتوش: وماذا بالنسبة لطريق الشام؟

الرئيس: ذكرنا طريق الشام.

نقولاً فتوش: لا، بقيت B.O.T

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية

الرئيس: صدقت المادة السادسة.

تلى المادة التاسعة والخمسون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة التاسعة والخمسون: نشر القانون.

يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية

الرئيس: صدقت المادة التاسعة والخمسون.

الموافقة على الجداول الملحقه بالموازنة برفع الايدي.

- اكثرية

الرئيس: صدقت الجداول.

نتنقل الى الموازنات الملحقه ونبدأ بموازنة مديرية اليانصيب الوطني. الخ. . .

الرئيس: حضرة الزملاء الكرام،

ورد في المادة ٢ من القانون رقم ١٥٩ تاريخ ٢٧ كانون الاول ١٩٩٩ كما ورد في الجريدة الرسمية، ورد ما يأتي: «ما لم يتم الاتفاق فعليا على الصكوك المالية»، يجب ان تكون: ما لم يتم الاتفاق «خطيا». وجدت الرئاسة ان تصحيح هذا الخطأ يجب ان يعرض على الهيئة العامة للموازنة العامة واعتبرت انه ليس مجرد تصحيح خطأ مادي.

الموافقة برفع الايدي:

- اكثرية

الرئيس: صدق.

يتلى ملخص محضر الجلسة.

تلي الملخص الاتي نصه:

افتتحت الرئاسة الجلسة وطلبت من الحضور الوقوف دقيقة صمت حدادا على الرئيس صائب سلام. ثم تلي المرسوم رقم ٢٠٥٠ دعوة مجلس النواب الى عقد استثنائي، وتليت المواد من ١١٤ الى ١٢٠ من النظام الداخلي المتعلقة بمناقشة ودراسة وقرار مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٠٠.

بعد ذلك قدم رئيس لجنة المال والموازنة تقريراً عاماً عن الموازنة العامة ركز فيه على مشروع الاصلاح المالي وذلك من خلال التنقية المالية وتفعيل السياسة الاقتصادية بزيادة النمو واجراء اصلاح اداري يواكب تحديث الادارة العامة.

كما طالب الحكومة بالاحذ بمجمل التوصيات والتوجهات التي ابداهها السادة النواب اثناء مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة في جلسات لجنة المال والموازنة.

وقد القى معالي وزير المالية كلمة حول مشروع الموازنة العامة فنوه بدور المجلس النيابي في التعاون مع الحكومة بارساء دعائم الاصلاح المالي. واعتبر ان هذا التعاون كان له الاثر الايجابي في عملية الانفراج في السوق النقدية والمالية المحلية حيث انقلبت الاتجاهات السلبية التي كانت سائدة الى اتجاهات ايجابية.

بعد ذلك بدأت مداخلات السادة النواب حول مشروع قانون الموازنة العامة على مدى ثلاثة ايام متتالية، ثم ردت الحكومة من خلال رئيس مجلس الوزراء وبعض السادة الوزراء على ما ورد من انتقادات وتساؤلات لاداء الحكومة في المجال الاقتصادي والمالي والاجتماعي.

بعد ذلك طرح مشروع قانون قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٩٨ وصدق.

ثم بدأت مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ٢٠٠٠ بندا بندا، فصدق المجلس بالتتالي على:

- تفصيل قسم النفقات الجزء الاول.

- تفصيل قسم النفقات الجزء الثاني - أ ..

- تفصيل قسم النفقات الجزء الثاني - ب ..

- مواد مشروع قانون موازنة ٢٠٠٠ والموازنات الملحققة معدلا والجداول الملحققة به .

وتم التصويت على مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحققة لعام ٢٠٠٠ بأكثرية ٦٨ صوتا ومخالفة ٢١ نائبا .

الرئيس: صدق المحضر وارفع الجلسة .

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الواحدة الا ربعا ليلا .

رئيس المجلس

نبيه بري

امين السر

كميل زيادة

امين شقير

امين عام المجلس النيابي بالوكالة

الامضاء: عدنان ضاهر

مدير عام شؤون الجلسات واللجان

الامضاء: د. رياض غنام

مدير الجلسات والمحاضر

الامضاء: وجيه عيسى

رئيس دائرة الجلسات

الامضاء: جمال قطيش

المحتويات

١١٤٧٧.....	مناقشات سنة ١٩٩٩
١١٨٨٥.....	مناقشات سنة ٢٠٠٠

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher